المدخل إلى علم الجرح والتعديل

تأليف

أبي محمد حازم محمد الشربيني

تقديم

أ. د/ الشريف حاتم العوني
أستاذ الدراسات العليا بجامعة أم القرى

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم الشريف حاتم بن عارف العوني

الحمد لله ذي الجلال، والصلاة والسلام علىٰ رسول الله وأزواجه والآل.

أما بعد:

فقد اطلعتُ علىٰ كتاب «المدخل إلىٰ علم الجرح والتعديل» للشيخ الفاضل حازم بن محمد الشربيني، فألفيته كتابًا عظيم النفع كثير الفوائد، يتميّزُ علىٰ كثير من الكتب والدراسات في علم الجرح والتعديل بأنه استفاد منها، ثم أنشأ علىٰ نتائجها بناءَه، فلم يُكرّر النتائج القديمة، ولا تجاوزها أيضًا، بل نظر في كثيرٍ من إضافات المعاصرين عليها في تمحيص هذا العلم وتعميقه، واستفاد منها استفادةَ الذي يعرف ماذا يختار وماذا يدع منها، وأضاف من جهده وبحثه ما خطا بعلم الجرح والتعديل خطوةً أخرىٰ للأمام.

❑ **ومع ذلك**: فما زال هذا العلم في حاجة إلىٰ إتمام مسيرة إحيائه وتدقيق التأصيل له، وحَسْبُ الشيخ حازم (وفقه الله تعالىٰ) أنه خطا به خطوة، في هذا العمل الجاد النافع.

فأسأل الله تعالىٰ أن يبارك في جهوده، وأن يعينه علىٰ نشر العلم بمثل هذه الدراسات والبحوث، التي تزيد العلمَ وتُكمل من بنائه الشامخ.

وفقنا الله تعالىٰ وإياه إلىٰ مراضيه، وجعل أعمالنا خالصةً فيه.

والحمد لله حمدًا أبلُغُ به الرضا والفوزَ بجنّته، وأفضل الصلاة وأتم التسليم علىٰ رسول الله وأزواجه وذُرّيّته.

وكتب الشريف حاتم بن عارف العوني

أستاذ الدراسات العليا بجامعة أم القرى

مقدمة الطبعة الأولى

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

أما بعد:

فإن علم الحديث من أنفس العلوم الشرعية، وأولى ما يرغب فيه أصحاب الأنفس الزكية، وأحق ما تفنن فيه ذو الرغبة والأهلية، ومن جملة علومه الزاهرات ومستفادات أقسامه المطلوبات: علم الجرح والتعديل، فإنه يترتب عليه فوائد كثيرة، يعرفها أهل العنايات، ويُعرف به منازلُ أولي المراتب والدرجات.

وقد انْتَدب جماعة من العلماء المتأخرين للتصنيف في علم الجرح والتعديل، ولبحث مسائله، ولشرح قواعده، لكنهم مع الجهد الواسع الذي بذلوه لم يحيطوا به بحثًا وعلمًا؛ وذلك لبعد غوره، وسعة أفقه، وتشعب طرقه، مما يستلزم مواصلة البحث الجاد لكشف ما فات أولئك المصنفين من دقائق هذا العلم ولطائفه.

بل قال الشيخ أبو غدة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مقدمة الطبعة الثالثة لكتاب «قاعدة في الجرح والتعديل» (ص١١): «علم الجرح والتعديل لم تكن عناية علمائنا المتأخرين به مساوقة لعنايتهم بغيره من العلوم الحديثية التي قاموا بها، فما يزال هذا العلم

الهام بحاجة إلىٰ اعتناء واستيفاء لتتكامل حلقاته، وتتضح قواعده ومتعلقاته»[١].

وآثار معاني هذا الكلام واضحة عند طلاب الحديث، سواء في عدم فهمهم لهذا العلم[٢] أو عدم وقوفهم علىٰ كتاب واحد يشمل المباحث الأساسية الرئيسة التي يحتاج إليها المبتدئ في هذا الفن، وكثيرًا ما سألني بعض إخواني عن كتاب بهذا المعنىٰ، فكنت أنصحهم بعدة كتب، فيكون جوابهم: نريد كتابًا واحدًا يوقفنا علىٰ أساسيات هذا الفن.

۞ وكان قد تجمَّع لديَّ بعض رؤوس هذه المعاني من خلال ما يلي:

❑ شرحي لبعض إخواني كتابين في هذا الفن، وهما:

١ - «خلاصة التأصيل» للشيخ حاتم العوني - حفظه الله - وكان ذلك قبل

---

(١) مما يدل على هذا المعنى:
أن الذهبي - وهو من هو، وقد صنَّف في مصطلح الحديث - قال في «الموقظة» (ص٨٢): «نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديل والجرح، وما بين ذلك من العبارات المتجاذبة، ثم أهم من ذلك أن نعلم بالاستقراء التام: عُرْف ذلك الإمام الجِهْبذ، واصطلاحه، ومقاصده بعباراته الكثيرة».
وقال السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٢٧٧، ٢٧٨): «من نظر كتب الرجال... ظفر بألفاظ كثيرة، ولو اعتنى بارع بتتبعها ووضع كل لفظة بالمرتبة المشابهة لها، مع شرح معانيها لغةً واصطلاحًا، لكان حسنًا، وقد كان شيخنا (ابن حجر) يلهج بذكر ذلك فما تيسر».
وقال الشيخ المعلمي في مقدمة تحقيق «الفوائد المجموعة» (ص: ط): «صيغ الجرح والتعديل كثيرًا ما تُطلق على معانٍ مغايرة لمعانيها المقررة في كتب المصطلح، ومعرفة ذلك: تتوقف على طول الممارسة واستقصاء النظر».

(٢) وهذا ليس لضعف عقل أو قلة إدراك، ولكن لصعوبة مرتقاه:
فقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية كما في «مجموع الفتاوىٰ» (٢٠/ ٢٤١): «معرفة الرجال علم واسع»، **وقال الصنعاني في «توضيح الأفكار» (٢/ ٢٧٩)، و«ثمرات النظر» (ص١٥٠):** «أصعب شيء في علوم الحديث: الجرح والتعديل».
وقال الشيخ أبو غدة في تعليقه علىٰ «شروط الأئمة الخمسة» للحازمي (ص١١٢): «ومن أخطر

علمي بشرحه له، ولو كنت أعلم أنه شرحه ما كنت لأقدم عليه، فهو من هو - حفظه الله - فارس الميدان، ابن بَجْدتها، أبو عُذْرتها، فضلًا عن أن صاحب البيت أدرىٰ بما فيه.

٢ - «الشرح والتعليل» للشيخ يوسف محمد صديق(١).

❑ **ممارستي لهذا العلم** من خلال التخريج ودراسة الأسانيد.

❑ **اطلاعي علىٰ بعض ما كتب في هذا الفنِّ**، فلم أتعرض لتحرير مبحث إلا بعد أن رجعت إلىٰ ما أمكنني الاطلاع عليه، من الكتب المؤلفة فيه كبيرها وصغيرها، فقد يوجد في الصغير ما لا يوجد في الكبير. ولم أكتب شيئًا إلا بعد أن أعتقد صحته، وأطمئن إليه، غير متأثرٍ برأي أحدٍ ممن كتب فيه، كائنًا من كان، معاصرًا أو غير معاصر.

فأعدتُ النظر فيما تجمَّع لدي، فوجدته قريبًا من المعنى المطلوب.

وقد يؤخذ عليَّ: أني قد أطلت في بعض المباحث أو كررت بعض العبارات أو ما أشبه ذلك.

ولكني قد قصدتُ بهذا كله: توفية البحث حقه، وإتمام الفائدة وزيادة الإيضاح، وعدم وقوع الناظر في اللبس.

❑ وسميته: **«المدخل إلىٰ علم الجرح والتعديل»**(٢).

---

(١) مستفيدًا من شرح شيخنا محمد عمرو رَحِمَهُ اللهُ.

(٢) انظر: «كشف الظنون» (٢/ ١٦٤١: ١٦٤٣)، ومقدمة تحقيق «المدخل إلى الصحيح» (ص٣٨) للشيخ ربيع المدخلي لمعرفة ما سُمِّي بـ«المدخل» من المصنفات، مع العلم أني لم أقف على مصنف باسم «المدخل إلى علم الجرح والتعديل». وإن كنت سبقت بالاسم فتسمية الكتاب باسم كتاب آخر أمر أقتدي فيه بجملة من أهل العلم سموا كتبهم بأسماء كتب لعلماء سابقين =

وأسأل المولى سبحانه وتعالى أن أكون وُفقت في أدائه، وأن يكون من تلك اللبنات الصالحة التي انتظمت في سلك هذا العلم، وقد اقتصرت فيه على بعض الموضوعات المهمة، والمباحث التي تمس الحاجة إليها، ولست زاعمًا أنه آخر لبنة، وما كان ينبغي لأحدٍ أن يتحجر واسعًا، فهذا فضل الله يؤتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم.

أما الكتب التي اطلعت عليها لجمع المادة العلمية، فثلاثة أقسام:

القسم الأول: كتب المصطلح بصفة عامة، وما دونه الأئمة في مقدمات كتب العلل والرجال.

القسم الثاني: كتب العلوم الشرعية التي تتعلق بعلم الحديث، ككتب أصول الفقه، وكتب التخريج، وكتب شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، وغيرها.

القسم الثالث: الأبحاث المعاصرة في علم الجرح والتعديل، فقد اطلعت - بفضل الله - على كثير منها، وهي:

١ - «جواب الحافظ المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل» (ت ٦٥٦هـ).

٢ - «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل» للذهبي (ت ٧٤٨هـ).

٣ - «قاعدة في الجرح والتعديل» لتاج الدين السبكي (ت ٧٧١هـ).

٤ - «قاعدة في المؤرخين» لتاج الدين السبكي (ت ٧٧١هـ).

٥ - «المتكلمون في الرجال» للسخاوي (ت ٩٠٢هـ).

= لهم، فابن حجر سمى شرحه لـ«صحيح البخاري» بـ«فتح الباري»، وهو نفس اسم كتاب لابن رجب، وكتاب لشيخه الفيروز آبادي (صاحب القاموس) في الموضوع نفسه.
وانظر: «الانتصار لأهل الحديث» للشيخ محمد بن عمر بن سالم بازمول (ص٨/ حـ١).

٦ - «الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التوريخ» للسخاوي (ت ٩٠٢هـ).

٧ - «الرفع والتكميل في الجرح والتعديل» للكنوي (ت ١٣٠٤هـ)(١).

٨ - «حاشية الرفع والتكميل» لعبد الفتاح أبي غدة (ت ١٤١٧هـ).

٩ - «شفاء العليل بألفاظ الجرح والتعديل» لأبي الحسن مصطفىٰ بن إسماعيل(٢).

١٠ - «إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة علوم الحديث والعلل والجرح والتعديل» لأبي الحسن مصطفىٰ بن إسماعيل.

١١ - «المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل» للدكتور فاروق حمادة.

١٢ - «خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل» للشيخ حاتم مع شرحه من خلال الأشرطة(٣).

١٣ - «مباحث في علم الجرح والتعديل» للدكتور قاسم سعد.

١٤ - «شرح ألفاظ التجريح النادرة أو قليلة الاستعمال» للدكتور سعدي الهاشمي (دراسة ١، ٢).

١٥ - «أصول منهج النقد عند أهل الحديث» للدكتور عصام البشير.

---

(١) أثنى عليه غير واحد من أهل العلم؛ منهم: شيخنا الشريف العوني في شرح «خلاصة التأصيل»، والشيخ الجديع في تعليقه على «المقنع في علوم الحديث» (١/ ٢٨٧)، وأما تحذير بعض أهل العلم من تعصبه للأحناف، كالشيخ مقبل في «إجابة السائل» (ص ٤٩٩/ رقم ٢٦٤)، فأراه خارجًا عن سياق ما نحن فيه، ولو ضربت أمثلة لما جانب الصواب فيها بسبب هذا التعصب، لكان أولى. والله أعلم.

(٢) قال عنه الشيخ مقبل في «إجابة السائل» (ص٥٠٠/ رقم ٢٦٤): «أوسع من الرفع والتكميل وأنفع».

(٣) قال - حفظه الله - في الشرح: «هذا هو المتن الوحيد الذي أعرفه في علم الجرح والتعديل، شامل لعامة مسائل العلم على اختصاره - بحمد الله تعالى -».

١٦ - «الشرح والتعليل لألفاظ الجرح والتعديل» للدكتور يوسف صديق.

١٧ - «تحرير علوم الحديث» للشيخ عبد الله بن يوسف الجديع.

١٨ - «ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل» للدكتور أحمد معبد.

١٩ - «مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة» للدكتور جمال أسطيري.

٢٠ - «ضوابط الجرح والتعديل» للدكتور عبد العزيز العبد اللطيف (١٤٢١هـ)[١].

٢١ - «دراسات في الجرح والتعديل» للدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي.

٢٢ - «تحرير قواعد الجرح والتعديل» للشيخ عمرو سليم.

٢٣ - «الجرح والتعديل» للدكتور إبراهيم اللاحم.

٢٤ - «رواة الحديث الذين سكت عنهم أئمة الجرح والتعديل بين التوثيق والتجهيل» للدكتور عداب الحمش.

٢٥ - أشرطة الشيخ عبد الله السعد.

٢٦ - «الجرح والتعديل» للشيخ جمال الدين القاسمي.

٢٧ - «منهج النقد عند المحدثين» للدكتور محمد مصطفى الأعظمي.

٢٨ - «سلسلة الدراسات الحديثية» (الإضافة) للدكتور محمد بن عمر بازمول جزئي (١، ٢).

٢٩ - «أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال» للدكتور نور الدين عتر.

٣٠ - «العدالة والضبط وأثرهما في قبول الأحاديث أو ردها» للدكتور جُنيد أشرف.

---

(١) قال الشيخ حاتم في شرح «**الخلاصة**»: «بعد «الرفع والتكميل» لا أجد كتابًا أجود من كتاب ضوابط الجرح والتعديل».

٣١ - «منهج النقد في علوم الحديث» للدكتور نور الدين عتر.

٣٢ - «السلسبيل في شرح ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل» للإمام الذهبي، (استخراج خليل العربي).

٣٣ - «الدراري المكنونة في الأماكن المنثورة» (فوائد وقواعد حديثية من كتب الإمام الذهبي)، جمع وترتيب محمد الهبدان.

٣٤ - «تدقيق النظر في قول البخاري: فيه نظر» لأخي الفاضل/ أيمن آل ميدان.

٣٥ - «القواعد والفوائد الحديثية من منهاج السنة النبوية» جمع علي العمران.

٣٦ - «آراء ابن القطان الفاسي في علم مصطلح الحديث من خلال كتابه بيان الوهم والإيهام»، جمع مصطفىٰ باحو.

٣٧ - «ضوابط الجرح والتعديل عند الحافظ الذهبي» جمْع محمد الثاني بن عمر.

٣٨ - «قرائن ترجيح التعديل والتجريح» للدكتور عبد العزيز اللحيدان.

وغيرها، مثل: الأبحاث المعاصرة التي تبين مناهج الأئمة عمومًا، وخصوصًا في علم الجرح والتعديل.

فجاء هذا الكتاب - بفضل الله تعالى ومعونته - حاويًا لُبَابَ مقاصدِ هذا الفن، من خلاصة المصنفات المنَوَّه بها، ومن نُخب كتب الأصول، وممن حام حول خدمة السُّنة، مما ستقف على العزو إليه - بحوله تعالى وقوته، وهو نعم المعين -.

❑ **ويشتمل على خمسة أبواب:**

الباب الأول: مقدمات تعريفية (تأصيلية)، ويتكون من أربعة فصول:

الفصل الأول: التعريف بالعلم (الجرح والتعديل).

الفصل الثاني: شروط المعدل والجارح (صفات الناقد).

الفصل الثالث: تفسير وإبهام (إجمال) الجرح والتعديل.

الفصل الرابع: تعارض الجرح والتعديل (اجتماع الجرح والتعديل في شخص واحد).

الباب الثاني: مراتب الجرح والتعديل وذكر أشهر الألفاظ التي تختص بكل مرتبة.

الباب الثالث: أشهر النقاد مع بيان مكانتهم ومناهجهم.

الباب الرابع: أهم المصنفات في تراجم رواة السنة النبوية.

الباب الخامس: قواعد وضوابط في علم الجرح والتعديل.

ولا خفاء أن من المدارك المهمة في باب التصنيف: عزو الفوائد والمسائل والنكت إلى أربابها؛ تبرؤًا من انتحال ما ليس له، وترفعًا عن أن يكون كلابس ثوبي زور، لهذا عزوتُ جميع المسائل ما استطعت إلى أصحابها بحروفها.

وكثيرًا ما أذكر في الحاشية أهم المراجع التي تناولت هذه المسألة بتوسع حتى تتم الفائدة، حتى وإن كان ما ذكرته ليس موجودًا فيها.

هذا؛ وأخيرًا أخي طالب العلم، يا من يريد الحكم على أحاديث رسول الله ﷺ بالقبول أو الردّ، لا سبيل لك إلى ما تريده إلا بمعرفة رجاله، وما قيل فيهم من جرحٍ أو تعديلٍ.

فذلك أحد أهم مطلبين[1] تحتاجه في مهمتك هذه، فيجب عليك العناية

---

(١) المطلب الثاني هو علم العلل، وباقي المطالب هي: مباحث علم الحديث، مع ما له علاقة بعلم الحديث من علوم أخرى تساعدك على معرفة استقامة المتن من عدمها.
فقد قال ابن الجزري في «مُنجد المقرئين» (ص ٤٦): «ولا شك عند كل ذي لب: أن من تكلم=

البالغة بعلم الجرح والتعديل، وإدامة النظر والاطلاع علىٰ ما يقال في الرواة من جرحٍ أو تعديلٍ مع معرفة منهج كل ناقدٍ ومكانته في هذا الشأنِ.

وأسأل الله الكريم التوفيق لحسن النيَّات، وتيسير وجوه الطاعات، والتوفيق للعمل بها متقبلة دائمًا في عافية حتى الممات، ولوالدي ولجميع المسلمين والمسلمات.

وأن يجعلني ممن يتشرف بخدمة كتابه الكريم وسُنة نبيه المصطفى - عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم -، وأن يرزقني العمل بما فيهما، متبعًا غير مبتدع، وأن يتقبل مني هذا الجهد المتواضع قبولًا حسنًا، إنه الكريم الجواد.

وأن يُوزِعَني أن أشكر نعمه عليَّ، التي لا تعد ولا تحصى.

❑ **وأود أن أذكر نعمتين من هذه النعم؛ لأنه كثر الابتلاء بهما في زماننا هذا، لدرجة أن يظن البعض أن الأصل فيهما السوء والنكد:**

◈ **النعمة الأولىٰ**: نعمة رفقاء طريق طلب العلم، فإنها نعمة من أجلِّ نعم الله عليَّ، ولولا ما مَنَّ الله به عليَّ من هذه الرفقة الصالحة - أحسبها كذلك ولا أزكيها علىٰ الله - ما وصلتُ إلىٰ كثير مما وصلت إليه الآن، ولو أردت إحصاء جميل أخلاقهم وأفعالهم لاحتاج الأمر إلىٰ مصنف نحو المصنف الذي سطرته الآن، ولكن أُجمل وصفهم بأني أرىٰ فيهم دائمًا حديث رسول الله ﷺ: «**إن المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضًا**»(١).

= في علم - ولو كان إمامًا فيه - وكان العلم يتعلق به علم آخر، وهو غير متقن لما يتعلق به؛ داخله الوهم والغلط عند حاجته إليه».

(١) أخرجه البخاري (رقم/ ٤٨١، وأطرافه فيه)، ومسلم (رقم/ ٢٥٨٥) من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

◈ **النعمة الثانية:** نعمة زوجتي أم بتول - حفظها الله - التي هي من أجلِّ نعم الله عليَّ كذلك، والتي لا تقل عن النعمة الأولىٰ في جميل أخلاقها وأفعالها، وحسبي من سرد هذه الأخلاق والأفعال أن أقول: إني أرىٰ فيها دائمًا حديث رسول الله ﷺ: «**الدنيا متاع، وخير متاعها المرأة الصالحة**»[1].

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

❋ ❋ ❋

مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله رب العالمين، حمدًا كثيرًا كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، وأصلي وأسلم على سيدنا محمد ﷺ، وعلى آله البررة الأطهار، وجميع صحبه الكرام، الذين بذلوا الغالي والنفيس في نصرة دين الإسلام، وأسأله سبحانه أن يجمعنا بهم في دار السلام، وأن يسقينا من يده الشريفة شربة هنيئة مرئية، لا نظمأ بعدها أبدًا.

۞ وبعد:

☐ ها أنا ذا أقدم لطبعة جديدة من كتابي «المدخل إلىٰ علم الجرح والتعديل»، سائلًا المولىٰ أن يتقبله مني، وأن يكون ما تلقاه من القبول الحسن، لهو خير دلالة علىٰ قبوله مني عملًا صالحًا، وأن يثقل به أعمالي في ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ [الشعراء:٨٨].

وكطبيعة أي عمل بشري، لابد أن يحظى بمزيد من التصحيح والإضافة، خاصة لو كان حاضرًا في الأذهان، قائمًا في قاعات الدرس للنظر والإمعان.

وهذا ما تمتع به كتابي بفضل الله تعالى، فقد ظل حاضرًا في أذهان كثير من الباحثين، قائمًا في قاعات الدارسين، ولذلك سنرى بعضًا من الإضافات والزيادات اليسيرة، التي تزيد اليقين في نتائجه، وتثبت القناعة والرضا بما سبق من مباحثه.

وكما هي عادة تراث أمتنا عامة، وطبيعة الاهتمام بعلم الحديث خاصة، أنه مع كل فجر جديد، يولد كثير من الدراسات، تزيد بساتين العلم، وتزينه بأبدع التحريرات والإضافات.

❑ هذا، وقد ظهرت بعض الدراسات في علم الجرح والتعديل، وقد اخترت كتابين منها؛ لأقف معهما وقفة يسيرة. فالكتاب الأول «المدخل إلىٰ دراسة علم الجرح والتعديل» لسيد عبد الماجد الغوري، والكتاب الثاني «قطف الثمر في تحرير قول البخاري فيه نظر»، لمحمد بن إنسان فرحات.

وسبب اختياري لهذين الكتابين دون بقية الدراسات التي ظهرت، فلقرب مضمونهما لما في كتابي، خاصة أن الأول منهما تشابه إلى حد كبير في فصوله مع فصول كتابي، فضلًا عن الاشتراك في الاسم.

وفي هذه الوقفة إن شاء الله تعالى: أقدم عرضًا لكل منهما، مع ذكر خلاصة إجمالية، وبيان بعض الملاحظات التي لابد منها؛ لأقرر خلاصتي عنهما، ولإبراز بعض الفروق بين كتابي وكتاب الأستاذ سيد الغوري، ولبيان أن كتاب الأستاذ محمد لم يضف نتيجة مغايرة إلى ما قدمته، إن لم يكن أطال إطالات غير مناسبة، ولا محتاجًا إليها.

❁ ❁ ❁

الوقفة الأولى

مع كتاب المدخل إلى دراسة علم الجرح والتعديل

❁ عرض الكتاب:

عنوان الكتاب: المدخل إلى دراسة علم الجرح والتعديل.

تأليف: سيد عبد الماجد الغوري.

طباعة: دار ابن كثير (دمشق - بيروت)، الطبعة الأولىٰ (١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م).

عدد صفحاته: (٥٩٢) صفحة بمقدمته وفهرسته.

❑ **محتوياته:** مقدمة وفصل تمهيدي وأربعة فصول.

◈ **مقدمة** (ص/ ٥ - ١٠).

◈ **الفصل التمهيدي: الإسناد: تعريفه وأهميته وعناية المحدثين به** (ص/ ١٣ - ٢٢).

◈ **الفصل الأول:** مباحث مهمة في علم الجرح والتعديل (ص/ ٢٧ - ١٧٣).

القسم الأول: تعريف علم الجرح والتعديل من حيث اللغة والاصطلاح والمشروعية والنشأة والأهمية (ص/ ٢٧ - ٤٦).

القسم الثاني: طبقات المتكلمين في رجال الحديث جرحًا وتعديلًا (ص/ ٤٩ - ٦٩).

القسم الرابع: أئمة الجرح والتعديل بعد القرن الرابع الهجري (ص/ ٣٥٩ - ٣٦٧) = (الذهبي - العراقي - ابن حجر - السخاوي).

◈ **الفصل الرابع**: تعريف كتب الجرح والتعديل (ص/ ٣٧١ - ٥٤٣).

القسم الأول: كتب الثقات (ص/ ٣٧٧ - ٣٨٩).

القسم الثاني: كتب الضعفاء (ص/ ٣٩٣ - ٤١٧).

القسم الثالث: الكتب التي جمعت بين الثقات والضعفاء (ص/ ٤٢١ - ٤٤٩).

القسم الرابع: مصنفات في رجال كتب الحديث المخصوصة (ص/ ٤٥١ - ٥٠١).

القسم الخامس: كتب السؤالات في الجرح والتعديل (ص/ ٥٠٣ - ٥٢٢).

القسم السادس: كتب الجرح والتعديل المخصصة برجال مكان معيَّن (ص/ ٥٢٥ - ٥٤٣).

۞ خلاصة القول:

الذي تقرر عندي بعد الاطلاع على هذا الكتاب أنه كتاب جيد في بابه، إلا أنه أطال في مواطن لا يحتاج إليها المبتدئ في علم الحديث، الذي صُنِّف الكتاب من أجله، وقصر في مواطن أخرى، بل وأغفل مواطن كذلك، المبتدئ في حاجة ماسة إليها، ومن ثم فأرى - والله حسيبي - أنه لا يغني عن كتابي الذي وفقني ربي إليه، وهذا ما أحاول بيانه في هذه الوقفة.

❑ **وستكون هذه الوقفة في نقاط:**

◈ **الأولىٰ - مع المصنِّف**: تشابه هدفي من تصنيف كتابي مع هدف الأستاذ سيد عبد الماجد الغوري، وهو: عدم وجود كتاب مناسب لتدريس علم الجرح والتعديل لمبتدئي طلبة علم الحديث الشريف.

قال وفقه الله: «قد أتيحت لي فرصة تدريس هذا العلم مع علوم أخرى في الحديث للطلبة الذين لم تسبقهم القراءة فيه البَتَّة، فكان من الصعب أن أقرر لهم كتابًا من الكتب المؤلفة في هذا العلم للعلماء المعاصرين؛ بسبب التفاوت بين مستوىٰ الكتاب ومستوىٰ الطلبة، فلذلك قمت بإعداد أهم مباحث هذا العلم، مستعينًا في ذلك بكتب كثيرة، فوجدت تلك المباحث مفيدة لهم، وهي تقربهم إلىٰ فهم المادة وتشوقهم إلىٰ التوسع فيها بعد، فهذا ما دفعني إلىٰ جمع جميع تلك البحوث في دفة كتاب واحد، وإعادة النظر فيها» (ص/ ٨).

وكتبه دالة علىٰ اعتنائه بعلم الحديث، فمنها: «معجم ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل المشهورة والنادرة»، وذكره في «المدخل» (ص/ ٧٣، ٢١٩، ٢٥٠). و«معجم ألفاظ الجرح والتعديل»، و«الميسر في علم الجرح والتعديل»، و«علم الرجال: تعريفه وكتبه»، و«الميسر في علوم الرجال»، و«المدخل إلىٰ دراسة علوم الحديث»، و«المصادر الحديثية دراسة وتعريف»، و«معرفة الصحابة والتابعين عند المحدثين».

◈ الثانية – ملاحظات تتعلق بالفصل الأول:

۞ **القسم الأول**: تعريف علم الجرح والتعديل من حيث اللغة والاصطلاح والمشروعية والنشأة والأهمية.

* **ذكر**: أدلة السنة علىٰ مشروعية الجرح والتعديل (ص/ ٣٠ – ٣٣).

الملاحظ: لم يذكر أحدًا من أهل العلم اعتبر هذه الأحاديث (وإن كانت ظاهرة الدلالة) دالة على مشروعية الجرح والتعديل.

* وذكر: الإجماع علىٰ مشروعية الجرح والتعديل (ص/ ٣٣ - ٣٤).

الملاحظ: لم يأت إلا بنص للخطيب غير صريح، وآخر عن النووي، وهناك غيرهما كثير.

۞ **القسم الثاني**: طبقات المتكلمين في رجال الحديث جرحًا وتعديلًا.

الملاحظ: لم يذكر كلمة واحدة عن المعنى المقصود بالتشدد والتساهل، ولا عن المترتب والمقتضى لهذا التقسيم.

۞ **القسم الرابع**: مسألتان مهمتان في الجرح والتعديل.

* **ذكر**: المسألة الثانية: تعارض الجرح والتعديل.

الملاحظ: خلت من كثير من التأصيل، ومن الأمثلة العملية.

۞ **القسم الخامس**: صفة من تقبل روايته ومن ترد.

* **قال**: «أشهر المؤلفات في الرواة المختلطين:

١ - الاغتباط بمن رمي بالاختلاط: للحافظ إبراهيم بن محمد سبط ابن العجمي الحلبي (المتوفىٰ سنة ٨٤١ هـ). وهو الوحيد الذي أفرد هذا الموضوع بالتصنيف» (ص/ ١٦٣).

الملاحظ: يوجد مصنفات سبقت ولحقت المصنَّف المذكور، منها:

- كتاب المختلطين للعلائي (ت ٧٦١ هـ)، تحقيق: الدكتور رفعت فوزي، وعلي عبد الباسط، نشر: مكتبة الخانجي (ط/ ١ - ١٤١٧ هـ = ١٩٩٦ م)، أي: قبل «المدخل» (١٤٢٨ هـ = ٢٠٠٧ م) بإحدىٰ عشرة سنة.

- الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات لابن الكيال (ت ٩٣٩ هـ)، تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي، نشر: المكتبة الإمدادية (ط/ ٢ - ١٤٢٠ هـ = ١٩٩٩ م)، أي: قبل «المدخل» (١٤٢٨ هـ = ٢٠٠٧ م) بثماني سنوات.

* **فضلًا**: عما في هذا القسم من استطراد، وما هو ذِكْرُه في كتب المصطلح أنسب وأليق، كالكلام عن التدليس والاختلاط.

◈ **الثالثة - ملاحظات تتعلق بالفصل الثاني:**

◌ القسم الثاني: شرح العبارات الموهمة والخاصة للأئمة والنقاد في الجرح والتعديل.

◌ القسم الثالث: الجرح والتعديل بالإشارة عند بعض الأئمة والنقاد.

الملاحظ: أرى أن هذين القسمين لا يحتاج المبتدئ إليهما، وذلك لندرتهما بالنسبة إلى الألفاظ التي يستعملها الأئمة النقاد في أحكامهم على الرواة، بل ويستغني المنتهي عنهما؛ لأن السياق هو الذي يحدد معنيهما والمراد بهما، وهو قادر على تحقيق ذلك.

◈ **الرابعة - ملاحظات تتعلق بالفصل الثالث:**

◌ **الفصل الثالث**: أئمة الجرح والتعديل عبر القرون.

الملاحظ: أخبار عامة عن نشأة الإمام وطلبه للعلم ورحلته، ونحو ذلك مما لا يفيد بطريق مباشر في قيمة أقواله النقدية.

◌ **القسم الثالث**: أئمة الجرح والتعديل في القرن الرابع الهجري.

* **فيه**: وصْفُ الساجي بالتعنت في تضعيف الرجال (ص/ ٣٤٣)، والعقيلي بالتشديد في الجرح (ص/ ٣٤٦).

الملاحظ: [illegible]
[illegible] أنه لم يذكرهم في المشتغلين بالقسم الرابع [illegible]
رجال الحديث جرحًا وتعديلًا(٥)!

القسم الرابع: أئمة الجرح والتعديل بعد القرن الرابع الهجري.

* اكتفى بـ«الذهبي، العراقي، ابن حجر، السخاوي».

الملاحظ: وجود كثير من الأئمة لهم أقوال واجتهادات في الحكم على الرواة ممن سبق الذهبي، كما هو معلوم، بل ووجود بعض من أتى بعد السخاوي وهو جدير بأن يذكر في هذا المقام، كالسيوطي مثلًا.

◈ الخامسة – ملاحظات تتعلق بالفصل الرابع:

۞ الفصل الرابع: تعريف كتب الجرح والتعديل.

* قال: «وقد تعمدت في التوسع في تعريف كتب الجرح والتعديل؛ لما شعرت بشدة حاجة طالب هذا العلم إلىٰ معرفتها، والتمكن من التمييز بين أصولها وفروعها، ومطولاتها ومختصراتها» (ص/ ١٠).

* وسرد ما وقف عليه في كل قسم، ثم عَرَّف بالمطبوع منها.

الملاحظ: حصر جميع ما وقف عليه في هذا المقام، غير مناسب لطبيعة ما وُضع له هذا الكتاب، فكما تقدم: وُضع للمبتدئين.

۞ القسم الثاني: كتب الضعفاء.

* قال: «طبع الضعفاء الكبير (للبخاري) بتحقيق الأستاذ محمود إبراهيم زايد، في دار المعرفة ببيروت، عام ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م» (ص/ ٣٩٧).

الملاحظ: المطبوع بهذه البيانات هو «الضعفاء الصغير» (وقد ذكره المؤلف كذلك)، وعلىٰ حسب علمي لم يطبع للبخاري كتاب بعنوان «الضعفاء الكبير»؛ فانظر: «فهرس مصنفات الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري»، استخراج أم عبد الله العَسِيلي، دار العاصمة (ط١/ ١٤٠٨هـ).

* **فضلًا** عن اختلاف أهل العلم في وجود كتاب للبخاري بهذا الاسم؛ فانظر: «سيرة الإمام البخاري» (١/ ٢٩١: ٢٩٤)، لعبد السلام المباركفوري (ت١٣٤٢هـ)، دار عالم الفوائد(ط١/ ١٤٢٢هـ).

۞ **القسم الثالث**: الكتب التي جمعت بين الثقات والضعفاء.

* **ذكر**: «سؤالات ابن محرز»، و«الإرشاد» ضمن هذه الكتب.

الملاحظ: لم يتعرض لموضوع عدم توثيق ابن محرز، وما في ذلك من اعتبار قوله من عدم ذلك.

ولا أن «الإرشاد» المطبوع منتخب للسلفي، وليس هو أصل الكتاب.

۞ **القسم الرابع**: مصنفات في رجال كتب الحديث المخصوصة.

* **قال**: «وإليك تعريف ما بقي من هذه الكتب من المخطوطات الموجودة والمطبوعات المتوفرة» (ص/ ٤٥٧).

الملاحظ: التوسع في هذا المقام، غير مناسب لطبيعة ما وُضع له هذا الكتاب، فكما تقدم: وُضع للمبتدئين.

* **وذكر**: ١ - مصنفات في رجال «صحيح البخاري»، وانتهىٰ بـ«أسماء رواة صحيح البخاري في الحديث» لصوفي زاده، حسن بن حسن (المتوفىٰ سنة ١٢٧٩هـ)، وهو مخطوط.

الملاحظ: ما انتهى به يكاد يكون معدوم الفائدة للمنتهي، فضلًا عن المبتدئ الذي في حاجة إلى معرفة محاور هذا الفن، وهذا الكتاب تأخرت وفاة صاحبه، فيقينًا لن يأتي بجديد من أقوال النقاد، وإن كان لن يخلو من فائدة، على كل فهو ابن بلدي في هذا العصر، مشكور على هذا!

* وذكر: ٢ - مصنفات في رجال «صحيح مسلم» (ص/ ٤٦٠ - ٤٦١)

(٣) كتب، فبدأ بـ«رجال صحيح مسلم» لابن منجويه، ثم بكتاب للذهبي، لم يزل مخطوطًا، وانتهى بـ«خلاصة القول المفهم على تراجم رجال جامع الإمام مسلم» لمحمد الأثيوبي (المعاصر).

الملاحظ: هناك غير هذه المصنفات، فقد بلغ الشيخ مشهور في كتابه «الإمام مسلم ومنهجه في الصحيح» (ص/ ٦٢٦ - ٦٢٨) ثمانية مصنفات.

* وذكر: ٣ - كتب في الجمع بين رجال الصحيحين، وانتهى بـ«المغني في معرفة رجال الصحيحين» للأستاذ صفوت عبد الفتاح محمود (معاصر).

الملاحظ: ما انتهى به يكاد يكون معدوم الفائدة للمنتهي، فضلًا عن المبتدئ الذي في حاجة إلى معرفة محاور هذا الفن، وهذا الكتاب تأخرت وفاة صاحبه، فيقينًا لن يأتي بجديد من أقوال النقاد، وإن كان لن يخلو من فائدة!

* وذكر: ٦ - كتب في رجال «سنن النسائي»، ولم يذكر إلا كتابين، وهما: «رجال سنن النسائي» لأبي عبد الله محمد بن عبد العزيز الأنصاري الدورقي، وقال: «ذكره الكتاني في الرسالة المستطرفة»، و«تسمية شيوخ النسائي» للجياني، وهو مخطوط.

الملاحظ: هناك مصنف للنسائي نفسه، في تسمية شيوخه، وهو: «تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي الذين سمع منهم»، اعتنى به

الشريف حاتم العوني، حولية كلية أصول الدين بالقاهرة، (ع١٩، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م)، أي: قبل «المدخل» (١٤٢٨ هـ = ٢٠٠٧ م) بخمس سنوات.

وطبع بتحقيق الدكتور قاسم علي سعد، دار البشائر (ط١، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م)، أي: قبل «المدخل» (١٤٢٨ هـ = ٢٠٠٧ م) بأربع سنوات.

* **وذكر**: ٧ - كتب في رجال «سنن ابن ماجه»، وذكر كتابًا واحدًا، وهو: «المجرد» للذهبي، وقال: «وهو مخطوط في دار الكتب الظاهرية».

الملاحظ: قد طبع بتحقيق الدكتور باسم الجوابرة، دار الراية (ط١، ١٤٠٩هـ= ١٩٨٨م)، أي: قبل «المدخل» (١٤٢٨ هـ = ٢٠٠٧ م) بتسع عشرة سنة.

* **وذكر**: ٩ - رجال «موطأ مالك»، وذكر كتابين، وهما: «التعريف» لابن الحذاء (المتوفىٰ سنة ٤١٦ هـ)، وقال: «وهو مخطوط»، و«إسعاف المبطأ» للسيوطي.

الملاحظ: كتاب ابن الحذاء مطبوع، بتحقيق الدكتور محمد عز الدين الإدريسي، وزارة الأوقاف بالمملكة المغربية، (بدون تاريخ).

* **وذكر**: ١٠ - مصنفات في رجال الكتب الستة، وانتهىٰ بـ«مختصر تهذيب الكمال» لداود بن محمد القارصي الرومي الحنفي (المتوفىٰ سنة ١١٦٠ هـ)، وهو مخطوط، و«تراجم رواة الكتب الستة» للعابد بن أحمد بن الطالب المعروف بابن سُودة (المتوفىٰ سنة ١٣٥٩ هـ)، وهو غير كامل، ذكره تلميذه الشيخ عبد السلام بن عبد القادر بن سُودة في «سل النصال» (ص/ ٩١).

الملاحظ: ما انتهى به يكاد يكونان معدوما الفائدة للمنتهي، فضلًا عن المبتدئ الذي في حاجة إلى معرفة محاور هذا الفن، وهذان الكتابان تأخرت وفاة صاحبيهما، خاصة الثاني منهما، فيقينًا لن يأتيا بجديد من أقوال النقاد، وإن كانا لن يخلوا من فائدة، وعلى كلٍّ فهما لم يزالا في علم الغيب!

* وقال عن «تذهيب تهذيب الكمال» للذهبي (ص/ ٤٧٩): «وهو ما زال مخطوطًا».

الملاحظ: «التذهيب» مطبوع بتحقيق غنيم عباس، ومجدي السيد أمين، دار الفاروق الحديثة (ط١، ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م).

أي: قبل «المدخل» (١٤٢٨ هـ = ٢٠٠٧ م) بثلاث سنوات، وبعد «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي بثلاث سنوات، الذي قال عنه: «طبع الكتاب بتحقيق الأستاذ أبي عبد الرحمن عادل بن محمد، والأستاذ أبي محمد أسامة بن إبراهيم، في مكتبة الفاروق الحديثة بالقاهرة، عام ٢٠٠١ م» (ص/ ٤٨٢).

* وذكر: ١٦ - كتب في رجال «معاني الآثار»، وانتهى بـ«الحاوي لرجال الطحاوي» لحبيب الرحمن الأعظمي (المتوفى سنة ١٤١٢ هـ)، وقال: «هذا الكتاب ما زال مخطوطًا، وقد حققه نخبة من الطلاب كرسائل للماجستير، من جامعة أم درمان (فرع دمشق)، بإشراف فضيلة أستاذنا الشيخ الدكتور نور الدين عتر».

الملاحظ: ما انتهى به يكاد يكون معدوم الفائدة للمنتهي، فضلًا عن المبتدئ الذي في حاجة إلى معرفة محاور هذا الفن، وهذا الكتاب تأخرت وفاة صاحبه، فيقينًا لن يأتي بجديد من أقوال النقاد، وإن كان لن يخلو من فائدة، وعلى كلٍّ فهو لم يزل في علم الغيب مخطوطًا!

القسم الخامس: كتب السؤالات في الجرح والتعديل.

* فذكر: «سؤالات الترمذي للبخاري»، وقال: «طبعت هذه السؤالات بتحقيق الدكتور يوسف محمد الدَّخيل، في المجلس العلمي، بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، عام ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م».

الملاحظ: هذا الكتاب من تجميع الدكتور يوسف، وليس من تصنيف الترمذي، وطبع بالجامعة الإسلامية، كما قال، ولكن سنة (١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م)، أي: قبل «المدخل» (١٤٢٨ هـ = ٢٠٠٧ م) بأربع سنوات.

وقال جامعه الدكتور يوسف: «الحقيقة: أن الله عز وجل هو الذي هداني إلىٰ هذا الموضوع فلم يكن لي سابق علم به وبمضمونه، وما يحمله من مشاق وصعاب، ولم يذكره لي أحد، كما لم أر من نصَّ عليه، أو ساقه ضمن مؤلفات الترمذي» (١/ ١٥).

* **وذكر**: «سؤالات أبي عبيد لأبي داود»، ولم يبين عدم وجود توثيق لأبي عبيد.

الملاحظ: لم يتعرض لموضوع عدم توثيق أبي عبيد، وما في ذلك من اعتبار قوله من عدم ذلك.

۞ **القسم السادس**: كتب الجرح والتعديل المخصصة برجال مكان معيَّن.

* **قال** عن «تاريخ بغداد»: «طبع هذا الكتاب بتصحيح الأستاذ محمد سعيد العرفي، في مكتبة الخانجي بالقاهرة، عام ١٣٤٩ هـ - ١٩٣٠ م» (ص/ ٥٤٠).

الملاحظ: هذا الكتاب مطبوع بتحقيق أفضل بكثير من هذه التحقيق، وهو: تحقيق الدكتور بشار عواد، بدار الغرب الإسلامي (ط١، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م)، أي: قبل «المدخل» (١٤٢٨ هـ = ٢٠٠٧ م) بست سنوات.

◈ **السادسة - موافقات:**

۞ **مقصود البخاري من قوله: «فيه نظر»:**

* **فقال**: «الاستقراء لمن قال فيهم البخاري ذلك يدل علىٰ غير هذا القول، ففيهم من وثقوه، وفيهم من ضعفوه ولم يترك، وقلما وجد فيهم المتروك، مما

يوجب النظر كما قال البخاري نفسه» (ص/ ٢١٤)، وقال نحو ذلك في مواطن أخرىٰ (ص/ ٢٤٢ - ٢٤٩).

* **وقال كذلك**: «معنىٰ ذلك: أن الراوي ضعيف عنده غالبًا، وليس بمعنىٰ متروك كما هو استقراء الحفاظ الذهبي والعراقي والسخاوي ومن تابعهم» (ص/ ٤٣٦).

المراد بـ«سكوت ابن أبي حاتم» في كتابه «الجرح والتعديل»:

* **قال**: «أحسب أن ما استنتجه وسبقه إليه العلامة ظفر أحمد العثماني التهانوي كما صرح يتنافىٰ مع تصريح ابن أبي حاتم: رجاء وجود الجرح والتعديل فيهم» (ص/ ٤٤١).

الملاحظ: هذان الموقفان يدلان على دقة الأستاذ الغوري، وعدم تقليده لأحد، أو وقوعه تحت أسره، وتحرره من سطوة بعض المشهورين، أصحاب الأقوال الأخرى.

السابعة - عدم العمق في البحث:

* **ذكر** قول الذهبي «الرجل قد يكون مجهولًا عند أبي حاتم، ولو روىٰ عنه جماعة ثقات، يعني: أنه مجهول الحال عنده، فلم يحكم بضعفه ولا بتوثيقه»، واكتفىٰ بعزوه إلىٰ «الرفع والتكميل» ص: ١٦٤ - ١٦٥. وقال كما قال أبو غدة رَحِمَهُ اللَّهُ: «لم أجد قول الذهبي هذا في «الميزان» في ترجمة (داود بن يزيد الثقفي)، والله أعلم» (ص/ ٢٦٧).

الملاحظ: هذا القول في «تاريخ الإسلام» (حوادث سنة ١٧١: ١٨٠هـ/ ص١١٣) (ترجمة داود بن يزيد الثقفي).

* **وذكر**: ترجمة علي بن المديني.

* **فقال**: «علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح الشَّعري، أبو الحسن بن المديني (المتوفىٰ سنة ٢٣٤ هـ). قال ابن أبي حاتم في ترجمة (فضيل بن سليمان النُّميري): سئل أبو زرعة عن فضيل بن سليمان، فقال: لين الحديث، روىٰ عنه علي بن المديني، كان من المتشددين».

الملاحظ: هذه ترجمة مقتضبة للغاية، ولما ترجم له في القسم الثاني (أئمة الجرح والتعديل في القرن الثالث الهجري) (ص/ ٣١٩ - ٣٢١)، لم يتعرض لشيء من هذا المعنىٰ، إنما كان همه: التعريف به فقط، كما هو شأن تراجم هذه الأقسام، والأمر مغاير لهذا التأصيل تمامًا!

* **واكتفىٰ** بالترجمة للعجلي في القسم الثاني (ص/ ٣٢٨ - ٣٢٩)، معرفًا به فقط.

الملاحظ: لم يتعرض هنا لمسألة تساهل العجلي نهائيًا، وفي الحديث عن كتابه «الثقات»، قال (ص/ ٣٧٨): «والعجلي متساهل في توثيق المجهولين»، واكتفىٰ في الاستدلال بكلام الشيخ المعلمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل» (١/ ٤٩٢)، ولم يزد علىٰ ذلك.

* **وذكر**: ترجمة الحاكم، وعده من المتساهلين.

* **الملاحظ**: لم يستدل علىٰ تساهله إلا بكلام أهل العلم علىٰ صنيعه في المستدرك (ص/ ٦٤ - ٦٦)، والتساهل في الحكم علىٰ الرواة (النقد) مختلف عن التساهل في الحكم علىٰ الأحاديث، كما هو معلوم، وكما سنراه في كتابي هذا.

* **وقال**: «حكىٰ أبو الحسن القطان عن البخاري أنه قال في كتابه «الأوسط»: كل من قلت فيه: منكر الحديث، فلا تحل الرواية عنه. هذا النص عن البخاري وجدت من يذكره يعزوه لابن القطان، ولم أجد له ذكرًا فيما في أيدينا من مصنفات البخاري» (ص/ ٢٧٤).

الملاحظ: هذا النص موجود في «التاريخ الأوسط» (٢/ ١٠٧)، رواية الخفاف، طبعة دار الصميعي، تحقيق اللحيدان (ط١، ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م)، أي: قبل «المدخل» (١٤٢٨ هـ = ٢٠٠٧ م) بتسع سنوات، وغير موجود في رواية زنجويه، طبعة دار الوعي، تحقيق محمود إبراهيم، المطبوع خطأً باسم «التاريخ الصغير»، كما نبَّه على ذلك اللحيدان.

◈ **الثامنة - ملاحظة عامة:**

لم يرجع إلى الكتب المعاصرة المصنَّفة عن مناهج الأئمة، التي اعتنت ببيان مناهجهم وجهودهم، مما ترتب عليه فوات كثير لخلاصات واستنتاجات وتحريرات مهمة، لا غنى عنها في بابنا هذا!

❁ ❁ ❁

الوقفة الثانية

مع كتاب قطف الثمر في تحرير قول البخاري فيه نظر

❁ عرض الكتاب:

عنوان الكتاب: قطف الثمر في تحرير قول البخاري فيه نظر.

تأليف: محمد بن إنسان فرحات.

نشر: دار المودة، الطبعة الخامسة (٢٠١٤ م).

عدد صفحاته: (٢٦٠) بمقدمته وفهرسته.

❑ **محتوياته:**

◈ مقدمة المؤلف (ص/ ٥ - ١١).

بعض مناقب البخاري (ص/ ٦ - ٨).

◈ **الفصل الأول: إشكالات والرد عليها** (ص/ ١٢ - ٢٣).

بين الترمذي والبخاري (ص/ ١٥ - ١٦).

بين ابن عدي والبخاري (ص/ ١٦ - ٢٢).

بين ابن حجر والبخاري (ص/ ٢٢ - ٢٣).

◈ **الفصل الثاني (ص/ ٢٦ - ٤٤).**

المبحث الأول: اختلاف نسخ البخاري (ص/ ٢٦ - ٢٨).

المبحث الثاني: ضوابط النظر (الحكم) في أحكام الرواة (ص/ ٢٩ - ٤١).

المبحث الثالث: تخريج الرواة المتكلم فيهم في الصحيح (٤٢ - ٤٤).

◈ **الفصل الثالث: الرواة الذين تكلم فيهم البخاري في تواريخه المطبوعة** (ص/ ٤٥ - ٢٥١) = (١٥٦).

◈ **نتائج البحث.**

خلاصة القول:

أترك القارئ الكريم هو الذي يقرر خلاصة هذا الكتاب، وذلك بعد أن يعرف أن نتيجته بصريح لفظه أن مقولة البخاري «فيه نظر»: «لا معنى لها إلا بالقرائن»، وأما موقفي: فأكتفي بهذه الوقفة فقط؛ **لأساعد القارئ الكريم في تكوين خلاصته** عن هذا الكتاب.

❑ **وستكون هذه الوقفة في نقاط:**

◈ **الأولىٰ - تشنيع وهجوم في أمر هين:**

* **قال عن شيخنا الشريف:** «شنع فيها شارحها علىٰ الذهبي... واتهم الذهبي بالتحريف في النقل وسوء الفهم، ولم يسلم منه ابن حجر والسخاوي وابن كثير والسيوطي والنووي وغيرهم... ثم **أنشأ خطبة عصماء دون دليل...**» (ص/ ٨).

* **وقال كذلك:** «أراد أن يبني **قصرًا فهدم مصرًا**» (ص/ ١٢).

* **وقال عن أخينا أيمن:** «لم يعرف شرط البخاري في كتابه الصحيح وغيره من الكتب مثل: الأدب المفرد... ولم يفرق بين ما أخرجه البخاري في صحيحه في الأصول وما كان في الشواهد والمتابعات وما كان معلقًا وهذا تصديق كلامي:...» (ص/ ٨ - ٩).

* **وقال كذلك:** «ولو تتبعت ما سقط من المؤلف، لجاء في مجلد صغير، ولكني أناقش الفكرة، ولا أناقش الشخص في قواعد تقررت قبل مئات السنين فإلىٰ الله المشتكىٰ» (ص/ ٣٧).

الملاحظ: بغض الطرف عن أن هذا الكلام فيه مغالاة، ورمي بالباطل، فلن أقوم بتفنيده، وحسب من أراد الوقوف على حقيقية الأمر أن يرجع إلى ما هو مسطور، فمهما طوَّلتُ في بيان حقيقة الأمر، فلن يكون حالي إلا مجرد بيان لوجهة نظري فقط!

ولكن المؤسف حقًّا أن كلام أخينا محمد يشعرنا أننا أمام أصل من أصول الاعتقاد، التي يحكم على المخالف فيه بأشد أنواع الابتداع، والواقع بخلاف ذلك؛ فنحن بصدد جزء من مسألة من مسائل فرع من فروع علم الحديث، الذي يعتبر من علوم الأدوات، فضلًا عن عدم تفرد شيخنا وأخينا أيمن بهذا الرأي، كما هو مثبت في كتابي «المدخل»، ويضاف إليهم: الأستاذ سيد الغوري، كما تقدم في هذه المقدمة!

* **وإذا كان أخونا محمد يَعدُّ مجرد التعقب معنىً مذمومًا، إذن فليُعدَّ نفسه ممن له نصيب مما رضيه لشيخنا وأخينا؛ إذ قال:** «يستدرك علىٰ قول الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ في كتاب المغني في الضعفاء (٢/ ٧٧٩ رقم٧٣٨٩): أبو الجوزاء الربعي أوس، قال البخاري: في إسناده نظر. فمقصود البخاري تضعيف الإسناد وليس تضعيف الراوي. والله أعلم».

❊ **وقال** كذلك لما حكم ابن حجر علىٰ من قال فيه البخاري: «فيه نظر» (رقم/ ٤٦): «كلام ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيه نظر».

◈ **الثانية - ما يتعلق بالفصل الأول:**

۞ **الفصل الأول: إشكالات والرد عليها.**

❊ **قال:** «أما عن الترمذي، فلا ينبغي لطالب العلم المنصف أن يُكَوِّن حُكمًا عامًا على الرواة من خلال حكم الناقد على راو واحد، وهذا الذي تبناه المعترض، ذكر في ترجمة حكيم بن جبير، قال البخاري: لنا فيه نظر، وقول الترمذي: ولم يجزم فيه بشيء».

الملاحظ: فعل الترمذي فهمٌ لكلام شيخه البخاري، وليس حكمًا على الراوي؛ فسياق النص، وما أورده شيخنا وأخونا لا يلمح إلى ما فهمه أخونا محمد بأدنى إشارة.

❊ **وقال:** «لعل الترمذي روى التاريخ الكبير قبل أن يُعدل البخاري التاريخ للمرة الأخيرة، وهذا ثابت بالتاريخ».

الملاحظ: ظل الكلام في حيز «لعل»، ولم يذكر ما يدل عليه، لا تلميحًا، ولا تصريحًا.

❊ **وقال:** «الترمذي قد يختلط عليه الأمر كما وقع في ترجمة إسماعيل بن رافع المدني... فقال الذهبي بعد أن ذكر قول الجمهور: ومن تلبيس الترمذي...».

الملاحظ: لو تجاوزنا محطات كثيرة في الاستنباط من هذا النص أن الترمذي أخطأ في هذا المقام، فهل هذا يَلزم وصف الترمذي بالخطأ على البخاري وصفًا مطلقًا؟!

ولو تنزلنا وقلنا: نعم يلزم، فهل ذلك يترتب عليه رد كل قول للترمذي، بدون بينة أو دليل؟

يجيبنا عن ذلك الذهبي نفسه صاحب النص الذي يُزعم فهم ذلك منه، حيث ملأ كتبه بعبارات الاعتماد علىٰ صنيع الترمذي، كـ«صححه الترمذي»، و«حسنه الترمذي»، و«روىٰ الترمذي عن البخاري»[1]، ونحو ذلك، ولم نقف علىٰ مثال واحد، يدل علىٰ رد نقله عن البخاري بدون قرائن!!

وأخيرًا: نحن نستدل بفهم الترمذي لكلام شيخه البخاري، وليس بنقل عنه، وإن كان هو صحيح النقل، وفهمه لكلامه من أقرب الفهوم صوابًا، إن لم يكن هو عين الصواب!

❊ **وقال**: «لابد من الاستقراء لصنيع الإمام؛ ليمكن وضع تصور عن رأيه أو منهجه أو لاصطلاحه» (ص/ ١٥)، وأكد هذا المعنىٰ بدرجة أكبر في موطن آخر (ص/ ١٩ - ٢٢).

الملاحظ: لم يقم بذلك، بل قام بمقارنة قول البخاري بأقوال باقي النقاد في الراوي، ولا يفيد ذلك في فهم النص المراد؛ لأن لكل إمام اجتهاده وحكمه الخاص على الراوي.

❊ **وقال**: «أما ابن حجر فله أكثر من وقفة أو أكثر من فهم لهذه الكلمة حسب القرائن. فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في حديث أبي ثفال المري في التسمية علىٰ الوضوء: قال البخاري: في حديثه نظر، وهذه عادته فيمن يضعفه»[2].

---

(١) انظر أمثلة على ذلك في: «ميزان الاعتدال» (تراجم: سويد بن سعيد الحدثاني، وعبد الله بن محمد بن عَقيل، وعبد الوارث الذي يروي عن أنس، وعمرو بن شعيب، وعنبسة بن عبد الرحمن الأموي).

(٢) «التلخيص الحبير» (١/ ٧٣).

الملاحظ: هذا النص خارج محل النزاع! فالنص المنازع في فهمه: «فيه نظر»، وأما: «في حديثه نظر»، فمحل اتفاق لدى الجميع: أن المراد هو الحديث، وليس حكمًا عامًّا على الراوي!

* **وقال**: «وقال في القول المسدد: قال: أوس ضعيف جدًا، قال البخاري: فيه نظر، وهذه العبارة يقولها البخاري في من هو متروك»[(١)].

الملاحظ: هذا النص للعراقي، وليس لابن حجر، وقد وقع أخي أيمن في نفس الخطأ، وقد بينت ذلك في «المدخل»، فعفا الله عني وعنه!

* **وقال**: «وقال في بذل الماعون: قول البخاري فيه نظر وهذه عبارته فيمن كان وسطًا. فتبين أن هذه العبارة لها أكثر من معنىٰ عند ابن حجر وهذا حسب القرائن التي تحتف بالراوي. والله أعلم» (ص/ ٢٢ - ٢٣).

الملاحظ: خلاصة ما تقدم أنه لم يبق من المعاني عند ابن حجر إلا معنى واحد، وهو ما نسبناه إليه.

◈ **الثالثة - ما يتعلق بالفصل الثاني:**

۞ **المبحث الثاني**: ضوابط النظر (الحكم) في أحكام الرواة.

* **قال**: «هناك مجموعة من الضوابط يجب أن يراعيها الباحث حال عمله في مجال نقد النصوص، ذكرها كثير من العلماء متفرقة في كتبهم، وقد رأيت أن أشملها وأوسعها عندي ما كتبه يراع فضيلة الشيخ العلامة الدكتور إبراهيم بن عبد الله اللاحم حفظه الله تعالىٰ في كتابه الماتع الجرح والتعديل وأنا أختصر لك أهم ما كتب فيها...» (ص/ ٢٩ - ٤١).

---

(١) «القول المسدد» (ص/ ١٠).

الملاحظ: لم أجد صدى لتطبيق هذه الضوابط في أصل موضوعنا، فضلًا عن رأيي في أن نَقْلَ الآراء بكليتها بهذه الطريقة من كتاب إلى كتاب = مجاف لروح البحث العلمي، ومن الأفضل أن يدل القارئ إليها بالإحالة فقط!

۞ **المبحث الثالث:** تخريج الرواة المتكلم فيهم في الصحيح.

* **قال:** «قال الحافظ ابن حجر: ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأي راو كان مقتضيًا لعدالته عنده وصحة ضبطه وعدم غفلته، ولا سيما ما انضاف إلىٰ ذلك من إطباق جمهور الأئمة علىٰ تسمية الكتابين بالصحيحين، وهذا معنىٰ لم يحصل لغير من خرج عنه في الصحيح، فهو بمثابة إطباق الجمهور علىٰ تعديل من ذكر فيهما، هذا إذا خرج له في الأصول، فإما إن خرج له في المتابعات والشواهد والتعاليق فهذا يتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره، مع حصول اسم الصدق لهم...» (ص/ ٤٢ - ٤٤)، وذكر نصًا نحو ذلك عن مغلطاي (رقم/ ٣٠).

الملاحظ: هذا النص هادمٌ لكثير من لبنات أخينا؛ فكثيرًا ما رد عدم فائدة إخراج البخاري لمن قال فيه: «فيه نظر»؛ بحجة اختلاف رتبة الأصول عن المتابعات.

والمراد من هذا الاستدلال: نفي التهمة عن الراوي بإخراج البخاري عمن قال فيه: «فيه نظر»، وليس مطلق الضعف، وهذا ما صرح به الحافظ ابن حجر[1].

◈ **الرابعة - ما يتعلق بالفصل الثالث:**

۞ **الفصل الثالث:** الرواة الذين تكلم فيهم البخاري في تواريخه المطبوعة (ص/ ٤٥ - ٢٥١) = (١٥٦) راويًا.

(١) انظر: «القاعدة الرابعة والثلاثين» من هذا الكتاب.

* عرضهم، منتهيًا بحكم الحافظ في «تقريب التهذيب»، ولم يحكم عليهم بحكم إجمالي راجح، غير حكم الحافظ.

* **وقال**: «قد جمعت كل من قال البخاري: فيه نظر أو في حديثه نظر أو في إسناده نظر - سواء كانت في كتب البخاري المطبوعة أو التي نقلها الأئمة في كتب الرجال نقلًا عن البخاري - محاولًا فهم كلام البخاري وموطن النظر الذي قصده البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهذا من خلال جمع أقوال أئمة الجرح والتعديل، مقارنًا أقوالهم بقول البخاري، وليس بخاف على اللبيب أن البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ ناقد من النقاد الكبار، ولكنه بشر يؤخذ منه ويرد عليه، والعصمة ممنوعة والخطأ وارد...» (ص/ ٩ - ١٠).

الملاحظ: مقارنة أقوال الأئمة الآخرين بقول البخاري: «فيه نظر» يفيد في الحكم على الراوي، وليس في فهم مراد البخاري من هذا اللفظ، فمن الممكن أن يكون الراوي في أعلى درجات الثقة عند البخاري أو غيره، ويكون عند إمام آخر في أسوأ منازل الضعف، فلكل إمام رأي واجتهاد، وهذا ما استفدته كثيرًا من شيخنا محمد عمرو رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وأذكر من كلامه لي عند وقوعي في نحو هذا الخطأ: «أنت عاوز تركب كلام إمام على كلام إمام تاني خالص!!»، فضلًا عن أنه أمر منطقي!

ولو صح هذا التقعيد، وهيهات أن يصح، فمِن هؤلاء الرواة: مَن وثقهم غير البخاري (رقم/ ٣، ٧، ٩، ١٠، ١٤، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢٥، ٣٠، ٣٣، ٣٦، ٤٠، ٤٢، ٤٤، ٤٧، ٥٤، ٥٦، ٦٢، ٨٤، ٨٩، ٩٠، ٩٥، ٩٩، ١٠١، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٧، ١٢٠، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٤١، ١٤٧، ١٥٤، ١٥٦).

فلازم هذا التقعيد أن مراد البخاري من قوله «فيه نظر»: هو التوثيق، مع العلم أني لم أعتد في هذا التوثيق بمجرد ذكر ابن حبان في الثقات أو من قال البخاري فيه ذلك وكان من الصحابة.

وكذلك مِن هؤلاء الرواة: مَن أخرج لهم البخاري متابعة (رقم/ ٩، ١٠، ١٧)، وتعليقًا (رقم/ ٥٥، ١٤٨)، وبنص كلام الحافظ ابن حجر السابق، فهؤلاء منفي عنهم الاتهام.

◈ **الخامسة - عدم تحرير محل النزاع:**

* **قال:** «قد جمعت كل من قال البخاري: فيه نظر أو في حديثه نظر أو في إسناده نظر سواء كانت في كتب البخاري المطبوعة أو التي نقلها الأئمة في كتب الرجال نقلًا عن البخاري» (ص/ ٩ - ١٠).

* **وتقدم** نقله عن ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في حديث أبي ثفال المري في التسمية على الوضوء: قال البخاري: في حديثه نظر.

* **وقال:** «في حديثه واسمه وسماعه من أبيه نظر» (رقم/ ٣٢).

* **وقال:** «وقال البخاري أيضًا في الضعفاء: في إسناده نظر، يروىٰ عن أويس في إسناد ذلك. قلت: هذه عبارته، يريد أن الحديث الذي روىٰ عن أويس في الإسناد إلىٰ أويس نظر» (رقم/ ٣٣).

* **وقال:** «لثعلبة عن علي غير هذا ولم أر له حديثًا منكرًا في مقدار ما يرويه، وأما سماعه من علي: ففيه نظر كما قال البخاري» (رقم/ ٤١).

الملاحظ: هذه النقولات وغيرها كثير دالٌّ على عدم تحرير محل النزاع؛ إذ ما اختلف فيه والمراد تحريره: هو قول البخاري «فيه نظر»، وليس ما أورده أخونا عن البخاري!

◈ **السادسة - ما يتعلق بـ«نتائج البحث»:**

* **قال:** ٣ - لابد من فهم معنىٰ عبارة «فيه نظر» إذا خرجت من البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ، ولا يفهم معناها إلا بالقرائن المحتفة بها.

❊ **وقال**: ٤ - كلمة «فيه نظر» ليست ضابطًا للجرح الشديد، بل ربما يقصد بها سماع راو من آخر، وربما يقصد بها علة سماع أو انقطاع أو مخالفة أو تفرد، وربما يقصد بها جرح خفيف، فلا معنىٰ لها إلا بالقرائن.

الملاحظ: لو اعتبرنا لازم المذهب يلزم، لكان أخونا محمد في نظر بعض الباحثين أشد ضررًا من ضرر شيخنا الشريف حاتم على علم الحديث؛ إذ قال: «لا معنى لها إلا بالقرائن»، فهدم ما تقرر من مئات السنين.

وتقعيد مثل هذا في علم مصطلح الحديث، لهو عين الخروج عن حقيقة مسماه، فكأننا نقول: لا مصطلح، وكل لفظ بحسب سياقه، ونحن لا ننكر أهمية مراعاة السياق، ولكن لابد من معنى أغلبي، ولا حرج في الخروج عنه لبعض القرائن في السياق، والله أعلم.

وليتني أعلم بعد هذه الجولة القصيرة اليسيرة، من الذي أراد يبني قصرًا فهدم مصرًا!!

❑ وأخيرًا: أسال الله أن يعفو عنا جميعًا، وأن يغفر لنا زلاتنا، ولا يؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا، وأن يوفق ويسدد من أراد خيرًا للأمة الإسلامية ولتراثها بصفة عامة، ولعلم الحديث بصفة خاصة، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك.

❊ ❊ ❊

الباب الأول

مقدمات تعريفية (تأصيلية)

الفصل الأول

التعريف بالعلم (الجرح والتعديل)

❖ عُرِّف الجرح والتعديل باعتبارين:

الأول: باعتباره عَلَمًا على علم معين، وهو: علم الجرح والتعديل.

الثاني: باعتبار الإضافة، فعرفوا الجرح لغةً واصطلاحًا، وعرفوا التعديل أيضًا لغةً واصطلاحًا.

❏ وعلى هذا سيكون الكلام في هذا المبحث في ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الجرح لغةً واصطلاحًا.

المطلب الثاني: تعريف التعديل لغةً واصطلاحًا.

المطلب الثالث: تعريف علم الجرح والتعديل.

المطلب الأول
تعريف الجرح لغةً واصطلاحًا

❏ **لغةً**: مصدر جَرَحَه يَجْرَحُه جَرْحًا: أثَّر فيه بالسلاح، ويقال عند المبالغة: جَرَّحه، إذا كثر ذلك فيه.

قال الحُطيئة:

ملوا قِراه، وهرَّته كلابهم وجرَّحوه بأنيابٍ وأضراسِ[1]

وقد يكون معنويًّا كالثَّلْم والتنصيص والسبِّ والشتم، ومن ذلك: جرح الحاكم الشاهد، إذا عثر منه على ما تسقط به عدالته من كذبٍ وغيره.

وقد قيل في غير الحاكم، فقال الأزهري: «ويُروىٰ عن بعض التابعين أنه قال: كثُرت هذه الأحاديث، واسْتَجْرَحَت، أي: فسدت، وقلّ صحاحها»[2]. وهو استفعل من جَرَح الشاهد إذا طعن فيه وردّ قوله، أراد أن الأحاديث كثرت حتىٰ أحوجت أهل العلم إلىٰ جرح بعض رواتها ورد روايتهم.

❏ **اصطلاحًا**: هو الطعن في الراوي بما يُثْلِم عدالته أو يخل بضبطه مما يترتب عليه سقوط روايته أو ضعفها[3].

---

(١) انظر: «لسان العرب» (٢/ ٤٢٢)، و«المصباح المنير» (١/ ١٠٤)، و«القاموس المحيط» (١/ ٢٢٥).

(٢) «تهذيب اللغة» (٤/ ٨٦)، وانظر: «غريب الحديث» لابن الجوزي (١/ ١٤٩)، و«النهاية» (١/ ٢٥٥)، و«لسان العرب» (٢/ ٤٢٣).

(٣) انظر: «جامع الأصول» (١/ ١٢٦)، و«أصول منهج النقد» (ص١٧).

◈ **والتجريح**: وصف الراوي في عدالته أو ضبطه بصفات تقتضي تضعيف روايته أو عدم قبولها[1].

فالجرح يتحقق في الراوي بسلب أحد أمرين، وهما: العدالة والضبط، فمن سلبت عدالته صار فاسقًا، ومن سلب ضبطه صار مغفلًا.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: «أصول الحديث» (ص ٢٦٠)، و«المختصر الوجيز» (ص ١٠٣)، و«أصول منهج النقد» (ص ١٧)، و«ضوابط الجرح والتعديل» (ص ٢١).

المطلب الثاني
تعريف التعديل لغَة واصطلاحًا

❑ **لغةً**: مأخوذ من العدل، وهو ضد الجَوْر، وما قام في النفوس أنه مستقيم، فالعدل من الناس: المرضي المستوي الطريقة[(١)].

❑ **اصطلاحًا**: وصف الراوي في عدالته وضبطه بصفات توجب قبول خبره[(٢)].

وأصل كلمة «تعديل»: الحكم بعدالة الراوي، لكنها قد استعملت هنا بمعنى أشمل وهو التوثيق، أي: الحكم بعدالة الراوي وضبطه معًا؛ لأنهما أساس قبول خبر الراوي، فالتعديل في الاصطلاح: يشمل العدالة والضبط.

قال السيوطي في «البحر الذي زخر» (١ / ٣٢٢): «المُعدَّل من عدله النقاد، أي: وثقوه، وإنَّما يوثقون من اجتمع فيه العدالة والضبط معًا»[(٣)].

❁ ❁ ❁

---

(١) انظر: «مختار الصحاح» (ص ٤٤٢)، و«لسان العرب» (١١/ ٤٣٠، ٤٣٧).

(٢) انظر: «جامع الأصول» (١/ ١٢٦)، و«العالي الرتبة» (ص ٣١٠)، و«أصول الحديث» (ص٢٦٠)، و«المختصر الوجيز» (ص ١٠٣)، و«أصول منهج النقد» (ص١٧)، و«ضوابط الجرح والتعديل» (ص٢٢)، و«العنوان الصحيح للكتاب» (ص ٥٣ مع الحاشية ١).

(٣) انظر: «توضيح الأفكار» (١/ ٨)، و«إسبال المطر» (ص ٢٢٠: ٢٢٣)، و«ثمرات النظر» (كله)؛ لأن الصنعاني صنفه لتفسير العدالة كما نصَّ في «إسبال المطر» (ص٢٢٠).

المطلب الثالث

تعريف علم الجرح والتعديل

هناك عدة تعريفات لعلم الجرح والتعديل، ولعل أقدم من أشار إلىٰ تعريفه ابن أبي حاتم لما سأله يوسف بن الحسين الرازي فقال: ما الجرح والتعديل؟ فقال: أُظهرُ أحوال أهل العلم، من كان منهم ثقة أو غير ثقة[(١)].

وعرَّفه حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٥٨٢) فقال: «هو علم يبحث فيه عن جرح الرواة وتعديلهم بألفاظ مخصوصة، وعن مراتب تلك الألفاظ»[(٢)].

وعرَّفه الشيخ عصام البشير في «أصول منهج النقد» (ص ١٨) فقال: «هو علم يُعنىٰ بتوثيق وتجريح الرواة بألفاظ مخصوصة، وهي دقيقة الصياغة، محددة الدلالة».

وجعله الشيخ حاتم قسمين في «خلاصة التأصيل» (ص ٦، ٧) فقال: «فعلم الجرح والتعديل النظري: هو القواعد التي تنبني عليها معرفة الرواة الذين تُقبل رواياتهم أو تُرد، ومراتبهم في ذلك.

وعلم الجرح والتعديل التطبيقي: هو إنزال كل راوٍ منزلته التي يستحقها من القبول وعدمه»[(٣)].

---

(١) أخرجه الخطيب في «الكفاية» (١/ ١٥٦/ ٧١)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٥/ ٣٦٤)، وفيه: من لم أقف عليه.

(٢) وبنفس التعريف عرَّفه صديق حسن خان في «أبجد العلوم» (٢/ ٢١١)، ولم ينسبه إلى أحد.

(٣) واضح من هذه التعريفات أن الجرح والتعديل يمثل علمًا واحدًا، وأما كون الحاكم جعله علمين في «المعرفة» (ص ٥٢) حيث قال: «وهما في الأصل نوعان، كل نوعٍ منهما علم برأسه»، =

ثمرة علم الجرح والتعديل:

ثمرته: حفظ السُّنة والأحكام الصادرة عنها من أي تحريفٍ أو دخنٍ، وتظهر هذه الفائدة بصورة أوضح عند تعارض الروايات واختلافها، وقد تتعدىٰ فائدته إلىٰ أوسع مما ذُكر، فقد يُعتمد عليه في نقد أسانيد الروايات التاريخية التي اهتمَّ مصنفوها بوقائع الأيام(١).

ويوضح هذا المعنىٰ ما قاله ابن أبي حاتم في «تقدمة الجرح والتعديل» (ص ٥): «فلما لم نجد سبيلًا إلىٰ معرفة شيء من معاني كتاب الله ولا من سُنن رسول الله ﷺ إلا من جهة النقل والرواية، وجب أن نميز بين عدول الناقلة والرواة وثقاتهم وأهل الحفظ والثبت والإتقان منهم؛ وبين أهل الغفلة والوهم وسوء الحفظ والكذب واختراع الأحاديث المكذوبة. ولما كان الدين هو الذي جاءنا عن الله عز وجل وعن رسوله ﷺ بنقل الرواة حق علينا معرفتهم ووجب الفحص عن الناقلة والبحث عن أحوالهم».

منزلة علم الجرح والتعديل:

علم الجرح والتعديل من أهم فروع علم الحديث، فقد قال:

- **ابن الصلاح في «معرفة أنواع علم الحديث» (ص٦٥٤)**: «هذا من أجلِّ نوع وأفخمه؛ فإنه المِرقاة إلىٰ معرفة صحة الحديث وسقمه»(٢).

= فلا تعارض؛ فهما علم واحد من حيث الدراسة والتأثير، ونوعان من حيث انفصال دلالة معنى كل منهما عن الآخر.

(١) انظر: «الروض الباسم» (١/ ١٧٧)، و«أصول منهج النقد» (ص ١٨).

(٢) كلام ابن الصلاح في النوع الحادي والستين - معرفة الثقات والضعفاء من رواة الحديث -.

- وحاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٥٨٢): «هذا العلم من فروع علم رجال الحديث، ولم يذكره أحد من أصحاب الموضوعات مع أنه فرعٌ عظيمٌ»[١].

حكم علم الجرح والتعديل:

قد يتوهم من لا يتحقق أن هذا العلم من الغيبة المحرمة[٢]، وهو على العكس من ذلك؛ إذ الإجماع على جوازه، بل واجبٌ للحاجة، وممن نقل الإجماع:

١ - الحاكم في «المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل» (ص ١٣٧، ١٤٥).

٢ - والغزالي في «إحياء علوم الدين» (٣/ ١٤٨ - ١٥٠).

٣ - والنووي في:

- «شرح صحيح مسلم» (١/ ١٢٤).

- و«رياض الصالحين» (ص٥٨١/ باب ٢٥٦: ما يُباح من الغيبة)، وقال: «بل واجبٌ للحاجة».

٤ - وابن رجب في «شرح علل الترمذي» (١/ ٤٤).

٥ - والحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٣/ ٢٥٩).

٦ - والسخاوي في :

- «فتح المغيث» (٤/ ٤٣٧).

- و«الإعلان بالتوبيخ» (ص٥٢)، وقال: «بل عُدَّ من الواجبات للحاجة إليه»[٣].

---

(١) وبنحوه قال الشيخ المعلمي في مقدمة تحقيق «الجرح والتعديل» (١/ ب).

(٢) انظر ما يباح من الغيبة في: «إحياء علوم الدين» (٣/ ١٥٢)، و«الأذكار» (ص٢٩٢)، و«شرح صحيح مسلم» (١٦/ ١٤٢) كلاهما للنووي، و«فتح الباري» (١٠/ ٤٦٨: ٤٧٢).

(٣) انظر: «المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل» (ص ١٣٧: ١٤٥)، و«المدخل إلى الصحيح»=

وبوَّب الخطيب في «جامعه» (٢/ ٢٤٢-٢٤٨/ ١٥٥٥-١٥٦٣) بابًا باسم: ذكر ما يجب علىٰ الحفاظ من بيان أحوال الكاذبين والنكير عليهم وإنهاء أمرهم إلىٰ السلاطين.

تاريخ نشأة علم الجرح والتعديل[1]:

- **قال ابن الصلاح في «معرفة أنواع علم الحديث» (ص ٦٥٥) (النوع ٦١):** «الكلام في الرجال جرحًا وتعديلًا متقدم ثابت عن رسول الله ﷺ، ثم عن كثير من الصحابة والتابعين فمن بعدهم، وجُوِّز ذلك صونًا للشريعة ونفيًا للخطأ والكذب عنها».

- **وقال ابن الملقن نحوه في «المقنع» (٢/ ٦٥٨).**

- **وقال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٥٨٢):** «الكلام في الرجال جرحًا وتعديلًا ثابت عن رسول الله ﷺ، ثم عن كثير من الصحابة والتابعين فمن بعدهم».

- **بل قال الشيخ المعلمي في «أهمية علم الرجال» (ص٩):** «أول من تكلَّم في أحوال الرجال: القرآن، ثم النبي ﷺ، ثم أصحابه، والآيات كثيرة في الثناء علىٰ الصحابة إجمالًا وذم المنافقين إجمالًا، ووردت آيات في الثناء علىٰ أفراد معينين من الصحابة، كما يعلم من كتب الفضائل، وآيات في التنبيه علىٰ نفاق أفراد معينين، وعلىٰ جرح أفراد آخرين».

= (١/ ١٥٢: ١٦٠)، و«الكفاية» (١/ ١٤١، ١٥٠، ١٥٧، ١٨٠، ٣١٧)، و«قواعد الأحكام» للعز ابن عبدالسلام (١/ ٩٧)، و«الإعلان بالتوبيخ» (ص٤٧)، و«الرفع والتكميل» (ص ٥٢: ٥٦).

(١) انظر: «أصول منهج النقد» (ص ١٠: ١٢)، و«مباحث في علم الجرح والتعديل» (ص ١٦: ٢٢)، و«أسباب اختلاف المحدثين» (١/ ٣٥: ٤٦)، و«المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل» (ص٢٨: ٤١).

إذن نزل في القرآن أسلوب الجرح والتعديل، ثم استعمله النبي ﷺ ومَن بعده مِن صحابة وتابعين ومَن بعدهم، ثم نشأ كعلم له رجاله وقواعده مع نشأة الرواية في الإسلام، إذ كان لابُدَّ لمعرفة الأخبار الصحيحة من معرفة رواتها معرفة تمكن أهل العلم من الحكم بصدقهم أو كذبهم، حتىٰ يتمكنوا من تمييز المقبول من المردود، لذلك سألوا عن الرواة(١).

❑ أمثلة مما ورد عن النبي ﷺ:

- قول النبي ﷺ لرجل: «**بئس أخو العشيرة**»(٢).

واعتبر هذا الحديث جَرْحًا من رسول الله ﷺ:

١ - ابن حبان في «المجروحين» (١/ ٢٤).

٢ - والحاكم في «المدخل إلىٰ معرفة كتاب الإكليل» (ص١٣٨).

٣ - والخطيب في «الكفاية» (١/ ١٥٧، ١٥٨).

٤ - والسخاوي في «الإعلان بالتوبيخ» (ص٥٢).

٥ - والسيوطي في «تدريب الراوي» (٢/ ٨٩١).

❑ أمثلة مما ورد عن الصحابة - رضوان الله عليهم -:

- قول ابن عباس رضي الله عنهما: «إنا كنا نُحدِّث عن رسول الله ﷺ إذا لم يكن يُكذب عليه، فلما ركِب الناس الصعب والذلول، تركنا الحديث عنه»(٣).

---

(١) انظر: «الكفاية» (١/ ١٨٠: ١٨٨).

(٢) أخرجه البخاري (رقم/ ٦٠٣٢، وأطرافه فيه)، ومسلم (رقم/ ٢٥٩١) من حديث عائشة رضي الله عنها، وانظر مزيد أمثلة في: «المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل» (ص ١٣٧: ١٤٠)، و«الكفاية» (١/ ١٤١، ١٤٣، ١٤٥، ١٥٨: ١٦٦).

(٣) أخرجه مسلم في مقدمة «صحيحه» (١/ ١٢، ١٣)، وابن ماجه (رقم/ ٢٧)، والدارمي في «مسنده»=

قال الحاكم في «المعرفة» (ص٥٢): «إن أبا بكر وعمر وعثمان وعليًّا وزيد بن ثابت جرحوا وعدلوا وبحثوا عن صحة الروايات وسقمها».

فالصحابة عمومًا هم الذين أرسَوْا قواعد الجرح والتعديل وأسسوا، ثم تلاهم التابعون وأتباعهم.

❑ **أمثلة مما ورد عن التابعين فمن بعدهم:**

- **قال الحاكم في «المدخل إلىٰ معرفة كتاب الإكليل»** (ص ١٤٥): «فأما التابعون وأتباع التابعين فمن بعدهم من أئمة المسلمين، فقد عدلوا وجرحوا رواة الحديث، ودُوِّن كلامهم في التواريخ، ونقل إلينا بنقل العدل عن العدل، فظهر بهذا الإجماع الذي ذكرناه أن الطريق إلىٰ معرفة الحديث الجرح والتعديل، وأنه ليس بغيبة كما يتوهم عوام الناس»(١).

ومما يدل على هذا المعنى: أن كتب الجرح والتعديل التي بين أيدينا مملوءة بأقوال التابعين ومَن بعدهم، لا نجد إمامًا إلا عدَّل وجرَّح، وبيَّن من يقبل حديثه ومن يرد.

= (١/ ١١٣)، بسند صحيح، وصححه الحاكم (١/ ١٩٦). وانظر مزيد أمثلة في: «المجروحين» (١/ ٣٦، ٣٧)، و«معرفة علوم الحديث» (ص١٤، ٥٢)، و«المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل» (ص ١٤٠: ١٤٤)، و«الكفاية» (١/ ١٣٠: ١٣٧).

(١) انظر: «المجروحين» (١/ ٢٨)، و«الكفاية» (١/ ٩٣: ٩٥، ١٤٧، ١٤٨، ١٧٠: ١٧٩، ٣٠٠).
وتتميز مرحلة تابعي التابعين عن مرحلة التابعين بالتوسع وبروز أئمة النقد فيها، فيصلح أن تُعَدَّا مرحلتين كما فعل خلدون الأحدب في «أسباب اختلاف المحدثين» (١/ ٤٤)، ولكني آثرتُ الاختصار.

اشتراط العدالة والضبط لقبول الأخبار:

- **قال ابن الصلاح في «معرفة أنواع علم الحديث» (ص ٢٨٨)**: «أجمع جماهير أئمة الحديث والفقه علىٰ أنه يُشترط فيمن يحتج بروايته أن يكون عدلًا ضابطًا لما يرويه»(١).

- ونلاحظ أن شروط الصحة الخمسة ترجع كلها إلى العدالة والضبط، فهي:

١ - العدالة.

٢ - الضبط.

٣ - الاتصال، وذلك للوقوف علىٰ حال الراوي ومعرفة أنه عدل ضابط.

٤ - انتفاء الشذوذ.

٥ - انتفاء العلة.

والشرطان الأخيران يتحققان بتحقق الضبط، أي: رجعت الشروط الخمسة إلىٰ العدالة والضبط(٢).

❑ تعريف العدالة:

العدالة: ملكة تحمل المرء علىٰ ملازمة التقوىٰ والمروءة(٣).

والمراد بالملكة: الصفة الراسخة أو الهيئة الراسخة في النفس، أي: السجية.

---

(١) وانظر: «العدالة الدينية والضبط» (ص٢١: ٢٤).

(٢) انظر: «دراسات في منهج النقد عند المحدثين» للدكتور محمد العمري (ص٢٥٠)، و«إضاءات بحثية» (ص ٢٦٦/ حـ١).

(٣) انظر: «الكفاية» (١/ ٢٦٨: ٢٧٣)، و«نزهة النظر» (ص ٨٣)، و«العدالة الدينية في الرواية الحديثية» (ص٢٥: ٢٩)، وانظر إطلاقات أخرى للعدالة في: «ظفر الأماني» (ص٥٤٠: ٥٤٣، ٥٨١، ٥٨٢).

لأن الهيئة العارضة للنفس إن لم تكن راسخة سُميت: حالًا.

والمراد بالتقوىٰ: اجتناب الأعمال السيئة، أي: المنهيات من شركٍ أو فسقٍ أو بدعةٍ، مع فعل المأمورات.

والمراد بالمروءة: آداب نفسانية تحمل مراعاتُها الإنسانَ علىٰ الوقوف عند محاسن الأخلاق وجميل العادات(١).

فهي احتراز عما يذم عرفًا، كالبول في الطريق، والأكل في السوق لغير السوقي، أو فعل ما هو من صفات أهل العقل الراجح ومن سمات أهل الفضل والخير بحسب عُرف البلد والزمن.

فالمروءة أعمّ من التقوى.

وخوارم المروءة أعمّ من أسباب الفسق، فكل مفسق خارم للمروءة، وليس كل خارم للمروءة مفسقًا(٢).

❑ ضوابط خوارم المروءة:

قال الخطيب في «الكفاية» (١/ ٣٤٥): «والذي عندنا في هذا الباب رد خبر فاعلي المباحات إلىٰ العالِم، والعمل في ذلك بما يقوىٰ في نفسه، فإن غلب علىٰ ظنه من أفعال مرتكب المباح المسقط للمروءة أنه مطبوع علىٰ فعل ذلك والتساهل به، مع كونه ممن لا يحمل نفسه علىٰ الكذب في خبره وشهادته، بل

---

(١) انظر: «توجيه النظر» (١/ ٩٧، ٩٨)، فقد نقل الشيخ طاهر الجزائري عن الأئمة أقوالًا كثيرة في تعريفها.

(٢) انظر: «الكفاية» (١/ ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٥٤: ٣٥٦)، و«الموافقات» (١/ ٢٠٩، ٢/ ٤٨٩)، و«البحر المحيط» (٤/ ٢٧٣)، و«العالي الرتبة» (ص١٢٧)، و«اليواقيت والدرر» (١/ ٣٣٧، ٣٣٨)، و«توضيح الأفكار» (٢/ ١١٨، ١١٩).

قال الشيخ حاتم في «منهج الصحاح والسنن» (الشريط الثالث): «أفضل من وقفت عليه تكلم على العدالة المرداوي في «الإنصاف»».

يرىٰ إعظام ذلك وتحريمه، والتنزُّه عنه قَبِلَ خبرَه، وإن ضعفت هذه الحال في نفس العالِم واتهمه عندها وجب عليه ترك العمل بخبره وردّ شهادته».

❑ سبب اشتراط السلامة من خوارم المروءة في العدالة:

اشترط العلماء السلامة من خوارم المروءة؛ لأن الإخلال بها إما أن يكون لخبل في العقل أو لنقصان في الدين أو لقلة حياء، وكل ذلك رافع للثقة بقوله.

قال ابن أمير الحاج في «التقرير والتحبير» (٢/ ٣٢٦): «لأن من لا يجتنب هذه الأمور، فالغالب أنه لا يجتنب الكذب (أي: متعمدًا أو من غير عمدٍ) فلا يوثق بقوله، ولا يظن صدقه في روايته».

فاشتراط المروءة للتثبت من سلامة العقل والدين من خلال التنزُّه عن قوادح يقينية أو ظنية فيهما.

فاليقينية: كصغر السنِّ بما دون البلوغ أو ذهاب العقل كالجنون، أو ارتكاب الكبائر والموبقات وهو الفسق.

وأما الظنية: فكفعل مباح، لكنه من سمات أهل الفسق أو السفه، فيغلب على الظن أن فاعله متهم.

وباشتراط المروءة يخرج الصغير غير المكلف والمجنون؛ لأنهما لا يوصفان بالتقوى ولا بنقيضها، وهو الفسق، فهما ليسا من أهل العدالة.

ويخرج كذلك من يغلب علىٰ الظنِّ أنه ليس بعدلٍ، وإن لم يثبت عليه يقينًا أنه فاسق؛ وذلك لإتيانه بما الغالب علىٰ من يأتيه (عُرفًا) أنه من أهل الفسق والسفه (نقص العقل)(١).

---

(١) انظر: «الكفاية» (١/ ٣٤٥)، و«أسباب اختلاف المحدثين» (١/ ٧٧: ٨٣)، وشرح «الخلاصة» (الشريط الثالث).

❑ شروط العدالة(١):

١ - الإسلام.

٢ - البلوغ.

٣ - العقل.

٤ - السلامة من أسباب الفسق، وهي: ارتكاب كبيرة أو إصرار علىٰ صغيرة.

٥ - السلامة من خوارم المروءة.

❑ تعريف العدل:

قال الشافعي في «الرسالة» (ص٢٥): «العدل أن يعمل بطاعة الله».

وقال كما في «الكفاية» (١/ ٢٧٠، ٢٧١): «فإذا كان الأغلب الطاعة فهو المعدل، وإذا كان الأغلب المعصية فهو المجرح»(٢).

فالعدل: هو المسلم البالغ العاقل السالم من أسباب الفسق وخوارم المروءة.

أو من له ملكة تحمله علىٰ ملازمة التقوىٰ والمروءة(٣).

❑ أقسام العدالة:

تنقسم العدالة قسمين:

١ - **عدالة ظاهرة:** وهي الإسلام وعدم العلم بالمفسق، وتعرف من خلال الخبرة السطحية بالراوي، دون بحث وتنقيب عن أحواله.

---

(١) انظر: «الكفاية» (١/ ٣٣٢)، و«أسباب اختلاف المحدثين» (١/ ٦٧: ٨٣)، و«العدالة الدينية والضبط» (ص٦٧: ٧٤).

(٢) سنده صحيح: وانظر: «الكفاية» (١/ ٣١٧)، و«الروض الباسم» (١/ ٥٢: ٥٦).

(٣) انظر: «الكفاية» (١/ ٢٦٨: ٢٧٣)، و«نزهة النظر» (ص٨٣)، و«منهج النقد» للدكتور الأعظمي (ص٢٤: ٣٠).

٢ - عدالة باطنة: وهي الإسلام، والعلم بعدم المفسق، وتعرف من خلال خبرة عميقة ومعرفة دقيقة بالراوي، وما يرجع إلىٰ تزكية المزكين[(١)].

قال الخطيب في «الكفاية» (١/ ٢٧٧): «فثبت بما ذكرناه أن العدالة شيء زائد علىٰ ظهور الإسلام، يحصل بتتبُّع الأفعال، واختبار الأحوال، والله أعلم».

❁ ❁ ❁

(١) انظر: «الكفاية» (١/ ١٠٤، ٢٦٧، ٢٧٤: ٢٧٩، ٣٠١)، و«شرح الموقظة» (ص٢٠١).

أقسام الرواة من جهة تحقق العدالة بقسميها وحكم رواياتهم، وكيفية معرفتهم

* ينقسم الرواة من جهة تحقق العدالة بقسميها إلى خمسة أقسام:

١ - العدل:

وهو من عُرفت عدالته الباطنة (والظاهرة باللزوم).

◈ حكم روايته:

القبول بالاتفاق.

◈ كيفية معرفته:

١ - بالشهرة والاستفاضة:

أن يشتهر الراوي بالخير ويشيع الثناء عليه بالثقة والأمانة، فيكفي ذلك عن بينة تشهد بعدالته، كما هو الشأن في أئمة السنة، مثل: الأئمة الأربعة والسفيانين وشُعبة ويحيىٰ بن معين وعلي بن المديني... ومن جرىٰ مجراهم في نباهة الذكر واستقامة الأمر، والاشتهار بالصدق والبصيرة والفهم(١).

(١) انظر: «الكفاية» (١/ ٢٨٦: ٢٨٨)، و«معرفة أنواع علم الحديث» (ص٢٨٨، ٢٨٩)، و«الإمام في معرفة أحاديث الأحكام» لابن دقيق العيد (٢/ ٣٤٨)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (١/ ٢٩٦: ٢٩٩)، و«فتح المغيث» (٢/ ١٦٦، ١٦٧)، و«تدريب الراوي» (١/ ٢٥٣: ٢٥٥)، و«قواعد في علوم الحديث» (ص٢١٠: ٢١٢)، و«تحرير علوم الحديث» (ص٢٩٩)، و«شفاء العليل» (ص٣٤٤، ٣٤٥).

٢ - بالتنصيص من مقبولٍ قوله في الجرح والتعديل، ويكفي تعديل الإمام الواحد[(١)].

٣ - بالتعديل الضمني، وصوره:

أ - تصحيح أو تحسين الناقد لإسناد حديث، وأدلة ذلك:

قال الخليلي في «الإرشاد» كما في «المنتخب» (٢/ ٦١٠، ٦١١) (ترجمة أبي بكر بن أبي داود): «احتجَّ به من صنف الصحيح، أبو علي الحافظ النيسابوري، وابن حمزة الأصبهاني».

وقال الذهبي في «الموقظة» (ص٧٨): «وإن صحح له (من لم يُوثَّق ولا ضُعِّف) مثل الترمذي وابن خزيمة فجيد أيضًا، وإن صحح له كالدارقطني والحاكم فأقل أحواله حسن حديثه».

وقال كذلك (ص٨١): «من الثقات الذين لم يخرج لهم في «الصحيحين» خلق، منهم: من صحح لهم الترمذي وابن خزيمة، ثم من روىٰ لهم النسائي وابن حبان».

وقال كذلك في «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٧٣٩) (ترجمة أبي القاسم البغوي): «قد احتج به عامة من خرج الصحيح كالإسماعيلي والدارقطني والبرقاني»[(٢)].

---

(١) انظر: «الكفاية» (١/ ٣٠٦: ٣١٠، ٣٣٢)، و«معرفة أنواع علم الحديث» (ص٢٩٣)، و«التقييد والإيضاح» (١/ ٥٦٢: ٥٦٤)، و«الرفع والتكميل» (ص١١١، ١١٢)، و«العدالة الدينية والضبط» (ص١٣٤: ١٣٦).

(٢) انظر تطبيقات ذلك في: «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ٢٦٧، ٣٩٥) وقارن بـ(٥/ ٥٧، ٩٠)، و«الأحاديث المختارة» (٨/ ٢٠٢، ٩/ ٥٥٨)، و«الإمام في معرفة أحاديث الأحكام» (٣/ ١٦٦)، و«شرح سنن ابن ماجه» (٢/ ٢٧٢)، و«نصب الراية» (١/ ١٤٩، ٣/ ٣١٠)، و«التنقيح» لابن عبد الهادي (٢/ ١٥٢/ حـ٢)، وانظر: «شرح الموقظة» (ص١٩٢: ١٩٦)، و«المقترح» للشيخ مقبل (ص٤٣، ٤٤/ رقم ٤٦)، و«زوائد رجال صحيح ابن حبان» للدكتور يحيى الشهري (١/ ١٥٩: ١٦٢)، وغيرها كثير.

ب - احتجاج الناقد بحديث الراوي والعمل بمقتضاه أو الفُتيا على وَفْقه، ولكن يقيد بثلاثة شروط:

١ - أهلية المستدل.

٢ - أن يكون الدليل أصلًا في الباب.

٣ - ألا يرىٰ العمل بالحديث الضعيف(١).

---

(١) هذه الصورة مبنية على الصورة الأولى، فأصلهما واحد، وهو: هل يُعدُّ الاحتجاج بالحديث تصحيح له أم لا؟ فإن كان نعم، كان دليل الثانية هو دليل الأولى، ولكن اختلف أهل العلم، هل يُعدُّ الاحتجاج بالحديث تصحيحًا له أم لا؟

فممن كان يعده تصحيحًا:

١ - عبد الرحمن بن مهدي، استنبطه عنه ابن عبد البر في «التمهيد» (٣/ ٩٨).

٢ - الإمام أحمد، نص عليه ابن عبد البر في «التمهيد» (٣/ ١١٠)، وأقره عليه شيخ الإسلام ابن تيمية في «القواعد النورانية» (ص ١٠٤).

٣ - الخطيب في «الكفاية» (١/ ٢٩٥، ٢٩٩).

٤ - إمام الحرمين في «البرهان» (١/ ٦٢٤)، وفي «التلخيص» له أيضًا (٢/ ٣٢١)، وكما في «النكت على ابن الصلاح» للزركشي (٣/ ٣٧٣).

٥ - الغزالي في «المستصفى» (١/ ١٦٣).

٦ - ابن الجوزي في «التحقيق» (٣/ ٣٥٢/ ٨٩٦)، وكما في «نصب الراية» (٢/ ١٣٧).

٧ - فخر الدين الرازي في «المحصول» (٤/ ٥٩٠)، وكما في «النكت» للزركشي (٣/ ٣٧٣).

٨ - ابن قدامة في «روضة الناظر» (٢/ ٤٠٠).

٩ - أبو الحسن بن الحصَّار في «تقريب المدارك على موطأ مالك» كما في «تدريب الراوي» (١/ ٦٦).

١٠ - ابن السمعاني، ذكره الشيخ محمد محيي الدين في «شرح ألفية السيوطي» (ص١٤٨).

١١ - الآمدي في «الإحكام» (٢/ ٣١٨)، وكما في «تدريب الراوي» (١/ ٣٧٠).

١٢ - ابن الحاجب في «مختصر المنتهى» (٢/ ٦٦، مع شرحه وحواشيه).

١٣ - ابن المنير في «الكفيل» كما في «فتح المغيث» (٢/ ١٩٩).

١٤ - ابن كثير في «مختصره» (ص١٣٦) [النوع ٢٣].

١٥ - الحافظ ابن حجر في «النكت» (١/ ٢٨١ - ٢٨٤)، و«التلخيص الحبير» (٢/ ١٤٣). وعزا=

= أبو غدة إلى موضع ثانٍ، وهو (١/ ١٧٠) ولم أجده، وكذا قال خلدون الأحدب في «أسباب اختلاف المحدثين» (٢/ ٦٠٩/ حـ١).

١٦ - الزركشي في «المعتبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر» (ص٨٤).

١٧ - ابن الهُمام في «التحرير» كما في «رد المحتار» (٤/ ٣٧).

١٨ - البقاعي في «النكت الوفية» (١/ ٦٢٢، ٦٢٣).

١٩ - المناوي في «اليواقيت والدرر» (٢/ ٣٦٦).

٢٠ - الشوكاني في «إرشاد الفحول» (ص٦٧).

٢١ - الكوثري في تحقيق «شروط الأئمة الخمسة» للحازمي (ص٥٦، ٥٩).

٢٢ - التهانوي في «قواعد في علوم الحديث» (ص٥٧ - ٦٠).

٢٣ - أبو غدة، فلم يتعقب التهانوي، بل ذكر كلام الكوثري. وهو ظاهر صنيعه في حاشيتي «الرفع والتكميل» (حـ٣/ ١٦٤ - ١٦٧)، و«مقدمة التمهيد» (ص١٣٩، ١٤٠).

وهو ما قرره عنه خلدون الأحدب في «أسباب اختلاف المحدثين» (٢/ ٦١٠).

٢٤ - عبد الله بن يوسف الجديع في «تحرير علوم الحديث» (١/ ٣١٦، ٣١٧).

٢٥ - الشيخ حاتم في «خلاصة التأصيل» (ص ١٣، ١٤)، و«شرح الموقظة» (ص ١٩٣).

٢٦ - الزيدية ذكره الشيخ محمد محيي الدين في «شرح ألفية السيوطي» (ص١٤٨).

وخالف في ذلك:

١ - ابن الصلاح في «معرفة أنواع علم الحديث» (ص٢٩٥).

٢ - إبراهيم الجعبري في «رسوم التحديث» (ص ٥١).

٣ - العراقي في «ألفيته» (رقم ٢٨٥)، و«التقييد والإيضاح» (١/ ٥٦٦).

٤ - السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ١٩٧، ١٩٨)، وذكر أن رأي الجمهور على ذلك.

٥ - المباركفوري في مقدمة «تحفة الأحوذي» (١/ ٣٠٧، ٣٠٨)، وكما في «أسباب اختلاف المحدثين» (٢/ ٦٠٧).

٦ - الدكتور نور الدين عتر في «أصول الجرح والتعديل» (ص٨٨، ٨٩).

٧ - أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل في «شفاء العليل» (ص٥٣٤).

وحُجتهم في ذلك: تجويز وجود دليل آخر أو عدم أهلية المستدل.

والذي يظهر: أن محل النزاع لم يتحرر بين الفريقين، فمن عدَّ الاحتجاج تصحيحًا قيَّده بشروطٍ، ومن لم يعده تصحيحًا جوَّز وجود دليل آخر في المسألة أو عدم أهلية المستدل. وبتقييد المسألة بهذه الشروط يكون لا خلاف في المسألة، وأشار الزركشي إلى ذلك في «نكته» (٣/ ٣٧٣) - والله تعالى أعلم -.

◈ **تنبيهٌ:**

لا يطرد العكس، فلا يكون جرحًا من روى حديثًا عن راوٍ ثم ترك العمل به.

قال الخطيب في «الكفاية» (١/ ٣٥١): «إذا روىٰ رجل عن شيخ حديثًا يقتضي حكمًا من الأحكام فلم يعمل به لم يكن ذلك جرحًا منه للشيخ؛ لأنه يُحتمل أن يكون ترك العمل بالخبر لخبرٍ آخر يعارضه أو عموم أو قياس، أو لكونه منسوخًا، أو لأنه يرىٰ أن العمل بالقياس أولىٰ منه، وإذا احتمل ذلك لم يجعل قدحًا في راويه»[١].

جـ - تخريج الحديث في الصحاح مع مراعاة الأصول والمتابعات، وكذا رواية النسائي في «المجتبىٰ»، خاصة صحيحي البخاري ومسلم لما لهما من مزية، وهي إطباق جمهور الأمة أو كلهم علىٰ تسمية الكتابين بـ«الصحيحين»، والرجوع إلىٰ حكم الشيخين بالصحة، وهذا معنىٰ لم يحصل لغير مَنْ خرج عنه في الصحيح، فهو بمثابة إطباق الأمة أو أكثرهم علىٰ تعديل من ذكر فيهما[٢].

ومما يدل علىٰ هذا المعنىٰ ما يلي:

قول الذهبي في «الموقظة» (ص٧٨): «إن خرج حديث هذا (من لم يُوثَّق ولا ضُعِّف) في الصحيحين فهو موثق بذلك»[٣].

---

(١) وانظر: «المحدث الفاصل» (ص٣٢٢)، و«معرفة أنواع علم الحديث» (ص٢٩٥)، و«فتح المغيث» (٢/ ١٩٨)، و«النكت الوفية» (١/ ٦٢٣)، و«اليواقيت والدرر» (٢/ ٣٦٦)، و«قواعد في علوم الحديث» (ص٢٠٢)، و«الجزء الثاني من سلسلة الدراسات الحديثية» للشيخ محمد بازمول (ص٣٥٣: ٤٢٠)، و«أصول الجرح والتعديل» (ص٨٩، ٩١)، و«المنهج الإسلامي» (ص١٩٩: ٢٠١).

(٢) انظر: «الاقتراح» (ص٢٨٢: ٢٨٥)، و«تدريب الراوي» (٢/ ٨٩٤)، و«العدالة الدينية والضبط» (ص١٥٣: ١٥٧)، و«زوائد رجال صحيح ابن حبان» للدكتور يحيى الشهري (١/ ١٥٠: ١٥٨).

(٣) انظر: «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ٢٦٧)، و«الموقظة» (ص٧٨: ٨١)، و«التنكيل» (١/ ٤٤٤)، و«قواعد في علوم الحديث» (ص٣٩٨)، و«أحاديث ومرويات في الميزان» (٢/ ٢٧).

وقوله أيضًا (ص٨١): «من الثقات الذين لم يخرج لهم في «الصحيحين» خلق، منهم: من صحح لهم الترمذي وابن خزيمة، ثم من روىٰ لهم النسائي وابن حبان وغيرهما»[1].

د - رواية من لا يروي إلا عن ثقة، وذلك بشروط:

١ - أن يُعْلَمَ أنه لا يروي إلا عن ثقة.

٢ - ألا يكون معروفًا بالضعف[2].

قال السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٢٠٠): «هذا هو الصحيح عند الأصوليين، كالسيف الآمدي وابن الحاجب وغيرهما، بل وذهب إليه جمع من المحدثين، وإليه ميل الشيخين وابن خزيمة في صحاحهم، والحاكم في «مستدركه»، ونحوه قول الشافعي».

قلت (القائل حازم): هذا واضحٌ في صنيع الأئمة، غير من سماهم السخاوي، منهم:

١ - ابن معين:

- فقال في أبان بن يزيد العطار كما في «التهذيب»: ثقة، كان القطان يروي عنه.

---

(١) انظر: «فتح المغيث» (٤/ ٤٣٥)، و«تحرير علوم الحديث» (١/ ٣١٧: ٣٢١)، و«شرح الموقظة» (ص٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٦).

(٢) انظر: «الكفاية» (١/ ٢٩١: ٢٩٨، ٢/ ٤٠٩: ٤١١)، و«معرفة أنواع علم الحديث» (ص٢٩٤، ٢٩٥)، و«الصارم المنكي» (ص٨١)، و«مختصر ابن كثير» (ص ١٣٦)، و«الموقظة» (ص٨١، ٨٢)، و«شرحها» (ص٢٣٤، ٢٣٥)، و«شرح علل الترمذي» (١/ ٧٩: ٨١)، و«فتح المغيث» (٢/ ١٩١: ٢٠٢)، و«اليواقيت والدرر» (٢/ ٣٦٦)، و«زوائد رجال صحيح ابن حبان» للدكتور يحيى الشهري (١/ ١٦٦: ١٨٧)، و«إتحاف النبيل» (٢/ ٨٤: ١٣١/ ٢٠٨). مع التنبيه على الشروط المتقدمة وعدم الخلط بين رواية الثقة الذي لا يروي إلا عن ثقة وبين رواية الثقة مطلقًا، فالأول هو المقصود.

- وقال كما في «شرح علل الترمذي» (١/ ٨١): كل من حدَّث عنه (مالك) ثقة إلا رجلًا أو رجلين.

٢ - الإمام أحمد، ومما يدل علىٰ ذلك:

- قوله في «سؤالات أبي زرعة» [كما في «الإمام» (١/ ٢٣٥)، و«شرح علل الترمذي» (١/ ٨٠)]: «مالك إذا روىٰ عن رجل لا يُعْرف فهو حجة».

- وقوله في رواية الأثرم [كما في «الكفاية» (رقم/ ٢٤٦)، و«شرح علل الترمذي» (١/ ٨٠)]: «إذا روىٰ الحديث عبد الرحمن بن مهدي عن رجل فهو حجة».

- وقوله كما في «العلل» لابنه عبد الله (٢/ ٤٩٧/ ٣٢٨٣) (في مسعود بن علي): «ليس به بأس، حدث عنه شعبة».

- وقال أبو داود في «سؤالاته» (ص١٩٨/ رقم ١٣٧): قلت لأحمد: إذا روىٰ يحيىٰ أو عبد الرحمن بن مهدي عن رجل مجهول، يحتج بحديثه؟ قال: يحتج بحديثه.

- وقال كذلك (ص ٣٣٠/ رقم ٤٦٩): سمعت أحمد قال: عثمان بن غياث ثقة، أو قال: لا بأس به، ولكن مرجئ حدَّث عنه يحيىٰ، ولم يكن يُحدث إلا عن ثقة.

- وقال كذلك (ص٣٣٨/ رقم ٥٠٣): أبان بن خالد شيخ بصري لا بأس به، كان عبد الرحمن يُحدث عنه، وكان لا يُحدث إلا عن ثقة.

- ونص عبد الله ابن الإمام أحمد عن أبيه بهذا المعنىٰ في «العلل» (١/ ٢٣٨، ٢٣٩/ ٣١٠)، وكما في «التهذيب» (ترجمة الهيثم بن خارجة)[1].

---

(١) قال الشيخ المعلمي في «طليعة التنكيل» (ص٣٠) عن محمد بن أعين أبي الوزير: «ثقة ابن المبارك به واعتماده عليه توثيق، ورواية الإمام أحمد عنه توثيق لما عرف من توقي أحمد».
ثم علَّق في الحاشية: «كان ابن المبارك رجل دين ودنيا، فلم يكن ليثق في شئونه في حياته وفي مخلفاته بعد وفاته: إلا بعدل أمين يقظ، وهذا توثيق عملي قد يكون أقوىٰ من القولي».

٣ - أبو زرعة الرازي:

كما في «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٦) لما سأله ابن أبي حاتم عن ذلك.

٤ - أبو حاتم الرازي:

- كما في «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٦) لما سأله ابنه عن ذلك.

- وفي «الجرح والتعديل» (٤/ ٣٦١/ ١٥٨٤)، حيث قال عن شهاب الذي روىٰ عن عمرو بن مرة: شيخ يرضاه شعبة؛ بروايته عنه، يحتاج أن يُسأل عنه!

- وأيضًا في «الجرح والتعديل» (٧/ ٢٥٥/ ١٣٩٩) (ترجمة محمد بن أبي رَزِين): وكان سليمان (ابن حرب) قَلَّ مَن يرضىٰ مِنْ المشايخ، فإذا رأيته قد روىٰ عن شيخ فاعلم أنه ثقة.

٥ - ابن الحَذَّاء (ت٤١٦هـ)، حيث قال عن عبد الله بن أبي حبيبة المدني في «التعريف بمن ذكر في الموطأ» (١/ ٣٨٢/ ٣٤٧)، وكما في «تعجيل المنفعة» (١/ ٧٣١/ ٥٣٥): هو من الشيوخ الذين أكتفي في معرفتهم برواية مالك عنهم.

٦ - الحافظ ابن حجر، حيث نص علىٰ هذا المعنىٰ في مقدمة «اللسان» (١/ ٩٤).

- وقال في «التهذيب» (ترجمة أحمد بن نُفَيل السَّكُوني) متعقبًا الذهبي في وصفه بالجهالة: بل هو معروف يكفيه رواية النسائي عنه.

وقال نحو ذلك في ترجمة أحمد بن يحيى بن محمد الحَرَّاني.

- وقال كذلك في «التهذيب» (ترجمة بشر بن منصور الحَنَّاط): إن كان ابن مهدي روى عنه فقد ثبتت عدالته.

هـ - رواية جماعة من الأئمة:

- قال أبو حاتم الرازي كما في «الجرح والتعديل» (٩/ ١٩٢/ ٨٠٣) (ترجمة يحيىٰ بن النضر الأنصاري): ثقة روىٰ عنه الثقات.

- وقال الذهبي في «الميزان» (٤/ ٣٤٦/ ٧٠١٥) (ترجمة مالك بن الخير الزَّبَادي): الجمهور علىٰ أن من كان من المشايخ قد روىٰ عنه جماعة ولم يأت بما ينكر عليه أن حديثه صحيح.

- وقال الزركشي في «نكته» (٣/ ٣٢٨): ذهب بعضهم إلىٰ أن العدالة تثبت برواية جماعة من الجِلة عن الشخص، وهذه طريقة البزار في «مسنده»، وجنح إليها ابن القطان أيضًا في الكلام علىٰ حديث: «قطع السدر» في كتابه «الوهم والإيهام»(١).

- وقال السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ١٦٧، ١٦٨) بمثل كلام الزركشي تمامًا، ولكن لم ينسبه إليه(٢).

◈ تنبيه:

دلالة التعديل (التوثيق) الضمني أضعف من دلالة التعديل (التوثيق) الصريح:

قال الشيخ حاتم في «شرح الموقظة» (ص٢٣٤): «التوثيق الضمني (وإن قبلناه) لكن فيه ضعفًا، فإذا جاء ما يدل علىٰ خلافه، كالتضعيف الصريح القائم

---

(١) وانظر: «البحر الزخار» (١/ ١١١، ٢٠٩)، و«سنن الدارقطني» (٣/ ١٧٤)، و«الإمام في معرفة أحاديث الأحكام» (٢/ ٣٦٦)، و«النكت» للزركشي (٣/ ٣٦٩، ٣٩٠).

(٢) قد ذكر هذا المعنى: البيهقي في «السنن» (١/ ١٥٨)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٩/ ٥٣)، وابن البرقي كما في «السنن الأبين» (ص١١٠)، و«إكمال التهذيب» (١٠/ ٦) (ترجمة عمارة بن أكيمة)، وشيخ الإسلام كما في «مجموع الفتاوى» (٢٤/ ٣٤٩، ٣٥٠).
وابن عدي يُقوِّي حال الراوي برواية الأئمة عنه؛ فانظر أمثلة ذلك في: «تحرير علوم الحديث» (ص٣٠٩: ٣١٢)، و«زوائد رجال صحيح ابن حبان» للدكتور يحيى الشهري (١/ ١٨٩: ١٩٣).

برد ذلك التوثيق، رجحنا التضعيف الصريح علىٰ التوثيق الضمني؛ لأن الجرح مقدم علىٰ التوثيق مطلقًا، وإن كان مفسرًا فمن باب أولىٰ، فكيف إذا كان التوثيق ضمنيًّا، وليس صريحًا»(١).

□ ٢ - المستور(٢):

وهو من عُرفت عدالته الظاهرة دون الباطنة(٣).

◈ حكم روايته:

القبول فيمن تعذرت الخبرة الباطنة بأحوالهم، وخاصة طبقة التابعين، وكبارهم بالأخص، وطبقة المتأخرين من رواة النسخ.

نص على ذلك:

١ - أبو حنيفة كما في «فتح المغيث» (٢/ ٢١٤).

٢ - وابن فُوْرَك كما في «فتح المغيث» (٢/ ٢١٤).

٣ - الخطيب في «الكفاية» (١/ ٣٠٢)، فقال: «ومن لم يرو غير حديث أو حديثين، ولم يعرف بمجالسة العلماء، وكثرة الطلب غير أنه ظاهر الصدق، مشهودٌ له بالعدالة، قُبِل حديثه حرًّا كان أو عبدًا... وقد قَبِل علماء السلف ما رواه النساء والعبيد ومن ليس بفقيه، وإن لم يرو أحدهم غير حديث أو حديثين».

---

(١) انظر نحو هذا المعنى في: «ثمرات النظر في علم الأثر» (ص ١١٩: ١٢١).

(٢) إطلاق المستور على هذا القسم، إنَّما هو باصطلاح المتأخرين، وانظر: «نزهة النظر» (ص١٣٥، ١٣٦).

(٣) انظر: «معرفة أنواع علم الحديث» (ص٢٩٥)، و«الاقتراح» (ص٢٨١)، وشرح «خلاصة التأصيل» (الشريط الثالث)، وشرح «مقدمة ابن الصلاح» (الشريط ١٤/ جـ٢) للأهمية.

٤ - وعبد الحق الإشبيلي:

فقال ابن القطان في «بيان الوهم» (٣/ ٣١٠: ٣١٢): «لا يزال (عبد الحق الإشبيلي) يقبل أحاديث المساتير الذين يروي عن أحدهم أكثر من واحد»[١].

٥ - وابن المَوَّاق، فقال كما في «النكت» للزركشي (٣/ ٣٧٦): «ذهب أكثر أهل الحديث إلىٰ قبول رواياتهم، والاحتجاج بها».

٦ - وابن الصلاح، فقال في «معرفة أنواع علم الحديث» (ص٢٩٥) بعد ما ذكر من يقبل هذا القسم: «ويشبه أن يكون العمل علىٰ هذا الرأي في كثير من كتب الحديث المشهورة في غير واحد من الرواة الذين تقادم العهد بهم، وتعذرت الخبرة الباطنة بهم، والله أعلم».

وقال القسطلاني في «إرشاد الساري» (١/ ١٦): «وقبل المستور قوم، ورجحه ابن الصلاح»، واعتبر التهانوي في «قواعد علوم الحديث» (ص٢٠٤) أن ذلك ترجيح من ابن الصلاح[٢].

٧ - والنووي، فعزا في «شرح صحيح مسلم» (١/ ٥٢) القبول إلىٰ كثير من المحققين، وصححه في «المجموع» (٩/ ٤٣) (مسألة: من اضطر إلىٰ أكل الميتة...).

٨ - والمحب الطبري كما في «المقنع في علوم الحديث» (١/ ٢٥٦).

٩ - والذهبي فقال بهذا المعنىٰ في مواطن كثيرة، منها:

- «ديوان الضعفاء والمتروكين» (ص٣٧٨).

- و«الميزان» (٢/ ٧٩/ ٢١٠٩) (ترجمة حفص بن بُغَيل).

---

(١) وانظر: «الإمام في معرفة أحاديث الأحكام» (٣/ ٤٤٨)، و«ميزان الاعتدال» (١/ ٤٦٧/ ١٧٦٥) (ترجمة حرام بن حكيم).

(٢) انظر: «النكت الوفية» (١/ ٦٤٤).

- و(١/ ٢١١/ ١٨٢٢) (ترجمة أسفع بن أسلع).

- و(٢/ ٢٨٣/ ٢٩٦٤) (ترجمة زياد بن مُليك).

- و(٤/ ٣٤٦/ ٧٠١٥) (ترجمة مالك بن الخير الزَّبَادي).

١٠ - ومُغْلَطَاي (ت ٧٦٢هـ) في «إصلاح كتاب ابن الصلاح» (ص٣٢٦، ٣٢٧).

١١ - والسخاوي، فقال في «الغاية في شرح الهداية» (١/ ٢٠٧): «والمختار قبوله، وبه قطع سُلَيم الرازي».

١٢ - وعبد الغني البحراني الشافعي فقال في «قرة العين في ضبط أسماء رجال الصحيحين» (ص ٨)، [وكما في «قواعد علوم الحديث» (ص٢٠٤)، و«حاشية الرفع والتكميل» (٢٤٤)]: «والمختار قبوله، وقطع به سُليم الرازي، وعليه العمل في أكثر كتب الحديث المشهورة فيمن تقادم عهدهم وتعذرت معرفتهم».

١٣ - والشيخ عبد الكريم الخضير، فرجح القبول في «تحقيق الرغبة» (ص١١٦).

١٤ - والشيخ حاتم فقال في «شرح الموقظة» (ص٢٠١): «أما من كان مستورًا: ففيه خلاف بين المتأخرين. والذي يظهر وعليه عمل المتقدمين كما هو ظاهر عبارة ابن الصلاح = أنهم علىٰ قبوله إذا تعذرت الخبرة الباطنة بأحواله.

يقول ابن الصلاح في ذلك: «يشبه أن يكون العمل على ذلك في كثيرٍ من الكتب المعتمدة»، والظاهر أنه يقصد بها: كتب السنن المعتمدة الشهيرة، كالكتب الستة، فإن كان هذا القسم معتمدًا في هذه الكتب، فمن الذي سيرده من بعد؟!».

١٥ - والشيخ عبد الله السعد في «شرح الموقظة» (الشريط الثامن)، وعزاه إلىٰ جمهور المتقدمين وسَمَّىٰ منهم: ابن معين، والنسائي، والترمذي، وأبا زرعة، والبخاري، ومسلمًا، وابن خزيمة[1].

---

(١) هذه المسألة تجاذبت فيها عبارات الأئمة، ولم أستطع أن أعبر عن كل ما ورد عنهم بأسلوب=

◈ كيفية معرفته:

برواية عدلين عنه، ويكتفى بعدل واحد إذا كان من الأئمة والحفاظ.

ومما يدل على هذا المعنى ما يلي:

- قول ابن الصلاح في «معرفة أنواع علم الحديث» (ص٢٩٥): «المجهول الذي جهلت عدالته الباطنة وهو عدل في الظاهر، وهو المستور. فقد قال بعض أئمتنا: المستور: من يكون عدلًا في الظاهر ولا تعرف عدالة باطنه».

- وقول الذهبي في «الموقظة» (ص٧٨): «من لم يجرح مع ارتفاع الجهالة عنه يسمى مستورًا».

- وقال كذلك (ص٧٩): «إن كان المنفرد عنه (المجهول) من كبار الأثبات، فأقوى لحاله، ويحتجُّ بمثله جماعةٌ كالنسائي وابن حبان»[1].

= متناسق، فذكرت ما يدل على رجحان ما أراه صوابًا، ومن أراد دراسة هذه المسألة فليرجع إلى: «معرفة أنواع علم الحديث» (ص٢٩٥)، و«رسوم التحديث» (ص٥١)، و«المقنع في علوم الحديث» (١/ ٨٥)، و«التقييد والإيضاح» (١/ ٥٦٩)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (١/ ٣٢٨، ٣٢٩)، و«النكت» للزركشي (١/ ١١٧، ٣/ ٣٧٤: ٣٧٩)، و«شرح علل الترمذي» (١/ ٨١: ٨٥)، و«النكت» لابن حجر (١/ ٢١٥، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٤٨)، و«فتح المغيث» (٢/ ٢١٣: ٢٢٠)، و«الغاية في شرح الهداية» (١/ ٢٠٥: ٢٠٧)، و«قفو الأثر» (ص٨٦)، و«نتائج الأفكار» (١/ ١٨١: ١٨٤، ٢/ ١٩٢)، و«قواعد في علوم الحديث» (ص٢٠٢: ٢٠٩)، و«المقترح» للشيخ مقبل (ص٢١: ٢٣، ص١٢، ص١٩، ص١٦٣)، و«الرواة المسكوت عنهم» (ص٧٢: ٧٤)، و«ألفاظ الجرح والتعديل» للشيخ أحمد معبد (ص٣١٢، ٣١٣)، و«شرح الموقظة» (ص٢٠١)، و«أسباب اختلاف المحدثين» (٢/ ٧٢٤: ٨١٤)، و«العدالة الدينية والضبط» (ص٢٤٣: ٢٤٧)، و«الخبر الثابت» ليوسف اللحياني (ص٦٥: ٨١)، فقد عقد فصلًا نفيسًا في هذا الصدد.

(١) انظر: «الكفاية» (١/ ٢٨٩، ٢٩٠)، و«الاقتراح» (ص٢٨١)، و«التقييد والإيضاح» (١/ ٥٦٨، ٥٦٩)، و«التهذيب» (ترجمة أبي إدريس السكوني)، و«هدي الساري» (ص٤١٣) (ترجمة عباس بن الحسين القنطري)، و«لسان الميزان» (٤/ ٢٧/ ٣٣٧١) (ترجمة سعدان بن سعد)، و«فتح الباري» (٩/ ٢٩٤)، و«فتح المغيث» (٢/ ٢٠٢: ٢٢٠). =

❑ ٣ - مجهول الحال:

هو من جُهلت عدالته الظاهرة والباطنة، لكن عرفت عينه في النسب أو الأدب أو الشعر أو أي علمٍ آخر، أو في قيادة جيش، أو إمارة، أو غير ذلك مما يذكر في التواريخ.

◈ حكمه:

ردّ روايته، نص عليه:

- ابن الصلاح في «معرفة أنواع علم الحديث» (ص ٢٩٥)، فقال: «المجهول العدالة من حيث الظاهر والباطن، وروايته غير مقبولة عند الجماهير».

- والعراقي في «ألفيته» (رقم ٢٨٨)، فقال:

مجهولُ حالٍ باطنٍ وظاهرِ وحكمُه الردُّ لدىٰ الجماهرِ

- والحافظ في «نزهة النظر» (ص١٣٦)، فقال: «ردها الجمهور».

- والسخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٢١٢)، فقال: «وعزاه ابن المواق للمحققين، ومنهم أبو حاتم الرازي».

- وقال في «الغاية في شرح الهداية» (١/ ٢٠٥): «هذا هو الصحيح الذي عليه الأكثر من المحدثين وغيرهم».

هذا هو الحكم العام أن رواية مجهول الحال من قسم المردود، ولكن الحكم الخاص يُتوقف فيه، فلا يُحكم لحديثه بخفة ضعف أو شدة ضعف بإطلاق، ولكن ينظر في حديثه إسنادًا ومتنًا.

= وانظر أمثلة من روى عنهم واحد، وخرجوا من حيز الجهالة في: «الموقظة» (ص٧٨)، و«التقييد والإيضاح» (١/ ٥٨٢، ٥٨٣)، و«قواعد في علوم الحديث» (ص٣٨٧، ٣٨٨)، و«شرح الموقظة» (ص٢٠٢، ٢٠٣).

فإن كان فيه نكارة حُكم عليه بما يقتضي ذلك، وإلا فلا يُحكم عليه بحكم معين، ويبقىٰ في حيز الاعتبار (الاختبار)(١).

ومما يدل عل هذا المعنى:

- قول ابن تيمية: «إذا كان الراوي عندهم (أهل الحديث) مجهولًا توقفوا في روايته»(٢).

- وقول الشيخ حاتم في شرح «خلاصة التأصيل» (الشريط العاشر): «المجهول الأصل في حكم روايته التوقف، لكن يُعبر العلماء عنها بالضعف؛ لأن نتيجة الضعف والتوقف هي عدم العمل فيُعبرون عنها بالضعف من باب التسهل والتجوز في العبارة، وإلا فالصحيح أن يُقال: هذا إسناد فيه رجل مجهول، فلا نحكم فيه بصحةٍ ولا بضعفٍ، لكن لأن نتيجة التوقف عدم العمل تساهلوا وأطلقوا عليها الضعف، وإلا الأصل التوقف».

◈ تتمة:

ينسب مخالفة الجمهور إلى أبي حنيفة ومن تبعه. ولكن الأمر يحتاج إلى تفصيل من حيث ما يلي:

- هل وافقه صاحباه (أبو يوسف ومحمد بن الحسن) أم لا؟
- هل المذهب كله (متقدمهم ومتأخرهم) على قول واحد أم لا؟
- هل قولهم هذا يطردونه في كل الطبقات أم الطبقات العليا فقط؟

---

(١) انظر: «شرح سنن ابن ماجه» لمغلطاي (٢/ ١٢٢)، و«النكت» للزركشي (٣/ ٣٨٢: ٣٩٠)، و«شرح الموقظة» (ص٢٠١)، و«أسباب اختلاف المحدثين» (٢/ ٤٧٠: ٤٧٢)، و«تحرير المنقول في الراوي المجهول» (ص١٢٩: ١٣٨).

(٢) «منهاج السنة النبوية» (٧/ ٤١٨).

كل هذا يحتاج إلى تفصيل، ولا يساعد عليه المقام ولا الحال، فانظر كتب أصول الفقه بصفة عامة، خاصة كتب الأحناف، وكذلك:

«الكفاية» (١/ ٢٧٤: ٢٧٩)، و«شرح مقدمة صحيح مسلم» للقاضي عياض (ص١٨٢)، و«معرفة أنواع علم الحديث» (ص٢٩٦)، و«محاسن الاصطلاح» (ص٢٩٦)، و«النكت» للزركشي (٣/ ٣٧٤)، و«العالي الرتبة» (ص٢٣٥)، و«فتح المغيث» (٢/ ٢١٥)، و«الغاية في شرح الهداية» (٢/ ٢٠٦)، و«قفو الأثر» (ص٨٦)، و«قواعد في علوم الحديث» (ص٢٠٣، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٣، ٢١٥)، و«أسباب اختلاف المحدثين» (٢/ ٤٤٨: ٤٥١).

◈ كيفية معرفته:

برواية راوٍ واحدٍ عدلًا كان أو ليس بعدل، فإن كان ليس بعدل فهو أضعف لحاله ولحديثه.

قال العراقي في «شرح التبصرة والتذكرة» (١/ ٣٢٨): «مجهول الحال في العدالة في الظاهر والباطن مع كونه معروف العين برواية عدلين عنه».

وقال ابن رشيد كما في «فتح المغيث» (٢/ ٢١٣): «لا فرق في جهالة الحال بين رواية واحد واثنين ما لم يصرح الواحد أو غيره بعدالته».

◈ تنبيه:

هذان الراويان اللذان لا يرفعان جهالة الحال لم يعرفا بالانتقاء؛ لأنهما إن كانا معروفين بالانتقاء لرفعا جهالة حال من رويا عنه[1].

---

(١) انظر: «فتح المغيث» (٢/ ٢١٣).

❑ ٤ - **مجهول العين:**

من جهلت عينه وعدالته الباطنة، والظاهرة باللزوم(١).

◈ **حكمه:**

حكمه حكم سابقه، وقد يكون أبعد عن القبول من سابقه.

- قال الحاكم كما في «سؤالات مسعود السجزي» (ص٢٢٣/ رقم ٢٨٨): «المحدث إذا لم يُعرف شخصه، لم يكن له أن يُروىٰ عنه بإجماع الأمة»(٢).

◈ **كيفية معرفته:**

كسابقه، وإنما الفارق بينهما العلم بعين الراوي والجهل بها.

- قال ابن الصلاحِ في «معرفة أنواع علم الحديث» (ص٢٩٦): «من روىٰ عنه عدلان وعيناه، فقد ارتفعت عنه هذه الجهالة (جهالة العين)».

- وقال العراقي في «شرح التبصرة والتذكرة» (١/ ٣٢٤): «مجهول العين: هو من لم يرو عنه إلا راوٍ واحدٌ».

---

(١) هو كالمُبهم (الذي لم يُسمّ) كما هو معروف في كتب المصطلح.

(٢) انظر: «فتح المغيث» (٢/ ٢٠٥: ٢١٢) لمعرفة من نقل الإجماع على ردِّ روايته.
❑ تنبيه:
عزا الإمام النووي في «شرح صحيح مسلم» (١/ ٥٢) إلى كثيرٍ من المحققين الاحتجاج برواية مجهول العين، ولكن جعل زكريا الأنصاري في «فتح الباقي» (١/ ٣٢٥) مراد النووي هو المستور على حسب المذكور هنا، والله أعلم.
وقرر ابن الوزير اليماني في «الروض الباسم» (١/ ٣٦: ٦٠، ٣١٦)، والصنعاني في «توضيح الأفكار» (٢/ ١٥١، ١٨٥، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٨): أن الزيدية تقبل المجهول.
وانظر: «الكفاية» (١/ ٢٨٩، ٢٩٠)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (١/ ٣٢٤)، و«الغاية في شرح الهداية» (١/ ٢٠٥)، و«شرح الموقظة» (ص٢٠١، ٢٠٢)، و«أسباب اختلاف المحدثين» (٢/ ٤٤٤: ٤٤٨، ٤٥٤: ٤٥٦).

◈ تنبيهٌ:

١ - هذا الراوي الذي لا يرفع جهالة العين لم يعرف بالانتقاء؛ لأنه إن كان يعرف بالانتقاء لَرَفع جهالة من روىٰ عنه(١).

٢ - نص السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٢٠٠): أن رواية غير العدل لا تكون تعديلًا بالاتفاق.

❑ ٥ - الفاسق (الضعيف):

وهو من عُرف بعدم العدالة.

◈ حكم روايته:

مردودة بالإجماع، فهو شديد الضعف لا يُعتبر به، كحديث الكاذب والمُتهم به.

◈ كيفية معرفته:

أ - بالشهرة والاستفاضة: كمحمد بن سعيد المصلوب للزندقة، والكلبي، وبشر المَرِّيسي، وحفص الفَرْد(٢).

ب - بالتنصيص من مقبول قوله في الجرح والتعديل.

جـ - بروايته المنكرات والموضوعات التي جاءت من قِبله.

د - بالتضعيف الضمني، وصوره:

١ - تضعيف الحديث الذي ليس فيه ما يقتضي التضعيف إلا ذلك الراوي.

---

(١) انظر: «معرفة أنواع علم الحديث» (ص٢٩٦)، و«النكت» للزركشي (٣/ ٣٩٠: ٣٩٦)، و«فتح المغيث» (٢/ ٢١١، ٢١٢)، و«أسباب اختلاف المحدثين» (٢/ ٤٥٦: ٤٦٤).

(٢) انظر: «فتح المغيث» (٢/ ١٦٧).

٢ - ترك العمل بمقتضىٰ حديثه مع غلبة الظن أن ترك العمل به لم يكن لسبب آخر، إلا أنه من رواية ذلك الراوي(١).

تعريف الضبط:

هو نقل المروي كما تلقاه الراوي لفظًا أو معنًى.

أقسام الضبط(٢):

١ - **ضبط صدر (حفظ)**: هو إثبات الراوي ما سمعه في حافظته بحيث يتمكن من استحضاره متىٰ شاء.

٢ - **ضبط كتاب**: هو صيانة الراوي لكتابه عن التغيير من حين سمع فيه إلىٰ أن يؤدي منه(٣).

❑ الراوي الضابط:

هو من يكون حافظًا متيقظًا غير مغفلٍ ولا ساهٍ ولا شاكٍّ في حالتي التحمل والأداء(٤).

أو هو الذي يقل خطؤه في الرواية(٥).

ومن كان ضبطه ضبط كتاب لا صدر، فلابد أن يحدث من الكتاب، وأما من لم يكن له كتاب وكان يضبط ضبطًا متقنًا أو جمع بين الضبطين، فله أن يحدث

---

(١) انظر: «الكفاية» (١/ ٣٥١: ٣٥٣)، و«معرفة أنواع علم الحديث» (ص٢٩٥)، و«خلاصة التأصيل» (ص ١٥).

(٢) قال ابن معين كما في «التهذيب» (ترجمة عبد الله بن صالح كاتب الليث): «هما ثبتان، ثبت حفظ، وثبت كتابة».

(٣) انظر: «عالي الرتبة» (ص١٢٩)، و«توضيح الأفكار» (١/ ٨).

(٤) انظر: «توضيح الأفكار» (١/ ٨).

(٥) انظر: «أسباب اختلاف المحدثين» (١/ ١٣٥).

من كتابه، وله أن يحدث من حفظه، وإن كان تحديثه من كتابه أولى؛ لأنه أبعد عن الخطأ والنسيان.

شروط الضبط:

١ – أن يكون الراوي متيقظًا غير مغفل.

٢ – أن يكون الراوي حافظًا إن حدَّث من حفظه.

٣ – أن يكون الراوي ضابطًا إن حدَّث من كتابه.

٤ – أن يكون الراوي عالمًا بما يحيل المعاني إن كان يحدث بالمعنىٰ[١].

❑ كيفية معرفة الأئمة المتقدمين لضبط الرواة:

١ – سبر مرويات الراوي:

قال ابن الصلاح في «معرفة أنواع علم الحديث» (ص٢٩٠): «يعرف كون الراوي ضابطًا، بأن تعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنىٰ لرواياتهم أو موافقة لها في الأغلب، والمخالفة نادرة، عرفنا حينئذٍ كونه ضابطًا ثبتًا، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه ولم نحتج بحديثه، والله أعلم».

وهناك عدة محاور تدور حولها عملية سبر المرويات تكشف حال الراوي، وهي:

أ – اعتداله أو مجازفته في الرواية.

ب – مشاركته لغيره أو تفرده.

جـ – ثباته أو اضطرابه فيما يرويه.

---

(١) انظر: «أسباب اختلاف المحدثين» (١/ ١٣٥)، و«العدالة الدينية والضبط» (ص٤١٣: ٤١٧).

قال عبد الرحمن بن مهدي كما في «الكفاية» (٢/ ٥٦٢/ ١٣١٩): «إنما يستدل علىٰ حفظ المحدث إذا لم يختلف عليه الحفاظ»(١).

د - موافقته أو مخالفته لغيره(٢).

٢ - النظر في أصول الرواة وكتبهم.

٣ - امتحان الراوي بأساليب متنوعة، منها:

أ - إلقاء الأسئلة عليه.

ب - المذاكرة.

جـ - تلقين الراوي ليُنظر أيفطن لها أم يتلقنها؟

د - قلب الأسانيد بتركيبها على غير متونها.

٤ - التأمل في أفعال الراوي وتصرفاته، والنظر في سيرته(٣).

---

(١) الإسناد فيه أبو الفتح الأزدي.

(٢) انظر أمثلة لهذا المعنى في: «سؤالات ابن محرز» (٢/ ٣٩/ ٦٠)، و«الثقات» لابن حبان (٨/ ٢٨٩) (ترجمة سفيان بن مسكين)، و«تاريخ مدينة السلام» (بغداد) (٩/ ٤٥٠) (ترجمة عبد الله ابن خيران الكوفي).
وانظر: التطور التاريخي لعملية عرض المرويات في «منهج النقد» للدكتور الأعظمي (ص٤٩: ٧٩)، و«العدالة الدينية والضبط» (ص٤٤٣: ٤٥٦).

(٣) انظر هذه الطرق بتوسع في: «فتح المغيث» (٢/ ١٧٦)، و«علم الرجال وأهميته» (ص١٢: ١٧، ٥٦)، و«الفوائد المجموعة» (ص٨٨: ٩٢)، و«تحرير علوم الحديث» (ص٢٦١: ٢٧٢)، و«تحرير قواعد الجرح والتعديل» للشيخ عمرو سليم (ص٥٠: ٥٧)، و«الجرح والتعديل» للشيخ إبراهيم اللاحم (ص٤٣: ٩٩)، و«الجواهر السليمانية» (ص٦١: ٦٦)، و«شرح لغة المحدث» (ص٢٧٥: ٢٧٩)، و«المدخل إلى علم الحديث» (ص١١٦: ١١٩) كلاهما للشيخ طارق، و«الخبر الثابت» (ص١٠٥، ١٠٧: ١٢٢).

❏ كيفية معرفة المتأخرين والباحثين المعاصرين للضبط:

من خلال طرق معرفة العدالة نفسها (الاستفاضة - التنصيص - التوثيق الضمني)؛ وذلك لأن أحكام أئمة الجرح والتعديل جاءت لبيان ما إذا كان الرواة محتجًّا بما رووه أو غير محتج به، وذلك لا يحصل إلا بالحكم عليهم من خلال عدالتهم وضبطهم جميعًا؛ ولهذا جاءت أحكام أئمة الجرح والتعديل متناولة الرواة من هاتين الجهتين جميعًا (العدالة والضبط).

أما الطرق التي سار عليها المتقدمون، فلا يمكن فعلها للمتأخرين فضلًا عن المعاصرين؛ لأنها تتطلب معاصرة للرواة، فضلًا عما تستلزمه من حفظٍ واسعٍ وفهمٍ ثاقبٍ وإدراك كبير لعلوم الحديث جميعها[1].

إلا أنه يمكن سبر المرويات لبعض الرواة في بعض الأحيان، منها:

١ - الرواة المجهولون وشبه المجهولين، ولهم أحاديث ظاهرة النكارة وواضحة البطلان، فيحكم عليهم بما يليق بمقدار تلك النكارة من الضعف أو شدة الضعف أو الاتهام بالكذب، وذلك بشرط أن يكون الإسناد الذي فيه ذلك المجهول وتلك النكارة = مقبول الرواة نظيفًا إلا من ذلك المجهول[2].

٢ - الرواة المقلون أو المعروف عدد أحاديثهم؛ وذلك من خلال النص أو ما يشهد لإقلاله ثم يُستقصىٰ في البحث ويوقف علىٰ أحاديثهم، فيمكن حينها للعالم صاحب الفهم الدقيق والممارسة الطويلة أن يحكم بما يجد في أحاديث ذلك الراوي.

٣ - الرواة المختلف فيهم، فيكون السبر حينها للوصول إلىٰ مرجح فقط لا إلىٰ حكم استقلالي.

---

(١) أشار الشيخ المعلمي إلى هذا المعنى في «التنكيل» (١/ ٣٦: ٤٢، ٧٥: ٧٧)، وانظر: «إتحاف النبيل» (١/ ١٨٩، ١٩٠/ ٦٢).

(٢) **قال الشيخ حاتم في شرح «الخلاصة» (الشريط الرابع)**: «هذه الطريقة سار عليها الذهبي في «الميزان» فيمن استقل بتضعيفهم، والحافظ في «اللسان»، والعبد الفقير في «ذيل اللسان»».

الفصل الثاني

شروط المعدل والجارح

(صفات الناقد)

قواعد في بيان أحوال الرواة

إن أئمة النقد لهم منهج في بيان أحوال الرواة، لذلك جاء نقدهم موضوعيًّا، يتناول ما له صلة بالحديث وحُسن ضبطه، ودقة نقله عن الثقات الحافظين، لمعرفة الصحيح من غيره، فكان كلامهم في الرواة وسيلة لا غاية، لهذا التزموا الاعتدال في بيان أحوال الرواة، ولم يعرضوا لغير الجانب الحديثي فيهم، وهو غايتهم. وقد تميز منهج أئمة النقد في بيان أحوال الرواة بقواعد، من أهمها:

١ - الأمانة في الحكم.

٢ - الدقة والنزاهة.

٣ - التزام الأدب في الجرح.

٤ - الإجمال في التعديل، والتفصيل في التجريح[1].

❏ وهذه القواعد كانت ثمرة شروط وصفات، أسسها أئمة النقد للتمييز بين من يُقبل قوله في الجرح والتعديل، وبين من لا يُقبل قوله ولا يُعتد به.

❁ وهذه بعض نصوصهم في بيان صفات النقاد:

١ - قال الإمام أحمد كما في «سؤالات أبي داود» (ص٢٩٢/ رقم ٣٤٢) متعقبًا أبا مريم (عبد الغفار بن القاسم الأنصاري) في تضعيف عمير بن سعد: «حتى يكون أبو مريم ثقة».

---

(١) «المختصر الوجيز» (ص١٠٥، ١٠٦) بتصرف.

٢ - وقال البخاري كما في «العلل الكبير» للترمذي (رقم/ ٤٨)، و«شرح علل الترمذي» (٢/ ٧٤٣) معلِقًا علىٰ قول يزيد أبي خالد الدالاني: أبو سفيان لم يسمع من جابر إلا أربعة أحاديث: «وما يدريه أو لا يرضىٰ أن ينجو رأسًا برأس حتىٰ يقول مثل هذا!!».

٣ - وقال أبو زُرعة الرازي في «أجوبته للبرذعي» (٢/ ٣٢٩) (ضمن «أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة»): «كل من لم يتكلم في هذا الشأن علىٰ الديانة، فإنَّما يَعْطُب نفسه، كل من كان بينه وبين إنسان حقدٌ أو بلاءٌ يجوز أن يذكره؟! كان الثوري ومالك يتكلمون في الشيوخ علىٰ الدين، فنفذ قولهم، ومن لم يتكلم فيهم علىٰ غير الديانة يرجع الأمر عليه».

٤ - وقال ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٢٣٠) (ترجمة عكرمة مولىٰ ابن عباس): «من أمحل المحال أن يجرح العدل بكلام المجروح»[1].

٥ - وقال الخطيب في «الكفاية» (١/ ٣١١): «إجماع الأمة علىٰ أنه لا يرجع في التعديل إلا إلىٰ قول عدل رضا، عارف بما يصير به العدل عدلًا والمجروح مجروحًا».

٦ - وقال ابن الصلاح في «معرفة أنواع علم الحديث» (ص٦٥٦) (النوع ٦١): «إن علىٰ الآخذ في ذلك أن يتقي الله تبارك وتعالىٰ، ويتثبت ويتوقىٰ التساهل كيلا يجرح سليمًا ويَسِمَ بريئًا بسمة سوء يبقىٰ عليه الدهرَ عارُها».

٧ - وقال ابن جماعة كما في «فتح المغيث» (٢/ ١٨٧): «من لا يكون عالمًا بالأسباب، لا يُقبل منه جرح ولا تعديل، لا بإطلاق ولا بتقييد، فالحكم بالشيء فرع عن العلم التصوري به»[2].

---

(١) وذكره الحافظ في «هدي الساري» (ص٤٢٧) مستدلًّا به.

(٢) وذكره اللكنوي في «الرفع والتكميل» (ص٦٨).

٨ - وقال الذهبي في:

أ - «الميزان» (٣/ ٤٤٣/ ٥٥٣٢) (ترجمة عثمان بن عبد الرحمن الطرائفي): «الكلام في الرجال لا يجوز إلا لتام المعرفة، تام الورع».

ب - و«الموقظة» (ص٨٢): «الكلام في الرواة يحتاج إلىٰ ورعٍ تام وبراءة من الهوىٰ والميل، وخبرة كاملة بالحديث وعلله ورجاله».

جـ - وأيضًا «الموقظة» (ص٩١): «يحتاج القادح أن يكون مميزًا بين الحق والباطل، فلا يُكَفِّر من ليس بكافر أو يقبل رواية الكافر... فلابد من العلم والتقوىٰ في الجرح، فلصعوبة اجتماع هذه الشرائط في المزكين، عظم خطر الجرح والتعديل».

د - و«تذكرة الحفاظ» (١/ ٤) (ترجمة أبي بكر الصديق ﷺ): «لا سبيل إلىٰ أن يصير العارف الذي يزكي نقلة الأخبار ويجرحهم جِهْبذًا إلا بإدمان الطلب والفحص عن هذا الشأن وكثرة المذاكرة والسهر والتيقظ والفهم مع التقوىٰ والدين المتين والإنصاف والتردد إلىٰ مجالس العلماء والتحري والإتقان، وإلا تفعل:

فدع عنك الكتابة لست منها ... ولو سودت وجهك بالمداد

قال الله تعالىٰ: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: الآية ٤٣] فإن آنست يا هذا من نفسك فهمًا وصدقًا ودينًا وورعًا وإلا فلا تتعن، وإن غلب عليك الهوىٰ والعصبية لرأي ولمذهب، فبالله لا تتعب، وإن عرفت أنك مخلط مخبط مهمل لحدود الله فأرحنا منك فبعد قليل ينكشف البهرج وينكب الزغل، ولا يحيق المكر السيئ إلا بأهله، فقد نصحتك، فعلم الحديث صَلِفٌ، فأين علم الحديث؟ وأين أهله؟ كدت ألا أراهم إلا في كتاب أو تحت تراب».

٩ - وقال التاج السبكي في «جمع الجوامع» (٢/ ١٩٤): «لا تعديل وجرح إلا من العالم بسببهما»[(١)].

١٠ - وقال ابن ناصر الدين الدمشقي في «الرد الوافر» (ص٣٧): «الكلام في الرجال ونقدهم يستدعي أمورًا في تعديلهم وردهم، منها: أن يكون المتكلم عارفًا بمراتب الرجال، وأحوالهم في الانحراف والاعتدال، ومراتبهم من الأقوال والأفعال، وأن يكون من أهل الورع والتقوىٰ مجانبًا للعصبية والهوىٰ، خاليًا من التساهل، عاريًا عن غرض النفس بالتحامل، مع العدالة في نفسه والإتقان، والمعرفة بالأسباب التي يجرح بمثلها الإنسان، وإلا لم يُقبل قوله فيمن تكلم، وكان ممن اغتاب وفَاهَ بمحرم.

وإذا نظرنا في طبقات النقاد من كل جيل، الذين قُبل قولهم في الجرح والتعديل، رأيناهم أئمة، بما ذُكِر موصفين وعلىٰ سبيل نصيحة الأمة متكلمين»[(٢)].

١١ - وقال الحافظ ابن حجر في «النزهة» (ص١٨٩: ١٩٣): «تقبل التزكية من عارف بأسبابها لا من غير عارف؛ لئلا يزكي بمجرد ما يظهر له ابتداءً من غير ممارسة واختبار... وكذا ينبغي ألا يقبل الجرح والتعديل إلا من عدل متيقظ، فلا يقبل جرح من أفرط فيه مُجرح بما لا يقتضي ردّ حديث المحدِّث، كما لا يقبل تزكية من أخذ بمجرد الظاهر فأطلق التزكية... وليحذر المتكلم في هذا الفن من التساهل في الجرح والتعديل، فإنه إن عدل أحدًا بغير تثبت، كان كالمثبت حكمًا ليس بثابت، فيخشىٰ عليه أن يدخل في زمرة: «من روىٰ حديثًا وهو يظن أنه كذب»، وإن جرح أحدًا بغير تحرُّز؛ فإنه أقدم علىٰ الطعن في مسلم بريء

(١) وذكره السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ١٨٧)، واللكنوي في «الرفع والتكميل» (ص٦٨).

(٢) وانظر: «الرد الوافر» (ص٢٦٨، ٢٦٩).

من ذلك، ووسمه بمِيسَم سوء يبقىٰ عليه عاره أبدًا، والآفة تدخل في هذا تارة من الهوىٰ والغرض الفاسد - وكلام المتقدمين سالم من هذا غالبًا -، وتارة من المخالفة في العقائد - وهو موجود كثيرًا قديمًا وحديثًا -، ولا ينبغي إطلاق الجرح بذلك».

١٢ - وقال عبد العلي اللكنوي (ت ١٢٢٥هـ) في «فواتح الرحموت شرح مسلَّم الثبوت» (٢/ ١٥٤): «لابد للمزكي أن يكون عادلًا عارفًا بأسباب الجرح والتعديل، وأن يكون منصفًا ناصحًا، لا أن يكون متعصبًا ومعجبًا بنفسه؛ فإنه لا اعتداد بقول المتعصب».

١٣ - وقال عبد الحي اللكنوي في «الرفع والتكميل» (ص٦٧): «يشترط في الجارح والمعدل: العلم والتقوىٰ والورع والصدق والتجنب عن التعصب ومعرفة أسباب الجرح والتزكية، ومن ليس كذلك لا يُقبل منه الجرح ولا التزكية»(١).

۞ ويمكن إجمال تلك الشروط التي ذكرها هؤلاء الأئمة في فِقْرَتين:

❑ **الأولى: القوة في العلم**: وتتمثل في المحاور الآتية:

١ - حفظ الحديث والمعرفة به وبأهله، حتىٰ يتصور عند تجريحه وتعديله أحاديث المجروح أو المعدَّل، فيزنها بغيرها، ويعتبرها بأحاديث الثقات، مع مراعاته النظر في رجال الإسناد الآخرين، فلعل الضعف يكون من غيره(٢).

(١) وانظر: «الإرشاد» (١/ ٤٠٨)، و«شرح صحيح مسلم» للنووي (١/ ١٢٤)، و«مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٢٣٤، ٢٣٥)، و«بدائع الفوائد» (٣/ ١١٥٠، ١١٥١)، و«فتح المغيث» (٤/ ٤٣٥: ٤٣٨)، و«تدريب الراوي» (٢/ ٨٩٣، ٨٩٤)، ومقدمة تحقيق «الجرح والتعديل» (ص: ب، ج)، و«أسباب اختلاف المحدثين» (١/ ٤٧: ٥٥)، و«المزكون لرواة الأخبار» (ص ١٠، ١١/ حـ١)، و«ابن أبي حاتم وأثره في علوم الحديث» للدكتور رفعت فوزي (ص١٦٩: ١٧٢).

(٢) انظر: مقدمة تحقيق «الجرح والتعديل» (ص: ب، ج).

٢ - المبالغة في الاحتياط والتيقظ، والتيقظ هو: الانتباه والحذر الزائد على الحفظ(١).

٣ - العلم بأسباب الجرح والتعديل المحققة، مميزًا لما يجرح وما لا يجرح، ولما يعدل به، وما لا يعدل، حتى لا يجرح الراوي بمزحه أو ضحكه ونحو ذلك، أو يعدل بطول لحيته وظهور صلاحه دون كشف حاله(٢).

٤ - العلم باختلاف الفقهاء وتباين اجتهاداتهم في بعض المسائل، مثل:

- شرب النبيذ عند أهل الكوفة.
- والغناء عند أهل المدينة.
- ونكاح المتعة عند أهل مكة.
- وعصمة الخلفاء عند أهل الشام.

فيتسع صدره لما اتبع فيه الراوي بعض الفقهاء، وإن كان ذلك مرجوحًا عند الناقد، فيعذر الراوي في ذلك ما دام متأولًا، فلا يفسقه بذلك، ولا يسلبه العدالة ما دام فيه صدق وأمانة وديانة. أما من يتبع رخص المذاهب وزلات المجتهدين فهذا قد رقَّ دينه.

قال أبو حاتم الرازي كما في «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٦): «جاريت أحمد بن حنبل مَنْ شرب النبيذ مِنْ محدثي الكوفة، وسَميت له عددًا منهم فقال: هذه زلات لهم ولا تسقط بزلاتهم عدالتهم».

(١) انظر: «الاقتراح» (ص٣٠١، ٣٠٢)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٢٦٣)، و«قفو الأثر» (ص١١٧).

(٢) انظر أمثلة للجرح بما لا يجرح، والتعديل بما لا يعدل في: «الميزان» (٥/ ١٩٩/ ٨٣٥٣) (ترجمة محمد بن يونس الكديمي)، و«مباحث في الجرح والتعديل» لقاسم سعد (ص١٤٣:١٤٠)، و«مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة» للدكتور أسطيري جمال (ص٢٩:٢٦).

وقال **التاج السبكي في «قاعدته»** (ص ٥٣): «ومما ينبغي أن يُتفقَّد أيضًا: حاله في العلم بالأحكام الشرعية، فرب جاهل ظن الحلال حرامًا فجرَّح به، ومن هنا أوجبت الفقهاء التفسير ليتوضح الحال»(١).

٥ - العلم باختلاف العقائد، وما به يُبدَّع ويُجرَّح وما لا يُجرح، وما يكون به الراوي مجروحًا، وما يكون به مبدعًا أو مفسقًا أو كافرًا وما لا يكون مؤثرًا في عدالة الراوي(٢).

٦ - العلم بمدلولات الألفاظ لغةً واصطلاحًا حتىٰ لا يطلق لفظة جرح ويريد بها التعديل أو عكس ذلك. كما أن بعض الألفاظ تكون لها في لسان العرب عدة معان، فيلزم الجارح والمعدل (الناقد) أن تكون له معرفة بها؛ كي لا يُسقط أهل الثقة عن ثقتهم، ولا يرفع أهل الجرح من وهدتهم.

قال التاج السبكي في «قاعدته» (ص٥٣): «ومما ينبغي أن يُتفقَّد عند الجرح أيضًا: حال الجارح في الخبرة بمدلولات الألفاظ، فكثيرًا ما رأيت من يسمع لفظة فيفهمها علىٰ غير وجهها، والخبرة بمدلولات الألفاظ - ولاسيما الألفاظ العرفية التي تختلف باختلاف عرف الناس، وتكون في بعض الأزمنة مدحًا، وفي بعضها ذمًّا - أمر شديد لا يدركه إلا فقيه بالعلم»(٣).

---

(١) وانظر: «قاعدة في الجرح والتعديل» (ص٧٤: ٧٦)، و«فتح المغيث» (٤/ ٤٥٣)، و«اليواقيت والدرر» (٢/ ٣٨٠)، وانظر أمثلة على ذلك في: «مباحث في علم الجرح والتعديل» للدكتور قاسم سعد (ص ١٤٣، ١٤٤)، و«مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة» للدكتور أسطيري جمال (ص٣٠، ٣١)، و«شفاء العليل» لأبي الحسن المأربي (ص٥١٢، ٥١٣).

(٢) انظر: «الاقتراح» (ص٢٩١: ٢٩٦)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٢٦٢)، و«هدي الساري» (ص٣٨٥، ٤٢٨)، و«الإعلان بالتوبيخ» (ص٦٧)، و«اليواقيت والدرر» (٢/ ٣٨٠)، و«قفو الأثر» (ص١١٧).

(٣) انظر: «مباحث في علم الجرح والتعديل» للدكتور قاسم سعد (ص ١٤٥)، و«مصطلحات الجرح=

٧- العلم بطرق أهل السلوك والتصوف عمومًا؛ بحيث يميز بين المعتدل والغالي[١].

٨ - العلم بما يحرم وما لا يحرم من علوم الأوائل؛ لأن منها الحق والباطل، حتىٰ لا يُجرّح من تعاطىٰ علمًا جاز تعلمه لما فيه من الحق، أو يوثق من يستحق التجريح لممارسة ما لا يجوز من العلوم لما فيها من الباطل أو من الكفر والشرك.

وقد نص علىٰ هذا المعنىٰ ابن دقيق العيد في «الاقتراح» (ص٢٩٩، ٣٠٠)، فقال:

«ومن الحق: علم الحساب والهندسة والطب.

ومن الباطل: ما يقولونه في الطبيعيات وكثير من الإلهيات وأحكام النجوم».

وقال ابن يونس رادًّا علىٰ ابن معين في وصفه أحمد بن صالح بالفلسفة: «لعل ابن معين لا يدري ما الفلسفة؟ فإنه ليس من أهلها»[٢].

٩ - العلم بالقواعد الأصولية والتمييز بين الواجب والجائز والمستحيل العقلي والمستحيل العادي، فقد يكون المتميز في الفقه جاهلًا بذلك، حتىٰ يَعدَّ المستحيل عادة مستحيلًا عقلًا[٣].

= والتعديل المتعارضة» للدكتور أسطيرى جمال (ص ٢٩، ٣٠).

(١) نص على هذا المعنى: ابن دقيق العيد في «الاقتراح» (ص٢٩٧)، وذكره عنه الذهبي في «الموقظة» (ص٨٨)، والعراقي في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٢٦٢، ٢٦٣)، والسخاوي في «فتح المغيث» (٤/ ٤٥٦)، و«الإعلان بالتوبيخ» (ص٦٧)، وابن الحنبلي في «قفو الأثر» (ص١١٧)، والمناوي في «اليواقيت والدرر» (٢/ ٣٨٠).

(٢) كما في «فتح المغيث» (٤/ ٤٥٢)، و«تدريب الراوي» (٢/ ٨٩٣).
وانظر: «الاقتراح» (ص٢٩٩، ٣٠٠)، و«الموقظة» (ص٩١)، و«قاعدة في الجرح والتعديل» (ص٥٤)، و«قاعدة في المؤرخين» (ص٧٤: ٧٦)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٢٦٣)، و«فتح المغيث» (٤/ ٤٥٣)، و«قفو الأثر» (ص١١٧).

(٣) نص على هذا المعنى: ابن دقيق العيد في «الاقتراح» (ص٢٩٧، ٢٩٨)، وعنه الذهبي في «الموقظة» =

١٠ - العلم بالأمثال والعادات؛ لأن الأئمة يتكلمون في الراوي بعبارات مرجعها إلىٰ العرف، والعبرة في ذلك بما كان سائدًا عندهم، وإن تغير عُرف الناس، وأصبح القبيح جميلًا، فالعبرة بكلام الأولين، ومن استعمالاتهم هذا المعنىٰ ما يلي:

- قول ابن معين كما في «تاريخ الدارمي» (ص٩٢/ رقم ٢٤٦) لما سأله عن مندل وحبان ابني علي، أيهما أحب إليك؟: كلاهما وتمرًا.

- «على يَدَيْ عدلٍ».

- «حية الوادي».

- «كخبز الشعير».

- «الديباج الخُسْرُواني».

- «من أهل القِبَاب».

- «ما أشبه حديثه بثياب سابور».

- «من جَمَّازات المَحامل».

- «فلان يزيد في الرَّقْم».

- «تنين».

- «من البُزَّل الكُمَّل».

- «سمن وعسل».

- «طويل اللحية».

= (ص٨٩)، والعراقي في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٢٦٣)، والسخاوي في «فتح المغيث» (٤/ ٤٥٦)، وابن الحنبلي في «قفو الأثر» (ص١١٧).

- «خل وزيت».

- «لا يجوز في الضحايا».

- «كان جرير وأبو عوانة يصلحان أن يكونا راعيي غنم، كانا يتشابهان في رأي العين».

- «إن ابن أبي داود يقرأ على الناس فضائل علي بن أبي طالب، فقال من قيل له ذلك: تكبيرة من حارس».

وغير ذلك كثير[1].

١١ - العلم بتصاريف كلام العرب[2].

❑ **الثانية: القوة في الدين**: وتتمثل في المحاور الآتية:

١ - الصدق: يلزم الناقد أن يكون صادقًا في أداء مسئولية النقد.

٢ - التقوىٰ: يلزم الناقد أن يكون ذا خشية لله، يراقب الله سبحانه في كل كلمة تصدر عنه، لهذا كان أئمة النقد في غاية الحذر في الحكم علىٰ الرواة، وقد اتسمت منهجيتهم في صيغة النقد بخصلتين:

- الاقتصار على وصف الراوي بالأوصاف المؤثرة في روايته.

---

(١) ذكرتُ هذا المعنى لما رأيت من واقع ألفاظ الجرح والتعديل، ومن براعة ذهبي العصر العلامة المعلمي رَحِمَهُ اللَّهُ في شرحه لمثل هذا العبارات، ثم وجدت التاج السبكي في «قاعدته» (ص٥٣)، والدكتور جمال أسطيري في «المصطلحات» (١/ ٢٣) ذكرا هذا المعنى.
وانظر: «حاشية لسان الميزان» لأبي غدة (٤/ ٤٩٣/ حـ١)، و«شرح ألفاظ التجريح النادرة» (جزئي ١، ٢)، و«مباحث في علم الجرح والتعديل» للدكتور قاسم سعد (ص٩٦، ٩٧)، و«شفاء العليل» (ص١٣٤، ٣٨٦، ٥١٤، ٥٤٣: ٥٤٦).

(٢) انظر: «هدي الساري» (ص ٤٢٩) (ترجمة عكرمة مولى ابن عباس)، و«قواعد في علوم الحديث» (ص٣٩٧)، و«أسباب اختلاف المحدثين» (١/ ٥٣: ٥٥).

- الإيجاز في العبارة(١).

٣ - النصح: يلزم الناقد أن يجعل غايته في جرحه وتعديله النصح للمسلمين والذبِّ عن الدين، تاركًا الغيبة والشهرة والرياء.

٤ - الورع: يلزم الناقد أن يكون ورعًا في نقده، فيجرح القريب والبعيد، والمخالف والموافق علىٰ حدّ سواء، إن استحقا ذلك، مبتعدًا عن العصبية والتحامل، فلا يجرح لحقد أو لعداوة، أو لحسد أو لمذهب، ونحو ذلك.

قال الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (ص٨٥): «فليس أحد من أهل الحديث يحابي في الحديث أباه، ولا أخاه ولا ولده. وهذا علي بن عبد الله المديني، وهو إمام الحديث في عصره لا يُروىٰ عنه حرف في تقوية أبيه، بل يُروىٰ عنه ضد ذلك»(٢).

كيفية معرفة تحقيق هذه الشروط:

تعرف هذه الشروط بطريقتين:

❑ الأولى: الكتب المصنفة في ذلك أو التي تعرضت لبيان هذه الشروط، ومنها:

---

(١) انظر: «تحرير علوم الحديث» (ص٢٠٥، ٢٠٦)، و«مباحث في علم الجرح والتعديل» للدكتور قاسم سعد (ص١٦٧: ١٦٩).

(٢) انظر أمثلة المُجرِّحين لذوي أرحامهم ومودتهم على اختلاف درجاتهم في: «فتح المغيث» (٤/ ٤٤٣)، و«مباحث في علم الجرح والتعديل» للدكتور قاسم سعد (ص ١٤٩: ١٥٧)، و«التواصل بين المذاهب الإسلامية» (ص١٠١: ١٢٨) للدكتور فاروق حمادة.
وأمثلة رد جرح الأقران بعضهم بعضًا في: «مباحث في علم الجرح والتعديل» للدكتور قاسم سعد (ص١٥٧: ١٥٩).
وانظر: «الاقتراح» (ص٢٨٨: ٢٩٠، ٣٠١، ٣٠٢)، و«الموقظة» (ص٩١)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٢٦٢)، و«قفو الأثر» (ص ١١٧).

١ - «تقدمة الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم.

٢ - مقدمة «الكامل» لابن عدي (١/ ٦١: ١٤٧).

٣ - مقدمة «المجروحين» لابن حبان (١/ ٣٩، ٤٠، ٥٢، ٥٤، ٥٧).

٤ - «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل» للذهبي (ص١٦٢: ٢١٣).

٥ - مقدمة «الطبقات الكبرىٰ» للسبكي (ص٣١٤: ٣١٨).

٦ - «الرد الوافر» لابن ناصر الدين الدمشقي (ص١٤: ١٨).

٧ - «المتكلمون في الرجال» للسخاوي (ص٨٦: ١٢٩).

٨ - «المزكون لرواة الأخبار عند ابن أبي حاتم» للدكتور هشام بن عبد العزيز الحلَّاف (معاصر).

□ الثانية: تراجم هؤلاء المتكلمين من كتب التراجم بصفة عامة، خاصة من كتب الذهبي (السير - التاريخ - الميزان، وغيرها) لعنايته بهذا الأمر.

◈ تنبيه مهم:

شرطا العلم والدين لا يلزمان الجارح والمعدل فقط، بل هما من شروط ناقل الجرح والتعديل أيضًا؛ لأنه إن كان ضعيفًا في علمه، فإنه ربما يفهم أقوال العلماء علىٰ غير مرادهم أو يعتمد علىٰ أقوال الكذابين أو الضعفاء، وإن كان ضعيفًا في دينه، فإنه ربما يُحرِّف ويُبدِّل ويُوهِّم، فينقل الجرح فيمن أراد جرحه ويسكت عن التوثيق أو العكس مع كون ما سكت عنه معتبرًا، وهذا منافٍ للورع والأمانة[1].

(١) وهذا ما يفعله أعداء الإسلام والمستشرقون، ويقع من المتعصبة والمقلدة، كما وقع من الكوثري، وبين عوره العلامة المعلمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل».

۞ خاتمة الفصل:

يتبين مما سبق أن على الجارح والمعدل أن يكون قويًّا في دينه وفي علمه، حتى يقوم بالتعرف على حال الرجل الذي يجرحه أو يعدله؛ بحيث يغلب على ظنه بعد بذله الجهد، واستفراغه الوسع أن الذي يضعفه ضعيف في نفسه، والذي يعدله عدل في الواقع، وأن يكون معتدلًا متوسطًا في حكمه حتى يعتمد قوله في ذلك.

أما من كان ضعيفًا في دينه وعلمه أو في أحدهما ضعفًا مُعِلًّا، فإنه لا يعتمد قوله في الجرح والتعديل، وقد يستأنس به إذا انفرد بالحكم علىٰ راوٍ، ولم يوجد لغيره فيه كلام، أما إذا شذ فيرد قوله قولًا واحدًا[١].

❊ ❊ ❊

(١) انظر أمثلة لمن يرد قولهم في: «مباحث في علم الجرح والتعديل» للدكتور قاسم سعد (ص١٦٠: ١٦٥).

الفصل الثالث

تفسير وإبهام (إجمال) الجرح والتعديل

تفسير وإبهام (إجمال) الجرح والتعديل

□ المراد بتفسير الجرح والتعديل: بيان أسبابهما، والمراد بإبهامهما: عدم بيان الأسباب[١].

□ الراجح في هذه المسألة: قبول الجرح والتعديل مُبهمين، ولا يشترط تفسيرهما ولكن بشروط، وهي:

١- أن يكون الناقد عارفًا بأسباب الجرح والتعديل، عدلًا مرضيًّا في اعتقاده وأفعاله.

أما من ليس عالمًا: فالجمهور يوجب البيان في الجرح، خاصة إذا كان المتكلم فيه ثبتت عدالته.

ذكر العراقي في «التقييد والإيضاح» (١/ ٥٦٠) هذا المعنىٰ عن الجمهور، وذكره السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ١٨٧، ١٨٨) عن ابن جماعة، والبيهقي، ومحمد بن نصر المروزي، والتاج السبكي، وابن عبد البرِّ.

◈ ومما يشهد لهذا المعنىٰ من واقع النُّقاد:

- قول السلمي للدارقطني في «سؤالاته» (ص٩٢، ٩٣/ رقم ١٨):

وسألته (الدارقطني) عن أبي حامد الشرقي؟ فقال: ثقة، مأمون، إمام. فقلت: فما تكلم فيه ابن عقدة؟ فقال: سبحان الله! ونرى يؤثر فيه مثل كلامه، ولو كان بدل ابن عقدة يحيى بن معين؟

قلت: وأبو علي الحافظ كان يقول من ذلك؟

(١) قد تُستعمل كلمة «مجمل» بدلًا من «مبهم»، كما استعملها الحافظ في «النزهة» (ص١٩٣).

فقال: وما كان محل أبي علي - وإن كان مقدمًا في الصنعة - أن يُسمع كلامه في أبي حامد، رحم الله أبا حامد! فإنه صحيح الدين، صحيح الرواية(١).

٢ - ألا توجد قرينة يشهد العقل أن هذا الجرح سببه الوقيعة، من تعصب مذهبي أو منافسة دنيوية(٢).

٣ - اعتدال الناقد. وهذا الشرط مستفاد من قول الذهبي في مقدمة «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل»: أن المتعنت لا يقبل جرحه إلا مفسرًا فيمن وثقه غيره.

وقال بهذا القول(٣):

- أبو بكر الباقلاني، وذكره عن الجمهور.

- والخطيب.

- وإمام الحرمين أبو المعالي الجويني.

- والغزالي.

---

(١) انظر: «الكفاية» (١/ ٣١٣)، و«مختصر ابن كثير» (ص١٣٣)، و«محاسن الاصطلاح» (ص٢٩١)، و«اليواقيت والدرر» (٢/ ٣٨٤، ٣٨٥)، وانظر: قول السبكي في «الطبقات» (٢/ ٢١)، وقاعدته (ص٥٨).

(٢) ذكر هذا الشرط السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ١٨٨) عن بعض المتأخرين من غير تسمية.
فائدة: قال ابن الصلاح في «معرفة أنواع علم الحديث» (ص٦٥٧) عما حدث بين النسائي وأحمد بن صالح: «النسائي إمام حجة في الجرح والتعديل، وإذا نُسب مِثلُه إلى مثل هذا، كان وجهُه أن عينَ السخط تبدي مساويَ لها في الباطن مخارجُ صحيحة تعمى عنها بحجاب السخط، لا أن ذلك يقع من مثله متعمدًا لقدح يعلم بطلانه، فاعلم هذا فإنه من النكت النفيسة المهمة». وذكره عنه العراقي في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٢٦٣).

(٣) هو ظاهر صنيع الحاكم في «المدخل إلى الصحيح» (٤/ ١٢٩).

- وابن الأثير في مقدمة «جامع الأصول» (١/ ١٢٧، ١٢٨).
- وابن الخطيب (فخر الدين الرازي).
- والآمدي.
- والقرافي في «الفروق» (١/ ١٠).
- وابن جماعة.
- وابن كثير في «مختصره» (ص١٣٣) (النوع ٢٣).
- والبلقيني في «محاسن الاصطلاح» (ص٢٩١، ٢٩٢).
- والعراقي[1].
- والسخاوي في «فتح المغيث» (٤/ ٤٥٤).
- والسيوطي في «الأشباه والنظائر» (ص٥٥٩).
- والمعلمي في «التنكيل» (١/ ٦٩: ٧١).
- وأبو غدة في حاشية «الرفع والتكميل» (ص١٠٧: ١٠٩)، وحاشية «قواعد في علوم الحديث» (ص١٦٧: ١٦٩)، وحاشية جواب المنذري (ص٧٢، ٧٣/ حـ٣).

---

(١) هذا ما قرره في «التقييد والإيضاح» (١/ ٥٦٠)، وذكره عنه السيوطي في «تدريب الراوي» (١/ ٣٦٢)، ولكن في «شرح التبصرة والتذكرة» (١/ ٣٠٠) رجح قبول التعديل مُبهمًا ولا يقبل الجرح إلا مفسرًا.

فسألت الشيخ حاتمًا - حفظه الله - عن هذا الصنيع، فقال: التقييد مقدم؛ لأنه مؤلف بعد الألفية، ولأنه يمثل رأيه المستقل عن رأي ابن الصلاح الذي كان يلتزمه غالبًا في الألفية.

قلت (القائل حازم): قد ذكر العراقيُّ «شرحَ الألفية» في عدة مواطن من «التقييد والإيضاح» مما يثبت صحة أنه هو المؤخر، وانظر توثيق أقوال هؤلاء الأئمة في: «التقييد والإيضاح» (١/ ٥٥٨: ٥٦١)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (١/ ٣٠٠: ٣١٢)، و«النكت» للزركشي (٣/ ٣٣٧، ٣٣٨)، و«العالي الرتبة» (ص٣١٢، ٣١٣)، و«فتح المغيث» (٢/ ١٨٦، ١٨٧)، و«تدريب الراوي» (١/ ٣٦١: ٣٦٣).

وقال في حاشية «قواعد في علوم الحديث» (ص١٦٨): «وهو الذي جرىٰ عليه علماء الجرح والتعديل من المتأخرين أيضًا، فدونك كتب هؤلاء الأئمة الحفاظ: المنذري والنووي وابن دقيق العيد وابن تيمية وابن عبد الهادي والذهبي، والعلاء المارديني وابن القيم والسبكي والزيلعي وابن كثير والزركشي وابن رجب والعراقي والهيثمي وابن حجر والعيني وابن الهمام والسخاوي والسيوطي والمناوي، وسواهم ممن لحق بهم من أئمة هذا الشأن، فإنَّك تراهم في كتبهم يعدلون ويصححون، ويجرحون ويضعفون، دون بيان السبب».

وقال كذلك نحوه في حاشية «الرفع والتكميل».

- والدكتور قاسم سعد في «منهج النسائي في الجرح والتعديل» (١/ ٣٠: ٣٥).

- والشريف حاتم العوني في شرح «خلاصة التأصيل» (الشريط التاسع) وغيره.

- والدكتور جُنيد أشرف في «العدالة الدينية والضبط وأثرهما في قبول الأحاديث أو ردها».

◈ **ومن الأدلة علىٰ ترجيح هذا القول ما يلي:**

١ - إجماع الأمة علىٰ أنه لا يرجع في التعديل إلا إلىٰ قول عدل رضا عارف بما يصير به العدل عدلًا، والمجروح مجروحًا، وإذا كان كذلك وجب حمل أمره في التزكية علىٰ السلامة[1].

٢ - اتفاق أهل العلم علىٰ أنه إذا شهد شاهدان بأن زيدًا باع عمرًا سلعةً بيعًا صحيحًا واجبًا نافذًا، يقع التملك به، وأنه قد زوَّجه وليَّته تزويجًا صحيحًا، لا يجب كشفه للحكام، فوجب مثله في مسألتنا[2].

---

(١) نقل الإجماع: الخطيب في «الكفاية» (١/ ٣١١)، وهذا الدليل ألصق بقبول التعديل مُبهمًا، ويصلح هو نفسه لقبول الجرح مُبهمًا كما نصَّ الخطيب في «الكفاية» (١/ ٣٣٧).

(٢) انظر: «الكفاية» (١/ ٣١٢، ٣١٣).

٣ - أسباب العدالة كثيرة يشق ذكر جميعها[١].

٤ - كتب الجرح والتعديل المصنفة من قِبل أئمة الحديث، فقلما يتعرضون فيها لبيان السبب.

❑ **الأقوال التنظيرية التي تحكى في هذه المسألة**[٢]:

◈ **القول الأول**: يقبل التعديل مُبهمًا، ولا يقبل الجرح إلا مفسرًا[٣].

- رجحه ابن الصلاح في «معرفة أنواع علم الحديث» (ص٢٩٠، ٢٩١)، ونسبه إلىٰ الخطيب.

- ونسبه السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ١٧٦، ١٧٧) إلىٰ الجمهور، وفي (٢/ ١٨٢) إلىٰ الشافعي والبخاري ومسلم، ولكن يوجد ملاحظات علىٰ هذا الكلام، وهي:

١ - لا تصح نسبة الخطيب إلىٰ من يقول بهذا القول، والدليل:

- قوله في «الكفاية» (١/ ٣١١): «وهذا القول أولىٰ بالصواب عندنا» كان بصدد قبول التعديل مُبهمًا فقط.

- وقوله كذلك في «الكفاية» (١/ ٣٣٧: ٣٣٩) الذي صدَّر به المبحث: «وهذا القول هو الصواب عندنا، وإليه ذهب الأئمة من حفاظ الحديث» - وذكر منهم البخاري ومسلمًا وأبا داود - كان بصدد صدور الجرح ممن لا يعرف أسباب

---

(١) المصدر السابق.

(٢) انظرها بتوسع في: «فتح المغيث» (٢/ ١٧٦: ١٨٨)، و«تدريب الراوي» (١/ ٣٥٩: ٣٦٣)، و«توضيح الأفكار» (٢/ ١٣٣: ١٥٨)، و«أسباب اختلاف المحدثين» (٢/ ٥١٧: ٥٤٠)، و«العدالة الدينية والضبط» (ص٢٠٨: ٢١٧)، و«أصول الجرح والتعديل» (ص٩٩: ١١٥).

(٣) انظر جماعة من الفقهاء المتأخرين ممن قال بهذا القول في: «الرفع والتكميل» (ص٧٩: ١١٠).

الجرح والتعديل، وقد قال (١/ ٣٣٧): «قال القاضي أبو بكر: قال الجمهور من أهل العلم: إذا جرح من لا يعرف الجرح، يجب الكشف عن ذلك، ولم يوجبوا ذلك علىٰ أهل العلم بهذا الشأن، والذي يقوي عندنا ترك الكشف عن ذلك إذا كان الجارح عالمًا، والدليل عليه نفس ما دللنا به علىٰ أنه لا يجب استفسار العدل عما به صار عنده المزكىٰ عدلًا؛ لأننا متىٰ استفسرنا الجارح لغيره فإنَّما يجب علينا لسوء الظن والاتهام له بالجهل بما يصير به المجروح مجروحًا، وذلك ينقض جملة ما بنينا عليه أمره من الرضا به والرجوع إليه، ولا يجب كشف ما به صار مجروحًا وإن اختلفت آراء الناس فيما به يصير المجروح مجروحًا... فأما إذا كان الجارح عاميًّا، وجب لا محالة استفساره».

- وذكر العراقي في «شرح التبصرة والتذكرة» (١/ ٣١٢)، والسخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ١٨٧)[١]، والسيوطي في «تدريب الراوي» (١/ ٣٦٢)[٢] أن الخطيب يختار قبول الجرح والتعديل مبهمين من العارف بأسبابهما.

- وقال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في تحقيق «توضيح الأفكار» (٢/ ١٣٤): «يفهم من كلام المصنف (الصنعاني) هاهنا أن الخطيب الحافظ ذهب إلىٰ أن الجرح لا يقبل إلا مبين السبب، وأن العدالة تُقبل من غير بيان السبب، وهذا هو ظاهر وضع الأمر بادئ الأمر عند الخطيب، لكنك إذا رجعت إلىٰ كلامه كله عرفت أنه يقبل التزكية المجملة والجرح المجمل من العالم ذي البصيرة بما يكون به العدل عدلًا وما يكون به المجروح مجروحًا، فأمَّا من غير

---

(١) ولكن السخاوي يُصوِّب القول الأول كما تقدم، وانظر: «فتح المغيث» (٤/ ٤٥٤)!

(٢) ولكن في (١/ ٣٥٩) قال عن القول الأول: «وذكر الخطيب أنه مذهب الأئمة من حفاظ الحديث، كالشيخين وغيرهما!!».

العالم البصير بذلك، - وسمَّاه في عبارته «العامي» - فإنه لا يقبل الجرح إلا مبين السبب، وقد نصَّ علىٰ فهم هذا من كلام الخطيب الحافظ جلال الدين السيوطي في «التدريب»».

قلت: ليس السيوطي فقط، بل العراقي والسخاوي كما تقدم، مع العلم أن الشيخ محمد محيي الدين اشترط بيان سبب الجرح مطلقًا في نهاية تعليقه علىٰ هذا المبحث (٢/ ١٤٣، ١٤٤).

- وهذا ما فهمه العلامة المعلمي رَحِمَهُ اللَّهُ عن الخطيب في «التنكيل» (١/ ٥٩، ٧٣).

٢ - مقصد السخاوي من نسبة هذا القول إلىٰ الجمهور، لعله يقصد شرح نظم العراقي لكلام ابن الصلاح، فيكون ابن الصلاح هو الزاعم نسبة هذا القول إلىٰ الجمهور لما فهمه عن الخطيب؛ إذ قال السخاوي نفسه (٤/ ٤٥٤): «المعتمد قبولهما (الجرح والتعديل) من العارف بأسبابهما بدون تفسير».

٣ - نسبة الشافعي إلىٰ من يقول بهذا القول لا تصح، فكلامه كان بصدد موقف خاص؛ إذ قال في «الأم» (٧/ ٤٨): «ولا نقبل الجرح من الجارح إلا بتفسير ما يجرح به الجارحِ المجروح، فإن الناس قد يجرحون بالاختلاف والأهواء، ويكفر بعضهم بعضًا، ويضلل بعضهم بعضًا، ويجرحون بالتأويل، فلا يقبل الجرح إلا بنصٍّ».

- وقال الخطيب في «الكفاية» (١/ ٣٣٧): «وقد ذكر أن الشافعي إنَّما أوجب الكشف عن ذلك (سبب الجرح)؛ لأنه بلغه أن إنسانًا جرح رجلًا، فسئل عما جرحه به، فقال: رأيته يبول قائمًا، فقيل له: وما في ذلك ما يوجب جرحه؟ فقال: لأنه يقع الرشش عليه وعلىٰ ثوبه ثم يصلي، فقيل له: رأيته صلىٰ كذلك؟ فقال: لا، فهذا ونحوه جرح بالتأويل، والعالم لا يجرحِ أحدًا بهذا وأمثاله، فوجب بذلك ما قلناه».

- ولما نسب السخاوي في «الغاية شرح الهداية» (١/ ١٩٦) الشافعي إلىٰ هذا القول قال: «ومحل الاستفسار إذا صدر في حق من ثبتت عدالته».

◈ القول الثاني: يقبل الجرح مُبهمًا، ولا يُقبل التعديل إلا مفسرًا.

استغربه البلقيني في «محاسن الاصطلاح» (ص٢٩١).

◈ القول الثالث: لا يقبلان إلا مفسرين.

◈ القول الرابع: يقبلان مُبهمين من عالم بصير به.

- ولكن قال ابن جماعة كما في «فتح المغيث» (٢/ ١٨٧): «إنه ليس بقول مستقل، بل هو تحقيق لمحل النزاع وتحرير له؛ إذ من لا يكون عالمًا بالأسباب لا يُقبل منه جرحٌ ولا تعديلٌ، لا بإطلاق ولا بتقييد، فالحكم بالشيء فرع عن العلم التصوري به».

- فقال السخاوي (٢/ ١٨٧، ١٨٨) معقبًا: «وسبقه لنحوه التاج السبكي... وسبقه البيهقي... وكذا قال ابن عبد البرِّ... وأوضح منه في المراد: ما سبقه به محمد بن نصر المروزي».

- وقال كذلك (٢/ ١٨٤): «مع الخدش في كونه قولًا مستقلًّا».

- وقال زكريا الأنصاري في «فتح الباقي» (١/ ٣٠٥): «مع انتقاد كونه قولًا مستقلًّا بما فيه»، وقال نحو ذلك في موطن آخر (١/ ٣١٢)[1].

- وقال الصنعاني في «توضيح الأفكار» (٢/ ١٥٤): قولهم: «لا يقبل الجرح إلا مفسرًا» أي لا يعمل به في الردِّ إلا مفسرًا، لا أنه لا يقبل مطلقًا، وأنه لا حكم له، بل له حكم هو ثبوت الريبة وتركه[2].

---

(١) انظر: «أسباب اختلاف المحدثين» (٢/ ٥٣٠: ٥٣٢).

(٢) وانظر: «توضيح الأفكار» (٢/ ٢٧٤) الفائدة السادسة.

◈ **القول الخامس**: قبول الجرح مُبهمًا من العارف فيمن خلا من التعديل.

وهو قول الحافظ ابن حجر، نصَّ عليه في «النزهة» (ص١٩٣)، ومقدمة «لسان الميزان» (١/ ٩٥)، ورجحه الشيخ أحمد شاكر في «الباعث الحثيث» (ص١٣٥) (النوع ٢٣)، و«شرحه لألفية السيوطي» (ص١٠٠)، ومال ابن الصلاح في هذا إلىٰ التوقف[١].

❋ ❋ ❋

---

(١) انظر: «فتح المغيث» (٢/ ١٨٨). وانظر عمومًا: «الروض الباسم» (١/ ٤١، ٨٩: ٩٣، ١٦٤، ١٨٥: ١٩١).

الفصل الرابع

تعارض الجرح والتعديل[1]

(اجتماع الجرح والتعديل في شخصٍ واحدٍ)

(١) هذا الفصل تلخيص لكتاب «مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة» للدكتور جمال أسطيري مع بعض الزيادات اليسيرة بدون تمييز لها عن أصل الكلام. وانظر هذا المعنى في: «تحرير علوم الحديث» (١/ ٥١٣: ٥٥٧)، و«قرائن ترجيح التعديل والتجريح» للدكتور عبد العزيز اللحيدان.

أهمية معرفة رفع التعارض

قال الدكتور جمال أسطيري في كتابه «المصطلحات المتعارضة» (١/ ٨، ٩):

«إن المشتغل بالثقافة الإسلامية بشتىٰ علومها يرىٰ حضور مشكلة تعارض مصطلحات الجرح والتعديل، وأثرها البليغ في العلوم الإسلامية التي تعتمد في الاستدلال في قضاياها أو بعضها علىٰ الحديث النبوي وذلك كالفقه، والسيرة، والتاريخ، والتفسير، والأصول، واللغة، والأدب، وغيرها، حيث يجري عند أهل هذه العلوم حكاية اختلاف النقاد في رواة الأحاديث المستدل بها في قضية ما، واختلاف النقاد في رواة الأحاديث يترتب عليه اختلاف الفقهاء وغيرهم في سائر العلوم المذكورة؛ وذلك لظنية بعض الأدلة من حيث الثبوت، ولذلك فإن الاستفادة من البحث في قضية مصطلحات الجرح والتعديل مرجوة ومأمولة ومنتظرة من أهل تلك العلوم، للتقليل من الخلاف القائم علىٰ ظنية ثبوت بعض الأدلة المختلف في رواتها جرحًا وتعديلًا.

ومن الناحية المنهجية فإنَّ تعارض مصطلحات النقاد في الراوي جرحًا وتعديلًا[1] قد أوقع بعض المثقفين في الحيرة والاضطراب، فيفضي ذلك ببعضهم إلىٰ التشكك في المقاييس التي قام عليها علم الجرح والتعديل. فإما هجرًا وإما عزوفًا حتىٰ يرفع الخلاف والتعارض.

---

(١) نستفيد من هذا الكلام أنه لا يصح إنشاء تعارض بين الوصف بالجرح أو بالتعديل، وبين الوصف بالجهالة؛ لأنه من باب: «من علم حجة على من لا يعلم»، وقرر مثل هذا الشيخ حاتم في شرح «خلاصة التأصيل» (الشريط السادس).

ولا مجال إلى ذلك ولا إلى قريب منه إلا بالتحقيق والتتبُّع والاستقراء للوصول إلى ما ثبت وما لم يثبت من ذلك، وما كان مرده إلى اختلاف مناهج النقاد ودلالات ألفاظ الجرح والتعديل إلى غير ذلك مما تولت هذه الدراسة البت فيه والتحقيق في أسبابه ووضع ضوابطه حدًّا من الاختلاف وتضارب الأقوال، وتعارض المصطلحات».

❊ ❊ ❊

أقسام تعارض الجرح والتعديل

القسم الأول
تعارض الجرح والتعديل لدى عدد من النقاد في الراوي الواحد

أسبابه:

١ - ضعف أحد المصطلحين:

أ - ضعف أحد المصطلحين نقلًا (سندًا)، أي: يكون إسناد القول المعارض لا يثبت إلى قائله:

ومما يدل على اشتراط صحة الإسناد في أقوال الجرح والتعديل إلى قائليها:

- قول حمزة السهمي في «سؤالاته» (رقم ١٦٦/ ص١٦٠): سألت أبا بكر بن عبدان عن ابن عقدة إذا حكى حكاية عن غيره من الشيوخ في الجرح والتعديل، هل يُقبل قوله؟ قال: لا يُقبل.

- وصنيع المزي في كتابه «تهذيب الكمال»؛ حيث بناه على التثبت من أسانيد أقوال الجرح والتعديل التي ينقلها فيه، كما نصَّ في مقدمته[١].

مثاله: عفان بن مسلم:

وثَّقه وأثنى عليه: الإمام أحمد وابن معين ويحيى القطان وابن سعد

(١) انظر: «شرح لغة المحدث» (ص٢٧٣: ٢٧٥)، و«المدخل إلى علم الحديث» (ص١١٣، ١١٤)، وشرح «خلاصة التأصيل» (الشريط الخامس).

والعجلي وأبو داود ويعقوب بن شيبة وعبد الرحمن بن خراش وأبو حاتم كما في «التهذيب».

وخالفهم سليمان بن حرب، فتكلم فيه وضعفه كما في «الكامل» لابن عدي (٥/ ٣٨٤، ٣٨٥)، ولكن في السند بين ابن عدي وسليمان: علي بن إبراهيم بن الهيثم، واتهمه غير واحد من أهل العلم بالوضع(١).

تدريبات(٢):

- أبان بن يزيد.

- ثعلبة بن سهيل الكوفي.

- الجعد بن عبد الرحمن.

---

(١) انظر ترجمة علي بن إبراهيم في: «تاريخ مدينة السلام» (بغداد) (١١/ ٣٣٧)، و«الأنساب» (١/ ٣٩٠)، و«الميزان» (٤/ ٣١/ ٥٧٦٧)، و«ديوان الضعفاء» (٢١٨/ ٢٨٩٩)، و«لسان الميزان» (٥/ ١٩١/ ٥٧٨٧)، و«تنزيه الشريعة» (١/ ٥٨/ ٢٧٨).
مع العلم أن الذهبي في «الميزان» (٤/ ١/ ٥٦٧٨) (ترجمة عفان بن مسلم) جعل ذلك من جرح الأقران، وجعله الحافظ في «هدي الساري» (ص٤٢٥) من التضعيف النسبي، أي: بالنسبة لأقرانه الذين يحفظون بسرعة، ولم يشر إلى ذلك الدكتور أسطيري، ولكن تضعيف السند أولى من إنشاء تعارض وإساءة الظن بسليمان بن حرب، والله أعلم.

(٢) حتى لا أطيل أذكر مثالًا واحدًا، وأجعل الباقي تدريبات، وطريقة الحل: أن تحرر الترجمة وتُبين التعارض، ثم تحاول أن تقف على تضعيف أحد القولين، إما الذي بالتوثيق أو بالتجريح؛ حتى يكون القول فيها قولًا واحدًا، تجريحًا أو توثيقًا، وفي حالة الانتهاء من الحل أو العجز ارجع إلى المراجع التي أذكرها لك في الحاشية، مع العلم أنه قد لا تكون كل الأمثلة من كتاب «المصطلحات المتعارضة»، وهذه التدريبات ارجع فيها إلى:
«سؤالات الآجري لأبي داود» (١/ ٤٤٧/ ٩٥٦)، و«المصطلحات المتعارضة» (١/ ٦٣: ٧٩)، و«تحرير علوم الحديث» (١/ ٥٢٠: ٥٢٢، ٥٣٦، ٥٣٧)، و«مباحث في علم الجرح والتعديل» للدكتور قاسم سعد (ص١٦٥، ١٦٦).

- صدقة بن سهل الهُنَّائي.

- عبد الرحمن بن مَغْراء.

- علي بن الجعد.

- كهمس بن الحسن التميمي.

- أبو بكر بن أبي داود السِّجِسْتاني.

◈ فائدة:

- تاريخ أحمد بن أبي يحيىٰ الأنماطي البغدادي عن الإمام أحمد وابن معين اعتمده ابن عدي في «كامله» في مواضع كثيرة، وهو غير ثابت عنهما، وذلك أن ابن أبي يحيىٰ هذا قال فيه الحافظ الثقة إبراهيم بن أُورْمَة الأصبهاني كما في «الكامل» (١/ ٣٢١): «كذاب».

- ما ينقله الأندلسيون كابن عبد البر وابن الفَرَضي والحُميدي عن حفاظ العراق كالإمام أحمد وابن معين وابن المديني وغيرهم من طريق محمد بن الحسين البغدادي لا يثبت؛ لجهالة محمد بن الحسين ونكارة ما ينقله[1].

□ ب - الخطأ في النقل عن الناقد:

وفيه مطلبان:

◈ المطلب الأول: وقوع سقط في كلام الناقد:

مثاله: بشر بن شعيب:

وثقه جماعة من الأئمة كما في «التهذيب»، ولكن قال ابن حبان في

---

(١) انظر: «بغية النقاد النقلة» (١/ ٣٩٩)، و«لسان الميزان» (٧/ ٩٤/ ٦٦٩٨)، و«تحرير علوم الحديث» (١/ ٥٢٠، ٥٢١)، وتعليق الشيخ الجديع على «المقنع في علوم الحديث» (١/ ٤٤١، ٤٤٢)، وشرح «خلاصة التأصيل» (الشريط الخامس).

«المجروحين» كما في «الميزان» (١/ ٣١٨/ ١١٩٧): «قال البخاري: تركناه».

ونصُّ البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ٧٦/ ١٧٤٣)، و«التاريخ الأوسط» (٢/ ٢٣٠): «تركناه حيًّا سنة (٢١٢)»، وبين الصواب الذهبي في «الميزان»، والحافظ في «التهذيب»[1].

◈ **المطلب الثاني**: تصرف الناقل عن الناقد:

مثاله: الزبير بن الخِرِّيت:

وثَّقه الإمام أحمد وابن معين والعجلي والنسائي كما في «التهذيب».

ولكن قال أبو الوليد الباجي في «التعديل والتجريح» (٢/ ٦٢١): «قال علي ابن المديني: تركه شعبة».

وصواب عبارة ابن المديني كما بيَّن الحافظ في «هدي الساري» (ص٤٠٢): «لم يرو عنه شعبة».

تدريبات:

- حبيب بن أبي ثابت.
- حسين بن قيس الرَّحْبي.
- عَبَاءة (عُبَادة) بن كُلَيب.
- محمد بن الحسن بن زَبَالة[2].

---

(١) ليس لـ«بشر بن شعيب» ترجمة في «المجروحين» المطبوع، وانظر: (حاشية ٢) من «تهذيب الكمال» (٤/ ١٢٨)، و«الرواة المترجم لهم في المجروحين والثقات» للدكتور مبارك الهاجري (ص٣٦، ٣٧).
مع العلم أن الدكتور أسطيري لم يُنبه على ذلك، بل عزا قول ابن حبان إلى «الثقات» (٨/ ١٤١).

(٢) انظر: «المصطلحات المتعارضة» (١/ ٨٠: ٩٠)، و«ألفاظ الجرح والتعديل» للشيخ أحمد معبد=

❑ ج- وقوع تصحيف في مصطلح أو اسم راوٍ:

مثاله: يزيد بن أبي زياد الهاشمي:

ضعفه الجمهور، ولكن قال المزي في «تهذيب الكمال» (٣٢/ ١٣٩): «قال عبد الله بن المبارك: أكرِم به».

فبيَّن الحافظ في «التهذيب»: أن الصواب «ارم به»، وأنه تحرف على المزي.

تدريبات:

- قاسم بن محمد المَعْمَري.

- معاذ بن رفاعة[1].

❑ د - كون أحد المصطلحين الحمل فيه على غير الراوي:

مثاله: إسحاق بن إبراهيم الفراديسي:

وثَّقه جماعة من الأئمة، ولكن ذُكر له بعض المناكير، وبين غير واحد من أهل العلم أن السبب فيها غيره، فقال:

- ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٨/ ١٧٢): «الوهم في تلك الأحاديث من يزيد».

- والذهبي في «الميزان» (١/ ١٧٩/ ٧٢٣): «شيخه يزيد ساقط، فالعهدة على يزيد»، يقصدان يزيد بن ربيعة الدمشقي.

(ص٢٠٨: ٢١١، ٢٤٠، ٢٤٨).

وأضيفُ مطلبين آخرين:

- وضع الناقل قول الناقد في ترجمة غير من قيلت فيه لتشابه أسماء الرواة.

- انتقال بصر الناقل، فيذكر ما قاله الناقد في أحد الرواة في الترجمة المجاورة.

(١) انظر: «التنكيل» (١/ ٢٥٢)، و«شرح ألفاظ التجريح النادرة» (٢/ ٦٢، ٦٣)، و«المصطلحات المتعارضة» (١/ ٩١: ١٠١).

- والحافظ في «التهذيب»: «عمر ضعيف جدًّا، فالحمل فيه عليه»، يقصد عمر بن المغيرة.

تدريبات:

- إبراهيم بن طَهْمان.
- حسين بن ذكوان المعلم.
- مُطَرِّف بن عبد الله.
- عبد الله بن صالح.
- عيسى بن طَهْمان.
- غالب القطان[1].

❑ **هـ- ضعف أحد المصطلحين اعتدادًا:**

ومن أسبابه:

◈ **١ - جرح الأقران:**

تنبيهٌ: قبل أن أذكر المثال أنبه بما قاله بعض أهل العلم؛ التماسًا للعذر لما حدث بين هؤلاء الأئمة، وإن كان مناسبته بين النسائي وأحمد بن صالح، ولكن العبرة بعموم معناه:

- قال ابن الصلاح في «معرفة أنواع علم الحديث» (ص٦٥٧) (النوع ٦١) عما حدث بين النسائي وأحمد بن صالح: «النسائي إمام حجة في الجرح والتعديل،

(١) انظر: «المصطلحات المتعارضة» (١/ ١٠٢: ١١٩)، و«تحرير علوم الحديث» (١/ ٥٣٤: ٥٣٦، ٥٤٤).

وإذا نُسب مِثلُه إلىٰ مثل هذا، كان وجهُه أن عينَ السخط تبدي مساويَ لها في الباطن مخارجُ صحيحة تعمىٰ عنها بحجاب السخط، لا أن ذلك يقع من مثله متعمدًا لقدح يُعلَم بطلانه، فاعلم هذا فإنه من النكت النفيسة المهمة»[١].

مثاله: وقوع أبي الزناد وربيعة الرأي كل منهما في الآخر، فكلاهما من الأئمة، ولكن تكلم كل منهما في الآخر، وبين الذهبي في «السير» (٥/ ٤٤٩)، و«الميزان» (٣/ ١٣٢/ ٤٣٠١) (ترجمة أبي الزناد)، والحافظ في «هدي الساري» (ص٤١٣) أن ذلك بسبب القرانة.

تدريبات:

- الشافعي وابن معين.
- أبو حفص عمرو بن علي الفلَّاس وابن المديني.
- النسائي وأحمد بن صالح المصري.
- مُطيَّن محمد بن عبد الله الحضرمي ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة.
- الحسن بن علي المَعْمَري مع موسىٰ بن هارون وفضلك الرازي وجعفر ابن الجُنيد[٢].

---

(١) وانظر: «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٢٦٣)، و«الرد الوافر» (ص ٤٧، ٤٨)، و«فتح المغيث» (٤/ ٤٥١، ٤٥٢).

(٢) انظر: «الرفع والتكميل» (ص٤٠٩: ٤٣١)، و«المصطلحات المتعارضة» (١/ ١٢٥: ١٦٧)، و«كلام الأقران» لأبي سفيان مصطفى باحو (كله)، و«الخبر الثابت» (ص٩٤: ٩٦).

◈ ٢ - جرح التحامل المذهبي:

أمثلة:

١ - عبد الرحمن بن يوسف بن خراش (ت٢٨٣هـ).

كان رافضيًّا متعصبًا جلدًا، لا يمر به ذكر أحد من أهل السنة إلا أطلق لسانه طعنًا فيه وتحاملًا عليه.

وصفه بذلك الذهبي والحافظ وغيرهما[١].

مثاله: أحمد بن عبدة الضَّبي، فوثقه جماعة من الأئمة، وقال ابن خراش كما في «الميزان» (١/ ١١٨/ ٤٦٣): «تكلم الناس فيه».

فقال الذهبي: «فلم يصدق ابن خراش في قوله هذا، فالرجل حجة».

وقال الحافظ في «التهذيب»: «تكلم فيه ابن خراش، فلم يلتفت إليه أحد للمذهب»[٢].

تدريبات:

- أحمد بن الفرات أبو مسعود.
- سليمان بن داود العَتَكي.
- عمرو بن سُلَيم الزَّرَقي.
- أبو سلمة التبوذكي[٣].

---

(١) انظر: «تاريخ مدينة السلام» (بغداد) (١٠/ ٢٨٠)، و«تذكرة الحفاظ» (٢/ ٦٨٥)، و«السير» (١٣/ ٥٠٩، ٥١٠)، ومقدمة «لسان الميزان» (١/ ١٠٩).

(٢) وانظر: «الإعلان بالتوبيخ» (ص٦٧).

(٣) انظر: «المصطلحات المتعارضة» (١/ ١٧٠: ١٨٣)، و«تحرير علوم الحديث» (١/ ٥٢٢: ٥٢٥).

٢ - أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب السعدي الجُوْزَجاني (ت ٢٥٩هـ) كان ناصبيًّا، وأفرط وبالغ في نقد مخالفيه من الشيعة بما لا يوجب الرد.

نص على هذا المعنى غير واحد من أهل العلم، منهم:

- ابن عدي، فقال في «الكامل» (١/ ٣١٠): «كان شديد الميل إلىٰ مذهب أهل دمشق في التحامل علىٰ عليٍّ».

- والحافظ في «هدي الساري» (ص٣٩٠)، ومقدمة «لسان الميزان» (١/ ١٠٨، ١٠٩)[1].

مثاله: سعيد بن عمرو بن أشوع الكوفي، فوثقه جماعة من الأئمة، ولكن قال الجوزجاني في «أحوال الرجال» (ص٦٦/ رقم ٧١): «غالٍ زائغ».

فقال الذهبي في «الميزان» (٢/ ٣١٦/ ٣١٣٩): «يريد التشيع».

وقال الحافظ في «هدي الساري» (ص٤٠٦): «الجوزجاني غالٍ في النصب فتعارضا».

تدريبات:

- أبان بن تَغْلِب.

- إسماعيل بن أبان الوراق.

- سعيد بن كَثِير بن عُفَير.

- أبو غسَّان مالك بن إسماعيل.

- كلام الحاكم في ابن قُتيبة.

---

(١) انظر: «الثقات» لابن حبان (٨/ ٨١، ٨٢)، و«سؤالات السلمي» (ص٣٢٩/ رقم ٤١٩).

- كلام ابن سعد في مُحَارِب بن دِثار[1].

◈ ٣ - **أن يكون صادرًا ممن لا يُقبل قوله في الجرح والتعديل،** كأبي الفتح الأزدي.

◈ ٤ - **أن يكون الجرح أو التعديل مفسرًا بما لا يُعتد به، أي: لا يصح معه الجرح أو التعديل،** كمن جرح بركوب البِرْذَون، ومن عَدَّل بحسن الهيئة واللحية.

❑ و - **جمع متفرقين أو تفريق واحد، أي: أن يكون الناقد نفسه أخطأ؛ فجمع راويين متفرقين أو فرَّق واحدًا، فاختل حكمه على الراوي بسبب ذلك**[2].

۞ ٢ - اختلاف مناهج النقاد تشددًا أو تساهلًا:

ذكر أبو الوليد الباجي في «التعديل والتجريح» (١/ ٢٥١)، والمنذري في «جوابه» (ص٨٣)، والذهبي في «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل» (ص١٧١، ١٧٢)، وأيضًا في «الموقظة» (ص٨٣)، وابن ناصر الدين الدمشقي في «الرد الوافر» (ص٤٩)، والحافظ في «النكت» (١/ ٣١٢): أن من الأئمة من هو متعنت في الجرح، متثبت في التعديل، يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث ويلين بذلك حديثه.

ومن هنا نشأ التعارض في مصطلحات الجرح والتعديل؛ بسبب هذا الاختلاف شدة وتساهلًا واعتدالًا[3].

---

(١) انظر: «المصطلحات المتعارضة» (١/ ١٨٤: ٢٠٤).

(٢) انظر: «خلاصة التأصيل» (ص٢٤: ٢٦)، و«قرائن ترجيح التعديل والتجريح» (ص ٣١٨: ٣٢٣).

(٣) قرر الشيخ حاتم في «شرح الموقظة» (ص٢٤١: ٢٤٩): أن هذا التقسيم عائد إلى أسلوب التعبير والألفاظ، وليس اختلافًا حقيقيًّا منهجيًّا، وقال (ص٢٤٣) عن خلاف هذا الفهم: «هو الذي فهمه كثير من المتأخرين والمعاصرين، فأهدروا أحكام الأئمة».
قلت (القائل حازم): ومما يجعل هذا التقرير وجيهًا أن كلام الباجي والمنذري خالٍ من=

❑ ومن النماذج المتشددة التي نشأ التعارض بسببها، ما يلي:

◈ ١ - يحيىٰ بن سعيد القطان:

شهد غير واحد من الأئمة بتشدده رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1].

۞ ومن الأمثلة التي لم يرتض الأئمة فيها حكم القطان:

- إبراهيم بن سعد الزهري.

- عُقيل بن خالد الأَيْلي.

فهذان ثقتان، ولم يرتض الإمام أحمد تضعيف القطان لهما، فقال كما في «العلل» لعبد الله (٢/ ٣٣٣/ ٢٤٧٥): «وأَيْش ينفع يحيىٰ من هذا، هؤلاء ثقات لم يخبرهما يحيىٰ».

تدريبات:

- سفيان بن عيينة.

- سيف بن سليمان المكي.

- عبد الحميد بن جعفر.

- عبد الرحمن بن عبد الله المدني.

= التقسيم إلى متشدد ومتساهل الذي جاء في كلام الذهبي، ومما يزيد في ترجيح تأويل كلام الذهبي بما يتوافق مع هذا التقرير ما جاء في كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في «منهاج السنة» (٧/ ٣٥)، وكلام ابن كثير في «اختصار علوم الحديث» (ص١٠٦) - وهما معاصران للذهبي -: أن اختلاف الأئمة راجع إلى اختلاف منازلهم في العلم؛ فهو أقرب إلى هذا التقرير من ظاهر عبارة الذهبي.

(١) سيأتي تفصيل تشدده في الباب الثالث - إن شاء الله - (ص ٣٢٧: ٣٢٨).

- عبد الرحمن بن عَوسجة.

- عثمان بن عمر العبدي.

- عيسى بن أبي عَزَّة.

- معاوية بن صالح الحضرمي.

ومن الأمثلة التي لم يحدث عنها القطان وقَبِلهم باقي الأئمة:

- حرب بن شداد.

- الربيع بن حَبيب الحنفي.

- عثمان الشحَّام.

- معتمر بن سليمان[١].

٢ - أبو حاتم الرازي:

شهد غير واحد من الأئمة بتشدده رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٢].

ومن الأمثلة التي لم يرتض الأئمة فيها حكم أبي حاتم:

- عباد بن عباد المُهلَّبي:

فوصفه جمهور النقاد بالثقة وكثرة طلب الحديث، وخالفهم أبو حاتم فضعفه، فقال الذهبي في «السير» (٨/ ٢٩٥): «تعنت أبو حاتم كعادته، وقال: لا يحتج به».

وقال الحافظ في «الهدي» (ص٤٦٢): «تكلم فيه أبو حاتم بعنت».

---

(١) انظر: «المصطلحات المتعارضة» (١/ ٢١٩: ٢٥٢)، وقارن بما في شرح «خلاصة التأصيل» (الشريط الخامس) بالنسبة للربيع.

(٢) سيأتي تفصيل تشدده في الباب الثالث - إن شاء الله - (ص٣٦٠: ٣٦١).

تدريبات:

- إبراهيم بن خالد أبو ثور.
- إبراهيم بن عبد الأعلى.
- أحمد بن يزيد بن إبراهيم الورتنِّيسي.
- حكيم بن الدَّيْلم.
- سعيد بن جُمْهان.
- شُجاع بن الوليد.
- ضَمْضَم بن زُرْعة.
- عاصم بن علي الواسطي.
- عبد الله بن سعيد بن أبي هند.
- عبد الواحد بن عبد الله النَّصْري.
- محمد بن أبي عدي.
- يحيىٰ بن بُكير[1].

٣ - الاختلاف في أسباب الجرح:

هناك أمور جرى الخلاف فيها بين المحدثين، هل هي من موجبات الجرح أم لا، وهي ترجع إلى العدالة، ولا ارتباط لها بالضبط.

فترى أقوال النقاد فيمن تلبس بشيء منها غير منضبطة؛ لاختلافهم في الاعتداد بتأثير هذه الأمور.

(١) انظر: «المصطلحات المتعارضة» (١/ ٢٥٥: ٢٧٧).

وهي علىٰ التحقيق: لا تؤثر في عدالة من تلبس بها خاصة فيمن عرف عدالته، إلا أن بعض النقاد ربما أطلق عبارات الجرح فيمن تلبس بها؛ إما لأنه لم يعرف عدالته وارتاب منه لتلبسه بها، أو تحذيرًا لغيره مما تلبس به أو إخمادًا لشهرته ولصيته.

❑ ومن هذه الأسباب:

١ - الاتصال بالأمراء والسلاطين:

مما يدل على المعنى السابق في هذا السبب:

- صنيع ابن المبارك: فكان ممن يرىٰ عدم الدخول علىٰ الأمراء والسلاطين كما ذكر عنه ابن رجب في شرح حديث: «**ما ذئبان جائعان**» (ص٤٣، ٤٤)، ومع ذلك قيل له كما في «تاريخ مدينة السلام» (بغداد) (٩/ ٢٧٨) تأخذ عن شَبيب ابن شَيبة وهو يدخل علىٰ الأمراء. فقال: «خذوا عنه؛ فإنه أشرف من أن يكذب».

- وقول أبي حنيفة كما في «الكفاية» (رقم/ ٣٣٨)(١): «أما إني لا أقول: إنهم يكذبونهم أو يأمرونهم بما لا ينبغي، ولكن وطَّأوا لهم حتىٰ انقادت العامة بهم فهذان - من أتىٰ السلطان والشيعة - لا ينبغي أن يكونا من أئمة المسلمين».

- وقول العلامة المعلمي في «أهمية علم الرجال» (ص١٤: ١٦): «كانوا يطعنون فيمن خالط الأمراء أو قبل عطاياهم أو عظمهم، بل ربما بالغوا في ذلك... وإنما كانوا يتسامحون فيمن بلغ من الجلالة؛ بحيث يعلم أنه إنما يخالط الأمراء، ليأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر، ويكفهم عن الباطل ما استطاع، كالزهري ورجاء بن حيوة».

- وقوله أيضًا في «الأنوار الكاشفة» (ص٩٠): «كان أئمة النقد لا يكادون يوثقون محدثًا يداخل الأمراء أو يتولىٰ لهم شيئًا، وقد جرحوا بذلك كثيرًا من

(١) في الإسناد إليه ضعف.

الرواة ولم يوثقوا ممن داخل الأمراء إلا أفرادًا علم الأئمة علمًا يقينًا سلامة دينهم وأنه لا مغمز فيهم البتة».

مثاله: يونس بن بُكَير:

تعارضت فيه أقوال النقاد بين مُوثِّق ومُضعِّف، والذي يظهر أن سبب تضعيفه اتصاله بالسلطان، ومما يُوضِّح أن تضعيفهم له لا يقتضي الرد المطلق لحديثه، بل غاية ما في الأمر الحذر الشديد في التثبت منه = قول الجُوْزَجاني في «أحوال الرجال» (ص٨٥/ رقم ١١٧): «يونس بن بكير ينبغي أن يتثبت في أمره لميله عن الطريق».

تدريبات:

- أحمد بن عبد الملك بن واقد.
- حميد بن هلال.
- حميد الطويل.
- خالد الحَذَّاء.
- خِلَاس بن عمرو.
- عاصم بن سليمان الأحول.
- عبد الرحمن بن أبي ليلى.
- أبو الزناد عبد الله بن ذكوان.
- الزهري[١].

(١) انظر: «المصطلحات المتعارضة» (١/ ٢٨٥: ٣٠٩).

٢ - أخذ الأجرة على التحديث:

مما يدل علىٰ المعنىٰ السابق في هذا السبب قول الخطيب في «الكفاية» (١/ ٤٥٧): «إنما منعوا من ذلك تنزيهًا للراوي عن سوء الظن به؛ لأن بعض من كان يأخذ الأجر علىٰ الرواية عُثر علىٰ تزيده وادعائه ما لم يسمع، لأجل ما كان يعطىٰ، ولهذا المعنىٰ حكي عن شعبة: لا تكتبوا عن الفقراء شيئًا، فإنهم يكذبون لكم».

مثاله: علي بن عبد العزيز البغوي:

ومما يدل علىٰ هذا المعنىٰ في هذا المثال: قول محمد بن عبد الملك بن أيمن كما في «لسان الميزان» (٥/ ٥٥٩/ ٥٤٣١): أدركت علي بن عبد العزيز بمكة، وكان يعامل الناس، فقلت لِوَزَّانه: أعطه مائة درهم صحاحًا علىٰ أن أقرأ أنا، فقيل لابن أيمن: فهل يعيبون مثل هذا؟ فقال: لا، إنما العيب عندهم الكذب، وهذا كان ثقة.

تدريبات:

- الحارث بن أبي أسامة.
- عفان بن مسلم.
- يعقوب بن إبراهيم الدَّوْرَقي.
- أبو نعيم الفضل بن دُكَين (أمير المؤمنين في الحديث).
- ابن الأعرابي[1].

(١) انظر: «الكفاية» (١/ ٤٥٥: ٤٦٢)، و«فتح المغيث» (٢/ ٢٥٢: ٢٦٦)، و«نتائج الأفكار» (٢/ ٢٥١: ٢٥٤)، و«المصطلحات المتعارضة» (١/ ٣١٣: ٣٢٤).

٣ - البدعة:

مثاله: أبان بن تَغْلِب:

تعارضت فيه نصوص الجرح والتعديل ظاهريًا بسبب تشيعه، فوثقه جمهور النقاد كما في «التهذيب»، وخالفهم الجُوْزَجاني فقال في «أحوال الرجال» (ص٦٧/ رقم ٧٤): «مذموم المذهب، مجاهر زائغ».

وبيَّن ابن عدي حقيقة هذا التعارض فقال في «الكامل» (١/ ٣٩٠): «قول السعدي (الجُوْزَجاني): مذموم المذهب مجاهر، يريد به أنه كان يغلو في التشيع، لم يرد به ضعفًا في الرواية. وهو في الرواية صالح لا بأس به».

تدريبات:

- إبراهيم بن عبد الله الهروي.
- إسماعيل بن إبراهيم القَطِيعي.
- إسماعيل بن سُمَيْع.
- جعفر بن زياد الأحمر.
- حَرِيز بن عثمان.
- عبد الأعلى بن مُسْهِر.
- عمر بن ذر الهَمْداني.
- عمرو بن مرة.
- عمير بن هانئ.
- علي بن أبي هاشم بن طِبْرَاخ.

- عوف بن أبي جَمِيلة.

- محمد بن جُحَادة[(١)].

٤ - شرب النبيذ متأولًا:

مما جرى الخلاف فيه بين النقاد من مجرحات العدالة شرب النبيذ متأولًا، والذي يوافق نصوص الشريعة والقياس التحريم، لكن لأهل الكوفة مذهب خاص فيه، حيث يرون جوازه، وهذا الصنف هو محل الخلاف بين النقاد، هل يكون ساقط العدالة مَن تناوله باجتهاد؟ أو تُقبل روايته إذا ثبت صدقه وضبطه لرواياته؟

والتمس النقاد العذر للثقات الذين شربوه تأولًا، وأصبح التعارض الحاصل في هذا النوع ظاهريًّا.

مثاله: إسماعيل ابن عُلَيَّة:

جعله النقاد في المرتبة العليا من مراتب الإمامة والحجة، ومع ذلك طعن فيه البعض لشربه النبيذ متأولًا، كما ذكر الذهبي في «السير» (٩/ ١١٧).

تدريبات:

- الثوري (أمير المؤمنين في الحديث)[(٢)].

- وكيع بن الجراح[(٣)].

---

(١) انظر: «المصطلحات المتعارضة» (١/ ٣٢٧: ٣٥٦).

(٢) انظر: رسالة «أمراء المؤمنين في الحديث» لأبي غدة (ص١١٠).

(٣) انظر: «المصطلحات المتعارضة» (١/ ٣٥٩: ٣٧١)، و«شرح لغة المحدث» (ص٢٦٨: ٢٧٠)، و«المدخل إلى علم الحديث» (١١٤، ١١٥).

٤ - اختلاف دلالات ألفاظ الجرح والتعديل:

تكون دلالة بعض الألفاظ أكثر شهرة وانتشارًا من بعض، مما يفضي إلى هجر دلالات أخرى لتلك الألفاظ إلا عند أهل الاختصاص.

والتنوع الدلالي للفظ المستعمل عند الناقد سواء كان مرده إلى سعة اللغة أو إلى استعمال الناقد المبدع لصيغ التوثيق والتجريح = يؤدي إلى تعارض ظاهري بين ألفاظ الجرح والتعديل. فالصيغ وإن كانت قوالب المعاني، فإن ألفاظ الجرح والتعديل ذوق وفن اجتماعي يَصبُّه الناقد على الراوي قناعة به أو سخطًا عليه لبيان منزلته من حيث القبول والردُّ. والتحقق من دلالات اللفظ المستعمل في نقد الراوي يدفع التعارض الظاهري بين مصطلحات الجمهور، وقول الناقد الذي اختار معنى قليل الاستعمال أوهم التعارض.

☐ ومن الألفاظ التي تسبب إيهام التعارض لاختلاف دلالتها:

١ - كَذَب بمعنى أخطأ أو وَهِمَ:

الاستعمال الأغلب للنقاد للفظ «كذب» في الحديث بمعنى: وضع واختلق.

واستعملت العرب «الكذب» في موضع الخطأ، وهو لغة أهل الحجاز، واستعمله النقاد كذلك بهذا المعنى، ولكنه أقل من سابقه.

مثاله: جُنادة بن مروان الحمصي:

قال أبو حاتم الرازي كما في «الجرح والتعديل» (٢/ ٥١٦/ ٢١٣٤): «ليس بقوي، أخشى أن يكون كذب في حديث عبد الله بن بسر أنه رأى في شارب النبي ﷺ بياضًا بحيال شفتيه».

وبيَّن الحافظ المراد، فقال في «لسان الميزان» (٢/ ٣٤٧/ ٢١٥٥): «أراد أبو حاتم بقوله كذب: أخطأ».

تدريبات:

- بُرْد مولى سعيد بن المسيب.

- عطاء الخراساني.

- محمد بن بشار بُندار[1].

٢ - كَذَب بمعنى ابتدع أو كذاب بمعنى مبتدع:

مثاله: عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رَوَّاد:

وثقه كثير من النقاد إلا أن بعضهم ضعفه ضعفًا قريبًا محتملًا يصلح حديثه معه للاعتبار، ومعظم من ضعفه نقم عليه بدعة الإرجاء، وبعضهم مشاه مع علمه بها كيحيى بن معين وأحمد بن حنبل وأبي داود وغيرهم.

وانفرد يحيىٰ القطان كما في «المعرفة والتاريخ» (٣/ ٥٢) بقوله: «كذاب»، ولكن الذي يظهر أنه أراد بـ«كذاب»: أنه مبتدع، والدليل:

- ذَكَر الفسوي قول القطان عقب قوله: «كان مبتدعًا عنيدًا داعية».

- وقول ابن عدي في «الكامل» (٥/ ٣٤٦): «وعامة ما أنكر عليه الإرجاء».

- وقول ابن حجر في «التقريب»: «صدوق يخطئ، وكان مرجئًا، أفرط ابن حبان فقال: متروك».

---

(١) انظر: «جامع بيان العلم وفضله» (ص١١٠٠: ١١١٥)، و«المصطلحات المتعارضة» (١/ ٣٧٥: ٣٩٢).

تدريبات:

- الحارث الأعور.
- تَلِيد بن سليمان(١).

٣ - منكر الحديث بمعنىٰ: مطلق التفرد أو يروي أحاديث مناكير أو منكرة، أي: أفرادًا:

مثاله: قيس بن أبي حازم:

اتفق جمهور النقاد على توثيق قيس، وخالفهم يحيى القطان، فقال كما في «التهذيب»: «منكر الحديث»، فقال الحافظ: «ومراد القطان بالمنكر الفرد المطلق».

تدريبات:

- عمرو بن الحارث.
- محمد بن إبراهيم التيمي.
- يزيد بن عبد الله بن خُصيفة.
- يونس بن القاسم الحنفي(٢).

---

(١) انظر: «المصطلحات المتعارضة» (١/ ٣٩٢: ٤٠٠)، وشرح «خلاصة التأصيل» (الشريط الثاني)، و«النهج المبتكر» (ص ٢٠٢، ٢٠٣)، و(ص ٢٨٤) من هذا الكتاب، مع العلم أن ابن عدي والحافظ لم يوردا نص القطان في الترجمة.

(٢) انظر: «المصطلحات المتعارضة» (١/ ٤٠٠: ٤٢٤)، مع العلم أن تقرير المنكر بمعنى التفرد المطلق هو رأي الدكتور أسطيري مُستندًا إلى نصوص بعض الأئمة، ولكن الراجح خلافه، فانظر: «الحديث المنكر عند قدامى المحدثين»، و(ص ٢٩٧) من هذا الكتاب.

٤ - إطلاق «مجهول» بمعنىٰ: صحابي لم يرو عنه أئمة التابعين عند أبي حاتم الرازي:

مثاله: زياد بن جارية:

جمهور النقاد علىٰ توثيقه، ومنهم: من أثبت صحبته، ولكن قال أبو حاتم الرازي كما في «الجرح والتعديل» (٣/ ٥٢٧/ ٢٣٨٠): «شيخ مجهول».

فقال الحافظ في «التهذيب»: «أبو حاتم قد عبر بعبارة مجهول في كثير من الصحابة».

تدريبات:

- حاطب بن عمرو.
- حُرَيث بن زيد بن ثعلبة.
- حمزة بن الجُمَيِّر.
- خُلَيدة بن قيس.
- رُحَيلة بن ثعلبة.
- مِدْلَاج بن عمرو السُّلمي.
- مسعود بن الربيع.
- المُسَوَّر بن يزيد.
- معبد بن خالد الجهني[1].

---

(١) انظر: «علل ابن أبي حاتم» (١/ ١٥٦/ ٤٤١)، وتراجم هؤلاء من «الجرح والتعديل»، و«المصطلحات المتعارضة» (١/ ٤٢٤: ٤٣٤)، وشرح «شرح علل الترمذي» للشيخ حاتم (الشريط التاسع)، و(ص٢٦٥) من هذا الكتاب

٥ - «ليس بالقوي»(١):

يختلف معنىٰ هذا اللفظ من إمام لآخر، فقد قال الذهبي في «الموقظة» (ص٨٢): «قد قيل في جماعات: «ليس بالقوي»، واحتُج به. وهذا النسائي قد قال في عدة: «ليس بالقوي»، ويخرج لهم في كتابه، قال: قولنا: «ليس بالقوي» ليس بجرح مفسد».

وقال كذلك (ص٨٣): «بالاستقراء إذا قال أبو حاتم: «ليس بالقوي» يريد بها أن هذا الشيخ لم يبلغ درجة القوي الثبت، والبخاري قد يطلق علىٰ الشيخ «ليس بالقوي» ويريد أنه ضعيف».

مثاله: الحسن بن الصبَّاح البزار، من رجال (خ، د، ت، س):

أقل أحواله أن يكون حسن الحديث، ولكن قال النسائي في «الكنىٰ» [كما في «التهذيب»]: «ليس بالقوي»، فتعقبه الحافظ ابن حجر في «هدي الساري» (ص٣٩٧) بقوله: «هذا تليين هين».

تدريبات:

- إبراهيم بن مرزوق بن دينار الأموي.
- أسباط بن نصر الهَمْداني.
- إسحاق بن راشد الجزري.
- إسماعيل بن زكريا الخُلْقاني.
- أيمن بن نابل.

(١) قال الدكتور أسطيري (١/ ٤٣٤): «ليس بالقوي» بمعنى: «لا بأس به» أو «صدوق» أو «صالح» أو «ثقة».

- بُكَير بن عامر البجلي.
- الربيع بن يحيى الأُشْناني.
- سعيد بن سالم بن أبي الهيفاء.
- سفيان بن حسين.
- عبد الرحمن بن سليمان ابن الغَسِيل.
- عبد ربه بن نافع الكِناني.
- عمرو بن يحيى المازني.
- محمد بن طلحة بن مُصَرِّف.
- محمد بن ميمون.
- المغيرة بن زياد.
- يحيىٰ بن سُلَيم الطائفي[1].

٥ - اختصاص أحد المصطلحين بشيء معين (لا الضعف المطلق):

من أسباب تعارض مصطلحات الجرح والتعديل أن يكون الأصل في الراوي أنه ثقة، لكنه انتقد في شيء معين لاختلال ضبطه فيه، فيوثقه جماعة من النقاد علىٰ حسب ذلك الأصل بعبارات مطلقة في التعديل، بينما يجرحه آخرون بعبارات مطلقة في الجرح حسب ما اختل فيه ضبطه، فتتعارض الأقوال والمصطلحات لذلك، فيحصل الإشكال، وفي ذلك يقول ابن القيم في «الفروسية» (ص٢٤١): «من الغلط أن يُرىٰ الرجل قد تُكلم في بعض حديثه، وضُعِّف في شيخ أو في حديث، فيجعل ذلك سببًا لتعليل حديثه وتضعيفه أين وجد؛ كما يفعله بعض المتأخرين من

---

(١) انظر: «المصطلحات المتعارضة» (١/ ٤٣٤: ٤٦٧)، و«أسباب اختلاف المحدثين» (٢/ ٥٦٤: ٥٦٧).

أهل الظاهر وغيرهم. وهذا أيضًا غلط؛ فإن تضعيفه في رجل أو في حديث ظهر فيه غلط لا يوجب تضعيف حديثه مطلقًا، وأئمة الحديث علىٰ التفصيل والنقد، واعتبار حديث الرجل بغيره، والفرق بين ما انفرد به أو وافق فيه الثقات».

❑ ولهذا المعنى صور، منها:

١ - حمل أحد المصطلحين على أحاديث معينة:

مثاله: روح بن عُبَادة :

وثَّقه الجمهور، وخالفهم النسائي وابن مهدي وغيرهما، ووجه الجمع أن يحمل الجرح علىٰ أحاديث معينة، ومما يدل علىٰ هذا المعنىٰ قول الذهبي في «السير» (٩/ ٤٠٦): «وقيل: إن عبد الرحمن تكلم فيه، وَهِم في إسناد، وهذا تعنت، وقلة إنصاف في حق حافظ قد روىٰ ألوفًا كثيرة من الحديث فوهم في إسناد».

تدريبات:

- إبراهيم بن بشار الرمادي.
- عبد الله بن المُثَنَّى.
- محمد بن عُبَيد الطَّنافسي[١].

٢ - حمل مصطلح التجريح على ما حدث به الراوي حال الاختلاط:

مثاله: عطاء بن السائب:

وثقه جماعة من الأئمة، وعورض هذا التوثيق بقول الدارقطني كما في «سؤالات الحاكم» (ص٢٦٢/ رقم ٤٤٨): «تركوه».

---

(١) انظر: «فتح الباري» (١/ ١٨٩)، و«المصطلحات المتعارضة» (١/ ٤٧١: ٤٨٥)، و«أسباب اختلاف المحدثين» (٢/ ٥٦١، ٥٦٢).

فقال الحافظ في «التهذيب» بعد أن أورد هذا القول: «كذا قال، ولعله أراد بالترك ما يتعلق بحديثه في الاختلاط».

تدريبات:

- عبد الملك بن عمير.

- عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي[1].

٣ - حمل مصطلح التجريح على رواية الراوي عن أهل بلد معين:

مثاله: خالد بن مَخْلد القَطَواني:

تعارضت فيه مصطلحات الجرح والتعديل، وحُمل التوثيق منها على روايته عن أهل المدينة، والدليل:

قول ابن رجب في «شرح علل الترمذي» (٢/ ٦١٤): «ذكر الغَلَّابي في «تاريخه» قال: «القطواني يؤخذ عنه مشيخة المدينة وابن بلال فقط». يريد سليمان ابن بلال، ويعني بهذا: أنه لا يؤخذ عنه إلا حديثه عن أهل المدينة، وسليمان بن بلال منهم، لكنه أفرده بالذكر».

تدريبات:

- إسماعيل بن عيّاش.

- فرج بن فضالة.

- معمر بن راشد[2].

---

(١) انظر: «المصطلحات المتعارضة» (١/ ٤٨٩: ٤٩٥)، و«أسباب اختلاف المحدثين» (٢/ ٦٦١).

(٢) انظر: «المصطلحات المتعارضة» (١/ ٤٩٩: ٥٠٨).

٤ - حمل مصطلح التجريح على ما حدث به الراوي من حفظه:

مثاله: حفص بن غياث:

اختلف النقاد في حاله، فمنهم من يوثقه بعبارة مطلقة إذا حدث من كتابه، ومنهم من يجرحه بصيغة ظاهرة في الإطلاق إذا حدث من حفظه، وجمع يعقوب ابن شيبة بين الحالين، فقال كما في «التهذيب»: «ثقة ثبت إذا حدث من كتابه ويتقى بعض حفظه».

تدريبات:

- أيوب بن عُتْبَة[(١)].

٥ - حمل مصطلح التجريح على رواية أهل بلد عنه:

مثاله: زهير بن محمد التميمي:

تعارضت فيه مصطلحات الجرح والتعديل، والتضعيف يختص بما رواه الشاميون عنه، حيث كان يحدث بالشام من حفظه فيغلط، وما حدث بالعراق من كتبه فهو صالح، والدليل:

قول الحافظ في «هدي الساري» (ص٤٠٣): «واختلفت فيه الرواية عن يحيىٰ ابن معين، وهو بحسب أحاديث من رویٰ عنه».

٦ - حمل مصطلح التجريح على روايته عن شيوخ معينين:

مثاله: سفيان بن حسين:

تعارضت فيه مصطلحات الجرح والتعديل، وحُمِل الجرح على روايته عن الزهري، والدليل:

---

(١) انظر: «المصطلحات المتعارضة» (١/ ٥١١: ٥٢١).

- قول ابن عدي في «الكامل» (٣/ ٤١٦): «هو في غير الزهري صالح الحديث كما قال ابن معين، وفي الزهري يروي عنه أشياء خالف فيها الناس من باب المتون ومن الأسانيد».

- وقول ابن القيم في «الفروسية» (ص٦٢): «لا تنافي بين قول من ضعفه وقول من وثقه؛ لأن من وثقه جمع بين توثيقه في غير الزهري وتضعيفه فيه».

تدريبات:

- جعفر بن بُرْقان.

- زياد بن عبد الله البَكَّائي.

- قبيصة بن عقبة[1].

خطوات (كيفية) التعامل معه:

الخطوة الأولى: التثبت من أن التعارض حقيقيٌّ، وليس وهميًّا، ويتم ذلك من خلال النقاط التالية:

- أولًا: التثبت من صحة القول المعارض (جرحًا أو تعديلًا)، فقد لا يثبت ذلك القول لسبب من الأسباب المتقدمة[2].

- ثانيًا: أن يكون الجمع بين الأقوال المتعارضة ممكنًا بغير تعسف.

---

(١) انظر: «الفروسية» لابن القيم (ص١٧٩، ١٨٠)، و«أسباب اختلاف المحدثين» (٢/ ٥٦٠، ٥٦١).

(٢) انظر: «نتائج الأفكار» (٢/ ١٦٧)، و«إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد» (ص١٣: ١٥)، و«التنكيل» (١/ ٧٣)، وحاشية «جواب المنذري» (ص٧٨)، و«أسباب اختلاف المحدثين» (٢/ ٥٥٨)، و«تحرير علوم الحديث» (١/ ٥٢٠، ٥٢١).
وقال الشيخ حاتم في شرح «خلاصة التأصيل» (الشريط الخامس): «أجعل القول الأكثر هو الأصل، والآخر أعتبره معارضًا وأتثبت من القول الأقل، فإذا ثبت أرجع ثانية إلى قول الأكثر».

ومن الأمور التي يجب مراعاتها عند هذا الجمع ما يلي:

١ - مراعاة سياق الكلام الذي ذكرت فيه تلك العبارة؛ إذ قد يكون الجرح أو التعديل نسبيًا، كمن ضُعِّف إذا قُرِن بمن هو أوثق منه أو وثق إذا قُرِن بمن هو أضعف منه.

وقد ذكر السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٢٩٨) أن التوثيق والتجريح النسبي هو السبب في أكثر ما ورد من اختلاف في كلام أئمة الجرح والتعديل.

٢ - مراعاة شمول عبارات الجرح والتعديل عند الأئمة المتقدمين لمعانٍ ومراتب متعددة، خلافًا للمتأخرين، وفي ذلك يقول:

- الذهبي في «الموقظة» (ص٨٢): «نحن نفتقر إلىٰ تحرير عبارات التعديل والجرح، وما بين ذلك من العبارات المتجاذبة».

- والمعلمي في مقدمة تحقيق «الفوائد المجموعة»: «صيغ الجرح والتعديل، كثيرًا ما تطلق على معان مغايرة لمعانيها المقررة في كتب المصطلح، ومعرفة ذلك: تتوقف على طول الممارسة واستقصاء النظر».

٣ - مراعاة الاصطلاحات الخاصة لبعض الأئمة، وفي ذلك يقول الذهبي في «الموقظة» (ص٨٢) - بعد عبارته السابقة -: «ثم أهم من ذلك أن نعلم بالاستقراء التام عرف ذلك الإمام الجِهْبذ واصطلاحه ومقاصده بعباراته الكثيرة».

٤ - مراعاة الدلالة اللغوية وسعتها واحتمالها لأكثر من مرتبة؛ إذ قد تستخدم اللفظة بمعناها اللغوي أو بأسلوب عربي مجازي. مثل: استخدام كَذَب بمعنىٰ أخطأ، ومنكر أو شيطان بمعنىٰ: أنه عجيب الحفظ، شديد الإتقان.

وقد أشار الذهبي في مقدمة «الميزان» (١/ ٤) إلىٰ هذه الدلالة اللغوية، فقال عقب ذكره لبعض الألفاظ ومراتبها: «ونحو ذلك من العبارات التي تدل بوضعها علىٰ اطراح الراوي بالأصالة أو علىٰ ضعفه».

فيجب ألا نبالغ في إعطاء بعض الألفاظ معاني اصطلاحية، نُضيِّق فيها دلالتها اللغوية.

❑ ثالثًا: التثبت من أن الجرح أو التعديل خرج من قائله بإنصاف، وقد يغلب على الظن وقوع الناقد في عدم الإنصاف، إذا لاحت بينهما عداوة أو اختلاف مذهب، خاصة إذا كان أكثر الأئمة على خلاف قول ذلك الناقد.

❁ الخطوة الثانية: الترجيح:

❑ **الأصل تقديم الجرح (مفسرًا أو مُبهمًا) علىٰ التعديل مطلقًا، ومما يدل علىٰ ذلك:**

- قول الخطيب في «الكفاية» (١/ ٣٣٣): «اتفق أهل العلم علىٰ أن من جرحه الواحد والاثنان، وعدَّله مثل عدد من جرحه، فإن الجرح به أولىٰ».

- فقال العراقي في «شرح التبصرة والتذكرة» (١/ ٣١٣) عقب إيراده قول الخطيب: «في هذه الصورة حكاية الإجماع علىٰ تقديم الجرح».

- وقال ابن عساكر في «حديث الأطيط» [كما في «النكت» للزركشي (٣/ ٣٥٦)]: «أجمع أهل العلم علىٰ تقديم قول من جرح راويًا علىٰ قول من عدله».

- وقال القاضي عياض: «اختلف المحدثون والفقهاء والأصوليون في باب الخبر وباب الشهادة: إذا عدل معدلون رجلًا وجرحه آخرون، فالجرح أولىٰ، وحكوا في ذلك إجماع العلماء»(١).

---

(١) «إكمال المعلم» (١/ ١٦٠)، وانظر: حاشية تحقيق «معرفة أنواع علم الحديث» لبنت الشاطئ (ص ٢٩٣/ حـ٢).

ونسبه إلىٰ الجمهور:

- ابن الصلاح في «معرفة أنواع علم الحديث» (ص٢٩٤)، ورجحه.

- والسخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ١٨٨)(١).

◈ ولكن يمكن أن نقدم التعديل علىٰ الجرح المبهم إذا لاحت قرائن تدل علىٰ قوة التعديل علىٰ الجرح المبهم، ومن هذه القرائن:

١ - كثرة عدد المعدِّلين(٢):

وفي ذلك يقول:

- الذهبي في «الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد» (ص٦) متعقبًا ابن معين في كلامه علىٰ الشافعي: «إنا نقبل قوله دائمًا في الجرح والتعديل ونقدمه علىٰ كثير من الحفاظ ما لم يخالف الجمهور في اجتهاده، فإذا انفرد بتوثيق من

---

(١) هذه المسألة إما أن يُحكى فيها ما تقدم أو يقال: يُقدم الجرح ولكن بشروط، ويذكرون منها على سبيل المثال:

- ألا يكون الجارح في نفسه مجروحًا.

- ألا يكون الجرح صادرًا عن منافسة بين المتعاصرين أو عصبية أو نحو ذلك.

وفضَّلتُ ما أثبته لأمرين:

- لأنها أسهل وأدعى للحفظ والإتقان.

- هذه الشروط تقدمت في الأسباب التي تُنشئ تعارضًا ظاهريًا.

وانظر: «النكت» للزركشي (٣/ ٣٥٥: ٣٦٢)، و«فتح المغيث» (٢/ ١٨٨: ١٩١)، و«تدريب الراوي» (١/ ٣٦٤، ٣٦٥)، و«الرفع والتكميل» (ص١١٤: ١٢٨)، و«التنكيل» (١/ ٧٣: ٧٥)، و«دراسات في الجرح والتعديل» للدكتور الأعظمي (ص١٨٨: ١٩١)، و«أسباب اختلاف المحدثين» (٢/ ٥٦٨: ٥٧٢)، و«العدالة الدينية والضبط» (ص٢١٨: ٢٢٥).

(٢) نصَّ عليه مُغْلَطَاي في «إصلاح كتاب ابن الصلاح» (ص٣٢٣)، والبِقَاعي في «النكت الوفية» (١/ ٦١٣).

لديه الجمهور أو بتضعيف من وثقه الجمهور وقبلوه، فالحكم لعموم أقوال الأئمة، لا لمن شذ».

- والعراقي في «الألفية» (رقم ٢٧٩):

وقدَّموا الجرح وقيل: إن ظهر　　من عدَّل الأكثر فهو المعتبر

- والسخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ١٩٠) في شرحه لهذا البيت: «إن كان المعدلون أكثر عددًا فهو - أي: التعديل - المعتبر، حكاه الخطيب عن طائفة وصاحب «المحصول»؛ لأن الكثرة تقوي الظن، والعمل بأقوى الظنين واجب، كما في تعارض الحديثين»[1].

- والحافظ في «الفتح» (٩/ ٩٨): «قد تعصب مُغْلطاي للواقدي، فنقل كلام من قواه ووثقه، وسكت عن ذكر من وهّاه واتهمه، وهم أكثر عددًا وأشد إتقانًا وأقوى معرفةً به من الأولين».

- فقال التهانوي في «قواعد في علوم الحديث» (ص٣٤٨) بعد إيراده لكلام الحافظ: «اُستُفيد منه أن التوثيق والتضعيف إذا اجتمعا في راوٍ، فالعبرة بقول الأكثر عددًا والأشد إتقانًا والأقوى معرفةً به، وهذا مذهب المحدثين»[2].

٢ - المعدلون أحفظ ممن جرحوا:

نص عليه:

- الزركشي في «النكت» (٣/ ٣٥٩).

---

(١) انظر: «الكفاية» (١/ ٣٣٦)، و«معرفة أنواع علم الحديث» (ص٢٩٤)، و«المقنع في علوم الحديث» (١/ ٢٥٣).

(٢) وانظر مثالًا في: «الروض الباسم» (١/ ٤١).

- والبلقيني في «المحاسن» (ص٢٩٤).

- والسخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ١٩١).

٣ - جلالة المعدل وزيادة علمه علىٰ علم الجارح:

ومن أدلة ذلك: قول البلقيني في «المحاسن» (ص٦٥٧، ٦٥٨) (النوع ٦١) عن تضعيف أبي طاهر المدني لأحمد بن صالح المصري: «وأين تقع رُتبة أبي طاهر من أبي زرعة وأبي نعيم وأحمد بن حنبل ويعقوب الفسوي وابن نمير وابن وَارَهْ والعجلي والبخاري وغيرهم»[١].

٤ - إنصاف المعدل في مقابل تشدد الجارح:

ويشهد له قول ابن طاهر المقدسي في «شروط الأئمة» (ص١٠٤): «سألت الإمام أبا القاسم سعد ابن علي الزنجاني بمكة عن حال رجل من الرواة فوثقه، فقلت: إن أبا عبد الرحمن النسائي ضعفه، فقال: يا بني إن لأبي عبد الرحمن في الرجال شرطًا أشد من شرط البخاري ومسلم».

٥ - أن يكون المعدل معاصرًا للمتكلم فيه، خلافًا للجارح[٢]:

ومما يدل على هذا المعنى:

- قول ابن محرز في «سؤالاته» (١/ ٧٤/ ١٩٣): سمعت يحيىٰ وسُئل عن داود بن عمرو الضبي فقال: لا أعرفه، من أين هذا؟ وذكر حوارًا وفيه قال ابن محرز: بلغني عن سَعْدويه أنه سُئل عنه فقال: ذلك المشؤوم ما حدث بعد، وعرفه. فقال: سعدويه أعرف بمن كان يطلب الحديث معه منا. وذكر أن يحيىٰ وثقه بعد ذلك.

---

(١) وانظر: «ذكر من اختلف العلماء فيه» (ص ٤٢/ رقم ٢) (ترجمة أسد بن عمرو).

(٢) نصَّ عليه مُغْلَطَاي في «إصلاح كتاب ابن الصلاح» (ص٣٢٣).

- وقول أبي داود في عبد الغفار بن القاسم أبي مريم الأنصاري [كما في «لسان الميزان» (٥/ ٤٦/ ٥٣٠١)]: «أنا أشهد أن أبا مريم كذاب؛ لأني قد لقيته وسمعت منه واسمه عبد الغفار بن القاسم».

- وقول ابن شاهين في «ذكر من اختلف العلماء فيه» (ص٨٧) بصدد ترجيح توثيق شعبة علىٰ تضعيف ابن معين لسعيد بن بشير: «القول عندي فيه قول شعبة؛ وذلك لأنهما متقاربان في الوقت»[1].

٦ - أن يكون المعدل بلديًّا للمتكلم فيه، وليس كذلك الجارح:

ومما يدل على هذا المعنى:

- قول الإمام أحمد كما في «العلل» للمرُّوذي (ص٧٨/ رقم ٩٨) لما سُئل عن قَطَن، وأن جريرًا ضعفه فقال: «جرير أعرف به وببلده».

- وقوله لأبي زُرعة الدمشقي كما في «تاريخه» (١/ ٥٤٠) لما سأله عن سعيد ابن بشير الدمشقي: «أنتم أعلم به».

- وقوله لمُطيَّن كما في «تاريخ مدينة السلام» (بغداد) (١٤/ ١٧٠)، لما سأله عن يحيىٰ بن الحِمَّاني، وقال: قلت له: تعرفه؟ لك به علم؟ فقال أحمد: كيف لا أعرفه. فقلت له: كان ثقة؟ فقال أحمد: أنتم أعرف بمشايخكم.

- وقول ابن نمير في أحمد بن عبد الملك بن واقد الحَرَّاني كما في «التهذيب»: «تركت حديثه لقول أهل بلده».

- وقول ابن أبي حاتم في «تقدمة الجرح والتعديل» (ص ٣٢٠): «نا علي بن الحسين بن الجنيد قال: كان أحمد بن حنبل ويحيىٰ بن معين يقولان في شيوخ الكوفيين ما يقول ابن نمير فيهم».

---

(١) وانظر: «ذكر من اختلف العلماء فيه» (ص ٤٢/ رقم ٢) (ترجمة أسد بن عمرو).

- وقول الطبراني في «مسند الشاميين» (٤/ ٦) بعد ذكره توثيق دُحيم لسعيد ابن بشير: «قد طعن عليه جماعة من أهل العراق، والقول عندي ما قال أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ، ردَّ أمره إلىٰ أهل بلده، وقد وثقوه وهو ثقة».

- وقول ابن عدي في «الكامل» (٤/ ٤٥) (ترجمة شقيق الضبي): «هو مذموم عند أهل بلده، وهم أعرف به».

- وقوله أيضًا في «الكامل» (٣/ ٣٥٩) (ترجمة سعد بن سعيد الجُرْجَاني): «هو من أهل بلدنا ونحن أعرف به».

- وقول الحاكم في «المدخل إلىٰ الصحيح» (٤/ ١١٤) مدافعًا عن سهيل بن أبي صالح المدني: «روىٰ عنه مالك الإمام الحكم في شيوخه من أهل المدينة الناقد لهم».

- وما رواه الخطيب في «الكفاية» (١/ ٣٣٣/ ٢٧٤) بإسناد حسن عن خالد ابن خداش قال: سمعت حماد بن زيد يقول: كان الرجل يقدم علينا من البلاد، ويذكر الرجل ونحدث عنه، ونحسن عليه الثناء، فإذا سألنا أهل بلاده وجدناه علىٰ غير ما نقول، قال: وكان يقول: أهل بلد الرجل أعرف بالرجل.

فعلق الخطيب فقال: لما كان عندهم زيادة علم بخبره على ما علمه الغريب من ظاهر عدالته، جعل حماد الحُكْمَ لما علموه من جرحه دون ما أخبر به الغريب من عدالته.

- وقول الذهبي في «الميزان» (١/ ٤٧٣/ ١٧٨٣) (ترجمة حرملة بن يحيىٰ المصري) متعقبًا من تكلم فيه: «قال الحافظ المحقق أبو سعيد بن يونس - وهو أعلم بالمصريين -: كان حرملة أملىٰ الناس بما حدث به ابن وهب».

- وقول ابن القيم في «الطرق الحكمية» (٢/ ٧٠٥، ٧٠٦): «علي بن يزيد دمشقي ضعفه غير واحد، وقال أبو مسهر - وهو بَلَدِيُّهُ -: لا أعلم به إلا خيرًا، وهو به أعرف».

- وقول الحافظ ابن حجر في:

«التهذيب» (ترجمة عبد الرحمن بن عبد الله الغافقي) متعقبًا عدم معرفة ابن معين له: «هذا الرجل قد عرفه ابن يونس، وإليه المرجع في معرفة أهل مصر والمغرب».

وأيضًا «التهذيب» (ترجمة سالم بن نوح بن أبي العطاء) رادًّا على تضعيف ابن معين له: «أهل البصرة أعلم به من ابن معين».

و«لسان الميزان» (٢/ ٦٣/ ١١٦٨) (ترجمة إسحاق بن كامل) متعقبًا من لم يعرفه: «قد عرف وجوده ابن يونس، وهو بَلَدِيُّهُ وأعرف الناس بالمصريين».

وأيضًا «لسان الميزان» (٢/ ٧٢/ ١١٩٥) (ترجمة إسحاق بن وهب الطُّهُرْمُسِي): «أبو سعيد أعلم بأهل بلده».

وأيضًا «لسان الميزان» (٤/ ١٢٢/ ٤٠٦٣) (ترجمة سهل بن عامر النيسابوري): «رُوي عن الحاكم تكذيبه... والحاكم أعلم بأهل بلده».

- وقول المعلمي في «التنكيل» (٢/ ١٣): «الراوي الذي يطعن فيه محدثو بلده طعنًا شديدًا لا يزيده ثناء بعض الغرباء عليه إلا وهنًا»[1].

---

(١) انظر أمثلة تطبيقية أخرى في: «سؤالات البرذعي لأبي زرعة» (٢/ ٥٨٢، ٥٨٣)، و«الثقات» للعجلي، و«سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود» (٢/ ٢٦٢، ٢٦٣/ ١٧٨٩، ١٧٩٠)، و«إكمال تهذيب الكمال»، و«تهذيب التهذيب» (ترجمة عبد السلام بن حرب)، و«قرائن ترجيح التعديل والتجريح» (ص ٥٥: ٥٧، ٥٠٢: ٥٠٧).

٧ - قوة عبارة التعديل في مقابل ليونة عبارة الجرح[١].

الخطوة الثالثة: التوقف:

عند عدم وجود مرجح وعند تكافؤ الأقوال، وبعد العجز عن جميع المراحل السابقة، يكون التوقف.

قال ابن حزم في «الإحكام» (١/ ١٢٨) وذكره عنه طاهر الجزائري في «توجيه النظر» (٢/ ٦٥٥)[٢]: «أما من اختلف فيه فعدله قوم، وجرحه آخرون، فإن ثبتت عندنا عدالته قطعنا علىٰ صحة خبره، وإن ثبتت عندنا جرحته قطعنا علىٰ بطلان خبره، وإن لم يثبت عندنا شيء من ذلك، وقفنا في ذلك».

ومن ذلك توقف ابن شاهين في الهذيل بن بلال لاختلاف قول أحمد وابن معين فيه، فقال في «ذكر من اختلف العلماء والنقاد فيه» (ص١٠٧/ رقم ٦١): «هذا الخلاف من قول أحمد ويحيىٰ في الهذيل يوجب التوقف فيه»[٣].

❁ ❁ ❁

(١) انظر: «النكت» للزركشي (٣/ ٣٥٩).

(٢) قال أبو غدة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «التعليق» (حـ١ / ص٦٥٤): «وغفر الله تعالى للمؤلف تجهيله إيانا موضع هذا النص من كتب ابن حزم، فقد اجتهدت كثيرًا في العثور عليه في كتبه فلم أعثر عليه!».
قلت (القائل حازم): لكني وجدته في «الإحكام» (١/ ١٢٨) (ط. دار الحديث)، فلله الحمد.

(٣) وغير هذه الأمثلة كثير في هذا الكتاب، وقارن بما في شرح «خلاصة التأصيل» (الشريط التاسع).
وفي معنى التوقف: قول ابن حبان في بعض التراجم من «الثقات» و«المجروحين»: «وهو ممن أستخير الله فيه».

القسم الثاني
تعارض مصطلحات الجرح والتعديل لدى ناقدٍ واحدٍ في راوٍ واحدٍ(١)

أسبابه:

١ - ضعف أحد المصطلحين:

أ - ضعف أحد المصطلحين نقلًا (سندًا):

مثاله: تعارض قول القطان في أبان بن يزيد العطار، وبيان ذلك:

قال ابن معين كما في «تاريخ الدوري» (رقم/ ٣٧٦٨): «كان يحيىٰ بن سعيد يروي عن أبان بن يزيد العطار، ومات وهو يروي عنه».

وعارض هذا القول قول محمد بن يونس الكُدَيْمي كما في «الكامل» (١/ ٣٩٠): «سمعت يحيىٰ بن سعيد يقول: لا أروي عن أبان العطار».

والكديمي اتهمه غير واحد بالوضع، لذلك قال:

- الذهبي في:

- «ذكر أسماء من تُكُلِّم فيه وهو مُوثَّق» (ص ٣٠): «ورُوي عن يحيىٰ القطان أنه قال: لا أحدث عنه، وهذا لم يصح».

- و«الميزان» (١/ ١٦/ ٢٠): «روىٰ الكديمي وليس بمعتمد».

---

(١) قال الزركشي في «النكت» (٣/ ٣٦١): «فأما إذا تعارضا (الجرح والتعديل) من قائل واحدٍ فلم أرَ من تعرض له». وانظر: «جواب المنذري» (ص٨٩)، و«ذكر من يعتمد قوله» (ص١٧٢).

- والحافظ في «التهذيب»: «والكديمي ليس بمعتمد».

تدريبات:

- قول ابن معين في إسماعيل بن إبراهيم القَطِيعي.
- قول ابن معين في داود بن عبد الرحمن العطار.
- قول ابن معين في خُليد بن جعفر.
- قول ابن معين في ثعلبة بن سهيل الطُّهَوي.
- قول ابن المديني في الحسن بن موسىٰ الأَشْيَبَ(١).

□ ب - الخطأ في النقل عن الناقد، ومن صوره:

١ - وقوع سقط في كلام الناقد:

مثاله: ما ورد عن وكيع بن الجراح في زياد بن عبد الله البَكَّائي:

فقال البخاري في «التاريخ الكبير» (٣/ ٣٦٠/ ١٢١٨): «قال ابن عقبة عن وكيع: هو أشرف من أن يكذب».

وذكره كذلك عن البخاري ابن عدي في «الكامل» (٣/ ١٩١)، والعقيلي في «الضعفاء» (٢/ ٨٠/ ٥٢٩) بهذا المعنىٰ، أما الترمذي في «جامعه» عقب حديث (١٠٩٧) فقال: «وسمعت محمد بن إسماعيل يذكر عن محمد بن عقبة قال: قال وكيع: زياد بن عبد الله مع شرفه يكذب في الحديث».

فقال الحافظ في:

- «التهذيب» بعد ذكره للخلاف: «ولعله سقط من رواية الترمذي «لا»، وكان فيه: مع شرفه لا يكذب في الحديث، فتتفق الروايات، والله أعلم».

(١) انظر: «المصطلحات المتعارضة» (٢/ ٥٢٩: ٥٤٧).

و«التقريب»: «لم يثبت أن وكيعًا كذبه».

٢ - تصرف الناقل عن الناقد:

مثاله: ما نقله عثمان بن أبي شيبة عن ابن مهدي في إسرائيل بن يونس ابن أبي إسحاق السبيعي، فقال كما في «التهذيب» عن ابن مهدي: «إسرائيل لص يسرق الحديث».

وحقيقة النص كما في «العلل» لعبد الله (٣/ ٣٦٦/ ٥٦٠٩) قال عبد الله: حدثني أبو بكر بن أبي شيبة قال: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: كان إسرائيل في الحديث لصًّا. قال ابن أبي شيبة: لم يُرِد أن يذمه.

ورواه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٣٠) عن عبد الله بن أحمد، وفيه: «يعني: أنه يتلقف العلم تلقفًا».

ويؤيد هذا المعنى عن ابن مهدي باقي النقولات عنه في الثناء على إسرائيل، منها:

ما رواه ابن عدي في «الكامل» (١/ ٤٢٣)، وذكره الحافظ في «التهذيب»: «إسرائيل في أبي إسحاق أثبت من شعبة والثوري».

وأشار الشيخ المعلمي في تعليقه على «الجرح والتعديل» إلى هذا الخلاف وأجاب بنحو هذا المعنى.

تدريبات:

- ما نقله ابن أبي حاتم عن ابن معين في معاوية بن صالح الحضرمي.
- ما نقله ابن الجوزي عن ابن معين في محمد بن أبي حفصة.
- ما نقله الذهبي عن ابن معين في ثابت بن يزيد الأحول.

- ما نقله الذهبي عن أبي زرعة الكَشِّي في معبد بن جُمعة أبي شافع[١].

٣ - التصحيف في مصطلحات الجرح والتعديل، أو في أسماء الرواة:

مثاله: ما ورد في نسخة «الميزان» المطبوع (٦/ ٩٠/ ٩٦٦١) (ترجمة يحيىٰ ابن يمان الكوفي) عن أبي بكر بن عياش: «ذاك ذاهب الحديث».

وهذا معارض لما نُقل عن أبي بكر نفسه فقال:

- ابن شاهين في «تاريخه» (ص٢٦٢/ رقم ١٦١٦): «ذاك راهب».

- والحافظ في «التهذيب»: «ذاك راهب، يعني: لعبادته».

ومما يؤيد صحة النقل الثاني أن كلمة «الحديث» غير موجودة في مخطوطتين:

إحداهما: بخط الذهبي، أي: المؤلف نفسه (ق ٤٢٤/ أ).

والثانية: بخط سبط ابن العجمي كما ذكر محقق المطبوع البجاوي في التعليق.

تدريبات:

- قول ابن معين في عثمان البَتِّي.

- قول ابن معين في عبد الواحد بن زياد.

ويتحقق التمييز بين ما وقع فيه التصحيف من ألفاظ الجرح والتعديل وأسماء الرواة بالتتبع والاستقراء في مصادر الجرح والتعديل الأصيلة (الأصلية)، والمقارنة بين الروايات الواردة عن الناقد، ومعرفة طبقات الرواة، والاستئناس بأقوال النقاد الآخرين في الراوي نفسه[٢].

---

(١) انظر: «المصطلحات المتعارضة» (٢/ ٥٥٧: ٥٧٣).

(٢) المصدر السابق (٢/ ٥٧٧: ٥٨٨).

٤ - التشابه بين اسمي راويين:

مثاله: ما أورده ابن عدي في «الكامل» (٥/ ٤٦) (ترجمة عمر بن نافع مولىٰ ابن عمر) عن ابن معين أنه قال فيه مرة: «حديثه ليس بشيء»، ومرة: «ليس به بأس».

وتعارض المعنيين وتضادهما واضح الدلالة، وناقل المصطلحين عن ابن معين واحد، وهو: تلميذه عباس الدوري، لكن بالتتبع والتحقيق يتبين أن مصطلح «حديثه ليس بشيء» في راوٍ آخرَ وهو عمر بن نافع الثقفي الكوفي، أما عمر بن نافع المدني مولى ابن عمر فلم يضعفه ابن معين قط، لذا قال:

- الذهبي في «الميزان» (٤/ ١٤٦/ ٦٢٢٨) (ترجمة عمر بن نافع المدني) بعد إيراده لقول ابن عدي عن ابن معين «حديثه ليس بشيء»: «فوهم ابن عدي، فإن ذا آخر».

- وفي (٤/ ١٤٧/ ٦٢٢٩) (ترجمة عمر بن نافع الثقفي الكوفي) بعد إيراده لنفس النص: «وقد وهم ابن عدي؛ فحكىٰ هذا القول عن ابن معين في ترجمة عمر بن نافع مولىٰ ابن عمر».

- والحافظ في «هدي الساري» (ص٤٣١) (ترجمة عمر بن نافع المدني) بعد إيراده لنفس النص: «فوهم ابن عدي في ذلك، وإنما قال ابن معين ذلك في عمر الثقفي».

تدريبات:

- ما أورده ابن عدي عن ابن معين في أحمد بن صالح المصري من تضعيف.

- ما أورده ابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» (١/ ١٧٠) عن ابن معين في جعفر بن حيان من تضعيف.

- ما أورده المزي في «تهذيب الكمال» (١٣/ ٥٦) عن العجلي في صالح بن صالح بن حي من تضعيف.

- ما أورده المزي في «تهذيب الكمال» (١٢/ ١١٩، ١٢٠) عن الثوري في سماك بن حرب من تضعيف.

ويتميز ذلك بتتبع ما نقله التلاميذ عن الناقد في الراويين المتشابهين، ومعرفة طبقات الرواة ونسبهم وأوطانهم، والتفطن لسياق النقد الوارد عن الناقد، كما يستأنس في ضبط ذلك بأقوال النقاد الآخرين الذين ميزوا الراويين بعبارات واضحة وبينة[١].

٢ - تغير اجتهاد الناقد[٢]:

☐ أسباب تغير اجتهاد الناقد عديدة، من أهمها:

١ - حصول الناقد على معلومات جديدة عن الراوي، فيعرفه بعد جهالة أو يوثقه بعد تضعيف أو يضعفه بعد توثيق[٣].

٢ - حصول تغير في الراوي كأن يخلط في حديثه أو يتغير حفظه أو يحدث بمناكير، فيضعفه الناقد بعد توثيق كما حدث لبعض الأئمة مع إبراهيم بن أبي الليث، حيث قال صالح جزرة كما في «تاريخ مدينة السلام» (بغداد) (٦/ ١٩٥): «كان يكذب عشرين سنة، وقد أشكل أمره على يحيى وأحمد وعلي بن المديني حتى ظهر بعد بالكذب، فتركوا حديثه».

أو يحفظ بعد سوء حفظ أو يرجع إلى كتاب بعد تحديث من حفظ، فيوثقه الناقد بعد تضعيف كما حدث لهمام بن يحيى العوذي، فقال الحافظ في

---

(١) انظر: «التنكيل» (١/ ٢٥١، ٢٥٢)، وحاشية «قاعدة في الجرح والتعديل» (ص٣٥)، و«المصطلحات المتعارضة» (٢/ ٥٩١: ٦٠٦)، و«تحرير علوم الحديث» (١/ ٥٣٣، ٥٣٤).

(٢) قال الشيخ حاتم في شرح «نزهة النظر» (الشريط السابع والعشرين): «غالب اختلاف الجرح والتعديل عند الأئمة المتقدمين سببه تغير الاجتهاد».

(٣) انظر: «قرائن ترجيح التعديل والتجريح» (ص٥١٠: ٥١٣).

«التهذيب»: «هذا يقتضي أن حديث همام بآَخَرَةٍ أصح ممن سمع منه قديمًا، وقد نص علىٰ ذلك أحمد بن حنبل»[1].

٣ - تراجع الناقد عن طعن تبين أنه غير مؤثر، كتراجع يحيىٰ بن معين عن الطعن في زكريا بن منظور؛ لأنه كان طفيليًّا، كما في «تاريخ الدوري» (رقم/ ١٠١١)، وسيأتي.

٤ - اعتماد قول غيره من النقاد ممن هو أعرف بالراوي أو أكثر خبرةً منه؛ لتتبعه مروياته أو كثرة ملازمته له أو كونه من أهل بلده[2].

هذه الأسباب هي مفادُ ما نص عليه:

- الإسماعيلي كما في «جواب المنذري» (ص٨٩)، و«النكت» للزركشي (٣/ ٣٦١).

- والذهبي في «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل» (ص١٧٢).

- والسخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ١٩١)، و«المتكلمون في الرجال» (ص١٠٢).

□ كيفية معرفة تغير اجتهاد الناقد:

١ - تصريح ناقل قول الناقد بأن هذا القول كان أولًا، وهذا الآخر كان أخيرًا، كتصريح الدوري في «تاريخه» (رقم/ ٤٣٣٣) أن آخر قول لابن معين في ثَوَّاب ابن عُتْبة هو: التوثيق.

وكتصريح يعقوب بن شيبة كما في «الميزان» (٢/ ٢٤٩/ ٢٨٠٢) أن آخر قولي عفان في روح بن عبادة هو: التوثيق.

---

(١) انظر نص أحمد في: «سؤالات أبي داود» (ص٣٣٥/ رقم ٤٩٠)، و«العلل» لعبد الله (١/ ٣٥٧/ ٦٨٢، ٦٨٣).

(٢) انظر: «المصطلحات المتعارضة» (٢/ ٦١٠، ٦١١)، و«أسباب اختلاف المحدثين» (٢/ ٥٤٨: ٥٥١).

٢ - أقوال الأئمة المتأخرين المحققين المبنية علىٰ التتبع والاستقراء في استنباط آخر القولين كالذهبي وابن حجر، وغيرهما ممن شُهِد له بالرئاسة والإمامة في علم الحديث والرجال والجرح والتعديل.

٣ - الاجتهاد في التوفيق بين أقوال الناقد من غير تعسف ولا تكلف[١].

مثاله: قول ابن معين في زكريا بن منظور:

ضعفه ابن معين في أكثر من موطن بعدة أساليب، وكذلك قال فيه: «ليس به بأس» في عدة مواطن، منها: «تاريخ الدوري» (رقم/ ١٠١١)، وفيه قال له الدوري: قد سألتك عنه مرة فلم أرك فيه جيد الرأي، أو نحو هذا من الكلام؟ فقال: ليس به بأس، وإنَّما كان فيه شيء، زعموا أنه كان طفيليًّا.

تدريبات:

- قول ابن معين في: إبراهيم ابن أبي الليث، وداود بن عمرو الضبي، وعبد السلام بن صالح، ومُجَالد بن سعيد، ومحمد بن كثير القرشي.

- قول الإمام أحمد في: إبراهيم بن الحكم، وإبراهيم بن محمد الشافعي، والحكم بن عطية، وعلي بن عاصم، وعمر بن نافع، ويزيد بن عبد الله الشيباني.

- قول الدارقطني في الحسن بن غُفَير[٢].

٣ - اختلاف حال الراوي:

قد يصدر عن الناقد في الراوي مصطلح هو الحكم العام والمطلق الذي يحكم به على من صدر فيه، ومع ذلك فقد يعرض لذلك الراوي نفسه حال خاص يقتضي الحكم بخلاف الحكم العام.

---

(١) انظر: «المصطلحات المتعارضة» (٢/ ٦١١: ٦١٣).

(٢) انظر: «فتح المغيث» (٢/ ٢٩٨)، و«ظفر الأماني» (ص٨٥)، و«المصطلحات المتعارضة» (٢/ ٦١٣: ٦٣٢).

▭ ومن صور هذا المعنى:

١ - حمل أحد المصطلحين على حديث أو أحاديث معينة:

مثاله: قول ابن معين في عبد المتعال بن طالب، حيث نُقل عنه توثيقه وتضعيفه:

فوثقه، فقال:

- في «تاريخ الدارمي» (ص١٨٧/ رقم ٦٨٣): «ثقة».

- وفي «سؤالات ابن محرز» (١/ ٩٣/ رقم ٣٥٧، ٢/ ١٧٨/ رقم ٥٨٤): «مسكين لا بأس به».

- وفيما نقله عنه عبد الخالق بن منصور كما في «تهذيب الكمال» (١٨/ ٢٦٨): «ثقة».

وضعفه، فقال:

- في «تاريخ الدارمي» (ص١٨٧، ١٨٨/ رقم ٦٨٤): «ليس هذا بشيء».

ووجه الجمع: يتبين من خلال التتبع أن قول يحيى المطلق هو التوثيق، وما نقل عنه من تجريح فيه فهو مقيد بشيء معين، وهو: حديث أنكره عليه يحيى، يتبين ذلك من خلال استعراض السياق الذي احتف بقول يحيى ابن معين في معرض الطعن في عبد المتعال، ففيه:

قال الدارمي: قلت ليحيى: حدثنا عبد المتعال عن وهب عن عمرو عن إسماعيل بن أبي خالد عن صلة عن خباب قال، قال النبي ﷺ: **«الخيل ثلاثة»** فقال: ليس هذا بشيء.

ولهذا قال الحافظ في «هدي الساري» (ص٤٢١): «هذا ليس بصريح في تضعيفه؛ لاحتمال أن يكون أراد الحديث نفسه».

تدريبات:

- قول الإمام مالك في: محمد بن عجلان.

- قول ابن معين في: عمرو بن أبي عمرو، وعبد الله بن المثنى، وإسماعيل ابن زكريا الخُلْقاني، وأسامة بن زيد الليثي، ويحيى بن عبد الله بن بُكَير.

- قول الإمام أحمد في: حكيم بن جبير، وحماد بن سلمة، وعكرمة.

- قول النسائي في: هُدْبة بن خالد القيسي(١).

٢ - حمل أحد المصطلحين على رواية شيخ معين:

مثاله: قول ابن معين في محمد بن طلحة بن مُصَرِّف، حيث نُقل عنه توثيقه وتضعيفه:

فوثقه، فقال:

- في رواية الدارمي (ص٢٠٢/ رقم ٧٦٥): «ليس به بأس».

- وفيما نقله عنه محمد بن عثمان كما في «الضعفاء» للعقيلي (٤/ ٨٥/ ١٦٤١): «صالح الحديث».

---

(١) انظر: «المصطلحات المتعارضة» (٢/ ٦٣٩: ٦٦٣)، و«الخبر الثابت» (ص٩٣، ٩٤).
تنبيه: قال الحافظ في «هدي الساري» (ص٤٤٧) عن اختلاف قول النسائي في هدبة بن خالد القيسي: «لعله ضعفه في شيء خاص»، وقد فهم منه التهانوي في «قواعد في علوم الحديث» (ص٤٣٠): أن صنيع الحافظ أن الترجيح للتعديل مطلقًا عند اختلاف قول الناقد في الراوي، ويحمل الجرح على شيء بعينه.
ونقل ذلك أبو غدة في حاشية «جواب المنذري» (ص٨٩)، وحاشية «الرفع والتكميل» (ص١٢١، ٢٦٣، ٢٦٤)، وأقره.

وضعفه، فقال:

- في «سؤالات ابن محرز» (١/ ٦٧/ ١٣٢): «ضعيف الحديث».

- وفيما نقله عنه إسحاق بن منصور كما في «الجرح والتعديل» (٧/ ٢٩٢/ ١٥٨١): «ضعيف».

- ووجه الجمع: يتبين من خلال التتبع أن قول يحيى المطلق هو التوثيق، وما نُقِل عنه من تجريح فيه فهو مقيد بشيء معين، وهو روايته عن أبيه، يتبين ذلك من خلال استعراض السياق الذي احتف بقول يحيى بن معين في معرض التضعيف في محمد بن طلحة، فقال:

- ابن محرز في «سؤالاته» (١/ ١٣١/ ٦٧٣): وسمعت يحيىٰ يقول: قال محمد بن طلحة: ما أذكر أبي إلا كالحلم. ولم يكن يقول في حديثه: حدثنا أبي.

- والعقيلي في «الضعفاء» (٤/ ٨٥/ ١٦٤١): حدثنا عبد الله قال: سمعت يحيىٰ يقول: سمعت مُظَفَّر بن مُدْرِك وذكر محمد بن طلحة فقال: كان يقول: ما أذكر أبي إلا شبه الحلم، وضعفه يحيىٰ.

تدريبات:

- قول يحيى القطان في حماد بن سلمة.

- قول الإمام أحمد في جرير بن حازم، ومحمد بن عبيد الطَّنَافسي[1].

٣ - حمل أحد المصطلحين على رواية أهل بلد أو على ما حدث به الراوي من حفظه:

مثاله: قول يحيى بن معين في زهير بن محمد التميمي، حيث نُقِل عنه توثيقه وتضعيفه:

---

(١) انظر: «المصطلحات المتعارضة» (٢/ ٦٦٧: ٦٧٥)، و«أسباب اختلاف المحدثين» (٢/ ٥٥٢).

فوثقه، فقال:

- في رواية الدوري (رقم/ ٤٧٥٢)، والدارمي (ص١١٤/ رقم ٣٤٥): «ثقة».

- وفي رواية ابن محرز (١/ ٩٠/ ٣٣٥)، والدقاق (ص٣٠/ رقم ٩): «ليس به بأس».

- وفيما نقله عنه ابن أبي خيثمة كما في «الجرح والتعديل» (٣/ ٥٩٠/ ٢٦٧٥): «صالح».

وضعفه، فقال: فيما نقله عنه معاوية بن صالح كما في «الضعفاء» للعقيلي (٢/ ٩٢/ ٥٤٩): «ضعيف».

- ووجه الجمع: يتبين من خلال التتبع أن قول يحيى المطلق هو التوثيق، وما نُقِل عنه من تجريح فيه فهو مقيد بشيء معين، وهو رواية الشاميين عنه؛ حيث كان يحدث بالشام من حفظه فيغلط، وما حدث بالعراق من كتبه فهو صالح.

هكذا فسر القول فيه الإمام أحمد والبخاري وأبو حاتم الرازي؛ لذلك قال الحافظ في «هدي الساري» (ص٤٠٣): «اختلفت فيه الرواية عن يحيىٰ بن معين، وهو بحسب أحاديث من روىٰ عنه».

تدريبات:

- قول أبي زرعة في: أيوب بن عُتْبة، وعبد الله بن نافع الصائغ[1].

٤ - كون أحد النقدين نسبيًّا:

كأن يوثق الناقد راويًا ثم يُسأل عنه مُقارَنًا بغيره من كبار الحفاظ، فيحكم عليه بما يليق بحاله بين أولئك الحفاظ أو العكس.

---

(١) انظر: «المصطلحات المتعارضة» (٢/ ٦٧٩: ٦٨٨)، و«أسباب اختلاف المحدثين» (٢/ ٥٥٢).

مثاله: قول الدارقطني في حجاج بن أرطاة؛ حيث نُقِل عنه توثيقه وتضعيفه:

فوثقه، فذكره في «السنن» (١/ ٨٩، ٩٠) ضمن جماعة ووصفهم أنهم حفاظ ثقات.

وضعفه، فقال في «السنن» (٢/ ١٠٨): «لا يحتج به».

- ووجه الجمع: أن الدارقطني يرى عدم الاحتجاج به، وهو حكمه المطلق عليه، ووافقه عليه النقاد.

وأما توثيقه فإنه حالة عارضة لروايته شيئًا صوابًا، ووافقه عليه الثقات، فوصفه أنه ثقة، يعني: في حديث معين، دل على ذلك ما يلي:

- قد ضعفه في مواطن أخرىٰ من «السنن» (٢/ ١٥٥، ١٨٠).

- واقتصر المحققون من المتأخرين المؤلفين في تراجم الرواة من أقوال الدارقطني علىٰ التضعيف، كالذهبي في «الميزان» (١/ ٤٥٨/ ١٧٢٦)، والحافظ في «التهذيب».

تدريبات:

- قول ابن معين في: أبي عاصم النبيل، وشَبَابة بن سَوَّار، وموسى بن عقبة، والأوزاعي، ومحمد بن أبي حفصة، ومحمد بن عبد الله ابن أخي الزهري، ومحمد بن أبي عُبَيدة، وقبيصة بن عقبة، والمِنْهال بن عمرو، ومحمد بن دينار الطاحي، وعبد الرحمن بن سليمان بن عبد الله بن حنظلة المعروف بابن الغَسِيل، والعلاء بن عبد الرحمن، وأبي بَلْج الكوفي، ومعاوية بن يحيى الأَطْرَابُلُسي (الطرابُلُسي) أبي مُطِيع.

- قول النسائي في الليث بن سعد.

- قول الدارقطني في شريك بن عبد الله النخعي[1].

٤ - كون أحد المصطلحين مستعملًا على خلاف ظاهره:

❑ ومن هذه العبارات المستعملة على خلاف ظاهرها:

١ - «ضعيف» على سبيل المزاح:

كتضعيف ابن المديني لعفان في شعبة، كما بَيَّن ذلك:

- الذهبي في «السير» (١/ ٢٤٦)، و«الميزان» (٤/ ٢/ ٥٦٧٨).

- وعمر بن أحمد الجوهري كما في «تاريخ مدينة السلام» (بغداد) (١٢/ ٢٦٧/ ٦٧١٥).

٢ - «كذاب» على سبيل المزاح:

كما قال ابن معين في شُجاع بن الوليد، وبين ذلك الحافظ في «هدي الساري» (ص٤٠٨).

٣ - قول: «قد عرفته» بمعنى: أهلكته:

كما قال ابن المبارك في عبد السلام بن حرب المُلائي، وبين ذلك حسن ابن عيسىٰ كما في «العلل» لعبد الله (٣/ ٤٨٥/ ٦٠٧٥)، و«الضعفاء للعقيلي» (٣/ ٦٩/ ١٠٣٥).

---

(١) انظر: «ظفر الأماني» (ص٨٤، ٨٥)، و«المصطلحات المتعارضة» (٢/ ٦٩١: ٧٢٢)، و«أسباب اختلاف المحدثين» (٢/ ٥٥١)، و«الخبر الثابت» (ص٩٢، ٩٣).
وذكر السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٢٩٨): أن التوثيق والتجريح النسبي سبب أكثر ما ورد من اختلاف كلام أئمة الجرح والتعديل.

٤ - «حديثه ضعيف» يعني: مسلكه في الاستنباط ضعيف:

كقول الإمام أحمد في الأوزاعي، وبين ذلك:

- البيهقي كما في «تاريخ دمشق» (٣٥/ ١٨٤)، و«التهذيب».

- والذهبي في «السير» (٧/ ١١٤).

٥ - «منكر الحديث» بمعنى مطلق التفرد.

٦ - «منكر» بمعنى أنه داهٍ متيقظ فطن:

كما قال يحيى القطان في:

- القاسم بن الفضل الحُدَّاني، وفسرها بذلك أبو داود كما في «سؤالات الآجري» (١/ ٤٣٠/ ٨٩٥).

- وعفان بن مسلم كما في «تاريخ مدينة السلام» (بغداد) (١٢/ ٢٦٨/ ٦٧١٥)[1].

خطوات (كيفية) التعامل معه:

❑ الخطوة الأولى: التثبت من صحة النقل.

❑ الخطوة الثانية: محاولة معرفة آخر قولي الإمام، فإذا نُص على اختلاف اجتهاد الإمام أُخذ بآخر الاجتهادين، كما يُفعل في النسخ.

❑ الخطوة الثالثة: طلب الجمع.

❑ الخطوة الرابعة: الترجيح، ويتم من خلال مرجحات كثيرة، منها:

---

(١) انظر: «رفع اليدين في الصلاة» لابن القيم (ص٢٢٦)، و«التنكيل» (١/ ٢٥٧: ٢٦٠)، و«المصطلحات المتعارضة» (٢/ ٧٢٥: ٧٤٤).

أ - كثرة عدد الناقلين عن ذلك الإمام أحد قوليه في الراوي(١).

ب - ترجيح ما نقله أوثق تلامذة ذلك الإمام عنه وأعرفهم به وبأقواله وأحكامه(٢).

جـ - ترجيح ما نقله آخر تلامذته أخذًا عنه.

د - ترجيح ما يوافق من قوليه بقية الأئمة، خاصة إذا كانوا من أقرانه في العلم والطبقة، ومما يدل على هذا المعنى ما يلي:

- قول ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٨/ ٣٣٩): «اختلفت الرواية عن يحيىٰ بن معين في مبارك بن فَضَالة والربيع بن صَبيح، وأولاهما أن يكون مقبولًا منهما محفوظًا عن يحيىٰ ما وافق أحمد وسائر نظرائه».

- وقول ابن عبد الهادي في «الصارم المنكي» (ص١٨٨) عن حميد بن زياد: «وقال يحيىٰ بن معين: ثقة ليس به بأس، وروي عن ابن معين فيه رواية أنه ضعيف، ورواية التوثيق تترجح عليها لموافقتها أحمد وأبا حاتم وغيرهما».

- وقول الحافظ في «هدي الساري» (ص٣٩٧) (ترجمة الحسن بن موسىٰ الأشيب) بصدد اختلاف قولي ابن المديني فيه: «فهذا التصريح الموافق لأقوال الجماعة أولىٰ أن يُعمل به من ذلك الظن».

- وقول الشيخ المعلمي في «التنكيل» (١/ ٤١٥): «وإذا اختلف النقل عن إمام أو اشتبه أو ارتيب فينظر في كلام غيره من الأئمة، وقضي فيما روي عنه بما ثبت عنهم»(٣).

---

(١) انظر: «الميزان» (٦/ ١٢٤/ ٩٨١٠) (ترجمة يعقوب بن حميد)، و«اللسان» (٨/ ٤٨٢/ ٨٥٣٥) (ترجمة يحيى بن هاشم)، و(٤/ ٣٩١/ ٤٠٧٨) (ترجمة عباد بن صهيب).

(٢) انظر: «أحاديث ومرويات في الميزان» (١/ ٧٦).

(٣) انظر تطبيقات هذه القاعدة في: «الأجوبة الحديثية» لابن سيد الناس (سؤال ٢٥، ص١١٥)، =

هـ - ترجيح ما يذكره ابن أبي حاتم في ترجمة الراوي لما قاله في المقدمة (٢/ ٣٨): «ونظرنا في اختلاف أقوال الأئمة في المسئولين عنهم فحذفنا تناقض قول كل واحد منهم وألحقنا بكل مسئول عنه ما لاق به وأشبهه من جوابهم».

وقد سئل شيخنا محمد عمرو رَحِمَهُ اللَّهُ قبيل موته - وأنا أسمع - عن هذا الاستدلال، فأقره.

❑ الخطوة الخامسة: التوقف:

- قال الزركشي في «نكته» (٣/ ٣٦١): «الظاهر في هذه الحالة أنه إن ثبت تأخر أحد القولين عن الآخر فهو المعمول به، وإلا وجب التوقف»(١).

- وقال السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ١٩١): «إذا كانا (تعارض الجرح والتعديل) من قائل واحد، كما يتفق لابن معين وغيره من أئمة النقد، فهذا لا يكون تناقضًا، بل نسبيًّا في أحدهما أو ناشئًا عن تغير اجتهاد، وحينئذ فلا ينضبط بأمر كلي، وإن قال بعض المتأخرين: إن الظاهر أن المعمول به المتأخر منهما إن علم، وإلا وجب التوقف»(٢).

= و«تبصرة الحكام» لابن فرحون (١/ ٧٣)، و«مصطلحات الفقهاء والأصوليين» للدكتور محمد الحفناوي (ص١١٠، ١١١)، و«المرسل الخفي» (١/ ٣٥٤)، و«الانتفاع بمناقشة كتاب الاتصال والانقطاع» كلاهما للشريف حاتم العوني (ص٢٢٥)، و«الجرح والتعديل» للدكتور إبراهيم اللاحم (ص٣١٦، ٣٥٦).

(١) تقدم في «تنبيه» قريبًا: أن التهانوي فهم أن صنيع الحافظ أن الترجيح للتعديل مطلقًا عند اختلاف قول الناقد في الراوي، ويحمل الجرح على شيء بعينه، وأن أبا غدة أقره، وكان قد قال في حاشية «جواب المنذري» (ص٨٩) عن التوقف الذي ذكره الزركشي: «وهو أوجه مما قاله الزركشي رحمه الله تعالى». وانظر: «أسباب اختلاف المحدثين» (٢/ ٥٥٣).

(٢) انظر: «المقترح» (ص٥٨/ رقم ٨٤).

مثاله: توقف الذهبي في «الميزان» (٣/ ٢٦٦/ ٤٨٢٩) في الجمع بين قولي ابن حبان في عبد الرحمن بن ثابت بن الصامت فقال: «فتساقط قولاه».

وبمراجعة كتب الرجال كـ«تهذيب الكمال» ومختصراته وكتب الضعفاء الجامعة، كـ«الميزان» و«اللسان»، يوقف على نماذج من ذلك.

◈ **تنبيه مهم**:

هذه الضوابط في الجرح والتعديل أمور أغلبية اجتهادية، لا يعتمد عليها كليًّا في الترجيح بين أقوال النقاد، فقد يظهر لباحث ألا يعمل ببعضها في راوٍ ما، وقد يظهر له سبب آخر يقتضي الترجيح بغير ما ذُكر[1].

❁ ❁ ❁

---

(١) انظر: «الكامل» (٤/ ٣٠٩، ٣١٠) (ترجمة عبد الرحمن بن معاوية المدني)، وشرح «خلاصة التأصيل» (الشريط التاسع).

الباب الثاني

مراتب الجرح والتعديل

وذكر أشهر الألفاظ التي تختص بكل مرتبة

مراحل تطور مراتب الجرح والتعديل

۞ المقصود بمراتب الجرح والتعديل: طبقات الرواة من حيث القبول والردِّ، وقد اختلف الأئمة في تقسيم هذه الطبقات (المراتب):

- فجعلهم عبد الرحمن بن مهدي (ت١٩٨هـ) ثلاث طبقات[١].

- وجعلهم ابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ) أربع طبقات في مقدمة «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٧، ٣٨)[٢].

- وجعلهم ابن منده (ت٣٩٥هـ) ثلاث طبقات في «شروط الأئمة» (ص٣٢، ٦٨: ٨٠).

- وجعل الحاكم (ت ٤٠٥هـ)، المجروحين فقط عشر طبقات في «المدخل إلىٰ معرفة كتاب الإكليل» (ص٩٥: ١٣٧).

---

(١) أخرجه مسلم في «التمييز» (ص١٧٨، ١٧٩/ رقم ٣٥) عن محمد بن المثنى عنه به، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٨) عن أبيه عن محمد بن المثنى به، وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (١/ ١٥٩)، والرّامَهُرْمُزِي في «المحدث الفاصل» (ص٤٠٦/ رقم ٤٢٢)، والخطيب في «جامعه» (٢/ ١٢١/ ١٢٩٩)، وفي «الكفاية» (١/ ٤٢٧/ ٤٠٦)، والعقيلي في «الضعفاء» (١/ ١٢، ١٣ - ٤/ ٦٦)، وغيرهم من طريق محمد بن المثنى به، وأورده الحافظ في مقدمة «اللسان» (١/ ٩٢).

(٢) وانظر كذلك: «التقدمة» (ص ٦، ٧، ١٠)، وقد ذكر الدكتور جمال أسطيري في «المصطلحات المتعارضة» (١/ ٢٥٧) ألفاظًا أهملها ابن أبي حاتم في تصنيفه المراتب، واستعملها أبوه.
وقال الشيخ حاتم في «دراسة الأسانيد» (الشريط الخامس): «الأئمة المتقدمون لم يعتنوا بالتفصيل الدقيق في ذكر مراتب الرواة».
وقال الدكتور رفعت فوزي في «ابن أبي حاتم وأثره في علوم الحديث» (ص٢٣٠): «في كل مرتبة يُعطي نماذج فقط من أقوال الأئمة في الرواة».

❑ وجعلهم أبو علي الغساني (ت٤٩٨هـ) كما في مقدمة «إكمال المعلم» (ص١٤٧) سبع طبقات: ثلاث مقبولة، وثلاث متروكة، والسابعة مختلف فيها.

❑ أما الخطيب (ت٤٦٣هـ) فذكر في «الكفاية» (١/ ١٠٠، ١٠١/ ٣٦)، ما ذكره ابن أبي حاتم ولم يضف إليه شيئًا، وقال قبل ذكره (١/ ٩٨): «فأما أقسام العبارات بالإخبار عن أحوال الرواة، فأرفعها أن يقال: حجة أو ثقة، وأدونها أن يقال: كذاب أو ساقط». فوافق ابن أبي حاتم في الدرجة الأولىٰ تعديلًا، وفي الدرجة الرابعة جرحًا.

❑ وكذلك نقل ابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ) في «معرفة أنواع علم الحديث» (ص٣٠٧: ٣١١) (النوع ٢٣) ما ذكره ابن أبي حاتم، ولكنه أضاف إليه بعض الألفاظ في بعض المراتب.

ثم ذكر في ختام المسألة - مما لم يذكره ابن أبي حاتم وغيره من الألفاظ المستعملة في هذا الباب - جملة وافرة، أكثر مما نقله عن ابن أبي حاتم[1].

❑ وجعلهم ابن رجب (ت٧٩٥هـ) أربع طبقات في «شرح علل الترمذي» (١/ ١٠٥).

❑ أما الذهبي (ت٧٤٨هـ) فقد تابع في مقدمة «الميزان» (١/ ٣، ٤) التقسيم الرباعي في مراتب التعديل، ولكنه أضاف إليها صيغة أرفع تعديلًا من التي ذكروها، فتردد العراقي (ت ٨٠٦هـ) في اعتبارها مرتبة تسبق المراتب الأربع التي ذكروها، أو هي أرفع ألفاظ المرتبة الأولىٰ من المراتب الأربع، فقال في «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٣): «مراتب التعديل علىٰ أربع أو خمس طبقات»، وحكىٰ في خلالها صيغة الذهبي.

---

(١) ولكن قال العراقي في «التقييد والإيضاح» (١/ ٦١٣): «المصنف (ابن الصلاح) أهمل من ألفاظ التوثيق والجرح أكثر مما زاده على ابن أبي حاتم».

وفي «التقييد والإيضاح» (١/ ٦٠٢، ٦٠٣)، ذكر صنيع الذهبي ثم قال: «وهو كلام صحيح».

أما مراتب الجرح فجعلها الذهبي خمسًا، فزاد على سابقيه مرتبة، وتابعه العراقي في «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١٠) فقال: «مراتب الجرح على خمس مراتب». وكذا في «التقييد والإيضاح» (١/ ٦١٤)، وقال: «ومن الرتبة الخامسة - ولم يذكرها المصنف (ابن الصلاح) -: فلان وضاع».

❑ وأما الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) فلم يذكر في «نخبة الفكر» وشرحها مراتب مُعدَّدةً لألفاظ الجرح والتعديل، وإنَّما ذكر طرفي كل من مراتب الجرح والتعديل، وبعض ألفاظ من بين كل طرفين.

وأما المراتب الاثنتا عشرة، التي ذكرها في أول كتابه «تقريب التهذيب» فهي خاصة بالكتاب نفسه، واصطلاح له فيه، وليست عامة لمراتب الجرح والتعديل مطلقًا في كتب المحدثين[١].

❑ وأما السيوطي (ت ٩١١هـ) في «تدريب الراوي» (١/ ٤٠٤) فقد سها فجعل مراتب التقريب مراتب عامة لا خاصة بكتاب «تقريب التهذيب»، فقال: «فألفاظ التعديل مراتب، ذكرها المصنف (النووي) كابن الصلاح تبعًا لابن أبي حاتم: أربعة، وجعلها الذهبي والعراقي خمسة، وشيخ الإسلام (ابن حجر) ستة».

وقد تقدم أن ابن حجر لم يعدد المراتب في النخبة وشرحها، وإنَّما عددها في «التقريب»، فالمعنى في كلام السيوطي: المراتب الست التي ذكرها ابن حجر في «التقريب»[٢].

---

(١) انظر: حاشية «الرفع والتكميل» (ص١٨٣، ١٨٤/ حـ٣)، وحاشية «جواب المنذري» (ص٥٥)، ومقدمة تحقيق «تقريب التهذيب» للشيخ محمد عوامة (ص٢٣: ٣١).

(٢) تابع الشيخ أحمد شاكر السيوطيَّ في ذلك، وتعقبه الشيخ الألباني في تعليقه على «الباعث»

❑ وأما السخاوي (ت٩٠٢هـ) في «فتح المغيث» (٢/ ٢٧٧، ٢٨٩) فجعل مراتب التعديل ستًّا، وكذلك مراتب الجرح ستًّا(١).

ولكن في «الغاية» (١/ ٢٠٠: ٢٠٤) اقتصر علىٰ أربع مراتب كما صنع ابن أبي حاتم، ولكن مع إضافة بعض الألفاظ في كل مرتبة(٢).

❑ وتبع محمدُ أكرمُ السندي(٣) في شرحه لـ«نزهة النظر» المسمىٰ «إمعان النظر في شرح شرح نخبة الفكر» (ص٢٥٦) السخاويَّ في «فتح المغيث».

❑ أما الشيخ طاهر الجزائري (ت ١٣٣٨هـ) في «توجيه النظر» (١/ ١٠١، ١٠٢) فأوصل مراتب التعديل إلىٰ تسع مراتب، بحسب تفاوت درجات الرواة في كل من العدالة والضبط.

ولكن الجميع متفق على الاحتجاج بحديث من توفرت فيه شروط القبول سواء بأعلى هذه الشروط أم بأدناها، وكذلك متفقون على عدم الاحتجاج بحديث من اختل فيه أحد شروط القبول.

ومحور هذا الاتفاق أن الرواة خمس طبقات، ولكل طبقة ألفاظ تختص بها، وسأكتفي بذكر هذه الطبقات مع ذكر أشهر الألفاظ التي تختص بكل منها من

= الحثيث» (١/ ٣١٩)، وأبو غدة في حاشية «الرفع والتكميل» (ص١٨٤)، ووافقهما الشيخ حاتم في «دروس في علم المصطلح» (الشريط الثالث).

(١) أشار السخاوي في عدة مواطن إلى صنيع الحافظ، وهي (٢/ ٢٧٨ - مرتين -، ٢٨٢، ٢٨٩، ٢٩٥)، ولكن لم ينص على عدٍّ مُعين عنده، فالله أعلم.

(٢) وأشار إلى صنيع الحافظ في (٢/ ٢٠٤) بنحو صنيعه في «فتح المغيث»، ونصَّ الصنعاني في «ثمرات النظر» (ص٣٦٩): أن الحافظ جعل المراتب ستًّا.

(٣) من علماء القرن الحادي عشر، وانظر: «كشف الظنون» (٢/ ١٩٣٦).

خلال نصوص أهل العلم بدون التعرض لذكر الخلاف في تعيين مرتبة كل لفظ عند كل إمام ما دام الحكم واحدًا، وأنها في مرتبة التصحيح أو التحسين أو غير ذلك، وهذه الطبقات هي:

١ - مرتبة التصحيح.

٢ - مرتبة التحسين.

٣ - مرتبة متجاذبة بين القبول والردِّ.

٤ - مرتبة الضعف الخفيف التي يعتبر بحديث أصحابها.

٥ - مرتبة الضعف الشديد التي لا يُعتبر بحديث أصحابها[1].

---

(١) هذه المراتب مقتبسة من «خلاصة التأصيل» للشيخ حاتم (ص٣٥: ٣٧)، ورجحت هذه المراتب؛ لأن من خلالها يُعرف مقتضى معاني الألفاظ، ويُضم الألفاظ التي لم تذكر إلى نظيرها مما ذُكر، ويتعامل معها، فالحصر لا سبيل إليه، فقد قال:

- ابن الصلاح في «معرفة أنواع علم الحديث» (ص١٥٠): «لا تحصى أحوال رواة الحديث وصفاتهم».

- وقال كذلك (ص٣١١) (النوع٢٣): «وما من لفظة منها ومن أشباهها إلا ولها نظير شرحناه أو أصل أصلناه».

- والعراقي في «التقييد والإيضاح» (١/ ٦١٤) - بعد ذِكر ما زاده من ألفاظ على ابن الصلاح -: «ولهم (أئمة النقد) ألفاظ أخر يُستدل بهذه عليها، والله أعلم».

- وابن كثير في «مختصره» (ص١٤٩) (النوع ٢٣): «وبين ذلك (أعلى العبارات في التعديل والتجريح وأدناها) أمور كثيرة يعسر ضبطها».

- والسخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٢٧٧): «من نظر كتب الرجال، ككتاب ابن أبي حاتم، والكامل لابن عدي، والتهذيب، وغيرها، ظفر بألفاظ كثيرة».

وانظر تقسيم الأئمة لهذه المراتب في: حاشية «جواب المنذري» (ص٥٣: ٥٥)، و«مباحث في الجرح والتعديل» للدكتور قاسم سعد (ص٢٨: ٨٥).

وسأتناول - بمشيئة الله - شرح أهم اصطلاحات المحدثين وأشهرها التي يكثر استعمالها في كتب الجرح والتعديل، ووضع كل منها في المرتبة اللائقة بها، معرضًا عن الألفاظ النادرة (قليلة الاستعمال) التي يُعرف معناها من خلال السياق.

ولكن قبل ذلك أذكر مُقدِّمتين، وهما:

◈ الأولى: طرق معرفة معاني الألفاظ:

السبيل إلى معرفة معنى أي لفظ من ألفاظ الجرح والتعديل يكون من خلال ما يلي:

١ - نص من الإمام نفسه، كأن يقول: إذا قلت: كذا فمعناه كذا.

٢ - نص من تلميذ للإمام نفسه.

٣ - نص من أي إمام آخر إما معاصرٍ للقائل أو متأخرٍ عنه، من أهل الاستقراء.

٤ - استقراء المواضع التي ورد فيها هذا اللفظ.

٥ - مقارنة كلام الإمام المراد معرفته مع بقية كلام الأئمة؛ لأن كلامهم في الغالب يُقوِّي بعضه بعضًا، ويفسر بعضه بعضًا.

٦ - الرجوع إلى اللغة، لكن الاصطلاح مقدم على اللغة في ذلك إذا تعارضا.

٧ - الرجوع إلى عُرْف المتكلم.

٨ - الرجوع إلى كتب الأمثال العربية[1].

---

(١) انظر: مقدمة تحقيق «الفوائد المجموعة» (ص٩)، و«شفاء العليل» (ص١٧)، و«الخبر الثابت» (ص٩٧).

◈ **الثانية: شرح مقدمة «تقريب التهذيب»:**

قال الحافظ في مقدمة «تقريب التهذيب»: انحصر لي الكلام علىٰ أحوالهم في اثنتي عشرة مرتبة، وحصر طبقاتهم في اثنتي عشرة طبقة، فأما المراتب:

۞ **فأولها: الصحابة، فأُصرح بذلك لشرفهم.**

❊ **الشرح:**

- قال الصنعاني في «توضيح الأفكار» (٢/ ٢٦٣، ٢٦٤): ظاهر هذا أن كونه صحابيًّا قد تضمن أنه ثقة حافظ، فصفة الصحبة قد تكفلت بالعدالة والضبط، وهذا لا إشكال فيه بالنظر إلىٰ العدالة علىٰ أصل أئمة الحديث، ولكن بالنظر إلىٰ الضبط والحفظ لا يخلو عن الإشكال؛ إذ الحفظ وعدمه من لوازم البشرية لا ينافي الصحبة، بل لا ينافي النبوة، فقد صح عنه ﷺ أنه نسي في صلاته وغيرها، فكيف يجعل كون الراوي صحابيًّا أبلغ من الموصوف بأوثق الناس ونحوه، والصحبة لا تنافي النسيان وعدم الحفظ، بل قد ثبت في «صحيح البخاري» نسيان عمر لقصة التيمم وتذكير عمار له بها، ولم يذكر، بل قد ثبت أنه قال ﷺ: «**رحم الله فلانًا لقد ذكرني البارحة آية كنت أنسيتها**».

- وقال أبو غدة في حاشية «قواعد في علوم الحديث» (ص٢٤٢): «وبَدَهي أن هذا التقديم إنما هو بالنظر إلىٰ العدالة، أما بالنظر إلىٰ الضبط والحفظ فلا مدخل للصحبة فيه، فقد استفاض أن بعض الصحابة أحفظ من بعض، وأن بعضهم نسي، وقد يكون غير الصحابي أحفظ من الصحابي، وقد كان أنس رضي الله عنه يقول: سلوا الحسن - أي: البصري - فإنه حفظ ونسينا، وشواهد هذا في كتب السنة كثيرة جدًّا»[١].

---

(١) وذكر مثل هذا الكلام مع ذكر بعض الشواهد في: حاشية «الرفع والتكميل» (حـ١/ ص١٨٤، ١٨٥)، وانظر: مقدمة «المجروحين» (١/ ٣٥، ٣٦).

۞ الثانية: من أُكِّد مدحه، إما: بأفعل: كأوثق الناس أو بتكرير الصفة لفظًا: كثقة ثقة أو معنىٰ: كثقة حافظ.

۞ الثالثة: من أُفرد بصفة: كثقة أو متقن أو ثبت أو عدل.

*** الشرح:**

- قال الشيخ أحمد شاكر في «الباعث الحثيث» (١/ ٣١٩): «فما كان من الثانية والثالثة، فحديثه صحيح من الدرجات الأولىٰ، وغالبه في الصحيحين».

- وقال الشيخ حاتم في «دروس في علم الحديث» (الشريط الثالث): «هاتان المرتبتان لمن يصحح حديثه، والثانية أعلي من الثالثة».

۞ الرابعة: من قصر عن درجة الثالثة قليلًا، وإليه الإشارة: بصدوق، أو لا بأس به، أو ليس به بأس.

*** الشرح:**

- قال الشيخ أحمد شاكر: «وما كان من الدرجة الرابعة فحديثه صحيح من الدرجة الثانية، وهو الذي يحسنه الترمذي، ويسكت عليه أبو داود».

- وقال أبو غدة في حاشية «قواعد في علوم الحديث» (ص٢٤٥): «وقد أشار الحافظ ابن حجر بقوله: «الرابعة: من قصر عن درجة الثالثة قليلًا» إلىٰ أن ألفاظ هذه المرتبة ألفاظ توثيق كما هي الحال في الثالثة، لكن توثيقها دون توثيق الثالثة، وأشار أيضًا إلىٰ أن من كان في هذه المرتبة الرابعة يكون حديثه حسنًا لذاته».

- وقال الشيخ حاتم: «المرتبة الرابعة تنقص عن الثالثة قليلًا، وهي لمن يحسن حديثه».

۞ **الخامسة: من قصر عن الرابعة قليلًا، وإليه الإشارة: بصدوق سيئ الحفظ، أو صدوق يهم، أو له أوهام، أو يخطئ، أو تغير بأَخَرةٍ. ويلتحق بذلك من رمي بنوع من البدعة، كالتشيع والقدر والنصب والإرجاء والتجهم، مع بيان الداعية من غيره.**

* **الشرح:**

- قال الشيخ حاتم: «المرتبة الخامسة: وقع فيها اختلاف وإشكال عريض بعد الحافظ خاصة في العصر الحديث:

- منهم من يردها مطلقًا.

- ومنهم من يفرق بين كل لفظ ودلالته، فيقبل ما كان مشعرًا بقلة الخطأ كـ«صدوق له أوهام» و«صدوق يهم»، ويردون ما كان مشعرًا بكثرة الخطأ كـ«صدوق سيئ الحفظ» و«صدوق كثير الخطأ» و«صدوق فاحش الخطأ»، [ولا يصح هذا؛ لأن الحافظ ساق كل هذه الألفاظ ضمن مرتبة واحدة، فالأولىٰ أن يقال: إنها مراتب دقيقة ضمن مرتبة واحدة][1].

- منهم من يقبلها مطلقًا وهو الراجح، ويدل على ذلك أمور:

١ - قَسَّم من يصحح حديثه لمرتبتين فكان ذلك مؤشرًا أنه يقسم من يُحسن حديثه مرتبتين.

٢ - قال في بدايتها: من قصر عن الرابعة قليلًا. والرابعة هي من يحسن حديثه لذاته يقينًا.

٣ - المرتبة السادسة هي أول مرتبة نصّ عليها بالردّ.

(١) ما بين المعقوفتين كان مؤخرًا في الكلام، فقدمته للمناسبة.

٤ - تصرفات الحافظ، كتصرفه مع شريك القاضي، إذ قال في «التقريب»: صدوق يخطئ كثيرًا.

وفي «تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس»: عدَّه من المرتبة الثانية(١) من مراتب المدلسين التي قال عنها في مقدمة كتابه: «الثانية: من احتمل الأئمة تدليسه، وأخرجوا له في الصحيح، وذلك لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روىٰ كالثوري، أو كان لا يدلس إلا عن ثقة كابن عُيينة...

الخامسة: من ضعف بأمر آخر سوى التدليس، فحديثهم مردود، ولو صرحوا بالسماع». فلو كان «صدوق يخطئ كثيرًا» ممن يُردُّ حديثه لذكر شريك القاضي في المرتبة الخامسة.

أما قوله: ويلتحق بذلك من رُمي بنوع من البدعة.

اختلف فيه، فمن أهل العلم من قال: المراد بـ«ذلك»: المرتبة الخامسة.

ولكن الصواب أن المراد بذلك: جميع مراتب القبول السابقة باستثناء الصحابة، بدليل قوله: ثقة فيه تشيع، ثقة مرجئ».

وذهب إلىٰ قبول هذه المرتبة:

- البِقَاعي في «النكت الوفية» (١/ ٢٦١)؛ فقد قال: «حديث هذا الضرب (صدوق يَهِمْ) حسنٌ لذاته».

- والسيوطي في «تدريب الراوي» (١/ ٤٠٧)؛ فقد سوىٰ بين ما قال الحافظ فيه ذلك وبين ما قال فيه العراقي: جيد الحديث، حسن الحديث.

(١) قال - حفظه الله -: «الثالثة»، ولكن الصواب الثانية، ولا يؤثر ذلك في المقصود.

- والشيخ ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ، كما ذكر ذلك الدكتور عبد العزيز بن سعد في بحثه المنشور على الشبكة العنكبوتية «درجة حديث الصدوق ومن في مرتبته»، وفيه قال: «وقد تبين لي من خلال دراسة أحوال الرواة الذين وصفهم ابن حجر بذلك أن معظمهم محتج بحديثهم».

- والشيخ الألباني[١].

- والشيخ مقبل[٢].

- وشيخنا أبي عبد الله مصطفىٰ بن العدوي[٣].

- والشيخ أحمد معبد، فقد اعتبر في كتابه «ألفاظ الجرح والتعديل» (ص٣٤٦، ٣٤٧): أن الحافظين الذهبي وابن حجر يقولان ذلك لمن كان في مرتبة الحسن لذاته، واستدل بتطبيقاتهم العملية لذلك.

أما من ردَّها مطلقًا:

- الشيخ أحمد شاكر؛ فقد قال في «الباعث الحثيث» (١/ ٣١٩): «وما بعدها (المرتبة الرابعة) فمن المردود إلا إذا تعددت طرقه مما كان من الدرجة الخامسة والسادسة فيتقوىٰ بذلك ويصير حسنًا لغيره»[٤].

- وشيخنا محمد عمرو رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ فقد سمعت منه ذلك أكثر من مرة مشافهةً، وحجته في ذلك: أن هذه الصيغ التركيبية كـ«صدوق سيئ الحفظ» و«صدوق

---

(١) سأله الشيخ مقبل عن ذلك كما في «المقترح» (ص٢٩/ س١٣)، فأجابه بما يفيد أنه يحتج بها.

(٢) «المقترح» (ص٢٧/ س١٠، ص٢٨، ٢٩/ س١٢).

(٣) «أسئلة وأجوبة في مصطلح الحديث» (ص٣٦/ س٦٤، ص٣٧/ س٦٩).

(٤) وذكره عنه أبو غدة في حاشية «الرفع والتكميل» (ص١٨٦) وسكت عنه.

يخطئ كثيرًا» جمعت بين التعديل والتجريح، فيحمل التعديل فيها على العدالة الدينية فقط مجردةً عن الضبط الذي ثبت ضده من قول: «سيئ الحفظ» و«يخطئ كثيرًا»، ونحوها[1].

- والشيخ أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل في «إتحاف النبيل» (٢/ ٢٥٥: ٢٦٢/ ٢٣٠).

وذكر أمثلة ممن قال فيهم الحافظ هذه العبارات ثم ضعفهم مطلقًا في أماكن أخرى من كتبه.

ومن الممكن أن يُرد عليه بكلام الشيخ أحمد معبد، فقد قال بعد ما استدل على رأيه بالتطبيقات العملية: «وما يوجد في التطبيقات مخالفًا لذلك، فيعد مخالفة موضعية فقط، وليس مخالفة موضوعية، وإن تعدد، ولاسيما إذا كان موضع المخالفة لم يعلل فيه الحكم المخالف بشيء».

۞ السادسة: من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يُترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ: مقبول، حيث يتابع، وإلا فلين الحديث.

*** الشرح:**

- قال الشيخ أحمد شاكر: «وما بعدها (الرابعة) فمن المردود إلا إذا تعددت طرقه مما كان من الدرجة الخامسة والسادسة، فيتقوى بذلك ويصير حسنًا لغيره».

- وقال أبو غدة في حاشية «الرفع والتكميل» (ص١٨٤): «والوصف بلفظ «مقبول» اصطلاح له فيه قطعًا، لم يذكر في كتب سابقيه، ولا ذكره المؤلف اللكنوي عن أحد هنا - مع استقصائه - بدءًا من ابن أبي حاتم، وانتهاءً بالسخاوي والسندي».

(١) وانظر: «أحاديث ومرويات في الميزان» (٢/ ١٠٢، ١٠٣، ١١٩) فقد نصَّ فيها على ذلك.

- وقال الشيخ ابن باز كما في «تقييد الشوارد» (ص٣١٥): «المقبول علىٰ قاعدة الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ هو: الراوي الذي لم يجرح، ووثقه واحدٌ أو اثنان ممن يتساهل بالتوثيق كابن حبان، فالحديث ضعيف بهذا السند، ويقبل في المتابعات والشواهد، فإن جاء له طريق أخرىٰ فإنه يكون حسنًا لغيره»[(١)].

- وقال الشيخ حاتم: «لفظ «مقبول» أول مراتب الردِّ وأخفها، وكثيرًا ما يستخدمه الحافظ فيمن لم يقف فيه إلا على توثيق ابن حبان أو فيمن اختلف فيه، ولم يستطع فيه الترجيح».

وقال في فاتحة كلامه: «اصطلاحه في لفظ «مقبول» لم يسبق إليه».

- وقال الشيخ أبو الحسن في «شفاء العليل» (ص٣٠١): «الظاهر من هذا أن من قال فيه: «مقبول» أنه لا يُحتج به بمفرده حتىٰ ينظر هل له متابع أم لا، فإن وجد له متابع كان مقبولًا، أي: يحتج به، وإلا كان لينًا، والله أعلم».

- وقال الشيخ عبد الله الجُديع في تعليقه علىٰ «المقنع في علوم الحديث» (١/ ٢٨٥): «هي مرتبة لاحقة بمراتب التعديل؛ حيث يصلح حديث من هذا وصفه للاعتبار، أما ما ينفردُ به فهو ليِّن، وهذا ينقله إلىٰ الجرح، فـ«ليِّن الحديث» أخف مراتب الجرح»[(٢)].

---

(١) وانظر: «النكت على تقريب التهذيب» (ص٣٥).

(٢) انظر: بحثًا في «مجلة الشريعة الكويتية» (٥٩/ ١٢٧: ١٧٢) باسم: «من قال فيه ابن حجر في «تقريب التهذيب»: «مقبول»، وخرج له البخاري في صحيحه احتجاجًا» للدكتور مبارك الهاجري، والدكتور وليد الكندي.
وخلاصة هذا البحث:
- عدد هؤلاء الرواة عشرة، منهم: أربعة من شيوخ البخاري.
- كلهم ثقات لعدة أسباب، منها: أن الحافظ نفسه وثقهم في غير التقريب.

❑ تنبيه:

معنىٰ لفظ «المقبول» عند غير الحافظ يحتج به، فهو أعم من الثقة والصدوق[١].

۞ السابعة: من روىٰ عنه أكثر من واحد ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ: مستور، أو مجهول الحال.

۞ الثامنة: من لم يوجد فيه توثيق لمعتبر، ووجد فيه إطلاق الضعف، ولو لم يفسر، وإليه الإشارة بلفظ: ضعيف.

۞ التاسعة: من لم يرو عنه غير واحد، ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ: مجهول.

❊ الشرح:

- قال الشيخ أحمد شاكر: «وما كان من السابعة إلىٰ آخرها فضعيف علىٰ اختلاف درجات الضعف، من المنكر إلىٰ الموضوع»[٢].

- وقال الشيخ حاتم: «من أول المقبول إلى المجهول كلها مراتب اعتبار».

(١) انظر: «المقترح» (ص٨٠/ س١٤٦)، و«شفاء العليل» (ص١٢٦، ١٢٧، ١٨٧، ٣٠١).

(٢) علَّق الشيخ علي حسن فقال: «هذا يشعر أن الشيخ شاكرًا رَحِمَهُ اللَّهُ لا يستشهد بحديث المستور، والمجهول والضعيف!!، وهذا خلاف صنيعه وطريقته».
وقال الشيخ أبو الحسن في «شفاء العليل» (ص١٨٧) عن هذا الصنيع: «هذا أمر ما أعلم من سبقه إليه، فأكثر صنيع العلماء على الاستشهاد بمن قيل فيه: «مستور»، أو «مجهول الحال»، ومن قيل فيه: «ضعيف»، بل قد صرح الحافظ بذلك في «تقريبه» في ترجمة صالح ابن أبي الأخضر، فقد قال: «ضعيف يُعتبر به»، وقد علم عن الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ التساهل في كثير من المواضع، وما قاله هنا غاية في التشدد، والله أعلم».
أما الشيخ الألباني فلم يعلق، وأبو غدة نقل كلامه في حاشية «الرفع والتكميل» (ص١٨٦) وسكت عنه.

۞ **العاشرة: من لم يوثق ألبتة، وضعف مع ذلك بقادح، وإليه الإشارة: بمتروك أو متروك الحديث أو واهي الحديث أو ساقط.**

۞ **الحادية عشرة: من اتهم بالكذب.**

۞ **الثانية عشرة: من أُطلق عليه اسم الكذب والوضع.**

❊ الشرح:

- قال الشيخ حاتم: «الباقي (من بعد التاسعة) مراتب رد».

وقد تقدم قول الشيخ أحمد شاكر.

❑ تتمة:

المراد بقول الحافظ «وثقه فلان»:

قرر الشيخ مقبل في «المقترح» (ص٤٨/ رقم ٥٧)، والشيخ مصطفىٰ بن إسماعيل في «إتحاف النبيل» (١/ ٣٠٢/ ١٥٢): أن هذا هروبٌ من عُهدة التوثيق؛ لتساهل مَنْ وثق أو للتنازع في هذه الترجمة.

❊ ❊ ❊

ألفاظ المرتبة الأولى (مرتبة التصحيح)(١)

(١) التعبير بأفعل

قال الحافظ في «نزهة النظر» (ص١٨٨): «أصرح مراتب التعديل: التعبير بأفعل، كأوثق الناس، أو أثبت الناس، أو إليه المنتهىٰ في التثبت»(٢).

(٢) من أُكد مدحه

إما بتكرير الصفة لفظًا: كثقة ثقة، أو معنى: كثقة حافظ، ونحوه، أو بما يدل على المبالغة: كأمير المؤمنين في الحديث، لا يُسأل عن مثله، ونحو ذلك بما يقتضي زيادة الراوي على غيره فيما هو مرجح قبول الرواية.

قال العراقي في «التقييد والإيضاح» (١/ ٦٠٣): «لأن التأكيد الحاصل بالتكرار لابُدَّ أن يكون له مزية علىٰ الكلام الخالي من التأكيد، والله أعلم».

وقال الحافظ في «هدي الساري» (ص٤٠٨) عن قول الإمام أحمد في صالح ابن حي: ثقة ثقة: «هذا من أرفع صيغ التعديل»(٣).

(١) قال الشيخ أبو الحسن في «شفاء العليل» (ص٢٠): «ألفاظ المرتبة الواحدة لا يظن طالب علم أنها سواء من كل ناحية، بل تجد في المرتبة الواحدة اختلافًا، وأن هذا اللفظ أرفع من ذاك أو أردأ منه، لكن المعيار في تقسيم المراتب هو تشابه الألفاظ وتقاربها لا اتحادها من كل وجه... لكن ألفاظ أي مرتبة بجملتها أعلى من التي بعدها ودون التي فوقها».

(٢) انظر: «تدريب الراوي» (١/ ٤٠٥).

(٣) انظر: «الموقظة» (ص٧٦)، ومقدمة «الميزان» (١/ ٤)، و«النكت» للزركشي (٣/ ٤٣١)، و«شرح=

(٣) ثقة

الثقة: هو العدل الضابط.

- قال الخطيب في «الكفاية» (١/ ٩٨): «أقسام العبارات بالإخبار عن أحوال الرواة، فأرفعها أن يقال: حجة أو ثقة، وأدونها أن يقال: كذاب أو ساقط».

- وقال الذهبي في «الموقظة» (ص٧٨): «الثقة: من وثقه كثير ولم يُضعَّف».

- وقال أيضًا (ص٧٧) بعد ذكره لألفاظ المرتبة العليا: «ثم ننتقل إلىٰ اليقظ الثقة المتوسط المعرفة والطلب، فهو الذي يُطلق عليه أنه ثقة، وهم جمهور رجال الصحيحين».

- وقال في «السير» (١٦/ ٧٠): «الثقة في عُرف أئمة النقد: كانت تقع علىٰ العدل في نفسه المتقن لما حمله، الضابط لما نقل، وله فهم ومعرفة بالفن».

- وقال البِقَاعي في «النكت الوفية» (١/ ٥٨٩): «الثقة: من جمع الوصفين: العدالة وتمام الضبط»[(١)].

❑ تنبيه:

◈ ١ - قد تطلق كلمة «ثقة» على غير هذا المعنى:

- قال أبو الوليد الباجي في «التعديل والتجريح» (١/ ٢٨٣: ٢٨٨) (باب: الجرح والتعديل): «اعلم أنه قد يقول المعدِّل: فلان ثقة، ولا يريد به أنه ممن

= التبصرة والتذكرة» (٢/ ٣)، ومقدمة «تقريب التهذيب»، و«نزهة النظر» (ص١٨٨)، و«العالي الرتبة» (ص٣٠٨)، و«فتح المغيث» (٢/ ٢٧٨).

(١) وانظر: «الفروسية» لابن القيم (ص٢١٨).

يحتج بحديثه، ويقول: فلان لا بأس به، ويريد أنه يحتج بحديثه، وإنَّما ذلك علىٰ حسب ما هو فيه ووجه السؤال له»[١].

ولكن نبَّه العلامة المعلمي أن هذا لا يكون إلا بقرينة (دليل)، فقال في «التنكيل» (١/ ٢٦٠): «كلمة «ثقة» معناها المعروف: التوثيق التام، فلا تصرف عنه إلا بدليل، إما قرينة لفظية... وإما حالية منقولة أو مستدل عليها بكلمة أخرىٰ عن قائلها... أو عن غيره ولاسيما إذا كانوا هم الأكثر»[٢].

ومن هذه المعاني:

أ - استقامة ما بلغ الموثِّق من حديث الراوي، لا الحكم للراوي نفسه بأنه في نفسه بتلك المنزلة[٣].

ب - الوصف بـ«الثقة» علىٰ من كان مقبولًا، ولو لم يكن ضابطًا[٤].

جـ - العدالة الدينية فقط، دون الضبط خاصة إذا جُمعت مع صيغ التضعيف، كما في:

- قول ابن سعد في جعفر بن سليمان الضُّبعي في «طبقاته» (٩/ ٢٨٩): «ثقة، وبه ضعف».

---

(١) الكلام طويل، فاقتصرت منه على موطن الشاهد، ولكنه غزير الفوائد، فانظره، ولعلي أستشهد ببعضه في مواطن أخر.

(٢) وبنحو هذا نبه في: «التنكيل» (١/ ٧٢).

(٣) ذكر هذا المعنى: الشيخ المعلمي في «التنكيل» (١/ ٦٩، ٢٥٨)، وأقره الدكتور عبد العزيز في «ضوابط الجرح والتعديل» (ص١٧٩).

(٤) ذكر هذا المعنى: البقاعي في «النكت الوفية» (٢/ ٢٩)، والسخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٢٨٧)، وأقره الدكتور عبد العزيز في «ضوابط الجرح والتعديل» (ص١٧٩).

- وقول يعقوب بن شيبة في الربيع بن صَبيح كما في «التهذيب»: «رجل صالح صدوق ثقة، ضعيف جدًّا»[١].

- وقول أبي زرعة في عمر بن عطاء بن وَرَاز كما في «التهذيب»: «ثقة لين»[٢].

ويوضحه قوله فيه في «الضعفاء» (٢/ ٤١٧): «ضعيف الحديث»[٣].

د - صحة السماع، وإثباته كتابيًّا بواسطة عدل، وهذا عند المتأخرين كما نص الذهبي في «السير» (١٦/ ٧٠) (ترجمة أحمد بن يوسف بن خلاد) (ت ٣٥٩هـ)[٤].

هـ - من لم يُجرح مع ارتفاع الجهالة عنه، وذلك عند طوائف من المتأخرين، كما نصَّ الذهبي في «الموقظة» (ص٧٨).

◈ ٢ - قد يقع للثقة وهمٌ أو أوهامٌ يسيرة فلا يُخرجه ذلك عن كونه ثقة، ومما يدل على هذا المعنى:

- قول ابن معين كما في «تاريخ الدوري» (رقم/ ٥٢): «لست أعجب ممن يحدث فيخطئ، إنَّما العجب ممن يُحدِّث فيصيب».

- وقوله أيضًا (رقم/ ٢٦٨٢، ٤٣٤٢): «من لا يخطئ في الحديث فهو كذاب»[٥].

---

(١) انظر مزيد أمثلة لمن قال فيهم يعقوب نحو هذه الألفاظ المركبة في: «موسوعة يعقوب ابن شيبة» (١/ ٤٨٦: ٤٩٦).

(٢) هكذا في «التهذيب»، وفي «الجرح والتعديل» (٦/ ١٢٦): «مكي لين»، وعلَّق الشيخ المعلمي في الحاشية أنه في نسخة: «مكي ثقة لين».

(٣) انظر: «التنكيل» (١/ ٢٥٩)، و«إتحاف النبيل» (١/ ١٠٨، ١٠٩)، و«شفاء العليل» (ص٣٣٨، ٣٣٩)، و«ألفاظ الجرح والتعديل» للشيخ أحمد معبد (ص٢٦٦).

(٤) انظر: «شرح لغة المحدث» (ص٢٨١: ٢٨٣)، و«المدخل إلى علم الحديث» (ص١٢٠، ١٢١).

(٥) انظر: «تهذيب الكمال» (٢٠/ ١٣٧)، و«الفروسية» لابن القيم (ص١٨٠: ١٨٢، ٢١٥)، وحاشية «الرفع والتكميل» (ص١٥٩، ١٦٠)، و«شفاء العليل» (ص١٢٣، ١٢٤)، و«تحرير علوم الحديث» (١/ ٤٣٠: ٤٣٥).

- وقول الذهبي في «الموقظة» (ص٧٨): «وليس من حدِّ الثقة: أنه لا يغْلَطُ ولا يخطئ، فمن الذي يسلم من ذلك غير المعصوم، الذي لا يُقرُّ على خطأٍ؟».

- وقوله في «السير» (١٢/ ٢٤) (ترجمة الوليد بن شجاع): «على سعة علمه قل أن تجد له حديثًا منكرًا وهذه صفة من هو ثقة».

❑ فائدة:

قال الحافظ في «فتح الباري» (١٣/ ٤٨٥): «وهم الثقة في موضع من الحديث لا يسقط جميع الحديث، ولاسيما إذا كان الوهم لا يستلزم ارتكاب محذور، ولو ترك حديث من وهم في تاريخ لترك حديث جماعة من أئمة المسلمين».

(٤) ثَبْت - حجة - مأمون

هذه الألفاظ متقاربة في الاصطلاح، والفرق بينها موجود إلا أنه دقيق جدًّا، ولا يكاد يلحظ من دقته، وتعني: أن الموصوف بها صحيح الحديث كلفظ «ثقة»، وأحيانًا يُراد بها: من فوق الثقة.

❑ تتمة:

◈ ١ - ضَبْط «ثَبْت»:

قال السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٢٧٩): «بسكون الموحدة: الثابت القلب واللسان والكتاب والحجة، وأما بالفتح: فما يُثبت فيه المحدث مسموعه مع أسماء المشاركين له فيه؛ لأنه كالحجة عند الشخص لسماعه، وسماع غيره»[1].

(١) هذا التفريق عند المحدثين، أما عند اللغويين، فكلا الضبطين بمعنى واحد، وهو: المتثبت في أموره، ساكن القلب والرأي كما في «المصباح المنير»، و«المعجم الوسيط»، وحرره أبو غدة في حاشية «الرفع والتكميل» (ص١٣٢، ١٣٣).

◈ ٢ - مما يدل على أن الحجة فوق الثقة ما يلي[١]:

- قول ابن معين في محمد بن إسحاق كما في «تاريخ الدوري» (١٠٤٧): «ثقة، ولكنه ليس بحجة»[٢].

- وقوله أيضًا في إسماعيل بن زكريا الخلقاني كما في «تهذيب التهذيب»: «صالح الحديث» قيل له: أفحجة هو؟ قال: الحجة شيء آخر.

- وقول عثمان بن أبي شيبة في أشعث بن سوَّار الكندي كما في «الثقات» لابن شاهين (ص٣٦/ رقم ٧٠): ثقة صدوق، قيل: هو حجة؟ قال: أما حجة فلا.

- وقوله أيضًا في أحمد بن عبد الله بن يونس كما في «الثقات» لابن شاهين (ص٤٢/ رقم ٩٧): «كان ثقة ليس بحجة».

- وقوله أيضًا في محمد بن الحسن الأَسَدي كما في «الثقات» لابن شاهين (ص٢١٠/ رقم ١٢٦٧): ثقة صدوق، قلت (ابن شاهين) هو حجة؟ قال: أما حجة فلا، وهو ضعيف[٣].

---

(١) انظر: «النكت» للزركشي (٣/ ٤٣٢، ٤٣٣)، و«العالي الرتبة» (ص٣٠٨)، و«نتائج الأفكار» (٢/ ٢٦٤، ٢٦٥).

(٢) قال المنذري في «جوابه» (ص٥٦): «قول يحيى بن معين في محمد بن إسحاق: ثقة وليس بحجة، يشبه أن يكون هذا رأيه في أن الثقة دون الحجة، وهو خلاف المحكي عنهم في ذلك».
فعلّق أبو غدة، فقال: «غريب لم أقف على ما يؤيده، بل الذي وقفت عليه خلافه، والله أعلم».
ثم ذكر أدلته (ص٥٦: ٦٠) خاتمًا بقوله: «ومن هذا كله يتبين أن كون «الثقة» دون «الحجة»، وأن «الحجة» فوق «الثقة»، ليس رأيًا خاصًا بابن معين رَحِمَهُ اللهُ، بل هو معنى معروف عند المتقدمين والمتأخرين، كما أفادته العبارات والنصوص التي أوردتها من كلامهم، والله تعالى أعلم.
وهذا لا يمنع أن يرد في بعض عباراتهم على قلةٍ إطلاق الثقة على الحافظ الكبير الناقد الإمام، فيكون بمعنى «الحجة» في مقام سياقه».

(٣) أورده الحافظ في «التهذيب» بدون لفظ: «وهو ضعيف».

- وقول أبي داود في سليمان، ابن بنت شرحبيل كما في «سؤالات الآجري» (٢/ ١٩٠/ ١٥٦٦): ثقة يخطئ، كما يخطئ الناس. فقلت (الآجري): هو حجة؟ قال: الحجة أحمد بن حنبل.

فقال السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٢٨١) - بعد إيراده هذا النص -: «كلام أبي داود يقتضي أن الحجة أقوىٰ من الثقة».

- وقول يعقوب الفسوي كما في «تهذيب الكمال» (١/ ٣٤٣): «كتبتُ عن ألف شيخ وكسر كلهم ثقات، ما أحد منهم أتخذه عند الله حجة إلا رجلين: أحمد ابن صالح بمصر، وأحمد بن حنبل بالعراق»(١).

- وقول أبي زرعة الدمشقي في «تاريخه»:

(ص٢١٨/ ١١٧٢): وقلت ليحيىٰ بن معين - وذكرت له الحجة - فقلت له: محمد بن إسحاق منهم؟ فقال: كان ثقة، إنَّما الحجة عبيد الله بن عمر ومالك بن أنس والأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز.

و(ص٢١٩/ ١١٨٠): فقلت ليحيىٰ بن معين: فلو قال رجل: إن محمد بن إسحاق كان حجة، كان مصيبًا؟ قال: لا، ولكنه كان ثقة.

و(ص٢١٩/ ١١٨٠): [سألت أحمد بن حنبل](٢): فلو قال رجل: إن محمد بن إسحاق كان حجة كان مصيبًا؟ قال: لا، ولكنه ثقة.

- وقول الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٩٧٩): «الحافظ: أعلىٰ من المفيد في العُرف، كما أن الحجة: فوق الثقة».

---

(١) هذا النص لم يرد في المطبوع من «المعرفة والتاريخ»، لكن محققه (الدكتور أكرم العمري) وضعه في «مستدركه» (٣/ ٤٧١) نقلًا من الميزان (١/ ١٠٣/ ٤٠٦).

(٢) الاستدراك من: «جواب المنذري» (ص٤٠)، و«العالي الرتبة» (ص٣٠٨).

وفي «الموقظة» (ص٧٦): «فمثل يحيىٰ القطان، يقال فيه: إمام وحجة وثبت وجهبذ، وثقة ثقة، ثم ثقة حافظ».

(٥) متقن - حافظ - ضابط

هذه الألفاظ تساوي معنى «ثقة» إذا قيلت فيمن كان عدلًا، فإن لم يكن عدلًا، فلا تفيد التوثيق، كما قال:

- ابن الصلاح في «معرفة أنواع علم الحديث» (ص٣٠٨) - لما ذكر ألفاظ المرتبة الأولىٰ من التعديل -: «كذا إذا قيل في العدل إنه حافظ أو ضابط».

- والسخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٢٨٠) - بعد ما ذكر نحوًا من هذا المعنىٰ -: «الظاهر: أن مجرد الوصف بالإتقان كذلك قياسًا علىٰ الضبط؛ إذ هما متقاربان، لا يزيد الإتقان علىٰ الضبط سوىٰ إشعاره بمزيد الضبط».

فالمراد من هذا الكلام: أن هذه الألفاظ لا تكفي في التوثيق إذا لم تكن مقرونة بلفظ «عدل»؛ لأنها قد توجد مع عدم العدالة، وقد توجد العدالة بدونها، فلابُدَّ أن تُقرن بلفظ «عدل» أو تُطلق في حق معلوم العدالة[1].

❑ ولكن لابُدَّ من تنبيهٍ مهمٍّ جدًّا:

وهو أنه في حالة عدم وجود قرائن تُبين المعنى المراد من هذه الألفاظ، فتحمل على معلوم العدالة، ومن أدلة ذلك:

- قول الخطيب في «جامعه» (٢/ ٢٤٨: ٢٥٣/ ١٥٦٤: ١٥٧٥): «الوصف بالحفظ علىٰ الإطلاق ينصرف إلىٰ أهل الحديث خاصة، وهو سمة لهم لا تتعداهم، ولا

(١) انظر: «ظفر الأماني» (ص٧٧، ٧٨)، و«المقترح» (ص٧٥/ رقم ١٣٠)، و«إتحاف النبيل» (١/ ٢٩٥، ٣٤٦/ ١٤٥، ١٩٤).

يوصف بها أحد سواهم؛ لأن الراوي يقول: نا فلان الحافظ، فيحسن منه إطلاق ذلك، إذ كان مستعملًا عندهم، يوصف به علماء أهل النقل ونقادهم... فهي: أعلى صفات المحدثين، وأسمى درجات الناقلين، مَنْ وُجدت فيه قُبِلت أقاويله، وسُلِّم له تصحيح الحديث وتعليله، غير أن المستحقين لها يقل معدودهم، ويعز بل يتعذر وجودهم، فهم في قلتهم بين المنتسبين إلىٰ مقالتهم أعز من مذهب السنة بين سائر الآراء والنحل، وأقل من عدد المسلمين في مقابلة جميع أهل الملل».

- وقول الذهبي في «الموقظة» (ص٦٧، ٦٨): «يمتاز الثقة بالضبط والإتقان، فإن انضاف إلىٰ ذلك المعرفة والإكثار فهو حافظ».

- وقول الحافظ في «النكت» (١/ ١٢٦): «للحافظ في عُرف المحدثين شروط إذا اجتمعت في الراوي سموه حافظًا»، فذكر قيودًا تدل علىٰ الإمامة في الحديث[1].

❑ تتمة:

◈ ١ - من الأمثلة التي أُطلقت فيها هذه الألفاظ مع عدم العدالة:

* سليمان بن داود الشَّاذَكُوني:

وُصف بالحفظ مع الطعن في عدالته، بل كذبه بعض الأئمة، فترجم له الذهبي في «الميزان» (رقم ٣٤٥١)، ووصفه بـ«الحافظ»، ثم أورد طعنًا شديدًا فيه، منها: قول صالح جزرة: «ما رأيت أحفظ من الشاذكوني، وكان يكذب في الحديث».

---

(١) قال شيخنا محمد عمرو حفظه الله في شرحه لـ«الشرح والتعليل» (اللفظ الخامس والأربعين): «ليس كل من وصف بالحفظ موصوفًا بالضبط، وإن كان الغالب العكس».
وانظر: «البحر الذي زخر» (١/ ٢٨٣: ٢٩١)، و«شرح الموقظة» (ص١٨٥، ١٨٦)؛ ففيهما ما يدل علىٰ هذا المعنىٰ.

وترجم له في «السير» (١٠/ ٦٧٩) فقال: «العالم الحافظ البارع، أحد الهلكى».

❊ محمد بن حميد الرازي؛ حيث قال:

- الذهبي في «المجرد في أسماء رجال ابن ماجه» (ص ٢١٦/ رقم ١٧٦٤): «الحافظ، ليس بثقة»[(١)].

- والحافظ في «التقريب»: «حافظ ضعيف».

❊ عمر بن هارون البلخي؛ حيث قال:

- الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (١/ ٣٤١): «لا ريب في ضعفه، وكان إمامًا حافظًا في حروف القراءات»[(٢)].

- والحافظ في «تقريب التهذيب»: «متروك وكان حافظًا».

❊ طلحة بن عمرو؛ حيث قال:

- الذهبي في «الكاشف» (رقم ٢٤٩٨): «ضعفوه، كان واسع الحفظ».

- والحافظ في «تقريب التهذيب»: «متروك».

❊ أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن محمد النِّعَالي:

قال الحافظ في «اللسان» (رقم ٢٦٧١): «كان يُعرف بالحافظ؛ لأنه كان يحفظ ثياب الناس في الحمام».

---

(١) وترجم له في «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٤٩٠)، ولقبه بـ«الحافظ»، لكن بَيَّن مِنْ حاله ما يقتضي تركه لغير حفظه، وهو القدح في عدالته الدينية، وترجم له في «المغني» (رقم ٥٤٤٩)، فقال: «ضعيف لا من قبل حفظه».

(٢) وقال في «تاريخ الإسلام» (١٣/ ٣١٩، ٣٢٠): «هو مع ضعفه، حافظ وإمام مقرئ مُكثر». وانظر: «شفاء العليل» (ص٣٣٤، ٣٣٥، ٤٦٥، ٤٦٦).

* **يحيى بن عبد الحميد الحِمَّاني:**

قال الحافظ في «التقريب»: «حافظ إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث».

* أبو الفتح محمد بن الحسين الأزدي:

قال الحافظ في «اللسان» (رقم ٧٣٣٦): «الحافظ، ثم نقل أقوال من طعن فيه»[(١)].

◈ **٢ - الحفظ هو الإتقان:**

- قال عبد الرحمن بن مهدي كما في «التاريخ الكبير» (١/ ٤٢٤/ ١٣٦٠) وغيره: «الحفظ: الإتقان».

- وقال أبو زرعة الرازي كما في ترجمة يزيد بن هارون من «التهذيب»: «الإتقان أكثر (أكبر) من حفظ السرد».

(٦) إمام

- جعله الذهبي في «الموقظة» (ص٧٦) من نفس مرتبة الحجة والثبت، ومثل لها بـ«يحيىٰ القطان».

- وكذلك السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٢٧٩) من مرتبة المتقن والحجة[(٢)].

---

(١) انظر تسعة أمثلة غير هؤلاء في: «أصول الجرح والتعديل» للدكتور نور الدين عتر (ص٦٩).

(٢) انظر: مقدمة «التمهيد» (١/ ٥٢، ٥٣) لمعرفة شروط الإمامة.

(٧) مصحف

جعله السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٢٧٩) من نفس مرتبة المتقن والحجة والإمام.

وهو ما فسره به الذهبي في غير موطن[(١)].

(٨) جِهْبذ

ذكره الذهبي في «الموقظة» (ص٧٦) من ألفاظ أعلىٰ المراتب.

(٩) أخرج له البخاري و (أو) مسلم في الأصول

قال الذهبي في «الموقظة» (ص٧٨): «إن خُرِّج حديث هذا (من لم يُوثَّق ولا ضُعِّف) في الصحيحين فهو موثق بذلك».

وقال أيضًا (ص٧٩): «من أخرج له الشيخان أو أحدهما علىٰ قسمين:

أحدهما: ما احتجا به في الأصول.

وثانيهما: من خرَّجا له متابعةً وشهادةً واعتبارًا.

فمن احتجا به أو أحدهما ولم يُوثَّق، ولا غُمِزَ، فهو ثقة، حديثه قوي»[(٢)].

---

(١) انظر: «أصول الجرح والتعديل عند الإمام الذهبي» لمحمد الثاني (٢/ ٨٤٥).

(٢) قد سألت الشيخ حاتمًا - حفظه الله - هل يعتبر هذا اللفظ من ألفاظ مراتب التصحيح؟ فقال: نعم. وانظر: «شرح الموقظة» (ص٢٠٤: ٢٢١)، و«شفاء العليل» (ص٣٦٦، ٣٦٧) لمعرفة معنى أصول الصحيحين، والشواهد والمتابعات، خاصة «شرح الموقظة» ففيه تفصيل في غاية النفاسة، لم أره لغيره.

ألفاظ المرتبة الثانية (مرتبة التحسين)

(١) صدوق

- قال الحاكم في «المدخل إلىٰ الصحيح» (٤/ ١٥٥): «الأئمة فرقوا بين الصدوق والثقة والحجة والثبت».

- وقال البِقَاعي في «النكت الوفية» (٢/ ٢٥): «وصفٌ بالصدق علىٰ طريق المبالغة»، وهو دون الثقة، ومما يدل علىٰ أنه دون الثقة تفضيل ابن معين حماد بن سلمة علىٰ أبي هلال مع نصه أن حمادًا ثقة، وأبا هلال صدوق كما في سؤلات الدارمي (ص ٣٨/ رقم ٣٧، ٣٨).

- وقد ذكره الذهبي في «الموقظة» (ص٨١) ضمن عدة ألفاظ، ثم وصفها بقوله: «فهذه العبارات كلها جيدة، ليست مضعفة لحال الشيخ، نعم ولا مرقية لحديثه إلىٰ درجة الصحة الكاملة المتفق عليها».

- وقال ابن الصلاح في «معرفة أنواع علم الحديث» (ص٣٠٨): «ومشهور عن عبد الرحمن بن مهدي القدوة في هذا الشأن أنه حدَّث، فقال: حدثنا أبو خلدة، فقيل له: أكان ثقةً؟ فقال: كان صدوقًا، وكان مأمونًا، وكان خيِّرًا - وفي رواية: كان خيارًا - الثقة: شعبة وسفيان»(١).

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في «تقدمة الجرح والتعديل» (ص ١٦٠)، و«الجرح والتعديل» (٢/ ٣٧)، وابن عدي في «الكامل» (١/ ١٦٦)، والحاكم في «المدخل إلى الصحيح» (١/ ١٦٣)، والخطيب في «الكفاية» (١/ ٩٨/ ٣٢)، وغيرهم بسند صحيح، ولكن بذكر مسعر بدلًا من سفيان، فانظر: «التقييد والإيضاح» (١/ ٦٠٦، ٦٠٧)، و«فتح المغيث» (٢/ ٢٨٧)؛ لتحديد المذكور.

- وقال العراقي في «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٩) - بعد ما ذكر فعل ابن مهدي -: «فانظر كيف وصف أبا خلدة بما يقتضي القبول، ثم ذكر أن هذا اللفظ يقال لمثل شعبة وسفيان».

- وقال الشيخ المعلمي في «التنكيل» (١/ ٧٠) - وهو بصدد الكلام علىٰ فعل ابن مهدي -: «فكلمته تلك تعطي بظاهرها أن من كان دون شعبة وسفيان فإنه، وإن كان عدلًا ضابطًا تقوم الحجة بروايته فلا يقال له: «ثقة»، بل يقال: «صدوق» ونحوها».

❑ ويوضح هذا المعنى ما يلي:

- قول الذهبي في أحمد بن شيبان الرملي في «الميزان» (١/ ١٠٣/ ٤٠٥): «صدوق، قيل: كان يخطئ، فالصدوق يخطئ».

- وقوله أيضًا في «السير» (٩/ ٤٢٩) (ترجمة عمر بن شبيب): «الصدوق: لا يكثر خطؤه».

- وقول البِقَاعي في «النكت الوفية» (١/ ٥٨٩): «من نزل عن التمام إلىٰ أول درجات النقصان، قيل فيه: صدوق، أو لا بأس به، ونحو ذلك».

- وقول أبي غدة في حاشية «قواعد في علوم الحديث» (ص٢٤٥) - وهو بصدد الكلام علىٰ صنيع الذهبي في مقدمة «الميزان»: «فقد عدَّ مرتبة «صدوق...» دون مرتبة «ثقة»، وأعلىٰ من مرتبة من قيل فيه: «محله الصدق، وجيد الحديث، وصالح الحديث، وشيخ، وحسن الحديث...»، وقد حكم العلماء المحدثون بحسن حديث من قيل فيه أحد هذه الصفات كما تراه موجودًا في «نصب الراية»، و«فتح الباري»، و«نيل الأوطار» وغيرها من الكتب التي تُعنىٰ بالتخريج وبيان مراتب الحديث».

❑ تتمة:

◈ **معنى قول أبي حاتم: «صدوق» هو نفس معناه عند باقي الأئمة:**

- قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٧): «وإذا قيل له: إنه صدوق أو محله الصدق، أو لا بأس به، فهو ممن يُكتب حديثه ويُنظر فيه، وهي المنزلة الثانية».

فالمراد بقوله: «يُكتب حديثه ويُنظر فيه»، أي: ليُعرف أهو كثير الخطأ فلا يحتج بحديثه، أم قليل الخطأ فيُحتج بحديثه[1] **دلَّ علىٰ ذلك ما يلي:**

١ - جعل ابن أبي حاتم هذه المرتبة بعد الثقة والثبت، وقبل مرتبة من قيل فيه: شيخ، التي قال عنها: «يكتب حديثه، ويُنظر فيه إلا أنه دون الثانية».

وكذلك قبل مرتبة من قيل فيه: صالح الحديث التي قال عنها: «يكتب حديثه للاعتبار»، ثم قال: «وإذا أجابوا في الرجل بلين الحديث فهو ممن يُكتب حديثه، ويُنظر فيه اعتبارًا».

فالشاهد: أنه جعل «صدوق أو محله الصدق أو لا بأس به» بعد أعلى المراتب، وقبل أول مرتبة من مراتب الجرح بمرتبتين.

٢ - وقوله أيضًا قبل ذكر المراتب في تفسير قول لابن مهدي: «وأن أهل المنزلة الأعلىٰ الثقات، وأن أهل المنزلة الثانية أهل الصدق والأمانة».

---

(١) قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»:
- (٦/ ٣٣٥/ ١٨٥): سألت أبي عن عطاء الخراساني، فقال: لا بأس به، صدوق. قلت: يحتج بحديثه؟ قال: نعم.
- (٦/ ٨٣/ ٤٢٣): سألت أبي رَحِمَهُ اللَّهُ عن عباد بن عباد المهلبي، فقال: صدوق، لا بأس به، قيل له: يُحتج بحديثه؟ قال: لا.

٣ - وقسَّم أهل العدالة إلىٰ مراتب، فقال في «التقدمة» (ص٦): «ومنهم: الصدوق في روايته، الورع في دينه، الثبت الذي يهم أحيانًا، وقد قَبِله الجهابذة النقاد، فهذا يحتج بحديثه أيضًا، ومنهم: الصدوق الورع المغفل»[1]، وقال نحو ذلك في موطن آخر (ص١٠)، فهذا نص صريح أن ممن يطلق عليهم «صدوق» فيهم من يحتج به.

٤ - وإطلاق أبي حاتم لفظ «صدوق» علىٰ أئمة أثبات، منهم:

أ - الإمام الشافعي، فقال أبو حاتم فيما نقله عنه ابنه في «آداب الشافعي» (ص٨٩): «فقيه البدن، صدوق».

ب - والإمام مسلم، كما في «الجرح والتعديل» (٨/ ١٨٢، ١٨٣): قال ابن أبي حاتم: «ثقة من الحفاظ، له معرفة بالحديث سُئل أبي عنه؟ فقال: صدوق».

جـ - وعمرو بن علي الفلاس (ت ٢٤٩هـ)، فقال أبو حاتم كما في «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٤٩): «كان عمرو بن علي أرشق من علي بن المديني، وهو بصري صدوق»[2].

٥ - قول السخاوي في «الغاية» (١/ ٢٠١) شارحًا ألفاظ هذه المرتبة عند ابن أبي حاتم: «وهؤلاء يُكتب حديثهم ويُنظر في ضبطهم؛ لأن هذه الألفاظ لا تُشعر بالضبط فينظر ويعتبر».

٦ - وقول الشيخ المعلمي في «التنكيل» (١/ ٣٥٠): «أبو حاتم معروف بالتشدد، قد لا تقل كلمة «صدوق» منه عن كلمة «ثقة» من غيره»[3].

(١) قال الدكتور موفق بن عبد القادر في «مجلة الشريعة الكويتية» (٤٦/ ١٧٢): «ولعل المراد هنا من كلمة صدوق عند ابن أبي حاتم: أنه لا يتعمد الكذب ولا يُجيزه».

(٢) انظر مزيد أمثلة في: حاشية «قواعد في علوم الحديث» (ص٢٤٧)، و«شفاء العليل» (ص٢٨٦، ٢٨٧)، و«المرسل الخفي» (ص٣٤٠: ٣٤٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤).

(٣) انظر: حاشية «جواب المنذري» (حـ١/ ص٤٩: ٥٢)، و«شفاء العليل» (ص٢٨٦، ٢٨٧)، وبحث=

(٢) محله الصدق

لفظٌ يدل على أن صاحبه محله ومرتبته مطلق الصدق، ولا يخرج عن دائرة الصدق، ولا يدفع عنه، بل هو مظنته.

❑ ومما يدل على هذا المعنى قول الذهبي في:

- مقدمة «الميزان» (١/ ٤، ٥): «ولم أتعرض لذكر من قيل فيه: «محله الصدق»... فإن هذا وشبهه يدل علىٰ عدم الضعف المطلق. فأعلىٰ العبارات في الرواة المقبولين: ثبت حجة... ثم محله الصدق».

- و«الموقظة» (ص٧٨): «من لم يُجْرح مع ارتفاع الجهالة عنه، يسمىٰ مستورًا، ويسمىٰ: محله الصدق، ويقال فيه: شيخ»[1].

- وذكره (ص٨١) ضمن عدة ألفاظ ثم قال: «فهذه العبارات كلها جيدة، ليست مضعفة لحال الشيخ، نعم ولا مرقية لحديثه إلىٰ درجة الصحة الكاملة المتفق عليها».

= «درجة حديث الصدوق ومن في مرتبته» للدكتور عبد العزيز بن سعد، منشور على الشبكة العنكبوتية.

❑ تنبيه:

ذكر أبو غدة رَحِمَهُ اللَّهُ في خاتمة بحث (تتمة) في بيان قول أبي حاتم: «يكتب حديثه، ولا يحتج به» الملحق بـ«جواب المنذري» (ص٩٩) أن ألفاظ كتاب «الجرح والتعديل» كلها تحتاج إلى استقراء تام وجمع وتصنيف، ثم استخلاص ما يشير إليه كل لفظ من تلك الألفاظ.

(١) قال بنحو هذا الكلام في: «الميزان» (ترجمة أبي إدريس السَّكُوني) (رقم ٩٩٣٦)، وتعقبه الحافظ في «التهذيب» (نفس الترجمة)، وانظر: «النكت الوفية» (٢/ ٢٥)، و«شفاء العليل» (ص٣٢٢، ٤٩٦، ٤٩٨).

- فقال الشيخ حاتم في «الشرح» (ص١٩٩): «من قال عنه العلماء: «محله الصدق» فهو حسن الحديث».

- وقال السيوطي في «تدريب الراوي» (١/ ٤٠٦، ٤٠٧): «جعل الذهبي قولهم: «محله الصدق» مؤخرًا عن قولهم: «صدوق» إلىٰ المرتبة التي تليها، وتبعه العراقي؛ لأن صدوقًا مبالغة في الصدق، بخلاف محله الصدق؛ فإنه دال علىٰ أن صاحبها محله ومرتبته مطلق الصدق».

(٣) إلىٰ الصدق ما هو

هذا اللفظ مما زاده العراقي في «التقييد والإيضاح» (١/ ٦١٤) علىٰ ما ذكره ابن الصلاح.

وقال السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٢٨٣): «يعني: أنه ليس ببعيد عن الصدق».

ولكنه نادر الاستعمال جدًّا، والله أعلم[(١)].

(٤) جيِّد الحديث

هذا اللفظ مما زاده العراقي في «التقييد والإيضاح» (١/ ٦١٤) علىٰ ما ذكره ابن الصلاح.

وهي: عبارة تعديل واحتجاج، فتقال فيمن يُحسَّن أو يصحح حديثه، والذي يحدد المقصود هو السياق وما يحتف به من قرائن.

---

(١) انظر: «التقييد والإيضاح» (١/ ٦١٤)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٦)، و«النكت الوفية» (٢/ ٢١، ٢٢)، و«تدريب الراوي» (١/ ٤١٢)، و«نتائج الأفكار» (٢/ ٢٦٥، ٢٦٦)، و«شفاء العليل» (ص٣٢٠)، و«الشرح والتعليل» (ص٧١، ٧٢).

وقد ذكرها الذهبي في مقدمة «الميزان» (١/ ٤) بين عبارتي: «محله الصدق»، و«صالح الحديث»[1].

(٥) مُقارب الحديث

هذا اللفظ مما زاده ابن الصلاح علىٰ ما ذكره ابن أبي حاتم في مقدمة «الجرح والتعديل». وجعله العراقي في «التقييد والإيضاح» (١/ ٦١٠) من آخر ألفاظ التوثيق.

وقال السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٢٨٤) في شرح هذا اللفظ: «وسط، لا ينتهي إلىٰ درجة السقوط، ولا الجلالة، وهو: نوع مدح».

فبالكسر (مقارِب) اسم فاعل، أي: حديثه مقارب لحديث غيره من الثقات.

وبالفتح (مقارَب) اسم مفعول، أي: حديثه يقاربه حديث غيره.

فالمراد: يقارب الناس في حديثه ويقاربونه، أي: ليس حديثه بشاذٍّ ولا منكر.

وقد صحح وحسَّن البخاري لمن قال فيه: «مقارب الحديث» [كما في «العلل الكبير» للترمذي (ص٢٦١/ رقم٤٧٥، ص٢٠٠/ رقم٣٥٤).

وحسَّن الترمذي في «جامعه» (٣، ١٩٩، ٥٨٦، ١٣٣٥، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٦٦٦) لمن قال فيه البخاري ذلك.

☐ ومن الأمثلة التي توضح هذا المعنىٰ ما يلي:

- قول ابن المديني في عبد الرحمن بن أبي الزناد [كما في «تاريخ مدينة السلام» (بغداد) (١٠/ ٢٢٨)]: «حديثه بالمدينة حديث مقارب، وما حدّث به بالعراق فهو مضطرب».

---

(١) انظر: «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٦)، و«فتح المغيث» (٢/ ٢٨٣).

فقال يعقوب بن شيبة [كما في «شرح علل الترمذي» (٢/ ٦٠٦)]: «سمعت علي بن المديني يضعف ما حدث به ابن أبي الزناد بالعراق، ويصحح ما حدث به بالمدينة».

- وقول البخاري في إسماعيل بن رافع [كما في «جامع الترمذي» (رقم١٦٦٦)]: «ثقة مقارب الحديث»(١).

❑ تتمة:

هذا المعنىٰ لهذا اللفظ هو الراجح المعتمد - والله أعلم -، وإن كان خالف بعض أهل العلم، وهاك تلخيص نقاط الخلاف:

١ - جعل مُغْلَطَاي في «إصلاح كتاب ابن الصلاح» (ص٣٥٤) والبُلقيني في «محاسن الاصطلاح» (ص٣١٠) ما كان بالكسر من ألفاظ التعديل، وما كان بالفتح من ألفاظ التجريح، وردَّ ذلك العراقي بقوة في «التقييد والإيضاح» (١/ ٦١١، ٦١٣).

٢ - قصره ابن الجزري والقسطلاني علىٰ التجريح.

فقال ابن الجزري في البيت (رقم/ ٨٦) من منظومته «الهداية في علم الرواية»:

---

(١) خطَّأ الذهبيُّ في «الميزان» (١/ ٢٢٧/ ٨٧٢) (ترجمة إسماعيل بن رافع) الترمذيَّ في هذا النقل عن البخاري، ولكن لا يُفهم من ذلك أن الترمذي يوصف بأنه يخطئ على البخاري، كما فهمه البعض، وقد سألت الشيخ حاتمًا - حفظه الله - مشافهةً، فقلت: هل كلام الذهبي يدل أن الترمذي يستحق أن يوصف بأنه يخطيء على البخاري؟ فقال: «لا».

ولمزيد أمثلة؛ انظر:

- ترجمة يزيد بن عطاء الواسطي من «سؤالات أبي داود» (ص٣٢١/ رقم ٤٣٦)، و«العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٤٨٨).

- وترجمة إسماعيل بن زكريا الخُلْقاني من «علل المرُّوذي» (ص٢٣٩/ رقم ٤٧٥).

وانظر: «إرواء الغليل» (١/ ٢٥٤/ ٢٣٦)، و«شرح الموقظة» (ص٢٧٥، ٢٧٦)، و«السلسبيل» (ص٢٢: ٢٦ مع الحاشية للأهمية).

فـصـالـح وفـيـهـمـا يـعـتـبـر والـجـرح أنـواع فَـلَـيْـن ينظر
فـلـيـس بـالـقـوي، فـالـمـقـارب ضـعـيـف، فـالـمـتـروك واه ذاهـب

وتعقبه السخاوي في شرحه «الغاية في شرح الهداية» (١/ ٢٠٢، ٢٠٣).

وقال القسطلاني في مقدمة «إرشاد الساري» (١/ ١٦): «لألفاظ التجريح مراتب أيضًا... ثالثها: مقارب الحديث، أي: رديئه»[(١)].

(٦) لا بأس به - ليس به بأس

❑ **لفظان في مرتبة «الصدوق»، ومما يدل على هذا المعنى ما يلي:**

- قول ابن عدي في «الكامل» (٦/ ٣٥٥) (ترجمة مغيرة بن زياد الموصلي): «عامة ما يرويه مغيرة بن زياد مستقيم إلا أنه يقع في حديثه كما يقع هذا في حديث من ليس به بأس من الغلط، وهو لا بأس به عندي».

- وقول الذهبي في مقدمة «الميزان» (١/ ٣، ٤): «ولم أتعرض لذكر من قيل فيه: محله الصدق، ولا من قيل فيه: لا بأس به... فإن هذا وشبهه يدل علىٰ عدم الضعف المطلق. فأعلىٰ العبارات في الرواة المقبولين: ثبت حجة... ولا بأس، وليس به بأس».

---

(١) انظر: «معرفة أنواع علم الحديث» (ص٣١٠)، و«النكت» للزركشي (٣/ ٤٣٥، ٤٣٦)، و«التقييد والإيضاح» (١/ ٦١١: ٦١٣)، و«النكت الوفية» (٢/ ٢٥: ٢٨)، و«فتح المغيث» (٢/ ٢٨٣، ٢٨٤)، و«تدريب الراوي» (١/ ٤١١)، و«تاج العروس» (١/ ٤٢٤) (مادة قرب)، و«قواعد في علوم الحديث» (ص٢٢٤)، و«مباحث في علم الجرح والتعديل» (ص٤٣/ حـ١)، و«ألفاظ الجرح والتعديل» للشيخ أحمد معبد (ص١٣٥/ حـ١، ص١٧٥/ حـ١)، و«المدرسة الحديثية في مكة والمدينة» (٢/ ٢١٨: ٢٢٠).

- وقال مثل ذلك في مقدمة «الضعفاء» (١/ ١٠).

- وذكرهما في «الموقظة» (ص٨١) ضمن عدة ألفاظ ثم وصفها بقوله: «فهذه العبارات كلها جيدة، ليست مضعفة لحال الشيخ، نعم ولا مرقية لحديثه إلىٰ درجة الصحة الكاملة المتفق عليها»[1].

❏ تتمة:

◈ ١ - مراد ابن معين بـ«ليس به بأس»:

مراد ابن معين بـ«ليس به بأس»: أن الراوي ثقة، ولكن لا يقصد أنهما متساويان من كل وجه، بل مشتركان في مطلق الثقة، فللثقة مراتب، ولا شكَّ أن التعبير بقول: «ثقة» أرفع من التعبير بقول: «لا بأس به» نص علىٰ هذا المعنىٰ: ابن دقيق العيد في «الإمام» (٢/ ٤٨٩)، وابن القطان في عدة مواطن من «بيان الوهم والإيهام»[2]، والزركشي في «النكت» (٣/ ٤٣٤)، والعراقي في «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٧)، والبِقَاعي في «النكت الوفية» (٢/ ٢٩، ٣٠)، والسخاوي في «الغاية» (١/ ٢٠١).

ومن الأدلة علىٰ أن مراد ابن معين بـ«ليس به بأس» أن الراوي ثقة ما يلي[3]:

أ - قول ابن أبي خيثمة في «تاريخه» (١/ ٢٢٧/ ٦٩٠، ٣/ ١٩٢/ ٤٤٤٥): قلت ليحيىٰ بن معين: إنك تقول: فلان ليس به بأس، وفلان ضعيف؟ قال: إذا قلت

(١) انظر: «نتائج الأفكار» (٢/ ٢٦٥)، و«أحاديث ومرويات في الميزان» (٢/ ٣٦).

(٢) منها: (٢/ ٤٦٤، ٣/ ١١٠، ٥/ ٢٦١، ٣٢٦، ٣٨٥، ٥٦٣).

(٣) محل هذه الصورة إذا كان قوله: «ليس به بأس» مفردًا، لا مركبًا، ولا معطوفًا، ولا مضافًا؛ حتى يُدفع إشكال أبي الحسن في «شفاء العليل» (ص٢٨٣: ٢٨٥) و«إتحاف النبيل» (١/ ٣٠٤/ ١٥٤)، وقد ذكر الشيخ أحمد معبد نحو هذا المعنى في «ألفاظ الجرح والتعديل» (ص١٨: ٢١)، وانظر: «أحاديث ومرويات في الميزان» (٢/ ٩١).

لك: «ليس به بأس» فهو ثقة، وإذا قلت لك: «هو ضعيف»، فليس هو بثقة، لا يكتب حديثه[(١)].

ب - وقول ابن الجنيد في «سؤالاته لابن معين» (ص٣٢٤، ٣٢٥/ رقم ٢١٠): قلت ليحيىٰ بن معين: عبد الرحمن بن عبد الله الدشتكي. فقال: رازي لا بأس به.

قلت: عمرو بن قيس؟ قال: لا بأس به. قلت: ثقتان؟ قال: ثقتان.

جـ - وقول الحافظ في «هدي الساري» (ص٤٥٥) (ترجمة يونس بن أبي الفرات البصري): «قال ابن الجنيد عن ابن معين: ليس به بأس، وهذا توثيق من ابن معين»[(٢)].

◈ ٢ - مراد النسائي بـ«لا بأس به»:

مراد النسائي بـ«لا بأس به»: أن الراوي ثقة.

---

(١) وأخرجه الخطيب في «الكفاية» (١/ ٩٩/ ٣٤) من طريق ابن أبي خيثمة به. وعزاه ابن الصلاح في «معرفة أنواع علم الحديث» (ص٣٠٩) وغيرُه إلى ابن أبي خيثمة عن ابن معين.

(٢) نص على ذلك: ابن الصلاح في «معرفة أنواع علم الحديث» (ص٣٠٩)، وابن الملقن في «المقنع في علوم الحديث» (١/ ٢٨٥)، والمعلمي في «التنكيل» (١/ ٦٩)، وأبو غدة في أكثر من موطن، والشيخ الأعظمي في «الدراسات» (ص٣١: ٣٣)، واستنتجه الدكتور أحمد نور سيف (محقق تاريخ الدوري والدارمي والدقاق وسؤالات ابن الجنيد).
ولكن جعله ابن الصلاح، وابن الملقن اصطلاحًا خاصًا بابن معين، بينما ذكر أبو غدة في حواشي «الرفع والتكميل» (ص٢٢٢، ٢٢٣/ حـ٣)، و«قواعد في علوم الحديث» (ص٢٥٠، ٢٥١/ حـ٢)، و«ظفر الأماني» (ص٧٨/ حـ٢): أنه لا خصوصية لابن معين بهذا الاستعمال، بل هو تعبير شائع في كلام المتقدمين: كابن المديني والإمام أحمد ودحيم وأبي زرعة وأبي حاتم الرازيين ويعقوب بن سفيان الفسوي وغيرهم.
وأيده قاسم علي سعد في «مباحثه» (ص٣٧، ٣٨/ حـ٣)، وخالفه الشيخ مصطفى بن إسماعيل في «شفاء العليل» (ص ١٣٣: ١٣٥) وقال: إن هذا اصطلاحٌ خاص بابن معين.

ذكره مُغْلطاي في «إصلاح كتاب ابن الصلاح» (ص ٣٥٠)[١].

◈ ٣ - مراد دُحَيْم بـ«لا بأس به»:

مراد عبد الرحمن بن إبراهيم المعروف بـ«دُحَيْم» بـ«لا بأس به»: أن الراوي ثقة، والدليل:

- قول أبي زرعة الدمشقي في «تاريخه» (١/ ٣٩٥): قلت لعبد الرحمن بن إبراهيم: ما تقول في علي بن حوشب الفزاري؟ قال: لا بأس به.

قلت: ولم لا تقول: ثقة، ولا أعلم إلا خيرًا؟ قال: قد قلت لك أنه ثقة[٢].

- ونص مُغْلَطَاي في «إصلاحه» (ص٣٥٠)، والزركشي في «نكته» (٣/ ٤٣٣، ٤٣٤)، والعراقي في «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٧)، والبِقَاعي في «النكت الوفية» (٢/ ٢٩)، والسخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٢٨٦، ٢٨٧): أن دُحيمًا موافق لابن معين في هذا المعنى[٣].

---

(١) انظر: «منهج النسائي» (٢/ ١٠٠٨)، و«مباحث في علم الجرح والتعديل» (ص ٣٧، ٣٨/ حـ٢) كلاهما لقاسم سعد.

(٢) قال السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٢٨٧): «ولو لم يكن صنيعهم كذلك ما سأل أبو زرعة». وقال البِقَاعي في «النكت الوفية» (٢/ ٢٩): «عبارة دُحيم ربما تُفهم شيوعه عن أهل الفن». وقارن بما في (٢/ ٣٠).

(٣) لم يورد الشيخ أبو الحسن في «شفاء العليل» (ص٢٩٠/ حـ١) إلا نص السخاوي فقط، وقال: «وعندي أن صنيع دحيم (جاء في المطبوع وجيم): يحتاج إلى استقراء تام من أجل أن نضع لذلك قاعدة مطردة».

وقال الشيخ عبد الله السعد في شرح «الموقظة» (ش١٠/ وجه٢): «من قال عنه دحيم: لا بأس به، فهو ثقة. وعند ابن عدي أحيانًا تكون تضعيفًا منه للراوي».

(٧) ما أعلمُ به بأسًا

هذا اللفظ مما زاده ابن الصلاح في «معرفة أنواع علم الحديث» (ص٣١١) علىٰ ما ذكره ابن أبي حاتم في مقدمة «الجرح والتعديل»، وقال: قولهم: «فلان ما أعلم به بأسًا» هو في التعديل دون قولهم: «لا بأس به».

وجعله العراقي في «التقييد والإيضاح» (١/ ٦١٠) من آخر ألفاظ التوثيق[(١)].

(٨) أرجو أنه لا بأس به

هذا اللفظ مما زاده العراقي في «التقييد والإيضاح» (١/ ٦١٤) علىٰ ما زاده ابن الصلاح. وقال في «التبصرة والتذكرة» (٢/ ٦): «أرجو أنه لا بأس به» نظير «ما أعلم به بأسًا» أو الأُولىٰ أرفع؛ لأنه لا يلزم من عدم العلم حصول الرجاء بذلك[(٢)].

❑ تتمة:

قال الشيخ المعلمي في حاشية تحقيق «الفوائد المجموعة» (ص٣٥) عن قول ابن عدي: «أرجو أنه لا بأس به»: هذه الكلمة رأيت ابن عدي يُطلقها في مواضع تقتضي أن يكون مقصوده: «أرجو أنه لا يتعمد الكذب»[(٣)].

---

(١) انظر: «النكت الوفية» (٢/ ٢٨، ٢٩)، و«فتح المغيث» (٢/ ٢٨٥)، و«شفاء العليل» (ص٤٤٦، ٤٤٧).

(٢) المصدر السابق.

(٣) قال بمعنى ذلك الشيخ الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٤/ ٥٧٧)، والشيخ عبد الله السعد في «قواعد الجرح والتعديل» (القاعدة الثالثة)، وفي شرح «الموقظة» (الشريط التاسع)، وانظر: «شفاء العليل» (ص٢٨٩، ٢٩٠).

(٩) لا أعلم إلا خيرًا

هذا اللفظ يكون بمنزلة «لا بأس به» على أقل أحواله، وقد يكون بمنزلة «ثقة» إذا ظهرت قرينة تدل على ذلك، ومما يدل على هذا المعنى ما يلي:

- قول الإمام أحمد في إسماعيل بن جعفر [كما في «العلل ومعرفة الرجال» لعبد الله (٢/ ٤٨٥/ ٣١٩٥)]: ما أعلم إلا خيرًا، قلت (عبد الله): ثقة؟ قال: نعم.

- وقول أبي حاتم في سليمان بن عبيد الله أبي أيوب الرقي [كما في «الجرح والتعديل» (٤/ ١٢٧)]: «ما رأينا إلا خيرًا، صدوق»[١].

- وقول الأثرم في ربيع بن نافع [كما في «الجرح والتعديل» (٣/ ٤٧٠)]: «سمعت أبا عبد الله وذكر أبا توبة، فأثنىٰ عليه، وقال: لا أعلم إلا خيرًا».

- وقول الخطيب في «الكفاية» (١/ ٢٨٠): «قال بعض أهل العراق: إذا قال: لا أعلم إلا خيرًا، كان ذلك تعديلًا»[٢].

---

(١) انظر: «شفاء العليل» (٣٥٩: ٣٦١)، و«مباحث في علم الجرح والتعديل» للدكتور قاسم سعد (ص٣٤، ٣٥/ حـ١) مع العلم أنه حصل لأبي الحسن سبق نظر، فقال: «سليمان بن عبيد الله بن أبي سليمان»، وهو الذي قبل هذا في الجرح والتعديل.

(٢) وانظر: «الكفاية» (١/ ٢٨٤).

(١٠) صالح الحديث

- قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٧): «وإذا قيل: صالح الحديث، فإنه يكتب حديثه للاعتبار»[١].

- وروىٰ الخطيب في «الكفاية» (١/ ٩٩/ ٣٣) بسند صحيح عن أبي جعفر أحمد بن سنان قال: كان عبد الرحمن بن مهدي ربما جرىٰ ذكر حديث الرجل فيه ضعف، وهو رجل صدوق، فيقول: رجل صالح الحديث.

فأورد السخاوي هذا النص في «فتح المغيث» (٢/ ٢٨٣)، ثم قال: «وهذا يقتضي أنها هي والوصف بـ«صدوق» عند ابن مهدي سواء».

- وقال الذهبي في مقدمة «الميزان» (١/ ٣، ٤): «ولم أتعرض لذكر من قيل فيه: محله الصدق... ولا من قيل: هو صالح الحديث... فإن هذا وشبهه يدل علىٰ عدم الضعف المطلق. فأعلىٰ العبارات في الرواة المقبولين: ثبت حجة... وصالح الحديث».

- وقال في «ذيل تاريخ الإسلام» (ص ٤٦١): «هذه العبارة (قول ابن عدي: «صالح الحديث») في التوثيق منحطة عن قولهم ثقة وحجة، وهي من نعوت التعديل لا التجريح».

- وذكره في «الموقظة» (ص٨٢) ضمن عدة ألفاظ، ثم وصفها بقوله: «فهذه العبارات كلها جيدة، ليست مضعفة لحال الشيخ، نعم ولا مرقية لحديثه إلىٰ

(١) انظر: «بيان الوهم والإيهام» (٢/ ٢١١)، وتعليق الجديع على «المقنع في علوم الحديث» (١/ ١٧٨، ١٧٩).

درجة الصحة الكاملة المتفق عليها»[١].

- وجعله العراقي في «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٦) من المرتبة الرابعة من مراتب القبول.

- وقال الحافظ في «الفتح» (١١/ ١٩٧): «هي (قول أبي حاتم: صالح) من ألفاظ التوثيق، لكنها من الرتبة الأخيرة عند ابن أبي حاتم. وقال: إن من قيل فيه ذلك يكتب حديثه للاعتبار».

❏ **تنبيه:**

◈ **١ - هناك فرق بين «صالح الحديث» و«صالح»:**

قال الحافظ في «النكت» (٢/ ١٥٨): «من عادة الأئمة إذا أرادوا وصف الراوي بالصلاحية في الحديث قيدوا ذلك، فقالوا: صالح الحديث، فإذا أطلقوا الصلاح، فإنما يريدون به في الديانة، والله أعلم».

ومما يدل علىٰ هذا المعنىٰ: ما ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٧٣/ ١٤٢) (ترجمة أحمد بن محمد بن غالب) قال: سئل أبي عنه، فقال: روىٰ أحاديث مناكير عن شيوخ مجهولين، ولم يكن محله عندي ممن يفتعل الحديث، وكان رجلًا صالحًا.

فصلاحه حسب رأي أبي حاتم فيه: إنما هو في دينه حسب[٢].

---

(١) انظر: «معرفة أنواع علم الحديث» (ص٣٠٩)، و«فتح المغيث» (٢/ ٢٨٨)، و«مباحث في علم الجرح والتعديل» (ص٤٠: ٤٢)، و«ألفاظ الجرح والتعديل» للشيخ أحمد معبد (ص٣٣٤)، و«السلسبيل» (ص٤٠، ٤٥).

(٢) نصَّ على معنى ذلك ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٤/ ٦٧٢، ٥/ ٢٠٨)؛ ولكن قال الدكتور قاسم سعد في «منهج النسائي» (٢/ ١٠١٠) - بعد ما ذكر هذا المعنى -: «لكن النسائي وجماعة آخرين قصدوا بها الحكم على الرواية».

◈ ٢ - **قد يقصد بعض النقاد من وصف حديث الراوي بالصلاح، كقولهم: «له أحاديث صالحة»، و«روىٰ أحاديث صالحة»: أن له أحاديث ذات عدد.**

قرر ذلك الشيخ حاتم في بحث باسم «بيان أن وصف حديث الراوي بالصلاح قد لا يدل على شيء من عدالته أو ضبطه».

وقطع بذلك بالنسبة إلى ابن عدي، وذكر نصوصًا عن غيره توافق هذا المعنى.

وكان شيخنا محمد عمرو رَحِمَهُ اللَّهُ يقرر كثيرًا مثل هذا المعنىٰ عن ابن عدي، كما في شرح «شرح علل الترمذي» (الشريط الأول/ جـ١).

(١١) وسط

معناه: وسط بالنسبة إلى الثقات، فالعبارة لا جرح فيها، ومن وصف بها فهو مقبول الحديث، إلا أنه بالنسبة إلى كبار الثقات معتبر من الوسط.

وقد ذكره في ألفاظ التوثيق (القبول): ابن الصلاح في «معرفة أنواع علم الحديث» (ص٣١٠)، والذهبي في مقدمة «الميزان» (١/ ٤)، والسخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٢٨٣).

وجعله العراقي في «التقييد والإيضاح» (١/ ٦١٠)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٦) من ألفاظ آخر مراتب التوثيق[١].

---

(١) انظر: «بلغة الأريب» (ص٢٠٣)، و«المقترح» (ص٥٣/ رقم ٦٧) وقارن بما في: «إتحاف النبيل» (١/ ٢٧٣، ٢٧٤/ ١٣٢).

(١٢) صدوق إن شاء الله

ذكره ضمن ألفاظ التوثيق (القبول): الذهبي في مقدمة «الميزان» (١/ ٤)، والعراقي في «التقييد والإيضاح» (١/ ٦١٤)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٦)، والسخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٢٨٥).

وذكره كذلك الذهبي في «الموقظة» (ص٨٢) ضمن عدة ألفاظ، ثم وصفها بقوله: «فهذه العبارات كلها جيدة، ليست مضعفة لحال الشيخ، نعم ولا مرقية لحديثه إلىٰ درجة الصحة الكاملة المتفق عليها».

(١٣) صويلح

ذكره ضمن ألفاظ التوثيق (القبول): الذهبي في مقدمة «الميزان» (١/ ٤)، والزركشي في «النكت» (٣/ ٤٣٧)، والعراقي في «التقييد والإيضاح» (١/ ٦١٤)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٦)، والسخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٢٨٥).

(١٤) شيخ

بعض النصوص التي تُبين المعنى المراد به:

- قول ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٧): «وإذا قيل: شيخ، فهو بالمنزلة الثالثة (بعد من قيل فيه: صدوق، أو محله الصدق، أو لا بأس به، وقبل من قيل فيه: صالح الحديث) يكتب حديثه وينظر فيه إلا أنه دون الثانية».

- فعلَّق السخاوي في «الغاية شرح الهداية» (١/ ٢٠٢) شارحًا له: «وهذا يُكتب حديثه ويُنظر في ضبطه كأهل التي قبلها[١]، إلا أنه دونهم».

- وقول الذهبي في «الميزان» (٤/ ٣٤٦/ ٧٠١٥) (ترجمة مالك بن الخير الزَّبَادي): «الجمهور علىٰ أن من كان من المشايخ، قد روىٰ عنه جماعة، ولم يأت بما ينكر عليه أن حديثه صحيح»[٢].

- وقال أيضًا في مقدمة «الميزان» (١/ ٣، ٤): «ولم أتعرض لذكر من قيل فيه: محله الصدق... أو هو شيخ، فإن هذا وشبهه يدل علىٰ عدم الضعف المطلق. فأعلىٰ العبارات في الرواة المقبولين: ثبت حجة... وشيخ وسط، وشيخ، وحسن الحديث»[٣].

- وقال نحو ذلك في مقدمة «المغني» (١/ ١٠).

- وذكره في «الموقظة» (ص٨١) ضمن عدة ألفاظ، ثم وصفها بقوله: «فهذه العبارات كلها جيدة، ليست مضعفة لحال الشيخ، نعم ولا مرقية لحديثه إلىٰ درجة الصحة الكاملة المتفق عليها».

---

(١) التي قبلها مرتبة (الصدوق - لا بأس به...).
وقال عنها السخاوي في «الغاية شرح الهداية» (١/ ٢٠١): «وهؤلاء يكتب حديثهم ويُنظر في ضبطهم؛ لأن هذه الألفاظ لا تشعر بالضبط فينظر ويعتبر».

(٢) أقره الشيخ عبد المحسن العباد كما في «مجموع كتبه ورسائله» (٨/ ٣٠٩/ ٤٣٦).

(٣) جاء في المطبوع (تحقيق البجاوي): «وشيخ حسن الحديث»، ولكن جاء في مطبوعتين من طبعات «لسان الميزان»، - وهما أحسن طبعاته -: طبعة دار البشائر تحقيق أبي غدة (١/ ١٩٩)، وطبعة ابن تيمية، تحقيق غنيم عباس (١/ ٨٧): «وشيخ وحسن الحديث».
وأوردها بإثبات الواو الدكتور قاسم سعد في «مباحثه» (ص٨٦)، ثم قال في الحاشية: «الواو ثابتة في النسختين: الأحمدية والإمامية، وفي «لسان الميزان»، وحذفها البجاوي، اعتمادًا على نسخة أحمد الثالث فقط مع أني أظن ثبوتها إلا أنها غير واضحة في صورة هذه النسخة».

- فقال الشيخ حاتم في «الشرح» (ص١٩٩): «من قيل فيه: «شيخ» فهو حسن الحديث علىٰ الراجح والصحيح»[١].

- وقال أيضًا في «الموقظة» (ص٧٨): «من لم يُجْرح مع ارتفاع الجهالة عنه، يقال فيه: شيخ».

- وقال أيضًا في «الميزان» (٣/ ٩٩/ ٤١٧٧) (ترجمة العباس بن الفضل العدني): «سمع منه أبو حاتم، وقال: شيخ، فقوله: هو شيخ، ليس هو عبارة جرح، ولهذا لم أذكر في كتابنا أحدًا ممن قال فيه ذلك، ولكنها أيضًا ما هي عبارة توثيق، وبالاستقراء يلوح لك أنه ليس بحجة».

- وذكره ضمن ألفاظ التوثيق (القبول): العراقي في «شرح التبصرة والتذكرة» (٦/ ٦)، والحافظ في «نزهة النظر» (ص١٨٩)، وتقي الدين الشُّمُنِّي في «العالي الرتبة» (ص٣٠٩)، كلهم من ألفاظ مرتبة آخر مراتب التوثيق.

- ولكن قال ابن عبد البر في «التمهيد» (٣/ ٣٠٨): «هذه الأحاديث كلها من أحاديث الشيوخ لا يحتج بمثلها».

- وقال أيضًا نحو ذلك في موطن آخر (٦/ ٩٦، ٣٩٠).

- وقال المزي كما في «النكت» للزركشي (٣/ ٤٣٤) و«الغاية في شرح الهداية» (١/ ٢٠٢): «إنهم يعنون بها أنه لا يترك ولا يحتج بحديثه».

- وقال ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٣/ ٥٣٩): «هذه اللفظة يطلقونها علىٰ الرجل إذا لم يكن معروفًا بالرواية ممن أخذ عنه، وإنَّما وقعت له رواية الحديث أو أحاديث فهو يرويها، هذا الذي يقولون فيه شيخ، وقد لا

---

(١) وراجع للأهمية شرحه لـ«مختصر ابن كثير» (آخر الشريط السابع).

يكون من هذه صفته من أهل العلم، وقد يقولونها للرجل باعتبار قلة ما يرويه عن شخص مخصوص، كما يقولون: حديث المشايخ عن أبي هريرة أو عن أنس، فيسوقون في ذلك روايات لقوم مُقلين عنهم، وإن كانوا مكثرين عن غيرهم، وكذلك إذا قالوا: أحاديث المشايخ عن رسول الله ﷺ، فإنَّما يعنون من ليس له عنه إلا الحديث أو الحديثان ونحو ذلك».

- وقال كذلك (٤/ ١٠٨): «ومعنىٰ ذلك (لفظ شيخ) عندهم: أنه ليس من أهل العلم، وإنَّما وقعت له رواية لحديث أو أحاديث، فأخذت عنهم، وهم يقولون: لا تقبل روايات الشيوخ في الأحكام».

- وقال كذلك (٣/ ٤٨٢): «وسُئل عنه (طالب بن حُجير) الرازيان، فقالا: شيخ. يعنيان بذلك أنه ليس من طلبة العلم ومُتقنيه، وإنَّما هو رجلٌ اتفقت له رواية لحديث أو أحاديث أُخذت عنه»[1].

فمجمل القول في هذا اللفظ أنه على قسمين[2]:

❑ القسم الأول: مُقيَّد:

أن يقال: شيخ ثقة، أو شيخ ضعيف، فمعناه على ما قيد به، إن ثقةً فثقةٌ، وإن ضعيفًا فضعيفٌ، ومن الأمثلة على ذلك:

- قول ابن سعد في «الطبقات» (٨/ ٥١٥/ ٣٥٤٥) عن عبد الرحمن بن محمد ابن زياد المُحارِبي: «كان شيخًا ثقة، كثير الغلط».

---

(١) وانظر: «بيان الوهم والإيهام» (٣/ ٢٤٥، ٤/ ٦٩، ٤١٧، ٦٢٧، ٥/ ٣٣٩)، و«الإمام في معرفة أحاديث الأحكام» (١/ ٥٤٧)، و«شرح سنن ابن ماجه» (١/ ٤٣٣).

(٢) هذا المجمل أصل فكرته من شرح «الموقظة» للشيخ عبد الله السعد (الشريط الثامن).

- وقول الذهلي في علي بن سعيد النسائي كما في «تهذيب الكمال» (٢٠/ ٤٤٩): «اكتبوا عن هذا الشيخ؛ فإنه شيخ ثقة، يشبه المشايخ».

- وقول أبي حاتم الرازي في يحيىٰ بن بسطام كما في «الجرح والتعديل» (٩/ ١٣٢/ ٥٥٦): «شيخ صدوق، ما بحديثه بأس».

- وقول الذهبي في «الميزان» (٥/ ١١٩/ ٨٠١٥) عن محمد بن عمرو: «شيخ مشهور، حسن الحديث».

❑ القسم الثاني: مطلق، وهو على ثلاث حالات، وهي:

أ - أن يطلق بالنسبة إلىٰ من هو أحفظ وأقوىٰ، ومن الأمثلة على ذلك:

١ - قول الثوري [كما في «المحدث الفاصل» (ص٤٠٦/ رقم ٤٢٣، ٤٤٩)]: «خذ الحلال والحرام من المشهورين في العلم: وما سوىٰ ذلك فمن المشيخة»[1].

٢ - وقول الإمام أحمد كما في «العلل ومعرفة الرجال» لعبد الله (١/ ٣٨٣/ ٧٤٦، ٥٠٥/ ١١٨١): ما رأينا مثل يحيىٰ بن سعيد في هذا الشأن - يعني: في الحديث - هو صاحب هذا الشأن. فقلت (عبد الله) له: ولا هشيم؟ فقال: هشيم شيخ، ما رأينا مثل يحيىٰ.

٣ - وقول أبي بكر البرديجي [كما في «شرح علل الترمذي» (٢/ ٥٠٤: ٥٠٨) (في معرض حديثه عن الرواة عن قتادة)]:

- وإذا روى حماد بن سلمة وهمام وأبان ونحوهم من الشيوخ عن قتادة.

- والشيوخ من أصحابه مثل حماد بن سلمة وهمام وأبان ونحوهم.

---

(١) أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١/ ١٦٠)، والخطيب في «الكفاية» (١/ ٣٩٨/ ٣٧٠)، و«جامعه» (٢/ ١٢٢) بإسناد فيه نظر.

- وأما أحاديث قتادة التي يرويها الشيوخ، مثل: حماد بن سلمة وهمام وأبان والأوزاعي، فينظر.

وكان هذا الإطلاق في مقابل شعبة وسعيد وهشام، لذلك قال ابن رجب في «شرح علل الترمذي» (١/ ٤٦١): «والشيوخ في اصطلاح أهل هذا العلم عبارة عمن دون الأئمة والحفاظ، وقد يكون فيهم الثقة وغيره».

ب - إطلاق «شيخ» علىٰ الرجل الذي لا يعرف، فهذا معناه مجهول، ومن الأمثلة على ذلك:

- قول أبي حاتم الرازي في عبد الله بن الأسود القرشي كما في «الجرح والتعديل» (٥/ ٢/ ٦): «شيخ، لا أعلم روىٰ عنه غير عبد الله بن وهب».

جـ - إطلاق «شيخ» علىٰ من كان له بعض الرواية، وقد يقال: صدوق أو لا بأس به في الحكم الإجمالي، ومن الأمثلة على ذلك:

١ - قول ابن معين في المُفضَّل بن فَضَالة البصري كما في «سؤالات ابن الجنيد» (ص٤٤٤/ رقم ٧٠٨): «شيخ وأيش عنده».

٢ - وقول أبي حاتم الرازي في سليمان بن زياد الحضرمي كما في «الجرح والتعديل» (٤/ ١١٨/ ٥١٠): صحيح الحديث. قلت (عبد الرحمن) ما حاله؟ قال: شيخ[1].

---

(١) وانظر: «شفاء العليل» (ص١٤٠، ٣٤١: ٣٤٣، ٣١٧)، و«مباحث في علم الجرح والتعديل» للدكتور قاسم سعد (ص٣٩، ٤٠/ حـ٢).

(١٥) ما أقرب حديثه

جعله السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٢٨٥) من مرتبة «مقارب الحديث» و«صويلح» و«صدوق إن شاء الله».

(١٦) مشاه فلان

بمعنى قَبِلَهُ أو اعتدَّ به في الجملة أو اعتد به ورضيه، ومن الأمثلة على ذلك:

- قول الذهبي في «الميزان»:

- (٣/ ٢٧١/ ٤٨٥٧) عن عبد الرحمن بن خُضير: «ضعفه الفلاس، ومشاه غيره فوثقه يحيىٰ».

- و(٤/ ٢٢٦/ ٦٥٣٣) عن عون بن أبي شداد: «ضعفه أبو داود في قول، ومشاه غيره. وقال ابن معين: ثقة»[١].

(١٧) مأمون - خيار - مأمون خيار

هذا اللفظ مما زاده العراقي في «التقييد والإيضاح» (١/ ٦١٤) علىٰ ما زاده ابن الصلاح علىٰ ما ذكره ابن أبي حاتم. وجعله من ألفاظ المرتبة الثانية بالنسبة إلىٰ ترتيب ابن الصلاح، ومن ألفاظ المرتبة الثالثة بالنسبة إلىٰ ترتيب الذهبي.

وقال في «الألفية» (رقم: ٣٣٠، ٣٣١):

(١) انظر: حاشية «الرفع والتكميل» (ص١٦٢: ١٦٤/ حـ٤).

الحفظ أو ضبطًا لعدلٍ ويلي ... ليس به بأس، صدوق وَصِلِ
بذاك مأمونًا خيارًا وتلا ... محلُّه الصدق رووا عنه إلىٰ[(١)]

(١٨) فطنٌ كيِّسٌ

قال السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٢٨٥): ويشبه أن يكون من هذه المرتبة (أي مرتبة: مقارب الحديث - صويلح - صدوق إن شاء الله): «فَطِنٌ كَيِّسٌ».

(١٩) حسنُ الحديثِ

- هذا اللفظ مما زاده العراقي في «التقييد والإيضاح» (١/ ٦١٤) علىٰ ما زاده ابن الصلاح علىٰ ما ذكره ابن أبي حاتم.

- وذكره الذهبي في «الموقظة» (ص٨٢) ضمن عدة ألفاظ، ثم وصفها بقوله: «فهذه العبارات كلها جيدة، ليست مضعفة لحال الشيخ، نعم ولا مرقية لحديثه إلىٰ درجة الصحة الكاملة المتفق عليها»[(٢)].

❁ ❁ ❁

(١) انظر: «التقييد والإيضاح» (١/ ٦١٤)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٦)، و«فتح المغيث» (٢/ ٢٨٢)، و«بلغة الأريب» (ص٢٠٣)، و«الشرح والتعليل» (ص٤٦، ٤٧) (اللفظ ٢٨).

(٢) وانظر: «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٦)، و«فتح المغيث» (٢/ ٢٨٣)، و«بلغة الأريب» (ص٢٠٣)، وقارن بما في «إتحاف النبيل» (١/ ٢٧٤: ٢٧٧/ ١٣٢).

ألفاظ المرتبة الثالثة (المتجاذبة بين القبول والردّ)(١)

(١) روىٰ الناس عنه - رووا عنه

- هذا اللفظ مما زاده ابن الصلاح في «معرفة أنواع علم الحديث» (ص٣١٠) علىٰ ما ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»، وجعله العراقي في «التقييد والإيضاح» (١/ ٦١٤)، والسخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٢٨٢) من آخر مراتب التعديل، ولكن جعله السيوطي في «تدريب الراوي» (١/ ٤١٠) من المرتبة قبل الأخيرة.

---

(١) قال الذهبي في «الموقظة» (ص٨٢): «ثم نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديل والجرح، وما بين ذلك من العبارات المتجاذبة».
فقال الشيخ حاتم في «الشرح» (ص٢٣٨) في تبيين معنى التجاذب: «هناك عبارات تحتمل الجرح وتحتمل التعديل، وهناك عبارات أخرى شاملة لمراتب من الجرح ومراتب من التعديل.
مثال الأول: وهو أن هناك عبارات نحملها مرات على التعديل، ونحملها مرات على الجرح، وأقرب مثال على ذلك عبارة «ليس بالقوي»؛ فمن النسائي لا تدل على الجرح، ولكنها من غيره تدل على الجرح.
ومثال الثاني: عبارة «يعتبر بحديثه»: فهذه تقال عن الصدوق، أي: إن حديثه صالح للمتابعات والشواهد، وكذلك تقال عن «صالح»، وتقال عن «شيخ»، فهذه كلها عبارات تعديل. ويقال عن «لين» أيضًا = يعتبر بحديثه، وكذلك يقال عن «ليس بالقوي»، ويقال عن «ضعيف». فهذه عبارة واحدة، وهي عبارة «يعتبر بحديثه» شملت مراتب من التعديل، ومراتب من الجرح».
وقال السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٢٨٥): «وبالجملة فالضابط في أدنى مراتب التعديل كل ما أشعر بالقرب من أسهل التجريح».

- وقال ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٤/ ٦٩): «بكر بن عمرو المعافري... لا تُعلم عدالته، وإنما هو من الشيوخ الذين لا يُعرفون بالعلم، وإنما وقعت له روايات أُخذت عنهم. بنحو ذلك وصفه أحمد بن حنبل، فإنه سُئل عنه فقال: يُروىٰ عنه».

❑ تتمة:

◈ **أ - للإمام مسلم ولأبي زكريا الأزدي (ت ٣٣٤هـ) اصطلاح خاص في هذا اللفظ:**

- قال مُغْلَطَاي في «إصلاح كتاب ابن الصلاح» (ص٣٥٣: ٣٤٥): «إن الإمام أبا زكريا يزيد بن محمد الأزدي ذكر في كتاب «طبقات أهل الموصل» من ألفاظ التوثيق عنده غالبًا: فلان روىٰ عنه الناس، وكذا طريقة مسلم في «التمييز»: إذا أذن في الرواية عن شخص، كان ذلك تعديلًا له»[1].

◈ **ب - لفظ: «فلان لا يروىٰ عنه»:**

كثيرًا ما يرد هذا اللفظ على سبيل الجرح بمعنى: أن الراوي ليس أهلًا للرواية عنه، لكن قد يرد هذا اللفظ في حالة أخرى، ويُقصد به أن المسئول عنه ليست له رواية، ومن الأمثلة على ذلك:

أ - قول أبي حاتم الرازي واصفًا بهذا اللفظ من وصفه بالصحبة، فقال كما في «الجرح والتعديل»:

- (٣/ ٤٨٠/ ٢١٥٦): «رافع بن عُنْجُرَة (عُنْجُدَة): شهد بدرًا، لا يروىٰ عنه الحديث».

و(٣/ ٤٨٠/ ٢١٥٨): «رافع بن المُعلَّىٰ: له صحبة... يقال: شهد بدرًا... لا يروىٰ عنه شيء».

---

(١) وانظر: «ألفاظ الجرح والتعديل» للشيخ أحمد معبد (ص٢٢).

- و(٣/ ٤٨٠/ ٢١٥٩): «رافع بن مالك: وهو من الستة النفر الذين أسلموا من الأنصار قبل جميعهم... لا يروىٰ عنه شيء».

ب - وقول الحافظ في «التهذيب» (ترجمة مالك بن الحارث النخعي) معقبًا جواب الإمام أحمد لمهنًا أن مالكًا لا يروىٰ عنه: «ولم يرد أحمد بذلك تضعيفه، وإنَّما نفىٰ أن تكون له رواية»[1].

(٢) احتمله الناس

هذا اللفظ لم أجده في كتب المصطلح، وإنَّما استعمله الأئمة في الجرح والتعديل، والذي يظهر أنه بمعنى: رووا عنه، بل يأتي معطوفًا عليه أحيانًا، فيقال: احتمله الناس، ورووا عنه.

(٣) يُكتب حديثُه

- قال ابن عدي في «الكامل» (١/ ٢٤٣) (ترجمة إبراهيم بن هارون الصنعاني): «وقول يحيىٰ بن معين: "يكتب حديثه"، معناه أنه في جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم».

- وقال ابن عبد البر في «التمهيد» (٩/ ٩٧): «يزيد بن عياض: متروك الحديث لا يرىٰ أهل العلم بالحديث أن يكتب حديثه».

- وقال الذهبي في مقدمة «المغني» (١/ ١٠): «وكذا لم أذكر من قيل فيه: محله الصدق، ولا من قيل فيه: يكتب حديثه... فإن هذا باب تعديل».

---

(١) انظر: «شفاء العليل» (ص٣٥٩).

- وقال أيضًا في «الميزان»: (المقدمة) (١/ ٣، ٤): «ولم أتعرض لذكر من قيل فيه:... هو صالح الحديث أو يكتب حديثه... فإن هذا وشبهه يدل علىٰ عدم الضعف المطلق».

و(٣/ ٩٩/ ٤١٧٧) (ترجمة العباس بن الفضل العدني): «من ذلك قوله (أبي حاتم): يكتب حديثه، أي: ليس هو بحجة».

و(٦/ ١٩/ ٩٣٩٨) (ترجمة الوليد بن كثير المزني): «قال أبو حاتم: يكتب حديثه، مع أن قول أبي حاتم هذا ليس بصيغة توثيق، ولا هو بصيغة إهدار».

- وقال في «السير» (٦/ ٣٦٠) (ترجمة هشام بن حسان): «قد علمت بالاستقراء التام أن أبا حاتم الرازي إذا قال في رجل: «يكتب حديثه» أنه عنده ليس بحجة».

- وقال في «تاريخ الإسلام» (حوادث سنة ١٤١: ١٦٠) (ترجمة نصر بن أوس الطائي): «هذا القول (يكتب حديثه) من أبي حاتم دال علىٰ أنه ليس بحجة، مع أني لم أودع في كتابيَّ اللذَيْنَ في الضعفاء شيئًا من هذا النمط».

هذه النصوص تدل علىٰ أن الراوي الذي يقال فيه هذا اللفظ: ضعيف نازل عن رتبة الاحتجاج بحديثه، ولكن ليس ضعيفًا جدًّا، بل يكتب حديثه لصلاحيته للمتابعات والشواهد، فهو بمثابة من قيل فيه: يعتبر به، كما هو صنيع السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٢٨٣).

❑ تتمة:

١ - هذا المعنىٰ إذا كان اللفظ مفردًا، كما في ترجمة الوليد السابقة، أما إذا أضيف، فبحسب ما أضيف إليه، وله صورتان:

أ - يضاف إلىٰ لفظ تعديل، فيكون المراد وجوب التحري؛ لإثبات سلامة ما رواه من الخطأ والوهم، وإثبات كونه محفوظًا، كما في «الجرح والتعديل» (٢/ ١٤٨/ ٤٨٧) (ترجمة إبراهيم بن يوسف السبيعي): «قال أبو حاتم: يكتب حديثه وهو حسن الحديث».

ب - يضاف إلىٰ لفظ تجريح، فيكون المراد كتابة الحديث لمعرفته، ومنه: قول أبي حاتم كما في «الجرح والتعديل» (٣/ ١٩٩/ ٦٦٩) (ترجمة إسماعيل بن مسلم المكي): «ضعيف الحديث، ليس بمتروك، يكتب حديثه»(١).

٢ - قول الإمام مسلم: «اكتب عنه»:

إذا قال الإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ: «اكتب عنه»: فيريد به التوثيق، ومن ذلك ما أورده الحافظ في «التهذيب» (ترجمة أحمد بن الأزهر النيسابوري): «وقال مكي بن عبدان: سألت مسلم بن الحجاج عن أبي الأزهر، فقال: اكتب عنه. قال الحاكم: هذا رسم مسلم في الثقات».

(٤) يجمع حديثه

هذا اللفظ غير موجود في كتب المصطلح، ولكن استعمله الأئمة في الجرح والتعديل، واستعمالهم له على حالتين:

١ - إذا كان الراوي يجمع حديثه عاليًا ونازلًا لثقته وتثبته، ومن الأمثلة علىٰ

---

(١) انظر: «التنكيل» (١/ ٢٣٨)، وتتمة أبي غدة الملحقة بـ«جواب المنذري» (ص٩٣: ٩٩) في بيان قول الإمام أبي حاتم الرازي في الراوي: «يُكتب حديثه ولا يُحتجُّ به»، و«الدرر في مسائل المصطلح والأثر» (ص٦٦)، و«النصيحة» (ص٢٠٦)، و«إتحاف الذكي» (ص٥٩، ٦٠)، و«بذل الإحسان» (١/ ٢٦)، و«السلسبيل» (ص٨٣: ٨٦)، و«أصول الجرح والتعديل عند الإمام الذهبي» لمحمد الثاني (٢/ ٨٦٤، ٨٦٥)، و«المدرسة الحديثية في مكة والمدينة» (٢/ ٣٧٢).

ذلك: قول أبي حاتم الرازي في عبد الواحد بن أبي عون الأويسي كما في «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٣/ ١١٨): «من ثقات أصحاب الزهري، ممن يُجمع حديثه».

٢ - إذا كان الراوي ممن يكتب حديثه، ولا يُهدر، وإن لم يكن في منزلة من يُحتج به، ومن الأمثلة على ذلك: قول ابن عدي في «الكامل» (٣/ ٣٨٦) عن سعيد ابن المَرْزُبان: «هو في جملة ضعفاء الكوفيين الذين يجمع حديثهم ولا يترك»[1].

(٥) يعتبر به

قال السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٢٨٣): «يعتبر به، أي: في المتابعات والشواهد»[2].

❑ تتمة:

١ - قال الشيخ مقبل في «المقترح» (ص٦٢/ رقم ٩٣): «فلان يعتبر حديثه، أي: ينظر فيه، وفلان يعتبر بحديثه، أي: يصلح في الشواهد والمتابعات».

٢ - قال الشيخ حاتم في «شرح الموقظة» (ص٢٣٨): «عبارة «يعتبر بحديثه»: تقال عن الصدوق، أي: إن حديثه صالح للمتابعات والشواهد، وكذلك تقال عن «صالح»، وتقال عن «شيخ». فهذه كلها عبارات تعديل. ويقال عن «لين» أيضًا= يعتبر بحديثه، وكذلك يقال عن «ليس بالقوي»، ويقال عن «ضعيف». فهذه عبارة واحدة، وهي عبارة «يعتبر بحديثه»: شملت مراتب من التعديل، ومراتب من الجرح».

---

(١) انظر: «شفاء العليل» (ص٣٦١، ٣٦٢).

(٢) وانظر: «نزهة النظر» (ص١٨٩)، و«بلغة الأريب» (ص٢٠٣)، و«شفاء العليل» (ص٣٦٢: ٣٦٤).

(٦) اختلف فيه - فيه خُلْف

أي: إن هذا الراوي فيه اختلاف بين العلماء، فوثقه بعضهم، وضعفه بعضهم.

وهذا اللفظ مما زاده العراقي في «التقييد والإيضاح» (١/ ٦١٤)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١٢) على ما زاده ابن الصلاح.

وجعله من ألفاظ أخف مراتب الضعف، وهذا ما يفيد صنيعه في الألفية (رقم ٣٤٨)، وصنيع الذهبي في مقدمة «الميزان» (١/ ٤)، والسخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٢٩٥)[١].

(٧) مشهور - مشهور الحديث

هذا اللفظ مفردًا يدل على رفع جهالة العين، لكنها لا تفيد التعديل الذي يثبت معه حديث الراوي، وإنما تنفع في تقوية أمره بقدر ما، إذا سلم الراوي من قادح، ومن الأدلة على ذلك:

- قول ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٣/ ٤٩٤) عند ذكره لقول ابن معين في حرب بن عبيد الله: «مشهور»: «وهذا غير كاف في تثبيت روايته، فكم من مشهور لا تقبل روايته»[٢].

- وقول الحافظ في «التهذيب» (ترجمة حفص بن حسان) في شرح قول

(١) انظر: «الشرح والتعليل» (ص٤٥)، مع العلم أن هذا اللفظ نادر جدًّا، وليس موجودًا في «التهذيب».

(٢) وانظر: «بيان الوهم والإيهام» (٣/ ٢٥٨، ٦٠٥، ٦٠٦، ٥/ ٣٧٠).

النسائي فيه: «مشهور الحديث»[١]: «وهي عبارة لا تشعر بشهرة حال هذا الرجل، لاسيما ولم يرو عنه إلا جعفر بن سليمان، ففيه جهالة».

- وقوله في «تقريب التهذيب»: «حُصَين بن نُمير السَّكُوني... مشهور لا رواية له... تمييز»[٢].

□ ومما يدل على أنه لابد أن يَسلم من القدح:

قول البزار في «مسنده» (١١/ ٢٢) عن خُلَيد بن دعْلج: «مشهور».

فقال الحافظ في «مختصر زوائد البزار» (رقم ١٢٥٣): «يعني: بالضعف».

(٨) معروف

هذا اللفظ يحتمل معناه: أن الراوي غير مجهول، فيكون مثل مشهور أو أقل منه؛ لأن الرجل قد يكون معروفًا، وليس بمشهور من غير عكس.

ويحتمل أن يكون معروفًا ثقة أو مخلطًا أو كذابًا.

- قال ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٤/ ٢١٥) عند ذكره لقول البزار في (عبد الرحمن بن مسعود): «معروف»: «وهذا غير كاف فيما يُبتغى من عدالته، فكم من معروف غير ثقة»[٣].

---

(١) هذا اللفظ أورده المزي في «تهذيب الكمال» (٧/ ٧) هكذا: «مشهور»، فتعقبه مُغلطاي في «إكمال التهذيب» (ص٢٢٦) (الجزء المطبوع مؤخرًا، وكان ساقطًا من أصل المطبوع - دار المحدث -) والحافظ ابن حجر في «التهذيب»، وأشار إلى ذلك الدكتور بشار في الحاشية (٢/ ٧ حـ٣) من «تهذيب الكمال».

(٢) انظر: «النكت» (١/ ٩٩)، و«التنكيل» (١/ ٢٠٦)، و«شفاء العليل» (ص٤٤٥)، و«إتحاف النبيل» (١/ ١٧٣: ١٧٥/ ٥٢)، و«تحرير علوم الحديث» (١/ ٢٥٠، ٢٥١).

(٣) انظر: «المقترح» (ص٥٥/ رقم ٧٤، ص٦٣/ رقم ٩٨)، و«شفاء العليل» (٤٤٥، ٤٤٦)، و«مباحث=

- وقال الذهبي في «الميزان» (٥/ ٣٣٦/ ٨٨٩١) (ترجمة موسىٰ بن عبد الرحمن الثقفي): «معروف، ليس بثقة؛ فإن ابن حبان قال فيه: دجال، وضع علىٰ ابن جريح عن عطاء عن ابن عباس كتابًا في التفسير».

(٩) من أهل الصدق

الظاهر من هذا اللفظ: المدح الرفيع، وأن صاحبه من المشهورين بالعدالة والصدق في الرواية، لكنه يأتي أيضًا فيمن هو سيئ الحفظ ومن يقع في حديثه المناكير من جهة قلة ضبطه، لا من جهة أنه تعمد ذلك متنًا أو إسنادًا، ومن الأمثلة على ذلك:

- قول الفلاس في أبي جعفر الرازي كما في «التهذيب»: «فيه ضعف، وهو من أهل الصدق، سيئ الحفظ»[1].

- وقول ابن عدي في «الكامل» (٢/ ٣٧٥) (ترجمة حسان بن إبراهيم الكِرْماني): «وحسان عندي من أهل الصدق إلا أنه يغلط في الشيء، وليس ممن يُظن به أنه يتعمد في باب الرواية إسنادًا أو متنًا، وإنَّما هو وهم منه، وهو عندي لا بأس به».

= في علم الجرح والتعديل» للدكتور قاسم سعد حاشية (ص٨٠)، و«تحرير علوم الحديث» (١/ ٥٩٠، ٥٩١).

(١) انظر: «شفاء العليل» (ص٣٥٧).

(١٠) أخرج له البخاري و (أو) مسلم في الشواهد

- قال الذهبي في «الموقظة» (ص ٨٠): «من خرَّج له البخاري أو مسلم في الشواهد والمتابعات، ففيهم من في حفظه شيء، وفي توثيقه تردد».

- وقال الحافظ في «النكت» (١/ ١٩٩): «أكثرها لا ينزل عن درجة الحسن».

(١١) مستور

❑ **هذا اللفظ له ثلاثة معان:**

١ - من اجتمع فيه شرطا القبول: العدالة والضبط، لكنه لم يصل إلىٰ درجة الثقة.

وهذا استخدام قديم، كان قد سار عليه المحدثون، كأبي حاتم الرازي والإمام مسلم وابن حبان، حتىٰ بعض المتأخرين كالسمعاني. ومنه قول الذهبي في «الموقظة» (ص٨١): «وقد قيل في بعضهم (الثقات الذين لم يُخرج لهم في الصحيحين): فلان ثقة... فلان شيخ، فلان مستور... فلان حسن الحديث»[(١)].

٢ - من عرفت عدالته الظاهرة دون الباطنة:

وهو ما درج عليه المتأخرون في كتبهم، خاصة كتب المصطلح إلا ابن حجر.

٣ - مجهول الحال:

وهو: من روى عنه اثنان فصاعدًا ولم يُوثَّق.

---

(١) انظر: «شرح الموقظة» (ص١٩٩، ٢٠٠).

وهذا استعمال الحافظ في «نزهة النظر» (ص١٣٥، ١٣٦)، وبعض من تأخر عنه[1].

(١٢) يُروىٰ حديثه

ذكره الحافظ في «نزهة النظر» (ص١٨٩)، والزَّبِيدي في «بلغة الأريب» (ص٢٠٣) بين لفظي: «شيخ»، و«يعتبر به».

❁ ❁ ❁

(١) قارن «نزهة النظر» بباقي كتب المصطلح في مبحث الجهالة، تجد مصداق ذلك.

ألفاظ المرتبة الرابعة
(التي يعتبر بحديث أصحابها)

(١) لين - لين الحديث - فيه لين

كل من ذكر هذا اللفظ في ألفاظ التجريح، ذكره ضمن ألفاظ أخف المراتب جرحًا[١].

- فذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٧) في أول مرتبة من مراتب الجرح، وقال: «وإذا أجابوا في الرجل بـ«لين الحديث» فهو ممن يكتب حديثه للاعتبار».

- وقال حمزة السهمي في «سؤالاته للدارقطني» (ص٧٢/ رقم١): سألت أبا الحسن الدارقطني، قلت له: إذا قلت: «فلان لين»، أيش تريد به؟ قال: لا يكون ساقطًا متروك الحديث، ولكن يكون مجروحًا بشيء لا يسقط عن العدالة[٢].

---

(١) منهم:
- ابن الصلاح في «معرفة أنواع علم الحديث» (ص٣٠٩).
- والذهبي في مقدمة «الميزان» (١/ ٤).
- والعراقي في «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١٢).
- والحافظ ابن حجر في «نزهة النظر» (ص١٨٨).
- والسخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٢٩٥).

وانظر: «المقترح» (ص٥٦/ رقم ٧٩)، و«شفاء العليل» (ص٣١٤، ٣١٥)، وشرح «خلاصة التأصيل» (الشريط السابع).

(٢) أخرجه الخطيب في «الكفاية» (١/ ١٠٠/ ٣٥) بسند صحيح عن السهمي به، وذكره ابن الصلاح=

- وقال ابن الوزير في «الروض الباسم» (١/ ٤١): «قد يقال فيمن يجب قبوله: «فيه لين» وقد تطلق هذه العبارة في بعض رجال الصحيح، وإنَّما فائدتها: ترجيح من لم يقل فيه ذلك علىٰ من قيل فيه عند التعارض».

(٢) فيه نظر

هذا اللفظ لم يذكره أحد - فيما أعلم - من ألفاظ مراتب الجرح والتعديل قبل الذهبي في مقدمة «الميزان» (١/ ٤)، ثم تتابع مَن بعده علىٰ ذكره، منهم:

- ابن كثير (ت ٧٧٤ هـ) في «مختصره» (١/ ٣٢٠).

- والزركشي (ت ٧٩٤ هـ) في «نكته» (٣/ ٤٣٧).

- والعراقي (ت ٨٠٦هـ) في «التقييد والإيضاح» (١/ ٦١٤)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١١).

- والسخاوي (ت ٩٠٢ هـ) في «فتح المغيث» (٢/ ٢٩٥).

- والسيوطي (ت ٩١١ هـ) في «تدريب الراوي» (١/ ٤١٠)، وغيرهم.

وهذا اللفظ شاع استعماله عن البخاري، كما استعمله غيره من المتقدمين، ولكن بقلة، كأبي حاتم الرازي وابن عدي وأبي أحمد الحاكم وغيرهم، وأكثر من استعماله من المتأخرين أبو المحاسن محمد بن علي الحسيني صاحب «الإكمال من ذكر من له رواية في مسند أحمد».

= في «معرفة أنواع علم الحديث» (ص٣٠٩)، وغيرُه.
ولما ذكره اللكنوي (ت١٣٠٤هـ) في «ظفر الأماني» (ص٨١) جعله دليلًا على أن «فيه لين» عند غير الدارقطني من أسهل مراتب التجريح، وذكر نحو ذلك في: «الرفع والتكميل» (ص١٨٢، ١٨٣)، وانظر تطبيقات ذلك في: «بيان الوهم والإيهام» (٣/ ٢٢٨، ٤/ ٤٢٧، ٥/ ٣٤٣).

ولما كان أكثر من استعمله البخاري، نجد المذكورين سابقًا إما أن يجعلوه خاصًا بالبخاري كـ:

- الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) في «الموقظة» (ص٨٣).

- وابن كثير (ت ٧٧٤ هـ) في «مختصره» (١/ ٣٢٠).

- والزركشي (ت ٧٩٤ هـ) في «نكته» (٣/ ٤٣٧).

- والعراقي (ت ٨٠٦ هـ) في «التقييد والإيضاح» (١/ ٦١٤)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١١).

- والسيوطي (ت ٩١١ هـ) في «التدريب» (١/ ٤١٠).

أو يجعلوه لفظًا مطلقًا بدون التعرض لمقصد البخاري كـ:

- الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) في مقدمة «الميزان» (١/ ٤).

- والسندي في «شرح النخبة».

أو يجعلوه مطلقًا وخاصًّا، فيذكروه مرتين كـ:

- السخاوي (ت ٩٠٢ هـ) في «فتح المغيث» (٢/ ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٥)(١).

ومعنىٰ هذا اللفظ علىٰ الصحيح من أقوال أهل العلم عند البخاري وغيره: أن من قالها، له مع من قيلت فيه وقفة تأمل وبحث.

والواجب علينا حينئذٍ: أن نتوقف عن قبول حديثه والاحتجاج بخبره، حتى نتبين حاله، والله أعلم.

---

(١) قال التهانوي في «قواعد في علوم الحديث» (ص٢٥٨): «وأما عند غيره (البخاري) فـ«فيه نظر» من المرتبة الأولى أو الثانية، ولم أرَ من صرح به»، فتعقبه أبو غدة (ص٢٥٨، ٢٥٩/ حـ٣) بكلام قريب من الكلام الذي ذكرته.

❑ تتمة:

لا خلاف بين أهل العلم أن هذا المعنى هو المراد من هذا اللفظ عند كل من استعمله إلا البخاري، فقد وقع خلاف في مقصوده على قولين، وهما:

◈ **القول الأول: مقصود البخاري هو الطعن في صدق هذا الراوي.**

وممن قال به:

- المزي (ت ٧٤٢هـ) كما في «النكت» للزركشي (٣/ ٤٣٧).

- والذهبي (ت ٧٤٨هـ) في «الموقظة» (ص٨٣)، وغيرها.

- وابن كثير (ت٧٧٤هـ) في «مختصره» (١/ ٣٢٠).

- والزركشي (ت٧٩٤هـ) في «نكته» (٣/ ٤٣٧).

- والعراقي (ت٨٠٦هـ) كما في «القول المسدد» (ص١١)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١١)، و«التقييد والإيضاح» (١/ ٦١٤).

- والسخاوي (ت٩٠٢هـ) في «فتح المغيث» (٢/ ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٥).

- والسيوطي (ت٩١١هـ) في «تدريب الراوي» (١/ ٤١٠).

- والمعلمي (ت١٣٨٦هـ) في «التنكيل» (١/ ٢٧٨)، بل عامة أهل الحديث من بعد السيوطي إلىٰ يومنا هذا علىٰ هذا القول.

ومن أدلتهم:

- ما نسبه الذهبي إلىٰ البخاري في «السير» (١٢/ ٤٤١) (ترجمة البخاري)[1] أنه قال: إذا قلت: فلان في حديثه نظر، فهو متهم واهٍ.

---

(١) وكما في «تغليق التعليق» (٥/ ٣٩٧).

- وما نسبه أبو محمد الإشبيلي إلىٰ البخاري أنه قال في «التاريخ»: «كل من لم أبين فيه جُرْحة فهو علىٰ الاحتمال، وإذا قلت: فيه نظر، فلا يحتمل»(١).

ولذلك قال الذهبي في «الميزان» (٣/ ١٣٠/ ٤٢٩٤) (ترجمة عبد الله ابن داود الواسطي): «قد قال البخاري: فيه نظر، ولا يقول هذا إلا فيمن يتهمه غالبًا».

- و(٣/ ٤٤٩/ ٥٥٥٢) (ترجمة عثمان بن فائد): «وَقَلَّ أن يكون عند البخاري رجلٌ فيه نظر إلا وهو متهم».

◈ القول الثاني: نفس المعنى عند باقي الأئمة:

وممن قال به:

- الحافظ ابن حجر، حيث فسر هذا اللفظ في «بذل الماعون» (ص١١٧) فقال: «وهذه عبارته (البخاري) فيمن كان وسطًا».

- والشيخ حاتم في «شرح الموقظة» (ص٢٣٩، ٢٤٠، ٢٦٧: ٢٩٢)، و«المرسل الخفي» (١/ ٤٣٧: ٤٤٢)، وشرح «خلاصة التأصيل» (الشريط الثامن).

- والشيخ عبد الله الجديع في «تحريره» (ص٦٠٣: ٦٠٧)، وتعليقه علىٰ «المقنع في علوم الحديث» (١/ ١٧٨).

- والشيخ مُسْفِر الدُّميني في بحث له، نسبه إليه غير واحد.

- والشيخ أحمد مِعْبد، وذلك في اتصال هاتفي - وأنا أسمع - مع أخي الفاضل أيمن آل ميدان صاحب كتاب «تدقيق النظر».

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (١٨/ ٢٦٥) (ترجمة عبد الكريم بن أبي المخارق)، و«شرح سنن ابن ماجه» لمُغْلَطاي (١/ ٤١١).

وأدلتهم:

- تصحيح البخاري لمن قال فيه: «فيه نظر»، وهو حبيب بن سالم[1].

- قول البخاري في محمد ورشدين ابني كريب، كما في «العلل الكبير» للترمذي (ص٣٩٣/ رقم ١١٦، ١١٧): «قد كتبت عنهما في الكتب، وأنا ناظر في أمرهما»، وكان قد قال فيهما في «التاريخ الكبير» (١/ ٢١٧/ ٦٨٢): «فيهما نظر».

- وقوله أيضًا لمن ظن به التدليس كما في «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٤٦): «تركت أنا عشرة آلاف حديث لرجل فيه نظر، وتركت مثله أو أكثر منه لغيره لي فيه نظر»، ووجه الدلالة أنه جعل ذلك من وجوه المدح.

- وتفسير الترمذي في «العلل الكبير» (ص٣٩٠/ رقم ٧١) [كما في ترتيب أبي طالب القاضي] لقول البخاري في حكيم بن جُبير: «لنا فيه نظر»، فقال: «ولم يعزم فيه على شيء».

- وقول الحافظ السابق.

- واستقراء الدكتور مُسْفِر الدُّميني.

- وتفسير ابن عدي لهذا اللفظ، وله أكثر من تفسير، منها: ما في «الكامل» (٢/ ٤٢) (ترجمة بُكَير بن مِسْمار) في قول البخاري فيه: «في حديثه بعض النظر»، فقال: «لم أخرج له شيئًا هاهنا؛ لأني لم أجد في رواياته حديثًا منكرًا، وأرجو أنه لا بأس به. والذي قاله البخاري هو كما قال، روى عنه أبو بكر الحنفي أحاديث لا أعرف فيها شيئًا منكرًا، وعندي أنه مستقيم الحديث، فأستغني عن أن أذكر له حديثًا؛ لاستقامة حديثه، ولأن من روى عنه صدوق»[2].

---

(١) كما في «العلل الكبير» للترمذي (رقم/ ١٥٢)، وانظر: «موقف الإمامين» للدكتور خالد الدريس (ص١٢٠).

(٢) وانظر: «الكامل» (٢/ ١٠٩) (ترجمة ثعلبة بن يزيد).

- ودلالة اللفظ اللغوية البعيدة كل البعد عن إرادة الضعف الشديد.

- وأن الأصل في اللفظ الاصطلاحي بين العلماء أن يكون له دلالة متحدة بينهم، إلا إذا جاء الدليل الصحيح الصارف له عن ذلك.

جواب الفريق الثاني عن أدلة الفريق الأول:

- هذان الدليلان غير موجودين في كلام البخاري الموجود بين أيدينا، مع مخالفة الواقع لهما.

- معنى «لا يحتمل» في الدليل الثاني أي: ليس كمن أتكلم فيه بجرح أو تعديل؛ لأني قد أبنت عن حكم لي فيه[(١)].

❑ تذييل:

١ - بعض أهل العلم لم ينشئوا خلافًا بين كلام الذهبي وبين الواقع، وحملوه على الأغلب، مستدلين بأن الذهبي نفسه قال: «قَلَّ»، «غالبًا»، «متهم أو ليس بثقة»[(٢)]، وهم:

- التهانوي في «قواعد في علوم الحديث» (ص٤٠١)[(٣)].

- وحبيب الرحمن الأعظمي، كما ذكر أبو غدة في حاشيتي «الرفع والتكميل» (ص٣٨٩: ٣٩١)، و«قواعد في علوم الحديث» (ص٢٥٤: ٢٥٧).

---

(١) قاله الشيخ حاتم في «شرح الموقظة» (ص٢٧٢)، وقال نحو ذلك الدكتور نهاد في «مجلة الشريعة الكويتية» (٢٣/ ١٣٧) - وكان بصدد الكلام عن معنى سكوت البخاري عن الراوي -.

(٢) انظر: «الموقظة» (ص٨٣، مع الحاشية)، و«الميزان» (٣/ ١٣٠/ ٤٢٩٤) (ترجمة عبد الله بن داود الواسطي)، و(٣/ ٤٤٩/ ٥٥٥٢) (ترجمة عثمان بن فائد).

(٣) ولكن نصَّ على خلاف ذلك في (ص٢٥٤)، وهو ما يوافق القول الأول. ورجحه أبو غدة في «التعليق» (ص٢٥٤: ٢٥٧، ص٤٠١/ حـ٣)، وجعل الثاني (ما هنا) سَبْقَ قلم.

- وعبد العزيز العبد اللطيف في «ضوابط الجرح والتعديل» (ص١٩٦: ١٩٨).

٢ - قول البخاري: «في إسناده نظر»، أو «في حديثه نظر»، يقصد به حديثًا خاصًا أو إسنادًا معينًا، ومما يدل علىٰ ذلك:

- قول ابن عدي في «الكامل» (١/ ٤١١) (ترجمة أَوس بن عبد الله الرَّبَعي): «ويقول البخاري: في إسناده نظر، إنه لم يسمع من مثل ابن مسعود، وعائشة وغيرهما، لا أنه ضعيف عنده، وأحاديثه مستقيمة، مستغنية عن أن أذكر منها شيئًا في هذا الموضع».

- وقول الذهبي في «المغني» (١/ ٢٣٠/ ١٢٧٩) (ترجمة حُبْشي بن جُنادة السَّلُولي): «صحابي، تناكد ابن عدي وذكره في كتاب «الكامل»، وشبهته في ذلك قول البخاري في حديثه: «إسناده فيه نظر»، وذلك عائد إلىٰ الرواة إلىٰ حُبْشي، لا إليه».

- وقوله كذلك في «الميزان» (١/ ٢٧٨/ ١٠٤٨) (ترجمة أُويس بن عامر القرني): «هذه عبارته (في إسناده نظر) يريد أن الحديث الذي روي عن أويس في الإسناد إلىٰ أويس نظر»[(١)].

٣ - قد يقول البخاري كذلك: «فيه نظر» ويقصد حديثًا معينًا:

فقد قال في «التاريخ الأوسط» (٢/ ١٠٨) في قيس أبي عُمارة الفارسي: «فيه نظر».

فقال ابن عدي في «الكامل» (٦/ ٤٧) (ترجمة أبي عُمارة): «وهذا الذي أشار إليه البخاري، إنما هو حديث واحد»[(٢)].

---

(١) وانظر: «هدي الساري» (ص٣٩٢)، و«إتحاف النبيل» (١/ ٣٤٣: ٣٤٥/ ١٩١، ١٩٢) و«شفاء العليل» (ص٣٧٨، ٣٧٩، ٤٤٢، ٤٤٥)، و«التاريخ الكبير» (٣/ ٤٤٩/ ٨٥٧)، وقارن بـ«الضعفاء» للعقيلي (٢/ ٤٤/ ٤٧٣)، و«التلخيص الحبير» (٣/ ١٧٦).

(٢) ثم وقفتُ على بحثٍ باسم: «تدقيق النظر في قول البخاري: فيه نظر» لأخي الفاضل أيمن=

(٣) فيه ضعف

قال ابن الصلاح في «معرفة أنواع علم الحديث» (ص٣١١): «فلان فيه أو في حديثه ضعف»، هو في الجرح أقل من قولهم: «فلان ضعيف الحديث».

وكل من ذكره من ألفاظ مراتب الجرح، فقد ذكره ضمن ألفاظ أخف المراتب[(١)].

(٤) كذا وكذا

- قال الذهبي في «الميزان» (٦/ ١٥٧/ ٩٩١٤) (ترجمة يونس بن أبي إسحاق): «هذه العبارة يستعملها عبد الله بن أحمد كثيرًا فيما يجيبه به والده، وهي بالاستقراء كناية عمن فيه لين»[(٢)].

- وفسرها العقيلي في «الضعفاء» (٢/ ٣٤٠) (ترجمة عبد الرحمن بن أبي الزناد)، فقال: «يعني: ضعيف».

= آل ميدان فوجدته مؤسسًا لنفس المعنى، وفيه ما لم أذكره لعدم مناسبة المقام، وفي كلامي ما لم يذكره. غير أني وجدته عزا كلامًا لابن حجر (ص٤٧) وهو لشيخه العراقي فليُصحح. وقد نبهتهُ عليه فشكرني - رفع الله قدره في الدنيا والآخرة -.

(١) فانظر: مقدمة «الميزان» (١/ ٤)، و«التقييد والإيضاح» (١/ ٦١٠)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١٢)، و«فتح المغيث» (٢/ ٢٩٣).

(٢) انظر: «مباحث في علم الجرح والتعديل» (ص٩٥، ٩٦)، و«شرح ألفاظ التجريح النادرة» (١/ ١١٨: ١٢٢)، و«السلسبيل» (ص٥٣، ٥٤).
ونصَّ الشيخ حاتم - حفظه الله - في شرح «خلاصة التأصيل» (الشريط التاسع): أن هذا الاصطلاح ليس خاصًا بالإمام أحمد.

(٥) تَعرف وتُنكر - يُعرف ويُنكر

هذا اللفظ مما زاده العراقي في «التقييد والإيضاح» (١/ ٦١٤)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١٢) علىٰ ما زاده ابن الصلاح علىٰ ما ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل».

ويأتي بصيغة الخطاب للمفرد المذكر، وهو الأكثر، وكذلك يأتي بصيغة البناء لما لم يسمَّ فاعله، وبها ذكره الذهبي في مقدمة «الميزان» (١/ ٤).

ومعناه: أن هذا الراوي يأتي مرة بالأحاديث المعروفة المشهورة علىٰ الوجه، ومرة يأتي بالمناكير. وقد قيلت في رواة درجاتهم متفاوتة في اللين والضعف، وفيهم مَنِ الراجح قبوله، وفيهم مَنِ الراجح ضعفه، لذا فهي عبارة تليين مجملة في قدر اللين في الراوي، فتحرر بحسب دلالة سائر أقوال النقاد فيمن قيلت فيه أو بتأمل حديثه وروايته(١).

(٦) فيه مقال - فيه أدنىٰ مقال

هذا اللفظ ذكره الذهبي في مقدمة «الميزان» (١/ ٤)، وزاده العراقي في «التقييد والإيضاح» (١/ ٦١٤)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١٢) علىٰ ما ذكره ابن الصلاح.

وكل من ذكره من ألفاظ مراتب الجرح، فقد ذكره ضمن ألفاظ أخف المراتب(٢).

(١) انظر: «الإمام في معرفة أحاديث الأحكام» (٢/ ١٧٩)، و«النكت الوفية» (٢/ ٣٢)، و«فتح المغيث» (٢/ ٢٩٣)، و«تدريب الراوي» (١/ ٤١٢)، و«الشرح والتعليل» (ص٣٢).

(٢) انظر: «نزهة النظر» (ص١٨٨)، و«العالي الرتبة» (ص٣٠٧)، و«فتح المغيث» (٢/ ٢٩٣).

(٧) ليس بقوي - ليس بالقوي

ذكره الذهبي في مقدمة «الميزان» (١/ ٤)، والزركشي في «نكته» (٣/ ٤٣٦)، والعراقي في «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١٢)، والسخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٢٩٣) ضمن ألفاظ أخف المراتب ضعفًا.

- وقال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٧): «وإذا قالوا: «ليس بقوي»، فهو بمنزلة الأولىٰ (لين الحديث) في كِتْبَة حديثه إلا أنه دونه».

- وابن عدي في «الكامل» (٣/ ٨١) (ترجمة داود بن يزيد الأودي): «داود وإن كان ليس بالقوي في الحديث، فإنه يكتب حديثه، ويقبل إذا روىٰ عنه ثقة».

- وابن القطان الفاسي في «بيان الوهم والإيهام» (٣/ ٤٦٢): «بكر بن بكار البصري: قال ابن معين: ليس بالقوي، وكذا قال أبو حاتم، وهو إلىٰ التقوية أقرب؛ فإنهما إنما يعنيان بذلك أنه ليس بأقوىٰ ما يكون»[(١)].

- وقال كذلك (٥/ ٣٤٠): «وما حكاه أبو محمد من أنه (الحجاج بن أبي زينب): ليس بقوي، إنما هو قول النسائي، وقد عُلم معْنىًٰ النسائي في ذلك أنه ليس بأقوىٰ ما يكون بالنسبة إلىٰ غيره»[(٢)].

- وشيخ الإسلام ابن تيمية كما في «مجموع الفتاوىٰ» (٢٤/ ٣٥٠): «ليس بقوي في الحديث» عبارة لينة، تقتضي أنه ربما كان في حفظه بعض التغير، ومثل هذه العبارة لا تقتضي عندهم تعمد الكذب ولا مبالغة في الغلط.

---

(١) وانظر: «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ٢٦٢، ٣٢٥، ٣٧٦، ٥٦٢).

(٢) وانظر: «شرح سنن ابن ماجه» لمغلطاي (٥/ ١٢٤).

- والذهبي في «الموقظة» (ص٨٢): «وقد قيل في جماعات: «ليس بالقوي»، واحتُجَّ به، وهذا النسائي قد قال في عدة: «ليس بالقوي»، ويخرج لهم في «كتابه»، فإن قولنا[١]: «ليس بالقوي» ليس بجرح مفسد»[٢].

- والدكتور قاسم سعد في «منهج النسائي» (٤/ ١٨٣٣/ حـ١): «رغم كثرة استعمال النسائي لتلك العبارة في الصدوقين[٣] والمقبولين، فإنه يُريد بها التليين كما يُفيد قوله: «ليس بجرح مفسد»، ولأنه حكم بها علىٰ رجال كثيرين في كتابه المختص بالضعفاء».

- وقال الذهبي في «الموقظة» (ص٨٣): «بالاستقراء إذا قال أبو حاتم: «ليس بالقوي» يريد بها: أن هذا الشيخ لم يبلغ درجة القوي الثبت. والبخاري قد يطلق علىٰ الشيخ: «ليس بالقوي» ويريد أنه ضعيف».

- فقال الشيخ عبد الله السعد في شرح «الموقظة» (الشريط العاشر/ جـ٢): «هذا الأصل فيها عند البخاري وغيره، ومن قال فيه أبو حاتم: ليس بالقوي، الأصل فيها أنها علىٰ بابها: أن الراوي لا يُحتجُّ به».

---

(١) قال أبو غدة في «التعليق» (ص٨٢/ حـ٣): «في الأصل: «قال: قولنا»، والظاهر أنه تحريف عما أثبته».
فقال الشيخ حاتم في «الشرح» (ص٢٣٦/ حـ١): «فلا أدري لم غيرها المحقق؟! فقد يكون الإمام الذهبي قد وقف على عبارة للإمام النسائي يصرح فيها بذلك، فيكون هذا قولًا للنسائي نفسه. فهذا احتمال وارد، فتغييرها عن هذا الأصل لا مبرر له».

(٢) قال الشيخ حاتم في «شرح الموقظة» (ص٢٣٨): «عبارة «ليس بالقوي» من النسائي لا تدل على الجرح، ولكنها من غيره تدل على الجرح»، وانظر: «شرح الموقظة» (ص٢٣٦، ٢٤٠، ٢٤١).

(٣) هكذا قال - حفظه الله - ولكن من المعلوم من قواعد النحو أن صيغة «فعول» بمعنى «فاعل» لا تجمع جمع مذكر سالمًا؛ لأنها مما يستوي فيها المذكر والمؤنث.
فانظر: «شرح ابن عقيل على الألفية» (١/ ٦١)، و«حاشية الصبان على شرح الأشموني» (١/ ٨١)، و«شرح التصريح على التوضيح» (١/ ٧٢)، وقارن بما في «النحو الوافي» (٤/ ٥٩٢/ حـ١).

- وقال الذهبي في «التاريخ» (٨/ ٧٩) عن حكيم بن جُبير: «مشَّاه النسائي وقال: ليس بقوي».

- والزركشي في «نكته» (٣/ ٤٣٦): «قولهم: «ليس بالقوي، ولا بالحافظ» يحتمل أن يراد به انحطاطه عن الدرجة العالية».

- وقال الحافظ في «هدي الساري» (ص٣٩٧) (ترجمة الحسن بن الصباح البزار) متعقبًا قول النسائي فيه «ليس بالقوي»: «هذا تليين هين».

- وقال كذلك (ص٤١٦) (ترجمة عبد الأعلىٰ بن عبد الأعلىٰ السامي): «هذا (قول ابن سعد: لم يكن بالقوي) جرح مردود غير مبين».

❏ ومن الأمثلة التي تبين هذا المعنى، ما يلي:

- قول الإمام أحمد كما في «العلل ومعرفة الرجال» لعبد الله (١/ ٣٨٤/ ٧٥١) (ترجمة فرقد السبخي): ليس هو بقوي في الحديث. قلت (عبد الله): هو ضعيف؟ قال: ليس هو بذاك.

- وقول الدارقطني كما في «سؤالات الحاكم» (ص٢١٦/ رقم ٣٣٧) (ترجمة أبي سفيان سعيد بن يحيىٰ الحميري): «متوسط الحال، ليس بالقوي».

- وقول الحاكم في «المدخل إلىٰ الصحيح» (٤/ ١٢٩): ليس قوله (القطان): «ليس بالقوي» جرحٌ[1] يجب به إسقاطه (إبراهيم بن مُهاجر).

---

(١) كذا في المطبوع بتحقيق الدكتور ربيع المدخلي، وهو مما استدركه من «التهذيب» ولكن الذي تقتضيه قواعد النحو أن تكون بالنصب (جرحًا)؛ لأنها خبر ليس، وقارن بما في طبعة الدكتور إبراهيم آل كليب (٢/ ٧٠٩/ ٣٥٤).

❏ تتمة:

فرّق الشيخ المعلمي في «التنكيل» (١/ ٢٣٢) بين: «ليس بقوي»، و«ليس بالقوي». فالثانية تنفي الدرجة الكاملة من القوة، أما الأولى: فتنفي القوة مطلقًا، وإن لم تثبت الضعف مطلقًا.

وقال نحو ذلك:

- الشيخ الألباني كما في «المقترح» (ص٧٥/ رقم ١٣٢).
- والشيخ مقبل في «المقترح» (ص٧٥، ٧٦/ رقم ١٣٢).
- وشيخنا محمد عمرو بخيتة[1].
- والشيخ طارق بن عوض الله في «شرح لغة المحدث» (ص٢٨٥).

ولكن رد هذا المعنى الشيخ عبد الله السعد في شرح «الموقظة» (الشريط العاشر)، بأن الاثنين بمعنى واحد من الناحية الاصطلاحية، وإن كان بينهما فرق من الناحية اللغوية، وقال: لم يستعمل النسائي في «الضعفاء والمتروكين» «ليس بقوي»، ولكن استعمل «ليس بالقوي»[2].

وقال الشيخ جمال أسطيري في «المصطلحات المتعارضة» (١/ ٤٣٧/ حـ١) بعد إشارته لهذا المعنى: «لكن من الناحية النقلية يصعب الجزم بأحدهما أحيانًا عن النقاد؛ لأن النساخ قد يتساهلون في ذلك، ولا يميزون بينهما كما ترى ذلك في هوامش الجرح والتعديل».

والنقولات السابقة تؤيد قول الشيخ عبد الله السعد - حفظه الله ورعاه -.

(١) قرأته بخطه منقولًا من نسخته من كتاب «معجم ألفاظ الجرح النادرة» (١/ ٣٦، ٤٠).

(٢) في كتاب «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (٦٦٢) ترجمة، وقد استقرأته فلم أجده استعمل «ليس بقوي» فقط، وجدته استعمل «ليس بذاك القوي» في خمس تراجم (١٨، ٧٣، ٢٤٠، ٣٨١، ٦٢٦)، واستعمل «ليس بالقوي» في (١٢٢) ترجمة.

(٨) ليس بذاك - ليس بذاك القوي

هذا اللفظ مما زاده ابن الصلاح في «معرفة أنواع علم الحديث» (ص٣١١) علىٰ ما ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل». وكل من أتىٰ بعده ذكره في سياق الألفاظ الخفيفة الضعف[1].

ومعناه: أن من قيل فيه ذلك، ليس في حد القوة المعهودة التي نالها الحفاظ، والتي يبحث عنها المعتني بهذا الفن، والمشتغل بالحديث في أحوال الرجال.

ومما يدل على هذا المعنى:

- قول ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٢/ ٤٦٤): «قال (أبو حاتم) «ليس بذاك» وصدق؛ فإنه ليس بأعلىٰ ما يكون».

- وقول الحافظ في «هدي الساري» (ص٣٨٦) (ترجمة أحمد بن بَشِير الكوفي)، معلقًا علىٰ قول النسائي فيه «ليس بذاك القوي»: «فأما تضعيف النسائي له فمشعر بأنه غير حافظ».

(٩) ليس بحجة

- ذكره الذهبي في مقدمة «الميزان» (١/ ٤)، وزاده العراقي في «التقييد والإيضاح» (١/ ٦١٤)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١٢) علىٰ ما ذكره ابن الصلاح، وذلك في سياق الألفاظ الخفيفة الضعف.

---

(١) انظر: مقدمة «الميزان» (١/ ٤)، و«التقييد والإيضاح» (١/ ٦١٠)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١٢)، و«فتح المغيث» (٢/ ٢٩٣)، و«قواعد في علوم الحديث» (ص٣٩٤).

- وقال الشيخ المعلمي في «التنكيل» (١/ ٤٤١) (ترجمة الحسن بن الربيع البجلي): «كلمة «ليس بحجة» لا تنافي الثقة»[١].

(١٠) ليس بعمدة

زاده العراقي في «التقييد والإيضاح» (١/ ٦١٤)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١٢) علىٰ ما ذكره ابن الصلاح، وتابعه السخاوي عليه في «فتح المغيث» (٢/ ٢٩٣). وصنيعهما يفيد أنه من الألفاظ الخفيفة الضعف.

(١١) ليس بالمرضي

زاده العراقي في «التقييد والإيضاح» (١/ ٦١٤)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١٢) علىٰ ما ذكره ابن الصلاح، وتابعه السخاوي عليه في «فتح المغيث» (٢/ ٢٩٥). وصنيعهما يفيد أنه من الألفاظ الخفيفة الضعف.

(١٢) ضعيف - ضعيف الحديث

ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٧)، فقال: «وإذا قالوا: ضعيف الحديث فهو دون الثاني (ليس بقوي) لا يطرح حديثه، بل يعتبر به».

وهذا ما يفيده صنيع العراقي في «التقييد والإيضاح» (١/ ٦١٤)، و«الألفية» (رقم ٣٤٤)، و«شرحها» (٢/ ١٢)[٢].

---

(١) انظر: «فتح المغيث» (٢/ ٢٩٣)، و«شفاء العليل» (ص٤٧٨).

(٢) هذا اللفظ مما ظنه العراقي أن ابن الصلاح أغفله فاستدركه عليه، ولكن لا يتم له ذلك لذكر=

❑ تتمة:

مراد ابن معين بـ«ضعيف» الجرح الشديد، والدليل:

ما قاله ابن معين نفسه لابن أبي خيثمة: «وإذا قلت لك: هو ضعيف، فليس هو بثقة، لا يكتب حديثه»[(١)].

ونص علىٰ هذا المعنىٰ عن ابن معين:

- ابن الصلاح في «معرفة أنواع علم الحديث» (ص٣٠٩).

- والعراقي في «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١٣).

- والشيخ مقبل في «المقترح» (ص٤٠/ رقم ٣٧، ص٨٦/ رقم ١٥٦).

ولكن لا يمنع أن تخرج بعض الأمثلة بدلالة السياق، كما في ترجمة عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان من «التهذيب»: قال معاوية بن صالح عن ابن معين: ضعيف. قلت (معاوية): يكتب حديثه؟ قال: نعم على ضعفه، وكان رجلًا صالحًا.

ومما يؤيد هذا المعنىٰ قول ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ٣٣٤): «ابن معين إذا قال في رجل معروف من أهل العلم: إنه ضعيف، فإن ذلك ليس تجريحًا منه له، وإنما هو تفضيل لغيره عليه في الأغلب، وقد يقوله باعتبار أوهام توجد له لا تسقط الثقة به»[(٢)].

= ابن أبي حاتم له، والله أعلم. وانظر: «توضيح الأفكار» (١/ ١٨٧)، و«المقترح» (ص٥٦/ رقم ٧٩).

(١) تقدم تخريجه (ص٢٠٤) في تتمة لفظ: «لا بأس به».

(٢) انظر: «شفاء العليل» (ص ٢٨٥)، وشرح «خلاصة التأصيل» (الشريط الثامن)، وفيه: تقرير أن لفظ «ضعيف الحديث» تُطلق على أربعة معانٍ: (خفيف الضعف - شديد الضعف - ضعيف في رأيه، أي: بدعته - صدوق). =

(١٣) سيئ الحفظ

ذكره الذهبي في مقدمة «الميزان» (١/ ٤)، وزاده العراقي في «التقييد والإيضاح» (١/ ٦١٤)، والألفية (رقم ٣٤٨)، و«شرحها» (٢/ ١٢) على ما ذكره ابن الصلاح. وذكره الحافظ في «نزهة النظر» (ص١٨٨)، وتابع السخاويُّ العراقيَّ في «فتح المغيث» (٢/ ٢٩٥)، وغيرهم، وصنيعهم كلهم يقتضي أنه من ألفاظ أخف المراتب ضعفًا.

❑ **ومعناه: أنه قليل الغلط، فقد قال:**

- أبو زرعة في عبد العزيز بن محمد الدراوردي، كما في «الجرح والتعديل» (٥/ ٣٩٦/ ١٨٣٣): «سيئ الحفظ، فربما حدث من حفظه الشيء فيخطئ»، ووجه الشاهد: أن «ربما» تفيد التقليل[1].

- وشيخ الإسلام ابن تيمية كما في «مجموع الفتاوى» (١٣/ ٣٥٢): «إنهم يستشهدون ويعتبرون بحديث الذي فيه سوء حفظ».

- والذهبي في «الموقظة» (ص٦٦): «فمن تغير بسوء حفظ وله أحاديث معدودة، قد أتقن روايتها، فلا بأس بتحديثه بها زمن تغيره. ولا بأس بأن يجيز مروياته حال تغيره، فإن أصوله مضبوطة ما تغيرت، وهو فقد وعى ما أجاز».

= قلت (القائل حازم): انظر ما يدل على المعنى الأول في: «بيان الوهم والإيهام» (٣/ ١١١، ٤/ ٣٣٦، ٥/ ٣٣٣، ٣٧٨)، وما يدل على المعنى الرابع في: «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ٣٢٥)، و«بيان الدليل» (ص ٢٦٢).

وكذلك في «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ٥٦١): إطلاق «ضعيف الحديث» على هذه المعاني: (الصدوق - من لا يكون به بأس - يُستضعف بالقياس إلى من هو فوقه في باب الثقة والأمانة).

(١) انظر: «شفاء العليل» (ص٤٩٢).

- وكذلك (ص٨١): «ليس من تُكُلِّم في سوء حفظه واجتهاده في الطلب كمن ضعفوه».

- وابن القيم في «حادي الأرواح» (١/ ٤٤٣): «كان (رشدين بن سعد) سيئ الحفظ، فلا يُعْتَمَدُ علىٰ ما يَنْفَرِدُ به».

- والحافظ في «نزهة النظر» (ص١١٧): «هي (سوء حفظه) عبارة عن ألا يكون غلطه أقل من إصابته».

- وكذلك (ص١٣٨): «المراد به (سوء الحفظ): من لم يرجح جانب إصابته علىٰ جانب خطئه».

- وذكر في «هدي الساري» (ص٣٨٤) (مقدمة الفصل التاسع): أن قليل الغلط يقال له: سيئ الحفظ.

- وقال تقي الدين الشُّمُنِّي (ت٨٧٢هـ) في «العالي الرتبة» (ص٣٠٧): «وأما أسهل مراتب التجريح: فقولهم: سيئ الحفظ؛ إذ لا يقال ذلك إلا لمن لم يفحش غلطه».

- والشيخ طاهر الجزائري (ت١٣٣٨هـ) في «توجيه النظر» (١/ ٢٤٧): «حيث يوصف بقلة الغلط، كما يقال: سيئ الحفظ».

- وسوَّىٰ الشيخ مقبل في «المقترح» (ص٤١/ رقم ٤٠) بين: «سيئ الحفظ» و«رديء الحفظ» و«يخطئ كثيرًا» و«كثير الخطأ».

(١٤) مضطرب الحديث

- هذا اللفظ مما زاده ابن الصلاح في «معرفة أنواع علم الحديث» (ص٣١١) علىٰ ما ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»، وجعله العراقي في «التقييد والإيضاح» (١/ ٦١٠)، و«الألفية» (رقم ٣٤٥)، و«شرحها» (٢/ ١٢)، وتابعه السخاوي عليه في «فتح المغيث» (٢/ ٢٩٣) ضمن الألفاظ الخفيفة الضعف.

- وقال ابن عبد البر في «التمهيد» (٩/ ٥٤): «الاضطراب عنه (عبد الله بن المُؤمَّل) لا يُسقط حديثه».

(١٥) إلىٰ الضعف ما هو

هذا اللفظ مما زاده العراقي في «التقييد والإيضاح» (١/ ٦١٤)، و«الألفية» (رقم/ ٣٤٨)، و«شرحها» (٢/ ١٢).

❏ **ومعناه: أنه أقرب إلىٰ الضعف من الصدق؛ فقد قال:**

- السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٢٩٥): «يعني: أنه ليس ببعيد عن الضعف».

- والسيوطي في «تدريب الراوي» (١/ ٤١٢): «معناه: قريب من الضعف».

ولا يلتفت إلىٰ احتمال كون «ما» نافية، فينجر النفي علىٰ الضعف، وتنقلب العبارة إلىٰ المدح، بل المقصد جرح الراوي جرحًا خفيفًا[1].

---

(١) انظر: «النكت الوفية» (٢/ ٣٢)، و«تدريب الراوي» (١/ ٤١٢)، و«توضيح الأفكار» (٢/ ٢٦٥)، و«الشرح والتعليل» (ص٧٣: ٧٥).

(١٦) تغير بأَخَرَة - تغير بآخِرَة - تغير بآخِرِه

معنى هذا اللفظ: اختل ضبطه وحفظه في آخر عمره وآخر أمره[١].

(١٧) روى (حدثّ بـ) مناكير - روى (حدَّث بـ) أحاديث منكرة

لا يلزم من هذا اللفظ رد مرويات الراوي كلها، وذلك لما يلي:

١ - أن العبارة مشعرة بأن ذلك ليس وصفًا لازمًا لجميع مروياته، كما قال ابن دقيق العيد في «الإمام شرح الإلمام» (٢/ ١٧٨) [وكما في «النكت» للزركشي (٣/ ٤٣٦)، و«فتح المغيث» (٢/ ٢٩٦)]: «قولهم: روى مناكير لا يقتضي بمجرده ترك روايته حتى تكثر المناكير في روايته، وينتهي إلى أن يقال فيه: منكر الحديث؛ لأن منكر الحديث وصف في الرجل يستحق به الترك لحديثه، والعبارة الأخرى لا تقتضي الديمومة».

- وقال في نفس الكتاب [كما في «نصب الراية» (١/ ١٧٩)، و«النكت» للزركشي (٣/ ٤٣٦)]: «من يقال فيه: منكر الحديث ليس كمن يقال فيه: روى أحاديث منكرة؛ لأن منكر الحديث وصف في الرجل يستحق به الترك لحديثه، والعبارة الأخرى تقتضي أنه وقع له في حينٍ، لا دائمًا».

٢ - أن ذلك اللفظ قد يستعمل في الثقة إذا روى المناكير عن الضعفاء، ومن ذلك:

---

(١) انظر: «قواعد في علوم الحديث» (٢٤٩/ حـ٣)، و«المقترح» (ص٥١/ رقم ٦٢، ص٩١/ رقم ١٦٧)، و«شفاء العليل» (ص٤٤٠: ٤٤٢، ٥٠٠، ٥٠١).

- قول الفلاس في عبد الرحمن بن يزيد بن جابر [كما في «تاريخ مدينة السلام» (بغداد) (١٠/ ٢١٢)]: «ضعيف الحديث، حدث عن مكحول أحاديث مناكير، وهو عندهم من أهل الصدق، روىٰ عنه أهل الكوفة أحاديث مناكير».

- وسؤال الحاكم للدارقطني كما في «سؤالاته» (ص٢١٧، ٢١٨/ رقم ٣٣٩) عن سليمان ابن بنت شرحبيل، فقال: ثقة. فقال الحاكم: أليس عنده مناكير؟ قال: يُحدِّث بها عن قوم ضعفاء، فأما هو، فهو ثقة.

- وقول الذهبي في «الميزان» (١/ ١١٨/ ٤٦٤) (ترجمة أحمد بن عتَّاب المروزي): «ما كل من روىٰ المناكير يضعف»(١).

(١) قال هذا المعنى:
- اللكنوي في «الرفع والتكميل» (ص٢٠٠، ٢٠١).
- والمعلمي في طليعة «التنكيل» (ص٥٠).
- والشيخ مقبل في «المقترح» (ص٤١/ رقم ٣٨).
وقال الدكتور قاسم سعد في «مباحثه» (ص٦٦/ حـ): «وكثيرًا ما يقول الذهبي في الثقات أو المُعَدَّلين: له ما ينكر، أو روى مناكير، أو استنكر فلان حديثه، أو ذو مناكير. وهذه أرقام بعض التراجم في «الميزان» التي ورد فيها مثل هذا: (٥٣٦، ١٥٣٧، ٣٢٥٧، ٣٤٢٨، ٥٠٤٧، ٥٥٥٧، ٨٨٥٠)».

وانظر: «قواعد في علوم الحديث» (ص٤٣٤)، و«أسباب اختلاف المحدثين» (١/ ٣٨٧، ٣٨٨)، و«شفاء العليل» (ص٤٥٥: ٤٥٧)، و«قرائن ترجيح التعديل والتجريح» (ص ٢٧١: ٢٧٥).

(١٨) ليس بالحافظ

ذكره السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٢٩٥) ضمن ألفاظ أخف المراتب جرحًا.

- وقال ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٤/ ٣٣٦): «هذا يقال لمن غيره أحفظ منه».

- والزركشي في «نكته» (٣/ ٤٣٦): «قولهم: «ليس بالقوي ولا بالحافظ» يحتمل أن يراد به انحطاطه عن الدرجة العالية»[1].

- والحافظ في «هدي الساري» (ص٤٢٠) (ترجمة عبد العزيز بن عمر الأموي): «حكىٰ الخطابي عن أحمد أنه قال: ليس هو من أهل الحفظ، يعني بذلك: سعة المحفوظ».

(١٩) لا يُتابع علىٰ حديثه

☐ هذا اللفظ له ثلاثة معان:

١ - الراوي يأتي بغرائب وأفراد، لا يأتي بها غيره، ولكنها قليلة بالنسبة إلىٰ ما رواه، وأن هذا يدل علىٰ أنه قليل الضبط، ولكن لا ينافي الثقة؛ لأن الثقة الضابط لحديثه لا يلزمه أن يتابع علىٰ كل حديثه، ومما يدل علىٰ هذا المعنىٰ ما يلي:

- قول ابن القطان الفاسي في «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ٣٦٣): «يُمَسُّ بهذا من لا يعرف بالثقة، فأما من عرف بها فانفراده لا يضر إلا أن يكثر ذلك منه».

(١) نص الذهبي في «السير» (٨/ ٤٤٨) علىٰ نفس هذا المعنىٰ، وانظر: «قواعد في علوم الحديث» (ص٣٩٠، ٤١٣).

- وقول ابن دقيق العيد [كما في «نصب الراية» (٢/ ٣٧٢)]: «لا يُمَسُّ بهذا إلا من ليس معروفًا بالثقة، فأما من عرف بالثقة فانفراده لا يضره»[(١)].

٢ - الراوي يأتي بغرائب وأفراد لا يأتي بها غيره، وهي كثيرة بالنسبة إلىٰ ما رواه، وأن هذا يدل علىٰ أنه كثير الخطأ، ومما يدل علىٰ هذا المعنىٰ:

- قول ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٣/ ٢٨٢): «العلة أنَّ عيسىٰ بن عبد الله المذكور لا يُتابع فيما يرويه ليس في هذا الحديث فقط، بل في عامة ما يرويه. كذلك ذكره أبو أحمد بن عدي، حين ذكره فهو إذن منكر الحديث».

- وقول الهيثمي في «كشف الأستار» (رقم/ ٢٨٧): «ترك أكثر العلماء حديثه (أيوب بن سيَّار) لروايته ما لم يتابع عليه».

٣ - يقصد به حديثًا خاصًا فيكون تضعيفًا شديدًا لهذا الحديث، ومما يدل علىٰ هذا المعنىٰ:

- قول ابن القيم في «الطرق الحكمية» (٢/ ٦١٥): «ذكر البخاري في «تاريخه» أن عبد الله بن الخليل لا يتابع علىٰ هذا الحديث. وهذا يوافق قول أحمد: إنه حديث منكر».

---

(١) انظر: تراجم:
- أسماء بن الحكم من: «التهذيب».
- وثابت بن عجلان من: «الميزان» (١/ ٣٦٤/ ١٣٦٨)، و«هدي الساري» (ص٣٩٤)، و«التهذيب».
- وسليمان بن سالم القرشي من: «الكامل» (٣/ ٢٧٠).
- وعبيد الله بن موسى من: «الضعفاء» للعقيلي (٢/ ١٢٧).
- ومحمد بن فليح بن سليمان من: «تاريخ الإسلام» (١٣/ ٣٧٧).
- وهاشم بن محمد الرَّبعي من: «الميزان» (٥/ ٤١٥/ ٩١٨٩).
وانظر: «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ٢٦٥، ٦١٨)، و«الميزان» (٤/ ٦٠/ ٥٨٧٤) (ترجمة ابن المديني)، و«قواعد في علوم الحديث» (ص٢٧٧، ٢٧٨)، و«شفاء العليل» (ص٣٣١: ٣٣٣)، و«السلسبيل» (ص١١٥)، و«إتحاف النبيل» (١/ ٣٠٤: ٣٠٦/ ١٥٥).

(٢٠) تركه فلان

☐ هذه صيغة جرح، ولا تلازم بينها وبين صيغة متروك أو متروك الحديث؛ فقد يراد بها ذلك، وقد يراد بها أن الناقد ترك ذلك الراوي لسبب آخر غير الضعف عنده، وذلك لما يلي:

١ - لاحتمال أن يكون ترك الإمام لذلك الراوي بسبب شبهة لا توجب الجرح، وفي ذلك يقول:

- ابن المبارك في الحسن بن دينار [كما في «الكامل» (٢/ ٢٩٦)]: «اللهم إني لا أعلم إلا خيرًا، ولكن أصحابي وقفوا فوقفت».

- والترمذي في «العلل الصغير» [(١/ ١٠٤) مع «شرح ابن رجب»]: «وإن كان يحيىٰ بن سعيد القطان قد ترك الرواية عن هؤلاء، فلم يترك الرواية عنهم أنهم اتهمهم بالكذب، ولكنه تركهم لحال حفظهم. وذُكر عن يحيىٰ بن سعيد أنه كان إذا رأىٰ الرجل يحدث من حفظه مرة هكذا ومرة هكذا - لا يثبت علىٰ رواية واحدة - تركه. وقد حدث عن هؤلاء الذين تركهم يحيىٰ بن سعيد القطان: عبد الله بن المبارك، ووكيع بن الجراح، وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهم من الأئمة».

- وشيخ الإسلام ابن تيمية كما في «مجموع الفتاوىٰ» (٢٤/ ٣٥٠): «شعبة ويحيىٰ بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي ومالك ونحوهم قد كانوا يتركون الحديث عن أناس لنوع شبهة بلغتهم، لا توجب رد أخبارهم. فهم إذا رووا عن شخص، كانت روايتهم تعديلًا له. وأما ترك الرواية فقد يكون لشبهة لا توجب الجرح، وهذا معروف في غير واحد قد خرج له في «الصحيح»».

٢ – لأن هذه العبارة قد تستعمل في غير الترك الاصطلاحي المعروف، ومما يدل علىٰ هذا المعنىٰ:

– قول علي بن المديني في عطاء بن أبي رباح: «كان عطاء اختلط بأخرة، تركه ابن جريج وقيس بن سعد».

فقال الذهبي في:

– «السير» (٥/ ٨٧): «لم يَعْن عليّ بقوله: «تَرَكَه هذان» التركَ العرفيَّ، ولكنه كَبِر وضعفت حواسه وكانا قد تكفيا منه، وتفقها، وأكثرا عنه فبطَّلا، فهذا مراده بقوله: تركاه».

– و«الميزان» (٣/ ٤٦٧/ ٥٦٤٠): «لم يَعْن الترك الاصطلاحي، بل عنىٰ أنهما بطَّلا الكتابة عنه، وإلا فعطاء ثبت رَضِي»[1].

(٢١) لم يحدث (يرو) عنه فلان

❑ الأصل في هذا اللفظ أنه يساوي «تركه فلان» فيكون له معناه أو أخف منه، وقد يخرج عن هذا الأصل بقرائن، ومما يوضح هذا المعنىٰ:

– قول الحافظ في «هدي الساري» (ص٤٠٢) (ترجمة الزُّبير بن الخِرِّيت) معلقًا علىٰ قول الباجي في «التعديل والتجريح» (٢/ ٥٨٩) عن علي بن المديني

---

(١) انظر: «الرفع والتكميل» (ص٢٦٠، ٢٦١)، و«شفاء العليل» (ص٣٣٠، ٣٣١)، و«الجرح والتعديل» للدكتور إبراهيم اللاحم (ص٢٦٨: ٢٧٢)، و«الشرح والتعليل» (ص١٢١: ١٢٣)، و«تحرير علوم الحديث» للجديع (ص٦٢٥: ٦٣١)، و«إتحاف النبيل» (١/ ٣٠٤: ٣٠٦/ ١٥٥)، و«السلسبيل» (ص١٠٣: ١٠٦).

أنه قال: تركه شعبة: «والذي رأيته عن علي أنه قال: لم يرو عنه شعبة، وبين اللفظين فرقان»[(١)].

- وقوله في «القول المسدد» (ص٣٨) (عن أفلح القُبَائي): «لم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا إلا أن العقيلي قال: لم يرو عنه ابن مهدي، قلت: وليس هذا بجرح».

- وقول شيخنا محمد عمرو رَحِمَهُ اللَّهُ في «أحاديث ومرويات» (٢/ ١٤٩) لما قال عن موسىٰ بن عامر: «روىٰ عنه أبو داود» - فعلَّق في الحاشية وقال -: «وأما ما وقع في صدر ترجمته من «الكامل» عن عبدان الأهوازي، أن أبا داود كان لا يحدث عنه؛ فمحمول علىٰ ترك الإكثار؛ وإلا؛ فإن الأئمة قد نصوا علىٰ روايته عنه، بل نفس النص عن عبدان يدل علىٰ ذلك، والله تعالىٰ أعلم».

{٢٢} فلان أوثق منه - ليس مثل فلان - فلان أحبُّ إليَّ منه

هذه عبارات تضعيف نسبي، فإذا أردنا الوقوف على قدر الجرح في مراد الناقد، لزمنا النظر في رأيه في المقيس عليه، فإذا لم نجد له فيه نصًّا مفسرًا، نظرنا تفسيره في كلام غيره من النقاد، ومما يدل على هذا المعنى:

- قول الحافظ في «تعجيل المنفعة» (١/ ٣٩٩/ ١٥٤) (ترجمة جُهير بن يزيد العبدي)، تعليقًا علىٰ قول الحسيني (صاحب كتاب الإكمال): لينه يحيىٰ القطان بقوله: حوشب بن عقيل أثبت منه: «قلت: وهذه الصيغة ليست صريحة في التليين، بل احتمالها قوَّته أقوىٰ».

---

(١) انظر: «شفاء العليل» (ص٤٨٤، ٤٨٥)، و«رواة الحديث المسكوت عنهم» لعدَّاب الحمش (ص٣٩، ٤٠)، و«مباحث في علم الجرح والتعديل» (ص٥٣/ حـ٣)، و«السلسبيل» (ص١٠٦).

- وقوله في «التهذيب» (ترجمة أزهر بن سعد السَّمَّان) تعليقًا علىٰ قول المزي: وحكىٰ العقيلي وأبو العرب الصِّقلِّي في «الضعفاء» أن الإمام أحمد قال: ابن أبي عدي أحب إليَّ من أزهر: «ليس هذا بجرح يوجب إدخاله في الضعفاء»(١).

❑ تتمة:

◈ ١ - المراد بـ«غيره أوثق منه»:

اختلف أهل العلم في معنىٰ هذا اللفظ علىٰ قولين:

القول الأول: أنه كناية عن جرح الراوي جرحًا شديدًا؛ لأنها مفاضلة بينه وبين راوٍ مُبهم، غير معين، مع تفضيل ذلك المبهم عليه، فتصدق العبارة في صورتها على تفضيل كل راوٍ عليه، ولهذا كانت جرحًا مطلقًا. وممن قال به:

أ - أبو غدة في حاشية «الرفع والتكميل» (ص١٨٠، ١٨١).

ب - والشيخ يوسف صديق في «الشرح والتعليل» (ص٩٥، ٩٦).

جـ - وشيخنا محمد عمرو رَحِمَهُ اللهُ في شرحه لـ«الشرح والتعليل».

د - والشيخ عبد العزيز العبد اللطيف في «ضوابط الجرح والتعديل» (ص١٩٢).

القول الثاني: اعتباره جرحًا شديدًا اصطلاح خاص بالمعافى بن زكريا الجَريري (نسبة لابن جرير الطبري)، وممن قال به:

- التهانوي في «قواعد في علوم الحديث» (ص٢٧٣)(٢).

- والشيخ مقبل في «المقترح» (ص٦٢/ رقم ٩٢).

---

(١) وانظر: «تحرير علوم الحديث» (١/ ٦٣٢: ٦٣٥).

(٢) انظر: كلامه، فهو ظاهر صنيعه، وإن كان لم ينص على ذلك رَحِمَهُ اللهُ.

- والشيخ أبو الحسن مصطفىٰ بن إسماعيل في «شفاء العليل» (ص١٦٠، ٣١٥).

قلت (القائل حازم): الصواب هو القول الثاني، ومما يدل على صحته أمور:

- ذَكَر السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٢٩٥) لفظ «غيره أوثق منه» ضمن ألفاظ أخف المراتب ضعفًا.

- وقال الذهبي في «الميزان» (٢/ ٤٣٣/ ٣٦٠٤) (ترجمة سهيل بن أبي صالح): «أحد العلماء الثقات، وغيره أقوىٰ منه».

- وهذه العبارة وردت في «التهذيب» في ثلاثة عشر موضعًا، عشرة منها استعملها أبو إسحاق إبراهيم الحربي، وموضع استعمله ابن صاعد، وموضع استعمله الجزري، وموضع استعمله الجَرِيري، وهو: ترجمة عبد الله بن واقد أبي قتادة الحراني. وفيه قال الحافظ: «وهذه العبارة يقولها الجريري في الذي يكون شديد الضعف».

◈ ٢ - ندرة استعمال: «غيره أقوى منه»، و«غيره أثبت منه»:

وردت عبارة «غيره أقوى منه» في موطن واحد من «التهذيب» (ترجمة محمد ابن عمرو اليافعي).

ووردت عبارة «غيره أثبت منه» في ثلاثة مواطن من «التهذيب» (تراجم: إسحاق بن منصور الكوسج - عبد الجبار بن عمر الأيلي - قيس بن طلق).

(٢٣) يُضعَّف - قد ضُعِّف

ذكرهما الذهبي في مقدمة «الميزان» (١/ ٤) ضمن ألفاظ الضعف الخفيف.

(٢٤) ضُعِّف

ذكره العراقي في «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١٢)، والسخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٢٩٣) ضمن ألفاظ الضعف الخفيف.

(٢٥) يُستضعف

- قال الشيخ مقبل رَحِمَهُ اللَّهُ في «المقترح» (ص٥٦/ رقم ٧٩): «الذي يظهر أنه في مرتبة لين الحديث، وكلمة يستضعف أحسن حالًا من كلمة ضعيف، والله أعلم».

- وقال نحو ذلك الشيخ مصطفىٰ بن إسماعيل في «إتحاف النبيل» (١/ ٢٠٥/ ٧٦).

(٢٦) تُكُلِّم فيه أو تكلموا فيه

- قال الذهبي في «السير» (١٣/ ٣٥٥) - معلقًا علىٰ قول ابن أبي حاتم في (يحيىٰ بن عثمان السهمي) «تكلموا فيه» -: «هذا جرحٌ غير مفسر، فلا يُطرح به مثل هذا العالم».

- وقال في «التاريخ» (١٧/ ٣٦٠) - معلقًا على قول الأزدي في (مروان بن جعفر) «يتكلمون فيه» -: «هذا غير مفسر فلا يضر».

- وقال أيضًا في «الموقظة» (ص٨١): «ليس من تكلم في سوء حفظه واجتهاده في الطلب كمن ضعفوه».

- وذكره في مقدمة «الميزان» (١/ ٤)، وزاده العراقي في «التقييد والإيضاح» (١/ ٦١٤)، و«الألفية» (رقم ٣٤٩)، و«شرحها» (٢/ ١٢) على ما ذكره ابن الصلاح. وتابع السخاويُّ العراقيَّ في «فتح المغيث» (٢/ ٢٩٥)، وذكره الزَّبيدي في «بلغة الأريب» (ص٢٠٣)، وصنيعهم كلهم يقتضي أنه من ألفاظ الضعف الخفيف[1].

(٢٧) لا يحتج به

هذا اللفظ مما زاده ابن الصلاح في «معرفة أنواع علم الحديث» (ص٣١١) على ما ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٧)، ثم ذكره الذهبي في مقدمة «الميزان» (١/ ٤)، والعراقي في «التقييد والإيضاح» (١/ ٦١٠)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١٢)، والسخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٢٩٣)، وصنيعهم كلهم يقتضي أنه من ألفاظ الضعف الخفيف[2].

---

(١) انظر: «التنكيل» (١/ ١٩٩، ٣٥٥، ٤٢٨)، و«شفاء العليل» (ص٣١٦)، و«إتحاف النبيل» (١/ ٢٠٤، ٢٠٥/ ٧٦)، و«السلسبيل» (ص٩٣).

(٢) وانظر: «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ٤٠٢)، و«المقترح» (ص٦٨/ رقم ١١٣)، و«إتحاف الذكي» (ص٥٩، ٦٠).

(٢٨) مجهول(١)

- قال الخطيب في «الكفاية» (١/ ٢٨٩): «المجهول عند أصحاب الحديث: هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عرفه العلماء به، ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راوٍ واحدٍ».

فقال الشيخ خلدون الأحدب في «أسباب اختلاف المحدثين» (٢/ ٤٤٢) بعد ذكره لهذا التعريف:

«الناظر في التعريف، يجد أن المجهول عند الخطيب هو:

أولًا: كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه ولا عرفه العلماء به - أي: بالطلب -.

ثانيًا: ولم يعرف حديثه إلا من جهة راوٍ واحد»(٢).

وهذا اللفظ مما زاده ابن الصلاح في «معرفة أنواع علم الحديث» (ص٣١١) علىٰ ما ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٧)، وجعله العراقي في «التقييد والإيضاح» (١/ ٦١١)، والسخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٢٩٥) ضمن ألفاظ أخف المراتب ضعفًا.

---

(١) تقدم في «تعريف المجهول»: أن القدح في الراوي بسبب الجهالة، لا من أجل ثبوت الطعن في حق الراوي، إنما هو من أجل اجتماع الجهالة مع الجرح في معنى ردِّ حديث الراوي، وانظر: «إتحاف النبيل» (١/ ٢٠٥/ ٧٦)، و«تحرير علوم الحديث» (١/ ٤١١)، و«النهج المبتكر في شرح نخبة الفكر» (ص٢٤٥)، وتطبيقات هذا المعنى في: «بيان الوهم والإيهام» (٣/ ٥١، ٣١٢).

(٢) وقال مثل ذلك الشيخ حاتم في «دروس في علم الحديث» (الشريط الثاني)، وشرح «شرح علل الترمذي» (الشريط التاسع)، وقال نحوه الدكتور محمد خرشافي في مقدمة تحقيق «بغية النقاد النقلة» (ص٢٨٠)، وانظر: أقسام المجهول التي تقدمت في هذا «الكتاب» (ص٧٥: ٧٩)، و«تحرير المنقول في الراوي المجهول» للدكتور محمد بازمول (ص٩٨: ١٠٠).

وقال الشيخ حاتم في «شرح الموقظة» (ص٢٢٤): المجهول: «كل من لم نجد فيه جرحًا ولا تعديلًا».

❑ تتمة:

◈ ١ - المقصود من وصف الراوي بالجهالة عند أئمة النقد هو جهالة العين غالبًا إلا عند أبي حاتم:

ومما يدل علىٰ هذا المعنىٰ ما يلي:

- لم يكن من طريقة الأئمة المتقدمين التمييز والفصل بين جهالة العين وجهالة الحال.

- وقول تقي الدين السبكي (ت٧٥٦هـ) في «شفاء السقام في زيارة خير الأنام» (ص٩): «جهالة العين هو غالب اصطلاح أهل الشأن في هذا الإطلاق».

- وقول الذهبي في:

- «الموقظة» (ص٧٩): «قولهم: «مجهول» لا يلزم منه جهالة عينه».

- و«تاريخ الإسلام» (حوادث سنة ١٧١: ١٨٠هـ/ ص١١٣) (ترجمة داود بن يزيد الثقفي): «الرجل قد يكون مجهولًا عند أبي حاتم، ولو روىٰ عنه جماعة ثقات، يعني: أنه مجهول الحال عنده، فلم يحكم بضعفه ولا بتوثيقه»[1].

---

(١) انظر: «فتح المغيث» (٢/ ٢١٠، ٢١١)، و«الرفع والتكميل» (ص٢٢٩: ٢٥٣)، و«أسباب اختلاف المحدثين» (٢/ ٤٤٤، ٤٦٤: ٤٦٨). مع العلم أن أبا غدة لم يقف على نص الذهبي في كتبه، فاكتفى بعزوه إلى «فتح المغيث»، كما ذكر في حاشيتي «الرفع والتكميل» (ص٢٥٣/ حـ٣)، و«قواعد في علوم الحديث» (ص٢٦٦/ حـ٢).
وقال أبو الحسن في «شفاء العليل» (ص٢٩٢): «لم أجد ذلك في «الميزان»، فلعله في نسخة أخرى، والله أعلم».

◇ ٢ - **قول أبي حاتم في الراوي: «مجهول» له ثلاث حالات**[١]:

أ - مجهول العين.

ب - مجهول الحال، كما قال في:

- صالح بن جبير، كما في «الجرح والتعديل» (٤/ ٣٩٧/ ١٧٣٣): «شيخ مجهول»، مع أنه قد ذكر له ابنه ستةً رووا عنه.

- وداود بن يزيد الثقفي كما في «الجرح والتعديل» (٣/ ٤٢٨/ ١٩٤٤): «شيخ مجهول»، مع أنه قد ذكر له ابنه أربعة رووا عنه[٢].

لذلك قال ابن دقيق العيد: «لا يكون تجهيل أبي حاتم حجة ما لم يوافقه غيره»[٣].

جـ - من له صحبة، وفي هذا لا يريد جهالة العدالة، وإنما يريد أنهم من الأعراب الذين لم يرو عنهم أئمة التابعين، كما قال في:

- زياد بن جارية كما في «الجرح والتعديل» (٣/ ٥٢٧/ ٢٣٨٠): «شيخ مجهول»، فقال الحافظ في ترجمته من «التهذيب»: «وأبو حاتم قد عبر بعبارة مجهول في كثير من الصحابة».

- ومِدْلاج بن عمرو كما في «الجرح والتعديل» (٨/ ٢٨/ ١٩٥١): «هو مجهول»، فقال الحافظ في «اللسان» (٧/ ٧٢/ ٨٣٨٤): «وكذا يصنع أبو حاتم

---

(١) ذكر ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٢٥) (ترجمة إسحاق بن شاكر)، و(٧/ ١٢٩) (ترجمة قدامة ابن كلثوم)، و(٩/ ٤١٤) (ترجمة أبي عون بن أبي حازم): ما يفيد أن أباه إذا لم يعرف راويًا صار مجهولًا.

(٢) انظر: «قواعد في علوم الحديث» (ص٢٦٥، ٢٦٦)، و«السلسبيل» (٨٦: ٨٨)، و«الدراري المكنونة» (ص٤٢)، ولزيادة أمثلة؛ انظر: «تدريب الراوي» (١/ ٣٧٧، ٣٧٨).

(٣) انظر: «قواعد في علوم الحديث» (ص٢٦٦/ حـ٣).

في جماعة من الصحابة، يطلق عليهم اسم الجهالة، لا يريد بها جهالة العدالة، وإنما يريد أنه من الأعراب الذين لم يرو عنهم أئمة التابعين».

- والمُسوَّر بن يزيد، فوصفه بالجهالة كما في «العلل» لابنه (رقم ٤٤١)، وقد وصفه غير واحد بالصحبة.

- وحاطب بن عمرو.

- وحُرَيث بن زيد بن ثعلبة.

- وحمزة بن الجُمَيِّر

- وخُلَيدة بن قيس.

- ورُحَيلة بن ثعلبة.

- ومعبد بن خالد الجهني[1].

لذلك قال الحافظ في «النكت» (١/ ٢٦٣): «أبو حاتم يطلق المجهول على ما هو أعم من المستور وغيره».

◈ ٣ - **قول الأئمة: «ليس بمشهور» له وجوه متعددة، منها:**

أ - يطلق ويراد أنه ليس بمشهور كالمشاهير الكبار من أقرانه، ومن ذلك: قول الحافظ في «تعجيل المنفعة» (٢/ ١٧١/ ٩٢٦) (ترجمة محمد بن أيوب بن ميسرة) معلقًا على ما فهمه النبَاتي من قول أبي حاتم: «ليس بمشهور»: «مراد أبي حاتم أنه لم يشتهر في العلم اشتهار غيره من أقرانه مثل سعيد بن عبد العزيز وأقرانه».

(١) انظر: «أصول الجرح والتعديل عند الإمام الذهبي» لمحمد الثاني (١/ ٢٩٩: ٣٣٤)، و«شفاء العليل» (ص٢٩١: ٢٩٧، ٣٢٩)، و«دروس في علم الحديث» (الشريط الثاني)، وشرح «شرح علل الترمذي» (الشريط التاسع) كلاهما للشيخ حاتم العوني، و«تحرير علوم الحديث» (١/ ٥٠٠: ٥٠٣)، وانظر تراجم هؤلاء في: «الجرح والتعديل».

ب - جهالة الحال.

جـ - جهالة العين[١].

◈ ٤ - مراد ابن معين بـ«لا أعرفه»:

قال ابن عدي في «الكامل» (٢/ ١٦٢) (ترجمة الجرَّاح بن مَليح البَهْراني): «قول ابن معين: «لا أعرفه»، كان يحيىٰ إذا لم يكن له علم ومعرفة بأخباره ورواياته، يقول: لا أعرفه»[٢].

◈ ٥ - مراد الذهبي بـ«مجهول» في «الميزان» و«المغني»:

- قال الذهبي في «الميزان» (١/ ٦) (ترجمة أبان بن حاتم الأملوكي): «اعلم أن كل من أقول فيه: مجهول، ولا أسنده إلىٰ قائل، فإن ذلك هو قول أبي حاتم فيه، وسيأتي من ذلك شيء كثير جدًّا، فاعلمه، فإن عزوته إلىٰ قائله كابن المديني وابن معين، فذلك بين ظاهر، وإن قلتُ: فيه جهالة، أو نكرة، أو يجهل، أو لا يُعرف وأمثال ذلك، ولم أعزه إلىٰ قائل فهو من قِبلي، وكما إذا قلت: ثقة، وصدوق، وصالح، وليِّن، ونحو ذلك، ولم أضفه»[٣].

- وقال في «المغني» (١/ ١٣) (ترجمة أبان بن عمر الوالبي): «وكل من أقول: مجهول، فهو قول أبي حاتم فيه».

◈ ٦ - استحالة حصر المجهولين:

- قال الذهبي في «الموقظة» (ص٨١): «ضبط عدد المجهولين مستحيل».

---

(١) انظر: «شفاء العليل» (ص٤٢٧، ٤٢٨، ٤٣٨، ٤٨١)، و«إتحاف النبيل» (١/ ١٩٠: ١٩٢/ ٦٤)، و«قرائن ترجيح التعديل والتجريح» (ص١٦٥: ١٦٧).

(٢) انظر: «دراسات في الجرح والتعديل» للأعظمي (ص٢٣٤، ٢٣٥).

(٣) انظر لزامًا: «الرفع والتكميل» (ص٢٢٥: ٢٢٩)، مع حاشيته، و«شفاء العليل» (ص٢٩٣، ٢٩٤).

- فقال الشيخ حاتم في الشرح (ص٢٢٤): «السبب في ذلك: أن المجهول ليس هو فقط كل من قيل فيه: «مجهول» بل هو كل من لم نجد فيه جرحًا ولا تعديلًا، وهو حال الأكثرية في كل زمن؛ فتعذر من هذا الباب حصر عدد المجهولين».

(٢٩) ليس بالمتين

هذا اللفظ مما زاده العراقي في «التقييد والإيضاح» (١/ ٦١٤)، و«الألفية» (رقم ٣٤٧)، و«شرحها» (٢/ ١٢) ضمن الألفاظ الخفيفة الضعف، علىٰ ما ذكره ابن الصلاح، وتابعه السخاوي علىٰ ذلك في «فتح المغيث» (٢/ ٢٩٣).

(٣٠) مطعون فيه

هذا اللفظ ذكره العراقي في «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١٢)، والسخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٢٩٥) ضمن الألفاظ الخفيفة الضعف.

(٣١) طعنوا فيه

هذا اللفظ مما زاده العراقي في «التقييد والإيضاح» (١/ ٦١٤)، و«الألفية» (رقم ٣٤٨)، و«شرحها» (٢/ ١٢) ضمن الألفاظ الخفيفة الضعف، علىٰ ما ذكره ابن الصلاح، وتابعه السخاوي علىٰ ذلك في «فتح المغيث» (٢/ ٢٩٥).

(٣٢) ضعفوه

- قال الذهبي في «الموقظة» (ص ٨١): «ليس مَنْ تُكُلِّم في سوء حفظه واجتهاده في الطلب كمن ضعفوه، ولا من ضعفوه ورووا له كمن تركوه».

- وذكره في مقدمة «الميزان» (١/ ٤)، وزاده العراقي في «التقييد والإيضاح» (١/ ٦١٤)، و«الألفية» (رقم ٣٤٥)، و«شرحها» (٢/ ١٢) على ما ذكره ابن الصلاح ضمن الألفاظ الخفيفة الضعف.

- وجعله الشيخ مقبل رَحِمَهُ اللَّهُ في «المقترح» (ص٤٣/ رقم ٤٥) دون قولهم: «ضعيف».

(٣٣) ليس يحمدونه

- قال الزركشي في «نكته» (٣/ ٤٣٦): قولهم: «ليس بالقوي ولا بالحافظ» يحتمل أن يراد به انحطاطه عن الدرجة العالية، وكذا قولهم: «لا يحمدونه، ولا يُنزلونه منزلة الكبار في الحفظ».

- وذكره السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٢٩٥) ضمن ألفاظ أخف المراتب ضعفًا.

- وجعله الشيخ مقبل في «المقترح» (ص٦٥/ رقم ١٠٤) من ألفاظ الشواهد والمتابعات.

(٣٤) ليس بصاحب حديث

هذا اللفظ ونحوه كـ«ليس من أصحاب الحديث» أو «ليس من أهل الحديث»، أو «ليس من فرسان الحديث» له معنيان:

١ - هذا الراوي ليس من المعتنين بالحديث الضابطين له، فعلىٰ هذا فهو جرح في الراوي، ومنه: قول الإمام أحمد في فرقد السبخي كما في «الجرح والتعديل» (٧/ ٨٢/ ٤٦٤): «ليس هو بقوي الحديث، لم يكن صاحب حديث».

٢ - المعرفة بالنقد، أي: ليس من صيارفة الحديث ونقاده، العارفين بطرق الرواية وكيفية السماع، ومنه: قول الخطيب في «تاريخ مدينة السلام» (بغداد) (٢/ ١٨٣) معلقًا علىٰ قول ابن معين في أبي بكر الأعين: ليس هو من أصحاب الحديث: «عنىٰ يحيىٰ بذلك: أنه لم يكن من الحفاظ لعلله والنقاد لطرقه مثل علي ابن المديني ونحوه، وأما الصدق والضبط لما سمعه فلم يكن مدفوعًا عنه»[١].

(٣٥) الإشارة

المقصود بهذا اللفظ حركات وإشارات تصدر من النقاد حين يَرِدُ ذكر بعض الرواة، كتحميض الوجه، أو تحريك الرأس، أو الإشارة باليد، وقد يصاحب ذلك أن يقول فيه قولًا.

(١) انظر: «شفاء العليل» (٣٣٦: ٣٣٨، ٤٠٨، ٤٦٩)، و«الجرح والتعديل» للدكتور إبراهيم اللاحم (ص٤١٤: ٤١٦).

وتعتبر الإشارة جرحًا خفيفًا أو شديدًا بحسب ما يدل عليه السياق، وبقية أقوال الأئمة في الراوي.

ومن **الجرح الخفيف**: قول ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/ ٥٣/ ٢٣٧) في الحسين بن زيد: قلت لأبي: ما تقول فيه؟ فحرك يده وقلبها - يعني: تعرف وتنكر -[(١)].

(٣٦) ليس (لا) يدري ما يُحدِّث

أي: كثير الغلط، لا يدري ما يتعلق بالضبط والطرق والرواة. وغالبًا تقال فيمن اختلط، فصار لا يميز[(٢)].

(٣٧) يُغرب ويُخالف

معنى هذا اللفظ: يروي أحاديث أفرادًا ويخالف في روايته غيره ممن يشاركه في شيوخه، ولكن لا يضره هذا إلا إذا كثر ذلك منه، خاصة مع إقلاله أو جهالته، كما قال:

- علي بن المديني كما في «جواب المنذري» (ص٨١): «لا يُنكر لرجل سمع من رجل ألفًا أو ألفين أن يجيء بحديث غريب».

- وابن حبان في «المجروحين» (٢/ ١١) (ترجمة عبد الله بن شبيب ابن خالد): «لا يجوز الاحتجاج به لكثرة ما خالف أقرانه في الروايات عن الأثبات».

---

(١) انظر: «شفاء العليل» (ص٥٣٥: ٥٣٩)، و«الجرح والتعديل» للدكتور إبراهيم اللاحم (ص٢٤٠: ٢٤٢، ٢٧٩)، و«شرح ألفاظ التجريح النادرة» (١/ ١٠٤: ١١٨)، و«السلسبيل» (ص٦٠: ٦٢).

(٢) انظر: «الشرح والتعليل» (ص١١٧).

- وابن عدي في «الكامل» (٤/ ٢٤٢) (ترجمة عبد الله بن نافع): «قد روىٰ عن مالك غرائب، وروىٰ عن غيره من أهل المدينة، وهو في رواياته مستقيم الحديث».

- والحافظ في «هدي الساري» (ص٤٤٤) (ترجمة مُقَدَّم بن محمد الواسطي): «وثقه أبو بكر البزار والدارقطني وابن حبان، لكن لما ذكره ابن حبان في «الثقات»، قال: يغرب ويخالف، فهذا إذا كثر منه حكم علىٰ حديثه بالشذوذ».

- والمعلمي في «التنكيل» (١/ ٥٤٠) (ترجمة عبد الرحمن بن الحكم بن بشير): «وأما الغرائب فمن كثر حديثه، كثرت غرائبه، وليس ذلك بقدح ما لم تكن مناكير، الحمل فيها عليه».

- وقال في «الفوائد المجموعة» (ص٣٥٨): «إذا قيل في الرجل: «يغرب» مع جهالته، وإقلاله فهو تالف»[(١)].

(٣٨) عنده (له) (يأتي بـ) عجائب

معنىٰ هذا اللفظ: يحتمل التليين، ولا يقتضي الجرح الشديد، والظاهر أنه يطلق هذا الوصف على من يرد في حديثه غرائب، والدليل:

- قول ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ٣٣١): «وأما جسرة بنت دجاجة، قول البخاري: «إن عندها عجائب» لا يكفي لمن يسقط ما رَوَت».

---

(١) انظر: «الروض الباسم» (١/ ١٦٢، ٢٦٦، ٢/ ٤٧، ١٦١، ٣١٨، ٤٤٤)، و«قواعد في علوم الحديث» (ص٤٢٨)، و«التنكيل» (١/ ٤١، ٩٨، ٩٩)، و«إتحاف النبيل» (١/ ١٦٦، ١٦٧/ ٤٧)، و«تحرير علوم الحديث» للجديع (ص٦٠٩، ٦١٠)، و«الشرح والتعليل» (ص١٥٦)، و«أحاديث ومرويات» (٢/ ١٤٤/ حـ١).

- وقول الذهبي في:

- «الميزان» (١/ ٣٩٩/ ١٤٨٢): «فقوله: «عندها عجائب» ليس بصريحٍ في الجرح».

- و«السير» (١٠/ ٦٣٤) (ترجمة علي بن معبد بن نوح): «قول أبي بكر الجعابي: «عنده عجائب» عبارة محتملة للتليين فلا تقبل إلا مفسَّرة».

- و«المغني» (٢/ ٨٢/ ٤٢٤٩) (ترجمة علي بن الحسين أبي الفرج الأصبهاني): «يأتي بعجائب، يحتمل لسعة اطلاعه»[١].

(٣٩) جائز الحديث

معنىٰ هذا اللفظ: الراوي ضعيف، لكن لم يصل إلى حدِّ الترك، ففي حديثه لين، لكن الأئمة مشَّوْا حديثه، ولم يتركوه وأجازوه على ما فيه من ضعف، ومن الأمثلة التي توضح هذا المعنى ما يلي:

- قول الفلاس في زمعة بن صالح كما في «الكامل» (٣/ ٢٢٩): «فيه ضعف في الحديث... وهو جائز الحديث، مع الضعف الذي فيه».

- وقول الذهبي في «المغني» (١/ ٣٤٧/ ٢٠٩٢): «له غرائب، وهو جائز الحديث، فيه لين».

- وقول الشيخ مقبل في «المقترح» (ص٦٧/ رقم ١١٠) عمن قيل فيه هذا اللفظ: «إنه يصلح في الشواهد والمتابعات»[٢].

---

(١) انظر: «الرفع والتكميل» (ص١٧٢/ حـ، ص ١٧٩/ حـ٢)، و«شفاء العليل» (ص٤٣٥، ٤٦١)، و«تحرير قواعد الجرح والتعديل» لعمرو سليم (ص٧٧)، و«السلسبيل» (ص٨٢).

(٢) انظر: «شفاء العليل» (ص٣٤٦، ٣٤٧).

(٤٠) مُخلِّط - يُخلِّط - له تخاليط

هذا اللفظ يقال فيمن ساء حفظه واضطرب حديثه، فكان يأتي به على أوجه، ومنه:

- قول يحيىٰ القطان في إسماعيل بن مسلم المكي كما في التهذيبين: «لم يزل مخلطًا، يحدثنا بالحديث الواحد علىٰ ثلاثة ضروب»(١).

- وقول صالح بن محمد في محمد بن مُصَفًّىٰ القرشي كما في التهذيبين: «كان مخلطًا، وأرجو أن يكون صدوقًا، وقد حدث بأحاديث مناكير»(٢).

(٤١) التلقين

هناك ألفاظ تدل على أن الراوي يقبل التلقين كقولهم: «فلانٌ كان يُلقَّن»، أو «فلانٌ يتلقن ما لُقِّن»، أو «فلان يقبل التلقين».

- قال الحميدي كما في «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٤): «ومن تَلَّقن فتُلقن يُردُّ حديثهُ الذي لُقِّن فيه، وأُخذ عنه ما أتقن حفظه إذا عُلم أن ذلك التلقين حادث في حفظه، لا يُعرف به قديمًا، فأما من عُرف به قديمًا في جميع حديثه فلا يُقبل حديثه، ولا يُؤمن أن يكون ما حفظ مما لُقن»(٣).

---

(١) ولكن في «الجرح والتعديل» (٢/ ١٩٨/ ٦٦٩): «مختلطًا»، وذكر الشيخ المعلمي (الحاشية٣) أنه في نسخة (م): «مخالطًا».

(٢) انظر: «شفاء العليل» (ص٤١١، ٤١٢).

(٣) انظر: «قواعد في علوم الحديث» (ص٢٨٧)، و«الخبر الثابت» (ص٨٥، ٨٦)، و«شفاء العليل» (ص٥١٠)، و«أصول الجرح والتعديل عند الإمام الذهبي» لمحمد الثاني (٢/ ٨٤٧، ٨٤٨).

(٤٢) واهٍ

هذا اللفظ مما زاده العراقي في «التقييد والإيضاح» (١/ ٦١٤)، و«الألفية» (رقم ٣٤٥)، و«شرحها» (٢/ ١٢)، ضمن ألفاظ التضعيف الخفيف، وتابعه السخاوي عليه في «فتح المغيث» (٢/ ٢٩٣).

❑ تنبيه:

«واهٍ» أخف من «واه بمرة» كما سيأتي في اللفظ العاشر من ألفاظ المرتبة الخامسة؛ ولكن قال:

- الشيخ الألباني في «السلسلة الضعيفة» (٣/ ٣٩): «واهٍ: أي شديد الضعف، فهو في حكم المتهم».

- والشيخ مقبل في «المقترح» (ص٣٩/ رقم ٣٤): «الذي أعرفه أن من قيل فيه: واهٍ، لا يصلح في الشواهد والمتابعات».

- والشيخ حاتم في شرح «خلاصة التأصيل» (الشريط الثامن): «واهٍ: تدل على شدة الضعف». فالله أعلم.

(٤٣) كان يُخطئ

أكثر من يستعملها ابن حبان في «الثقات»، وبيَّن معناها الحافظ في «النكت» (٢/ ١٥٥) فقال عمن قيلت فيه: «وذلك مما يُتوقف به عن قبول أفراده»[1].

---

(١) انظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٨، ٣٣)، و«الثقات» (٧/ ٩٧) (ترجمة عبد الملك بن أبي سليمان)، و(٧/ ٤٩١، ٤٩٢) (ترجمة معقل بن عبيد الله)، و(٦/ ٢٧٨، ٢٧٩) (ترجمة داود بن =

- وقال في «هدي الساري» (ص٤٤١) (ترجمة محمد بن عبيد): «قال (الإمام أحمد) في رواية أخرىٰ: كان يخطئ ويصيب. وهذا علىٰ ما يختار أحمد يكون ساقط الحديث»(١).

- وقال في «التهذيب» (ترجمة أسماء بن الحكم الفزاري): «قال ابن حبان في «الثقات»: يخطئ. وأخرج له هذا الحديث في «صحيحه»، وهذا عجيب؛ لأنه إذا حكم بأنه يخطئ، وجزم البخاري بأنه لم يرو غير حديثين يخرج من كلامهما أن أحد الحديثين خطأ، ويلزم من تصحيحه أحدهما انحصار الخطأ في الثاني».

- وقال الذهبي في «الميزان» (٣/ ١٠٧/ ٤٢١٥) (ترجمة عبد الله بن إنسان): «قال ابن حبان في «الثقات»: كان يُخطئ، وهذا لا يستقيم أن يقوله الحافظ إلا فيمن روىٰ عدة أحاديث، فأما عبد الله هذا فهذا الحديث أول ما عنده وآخره، فإن كان قد أخطأ فحديثه مردودٌ علىٰ قاعدة ابن حبان».

- وقال ابن الملقن في «البدر المنير» (٦/ ٣٦٩): «قال ابن حبان في «ثقاته»: كان يخطئ. ومثل هذه العبارة لا تقال إلا فيمن روىٰ عدة أحاديث، فأما عبد الله فهذا الحديث أول ما عنده وآخره، فإن كان قد أخطأ فحديثه مردود علىٰ قاعدة ابن حبان»(٢).

- وقال الشيخ المعلمي في حاشية «الفوائد المجموعة» (ص٤٩٢/ حـ١):

= أبي هند)، و(٧/ ٦٦٩، ٦٧٠) (ترجمة أبي بكر بن عياش)، و(٨/ ٤٨٤) (ترجمة عمرو بن مرزوق)، و(٦/ ٢١٦) (ترجمة حماد بن سلمة)، ومقدمة «صحيح ابن حبان» [كما في «الإحسان» (١/ ١٥٣، ١٥٤)]، و«رفع اليدين في الصلاة» لابن القيم (ص١٩٦)، و«المقترح» (ص٤٨، ٤٩/ رقم ٥٨)، و«تحرير علوم الحديث» (١/ ٤٣٠: ٤٣٥).

(١) اختلف النقل في عبارة الإمام أحمد التي استدل بها الحافظ، وعلى افتراض خطئها، فيبقى الاستدلال بفهم الحافظ، والله أعلم، وقارن بما في «الجرح والتعديل» (٦/ ١٩٨/ ١٠٩٢).

(٢) قال محقق «البدر المنير»: «المصنف (ابن الملقن) ينقل كثيرًا عن الذهبي ولا ينسبه له، ومنها هذه الترجمة - عفا الله عنه -».

«إذا زاد ابن حبان فغمزه بنحو قوله هنا: «يخطئ ويخالف»، فقد خرج عن أن يكون مجهول الحال إلىٰ دائرة الضعف».

(٤٤) ليس بمأمون

ذكره السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٢٩٣) ضمن ألفاظ الضعف الخفيف.

(٤٥) ليس من إبل القباب

ذكره السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٢٩٣) ضمن ألفاظ الضعف الخفيف، وقال (٢/ ٢٩٤): «قال شيخنا في جوابه عن مسألة الاجتماع علىٰ ذكر الباقيات الصالحات: وهذه العبارة يؤخذ منها أنه يُرْوىٰ حديثُه، ولا يُحْتَجُّ بما ينفرد به، لما لا يخفىٰ من الكناية المذكورة»(١).

(٤٦) في حديثه شيء

ذكره السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٢٩٥) ضمن ألفاظ الضعف الخفيف.

❁ خاتمة:

المراد بألفاظ الجرح الخفيف أنها لا تبلغ بالراوي إلىٰ حدِّ الترك، ولكن الأئمة قد يستعملون هذه الألفاظ في الجرح الشديد كذلك، فإذا ظهر للباحث ما يعارض أن لفظًا منها يفيد الجرح الخفيف، سواء من خلال سياق اللفظ نفسه أو من باقي نصوص الأئمة، فعليه أن يتوسع في الترجمة ليقف علىٰ المراد منه(٢).

---

(١) انظر: «شرح ألفاظ التجريح النادرة» (١/ ١٢: ٢٧).

(٢) انظر تطبيق هذا المعنى في: «شفاء العليل» (ص٥١٥: ٥١٧).

ألفاظ المرتبة الخامسة
(التي لا يُعتبر بحديث أصحابها)

(١) متروك - متروك الحديث

هذا اللفظ ذكره العراقي في «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١١)، والسخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٢٩٠).

وهو جرح بليغ، مفسر في لفظه، ظاهر في أنه من جهة حديث الراوي، وما أتى به من المنكرات التي غلبت عليه، فاستحق بذلك هذا الوصف.

وفي معناها قولهم: «ذاهب الحديث»، و«ساقط الحديث»، و«واهي الحديث»، فإذا لم تضف للفظ «الحديث» كقولهم: «متروك»، و«ذاهب»، و«ساقط»، و«واه»، فأغلب ما استعملت له هو نفس المعنىٰ بالإضافة، لكن قد يراد به غير ذلك(١).

❑ ومما يوضح معنى المتروك ما يلي:

- قول عبد الرحمن بن مهدي: قيل لشعبة متىٰ يترك حديث الرجل؟ قال: إذا حدَّث عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون، وإذا أكثر الغلط، وإذا اتهم بالكذب، وإذا روىٰ حديثًا غلطًا مجتمعًا عليه، فلم يتهم نفسه فيتركه، طرح حديثه، وما كان غير ذلك فارووا عنه(٢).

---

(١) انظر: «التمهيد» (٩/ ٩٧)، و«تحرير علوم الحديث» للجديع (ص٦٢٥، ٦٢٦).

(٢) ثبت ذلك بأكثر من إسناد، فانظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ٣١، ٣٢)، و«المجروحين» (١/ ٧٢، ٧٤)،=

- وما رواه الخطيب بإسناد صحيح في «الكفاية» (١/ ٤٢٧/ ٤٠٥) عن عبد الرحمن بن مهدي قال: لا يترك حديث رجل، إلا رجلًا متهمًا بالكذب، أو رجلًا الغالب عليه الغلط[١].

- وقول إسحاق الكوسج للإمام أحمد كما في «مسائله» (٣/ ٤٢٤/ ٣٣٦٧): متىٰ يترك حديث الرجل؟ قال: إذا كان الغالب عليه الخطأ، قلت: الكذب من قليل أو كثير؟ قال: نعم[٢].

- وقول ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٧): «وإذا قالوا: متروك الحديث، أو ذاهب الحديث، أو كذاب، فهو ساقط الحديث، لا يكتب حديثه».

- وقول ابن حبان في «المجروحين» (رقم/ ٨٣٠) (ترجمة عائذ الله المجاشعي): «المجاهيل الذين لم يرو عنهم إلا الضعفاء فهم متروكون علىٰ الأحوال كلها».

- وقول الذهبي في «السير» (٩/ ٤٢٩) (ترجمة عمر بن شَبِيب): «الكثير الخطأ مع القلة هو: المتروك»[٣].

= و«المحدث الفاصل» (ص٤١٠/ رقم ٤٣٣)، و«المعرفة» للحاكم (ص٦٢)، و«الكفاية» (١/ ٤٣١/ ٤١٢)، وأورده السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٢٧٤، ٢٩٠).

(١) هذا النص يفيد أن المتروك قسمان:
١ - متهم بالكذب، وعليه يكون هذا الترك ترك رواية، وهو: الأصل في إطلاق كلمة متروك.
٢ - غالب عليه الغلط، وعليه يكون هذا الترك ترك احتجاج، وهو: أخف من الأول، ومنه: تفسير ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٨) لمن يترك حديثه عن ابن مهدي.
وانظر: شرح «خلاصة التأصيل» (الشريط الثالث)، وشرح «شرح علل الترمذي» (الشريط الثامن).

(٢) وانظر: «رفع اليدين في الصلاة» لابن القيم (ص٢٢١).

(٣) وانظر: حاشية «الرفع والتكميل» (ص١٣٩: ١٤١/ حـ٣)، و«السلسلة الضعيفة» (٣/ ٦٩)، و«شفاء العليل» (ص٤٩٥، ٤٩٦).

- وقوله في «الموقظة» (ص٨١): «ليس من تكلم في سوء حفظه واجتهاده في الطلب كمن ضعفوه، ولا من ضعفوه ورووا له كمن تركوه، ولا من تركوه كمن اتهموه وكذبوه».

(٢) ذاهب - ذاهب الحديث

هذا اللفظ ذكره العراقي في «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١١)، والسخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٢٩٠).

ومعناه هو نفس معنى «متروك الحديث»، وقد تقدم في قول ابن أبي حاتم السابق.

❑ تتمة:

قد يختلف معنىٰ «ذهب حديثه» عن «ذاهب الحديث»، ومن الأمثلة علىٰ ذلك:

- ما أورده محمد بن عثمان بن أبي شيبة في «سؤالاته» لابن المديني (ص١٤٧/ رقم ١٩٩): سمعت عليًّا يقول: روح بن أسلم ذهب حديثه، يعني: ضاع.

وقال الذهبي في «الميزان» (٢/ ٢٤٧/ ٢٧٩٨): «كذا فسره محمد بن عثمان ابن أبي شيبة»[1].

(٣) مُطَّرح - مُطَّرح الحديث - مطروح الحديث - طرحوا حديثه

صنيع العراقي في «التقييد والإيضاح» (١/ ٦١٤)، و«الألفية» (رقم/ ٣٤٣) و«شرحها» (٢/ ١١)، والسخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٢٩١) يدل علىٰ أن هذه

(١) انظر: «المقترح» (ص٦٧/ رقم ١٠٩)، و«مباحث في علم الجرح والتعديل» (ص٥٣/ حـ٢).

الألفاظ بمعنىً واحد، وهو: ما ذكره السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٢٩٥): أنه لا يصلح الاحتجاج ولا الاستشهاد بمن قيلت فيه(١).

(٤) ارم به

هذا اللفظ مما زاده العراقي في «التقييد والإيضاح» (١/ ٦١٤)، و«الألفية» (رقم/ ٣٤٣)، و«شرحها» (٢/ ١١) علىٰ ما ذكره ابن الصلاح.

ومعناه: رُدَّ حديثه ولا تَعْمل به، ولا تستعمله لا في المتابعات، ولا في الشواهد، ومن باب أولىٰ إذا انفرد(٢).

---

(١) قال الدكتور قاسم سعد في «مباحثه» (ص٥٨/ حـ٤): «لم يذكر العراقي في كتَابَيْهِ «شرح الألفية» و«التقييد والإيضاح»، والسخاوي في «فتح المغيث»، والسيوطي في «التدريب» هذه اللفظة «مطروح الحديث»، بل ذكروا قولهم: «مطرح الحديث»، أو «مطرح»، وأول من نص على ذكرها في هذه المرتبة - فيما أعلم - الأنصاري في «شرح الألفية». وقد عدَّ الذهبي في «الموقظة» من أنواع الحديث: الحديث المطروح، وهو ما انحط عن رتبة الضعيف، ووضعه بين الحديث الضعيف والموضوع».

قلت (القائل حازم): بل قال السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٢٩٧): وأما الذهبي فالمراتب عنده ست... ثم هالك، ساقط، مطروح الحديث، متروكه.

ومحققو طبعتي «دار المنهاج» و«دار السنة» عزوا الكلام إلى مقدمة «الميزان»، ونبه الشيخ علي حسين على وجود بعض الاختلاف.

والأمر كما قال، فهناك اختلاف، ومنه: عدم ذكر «مطروح الحديث» في مقدمة «الميزان».

وعلى كلٍّ: هذا اللفظ مستعمل من أئمة الجرح والتعديل، وإن كان بقلَّةٍ، والله أعلم. وانظر: «إصلاح كتاب ابن الصلاح» (ص٣٥١).

(٢) انظر: «فتح المغيث» (٢/ ٢٩١)، و«الشرح والتعليل» (ص١٧)، و«شرح ألفاظ التجريح النادرة» (٢/ ٥٩: ٦٥).

(٥) لا يُعتبر بحديثه - لا يُعتبر به

هذا اللفظ مما زاده العراقي في «التقييد والإيضاح» (١/ ٦١٤)، وفي «الألفية» (رقم/ ٣٤١)، و«شرحها» (٢/ ١١).

ومعناه: لا يعتد بالحديث الذي يأتي من طريق هذا الراوي لا متابعة ولا شاهدًا لحديث آخر، ليُقوَّى به ذلك الحديث المتابع؛ لأن ضعف هذا الراوي شديد، لا يحتمل أن يُقوَّى بحديثه حديثُ غيره، فلا يصلح للمتابعات ولا للشواهد.

وقد سوىٰ السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٢٩١) بين «لا يُعتبر بحديثه» وبين «لا يُعتبر به».

(٦) ساقط

- قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٧): «وإذا قالوا: متروك الحديث أو ذاهب الحديث أو كذاب فهو ساقط الحديث، لا يُكتب حديثه».

- وقال الخطيب في «الكفاية» (١/ ٩٨): «فأما أقسام العبارات بالإخبار عن أحوال الرواة، فأرفعها أن يقال: حجة أو ثقة، وأدونها أن يقال: كذاب ساقط».

وهذا المعنى هو ما يفيده صنيع الذهبي في مقدمة «الميزان» (١/ ٤)، وكذا العراقي في «التقييد والإيضاح» (١/ ٦١٤)، و«الألفية» (رقم ٣٤٠)، و«شرحها» (٢/ ١٠)، والسخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٢٩٠، ٢٩٧).

(٧) هالك

معنى هذا اللفظ هو نفس معنى «ساقط»، وفيه: نحو ما قيل فيه.

وهو مما زاده العراقي في «التقييد والإيضاح» (١/ ٦١٤)، و«الألفية» (رقم ٣٤٠)، و«شرحها» (٢/ ١١)[١].

(٨) ضعيف جدًّا

ذكره الذهبي في مقدمة «الميزان» (١/ ٤)، وزاده العراقي في «التقييد والإيضاح» (١/ ٦١٤)، و«الألفية» (رقم ٣٤٢)، و«شرحها» (٢/ ١١) علىٰ ما ذكره ابن الصلاح من صيغ التضعيف الشديد، وهذا ما يفيده صنيع السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٢٩١).

(٩) تالف

- ذكره السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٢٩٧) فيما نسبه إلىٰ الذهبي من صيغ الضعف الشديد، ولكنه غير موجود في مقدمة «الميزان». وزاده كذلك في (٢/ ٢٩١) ضمن ألفاظ المرتبة الرابعة التي لا يُعتبر بحديث أصحابها.

- وقال العلامة المعلمي في حاشية «الفوائد المجموعة» (ص٢٩٩): «والمجهول إذا روىٰ خبرين لم يتابع عليهما فهو تالف»[٢].

---

(١) انظر: «فتح المغيث» (٢/ ٢٩٠).

(٢) وانظر: «أحاديث ومرويات» (١/ ٤٢/ حـ٢).

(١٠) واهٍ بمرة

ذكره الذهبي في مقدمة «الميزان» (١/ ٤)، وزاده العراقي في «التقييد والإيضاح» (١/ ٦١٤)، و«الألفية» (رقم ٣٤٣)، و«شرحها» (٢/ ١١) علىٰ ما ذكره ابن الصلاح.

ومعناه كما قال:

- الحافظ ابن حجر كما في «النكت الوفية» (٢/ ٣١)، و«توضيح الأفكار» (٢/ ٢٦٩): «أي: قولًا واحدًا، لا تردد فيه».

- والسخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٢٩١): «أي: قولًا واحدًا، لا تردد فيه، وكأن الباء زيدت تأكيدًا».

- والسيوطي في «تدريب الراوي» (١/ ٤١٢) مثل ما قاله السخاوي.

- وزكريا الأنصاري في «فتح الباقي» (٢/ ١١): «قولًا جازمًا».

(١١) منكر الحديث(١)

هي عبارة مجملة في الجرح (خفيفِه وشديدِه)، ولكن استعمالها في شدته أغلب، إذا ما خلت من القرائن، أي: وردت مفردة ليس معها ما يوضحها.

وينبغي أن يتعامل مع تفردات هذا الجنس بحيطة وحذر شديد؛ فإنها غالبًا - إن لم تكن دائمًا - مناكير، ومما يدل علىٰ هذا المعنىٰ: قول ابن دقيق العيد في «الإمام شرح الإلمام» (٢/ ١٧٨)(٢): ««منكر الحديث»: وصف في الرجل يستحق به الترك لحديثه».

ولكن إذا صدرت هذه العبارة من البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ، فإنها تكون نصًّا في أنه لا يستحل الرواية عنهم، فقد قال في «التاريخ الأوسط» (٢/ ١٠٧): «هؤلاء الذين قيل فيهم: «منكر الحديث» لست أرىٰ الرواية عنهم، وإذا قالوا: «سكتوا عنه» لا أرىٰ الرواية عنهم»(٣).

---

(١) هذا اللفظ زاده العراقي في «التقييد والإيضاح» (١/ ٦١٤)، و«الألفية» (رقم ٣٤٥)، و«شرحها» (٢/ ١٢) على ما ذكره ابن الصلاح ضمن ألفاظ الضعف الخفيف الذي يعتبر به.
ولكن خالفه الحافظ ابن حجر فجعله من ألفاظ الضعف الشديد الذي لا يُعتبر به، دلَّ على ذلك صنيعه في «نزهة النظر» حيث قال (ص١٨٨): «فقولهم: متروك أو ساقط أو فاحش الغلط أو منكر الحديث أشد من قولهم: ضعيف أو ليس بالقوي أو فيه مقال».
ولما ذكر السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٢٩٥) صنيع البخاري، وأنه نص على أنها من صيغ التضعيف الشديد، قال: «وصنيع شيخنا يُشعر بالمشي عليه، حيث قال: فقولهم: متروك».

(٢) وكما في «نصب الراية» (١/ ١٧٩)، و«النكت» للزركشي (٣/ ٤٣٦)، و«فتح المغيث» (٢/ ٢٩٦).

(٣) هكذا العبارة في «التاريخ الأوسط»، رواية الخفاف، طبعة دار الصميعي، تحقيق اللحيدان، مع أنها غير موجودة في رواية زنجويه، طبعة دار الوعي، تحقيق محمود إبراهيم، المطبوع خطأً باسم «التاريخ الصغير»، كما نبَّه على ذلك اللحيدان. =

- وقال كما في «العلل الكبير» (ص١١٧/ رقم ٢٠١): «هذا حديث منكر، لا أُحدث به»(١).

- وقد فهم الترمذي عن شيخه البخاري هذا الفهم، فقال في «العلل الكبير» (ص٣٩١/ رقم ٩١): «قال محمد: وحسين بن قيس منكر الحديث، روىٰ عنه سليمان التيمي. ويقول: عن حَنَش، وهو حَنَش بن قيس. وهو أبو علي الرحبي. وضعفه جدًّا».

❑ تتمة:

١ - معنى: «منكر الحديث» هو نفس معنى: «بعض أحاديثه مناكير»، والدليل:

- قول الذهبي في «تاريخ الإسلام» (حوادث سنة ١٨١: ١٩٠هـ، ترجمة عبد الله ابن معاوية الزبيري) معلقًا علىٰ قولي البخاري فيه: «منكر الحديث» و«بعض أحاديثه مناكير»: «العبارتان معناهما واحد؛ لأن من كان بعض أحاديثه منكرة فهو أيضًا منكر الحديث؛ إذ قولنا في الرجل: منكر الحديث لا نعني به أن كل ما رواه منكر، فإذا روىٰ الرجل جملة وبعض ذلك مناكير، فهو منكر الحديث».

٢ - أمثلة ردٍّ على من يجعل «منكر الحديث» من غير البخاري جرحًا خفيفًا:

- قول الإمام أحمد في أبان بن أبي عياش كما في «الكامل» (١/ ٣٨٢): لا

= وسألت الشيخ حاتمًا - حفظه الله ورعاه - مشافهة عن هذا الاختلاف مع أنهما كتاب واحد. فقال: «إن سببه تعدد الروايات»، وانظر: «لسان الميزان» (١/ ٢٢٠) (ترجمة أبان بن جبلة)، و«تغليق التعليق» (٥/ ٣٩٧).

وقد تحرفت هذه العبارة في «بيان الوهم والإيهام» (٢/ ٢٦٤، ٣/ ٩٣، ٣٧٧، ٥/ ١٤٤) إلى: «كل من قلت فيه: منكر الحديث، فلا تحل الرواية عنه»، ونقلها عنه الذهبي في «الميزان» (١/ ٦) (ترجمة أبان بن جبلة)، و(٢/ ٣٩٢) (ترجمة سليمان بن داود اليمامي).

(١) وانظر: «زاد المعاد» (٢/ ٥٥).

يكتب عن أبان بن أبي عياش. قلت (أبو طالب): أبان كان له هوىً؟ قال: كان منكر الحديث.

- وقول المرُّوذي للإمام أحمد في العلل له (ص١٢٠/ رقم ٢٠٤): يُروىٰ عن الإفريقي؟ قال: لا؛ هو منكر الحديث[1].

- وقول أبي حاتم الرازي في محمد بن عُثَيم كما في «الجرح والتعديل» (٨/ ٢٣/ ١٠١): «منكر الحديث، لا يكتب حديثه».

- وقوله في مسلمة بن علي الشامي كما في «الجرح والتعديل» (٨/ ٢٦٨/ ١٢٢٢): ضعيف الحديث، لا يشتغل به، فقال ابنه: هو متروك الحديث؟ قال: هو في حدِّ الترك، منكر الحديث[2].

- وقول ابن حبان في محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ في «المجروحين» (٢/ ٢٥١/ ٩١٨): «كان رديء الحفظ، كثير الوهم، فاحش الخطأ، يروي الشيء علىٰ التوهم، ويُحدث علىٰ الحسبان، وكثير المناكير في رواياته؛ فاستحق الترك، تركه أحمد بن حنبل ويحيىٰ بن معين».

- وقول الدارقطني في عبد الوهاب بن الضحاك العُرْضي في «الضعفاء والمتروكين» (ص٢٧٩/ رقم ٣٤٦): «منكر الحديث عن إسماعيل بن عياش وغيره، له مقلوبات وبواطيل».

---

(١) انظر: «مسائل ابن هانئ» (٢/ ١٦٧)، و«شفاء العليل» (ص٣٠٦: ٣١١).

(٢) وانظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ٤٥٢) (ترجمة ثابت بن زهير)، و(٣/ ١٤٤) (ترجمة حماد ابن عمرو)، و(٣/ ١٦٧) (ترجمة حجاج بن نُصير)، و(٤/ ٨٧) (ترجمة سعد بن طريف)، و(٤/ ٤٧٩) (ترجمة طلحة بن زيد)، و(٥/ ١٠٣) (ترجمة عبد الله بن عبد العزيز الليثي)، و(٥/ ١٧٦) (ترجمة عبد الله بن مُحرَّر)، و(٦/ ٢٨١) (ترجمة عيسى بن عبدالرحمن بن فروة)، و(٦/ ٣٦١) (ترجمة العلاء بن هلال)، و(٧/ ١٥٤) (ترجمة كثير بن عبد الله الأُبُلِّي)، و(٨/ ٢٧٥) (ترجمة مروان بن سالم الغفاري)، و(٩/ ٢١٦) (ترجمة يعقوب بن الوليد المديني).

٣ - تخرج عبارة «منكر الحديث» عن هذا الاصطلاح في بعض المواضع إذا احتفت ببعض قرائن تخصص هذا المعنى أو تقيده أو تخفف من قوته، حتى عند البخاري نفس صاحب النص السابق، ومن الأمثلة على ذلك:

- قول البخاري كما في «العلل الكبير» للترمذي (ص٣٩٣/ رقم ١١٦، ١١٧): «رشدين بن كريب منكر الحديث، وقد كتبت عنهما في الكتب وأنا ناظر في أمرهما» (يقصد رشدين ومحمد ابني كريب)[١].

- وقول أبي حاتم في جَمِيع بن ثُوَب كما في «الجرح والتعديل» (٢/ ٥٥١): «منكر الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به».

٤ - قد ينكر على الراوي الحديث، ولا يطعن في الراوي نفسه:

- قال الذهبي في «الموقظة» (ص٧٧، ٧٨): «فإن كان المنفرد من طبقة مشيخة الأئمة، أطلقوا النكارة علىٰ ما انفرد به، مثل: عثمان بن أبي شيبة، وأبي سلمة التبوذكي، وقالوا: هذا منكر».

- فقال الشيخ حاتم في «الشرح» (ص١٩٠): «وهذا فيه إشارة إلىٰ أنه قد ينكر علىٰ الراوي الحديث، ولا يطعن في الراوي نفسه»[٢].

٥ - مجرد رواية المنكرات تضعف الراوي:

- قال الذهبي في «الموقظة» (ص٧٨): «فإن روىٰ أحاديث من الأفراد المنكرة، غمزوه ولينوا حديثه، وتوقفوا في توثيقه، فإن رجع عنها وامتنع من روايتها، وجوَّز علىٰ نفسه الوهم، فهو خير له وأرجح لعدالته».

---

(١) وانظر: «شرح الموقظة» (ص٢٣٩، ٢٤٠، ٢٧٩: ٢٩٠)، و«المرسل الخفي» (١/ ٤٤٠: ٤٤٢).

(٢) بقية الكلام يفيد أن الأمر يختلف من راوٍ إلى راوٍ، وحسب درجة النكارة.

فقال الشيخ حاتم في «الشرح» (ص١٩٠): «أي: أن من كثر منه رواية المناكير أو فَحُشَ منه المنكر الذي رواه؛ فإن ذلك يكون سببًا للطعن، ولرد روايته»[1].

٦ - «منكر الحديث» نفس معنى «حديثه منكر» إذا قيلت في الراوي:

قال السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٢٩٢، ٢٩٣): «منكر الحديث أو حديثه منكر أو له ما ينكر أو مناكير»، أي: سوىٰ بين هذه الألفاظ، أما إذا قصد أحد أحاديثه فيكون نصًا في التضعيف الشديد لهذا الحديث[2].

(١٢) سكتوا عنه

هذا اللفظ مما زاده العراقي في «التقييد والإيضاح» (١/ ٦١٤)، و«الألفية» (رقم ٣٤١)، و«شرحها» (٢/ ١١) علىٰ ما ذكره ابن الصلاح.

ومعناه عند كل الأئمة: التضعيف الشديد، وإن كان بعض أهل العلم يخص هذا المعنى بالبخاري؛ فذلك - والله أعلم - لإكثاره من استعماله، وتفسيره له.

فقد قال في «التاريخ الأوسط» (٢/ ١٠٧): «إذا قالوا: «سكتوا عنه» لا أرىٰ الرواية عنهم»[3].

---

(١) وانظر: «فتح المغيث» (٢/ ٢٩٦)، واللفظ السابع عشر من المرتبة الرابعة من هذا «الكتاب» (ص٢٥١)، و«سلسلة الدراسات الحديثية» للدكتور محمد بازمول (٢/ ٢٣٥: ٢٣٧).
وقرر الشيخ عبد الله السعد، والشيخ حاتم العوني، والشيخ إبراهيم اللاحم (في بحث له في العدد الأخير في مجلة الحكمة): أن «منكر الحديث» جرح شديد بإطلاق. وقارن بما في «إتحاف النبيل» (١/ ١٩٨، ١٩٩/ ٦٩، ١/ ١١٥: ١١٨/ ١٩).

(٢) انظر: «بيان الوهم والإيهام» (٢/ ٥٥٣)، و«إتحاف النبيل» (١/ ١١٥: ١١٨/ ١٩).

(٣) انظر: «شرح سنن ابن ماجه» لمغلطاي (٢/ ٣٥٢).

☐ ومن صنيع أهل العلم الدال على أن هذا المعنى خاص بالبخاري:

- الذهبي في «الموقظة» (ص٨٣)، حيث قال: «قول البخاري «سكتوا عنه» ظاهرها: أنهم ما تعرضوا له بجرح ولا تعديل، وعلمنا مقصده بها بالاستقراء أنها بمعنى: «تركوه»».

- وقال في «تاريخ الإسلام» (١٩/ ٢٥٩): «يقول (البخاري) في الرجل المتروك أو الساقط: «فيه نظر»، أو «سكتوا عنه»، ولا يكاد يقول: «فلان كذاب» ولا «فلان يضع الحديث»، وهذا من شدة ورعه»[١].

- وابن كثير في «مختصره» (١/ ٣١٩، ٣٢٠) (النوع ٢٣)، حيث قال عمن يقول البخاري فيه ذلك: «فإنه يكون في أدنى المنازل وأردئها عنده، ولكنه لطيف العبارة في التجريح فليعلم ذلك».

- والعراقي في «التقييد والإيضاح» (١/ ٦١٤)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١١)، فقال نحو ما قاله ابن كثير.

- والسخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٢٩٠)، فقال نحو ما قاله ابن كثير والعراقي.

- ومُغْلَطَاي في «شرح سنن ابن ماجه» (٢/ ٣٥٢)، فقال: «قد أخبر عن اصطلاحه في هذه اللفظة، فيما ذكره الدُّولابي عنه بأنهم تركوا حديثه، وقال الخفاف عنه: لا أروي عنه، وفي لفظ: لا تحل الرواية عنه».

☐ ولكن مما يدل على أن هذا المعنى هو المقصود عند كل أهل العلم ما يلي:

- لفظ البخاري عام، ففيه: «وإذا قالوا»[٢].

---

(١) انظر: «السلسبيل» (ص٧٥: ٧٧).

(٢) قال الشيخ حاتم في شرح «خلاصة التأصيل» (الشريط الثامن): «سكتوا عنه» ليست اصطلاحًا=

- **الواقع العملي لبعض الأئمة، ومنهم:**

١ - أبو حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ١١٥، ٧/ ٢٨٦).

٢ - وأبو زرعة الرازي في «سؤالات البرذعي» (٢/ ٦٦٨/ ٣٥٣).

٣ - والبزار في «المسند» (٣/ ١٦٠)[1]، ونصَّ علىٰ ذلك الشيخ حاتم في «شرح الموقظة» (ص٢٣٩)، وشرح «خلاصة التأصيل» (الشريط الثامن).

٤ - والبَرْديجي في «الأسماء المفردة» (ص٦١/ رقم ٥٧، ص٦٤/ رقم ٦٥، ص٧٣/ رقم ٩١).

٥ - والدُّولابي في «الكنىٰ والأسماء» (١/ ٤٥١/ ١٧٠٩، ١/ ٥٤٧/ ٢٢٠٠).

٦ - والحاكم في «المستدرك» (١/ ١٦٤)، و«المدخل إلىٰ الصحيح» (١/ ١٦٥/ ١١٧).

٧ - والخليلي في «الإرشاد» كما في «المنتخب» (٣/ ٩٨٣).

٨ - والمباركفوري في «تحفة الأحوذي» (٣/ ٤٤٦) (باب: ما جاء في قيام شهر رمضان).

❑ تتمة:

١ - نصَّ السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٢٩٥) علىٰ أن «سكتوا عنه» من غير البخاري تضعيف يسير، وقد تقدم ما فيه.

٢ - فسر الدُّولابي كما في «الكامل» (١/ ٢٢٦) (ترجمة إبراهيم بن يزيد الخوزي)، وابن عبد الهادي في «الصارم المنكي» (ص٣٢١) لفظ «سكتوا عنه» من البخاري بمعنىٰ: تركوه.

= خاصًا، والدليل: ما يوجد بـ«التاريخ الأوسط»، وقال قبل ذلك: قلَّما أن تثبت الاصطلاحات الخاصة.

(١) وانظر: «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٩٢٣/ ١٧٥٧)، و«كشف الأستار» (١/ ٤٢٤).

(١٣) لا شيء - ليس بشيء - ليس حديثه بشيء

❑ «لا شيء» زاده ابن الصلاح في «معرفة أنواع علم الحديث» (ص٣١١) علىٰ ما ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»، وجعله العراقي في «التقييد والإيضاح» (١/ ٦١١)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١١)، وتابعه السخاوي عليه في «فتح المغيث» (٢/ ٢٩٢) من ألفاظ التضعيف الشديد.

❑ و«ليس بشيء» ذكره العراقي في «الألفية» (رقم ٣٤٤) من صيغ التضعيف الشديد، وهو ما يقتضيه صنيع السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٢٩٢).

- وقال المنذري في «جوابه» (ص٨٥، ٨٦): «وأما قولهم: فلان ليس بشيء، ويقولون مرة: حديثه ليس بشيء، فهذا ينظر فيه، فإن كان الذي قيل فيه هذا، قد وثقه غير هذا القائل، واحتج به، فيحتمل أن يكون قوله محمولًا علىٰ أنه ليس حديثه بشيء يحتج به، بل يكون حديثه عنده يكتب للاعتبار وللاستشهاد وغير ذلك.

وإن كان الذي قيل فيه ذلك مشهورًا بالضعف، ولم يوجد من الأئمة من يُحسِّن أمره، فيكون محمولًا على أن حديثه ليس بشيء يحتج به، ولا يُعتبر به ولا يستشهد به، ويلحق هذا بالمتروك، والله عز وجل أعلم».

وشاهدُ ذلك: قول الإمام أحمد في أسامة بن زيد الليثي [كما في «الميزان» (١/ ١٧٤/ ٧٠٦)]: «ليس بشيء»، فراجعه ابنه عبد الله فيه فقال: إذا تدبرت حديثه تعرف فيه النُّكرة.

❑ تتمة:

١ - مقصد الشافعي من هذا اللفظ هو الكذب:

قال السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٢٩٢): «قد روينا عن المزني قال: سمعني الشافعي يومًا وأنا أقول: فلان كذاب، فقال لي: يا أبا إبراهيم، أُكْسُ ألفاظك أحْسنها، لا تقل فلان كذاب، ولكن قل: حديثه ليس بشيء».

٢ - مقصد ابن معين من هذا اللفظ هو نفس مقصد باقي الأئمة في الغالب، إلا في بعض المواطن، قد يقصد قلة حديثه، ومما يدل علىٰ هذا المعنىٰ ما يلي:

- قول ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/ ٣٢١/ ١٤٣٩) مفسرًا قول ابن معين: «لا شيء» في خالد بن أيوب البصري، فقال: «يعني: ليس بثقة».

وأقره الحافظ في «اللسان» (٣/ ٢١٠/ ٣١١٠).

- وقول ابن شاهين في «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» (ص٨٣/ رقم ١٧٢): «قال ابن معين في رواية الكوسج عنه: خالد بن أيوب: لا شيء، لا شيء، ليس بثقة».

- وقول الحاكم في «المدخل إلىٰ الصحيح» (٤/ ١٥٩): «قال يحيىٰ بن معين: «كثير بن شِنْظِير ليس بشيء»، وهذا علىٰ ما ذكرنا قَبْلُ أن الإمام أبا زكريا إذا ذُكر له الشيخ من الرواة يَقِل حديثه ربما قال: «ليس بشيء»، أي: لم يُسند من الحديث ما يُشتغل به، وكثير بن شِنْظِير شيخ بصري لم يسند تمام العشرة»[1].

- وقول الحافظ في «هدي الساري» (ص٤٢١) (ترجمة عبد العزيز بن المختار البصري): «ذكر ابن القطان الفاسي أن مراد ابن معين بقوله في بعض

---

(١) وذكره الحافظ في «التهذيب»، وانظر: «بيان الوهم والإيهام» (٣/ ٢٨١)، و«فتح المغيث» (٢/ ٢٩٢)، و«قواعد في علوم الحديث» (ص٤١٧)، وحاشيتي «الرفع والتكميل» (ص٣١٢: ٣٢٠/ حـ٢)، و«قواعد في علوم الحديث» (ص٢٦٣، ٢٦٤/ حـ٢).

الروايات: «ليس بشيء»، يعني: أن أحاديثه قليلة جدًّا»(١).

وذكر ذلك الصنعاني في «توضيح الأفكار» (٢/ ٢٧٠)، فقال: «فلا يكون إطلاق ذلك اللفظ جرحًا».

- وقول الشيخ المعلمي في «طليعة التنكيل» (ص٥٥): «ابن معين إذا أطلق «ليس بشيء» لا يريد بها الجرح، وإنما يريد أن الرجل قليل الحديث، فإذا وجدنا الراوي الذي قال فيه ابن معين: «ليس بشيء» قليل الحديث، وقد وثق وجب حمل كلمة ابن معين علىٰ معنىٰ قلة الحديث لا الجرح، وإلا فالظاهر أنها جرح»(٢).

(١٤) لا يساوي شيئًا

هذا اللفظ مما زاده العراقي في «التقييد والإيضاح» (١/ ٦١٤)، و«الألفية» (رقم ٣٤٤)، و«شرحها» (٢/ ١١).

وصنيعه وصنيع السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٢٩٢، ٢٩٥) يدلان علىٰ أنه من ألفاظ التضعيف الشديد.

---

(١) انظر: «بيان الوهم والإيهام» (٣/ ٢٨١، ٥/ ٣٧٧، ٥٦٥)، وفي (٥/ ٢٤٨): «قول ابن معين فيه (سلام أبي المنذر): «لا شيء» هو: لفظ يقوله لمن يَقِل حديثه، وإن لم يكن له بأس».

(٢) وانظر: «التنكيل» (١/ ٦٩، ٢١٥، ٢١٦).
وقال الشيخ عبد الله السعد في شرح «الموقظة» (ش١/ جـ٢): ««ليس بشيء» عند ابن معين تعني: أن الراوي ضعيف جدًّا، ولكن أحيانًا تعني أن أحاديثه قليلة».
وقال شيخنا محمد عمرو رَحِمَهُ اللهُ في شرح «الشرح والتعليل» (الشريط ٤/ جـ١): ««ليس بشيء» الأصل فيها أنها عند ابن معين وغيره من الأئمة: التضعيف الشديد، وتساوي عند الشافعي: كذاب».

(١٥) فاسق

هذا اللفظ لم أجده في كتب المصطلح، ولكنه مستعمل في كتب الجرح والتعديل.

ويطلق على المبتدع غير المتأول، ومن ارتكب كبيرة أو أصرَّ على صغيرة.

(١٦) لا يُكتب حديثه

ذكره السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٢٩١) ضمن ألفاظ الجرح الشديد.

(١٧) متهم بالكذب

هذا اللفظ مما زاده العراقي في «التقييد والإيضاح» (١/ ٦١٤)، و«الألفية» (رقم ٣٤٠) علىٰ ما ذكره ابن الصلاح.

- وقال الذهبي في «الموقظة» (ص٨١): «فليس من وُثِّق مطلقًا كمن تُكُلِّم فيه... ولا من تركوه كمن اتهموه وكذبوه».

- وذكر الحافظ في «نزهة النظر» (ص١١٧) أن هذا اللفظ يطلق علىٰ الراوي في حالتين، هما:

١ - إذا انفرد برواية ما يخالف أصول الدين وقواعده العامة، ولم يكن في الإسناد من يتهم بذلك غيره.

٢ - إذا عرف عنه الكذب في كلامه، وإن لم يظهر منه وقوع ذلك في الحديث النبوي(١).

(١٨) متهم بالوضع

ذكره العراقي في «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١١).

وسوىٰ السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٢٩٠) بينه وبين «متهم بالكذب».

(١٩) يسرق الحديث

قال الذهبي في:

- «السير» (١١/ ٥٠٤) (ترجمة محمد بن حميد الرازي): «قال أبو أحمد العسَّال: سمعت فَضْلَك يقول: دخلت علىٰ ابن حميد وهو يركب الأسانيد علىٰ المتون. قلت: آفته هذا الفعل، وإلا فما أعتقد فيه أنه يضع متنًا. وهذا معنىٰ قولهم: فلان سرق الحديث».

- و«تاريخ الإسلام» (حوادث سنة ٢٣١: ٢٤٠/ ص١٤٠) (ترجمة الحسين ابن الفرج): «سرقة الحديث: أهون من وضعه واختلاقه. وسرقة الحديث: أن يكون محدث ينفرد بحديث، فيجيء السارق ويدعي أنه سمعه أيضًا من شيخ ذلك المحدث، وليس ذاك بسرقة الأجزاء والكتب، فإنها أنحس بكثير من سرقة الرواية، وهي دون وضع الحديث في الإثم؛ لقوله ﷺ: «إن كذبًا عليَّ ليس ككذب علىٰ غيري»».

---

(١) وانظر: «التنكيل» (١/ ٣٧).

لذلك قال الحافظ في «هدي الساري» (ص٤٢٠) (ترجمة عبد الملك بن الصبَّاح المِسْمَعي) معلقًا علىٰ قول الخليلي فيه: كان متهمًا بسرقة الحديث: «وهذا جرح مبهم»[1].

- وقال الشيخ مصطفىٰ بن إسماعيل في «إتحاف النبيل» (١/ ١٢١): «السارق: كذاب، لكن من نوعٍ خاصٍّ، وهو: أنه يسرق الأحاديث الغريبة».

(٢٠) مجمع علىٰ تركه

ذكره السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٢٩٠) ضمن ألفاظ الضعف الشديد.

(٢١) خبيث

هذا اللفظ لم أجده في كتب المصطلح، ولكنه مستعمل في كتب الجرح والتعديل فيمن ضُعفوا تضعيفًا شديدًا. وأحيانًا يضاف لكلمة «كذاب».

(٢٢) كذاب

هذا اللفظ ذكره العراقي في «الألفية» (رقم ٣٣٩)، والحافظ في «نزهة النظر» (ص١٨٧).

والإطلاق المشهور لهذا اللفظ ينصرف إلى من كذب على النبي ﷺ ولو مرة واحدة.

---

(١) انظر: «الموقظة» (ص٦٠) (مبحث المقلوب)، و«فتح المغيث» (٢/ ٢٩٠)، و«ظفر الأماني» (ص٨٠)، و«قواعد في علوم الحديث» (ص٤١٨)، و«سلسلة الدراسات الحديثية» للدكتور محمد بازمول (٢/ ٢٢٧: ٢٢٩)، و«إتحاف النبيل» (١/ ١٢٠: ١٢٢)، و«السلسبيل» (ص١١٣، ١١٤).

ولكن الكذب في الحقيقة اللغوية يطلق على الوهم والعمد معًا، فهناك إطلاقات أخرى تعرف من خلال السياق وبقية الأقوال الأخرى للنقاد، ومن هذه الإطلاقات:

١ - إطلاقه علىٰ الوهم والخطأ، وإن لم يتبين أنه تعمد ذلك(١).

٢ - إطلاقه علىٰ الخطأ في الاعتقاد(٢).

- لذلك قال محمد بن نصر المروزي كما في «التمهيد» (٧/ ١٧٠): «قولهم «فلان كذاب» فليس مما يثبت به جرح حتىٰ يتبين ما قاله».

- وقال الحافظ في «التهذيب» (ترجمة محمد بن ربيعة الكِلابي) عن هذا اللفظ: «هذا جرح غير مفسر، لا يقدح فيمن ثبتت عدالته».

(٢٣) دجال

هذا اللفظ مما زاده العراقي في «التقييد والإيضاح» (١/ ٦١٤)، و«الألفية» (رقم ٣٣٩) علىٰ ما ذكره ابن الصلاح، وذكره الحافظ في «النزهة» (ص١٨٧).

---

(١) انظر هذا المعنى في: «الثقات» (٦/ ١١٤)، و«غريب الحديث» للخطابي (٢/ ٣٠٢، ٣٠٣)، و«السير» (٤/ ٣٠٨)، و«الروض الباسم» (١/ ١٦٦)، و«هدي الساري» (ص٤٢٧) (ترجمة عكرمة)، و«لسان الميزان» (٢/ ٣٤٧/ ٢١٥٥) (ترجمة جنادة بن مروان)، و«التلخيص الحبير» (٣/ ٢٠٦، ٢٠٧)، و(ص١٣٠) من هذا «الكتاب»، و«النهج المبتكر في شرح نخبة الفكر» (ص٢٠٢، ٢٠٣).

(٢) انظر هذا المعنى في: (ترجمة الحارث الأعور) من: «السير» (٤/ ١٥٣)، و«الميزان» (١/ ٤٣٧/ ١٦٢٧)، و«تقريب التهذيب»، و(ترجمة تَلِيد بن سليمان) من: «تاريخ الدوري» (٢٦٧٠).
وانظر: «فضائل القرآن» لابن كثير (ص ١٥= ٤٦)، و«التنكيل» (١/ ٣٦: ٤٢) (مبحث التهمة بالكذب)، و«شفاء العليل» (ص٣٤٣، ٣٤٤)، و«السلسبيل» (ص٩٨: ١٠٣).

(٢٤) وضَّاع

هذا اللفظ مما زاده العراقي في «التقييد والإيضاح» (١/ ٦١٤)، و«الألفية» (رقم ٣٣٩) علىٰ ما ذكره ابن الصلاح.

وكذلك ذكره الحافظ في «نزهة النظر» (ص١٨٧)[1].

(٢٥) أكذب الناس

ذكره الحافظ في «نزهة النظر» (ص١٨٧)، وتقي الدين الشُّمُنِّي في «العالي الرتبة» (ص٣٠٦، ٣٠٧)، والسخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٢٨٩).

(٢٦) دجال (من) الدجاجلة

هذا اللفظ لم أجده في كتب المصطلح، ولكنه مستعمل في كتب الجرح والتعديل.

ومعنىٰ الدجال لغةً واصطلاحًا: كذاب[2].

(٢٧) ركن من أركان الكذب

ذكره الحافظ في «نزهة النظر» (ص١٨٧) ضمن ألفاظ الضعف الشديد.

---

(١) انظر علاقة الوضع بالقلب في: «سلسلة الدراسات الحديثية» للدكتور محمد بازمول (٢/ ٢٣٨: ٢٤١).

(٢) انظر: «شرح ألفاظ التجريح النادرة» (١/ ٥٩: ٧٥).

(٢٨) ليس بثقة - ليس بالثقة

لفظ يتعين به الجرح الشديد، سواء كان بـ(ألـ) أو بدونها.

- فذكره العراقي في «التقييد والإيضاح» (١/ ٦١٤) بدون (ألـ).

بينما ذكره في «الألفية» (رقم ٣٤٢) بها، وكذا المناوي في «اليواقيت والدرر» (٢/ ٣٥٤).

- وسوَّىٰ بينهما العراقي في «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١١)، وكذا السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٢٩١).

- ومما يدل علىٰ التسوية بينهما قول ابن معين في يحيىٰ بن هاشم [كما في «التاريخ» للخطيب (١٤/ ١٦٣)]: «ليس هو بالثقة كذاب خبيث».

ومما يُبين معناها ما يلي:

- قول ابن أبي خيثمة [كما في «تاريخ بغداد» (٣/ ٢٧٤)]: سمعت يحيىٰ بن معين يقول: «محمد بن سليم ليس بثقة»، قلت: لِمَ صار ليس بثقة؟ قال: «لأنه يكذب في الحديث».

- وتعقبُ ابنِ عدي في «الكامل» (٣/ ٤١١) قول الجُوْزَجاني «ليس بثقة» في سعيد بن كثير بن عفير فقال: «والذي ذكر أنه غير ثقة فلم ينسبه أحد إلىٰ الكذب».

- وقول الذهبي في «السير» (٥/ ٣٧) (ترجمة أبي صالح باذام): «فإن النسائي لا يقول: ليس بثقة في رجل مخرج في كتابه»(١).

---

(١) وانظر: «التنكيل» (١/ ٢٥٨: ٢٦٠)، و«تحرير علوم الحديث» للجديع (ص٦٢٥:٦٢٣)، و«شفاء العليل» (ص٢١٧:٢١٤، ٣٣٩: ٤٤١، ٤٥١، ٥٠٨).

- وقول الحافظ في «التهذيب» (ترجمة شعبة مولىٰ ابن عباس): «ليس بثقة في الاصطلاح: يوجب الضعف الشديد»(١).

(٢٩) يروي المعضلات - روىٰ أحاديث معضلة

ورد استعمال المعضل في كلام السلف بمعنىٰ: الحديث المنكر أو شديد النكارة أو الموضوع(٢).

(٣٠) علىٰ يَدَيْ عدلٍ

ذكره السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٢٩٠).

وذكر (٢/ ٢٩٩: ٣٠١) عن الحافظ: أنها كناية عن الهالك؛ لأن العَدْل بن جَزْء ابن سَعْد العَشيرة، كان وَلي شُرَط تُبَّع، فكان تُبَّع إذا أراد قتل رجل دفعه إليه، فمن ذلك قال الناس: وُضِع علىٰ يَدَيْ عدلٍ، ومعناه: هالك(٣).

(٣١) مُوْدٍ

ذكره السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٢٩٠)، ونبَّه علىٰ أنه بالتخفيف، وبيَّن معناه (ص٢٩٨، ٢٩٩) أنه بمعنىٰ: هالك(٤).

---

(١) كان هذا الكلام بصدد رده على ابن القطان؛ حيث قرر في «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ٣٢٥): أن هذا اللفظ قد يُطلق على من ضعفه يسير.

(٢) انظر: «المقترح» (ص٢٧/ رقم ٩)، و«تحرير علوم الحديث» للجديع (ص٦١٧، ٦١٨).

(٣) انظر: «شرح ألفاظ التجريح النادرة» (١/ ٣٧: ٤٢).

(٤) انظر: «بيان الوهم والإيهام» (٣/ ٣٤)، و«فتح المغيث» (٢/ ٢٩٨، ٢٩٩)، و«شرح ألفاظ التجريح=

(٣٢) ردوا حديثه - رُدَّ حديثه - مردود الحديث

هذه الألفاظ، ثلاثتها بمعنى واحد، وهو: الضعف الشديد الذي لا يُعتبر به.

- كما بيَّن العراقي في «الألفية» (رقم ٣٤٢)، و«شرحها» (٢/ ١١)، والسخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٢٩١، ٢٩٥).

- وقال ابن الوزير في «تنقيح الأنظار» [(٢/ ٢٧٣) مع «توضيح الأفكار»]: «فالمتروك: يطلق علىٰ من ترك لجرح في دينه، أو تهمة بالكذب، والمردود: يطلق علىٰ من لم يتعمد ذلك، ولا يتهم به، ولكن كثر خطؤه حتىٰ لم يقبل، ولا يكتب حديثه، ولا يُعتبر به»(١).

ولم أقف على راوٍ قيل فيه أي لفظ من هذه الألفاظ، والله أعلم.

(٣٣) لا يُشتغل به

نفس معنىٰ قولهم: «لا يُكتب حديثه»، أي: هذا الراوي نازل عن رُتبة صلاحية حديثه للمتابعات والشواهد، وهو مستعمل بكثرة في كتب الجرح والتعديل، إلا

= النادرة» (١/ ١٢٢: ١٢٨)، و«السلسبيل» (ص٤٣، ٤٤)، للفرق بين معنى «مُوْدٍ» و«مُؤدٍّ». وقارن بما في: «الجرح والتعديل» (٤/ ٨٤/ ٣٧٠) (ترجمة سعد بن سعيد الأنصاري)، فللجمع وجهٌ. والسياق هو الذي يُحدد المقصود.
ولكلا المعنيين أمثلة، فانظر: «سؤالات أبي داود للإمام أحمد» (ص٢٦٨، ٢٦٩ / ٣٠٩، ٣١٠)، و«المعرفة والتاريخ» (٢/ ١٦٨)، و«الجرح والتعديل» (٧/ ٢٢٢/ ١٢٢٣) (ترجمة غندر)، و(٢/ ٣٣١/ ١٢٥٨) (ترجمة إسرائيل بن يونس السبيعي)، وترجمة سعد بن سعيد الأنصاري من: «الميزان»، و«التهذيب».

(١) انظر: «شفاء العليل» (ص٤٩٥).

أني لم أقف عليه في كتب المصطلح(١).

(٣٤) تركوه

ذكره العراقي في «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١١)، والسخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٢٩٠) ضمن ألفاظ الضعف الشديد.

(٣٥) لا يساوي فلسًا

ذكره السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٢٩٢) ضمن ألفاظ الضعف الشديد.

(٣٦) فاحش الغلط

ذكره الحافظ في «نزهة النظر» (ص١٨٨) ضمن ألفاظ الضعف الشديد(٢).

(٣٧) غير ثقة، ولا مأمون

ذكره العراقي في «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١١)، والسخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٢٩١) ضمن ألفاظ الضعف الشديد.

---

(١) انظر: حاشية «الرفع والتكميل» (ص١٧٨/ حـ٢).

(٢) قرر الشيخ حاتم في أكثر من موطن أن «فاحش الغلط» يصلح في الشواهد والمتابعات، وقال في شرح «شرح علل الترمذي» (الشريط السابع عشر): «نص عليه البيهقي وابن الملقن، وعليه: تطبيقات الأئمة».

(٣٨) إليه المنتهىٰ في الوضع

ذكره الحافظ في «نزهة النظر» (ص١٨٧) ضمن ألفاظ الضعف الشديد، وعنه السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٢٨٩).

(٣٩) لا يجوز الاحتجاج به

قال الذهبي في «الميزان» (٤/ ٧٤/ ٥٩٢٥) (ترجمة علي بن محمد بن عيسىٰ الخياط): «اتهمه ابن يونس، فقال: لا يجوز الاحتجاج به»[1].

❋ ❋ ❋

(١) وانظر: «المقترح» (ص٦٨/ رقم ١١٣).

الباب الثالث

أشهر النُّقاد

مع بيان مكانتهم ومناهجهم

تمهيد

من اعتنى بذكر من يعتمد (يقبل) قوله في الجرح والتعديل (النقد)[1]

(١) علي بن المديني (ت ٢٣٤هـ)

هو أول من علمته صنَّف فيه تصنيفًا مفردًا، واسمه: «أول من نظر في الرجال وفحص عنهم»، وهو في جزء واحد ذكره له:

- الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص٧١) (النوع ٢٠).
- والخطيب في «جامعه» (٢/ ٤٦٥).

(٢) ابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ)

حيث ذكر في «تقدمة الجرح والتعديل» شروط النقاد، ثم ذكر ثمانية عشر إمامًا، وقال قبل ذكر تراجمهم: «جعلهم الله عَلَمًا للإسلام وقدوة في الدين ونقادًا لناقلة الآثار».

---

(١) المقصود من هذا التمهيد ذكر من اعتنى بذكر النقاد فقط، فلا أذكر من اعتنى بذكر غيرهم من حفاظ أو غيرهم، ومن الذين اعتنوا بذكر الحفاظ أو الفقهاء:

١ - الحاكم: حيث ذكر في النوع العشرين من «معرفة علوم الحديث» (ص ٦٣: ٨٥) بعض فقهاء أهل الحديث.

٢ - الذهبي: حيث ذكر في «الموقظة» (ص٦٨: ٧٦) طبقات الحفاظ.

٣ - تاج الدين السبكي (ت٧٧٤هـ): حيث ذكر في مقدمة كتابه «طبقات الشافعية» (١/ ٣١٤: ٣١٨) أسماء حفاظ الشريعة؛ بمناسبة حديثه عن فضل الإسناد.

مع أنه نقل عن أكثر من هؤلاء، فقد بلغ عددهم أربعة وأربعين وثلاثمائة إمامًا[(١)].

وكلهم عنده ثقة مقبول قوله في الجرح والتعديل؛ فقد قال في كتاب «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٨): «قصدنا بحكايتنا الجرح والتعديل في كتابنا هنا إلىٰ العارفين به العالمين له، متأخرًا بعد متقدم إلىٰ أن انتهت بنا الحكاية إلىٰ أبي وأبي زرعة - رحمهما الله -، ولم نحك عن قوم قد تكلموا في ذلك لقلة معرفتهم به».

۞ وسبب اكتفائه بمن ذكرهم أمران:

- أنه أراد ذِكر أشهر الأئمة وأعلمهم بالنقد، وهذا ما قاله شيخنا محمد عمرو رَحِمَهُ اللَّهُ لما سألته عن ذلك.

- أنه قصد في تأليفه «التقدمة» شرح بعض أوصاف أئمة الجرح والتعديل الذين يعتمد عليهم في بيان حال الرواة، لا ذكر النقاد علىٰ وجه الخصوص، وهذا ما قاله هشام الحلَّاف في كتابه (ص١٢)، والدكتور رفعت فوزي في كتابه «ابن أبي حاتم وأثره في علوم الحديث» (ص١٦٩)، ودليلهم: أنَّ ابن أبي حاتم قال في «التقدمة» (ص٢١٩): «قد كنَّا شرطنا أن نشرح بعض أوصاف هؤلاء الأئمة الجهابذة النُّقاد ونُخرج ما وقع إلينا من جرحهم وتعديلهم».

❑ ملحوظة مهمة:

- تراجم هؤلاء الأئمة الثمانية عشر مهمة جدًّا؛ ففيها فوائد متنوعة، حديثية وتربوية، لا توجد في أي مكان آخر.

---

(١) هذا العدد حسب إحصاء هشام الحلَّاف في كتابه: «المزكون لرواة الأخبار عند ابن أبي حاتم» وشرطه فيه: أن يذكر كل من نقل عنه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»، سواء قولًا صريحًا في الجرح والتعديل أو غير صريح.

(٣) ابن حبان (ت٣٥٤هـ)

حيث ذكر في مقدمة كتابه «المجروحين» (١/ ٣٦: ٥٦) اثنين وأربعين إمامًا، بَدءًا بذكر عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب ﵄، ثم ذكر بعض الأئمة، ومما يدل أنه أراد ذكر النقاد أنه قال (١/ ٤١): «ثم أَخَذَ عن هؤلاء مسلك الحديث وانتقاد الرجال وحفظ السنن والقدح في الضعفاء: جماعةٌ من أئمة المسلمين والفقهاء في الدين».

وقال مثل ذلك في مواطن أخرىٰ (١/ ٤٩، ٥١، ٥٤).

(٤) ابن عدي (ت٣٦٥هـ)

حيث ذكر في مقدمة «الكامل» (١/ ٦٧: ١٣٩) ثمانية وأربعين إمامًا، وكان قد ذكر قبل ذلك (ص٤٧: ٦٦): مَنْ استجاز مِنَ الصحابة والتابعين تكذيب مَنْ تبين كذبه، فذكر جماعة من الصحابة والتابعين، ولما جاء ذكر تابعي التابعين (ص٦٧) قال: «ذكر تابعي التابعين من الأئمة الذين يسمع قولهم في الرجال إذ هم أهل ذلك».

(٥) الحاكم (ت٤٠٥هـ)

حيث صنَّف مصنفًا مفردًا في هذه المسألة سماه «المزكون لرواة الأخبار»، وهو مفقود، ولكنه ذكره في «معرفة علوم الحديث» (ص٥٢) (النوع ١٨)، وبين منهجه فيه، فقال: «ذكرت في كتاب «المزكين لرواة الأخبار» علىٰ عشر طبقات

في كل عصر منهم أربعة وهم أربعون رجلًا؛ فالطبقة الأولىٰ منهم: أبو بكر وعمر وعلي وزيد بن ثابت، فإنهم قد جرحوا وعدَّلوا وبحثوا عن صحة الروايات وسقيمها، والطبقة العاشرة منهم: أبو إسحاق إبراهيم بن حمزة الأصبهاني، وأبو علي النيسابوري، وأبو بكر محمد بن عمر بن سالم البغدادي، وأبو القاسم حمزة بن علي الكِنَاني المصري».

- وسَّماه ابن طاهر الدين المقدسي في «أطراف الغرائب والأفراد» (١/ ٢٠): «ذكر أئمة الأقطار المزكين لرواة الآثار»، وذكر أسماء الطبقة الحادية عشرة.

- وسمَّاه ابن الصلاح في «المقدمة» (ص٦٦١): «المزكين للرواة».

- وسمَّاه الذهبي في «السير» (١٣/ ٧٧) (ترجمة أبي زرعة الرازي): «الجامع لذكر أئمة الأعصار المزكين لرواة الأخبار».

- ونقل منه ابن القيم في «بدائع الفوائد» (٣/ ١١٥٠).

(٦) الذهبي (ت٧٤٨هـ)

☐ حيث صنف في ذلك كتابين:

- «تذكرة الحفاظ»، وقال في مقدمته: «هذه تذكرة بأسماء معدلي حملة العلم النبوي، ومن يُرْجعُ إلى اجتهادهم في التوثيق والتضعيف، والتصحيح والتزييف، والله أعلم وعليه أعتمد وإليه أُنيب».

ورتب من ذكرهم على إحدىٰ وعشرين طبقة، تنتهي بطبقة شيوخه، وبلغ عددهم (١١٧٦) حافظًا، إلا أنه مما يُلاحظ فيه أنه ذكر أناسًا نقل التضعيف فيهم

أو ضعفهم هو[(١)]، بل وأناسًا متهمين بالكذب والوضع[(٢)]، ولذلك يحتاج كتابه هذا إلىٰ دراسة استقرائية يُبين فيها منهجه بدقة، والله أعلم.

- «ذِكْر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل»، ورتب من ذكرهم فيه على ثنتين وعشرين طبقة، تنتهي بطبقة شيوخه، مكتفيًا بسرد الأسماء فقط مع الثناء الموجز على بعضهم.

وبلغ عددهم إلىٰ زمنه (٧١٥) خمسة عشر وسبعمائة إمامًا، ولم يرد الاستقصاء، بدليل قوله في ختام بعض الطبقات: «وآخرون»، أو «وطائفة سواهم»[(٣)].

وفيهم: مَنْ وصفهم بالنقد في غير هذا الكتاب ولم يذكرهم هنا، ومنهم:

- أحمد بن سعيد الدارمي كما في «السير» (١٢/ ٢٣٤).

- ومنصور بن سلمة كما في «السير» (٩/ ٥٦٠)، وغيرهم كثير.

ومما يلاحظ في كتابه هذا أنه ذكر رواة تُكُلِّم فيهم، وقد أشار إلىٰ بعضهم[(٤)].

---

(١) مثال من ضعفهم هو أو نقل التضعيف فيهم: حجاج بن أرطاة (١/ ١٨٦)، وخالد بن مَخْلد القَطَواني (١/ ٤٠٦)، وشريك القاضي (١/ ٢٣٢)، وعبد الله بن لهيعة (١/ ٢٣٧)، وعلي بن سعيد بن بشير الرازي (٢/ ٧٥٠)، وفليح بن سليمان (١/ ٢٢٣)، ومحمد بن أبي ليلى (١/ ١٧١)، ونُعيم بن حماد (٢/ ٤١٨)، ويحيى بن أيوب الغافقي (١/ ٢٢٧)، وأبو مَعشر السندي (١/ ٢٣٤)، وغيرهم.

(٢) مثال من فيه ضعف شديد: إبراهيم بن أبي يحيى الأسلمي (١/ ٢٤٦).
ومثال من فيه اتهام أو اتهم: الواقدي (١/ ٣٤٨)، والشَّاذَكُوني (٢/ ٤٨٨)، والكُدَيْمي (٢/ ٦١٨)، وابن عقدة (٣/ ٨٣٩).

(٣) وهذا خلاف ما قاله الشيخ أبو غدة في مقدمة تحقيق «ذِكْر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل»، حيث قال (ص١٦٤): «والذهبي ذكر في رسالته هذه كل من صدر منه جرح أو تعديل»، وقال كذلك (ص١٦٦): «الذهبي جمع واستقصى تقريبًا، والسخاوي لخص وانتقى».

(٤) انظر: حاشية «المزكون لرواة الأخبار عند ابن أبي حاتم» (ص١٦، ١٧/ حـ١).
وقال أبو غدة في مقدمة تحقيق «ذِكْر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل» (ص١٦٦) معلقًا=

(٧) بدر الدين الزركشي (ت٧٩٤هـ):

حيث ضَمَّن كتابه «النكت» (٣/ ٤٣٨: ٤٥٧) رسالة الذهبي، وقال في أوله: «فصل نافع في مراتب المتكلمين في الجرح والتعديل»، وقال في آخره: «وهذا فصل نافع يوقفك على طبقات المحدثين ومراتبهم».

(٨) ابن ناصر الدين الدمشقي (ت٨٤٢هـ)

حيث ذكر في كتابه «الرد الوافر على من زعم بأن من سمى ابن تيمية شيخ الإسلام كافر» طبقات النقاد (ص٣٧: ٤٣)، وبلغ عددهم (١٢٤) أربعة وعشرين ومائة إمام، ولم يُرِدْ الحصر بدليل قوله في ختام بعض الطبقات: «وخلق من الأثبات»، أو «وغيرهم من نقاد هذا الأمر»، أو «وعدة من الرجال»، أو «وعدة من النقاد».

❑ تنبيه:

قال ابن ناصر الدين قبل ذكره أسماء النقاد: «طبقات النقاد».

فقال المحقق (زهير الشاويش) في الحاشية: «على هامش الأصل وبخط المؤلف ابن ناصر الدين: في كثير من هؤلاء نظر؛ لأنهم ليسوا من أهل النقد بل النقل. وقد استدرك ذلك بعد ذكر المَحَامِلِي».

= على العنوان: «إنَّما هو على الغالب الأكثر، فإن بعض من سماهم فيها ردَّ هو قولهم ونقد مسلكهم في الجرح غير مرة، وقَبِل منهم نقدهم في بعض المرات، فهم بهذا الاعتبار داخلون تحت هذا العنوان من حيث الجملة».

(٩) السخاوي (ت٩٠٢هـ)

❑ حيث قام بأمرين:

- اختصر في كتابه «فتح المغيث» (٤/ ٤٣٨: ٤٤٣) (مبحث معرفة الثقات والضعفاء) رسالة الذهبي، وإن لم ينص علىٰ ذلك، ولكنه ظاهر من خلال المقارنة بينهما، كما قرر ذلك أبو غدة في مقدمة التحقيق.

وكقرينة أخرى: أن السخاوي كثير النقل من كتاب «النكت» للزركشي من غير تصريح بذلك، وقد ضمَّن الزركشي رسالة الذهبي في كتابه ونص على ذلك.

- أعاد ذكر ما ذكره في «فتح المغيث» في آخر كتاب «الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التوريخ» (ص١٦٣: ١٦٧) مع زيادة ثلاثين إمامًا علىٰ من وقف عنده الذهبي، ووقف عنده السخاوي نفسه في «فتح المغيث»[(١)].

مع إغفاله صفي الدين القرافي (ت٧٢٣هـ)، وذِكره له في «فتح المغيث».

فبلغ عددهم بالسخاوي نفسه (٢١٠) عشرة ومئتين.

(١٠) الشيخ طاهر الجزائري (ت١٣٣٨هـ)

حيث ذكر في «توجيه النظر» (١/ ٢٧٦: ٢٨٢) مُلَخَّصًا لكلام السخاوي في كتابيه[(٢)].

---

(١) استلَّ أبو غدة هذا الفصل وطبعه مع ثلاث رسائل أخرى، باسم «أربع رسائل في علوم الحديث»، منها: رسالة الذهبي «ذِكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل»، ولكنه لم يُنبه على زيادة الثلاثين إمامًا الذين زادهم السخاوي.

هذا؛ مع العلم أن في هؤلاء الثلاثين اثنين عاصرا الذهبي، وهما: أبو عبد الله بن أيبك السَّرُوجي (ت٧٤٤هـ)، والكمال جعفر الأُدْفُوي (ت٧٤٨هـ).

(٢) وقال نحو ذلك أبو غدة في حاشية تحقيق «توجيه النظر» (١/ ٢٧٦/ حـ١).

(١١) المباركفوري صاحب «تُحفة الأحوذي» (ت ١٣٥٣هـ)

حيث عقد فصلًا في مقدمة «شرح جامع الترمذي» سماه: «ذكر أئمة الجرح والتعديل وأسماء الرجال»، وذكر مصنفي الكتب التي ذكرها صاحب «كشف الظنون».

(١٢) الشيخ عبد الرحمن بن يحيىٰ المُعَلِّمِي (ت١٣٨٦هـ)

حيث عقد فصلًا في كتاب «أهمية علم الرجال» سماه «طائفة من مشاهير المكثرين من الجرح والتعديل»، وذكر (٥٢) ناقدًا.

(١٣) الشيخ محمد ضياء الرحمن الأعظمي

حيث عقد فصلًا خاصًا لأشهر أئمة الجرح والتعديل في كتابه «دراسات في الجرح والتعديل»، فترجم لستة وعشرين ناقدًا، ثم سمَّى اثني عشر ناقدًا بدون ترجمة.

(١٤) هشام بن عبد العزيز بن سعد الحلَّاف

حيث صنَّف مصنفًا في المزكين لرواة الأخبار عند الإمام ابن أبي حاتم وشرطه فيه: أن يذكر كل من نقل عنه ابن أبي حاتم في كتاب «الجرح والتعديل» قولًا في الجرح والتعديل، سواء كان صريحًا أو غير صريح. وبلغ عددهم (٣٤٤) أربعة وأربعون وثلاثمائة.

❑ **فنظرت** في صنيع هؤلاء العلماء، فلاحظت أن طالب الحديث المبتدئ، ما زال في حاجة لمعرفة أشهر النقاد، مع بيان شيء من التحقق بوصف النقد من تَمَكُّنٍ أو ضَعْفٍ، وتَشَدُّدٍ أو تساهل.

فالذي تقدم إما أن يكون فيه إكثار من ذكر من ليس بمكثر من أقوال الجرح والتعديل، ممن تكون ليست الحاجة ملحة بمعرفته للطالب المبتدئ، وذلك كرسالة الذهبي أو اختصارها للسخاوي.

أو يكون فيه إقلال، فلا يُذكر كل من يحتاج لمعرفته طالب الحديث، وذلك كصنيع الشيخ الأعظمي.

❑ **ولاحظت كذلك ما يلي:**

١ - لم يذكر ابن أبي حاتم بعض الأئمة الأعلام الذين كانوا في هذه المرحلة، ومنهم: البخاري، ومسلم، والنسائي، بل لم يورد لهم شيئًا في كتاب «الجرح والتعديل» إلا نصًّا واحدًا للإمام مسلم في (٥/ ١٧٣/ ٨٠٩).

٢ - أهمل ابن عدي اثنين ممن ذكرهم ابن أبي حاتم، وهما: حماد بن زيد، وأبو إسحاق الفزاري، وأهمل ابن حبان أبا إسحاق، بينما ذكره الذهبي والسخاوي، وأهمل السخاوي حمادًا.

٣ - ذكر ابن عدي مَنْ أهمل ذكرهم الذهبي والسخاوي، وهم: سفيان الرأس، وخلف بن سالم، والشَّاذَكُوني سليمان بن داود، ويزيد بن عبد الصمد الدمشقي، ومحمد بن يحيىٰ بن كثير الحَرَّاني، وعبد الله بن محمد بن سيار الفَرْهَاذاني.

وذكر مَنْ أهمل ذكرهم السخاوي، وهم: جرير بن عبد الحميد الضَّبِّي، والفضل بن موسى السِّيْناني، والمُظَفَّر بن مُدْرِك، وسعيد بن منصور، ودُحَيم عبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي، وإبراهيم بن محمد بن عَرْعَرَة، والفلَّاس عمرو بن علي، ومحمد بن مسلم بن وارَه، ومحمد بن عوف الحمصي، وإبراهيم ابن أُورْمَة الأصبهاني، وعُبَيدٌ العِجْلُ الحسين بن محمد، وموسى بن هارون الحَمَّال، وعَبْدان الأَهْوَازِي، وعلي بن سعيد الرازي.

٤ - وجدت فيمن ذكرهم السخاوي، من الممكن أن يستغني عن معرفتهم المبتدئ في هذا الفن، مع إغفاله بعض من لا يستغني عن معرفتهم ممن ذكرهم الذهبي أو غيره.

٥ - وجدت إهمالًا لبعض المشاهير في باب النقد، ومنهم مصنفون في الجرح والتعديل، ومنهم:

- ابن سعد صاحب «الطبقات»: لم يذكره إلا الذهبي والسخاوي، بل لم يورد ابن أبي حاتم له شيئًا.

- والجُوْزَجاني: لم يذكره إلا الذهبي، وأورد له ابن أبي حاتم نصًّا واحدًا (٨/ ٦/ ٢٣).

- والعجلي: لم يذكره إلا الذهبي والسخاوي، ولم يورد له ابن أبي حاتم شيئًا.

٦ - كل المذكورين في حاجة لبيان مناهجهم ومكانتهم في النقد، فبينما أطال ابن أبي حاتم في بيان ذلك، فنجد من الباقين من أهمله بالكلية.

❑ **لذلك كله انتقيت جماعة ممن يدور عليهم الجرح والتعديل مراعيًا الآتي**(١):

- الأصل عندي فعل الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ سواء فيمن ذكرهم أو تقسيمه الطبقات، ثم انتقيت ممن زادهم السخاوي بعد عصر الذهبي.

- ألحقت بعض من لم يذكرهم أحد مطلقًا أو من لم يذكرهم الذهبي والسخاوي كابن عبد الهادي وغيره، كما تراه في آخر الفصل - إن شاء الله -.

---

(١) قد تركت جماعة ممن ذكرهم ابن ناصر الدين، ووصفهم بالنقد؛ وذلك لعدم شهرتهم على الأقل بالنسبة للمبتدئ، ومنهم: سليمان بن موسى (ص٤٥)، وابن رافع (ص٨٨)، وابن سَنْد (ص ١١٥)، والحُسبَاني (ص١٣٢)، وابن حِجي (ص١٣٤)، واليَاسوفي (ص١٧٨)، وغيرهم.

- حاولت التعريف بهم، بذكر: الاسم، والكنية، وما اشتهر به، والمنهج، والمكانة في النقد، وهل أُخذ عليه شيء أم لا؟ وأبين من ذكره من الأئمة بالنقد، خاصة من سبق ذكره بالاعتناء بذلك، هل ذكره أم أهمله؟

وأقصد بـ«الستة»: ابن أبي حاتم، وابن حبان، وابن عدي، والذهبي، وابن ناصر الدين الدمشقي، والسخاوي.

وبـ«الخمسة»: كلهم إلا ابن أبي حاتم.

وبـ«الأربعة»: كلهم إلا ابن أبي حاتم وابن حبان.

وبـ«الثلاثة»: الذهبي وابن ناصر الدين والسخاوي.

وإذا لم يذكره إلا واحد أو اثنان فقط، فأنص عليه.

وأبين في كل ذلك، هل أكثر عنه ابن أبي حاتم أم لا؟ من خلال كتاب «المزكون لرواة الأخبار عند ابن أبي حاتم»، وعدد النصوص التي ذكرها عنه ابن عدي من خلال كتاب «ابن عدي ومنهجه في كتاب الكامل» للدكتور زهير عثمان.

❁ ❁ ❁

الطبقة الأولى

(١) شعبة (٨٢: ١٦٢هـ)

❑ **اسمه**: شعبة بن الحجاج بن الوَرْد العَتَكي مولاهم، أبو بِسْطام الواسطي ثم البصري.

❑ **مكانته**: ذكره الستة في النقاد، وأكثر عنه ابن أبي حاتم، وبلغت نصوص ابن عدي عنه مائة وعشرة (١١٠) نصًا[١]، وذكره الذهبي (ص١٧١) فيمن تكلم في كثير من الرواة.

- كان الأئمة يوثقون بمجرد روايته، فلا شك أن كلامه الصريح أكثر اعتمادًا.

- وقال يحيىٰ بن سعيد القطان كما في «تقدمة الجرح والتعديل» (ص١٢٧): «كان شُعبة أعلم الناس بالرجال».

- والإمام أحمد كما في «العلل» (٢/ ٥٣٩/ ٣٥٥٧) لابنه عبد الله: «كان شعبة أمة وحده في هذا الشأن»، يعني: في الرجال، وبصره بالحديث وتثبته وتَنَقِّيه للرجال.

- وأبو حاتم كما في «تقدمة الجرح والتعديل» (ص ١٢٨): «شعبة أبصر بالحديث وبالرجال (من الثوري»).

- ووصفه شيخ الإسلام في «درء التعارض» (٧/ ٣٥) بقوله: «من أعظم

(١) انظر: «ابن عدي ومنهجه في كتاب الكامل» (١/ ٣٣٣).

الناس صدقًا وأمانةً وعلمًا وخبرةً، فيما يذكرونه من الجرح والتعديل... من أهل العلم بالرجال والجرح والتعديل».

- وقال كما في «مجموع الفتاوىٰ» (٢٤/ ٣٥٠): «إن أهل الحديث متفقون علىٰ أن شعبة ويحيىٰ بن سعيد أعلم بالرجال من ابن مهدي وأمثاله».

- وقال ابن القيم في «حادي الأرواح» (١/ ٣٢٥): «هذان (شعبة ويحيىٰ بن سعيد) من أعلم الناس بالحديث ورواته وعلله».

- ووصفه الذهبي في «السير» (٦/ ١٣٠) بـ«البراعة في نقد الرجال».

ووصفه بالتشدد (التعنت) غير واحد من الأئمة:

- فوصفه ابن عبد البر في «التمهيد» (٣/ ٢٣٣) بـ«التعسف وانتقاد الرجال».

- وقال الذهبي في «المغني» (٢/ ٧٩٢/ ٧٥٥٢) (ترجمة أبي الضحاك): «شعبة مُتعنت».

- والحافظ في «النكت» (١/ ٣١٢): «شعبة أشد من الثوري».

- والسخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٢٠١): «إنه كان يتعنت في الرجال، ولا يروي إلا عن ثبت».

- والدكتور الأعظمي في «الدراسات» (ص٢٦٩): «كل من تتبع كلامه في الرجال لا يشك أنه كان شديدًا في الجرح».

- وكذلك وصفه الشيخ مصطفىٰ بن إسماعيل في «إتحاف النبيل» (١/ ٧٣، ٧٩) بالتشدد.

(٢) الأوزاعي (٨٨: ١٥٧هـ)

❑ اسمه: عبد الرحمن بن عمرو بن يُحْمِد[١] أبو عمرو الدمشقي.

❑ مكانته: ذكره الستة في النقاد، وأورد عنه ابن أبي حاتم عشرة أقوال، وقال في «التقدمة» (ص١٨٤): «كان من العلماء الجهابذة النقاد من أهل الشام».

(٣) الثوري (٩٧: ١٦١هـ)

❑ اسمه: سفيان بن سعيد بن مسروق أبو عبد الله.

❑ مكانته: ذكره الستة في النقاد، وأكثر عنه ابن أبي حاتم، وبلغت نصوص ابن عدي عنه ثلاثة وثلاثين (٣٣) نصًا[٢]، وقال الشيخ حاتم في «شرح الموقظة» (ص٢٤٤): «لم تُنقل عنه إلا عشرات العبارات».

- وقال أبو حاتم كما في «تقدمة الجرح والتعديل» (ص ١٢٨): «شعبة أبصر بالحديث وبالرجال (من الثوري)».

- والذهبي في «الميزان» (٢/ ٣٥٩/ ٣٣٢٢) (ترجمته): «له نقد وذوق».

- والحافظ في «النكت» (١/ ٣١٢): «شعبة أشد من الثوري».

- ووصفه شيخ الإسلام في «درء التعارض» (٧/ ٣٥) بقوله: «من أعظم الناس صدقًا وأمانةً وعلمًا وخبرةً، فيما يذكرونه من الجرح والتعديل... من أهل

(١) على وزن «يُكْرِم»، ويقع في بعض المصادر مصحفًا إلى «محمد» لغرابة هذا الاسم، فتنبه لذلك.

(٢) انظر: «ابن عدي ومنهجه في كتاب الكامل» (١/ ٣٨٠).

العلم بالرجال والجرح والتعديل».

- وقال الشيخ مصطفىٰ بن إسماعيل في «إتحاف النبيل» (١/ ٧٩): «الثوري معتدل».

(٤) مالك (٩٣: ١٧٩هـ)

❑ اسمه: مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأَصْبَحي أبو عبد الله.

❑ مكانته: ذكره الستة في النقاد، وأكثر عنه ابن أبي حاتم، وبلغت نصوص ابن عدي عنه تسعة وعشرين (٢٩) نصًا[1]، وذكره الذهبي في (ص١٧١) فيمن تكلم في كثير من الرواة، ولكن قال الشيخ حاتم في «شرح الموقظة» (ص٢٤٤): «لم تُنقل عنه إلا عشرات العبارات».

- كان الأئمة يوثقون بمجرد روايته، خاصة إذا كان مدنيًّا، فلا شك أن كلامه الصريح أكثر اعتمادًا.

- وقال سفيان بن عيينة [كما في «التاريخ الأوسط» (١/ ٣١٥)، و«الجرح والتعديل» (٨/ ٢٠٤)، و«تقدمة الجرح والتعديل» (ص٢٣، ٤٧) وغيرها]: «ما كان أشد انتقاد مالك للرجال وأعلمه بهم».

- وابن نُمَير [كما في «معرفة الرجال» لابن محرز (٢/ ٧٧٩)]: «ما أحد قاسٍ قوله في الرجال غير مالك بن أنس، كان لا يحدث عمن لم يكن عنده، ولا يحدث عمن ليس هو عنده صاحب حديث».

- والإمام أحمد كما في «سؤالات أبي داود» (ص٢٢٢/ رقم ١٩٩): «مالك أعرف بأهل بلاده».

(١) انظر: «ابن عدي ومنهجه في كتاب الكامل» (٢/ ٧).

- وقَوَّىٰ الحاكم من شأن الرواة برواية الإمام مالك عنهم في أكثر من موطن في «المستدرك» (١/ ١٨٩، ٢/ ٤١)، وقال في «المدخل إلىٰ الصحيح» (٤/ ١١٤): «سهيل رَحِمَهُ اللَّهُ قد روىٰ عنه مالك الإمام الحكم في شيوخه من أهل المدينة الناقد لهم».

- وقال ابن عبد البر في مقدمة «التمهيد» (١/ ٤٩): «إن مالكًا قد انتقد وانتقىٰ، وخلص ولم يرو إلا عن ثقة حجة».

- وفي موطن آخر (ص٥٣): «أشدهم انتقادًا للرجال».

- وقال أيضًا في «جامعه» (ص ١١٣٠/ رقم ٢٢٢٥): «اتفق المسلمون طرًا علىٰ صحة نقله... وانتقاده».

- ووصفه شيخ الإسلام في «درء التعارض» (٧/ ٣٥) بقوله: «من أعظم الناس صدقًا وأمانةً وعلمًا وخبرةً، فيما يذكرونه من الجرح والتعديل... من أهل العلم بالرجال والجرح والتعديل».

- وقال الذهبي في «السير» (٨/ ٧١): «كان إمامًا في نقد الرجال».

- وفي موطن آخر (٨/ ٧٢): «كثير التحري في نقد الرجال».

- وقال الزيلعي في «نصب الراية» (٤/ ٤١): «الإمام مالك قد أخرج حديثه (زيد أبو عياش) في «موطئه» مع شدة تحريه في الرجال ونقده وتتبعه لأحوالهم».

- والدكتور قاسم سعد في «موارد الذهبي في الميزان» (ص٢١٤): تقع نقول الذهبي في «الميزان» عن الإمام مالك ضمن (٢٧) ترجمة، واقتبس من كلامه أو حاله في بعض التراجم ضمن الترجمة الواحدة أكثر من قول، فبلغ مجموع ذلك كله (٣٧) قولًا.

(٥) الليث (٩٤: ١٧٥هـ)

❑ اسمه: الليث بن سعد الفهمي أبو الحارث.

❑ مكانته: ذكره ابن حبان والثلاثة في النقاد، ولم يورد ابن أبي حاتم له شيئًا.

❁ ❁ ❁

الطبقة الثانية

(١) ابن المبارك (١١٨: ١٨١هـ)

❑ اسمه: عبد الله بن المبارك بن واضح المروزي أبو عبد الرحمن.

❑ مكانته: ذكره الستة في النقاد، وأكثر عنه ابن أبي حاتم، وبلغت نصوص ابن عدي عنه ستةً وأربعين (٤٦) نصًا[1].

- وقال الشيخ حاتم في «شرح الموقظة» (ص٢٤٤): «لم تنقل عنه إلا عشرات العبارات».

- وصنف الدكتور محمد سعيد بخاري كتابًا سماه «الإمام عبد الله بن المبارك المروزي المحدث الناقد».

وذكر فيه فصلًا (ص٢٣٥: ٣١٥) سماه «الرجال الذين تُكُلِّم عنهم بتعديل، والرجال الذين تُكُلِّم فيهم بجرح»، فكان من تُكُلِّم عنهم بتعديل (١٨) ثمانية عشر رجلًا، ومن تُكُلِّم عنهم بجرح (٣٥) خمسة وثلاثين رجلًا، ثم قال في نهاية الفصل: «كان معتدلًا في أحكامه، لا يصدرها إلا بعد تأكده، وأخذ آراء شيوخه في بعضها... ونلاحظ أنه كان أمينًا، ونزيهًا في حكمه للرجال... وكان دقيقًا في حكمه على الرجال الذين فصل جرحهم... فهذا هو ابن المبارك، الذي تكلم في الرجل بعد الرجل، ولم يُكثر، المعتدل في نقده، المحتج بقوله».

---

(١) انظر: «ابن عدي ومنهجه في كتاب الكامل» (١/ ٣٦٨).

- ووصفه شيخ الإسلام في «درء التعارض» (٧/ ٣٥) بقوله: «من أعظم الناس صدقًا وأمانةً وعلمًا وخبرةً، فيما يذكرونه من الجرح والتعديل... من أهل العلم بالرجال والجرح والتعديل».

- وقال الدكتور الأعظمي في «الدراسات» (ص٢٨٠): «كان ابن المبارك معتدلًا في الرجال، لطيف العبارة في الجرح والتعديل، فَعُدَّ من النقاد المنصفين المتوسطين».

(٢) ابن عُيينة (١٠٧: ١٩٨هـ)

❑ **اسمه:** سفيان بن عيينة أبو محمد.

❑ **مكانته:** ذكره الستة في النقاد، وأكثر عنه ابن أبي حاتم، وبلغت نصوص ابن عدي عنه أربعة وخمسين (٥٤) نصًا[١]، وذكره الذهبي (ص١٧١) ممن تكلم في الرجل بعد الرجل.

- وقال الشيخ حاتم في «شرح الموقظة» (ص٢٤٤): «لم تنقل عنه إلا عشرات العبارات».

- وقال الشيخ مصطفىٰ بن إسماعيل في «إتحاف النبيل» (١/ ٧٩): «ليس له كلام كثير في الرواة».

(٣) وكيع (١٢٩: ١٩٧هـ)

❑ **اسمه:** وكيع بن الجراح الرُّؤاسي الكوفي أبو سفيان.

❑ **مكانته:** ذكره كلهم إلا ابن ناصر الدين، وأكثر عنه ابن أبي حاتم، وبلغت

---

(١) انظر: «ابن عدي ومنهجه في كتاب الكامل» (١/ ٣٥٣).

نصوص ابن عدي عنه ثمانية عشر (١٨) نصًا[١].

- وقال الذهبي في «السير» (٩/ ١٥٨): «مع إمامته، كلامه نَزْرٌ جدًّا في الرجال».

- وقال الشيخ حاتم في «شرح الموقظة» (ص٢٤٤): «لم تُنقل عنه إلا عشرات العبارات».

- ووصفه شيخ الإسلام في «درء التعارض» (٧/ ٣٥) بقوله: «من أعظم الناس صدقًا وأمانةً وعلمًا وخبرةً، فيما يذكرونه من الجرح والتعديل... من أهل العلم بالرجال والجرح والتعديل».

(٤) القطَّان[٢] (١٢٠: ١٩٨هـ)

❑ **اسمه:** يحيى بن سعيد بن فرّوخ البصري أبو سعيد.

❑ **مكانته:** ذكره الستة في النقاد، وأكثر عنه ابن أبي حاتم جدًّا، وبلغت نصوص ابن عدي عنه مائتين وعشرين (٢٢٠) نصًا[٣].

- وقال أبو الوليد الطيالسي [كما في «المجروحين» (١/ ٥٢)]: «ما رأيتُ أحدًا كان أعلم بالحديث، ولا بالرجال من يحيىٰ بن سعيد».

- وابن المديني [كما في «السير» (٩/ ١٧٧)]: «ما رأيت أعلم بالرجال من يحيىٰ القطان».

---

(١) انظر: «ابن عدي ومنهجه في كتاب الكامل» (٢/ ٢٤).

(٢) قال السمعاني في «الأنساب» (١٠/ ٤٤٩): «القطَّان: بفتح القاف وتشديد الطاء المهملة وفي آخرها النون، هذه النسبة إلى بيع القطن، والمشهور بها هو: أبو سعيد يحيى بن سعيد بن فروخ الأحول القطان»، وذكر نحو ذلك المُناوي في «اليواقيت والدرر» (١/ ٤١٦).

(٣) انظر: «ابن عدي ومنهجه في كتاب الكامل» (١/ ٣٢٢).

- والإمام أحمد [كما في «الجرح والتعديل» (٢/ ٢١)]: «ما رأيت مثل يحيىٰ ابن سعيد في هذا الشأن»، يعني: في معرفة الحديث ومعرفة الثقات وغير الثقات.

- وقال [كما في «السير» (١٠/ ١٥٤)]: «ما رأيتُ رجلًا أوزن بقومٍ من غير محاباة وأشد تثبتًا في أمور الرجال من يحيىٰ بن سعيد».

- وقال ابن حبان لما ذكره في مقدمة «المجروحين» (١/ ٤٩): «إلا أن من أكثرهم تنقيرًا عن شأن المحدثين وأتركهم للضعفاء والمتروكين، حتىٰ جعلوا هذا الشأن صناعة لهم لم يتعدوها إلىٰ غيرها مع لزوم الدين والورع الشديد والتفقه في السنن رجلان: يحيىٰ بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي».

- والحازمي في «شروط الأئمة» (ص١٨٢): «هما (القطان وابن مهدي) إمامان عليهما مدار النقد في النقل، ومن عندهما يُتلقىٰ معظم شأن الحديث».

- ووصفه شيخ الإسلام في «درء التعارض» (٧/ ٣٥) بقوله: «من أعظم الناس صدقًا وأمانةً وعلمًا وخبرةً، فيما يذكرونه من الجرح والتعديل... من أهل العلم بالرجال والجرح والتعديل».

- وقال كما في «مجموع الفتاوىٰ» (٢٤/ ٣٥٠): «إن يحيىٰ بن سعيد أعلم بالعلل والرجال من ابن مهدي؛ فإن أهل الحديث متفقون علىٰ أن شعبة ويحيىٰ ابن سعيد أعلم بالرجال من ابن مهدي وأمثاله».

- وابن القيم في «حادي الأرواح» (١/ ٣٢٥): «هذان (شعبة ويحيىٰ بن سعيد) من أعلم الناس بالحديث ورواته وعلله».

❑ **ووصفه بالتشدد (التعنت) غير واحد من الأئمة، فقال:**

- شعبة كما في «تقدمة الجرح والتعديل» (ص٢٣٢)، و«شرح علل الترمذي» (١/ ١٩٢): «من يطيق نقدك يا أحول! أو من له مثل نقدك يا أحول؟!».

- وابن معين كما في «سؤالات ابن الجنيد» (ص٣٢٢/ رقم ١٩٨): «لم يكن عامة مشايخ البصريين يَسْوُونَ عند يحيىٰ بن سعيد شيئًا».

- وابن المديني [كما في «التهذيب» (ترجمة عبد الرحمن بن مهدي)]: «كان في يحيىٰ تشدد»[1].

- وابن عبد الهادي في «التنقيح» (٣/ ٢٠٧): «إن يحيىٰ شرطه شديد في الرجال»[2].

- والذهبي في «الموقظة» (ص٨٣): «إن نَفَسه حادٌّ».

ووصفه بالتعنت في المواطن الآتية:

- «السير» (٧/ ١٩٤، ٨/ ٤٦٥، ٩/ ١٨٣، ٥٥٨).

- و«المغني» (١/ ٢٦٩/ ٢٤٨٥) (ترجمة سفيان بن عيينة).

- و«الميزان» (٢/ ٣٦١/ ٣٣٢٧) (ترجمة سفيان بن عيينة)، و(٢/ ٤٤٥/ ٣٦٣٦) (ترجمة سيف بن سليمان المكي)، و(٣/ ٢٨٦/ ٤٩٠١) (ترجمة عبد الرحمن بن عبد الله المدني).

---

(١) وأخرجه الخطيب في «تاريخه» (١٠/ ٢٤٣) بإسنادٍ ليِّن.
وذكر الحاكم في «المعرفة» (ص٧١)، والخطيب في «جامعه» (٢/ ٤٦٦): أن لابن المديني كتابًا اسمه: «يحيىٰ وعبد الرحمن في الرجال».

(٢) ونقله عنه الزيلعي في: «نصب الراية» (٢/ ٤٣٩).

- وقال الحافظ في «النكت» (١/ ٣١٢): «يحيىٰ أشد من عبد الرحمن».

- وفي «هدي الساري» (ص٤٢٤) (ترجمة عثمان بن عمر): «يحيىٰ بن سعيد شديد التعنت في الرجال، لاسيما من كان من أقرانه».

- والشيخ المعلمي في «أهمية علم الرجال» (ص١٩): «من المشدِّدين»[1].

- والشيخ عبد الله السعد في مقدمته لـ«موسوعة يعقوب بن شيبة» (١/ ١٦): «ومنهم من يتشدد في بعض الأحيان كيحيىٰ بن سعيد القطان».

- وقال في «شرح الموقظة» (الشريط الحادي عشر): «ابن معين أشد من يحيى القطان».

- وكذلك وصفه بالتشدد الشيخ مصطفىٰ بن إسماعيل في «إتحاف النبيل» (١/ ٧٣، ٧٨)، وشيخنا محمد عمرو رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شرح «تقدمة الجرح والتعديل» وذلك بتاريخ (٩/ ٨ / ١٩٩١م).

وغير هؤلاء كثير، بل ما أصدق قول الدكتور قاسم سعد في «مباحثه» (ص١٠٨): «كتب الرجال طافحة بذكر شدته وقساوته في النقد»[2].

❁ ❁ ❁

---

(١) وانظر: «الأنوار الكاشفة» (ص٣٠٥).

(٢) انظر: (ص١٢٢، ١٢٣) من هذا الكتاب للأمثلة التي لم يرتض فيها الأئمة حكم القطان.

الطبقة الثالثة

(١) ابن مهدي (١٣٥: ١٩٨هـ)

❑ اسمه: عبد الرحمن بن مهدي بن حسان أبو سعيد.

❑ مكانته: ذكره الستة في النقاد، وأكثر عنه ابن أبي حاتم، وبلغت نصوص ابن عدي عنه اثنين وثلاثين (٣٢) نصًا[١].

- وقال ابن حبان لما ذكره في مقدمة «المجروحين» (١/ ٤٩): «من أكثرهم تنقيرًا عن شأن المحدثين وأتركهم للضعفاء والمتروكين حتىٰ جعلوا هذا الشأن صناعة لهم لم يتعدوها إلىٰ غيرها مع لزوم الدين والورع الشديد والتفقه في السنن رجلان: يحيىٰ بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي».

- وقال الحازمي في «شروط الأئمة» (ص١٨٢): «هما (القطان وابن مهدي) إمامان عليهما مدار النقد في النقل، ومن عندهما يُتلقىٰ معظم شأن الحديث».

- والذهبي في «السير» (٩/ ١٩٢): «الإمام الناقد المجود، سيد الحفاظ».

- ووصفه شيخ الإسلام في «درء التعارض» (٧/ ٣٥) بقوله: «من أعظم الناس صدقًا وأمانةً وعلمًا وخبرةً، فيما يذكرونه من الجرح والتعديل... من أهل العلم بالرجال والجرح والتعديل».

---

(١) انظر: «ابن عدي ومنهجه في كتاب الكامل» (١/ ٣٨٩).

- وقال كما في «مجموع الفتاوىٰ» (٢٤/ ٣٥٠): «إن يحيىٰ بن سعيد أعلم بالعلل والرجال من ابن مهدي؛ فإن أهل الحديث متفقون علىٰ أن شعبة ويحيىٰ ابن سعيد أعلم بالرجال من ابن مهدي وأمثاله».

❑ ووصفه بالاعتدال:

- ابن المديني كما في «التهذيب» (ترجمة ابن مهدي).

- والحافظ في «النكت» (١/ ٣١٢)، وكما في «الإعلان بالتوبيخ» (ص١٦٨).

- والمعلمي في «أهمية علم الرجال» (ص١٩)، و«الأنوار الكاشفة» (ص٣٠٥).

- والشيخ مصطفىٰ بن إسماعيل في «إتحاف النبيل» (١/ ٧٩).

- وشيخنا محمد عمرو رَحِمَهُ اللَّهُ في شرح «تقدمة الجرح والتعديل» وذلك بتاريخ (٩/ ٨/ ١٩٩١م).

ومع ذلك وصفه الذهبي في «السير» (٩/ ٤٠٦) بـ«التعنت وقلة الإنصاف»؛ لأنه تكلم في روح بن عبادة لوهمه في إسناد واحد!

(٢) الشافعي (١٥٠: ٢٠٤هـ)

❑ **اسمه:** محمد بن إدريس بن العباس أبو عبد الله.

❑ **مكانته:** ذكره الخمسة في النقاد، وأورد عنه ابن أبي حاتم ثمانية أقوال، وبلغت نصوص ابن عدي عنه تسعة عشر (١٩) نصًا[1].

- وذكره الذهبي (ص١٧١) ممن تكلم في الرجل بعد الرجل.

---

(١) المصدر السابق (٢/ ١٩).

- وقد جمع أحد المعاصرين (الدكتور رفيق السامرائي) أقواله في الجرح والتعديل مع دراستها دراسة مقارنة فتوصل إلىٰ أنه تكلم في سبعة وستين رجلًا، وامرأة واحدة (ص٩، ١١١)، وأنه لا يستخدم ألفاظًا شديدَة في التجريح (ص٩، ١١١).

- ووصفه شيخ الإسلام في «درء التعارض» (٧/ ٣٥) بقوله: «من أعظم الناس صدقًا وأمانةً وعلمًا وخبرةً، فيما يذكرونه من الجرح والتعديل... من أهل العلم بالرجال والجرح والتعديل».

(٣) أبو نُعيم (١٣٠: ٢١٨هـ)

❑ **اسمه**: الفضل بن دُكين (دكين لقب، واسمه عمرو بن حماد).

❑ **مكانته**: لم يذكره إلا الذهبي فقط، وأورد عنه ابن أبي حاتم اثنين وعشرين قولًا، وبلغت نصوص ابن عدي عنه ثلاثة عشر (١٣) نصًا[١].

- وقال ابن معين كما في «تاريخ الدوري» (رقم/ ٢٩٥٤): «كان أبو نعيم إذا قال في إنسان: إنه مرجئ، فهو من خيار الناس».

- وقال كما في «سؤالات ابن الجنيد» (ص٤٦٩/ رقم ٧٩٧): «كان أبو نعيم إذا ذكر إنسانًا فقال: هو جيد وأثنىٰ عليه فهو شيعي، وإذا قال: فلان كان مرجئًا، فاعلم أنه صاحب سنة، لا بأس به»[٢].

---

(١) المصدر السابق (٢/ ٤١).

(٢) أورد الذهبي هذا النص في «الميزان» (٤/ ٢٧١/ ٦٧٢٠) (ترجمة أبي نعيم) فتعقبه وقال: «هذا قول دال على أن يحيى كان يميل إلى الإرجاء، وهو خير من القدر بكثير».
وردَّ الدكتور أحمد نور سيف هذا الفهم في تعليقه على «سؤالات ابن الجنيد» (ص٤٦٩/ حـ١) بأن المفهوم تحامل أبي نعيم على من خالفه من غير الشيعة، خاصة ممن يذهب مذهب أبي حنيفة. وانظر: مقدمته لـ«تاريخ الدوري» (١/ ٣٨).

- وقال الإمام أحمد [كما في «التاريخ» للخطيب (١٤/ ٣١٤) وغيره]: «أبو نعيم أعلم بالشيوخ وأنسابهم وبالرجال، ووكيع أفقه».

- وقال ابن المديني كما في «سؤالات الآجري» (٢/ ١٧/ ٩٨٠) وغيره: «أبو نعيم وعفان[١] صدوقان، لا أقبل كلامهما في الرجال؛ هؤلاء لا يدعون أحدًا إلا وقعوا فيه».

- فقال الذهبي في «السير» (١٠/ ٢٥٠) - بعد إيراده لهذا النص -: «يعني: أنه لا يختار قولهما في الجرح لتشديدهما، فأما إذا وثق أحدًا فناهيك به».

- وقال شيخنا محمد عمرو رَحِمَهُ اللَّهُ في شرح «الشرح والتعليل» (الشريط ٤/ جـ١): «متساهل».

(٤) أبو مُسْهِر (١٤٠: ٢١٨هـ)

❑ اسمه: عبد الأعلى بن مُسْهِر الغساني الدمشقي.

❑ **مكانته:** ذكره ابن أبي حاتم وابن عدي والذهبي، وأورد عنه ابن أبي حاتم ستة عشر قولًا، وبلغت نصوص ابن عدي عنه ستة (٦) نصوص[٢].

- وقال ابن معين [كما في «تاريخ دمشق» (٣٣/ ٤٣٣)]: «كل من ثبَّت أبو مُسْهِر من الشاميين فهو مُثبت»[٣].

---

(١) انظر: «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٦٣) (ترجمة عمرو بن مرزوق).

(٢) انظر: «ابن عدي ومنهجه في كتاب الكامل» (٢/ ٩٥).

(٣) وانظر هذا النص في: «السير» (١٠/ ٢٣١)، والتهذيبين.

- وقال ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٤٠٨): «كان إمام أهل الشام في الحفظ والإتقان ممن عُنِيَ بأنساب أهل بلده وأنبائهم، وإليه كان يرجع أهل الشام في الجرح والتعديل لشيوخهم، وكان يحيىٰ بن معين يُفخم في أمره».

- وقال في «المجروحين» (٢/ ٧٧) (ترجمة عمرو بن واقد): «كان يُقبل كلامه في التعديل والجرح في أهل بلده كما كان يُقبل ذلك من أحمد ويحيىٰ بالعراق، وكان يحيىٰ بن معين يُفخم من أمره».

- وقال شيخنا محمد عمرو رَحِمَهُ اللَّهُ في شرح «الشرح والتعليل» (الشريط ٤/ جـ١): «متثبت».

- وأثنى عليه الشيخ حاتم في شرح «مقدمة ابن الصلاح» (الشريط الخامس والثمانين) وقال: «له أقوال كثيرة وإن كانت ليست بكثرة ما ينقل عن ابن معين وأمثاله، وكذلك كثير النقل عن ابن مهدي والقطان».

❋ ❋ ❋

الطبقة الرابعة

(١) ابن معين (١٥٨: ٢٣٣هـ)

❑ اسمه: يحيى بن معين بن عَوْن البغدادي أبو زكريا.

❑ مكانته: ذكره الستة في النقاد، وأكثر عنه ابن أبي حاتم جدًّا جدًّا، وبلغت نصوص ابن عدي عنه ألفًا وثمانمائة وثمانية وثلاثين (١٨٣٨) نصًا[١]، وذكره الذهبي (ص١٧١) ممن تكلم في أكثر الرواة، وقال في «الرواة الثقات» (ص٧): «كلامه كثير إلىٰ الغاية في الرجال».

- وقال الإمام أحمد [كما في «الميزان» (٢/ ٣٩٥/ ٣٤٥١) (ترجمة سليمان الشَّاذَكُوني)، و«التهذيب» (ترجمة ابن معين)]: «أعلمنا بالرجال يحيىٰ بن معين»[٢].

- وعبد المؤمن بن خلف النسفي [كما في «تاريخ مدينة السلام» (بغداد) (١٤/ ١٨٢)]: سألت أبا علي صالح بن محمد، مَنْ أعلم بالحديث، يحيىٰ بن معين أم أحمد بن حنبل؟ فقال: أما أحمد فأعلم بالفقه والاختلاف، وأما يحيىٰ فأعلم بالرجال والكنىٰ[٣].

- وأبو حاتم الرازي كما في «الجرح والتعديل» (٩/ ٢٢٢/ ٩٢٥): «كان لا يتكلم إلا علىٰ بصيرة وفهم».

---

(١) انظر: «ابن عدي ومنهجه في كتاب الكامل» (١/ ٢٨٤).

(٢) أخرجه ابن حبان في «المجروحين» (١/ ٥٢)، والخطيب في «تاريخه» (٩/ ٤١) بإسناد صحيح.

(٣) وانظر: «تاريخ دمشق» (٦٥/ ١٩)، والتهذيبين.

- وأبو عبيد الآجري لأبي داود في «سؤالاته» (٢/ ٣١٣/ ١٩٦٨) [وكما في «تاريخ مدينة السلام» (بغداد) (١٤/ ١٨١)]: أيما أعلم بالرجال يحيىٰ أو علي بن عبد الله؟ قال: يحيىٰ عالم بالرجال، وليس عند علي من خبر أهل الشام شيء[1].

- والنسائي في «السنن الكبرىٰ» (٥/ ١٨٩/ ٨٦٣٤): «يحيىٰ كان أعلم منا، والله أعلم».

- وقال ابن حبان لما ذكره في مقدمة «المجروحين» (١/ ٥٢): «إلا أن من أورعهم في الدين وأكثرهم تفتيشًا علىٰ المتروكين وألزمهم لهذه الصناعة علىٰ دائم الأوقات، منهم كان أحمد بن حنبل ويحيىٰ بن معين وعلي بن المديني - رحمة الله عليهم أجمعين -».

- وابن عدي في «الكامل» (١/ ١٢٥، ٢/ ٣٦٨): «به تُستبرأ أحوال الضعفاء».

- وفي موطن آخر (٤/ ٢٩٨): «الرجال بابن معين تُسبرُ أحوالهم».

- وقال الخطيب نحو ذلك في «تاريخه» (٨/ ١٩٥).

- والحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص٧٢): «صاحب الجرح والتعديل» - خصه بهذا الوصف دون المذكورين من فقهاء أهل الحديث - ووصفه في موطن آخر (ص ٣٥٧) بـ«مزكي الرواة».

- وقال ابن السِّيد البَطَلْيَوْسِيّ (ت ٥٢١هـ) في «التنبيه علىٰ الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين» (ص١٧٣): «وللبخاري رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا الباب (نقد الرجال) عناء مشكور وسعي مبرور، وكذلك لمسلم وابن معين؛ فإنهم انتقدوا الحديث وحرروه ونبهوا علىٰ ضعفاء المحدثين والمتهمين بالكذب حتىٰ ضجَّ مِنْ ذلك مَنْ كان في عصرهم».

---

(١) المصدر السابق.

- ووصفه شيخ الإسلام في «درء التعارض» (٧/ ٣٥) بقوله: «من أعظم الناس صدقًا وأمانةً وعلمًا وخبرةً، فيما يذكرونه من الجرح والتعديل... من أهل العلم بالرجال والجرح والتعديل».

- وقال ابن كثير في «البداية والنهاية» (١٠/ ٣١٢): «أحد أئمة الجرح والتعديل وأستاذ أهل هذه الصناعة في زمانه».

- وابن رجب في «شرح علل الترمذي» (١/ ٢١٨): «الإمام المطلق في الجرح والتعديل، وإلىٰ قوله في ذلك يرجع الناس، وعلىٰ كلامه فيه يعولون».

- وصدَّر الحافظ ترجمته في «التهذيب» بقوله: «إمام الجرح والتعديل».

- وقال السخاوي في «الإعلان بالتوبيخ» (ص ٥٨): «الناقد المتين».

- والمعلمي في «أهمية علم الرجال» (ص١٩): «هو أكثر الأئمة كلامًا في الجرح والتعديل»(١).

- وقال الشيخ عبد الله السعد في مقدمته لـ«موسوعة يعقوب بن شيبة» (١/ ١٠): «كلام يعقوب بن شيبة في الرجال غير قليل، ولكنه ليس مثل ابن معين وأحمد بن حنبل».

❑ ووصفه بالتشدد (التعنت) غير واحد من الأئمة، فقال:

- ابن عبد البرِّ في «جامعه» (٢/ ١١١٣/ ٢١٧٩): «قد كان ابن معين - عفا الله عنه - يطلق في أعراض الثقات الأئمة لسانه بأشياء أنكرت عليه».

- وشيخ الإسلام ابن تيمية كما في «مجموع الفتاوىٰ» (٢٤/ ٣٤٩): «ابن معين وأبو حاتم من أصعب الناس تزكية».

---

(١) وانظر: حاشية «الفوائد المجموعة» (ص٤٧).

- ونحو ذلك في (٦/ ٢٤٥)، و«بيان الدليل» (٣٩٦، ٣٩٨).

- وقال الذهبي في «الموقظة» (ص٨٣): «إن نَفَسَه حادٌّ»، ووصفه بالتعنت في «ذكر من يعتمد قوله» (ص١٧٢).

- وقال ابن القيم في «زاد المعاد» (١/ ٢٩٤): «أشد الناس مقالة في الرجال يحيىٰ بن معين».

- وعدَّه ابن حجر في «النكت» (١/ ٣١٢) من المتشددين.

- وذكر ذلك عنه السخاوي في «الإعلان بالتوبيخ» (ص١٦٨).

- وقال اللكنوي في «ظفر الأماني» (ص٤٨٥): «من المتعنتين في الجرح ابن معين».

- ووصفه بالتشدد الشيخ مصطفىٰ بن إسماعيل في «إتحاف النبيل» (١/ ٧٣، ٧٨).

- وقال الشيخ عبد الله السعد في «شرح الموقظة» (الشريط الحادي عشر): «ابن معين أشد من يحيى القطان».

- وقال في «شرح الموقظة» (الشريط الحادي عشر): «أبو حاتم أشدُّ من ابن معين، ولكن أبا حاتم عباراته ألطف من عبارات ابن معين».

- ومع ذلك قال المعلمي في «التنكيل» (١/ ٦٦): «والعجلي قريبٌ منه (ابن حبان) في توثيق المجاهيل من القدماء، وكذلك ابن سعد، وابن معين، والنسائي، وآخرون».

- وقال شيخنا محمد عمرو رَحِمَهُ اللَّهُ في شرح «الشرح والتعليل» (الشريط الثاني): «ابن معين له تساهلات واضحة جدًّا».

- وقال كذلك في شرح «الشرح والتعليل» (الشريط ٥/ جـ١): «أبو حاتم أكثر تثبتًا من ابن معين».

(٢) الإمام أحمد (١٦٤: ٢٤١هـ)

❑ اسمه: أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني أبو عبد الله.

❑ مكانته: ذكره الستة في النقاد، وأكثر عنه ابن أبي حاتم جدًّا جدًّا، وبلغت نصوص ابن عدي عنه خمسمائة (٥٠٠) نصًا[١].

- وقال الشافعي للإمام أحمد [كما في «طبقات الحنابلة» (١/ ١٣)]: «أنتم أعلم بالحديث والرجال».

- وقال عبد المؤمن بن خلف النسفي [كما في «تاريخ مدينة السلام» (بغداد) (١٤/ ١٨٢)]: سألت أبا علي صالح بن محمد، مَنْ أعلم بالحديث، يحيىٰ بن معين أم أحمد بن حنبل؟ فقال: أما أحمد فأعلم بالفقه والاختلاف، وأما يحيىٰ فأعلم بالرجال والكنىٰ[٢].

- وقال ابن حبان لما ذكره في مقدمة «المجروحين» (١/ ٥٢): «إلا أن من أورعهم في الدين وأكثرهم تفتيشًا علىٰ المتروكين وألزمهم لهذه الصناعة علىٰ دائم الأوقات، منهم كان أحمد بن حنبل ويحيىٰ بن معين وعلي بن المديني - رحمة الله عليهم أجمعين -».

- ووصفه شيخ الإسلام في «درء التعارض» (٧/ ٣٥) بقوله: «من أعظم الناس صدقًا وأمانةً وعلمًا وخبرةً، فيما يذكرونه من الجرح والتعديل... من أهل العلم بالرجال والجرح والتعديل».

---

(١) انظر: «ابن عدي ومنهجه في كتاب الكامل» (١/ ٣٠٧).

(٢) وانظر: «تاريخ دمشق» (٦٥/ ١٩)، والتهذيبين.

- ووصفه ابن عبد الهادي في «الصارم المنكي» (ص١٤) بأنه من أئمة الجرح والتعديل.

- ولما أورده الذهبي والسخاوي، وصفا كلامه بـ«الاعتدال والإنصاف والأدب والورع في المقال»[1].

❑ **ووصف كلامه بالكثرة:**

- الشيخ المعلمي في «أهمية علم الرجال» (ص٢٠).

- والشيخ عبد الله السعد في مقدمته لـ«موسوعة يعقوب بن شيبة» (١/ ١٠).

❑ **ووصفه بالاعتدال:**

- الذهبي في «ذكر من يعتمد قوله» (ص١٧٢)، و«الموقظة» (ص٨٣).

- والحافظ في «النكت» (١/ ٣١٢)، وكما في «الإعلان بالتوبيخ» (ص١٦٨).

ولكن عدَّه الشيخ عبد الله السعد في «قواعد الجرح والتعديل» (القاعدة الأولى)، وفي «شرح الموقظة» (الشريط الحادي عشر) من المتشددين؛ ولكنه قال: أقل من ابن معين تشددًا.

(٣) ابن سعد (١٦٨: ٢٣٠هـ)

❑ **اسمه:** محمد بن سعد بن مَنِيع أبو عبد الله.

❑ **مكانته:** لم يذكره إلا الذهبي والسخاوي، ووصفا كلامه بأنه جيد مقبول، ولم يورد له ابن أبي حاتم شيئًا.

---

(١) قال أبو حاتم الرازي كما في «الجرح والتعديل» (٨/ ٤٩٤) (ترجمة أبي مَعشر): «كنتُ أهابُ حديث أبي مَعْشر، حتى رأيتُ أحمد بن حنبل يُحدِّث عن رجل عنه أحاديث فتوسعتُ بعدُ في كتابة حديثه».

- وقال ابن الصلاح في «معرفة أنواع علم الحديث» (ص٦٦٥) (النوع ٦٣): «كتاب (الطبقات) حفيل كثير الفوائد، وهو ثقة غير أنه كثير الرواية فيه عن الضعفاء، ومنهم: الواقدي، وهو: محمد بن عمر الذي لا ينسبه»(١).

- وقال في موطن آخر (ص٦٧٢) (النوع ٦٥): «من مظان ذكر أوطان الرواة وبلدانهم «الطبقات» لابن سعد».

- والذهبي في «الميزان» (٥/ ٣٦٦/ ٨٩٩٤) (ترجمة نافع بن عمر) عن قول ابن سعد فيه: «ثقة فيه شيء»: «هذا نوع من العنت».

- والحافظ في «نزهة النظر» (ص١٨٦): «كتابه (الطبقات) أجمع ما جمع في ذلك (الطبقات»).

- وفي «هدي الساري» (ص٤١٧) (ترجمة عبد الرحمن بن شريح): «مادته من الواقدي في الغالب، والواقدي ليس بمعتمد»(٢).

- وقال كذلك (ص٤٤٣) (ترجمة محارب بن دثار): «ابن سعد يقلد الواقدي، والواقدي علىٰ طريقة أهل المدينة في الانحراف علىٰ أهل العراق، فاعلم ذلك ترشد إن شاء الله».

- وكذلك (ص٤٤٧) (ترجمة نافع بن عمر): «تضعيف ابن سعد فيه نظر؛ لاعتماده علىٰ الواقدي».

---

(١) انظر هذا المعنى في: «رسوم التحديث» (٩٢)، و«مختصر ابن كثير» (ص٣٤١) (النوع ٦٣)، و«المقنع في علوم الحديث» (٢/ ٦٦٨)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٢٧٥)، وفيه قال العراقي: «على أن أكثر شيوخه أئمة ثقات كسفيان بن عيينة وابن علية ويزيد بن هارون»، وانظر: (ص٤٨٩) من هذا الكتاب.

(٢) أورد التهانوي هذا النص في «قواعد في علوم الحديث» (ص٣٩٠)، وترجم له بـ«رد تضعيف ابن سعد والواقدي لبعض الرواة»، وانظر: حاشية «الرفع والتكميل» (ص٢٦٥/ حـ١)، و«شفاء العليل» (ص٥١٢).

- وقال الشيخ المعلمي في «التنكيل» (١/ ٩٥): «ليس ابن سعد في معرفة الحديث ونقده ومعرفة درجات رجاله في حد أن يُقبل منه تليين من ثبته غيره، علىٰ أنه في أكثر كلامه إنما يتابع شيخه الواقدي، والواقدي تالف».

- وفي موطن آخر (١/ ٦٦): «والعجلي قريبٌ منه (ابن حبان) في توثيق المجاهيل من القدماء، وكذلك ابن سعد، وابن معين، والنسائي، وآخرون».

- والشيخ مصطفىٰ بن إسماعيل في «إتحاف النبيل» (١/ ٧٧): «من المتساهلين؛ فإنه يُوثِّق كثيرًا ممن لم يُوثقه غيره من الأئمة»[1].

- ولكن قال شيخنا محمد عمرو رَحِمَهُ اللَّهُ - لما سألته عن توثيق ابن سعد -: «لا أستطيع أن أدعي أن غالب مادته من الواقدي، ولست أدعي أنه متساهل، ولو افترضنا فيكون قليلًا بالنسبة إلى ابن حبان وغيره».

- وقال بمثله في شرح «الشرح والتعليل» (الشريط ٢/ جـ٢)، وزاد: «أحيانًا يصرح بمادته الحديثية أنها من القطان».

- وقال في «أحاديث ومرويات» (٢/ ٥٤/ حـ١): «تفرد ابن سعد رَحِمَهُ اللَّهُ بهذه النسبة (الضَّبِّي)، وهذا من حسنات كتابه الكثيرة، والتي لا يرفع بها بعض الناس رأسًا، ظنًّا أن جميعها من الواقدي».

(٤) أبو خيثمة (١٦٠: ٢٣٤هـ)

❑ **اسمه:** زهير بن حرب النسائي البغدادي.

❑ **مكانته:** ذكره ابن حبان والذهبي والسخاوي، وأورد له ابن أبي حاتم عشرة أقوال.

---

(١) وانظر: «منهج كتابة التاريخ الإسلامي» (ص٣٦٩).

- وذكر الذهبي والسخاوي والمعلمي في «أهمية علم الرجال» (ص٢٠) أن له كلامًا كثيرًا رواه عنه ابنه أحمد وغيره.

ونصَّ الذهبي والمعلمي أن أحمد رواه عنه في «تاريخه».

- ووصفه الشيخ أحمد معبد - حفظه الله - في مقدمته لـ«السفر الثاني» من «تاريخ ابنه» (١/ ٧) بقوله: «إمام ناقد».

- وسألت شيخنا محمد عمرو رَحِمَهُ اللَّهُ عنه، فوصفه بقوله: «الناقد»، وقال: «مثل أحمد وابن المديني وابن معين، ولكن لم يصلنا كلام كثير عنه».

(٥) ابن المديني (١٦١: ٢٣٤هـ)

☐ اسمه: علي بن عبد الله بن جعفر بن نَجِيحٍ السعدي أبو الحسن.

☐ مكانته: لم يذكره ابن ناصر الدين فقط، وأكثر عنه ابن أبي حاتم، وبلغت نصوص ابن عدي عنه تسعة وأربعين (٤٩) نصًا[١].

- وقال أبو عبيد الآجري لأبي داود في «سؤالاته» (٢/ ٣١٣/ ١٩٦٨) [وكما في «تاريخ مدينة السلام» (بغداد) (١٤/ ١٨١)]: أيما أعلم بالرجال يحيىٰ أو علي بن عبد الله؟ قال: يحيىٰ عالم بالرجال، وليس عند علي من خبر أهل الشام شيء[٢].

- وقال ابن حبان لما ذكره في مقدمة «المجروحين» (١/ ٥٢): «إلا أن من أورعهم في الدين وأكثرهم تفتيشًا علىٰ المتروكين وألزمهم لهذه الصناعة علىٰ دائم الأوقات، منهم كان أحمد بن حنبل ويحيىٰ بن معين وعلي بن المديني - رحمة الله عليهم أجمعين -».

---

(١) انظر: «ابن عدي ومنهجه في كتاب الكامل» (١/ ٣٦٢).

(٢) وانظر: «تاريخ دمشق» (٦٥/ ١٩)، والتهذيبين.

- ووصفه ابن رشيد السبتي في «السنن الأبين» (ص١٦٩): بـ«الإمام الناقد».

- ووصفه شيخ الإسلام في «درء التعارض» (٧/ ٣٥) بقوله: «من أعظم الناس صدقًا وأمانةً وعلمًا وخبرةً، فيما يذكرونه من الجرح والتعديل.. من أهل العلم بالرجال والجرح والتعديل».

- وقال الذهبي في «الميزان» (٤/ ٦١/ ٥٨٧٤) (ترجمة ابن المديني): «إليه المنتهىٰ في معرفة علل الحديث النبوي، مع كمال المعرفة بنقد الرجال وسعة الحفظ والتبحر في هذا الشأن، بل لعله فرد زمانه في معناه».

- وذكره البُلْقِيني في «المحاسن» (ص٦٥٥) (النوع ٦١) من أول من تكلم في الرجال.

- ولكن قال الحافظ في «هدي الساري» (ص٤٣٥) (ترجمة فضيل بن سليمان): «روىٰ عنه علي بن المديني وكان من المتشددين».

واستدل بهذا النص علىٰ تشدده التهانوي في «قواعد في علوم الحديث» (ص٤٢٤)، ولم ينازعه بديع الدين السندي وصلاح الدين مقبول في نقضهما للكتاب (ص٣٦٩، ٣٧٠)، وأقره أبو غدة في حاشيتي: «قواعد في علوم الحديث» (ص٣٢٤)، و«الرفع والتكميل» (ص١٢٧/ حـ٣).

وخالفهم إكرام الله إمداد الحق في كتابه «ابن المديني ومنهجه في نقد الرجال» (ص٤٩٢) بأن هذا النص لا يدل علىٰ التشدد في النقد، إنما يدل علىٰ الانتقاء، وأن منهج ابن المديني هو التوسط والاعتدال.

قلت (القائل حازم): هذا النص ليس من كلام الحافظ، إنما من كلام أبي زرعة الرازي كما في «الجرح والتعديل» (٧/ ٧٣/ ٤١٣)، و«تهذيب الكمال» (٢٣/ ٢٧٤)، ودلالته أقرب إلىٰ ما قاله إكرام الله(١).

ومما يدل على اعتداله أنه كان يميل إلى قول ابن مهدي إذا اختلف مع القطان، ويقول: «لأنه أقصدهما»، ويصف القطان بالتشدد.

- وقال الدكتور الأعظمي في «الدراسات» (ص٢٩٦): «لم يكن من المتعنتين في التعديل، بل هو من المتوسطين».

- وعدَّه الشيخ البرَّاك في مقدمته لـ«موسوعة يعقوب بن شيبة» من المعتدلين، وكذا الشيخ عبد الله السعد (١/ ١٦)، وقال: «يغلب عليه الاعتدال»، وكذا في «شرح الموقظة» (الشريط الحادي عشر).

- وقال الشيخ مصطفىٰ بن إسماعيل في «إتحاف النبيل» (١/ ٧٩): «الظاهر أنه معتدل».

---

(١) ثم وقفتُ على كلامٍ للشيخ حاتم في شرح «خلاصة التأصيل» (الشريط التاسع) فيه ردٌّ على من يصف ابن المديني بالتشدد، ولكنه بدون تفصيل، وفيه: «العبارة التي يحتجُّ بها المؤلف (الدكتور زهير عثمان) خاطئة لا تدل على تشدد علي بن المديني، أنا درستها بنفسي ووجدتُ أنها بعيدة تمامًا عن الدلالة على ذلك».

وقال الشيخ الجُديع في «تحرير علوم الحديث» (١/ ٢٢٩) - تعليقًا على هذا النص -: «أراد فاجعل من روايته عنه توثيقًا؛ فإنه كان غاية في الاحتياط»، وانظر: حاشية «إتحاف النبيل» (١/ ٧٩/ حـ٤).

(٦) ابن نُمَير[1] (-: ٢٣٤هـ)

❑ اسمه: محمد بن عبد الله بن نُمَير الكوفي أبو عبد الرحمن.

❑ مكانته: لم يذكره ابن حبان فقط، وذكر عنه ابن أبي حاتم عدة أقوال، وبلغت نصوص ابن عدي عنه تسعة (٩) نصوص[2].

وقال ابن أبي حاتم في «التقدمة» (ص٣٢٠)، وفي «الجرح والتعديل» (٧/ ٣٠٧): «نا علي بن الحسين بن الجنيد قال: كان أحمد بن حنبل ويحيىٰ بن معين يقولان في شيوخ الكوفيين ما يقول ابن نمير فيهم».

- فقال الذهبي في «السير» (١١/ ٤٥٦) - بعد إيراده هذا النص -: «يعني: يقتديان بقوله في أهل بلده».

- وقال الصفدي في «الوافي بالوفيات» (٣/ ٣٠٤): «له كلامٌ في الجرح والتعديل».

(٧) أبو بكر بن أبي شيبة (١٥٩: ٢٣٥هـ)

❑ اسمه: عبد الله بن محمد بن أبي شيبة.

❑ مكانته: ذكره الخمسة إلا ابن ناصر الدين، وذكر عنه ابن أبي حاتم سبعة أقوال.

- وقال الذهبي في «السير» (١١/ ١٢٥): «كان قوي النفس؛ بحيث إنه استنكر حديثًا تفرد به يحيىٰ بن معين عن حفص بن غياث».

---

(١) يأتي بهذه النسبة هو وأبوه في الأسانيد، والذي يحدد المراد به هو الطبقة والمشايخ والتلاميذ. وأبوه ليس من النقاد.

(٢) انظر: «ابن عدي ومنهجه في كتاب الكامل» (٢/ ٦٣).

(٨) عثمان بن أبي شيبة (١٥٦: ٢٣٩هـ)

❑ **اسمه:** عثمان بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العبسي أخو أبي بكر.

❑ **مكانته:** ذكره الذهبي فقط، وقال: «هو دون أخيه في الجلالة»، وذكر له ابن أبي حاتم قولين.

- وقال المعلمي في «التنكيل» (١/ ٤٤١) (ترجمة الحسن بن الربيع): «عثمان على قلة كلامه في الرجال يتعنت».

(٩) ابن راهُوْيه[(١)] (١٦١: ٢٣٨هـ)

❑ **اسمه:** إسحاق بن إبراهيم المَرْوَزي أبو يعقوب.

❑ **مكانته:** ذكره الخمسة إلا ابن ناصر الدين، وأورد له ابن أبي حاتم سبعة أقوال.

- ووصفه شيخ الإسلام ابن تيمية في «منهاج السنة» (٧/ ٣١٠) بـ«النقد».

- وفي «درء التعارض» (٧/ ٣٥) بقوله: «من أعظم الناس صدقًا وأمانةً وعلمًا وخبرةً، فيما يذكرونه من الجرح والتعديل... من أهل العلم بالرجال والجرح والتعديل».

- ووصفه السخاوي بقوله: «إمام خراسان».

- وعدَّه الشيخ عبد الله السعد في مقدمته لـ«موسوعة يعقوب بن شيبة» (١/ ١٠) من المقلين.

---

(١) انظر ضبط «ويه» في: تعليق أبي غدة على «قواعد في علوم الحديث» (ص١٣١/ حـ١)، و«المتكلمون في الرجال» (ص١٠٤/ حـ٢، ص١١٥/ حـ١١١).

(١٠) ابن عمار الموصلي (١٦٢: ٢٤٢هـ)

❑ اسمه: محمد بن عبد الله بن عمار أبو جعفر الموصلي.

❑ مكانته: ذكره الثلاثة، ولم يورد ابن أبي حاتم له شيئًا.

- وقال الذهبي والسخاوي عقب ذكره: «له كلام جيد في الجرح والتعديل».

- وقال الذهبي في «السير» (١١/ ٤٦٩): «له كتاب جليل في معرفة الرجال والعلل».

- وفي «الميزان» (٥/ ٤٢/ ٧٧٥٣) (ترجمة ابن عمار): «له تاريخٌ مفيدٌ».

(١١) أحمد بن صالح (١٧٠: ٢٤٨هـ)

❑ اسمه: أحمد بن صالح المصري أبو جعفر، المعروف بـ«ابن الطبري».

❑ مكانته: ذكره الذهبي والسخاوي فقط، وقالا: «حافظ ديار مصر، وكان قليل المثل»، ولم يذكر ابن أبي حاتم له شيئًا.

- وقال ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٢٥): «كان أحمد هذا في الحديث وحفظه ومعرفة التاريخ وأنساب المحدثين عند أهل مصر كأحمد بن حنبل عند أصحابنا بالعراق».

- وقال أبو الطاهر المدني[1] (ت٣٤١هـ) [كما في «إصلاح كتاب ابن الصلاح» (ص٥٧٩)]: «من أهل المعرفة بالحديث والرجال».

---

(١) انظر ترجمته في: «السير» (١٥/ ٤٣٠)، و«العبر» (٢/ ٦٢).

- ولكن قال الشيخ عبد الله السعد في مقدمته لـ«موسوعة يعقوب بن شيبة» (١/ ١٦): «عنده شيء من التساهل».

(١٢) دُحيم[١] (١٧٠: ٢٤٥هـ)

❑ اسمه: عبد الرحمن بن إبراهيم بن عمرو الدمشقي أبو سعيد.

❑ مكانته: ذكره ابن عدي والذهبي فقط، وذكر له ابن أبي حاتم تسعة وعشرين قولًا، وبلغت نصوص ابن عدي عنه ثلاثة عشر (١٣) نصًا[٢].

- وقال الخليلي في «الإرشاد» [كما في «المنتخب» (١/ ٤٥٠)]: «يُعتمد عليه في تعديل شيوخ الشام وجرحهم».

- وقال الذهبي في «السير» (١١/ ٥١٥): «الإمام الحافظ مُحدِّث الشام... عُنِيَ بهذا الشأن، وفاق الأقران، وجمع وصنَّف وجرح وعدل وصحح وعلل».

- وقال الحافظ [كما في «النكت الوفية» (٢/ ٣٠)]، والسخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٢٨٦): «كان في أهل الشام كأبي حاتم في المشرق».

- وقال الحافظ في «التلخيص الحبير» (١/ ١٢٤): «أعرف بحديث الشاميين».

- وقال شيخنا محمد عمرو رَحِمَهُ اللَّهُ في شرح «الشرح والتعليل» (الشريط ٤/ جـ١): «متثبت».

---

(١) قال ابن حبان [كما في «التهذيب»]: «دُحيم تصغير دَحْمَان، ودَحْمَان بلغتهم خبيث»، وقال في «الثقات» (٨/ ٨٣١): «كان يكره أن يقال له: دُحيم».
وانظر: «اللباب في تهذيب الأنساب» (١/ ٤٩٣)، و«نزهة الألباب في الألقاب» (١/ ٢٥٨، ٢٥٩).

(٢) انظر: «ابن عدي ومنهجه في كتاب الكامل» (٢/ ٥١).

- ولكن قال الشيخ المعلمي في حاشية «الفوائد المجموعة» (ص٤٠٢): «توثيق دحيم لا يعارض توهين غيره من أئمة النقد، فإن دحيمًا ينظر إلىٰ سيرة الرجل ولا يمعن النظر في حديثه».

- وقال الشيخ عبد الله السعد في مقدمته لـ«موسوعة يعقوب بن شيبة» (١/ ١٦): «عنده شيء من التساهل».

(١٣) الفلَّاس (١٦٠: ٢٤٩هـ)

❑ **اسمه:** عمرو بن علي بن بحر بن كَنيز[1] أبو حفص.

❑ **مكانته:** ذكره ابن عدي والذهبي وابن ناصر الدين، وأكثر عنه ابن أبي حاتم، وبلغت نصوص ابن عدي عنه مائتي (٢٠٠) نصٍ[2].

- وقال الذهبي عقب ذكره: كان يُنظر بابن المديني.

- وقال في «السير» (١١/ ٤٧٠): «الإمام المجود الناقد».

- وذكره البلقيني في «المحاسن» (ص٦٥٥) (النوع ٦١) فيمن أول من تكلم في الرجال.

- وقال الشيخ حاتم في «دروس في علم الحديث» (الشريط الثالث): «من كبار النقاد».

---

(١) قال ابن ماكولا في «الإكمال» (٧/ ١٢٦): «كنيز: بفتح الكاف وكسر النون وآخره زاي، فهو: بحر ابن كنيز».

(٢) انظر: «ابن عدي ومنهجه في كتاب الكامل» (١/ ٣٢٩).

- وصنَّف الدكتور موفق بن عبد القادر بحثًا [كما في «مجلة الشريعة الكويتية» (٤٦/ ١٢١: ١٩٠)] باسم «الإمام أبو حفص الفلاس محدثًا وناقدًا دراسة نقدية».

- وقال (ص١٦٤): «النقول عنه ليست بالقليلة، كان ناقدًا من الطراز الأول، وأن النقاد والمؤرخين قد اتفقوا بما لا يدع مجالًا للتنازع أنه احتل المكانة المرموقة في مجال الحديث النبوي وعلومه المختلفة».

- وقال كذلك (ص١٧٨): «كان إمامًا ناقدًا يُعتز بأحكامه، فنراه يصدر أحكامًا عامة لا يتجرأ علىٰ إصدارها إلا المتيقظ المتحري، العالم بأسباب الجرح والتعديل، الضابط لما يصدر منه»[1].

- وقال الدكتور قاسم سعد في «موارد الذهبي في الميزان» (ص١٣١): «تقع نقول الذهبي في «الميزان» عن الفلَّاس ضمن (١٣٦ ترجمة)، واقتبس من كلامه في بعض التراجم ضمن الترجمة الواحدة أكثر من قول، فبلغ مجموع ذلك كله (١٤٩) قولًا، والله أعلم».

---

(١) وقال حفظه الله (ص١٧٢: ١٧٥): «ولعل من ثمرات هذا البحث الذي توصلنا إليها: أن لفظة «صدوق» تعد من ألفاظ الجرح عند الإمام الفلاس». ثم ذكر بعض الأمثلة التي اجتمع فيها لفظة «صدوق» مع بعض صيغ التضعيف كدليل لهذا المعنى، ولكن الذي يظهر - والعلم عند الله تعالى - أن الأولى من هذا أن تحمل لفظة «صدوق» على العدالة الدينية. وتحمل ألفاظ الجرح على الضعف وسوء الضبط، وهذا ما قرره شيخنا محمد عمرو رَحِمَهُ اللَّهُ كثيرًا. وهو مقتضى كتاب الشيخ أحمد معبد في كتابه «ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل بين الإفراد والتكرير والتركيب، ودلالة كل منها على حال الراوي والمروي»، والله أعلم.

وأما عن كتبه: فقال الدكتور قاسم سعد في «موارد الذهبي في الميزان» (ص١٣١/ حـ٦): «كتب الفلاس كلها مفقودة اليوم».

(١٤) خليفة بن خياط (١٦٠: ٢٤٠هـ)

❑ **اسمه:** خليفة بن خياط بن خليفة بن خياط العُصْفُري الملقب بـ«شباب».

❑ **مكانته:** ذكره الذهبي فقط، ولم يورد له ابن أبي حاتم شيئًا.

له «التاريخ» و«الطبقات» وغيرهما، ولكن لم يطبع إلا هذان، وقد أثنىٰ عليه غير واحد في باب التأريخ(١).

(١٥) نُعَيم بن حماد (-: ٢٢٨هـ)

❑ **اسمه:** نُعَيم بن حماد بن معاوية الخُزَاعي أبو عبد الله.

❑ **مكانته:** ذكره الذهبي فقط، ولم يورد له ابن أبي حاتم شيئًا.

- وقال الحافظ في «هدي الساري» (ص٤٤٧) (ترجمة نعيم): «كان شديدًا علىٰ أهل الرأي»(٢).

❋ ❋ ❋

(١) انظر: مقدمة الكتابين للدكتور أكرم العمري.

(٢) وانظر: حاشية «قواعد في علوم الحديث» (ص٣٨٠: ٣٨٤/ حـ١).

الطبقة الخامسة

(١) البخاري (١٩٤: ٢٥٦هـ)

❑ اسمه: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي أبو عبد الله.

❑ مكانته: ذكره الخمسة في النقاد، ولم يورد ابن أبي حاتم له شيئًا، وبلغت نصوص ابن عدي عنه ألفًا ومائة وأربعة وخمسين (١١٥٤) نصًا[١].

- وقال الترمذي في «العلل الصغير» [(١/ ٣٢) مع «شرح ابن رجب»]: «لم أرَ أحدًا بالعراق ولا بخراسان في معنىٰ العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد كبير أحد أعلم من مُحمد بن إسماعيل».

- وقال ابن السِّيد البَطَلْيَوْسِيّ (ت ٥٢١هـ) في «التنبيه علىٰ الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين» (ص١٧٣): «وللبخاري رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا الباب (نقد الرجال) عناء مشكور وسعي مبرور، وكذلك لمسلم وابن معين؛ فإنهم انتقدوا الحديث وحرروه ونبهوا علىٰ ضعفاء المحدثين والمتهمين بالكذب حتىٰ ضجَّ مِنْ ذلك مَنْ كان في عصرهم».

- وقال الحازمي في «شروط الأئمة» (ص ١٨٣): «البخاري كان وحيد دهره وقريع عصره إتقانًا وانتقادًا وبحثًا وسبرًا».

- وقال أبو العباس القرطبي في «التلخيص» [(ص ٩٣) مع «المفهم»]: «المبرز في علم التعديل والتجريح».

---

(١) انظر: «ابن عدي ومنهجه في كتاب الكامل» (١/ ٣٠٢).

- وقال أيضًا في «المفهم» [(ص ٩٤) مع «التلخيص»]: «المرجوع إليه في علم التعديل والتجريح».

- وقال الحافظ في «تغليق التعليق» (٢/ ٥): «تميز عن غيره بإتقان معرفة التعديل والتجريح».

- ووصفه ابن الوزير اليماني في «الروض الباسم» (١/ ١٥٧): بـ«النقد».

- ووصفه شيخ الإسلام في «درء التعارض» (٧/ ٣٥) بقوله: «من أعظم الناس صدقًا وأمانةً وعلمًا وخبرةً فيما يذكرونه من الجرح والتعديل... من أهل العلم بالرجال والجرح والتعديل».

❑ ووصفه بالاعتدال:

- الذهبي في «الموقظة» (ص٨٣)، و«ذكر من يعتمد قوله» (ص١٧٢).

- والشيخ البراك في مقدمته لـ«موسوعة يعقوب بن شيبة».

- والشيخ عبد الله السعد في مقدمته لـ«موسوعة يعقوب بن شيبة» (١/ ١٦)، و«شرح الموقظة» (الشريط الحادي عشر)، وقال: «يغلب عليه الاعتدال».

- وفي (١/ ١٠): عدَّه من المتوسطين، لا من المكثرين، ولا من المُقلين.

- وقال الحافظ في «النكت» (١/ ٣١٢): «أبو حاتم أشد من البخاري».

- وقال في «تغليق التعليق» (٥/ ٣٩٧): «البخاري في كلامه على الرجال في غاية التحري والتوقي، ومن تأمل كلامه في الجرح والتعديل علم ورعه وإنصافه».

- ولكن قال صالح بن محمد [كما في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (١/ ١٤)]: قال لي أبو زرعة: يا أبا علي نظرت في كتاب محمد بن إسماعيل هذا أسماء الرجال فإذا فيه خطأٌ كثيرٌ. فقلت له: بليته أنه رجل كل من كان يقدم عليه

من العراق من أهل بخارىٰ نظر في كتبهم، فإذا رأىٰ اسمًا لا يعرفه وليس عنده كتبه - وهم لا يضبطون وتكون كتبهم غير منقوطة - فيضعه في كتابه خطأً، وإلا فما رأيت خراسانيًا أفهم منه لولا عيٌّ في لسانه، وفي ذلك الكتاب أسامٍ لا تعرف، ولم يبين من روىٰ عنهم وعمن رووا وأي شيء رووا، فيتحير الإنسان فيه.

- وقال ابن عقدة: «قد يقع لمحمد بن إسماعيل الغلط في أهل الشام، وذلك أنه أخذ كتبهم فنظر فيها، فربما ذكر الواحد منهم بكنيته، ويذكره في مواضع أخر باسمه ويتوهم أنهما اثنان»(١).

- وقال الذهبي في «تاريخ الإسلام» (حوادث ١٠١: ١٢٠هـ) (ص٣٥٤) (ترجمة خالد بن اللَّجلاج الدمشقي): «البخاري ليس بالخبير برجال الشام».

- وقال كذلك (ص٤٥٠) (ترجمة القاسم بن عبد الرحمن الدمشقي): «ذكر البخاري في «تاريخه» أنه سمع عليًّا وابن مسعود فوهم»(٢).

- وقال مثل ذلك في «السير» (٥/ ١٩٤).

- وفي حوادث سنة (٥٧١: ٥٨٠هـ) (ص٤٤) (ترجمة ابن عساكر): «قرأت بخط عمر بن الحاجب: قال: حكىٰ لي من أثق به أن الحافظ عبد الغني قال: الحافظ ابن عساكر برجال الشام أعرف من البخاري لهم، وندم علىٰ ترك السماع منه ندامة كلية».

---

(١) انظر: «تاريخ مدينة السلام» (بغداد) (١٣/ ١٠٢)، و«تاريخ دمشق» (٥٨/ ٩٠)، و«جامع الأصول» لابن الأثير (١/ ١١٠)، و«تاريخ الإسلام» (ص١٨٥) (حوادث سنة ٢٦١: ٢٨٠)، و«تذكرة الحفاظ» (٢/ ٥٨٩)، و«البداية والنهاية» (١١/ ٣٣، ٣٤).

(٢) انظر: حاشية «الرفع والتكميل» (ص٤٠٤، ٤٠٥)، و«موقف الإمامين» للدكتور خالد الدريس (ص٢٩٧، ٢٩٨).

- وقال ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (شرح حديث العرباض): «البخاري رَحِمَهُ اللهُ يقع له في تاريخه أوهام في أخبار أهل الشام».

(٢) الذهلي (١٧٢: ٢٥٨هـ)

❑ **اسمه**: محمد بن يحيى بن عبد الله النيسابوري أبو عبد الله.

❑ **مكانته**: ذكره ابن حبان والثلاثة في النقاد، وأورد له ابن أبي حاتم ثلاثة أقوال.

- ووصفه شيخ الإسلام ابن تيمية في «منهاج السنة» (٧/ ٣١٠) بـ«النقد».

(٣) الدارمي (١٨١: ٢٥٥هـ)

❑ **اسمه**: عبد الله بن عبد الرحمن أبو محمد.

❑ **مكانته**: ذكره ابن حبان والثلاثة في النقاد، وأورد له ابن أبي حاتم قولًا واحدًا.

(٤) الكوسج (-: ٢٥١هـ)

❑ **اسمه**: إسحاق بن منصور المَرْوَزي أبو يعقوب.

❑ **مكانته**: ذكره الذهبي والسخاوي فقط، ولم يذكر ابن أبي حاتم له شيئًا.

(٥) يعقوب بن شيبة (١٨٢: ٢٦٢هـ)

❑ اسمه: يعقوب بن شيبة بن الصلت بن عُصفُور السدوسي أبو يوسف.

❑ مكانته: ذكره الذهبي فقط، ولم يذكر له ابن أبي حاتم شيئًا.

- وقال الذهبي في «السير» (١٢/ ٤٧٦، ٤٧٧) بصدد الكلام عن مسنده: «يوضح علل الحديث، ويتكلم علىٰ الرجال، ويجرح ويعدل بكلام مفيد عذب شاف، بحيث إن الناظر في «مسنده» لا يمل منه، ولكن قلَّ من روىٰ عنه».

- وقال الشيخ البراك في مقدمته لـ«موسوعة يعقوب بن شيبة»: «المعروف عند المحدثين: أن يعقوب بن شيبة السدوسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ من أئمة الجرح والتعديل المعتدلين كابن المديني والبخاري، لكنه غير مشهور».

- وقال الشيخ عبد الله السعد في مقدمته لـ«الموسوعة» (١/ ٥): «له كلام معروف في الجرح والتعديل والعلل والصناعة الحديثية».

- وقال كذلك (ص٧): «من كبار أئمة الجرح والتعديل، ومن المجتهدين في هذا الشأن».

- وكذلك (ص١٠): «يعد من الطبقة الأولىٰ من النقاد من أمثال علي بن المديني وأحمد بن حنبل ويحيىٰ بن معين والبخاري وغيرهم... هو من المتوسطين (لا من المكثرين ولا من المُقلين)... من المعتدلين في الحكم علىٰ الرواة»[١].

- وكذلك (ص١٧: ١٩): «من منهج يعقوب بن شيبة أيضًا: أنه يحكم علىٰ

(١) ووصفه بالاعتدال في عدة مواطن: (١/ ٧، ١٠، ١١، ١٥، ١٦).

الراوي بأنه ثقة أو صدوق، ولا يقصد في حديثه، وإنما يقصد في ذاته ونفسه؛ لأنه يقرن مع هذا الحكم تضعيف الراوي».

- وهذا المعنىٰ هو ما استنتجه كذلك الدكتور علي الصياح (مصنف الموسوعة) ونص عليه في عدة مواطن (١/ ٤٥٩، ٥٤٤، ٥٤٩).

- وبلغ عدد من تكلم عليه يعقوب بن شيبة بجرح أو تعديل (٣٥٧) سبعة وخمسين وثلاثمائة راوٍ، وذلك حسب إحصاء الدكتور علي الصياح (١/ ٨٠٣: ٨٩٣).

- وقال الدكتور قاسم سعد في «موارد الذهبي في الميزان» (ص٢١١): «تقع نقول الذهبي في «الميزان» عن يعقوب بن شيبة ضمن (٣٩ ترجمة)... وعامة ما قاله الذهبي في «الميزان» عن ابن شيبة في موضوع الجرح والتعديل، والله أعلم».

(٦) أبو زرعة الرازي (٢٠٠: ٢٦٤هـ)

❑ **اسمه**: عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فرُّوخ القرشي.

❑ **مكانته**: ذكره الستة في النقاد، وأكثر عنه ابن أبي حاتم غاية الإكثار.

- وذكره الذهبي من المعتدلين في «ذكر من يعتمد قوله» (ص١٧٢)، وفي «الموقظة» (ص٨٣).

- وقال في «السير» (١٣/ ٨١): «يُعجبني كثيرًا كلامُ أبي زرعة في الجرح والتعديل، يَبِين عليه الورع والمَخْبرة، بخلاف رفيقه أبي حاتم فإنه جرَّاح».

- وقال المعلمي في «أهمية علم الرجال» (ص٢٠): «له كلام كثير، غالبه في كتاب «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم».

- ووصفه شيخ الإسلام في «درء التعارض» (٧/ ٣٥) بقوله: «من أعظم

الناس صدقًا وأمانةً وعلمًا وخبرةً، فيما يذكرونه من الجرح والتعديل... من أهل العلم بالرجال والجرح والتعديل».

- وقال الشيخ مصطفىٰ بن إسماعيل في «إتحاف النبيل» (١/ ٧٩): «معتدل».

- ولكن عدَّه الشيخ عبد الله السعد في «الجرح والتعديل» (القاعدة الأولى)، و«شرح الموقظة» (الشريط الحادي عشر): من المتشددين.

(٧) أبو حاتم الرازي[١] (١٩٥: ٢٧٧هـ)

❑ اسمه: محمد بن إدريس بن المنذر بن داود الحنظلي.

❑ مكانته: ذكره ابن أبي حاتم والأربعة[٢].

---

(١) لما ذكره الذهبي، قال: وابن خاله (أبو زرعة) أبو حاتم[*]. وفي «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٥٥٧)، و«تاريخ الإسلام» (ص١٢٦) (حوادث سنة ٢٦١: ٢٨٠هـ): «وابن خالته (أبو زرعة) أبو حاتم».
وجعلهما ابني خالة ابن ناصر الدين في «الرد الوافر» (ص٣٩)، وهذا ما قاله الشيخان محمد عمرو رَحِمَهُ اللَّهُ، وأبو إسحاق الحويني.
ولكن روى ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ١٠) عن أبي الحسن الرازي قال: «كان أبو زرعة أبوه خال أبي حاتم، وكانا كالأخوين».
وقال الذهبي في «تاريخ الإسلام» (ص١٤٢) (حوادث سنة ٢١١: ٢٢٠هـ) (ترجمة خَلَّاد بن يحيى بن صفوان): «وعنه... وإسماعيل بن يزيد عمّ أبي زرعة وخال أبي حاتم»، وذكره عنه الصفدي في نفس الموطن في «الوافي بالوفيات» (١/ ١٨٨٠)، وبذلك قال الدكتور سعدي هاشمي في كتابه «أبو زرعة وجهوده في السنة» (١/ ٥٤)، و الدكتور سعد آل حُميِّد في مقدمة تحقيق «علل ابن أبي حاتم» (١/ ٢٧٩)، ولكن بدون ذكر أي دليل.
وعرضت هذا على شيخنا محمد عمرو رَحِمَهُ اللَّهُ في آخر حياته في شرحه لـ«تقدمة الجرح والتعديل»، فتوقف.
* علق على ذلك أبو غدة فقال: «فأبو زرعة: ابن عمة أبي حاتم، لا عمه كما وقع في كتاب «بحوث في تدوين السنة» للدكتور أكرم العمري (١٢٠) من الطبعة الثانية».

(٢) لم أقف على سبب إعراض ابن حبان عن ذكره، وسألتُ الشيخ حاتمًا عن سبب ذلك فقال: «لم يرو ابن حبان - وسمَّى جماعة غيره - كتب ابن أبي حاتم فلم يكن أبو حاتم حاضرًا في ذهنه»،=

- ولما ذكره هشام الحلَّاف لم يذكر عدد المواطن وقال في الحاشية: «لم أذكر المواطن التي تكلم فيها أبو حاتم؛ نظرًا لكثرتها، ولأنه قلَّما تخلو ترجمة من كلام له فيها. وقد جمعت تلك المواطن وفهرست ألفاظ أبي حاتم في الجرح والتعديل وهي في حجم رسالتي هذه»، وهي: (١٦٦) صفحة.

- وقال ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ٣٦٨): «إمام الجرح والتعديل».

- وذكره الذهبي في «ذكر من يعتمد قوله» (ص١٧١) ممن تكلم في أكثر الرواة.

- وقال في «السير» (١٣/ ٢٤٧): «كان من بحور العلم، طوَّف البلاد، وبرع في المتن والإسناد، وجمع وصنف وجرح وعدل، وصحح وعلل».

- ووصفه ابن عبد الهادي في «الصارم المنكي» (ص١٤) أنه من أئمة الجرح والتعديل.

- ووصفه شيخ الإسلام في «درء التعارض» (٧/ ٣٥) بقوله: «من أعظم الناس صدقًا وأمانةً وعلمًا وخبرةً، فيما يذكرونه من الجرح والتعديل... من أهل العلم بالرجال والجرح والتعديل».

- وقال الشيخ المعلمي في «أهمية علم الرجال» (ص٢٠): «له كلام كثير، غالبه في كتاب «الجرح والتعديل» لابنه».

- وقال شيخنا محمد عمرو رَحِمَهُ اللَّهُ في شرح «الشرح والتعليل» (الشريط ٥/ جـ١): «أبو حاتم أكثر تثبتًا من ابن معين».

- ووصفه الشيخ عبد الله السعد في مقدمته لـ«موسوعة يعقوب ابن شيبة» (١/ ١٠): بـ«الإكثار».

وانظر: «الإمام ابن حبان ومنهجه في الجرح والتعديل» للدكتور عداب الحمش (٢/ ٦١٣: ٦١٥).

❑ ووصفه بالتشدد:

- ابن القطان الفاسي في «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ٥٦٦/ ٢٧٩٠).

- وابن دقيق العيد [كما في حاشية «الرفع والتكميل» (ص٢٥٤/ حـ١)].

- وشيخ الإسلام ابن تيمية في «بيان الدليل» (ص٢٦٢، ٣٩٦، ٣٩٨)، وكما في «مجموع الفتاوىٰ» (٢٤/ ٣٥٠).

- وقال كما في «مجموع الفتاوىٰ» (٢٤/ ٣٤٩): «ابن معين وأبو حاتم من أصعب الناس تزكية».

- والذهبي في «ذكر من يعتمد قوله» (ص١٧٢)، و«السير» (٦/ ٣٢٠، ٨/ ٢٩٥، ١١/ ٢٦٠، ١٣/ ٨١، ٢٦٠)، و«الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد» (ص١١٢) (ترجمة عباد بن عباد المهلبي)، و«تذكرة الحفاظ» (٢/ ٤٢٠) (ترجمة يحيىٰ بن بكير)، و«الميزان» (١/ ٢٩/ ٨٠) (ترجمة إبراهيم بن خالد)، و(٢/ ٣٣/ ٢٧٤٧) (ترجمة الربيع بن يحيىٰ الأُشْناني)، و(٣/ ٦٩/ ٤٠٥٨) (ترجمة عاصم بن علي الواسطي)، و«الموقظة» (ص٨٣)، وقال: «إن نَفَسَه حادٌّ».

- وكذلك في «المغني» (١/ ١٤/ ٧١) (ترجمة إبراهيم بن خالد)، و(٢/ ٧٥٩/ ٧٢٠٢) (ترجمة يعقوب بن محمد الزهري).

- وابن عبد الهادي في «التنقيح» (٣/ ٢٠٧)، وأقره الزيلعي في «نصب الراية» (٢/ ٤٣٩).

- والحافظ في «هدي الساري» (ص٤٤١) (ترجمة محمد بن أبي عدي)[1]، و«بذل الماعون» (ص١١٧).

---

(١) وانظر: «هدي الساري» (ص٤٦٢، ٤٦٣).

- وقال في «النكت» (١/ ٣١٢): «أبو حاتم أشد من البخاري»[١].

- واللكنوي في «ظفر الأماني» (ص٤٨٥)[٢].

- والشيخ المعلمي في «التنكيل» (١/ ٣٢٥، ٣٥٠).

- والشيخ مصطفىٰ ابن إسماعيل في «إتحاف النبيل» (١/ ٧٠، ٧٩).

- والشيخ عبد الله السعد في مقدمته لـ«موسوعة يعقوب بن شيبة» (١/ ١٦)، ولكنه قال: «في بعض الأحيان».

- وقال في «شرح الموقظة» (الشريط الحادي عشر): «أبو حاتم أشدُّ من ابن معين، ولكن أبا حاتم عباراته ألطف من عبارات ابن معين».

(٨) ابن وارَهْ[٣] (١٩٠: ٢٧٠هـ)

❑ **اسمه**: محمد بن مسلم بن عثمان بن عبد الله بن وارَهْ الرازي أبو عبد الله.

❑ **مكانته**: ذكره ابن عدي والذهبي فقط، وأورد له ابن أبي حاتم أحد عشر قولًا.

---

(١) وانظر: «بذل الماعون» (ص١١٧)، و«موافقة الخُبر الخَبَر» (١/ ٥٢٢).

(٢) وانظر أمثلة وقع فيها التعارض الظاهري بسبب مخالفة أبي حاتم لأكثر النقاد: هذا الكتاب (ص ١٢٣، ١٢٤).

(٣) هكذا ضبطه أبو غدة في تحقيق «ذكر من يعتمد قوله» (ص ١٩٣).
وقال السمعاني في «الأنساب» (١٣/ ٢٥٥): «الواري: بفتح الواو وفي آخرها الراء، هذه النسبة إلى واره، وهو اسم أو لقب لبعض أجداد المنتسب إليه، وهو: أبو عبد الله محمد بن مسلم ابن عثمان بن عبد الله بن واره الرازي الواري، من أهل الري، المعروف بابن واره»، وانظر: «مختصر الأنساب» (اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير) (٣/ ٣٤٦).

(٩) الجُوْزَجاني (السَّعْدي) (-: ٢٥٩هـ)

❑ اسمه: إبراهيم بن يعقوب أبو إسحاق.

❑ مكانته: ذكره الذهبي فقط، وذكر له ابن أبي حاتم قولًا واحدًا، وبلغت نصوص ابن عدي عنه مائتين وثمانية وأربعين (٢٤٨) نصًا[(١)].

- وقال الذهبي عقب ذكره: «ممن يبالغ في الجرح»، وقال في موطن آخر (ص١٧٢): «من المتعنتين».

- وقال في «الميزان» (١/ ٧٥/ ٢٥٧) (ترجمة الجوزجاني): «أحد أئمة الجرح والتعديل».

- وفي (٢/ ٢٥٦/ ٢٨٢٩) (ترجمة زُبيد بن الحارث): «كعوائده في فظاظة عبارته».

- وفي «العبر» (٢/ ٢٤): «وجَرَّح وعدَّل».

- وقال ابن عدي في «الكامل» (١/ ٣١٠): «كان شديد الميل إلىٰ مذهب أهل دمشق في التحامل علىٰ عليٍّ».

- والخطيب في «تاريخه» (١٢/ ٤٥) (ترجمة علي بن غراب): «أحسب إبراهيم (الجُوْزَجاني) طعن عليه لأجل مذهبه؛ فإنه كان يتشيع»[(٢)].

- والعراقي في «أجوبته علىٰ أسئلة الحافظ» (ص١٤٦/ رقم ٦): «أما الجُوْزَجاني السعدي، فالناس يعتمدون كلامه، وإنما كان يرىٰ النصب، وهو

(١) انظر: «ابن عدي ومنهجه في كتاب الكامل» (١/ ٣١٩).

(٢) وذكره الحافظ في «التهذيب».

التمايل على علي رضي الله عنه، وكان ذلك الغالب على أهل دمشق في زمن بني أمية، ثم زال وغلب عليهم الرفض في زمن العبيدين».

- والحافظ في «هدي الساري» (ص٣٩٠) (ترجمة إسماعيل بن أبان): «الجُوْزَجاني كان ناصبيًّا منحرفًا عن علي. فهو ضد الشيعي المنحرف عن عثمان».

- وفي «التهذيب» (ترجمة أبان بن تغلب): «الجوزجاني لا عبرة بحطه على الكوفيين»[1].

- وفي مقدمة «اللسان» (١/ ٢١٢): «إن الحاذق إذا تأمل ثَلْب أبي إسحاق الجُوْزَجاني لأهل الكوفة، رأى العجب؛ وذلك لشدة انحرافه في النصب وشهرة أهلها بالتشيع، فتراه لا يتوقف في جرح من ذكره منهم بلسان ذَلِق وعبارة طلقة، حتى إنه أخذ يُلَيِّنُ مثلَ الأعمش وأبي نعيم وعبيد الله بن موسى وأساطين الحديث وأركان الرواية، فهذا إذا عارضه مثله أو أكبر منه، فوثق رجلًا ضعفه، قُبِل التوثيق».

- وقال مثل ذلك السخاوي في «فتح المغيث» (٤/ ٤٥٥).

- فعقَّب الدكتور عبد العليم البستوي في «الإمام الجُوزَجاني ومنهجه في الجرح والتعديل» (ص٥٢) قائلًا: «ولكنني درستُ أقوال الجوزجاني في هذا الكتاب قولًا قولًا، وقارنتها بأقوال الأئمة الآخرين فتبين لي أن الجوزجاني لم

---

(١) انظر: مقدمة «لسان الميزان»، و«التنكيل» (١/ ٤٩، ٥٧، ٣٦٧، ٩٩).
وتراجم: (زُبيد بن الحارث اليامي) من «الميزان»، و(مِصدع المُعرْقَب، وعاصم بن ضمرة) من «التهذيب»، و(سعيد بن عمرو بن أَشْوَع، والمنهال بن عمرو) من «هدي الساري»، و«الرفع والتكميل» (ص ٣٠٨: ٣١٠)، و«قواعد في علوم الحديث» (ص١٩١، ١٩٢)، و«السلسبيل» (ص ٩٦، ٩٧).

ينفرد ولم يشذ في جرح أحد منهم، ولا تجاوز الحد، ولا خرج عن المعقول عن الواقع في وصفهم».

- وقد دافع الدكتور البستوي - حفظه الله - عن الإمام الجوزجاني رَحِمَهُ اللَّهُ مثبتًا إمامته المطلقة نافيًا عنه كل ما اتهم به، فانظر كتابه «الإمام الجوزجاني ومنهجه في الجرح والتعديل».

- وقال المعلمي في «التنكيل» (١/ ٥٨): «قد تتبعت كثيرًا من كلام الجُوزَجاني في المتشيعين فلم أجده متجاوزًا للحدِّ، وإنما الرجل لما فيه من النصب يرىٰ التشيع مذهبًا سيئًا وبدعةً ضلالةً وزيغًا عن الحق وخذلانًا، فَيُطلق علىٰ المتشيعين ما يقتضيه اعتقاده، كقوله: زائغ عن القصد سيئ المذهب».

- وقال مثل ذلك الشيخ مصطفىٰ بن إسماعيل في «إتحاف النبيل» (١/ ٧٠، ٧١، ١٩٧، ١٩٨/ ٦٨).

- وقال الشيخ حاتم في «شرح الموقظة» (ص٢٦١): «كان أبو إسحاق الجُوْزَجاني فيه نصب، فربما اشتدت عبارته علىٰ شيعة الكوفة».

(١٠) الدُّوْري (١٨٥: ٢٧١هـ)

❑ اسمه: عباس بن محمد بن حاتم بن واقد أبو الفضل.

❑ مكانته: ذكره الذهبي فقط، ولم يورد ابن أبي حاتم له شيئًا.

- وقال الذهبي في «السير» (١٢/ ٥٢٢): «الإمام الحافظ الثقة الناقد».

- و«تذكرة الحفاظ» (٢/ ٥٧٩): «كتابه في الرجال عن ابن معين مجلد كبير نافع ينبئ عن بصره بهذا الشأن».

- وقال الشيخ حاتم في شرح «خلاصة التأصيل» (الشريط التاسع): «إمام من أئمة الجرح والتعديل».

(١١) العجلي (١٨٢: ٢٦١هـ)

❑ **اسمه:** أحمد بن عبد الله بن صالح بن مسلم العجلي الكوفي أبو الحسن.

❑ **مكانته:** ذكره الذهبي والسخاوي فقط، ولم يورد ابن أبي حاتم له شيئًا.

- وقال عباس الدوري [كما في «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٥٩١)]: «كنا نعده مثل أحمد ويحيىٰ بن معين».

- وقال الخطيب في «تاريخه» (٤/ ٢١٥): «أحمد بن عبد الله هذا أقدم في طلب الحديث وأعلىٰ إسنادًا وأجلّ عند أهل المغرب في القديم والحديث، ورعًا وزهدًا من محمد بن إسماعيل البخاري).

- ووصفه شيخ الإسلام في «درء التعارض» (٧/ ٣٥) بقوله: «من أعظم الناس صدقًا وأمانةً وعلمًا وخبرةً، فيما يذكرونه من الجرح والتعديل... من أهل العلم بالرجال والجرح والتعديل».

- وقال الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٥٦٠، ٥٦١): «حدَّث عنه ولده صالح بمصنفه في الجرح والتعديل، وهو كتاب مفيد، يدل علىٰ سعة حفظه».

- و«السير» (١٢/ ٥٠٦): «له مصنف مفيد في الجرح والتعديل، طالعته وعلقت منه فوائد، يدل علىٰ تبحره بالصنعة وسعة حفظه».

- وقال ابن العماد في «شذرات الذهب» (٢/ ٢٩٥): «صاحب الجرح والتعديل».

❑ ولكن وصفه بالتساهل:

- الشيخ المعلمي في «التنكيل» (١/ ٦٦)، وحاشية «الفوائد المجموعة» (ص٦٢، ٦٤)، و«الأنوار الكاشفة» (ص٨٢).

- والشيخ الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٢/ ٢١٩/ ٦٣٣).

- والشيخ مقبل في «المقترح» (ص٣٩/ رقم ٣٣)، وقال: «العجلي يعتبر أرفع في هذا الشأن (من ابن حبان) فهما متقاربان».

- والشيخ عبد الله السعد في مقدمته لـ«موسوعة يعقوب بن شيبة» (١/ ١٦)[(١)]، ولكن قال: «عنده شيء من التساهل».

- والشيخ مصطفىٰ بن إسماعيل في «إتحاف النبيل» (١/ ٧٨).

- وشيخنا محمد عمرو بن عبد اللطيف رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(٢)].

- والدكتور عبد العليم البستوي في مقدمة تحقيق «تاريخ الثقات» للعجلي (١/ ١٢٤: ١٣١).

❑ وخالفهم:

- الدكتور أحمد معبد في كتابه «ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل» (ص٢٣٢)[(٣)].

- والشيخ حاتم في «إضاءات بحثية» (ص٦٧: ٨٥) وغيره[(٤)].

---

(١) وغير ذلك.

(٢) سمعته منه كثيرًا، وقال مرة: «العجلي أشد تساهلًا من ابن حبان».

(٣) وانظر: «ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل» (ص٢٢٤، ٢٢٥، ٢٣٢، ٢٣٣).

(٤) وقال في «شرح الموقظة» (ص٢٤٧): «تساهله الذي يمكن أن يوصف به أنه سخي في إطلاق لفظة ثقة على كل مقبول».

- والشيخ عبد الله الجديع في «تحريره» (ص٣٢٣، ٣٢٤).

- وقال ابن المَوَّاق في «بغية النقاد النقلة» (١/ ٣٦): أحد الأئمة في هذا الشأن (علم الجرح والتعديل)[١].

(١٢) أبو داود (٢٠٢: ٢٧٥هـ)

❑ **اسمه**: سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بَشِير السِّجِسْتاني (السِّجْزي)[٢].

❑ **مكانته**: ذكره ابن حبان والذهبي والسخاوي، ولم يذكر له ابن أبي حاتم شيئًا، وبلغت نصوص ابن عدي عنه ثمانية (٨) نصوص[٣].

- وقال ابن رجب في «شرح علل الترمذي» (٢/ ٦١٣): «أبو داود أشد انتقادًا للرجال من الترمذي».

- ووصفه شيخ الإسلام في «درء التعارض» (٧/ ٣٥) بقوله: «من أعظم الناس صدقًا وأمانةً وعلمًا وخبرةً، فيما يذكرونه من الجرح والتعديل... من أهل العلم بالرجال والجرح والتعديل».

---

(١) كان هذا بصدد ترجيح توثيقه لحسان بن عبد الله الضمري على قول ابن القطان فيه: «لا يعرف»، وعلق الشيخ حاتم في شرح «خلاصة التأصيل» (الشريط السادس) فقال: «هذا أحد الأمثلة القاطعة بأن العجلي كان معتمدًا عند النقاد، ما قال بأن العجلي هنا يوثق المجاهيل».
وفي «الميزان» (١/ ٥/ ١) (ترجمة أبان بن إسحاق المدني): رجح الذهبي توثيقه على تضعيف الأزدي، وفي (٣/ ١٨٥/ ٤٥٠٥) (ترجمة عبد الله بن فرّوخ): رجح توثيقه على تجهيل أبي حاتم الرازي.
وانظر: «بيان الوهم والإيهام» (٣/ ٥٤٠، ٥/ ٣٣١، ٣٤٨)، و«التهذيب» (تراجم: كثير بن أبي كثير، وسعيد بن حيان، وحرام بن حكيم).

(٢) انظر: «الأنساب» (٧/ ٨٠، ٨٤).

(٣) انظر: «ابن عدي ومنهجه في كتاب الكامل» (٢/ ٧٩).

(١٣) مسلم (٢٠٤: ٢٦١هـ)

❑ اسمه: مسلم بن الحجاج بن ورد القُشيري أبو الحسين.

❑ مكانته: ذكره ابن حبان والذهبي والسخاوي، وأورد له ابن أبي حاتم قولًا واحدًا.

- وقال ابن السِّيد البَطَلْيَوْسِيّ (ت ٥٢١هـ) في «التنبيه علىٰ الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين» (ص١٧٣): «وللبخاري رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا الباب (نقد الرجال) عناء مشكور وسعي مبرور، وكذلك لمسلم وابن معين؛ فإنهم انتقدوا الحديث وحرروه ونبهوا علىٰ ضعفاء المحدثين والمتهمين بالكذب حتىٰ ضجَّ مِنْ ذلك مَنْ كان في عصرهم».

- وقال أبو العباس القرطبي في «التلخيص» [(ص ٩٣) مع «المفهم»]: «المبرز في علم التعديل والتجريح».

- ووصفه أبو محمد التوني كما في «برنامج التجيبي» (ص٩٣) بـ«الإمام الناقد».

- وشيخ الإسلام في «درء التعارض» (٧/ ٣٥) بقوله: «من أعظم الناس صدقًا وأمانةً وعلمًا وخبرةً فيما يذكرونه من الجرح والتعديل... من أهل العلم بالرجال والجرح والتعديل».

- وابن الوزير اليماني في «الروض الباسم» (١/ ١٥٧): بـ«النقد».

- وقال العجلوني في «إضاءة البدرين» (١١/ ب)(١): «الناقد البصير وصاحب الحفظ والتحرير، ومن يعول عليه في حل الأمر الخطير».

---

(١) انظر: «الإمام مسلم ومنهجه» للشيخ مشهور (ص٥١).

- وقال الشيخ مشهور في كتابه «الإمام مسلم ومنهجه»: «هو من المعتدلين، وليس من المتعنتين أو المتساهلين».

- وعدَّه الشيخ عبد الله السعد في «قواعد الجرح والتعديل» (القاعدة الأولىٰ) من المعتدلين، وفي مقدمته لـ«موسوعة يعقوب بن شيبة» (١/ ١٦)، و«أصول دراسة الأسانيد» (الشريط السادس) من المقلين.

(١٤) الفَسَوي (-: ٢٧٧هـ)

❑ **اسمه:** يعقوب بن سفيان بن جُوَّان أبو يوسف.

❑ **مكانته:** ذكره الذهبي فقط، ولم يذكر له ابن أبي حاتم شيئًا.

له كتاب «المعرفة والتاريخ»، قال عنه:

- الذهبي في «السير» (١٣/ ١٨٠): «تاريخ كبير جم الفوائد».

- وابن القيم في «إعلام الموقعين» (٣/ ٩٤): «كتاب جليل غزير العلم، جم الفوائد».

- وابن كثير في «البداية والنهاية» (١١/ ٦٠): «من الكتب المفيدة».

- ولكن وصفه الحافظ في «هدي الساري» (ص٤٠٤) (ترجمة زيد بن وهب) بـ«التعنت الزائد والشذوذ» لمخالفته باقي الأئمة في توثيقه.

- وقال الدكتور الأعظمي في «الدراسات» (ص٣٣١) بعد إيراده لكلام الحافظ: «هذا يدل علىٰ نوع من الشدة والتعنت عند الفسوي».

- وجعل التهانوي هذا الخطأ في «قواعد في علوم الحديث» (ص٤٠٩) نموذجًا للجرح الناشئ عن الفهم الفاسد.

(١٥) أبو زرعة الدمشقي (-: ٢٨١هـ)

❑ اسمه: عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله النَّصْري.

❑ مكانته: ذكره ابن عدي والذهبي والسخاوي، ولم يذكر له ابن أبي حاتم شيئًا.

- وقال ابن أبي يعلىٰ في «طبقات الحنابلة» (١/ ٢٠٥): «عالم بالحديث والرجال».

- وقال الذهبي في «السير» (١٣/ ٣١٤): «لأبي زرعة تاريخ مفيد في مجلد».

(١٦) الدارمي (٢٠٠: ٢٨٠هـ)

❑ اسمه: عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد أبو سعيد.

❑ مكانته: ذكره الذهبي فقط، وذكر له ابن أبي حاتم ثلاثة عشر قولًا، وبلغت نصوص ابن عدي عنه ثمانية (٨) نصوص(١).

- وقال الخليلي في «الإرشاد» [كما في «المنتخب» (٣/ ٨٧٧)]: «يُقارن بالبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم».

- ووصفه الذهبي في «السير» (١٣/ ٣١٩) بـ«الإمام، العلامة، الحافظ، الناقد».

- وقال شيخنا محمد عمرو رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شرح «شرح علل الترمذي»: «الوحيد من أصحاب ابن معين الذي يتعقب ابن معين في أقواله».

- وقال الدكتور قاسم علي سعد في «موارد الذهبي في الميزان» (ص٣١٠)

---

(١) انظر: «ابن عدي ومنهجه في كتاب الكامل» (٢/ ٨٣).

ما يُفيد أنَّه: لا يكتفي بالأسئلة، بل يُعقِّب بالانتقاد، والنقل عن غير شيخه المسؤول ما يؤكد كلامه، ويستقل أحيانًا، ويشرح ألفاظ الجرح والتعديل.

(١٧) ابن أبي خيثمة (٢٠٥: ٢٧٩هـ)

❑ **اسمه**: أحمد بن زهير بن حرب بن شداد أبو بكر.

❑ **مكانته**: ذكره الذهبي فقط، ولم يورد له ابن أبي حاتم شيئًا.

له كتاب التاريخ، قال عنه:

- الخطيب في «تاريخه» (٤/ ١٦٢): «أَحْسَن تصنيفه وأكثر فائدته... ولا أعرف أغزر فوائد منه».

- وابن الصلاح في «معرفة أنواع علم الحديث» (ص٦٥٤) (النوع ٦١): «ما أغزر فوائده».

- والذهبي في «السير» (١١/ ٤٩٢): «صاحب «التاريخ الكبير»، الكثير الفائدة».

- وفي موطن آخر (ص٤٩٣): «أحسن تصنيفه، وأكثر فائدته، فلا أعرف أغزر فوائد منه».

- وابن كثير في «البداية والنهاية» (١١/ ٦٦): «في تاريخه فوائد كثيرة وفرائد غزيرة».

- والعراقي في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٢٦٠): «كثير الفوائد».

- والحافظ في «اللسان» (١/ ٢٧٣/ ٥٦٤): «صنف التاريخ فجوده».

- وحاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٢٧٦): «هو علىٰ طريقة المحدثين أحسن فيه وأجاد».

❑ ووصفه بالنقد:

- الشيخ أحمد معبد في مقدمته تحقيق «السفر الثاني» (١/ ٧)، فقال: «إمام ناقد».

- وشيخنا محمد عمرو رَحِمَهُ ٱللَّهُ لما سألته عنه، فقال: «الناقد».

(١٨) الحربي (١٩٨: ٢٨٥هـ)

❑ **اسمه:** إبراهيم بن إسحاق أبو إسحاق.

❑ **مكانته:** ذكره الذهبي والسخاوي فقط، ولم يورد له ابن أبي حاتم شيئًا.

(١٩) يونس بن عبد الأعلىٰ (١٧٠: ٢٦١هـ)

❑ **اسمه:** يونس بن عبد الأعلى بن ميسرة الصدفي أبو موسى المصري.

❑ **مكانته:** ذكره الذهبي فقط، وأورد له ابن أبي حاتم قولًا واحدًا.

- وقال الذهبي في «السير» (١٢/ ٣٥٠): «كان كبير المُعدِّلين والعلماء في زمانه بمصر».

(٢٠) فَضْلَك[1] الرازي (الصائغ) (٠٠٠: ٢٧٠هـ)

☐ اسمه: الفضل بن العباس أبو بكر.

☐ مكانته: ذكره الذهبي فقط، ولم يورد له ابن أبي حاتم شيئًا.

- ووصفه الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٦٠٠) بـ«الناقد».

❋ ❋ ❋

(١) الكاف في لغة العجم أداة تصغير، نبه على ذلك الذهبي في «مشتبه النسبة» (٢/ ٤٦٩) (ترجمة علي بن سعيد الرازي).

الطبقة السادسة

(١) عبد الله بن أحمد (٢١٣: ٢٩٠هـ)

❑ اسمه: عبد الله بن أحمد بن حنبل أبو عبد الرحمن.

❑ مكانته: ذكره ابن عدي والثلاثة، ولم يورد ابن أبي حاتم له شيئًا.

- ووصفه الذهبي في «السير» (١٢/ ٥١٦) بـ«الناقد»، وفي موطن آخر (ص٥٢٤) بـ«صاحب حديث واتباع وبصرٍ بالرجال».

- وقال أبو الحسين أحمد بن جعفر بن المنادي: «ما زلنا نرىٰ أكابر شيوخنا يشهدون له بمعرفة الرجال وعلل الحديث»(١).

(٢) الترمذي (٢٠٩: ٢٧٩هـ)

❑ اسمه: محمد بن عيسى بن سَوْرة أبو عيسى.

❑ مكانته: ذكره الذهبي وابن ناصر الدين فقط، ولم يورد ابن أبي حاتم له شيئًا.

- وفضَّل ابنُ رجب أبا داود عليه في انتقاد الرجال(٢).

❑ ووصفه بـ«التساهل»:

- المنذري في مقدمة «الترغيب والترهيب» (١/ ٣٧).

---

(١) انظر: «السير» (١٢/ ٥٢١)، و«تذكرة الحفاظ» (٢/ ٦٦٥).

(٢) «شرح علل الترمذي» (٢/ ٦١٣).

- والذهبي في «ذكر من يعتمد قوله» (ص١٧٢)، و«الموقظة» (ص٨٣).

- وقال في «السير» (١٣/ ٢٧٦): ««جامعُه» قاضٍ له بإمامته وحفظه وفقهه، ولكن يَتَرَخَّص في قبول الأحاديث، ولا يُشدِّد، ونَفَسُه في التضعيف رَخْوٌ».

وانتقده في عدة تراجم في «الميزان»، منها:

- كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف (٤/ ٣٢٧/ ٦٩٤٣).

- ومحمد بن الحسن بن أبي يزيد الكوفي (٤/ ٤٣٥/ ٧٣٨٢).

- ويحيىٰ بن يمان (٦/ ٩٠/ ٩٦٦١)(١).

- وعدَّه السخاوي في «الإعلان بالتوبيخ» (ص١٦٨) من متسمحي النقاد.

- والشيخ عبد الله السعد في مقدمته لـ«موسوعة يعقوب بن شيبة» (١/ ١٠) من المتوسطين، لا من المكثرين ولا من المقلين.

- وقال في «قواعد الجرح والتعديل» (القاعدة الأولى): «يُقدَّم قول الترمذي على قول ابن حبان»، وعدّه من المعتدلين، وكذا في «شرح الموقظة» (الشريط الحادي عشر).

---

(١) وقال في «تاريخ الإسلام» (٤/ ٣٥) (حوادث سنة ٥٠): «تحسين الترمذي لا يكفي في الاحتجاج بالحديث»، وانظر: «النكت» (١/ ٢٣٠: ٢٤١).
وقال النووي [كما في «شرح سنن ابن ماجه» لمغلطاي (٥/ ١٤٦)]: «نسب جماعة الترمذي في تحسينه إلى التساهل».
وقال الشيخ ابن باز [كما في «مجموع الفتاوى» (٢٥/ ٦٦)]: «الغالب على تصحيحه وتحسينه جيد».
وانظر: «الفروسية المحمدية» (ص ١٨٤، ١٨٥)، و«زاد المعاد» (٢/ ٣١٤)، و«نيل الأوطار» (٥/ ٢١٦) (كتاب الصلح)، ولزامًا شرح «مقدمة ابن الصلاح» للشيخ حاتم (الشريط الرابع عشر).

- وقال الشيخ مصطفىٰ بن إسماعيل في «إتحاف النبيل» (١/ ٧٦، ٧٧): «يتساهل كثيرًا».

وكان دليله - حفظه الله -: رد العلماء تحسينه لبعض الأحاديث، ولكن لا يلزم من هذا وصفه بالتساهل في الجرح والتعديل (النقد) وذلك لأمرين:

١ - شروط الصحة أوسع من شروط التعديل.

٢ - قد يتساهل في التثبت من عدم وجود علة خفية ولا يتساهل في اشتراط العدالة.

وهذا مفاد جواب الشيخ حاتم - حفظه الله - لما سألته عن ذلك.

- وقال في «شرح الموقظة» (ص٢٤٧): «الترمذي والبزار يكتفيان بوصف الراوي شديد الضعف بألفاظ خفيفة: كـ«ليِّن» أو «فيه ضعف» أو «مضعف»، وهذا كله تساهل في الألفاظ لا في المعاني، فنفس أصحابها رَخْوٌ في الجرح والتعديل».

(٣) النسائي (٢١٥: ٣٠٣هـ)

❑ اسمه: أحمد بن شعيب بن علي أبو عبد الرحمن.

❑ مكانته: ذكره الأربعة ولم يورد ابن أبي حاتم له شيئًا، وبلغت نصوص ابن عدي عنه أربعمائة واثنين وثمانين (٤٨٢) نصًا[(١)].

- وقال الدارقطني كما في «سؤالات السلمي» (رقم ٣٣): «سمعت أبا طالب الحافظ يقول: من يصبر علىٰ ما صبر عليه أبو عبد الرحمن النسائي؟! كان عنده حديث ابن لهيعة ترجمة ترجمة، فما حدث بها، وكان لا يرىٰ أن يحدث بحديث ابن لهيعة».

---

(١) انظر: «ابن عدي ومنهجه في كتاب الكامل» (١/ ٣١٦).

- وقال [كما في «السير» (١٤/ ١٣٣)]: «كان أفقه مشايخ مصر في عصره وأعلمهم بالحديث والرجال».

- وقال الحاكم في «المدخل إلىٰ الصحيح» (٤/ ١٤١): «إنه يتورع أن ينطق إلا بعد خُبْرٍ».

- وقال الخليلي في «الإرشاد» [كما في «المنتخب» (١/ ٤٣٦)]: «يُعتمد علىٰ قوله في الجرح والتعديل».

- وقال ابن طاهر المقدسي في «شروط الأئمة الستة» (ص١٠٤): سألت الإمام أبا القاسم سعد بن علي الزَّنْجَاني بمكة عن حال رجل من الرواة فوثقه، فقلت: إن أبا عبد الرحمن النسائي ضعفه، فقال: يا بني إن لأبي عبد الرحمن في الرجال شرطًا أشد من شرط البخاري ومسلم.

فقال الذهبي في «السير» (١٤/ ١٣١) - بعد إيراده لهذا النص -: «صدق فإنه ليَّن جماعة من رجال صحيحَيِ البخاري ومسلم».

- وقال ابن الصلاح في «معرفة أنواع علم الحديث» (٦٥٧) (النوع ٦١)، والعراقي في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٢٦٣)، وابن الملقن في «المقنع» (٢/ ٦٦٠): «النسائي إمام حجة في الجرح والتعديل».

- ووصفه شيخ الإسلام في «درء التعارض» (٧/ ٣٥) بقوله: «من أعظم الناس صدقًا وأمانةً وعلمًا وخبرةً، فيما يذكرونه من الجرح والتعديل... من أهل العلم بالرجال والجرح والتعديل».

- وقال الذهبي في «السير» (١٤/ ١٣٣): «هو أحذق بالحديث وعلله ورجاله من مسلم ومن أبي داود ومن أبي عيسىٰ، وهو جار في مضمار البخاري وأبي زرعة».

- ووصفه في «السير» (١٤/ ١٢٥) بـ«ناقد الحديث»، وقال في موطن آخر (ص١٢٧): «كان من بحور العلم، مع الفهم والإتقان والبصر ونقد الرجال وحسن التأليف».

- ووصفه الحافظ في «هدي الساري» (ص١١) بـ«شدة التحري والتوقي والتثبت في نقد الرجال والتقدم في ذلك علىٰ أهل عصره»، ثم قال: «حتىٰ قدمه قوم من الحذاق في معرفة ذلك علىٰ مسلم بن الحجاج، وقدمه الدارقطني وغيره في ذلك علىٰ إمام الأئمة أبي بكر بن خزيمة صاحب الصحيح».

- وعدَّه الشيخ عبد الله السعد في مقدمته لـ«موسوعة يعقوب بن شيبة» (١/ ١٠) من المكثرين.

- وقال الشيخ المعلمي في «التنكيل» (١/ ٦٦): «العجلي قريبٌ منه (ابن حبان) في توثيق المجاهيل من القدماء، وكذلك ابن سعد، وابن معين، والنسائي، وآخرون».

- وقال الدكتور قاسم سعد في «منهج النسائي»:

- (١/ ٩): «بلغ عدد التراجم التي حكم علىٰ أصحابها بقدحٍ وتزكيةٍ - مما وقفت عليه - (٢٦٨٣) ترجمة).

- و(٢/ ٩٩٩): «يصلح إلحاقه في الذين نُعتوا بالتكلُّم في أكثر الرواة».

- و(٢/ ١٠٢٢): «يُعدُّ من المتشددين في التوثيق والتعديل، وأنكر علىٰ المعلمي ما ذهب إليه».

- و(٤/ ١٨٣٨، ١٨٤٠): «من المتشددين في الجرح والتليين»(١).

- و(٤/ ١٨٤١): «لا يمنع اشتهار النسائي بالتشدد في الجرح والتليين أن يتساهل أحيانًا في الحكم علىٰ بعض الرجال».

---

(١) وانظر: (٥/ ٢٣٢١).

❑ ووصفه بالتعنت في الجرح:

- الذهبي في «الميزان» (١/ ٤٣٧/ ١٦٢٧) (ترجمة الحارث الأعور»، و(١/ ٢٦٦/ ١٠٠٠) (ترجمة أشعث بن عبد الرحمن اليامي)، و«السير» (٩/ ٢٣٨) (ترجمة عبد الله بن وهب).

وقال في «المغني» (٢/ ٥٣٨/ ٥١٣٩) (ترجمة مالك بن دينار): «لا يُوثق أحدًا إلا بعد الجهد».

- والحافظ في «هدي الساري» (ص٣٨٧) (ترجمة أحمد بن عيسىٰ التُّسْتَري)، و«بذل الماعون» (ص١١٧).

وقال في «النكت» (١/ ٣١٢): «تجنب النسائي إخراج حديث جماعة من رجال الصحيحين»[1].

- واللكنوي في «ظفر الأماني» (ص٤٨٥).

- والشيخ مصطفىٰ بن إسماعيل في «إتحاف النبيل» (١/ ٧٢)، وقال: «له بعض المواضع يتعنت فيها، وليس في كل المواضع».

ولكن قال الذهبي في «الموقظة» (ص٧٩): «قولهم «مجهول»: لا يلزم منه جهالة عينه، فإن جُهِل عينُه وحالُه فأولىٰ ألا يَحتجُّوا به. وإن كان المتفرد عنه من كبار الأثبات، فأقوىٰ لحاله ويحتج بمثله جماعة كالنسائي وابن حبان».

- وفي «الميزان» (٦/ ٢٥٧/ ١٠٧٠٢) (ترجمة أبي هند البجلي): «لا يعرف، لكن احتج به النسائي علىٰ قاعدته».

---

(١) وانظر: «النكت» (١/ ٣١٢: ٣١٤)، و«التهذيب» (ترجمة الحارث الأعور)، و«القول المسدد» (ص٣٣)، و«موافقة الخُبْر الخَبَر» (١/ ٥٢٢).

- وقال الزيلعي في «نصب الراية» (١/ ٣٣٣): «قد ارتفعت الجهالة عن ابن عبد الله بن مغفل برواية هؤلاء الثلاثة عنه. والنسائي، وابن حبان وغيرهما يحتجون بمثل هؤلاء، مع أنهم ليسوا مشهورين بالرواية، ولم يرو واحد منهم حديثًا منكرًا ليس له شاهد ولا متابع حتىٰ يجرح بسببه، وإنما رووا ما رواه غيرهم من الثقات».

- وقال الزركشي في «نكته» (٣/ ٣٨٤): «هذا ظاهر تصرف ابن حبان في كتاب «الثقات»، أعني الاكتفاء في العدالة برواية الواحد الثقة، ونقل ذلك بعضهم عن النسائي أيضًا، وبه صرح ابن القطان في كتاب «الوهم والإيهام»، ونقله البيهقي عن الشافعي وأهل الأصول»(١).

(٤) ابن خِرَاش (-: ٢٨٣هـ)

❑ اسمه: عبد الرحمن بن يوسف بن سعيد بن خِرَاش المَرْوَزي البغدادي أبو محمد.

❑ مكانته: ذكره الذهبي والسخاوي فقط، وأورد ابن أبي حاتم له قولًا واحدًا.

- وقال السخاوي بعد إيراده: «له مصنف في الجرح والتعديل، قوي النفس كأبي حاتم».

- وقال ابن المنادي [كما في «تاريخ مدينة السلام» (بغداد) (١٠/ ٢٨١)]: «كان من المعدودين المذكورين بالحفظ والفهم بالحديث والرجال».

---

(١) وانظر: «مباحث في علم الجرح والتعديل» (ص١١٥/ حـ٤).
وقال الدكتور قاسم سعد في «منهج النسائي» (٤/ ١٨٦١): «صنيع النسائي ليس بشاذٍّ، وإنما هو رأي فريق جليل من المتقدمين والمتأخرين»، وقال مثله الشيخ حاتم في أكثر من موطن.

- وقال الذهبي في «العبر» (٢/ ٧١): «صاحب الجرح والتعديل».

- و«الموقظة» (ص٨٣): «إن نَفَسَه حادٌّ».

- ووصفه في «السير» (١٣/ ٥٠٨)، و«تذكرة الحفاظ» (٢/ ٦٨٤) بـ«الحافظ الناقد البارع».

- وقال في «السير» (١٣/ ٥١٠): «هذا مُعَثَّر مخذول، كان علمه وبالًا عليه وسعيه ضلالًا - نعوذ بالله من الشقاء -».

- و«تذكرة الحفاظ» (٢/ ٦٨٥): «جهلة الرافضة لم يدروا الحديث ولا السيرة ولا كيف ثَمَّ، فأما أنت أيها الحافظ البارع الذي شربت بولك إن صدقت في الترحال فما عذرك عند الله؟ مع خبرتك بالأمور، فأنت زنديق معاند للحق، فلا رضي الله عنك».

- وقال الحافظ في «اللسان» (١/ ١٦): «ويلتحق به (بالاختلاف في العقائد) عبد الرحمن بن خِرَاش المحدث الحافظ؛ فإنه من غلاة الشيعة، بل نسب إلىٰ الرفض، فيتأنَّىٰ في جرحه لأهل الشام للعداوة البينة في الاعتقاد»[1].

- وقال مثل ذلك السخاوي في «فتح المغيث» (٤/ ٤٥٥).

- وقال ابن ناصر الدين في «بديعة البيان» [كما في «شذرات الذهب» (٢/ ١٨٤)]:

لابن خراشِ الحالةُ الرذيلةُ ... ذا رافضيٌّ جَرْحُه فضيلةُ

- وقال ابن كثير في «البداية والنهاية» (١١/ ٧٤): «أحد الجوالين... والمتكلمين في الجرح والتعديل».

---

(١) وانظر: «الميزان» (١/ ١٢٨/ ٥١٤) (ترجمة أحمد بن الفرات)، و(٥/ ٣٢٥/ ٨٨٤٧) (ترجمة موسى بن إسماعيل)، و«التهذيب» (ترجمة إبراهيم بن سعيد الجوهري).

- وقال العراقي في «أجوبته للحافظ ابن حجر» (ص١٤٦/ رقم ٦) لما سأله الحافظ فقال (ص١٣٨): وما يقول سيدي في إمام من أهل الجرح والتعديل، موصوف بالثقة، لكن غلبت عليه العصبية، فعرف بالطعن علىٰ طائفة معينة يخالفهم في المذهب، هل يُقبل قوله في تضعيفهم وحده؟ أم هل يعارض تضعيفه توثيق غيره ممن لم يتهم بعصبية أم لا؟

فأجابه (ص١٤٦) وقال: وسألت عمن عرف بالتعصب ممن يتكلم في الجرح والتعديل، هل يقبل تضعيفه وحده لمن يخالفه في معتقده كعبد الرحمن بن يوسف بن خراش ونحوه؟

والجواب: أنه لا ينبغي الاعتماد على من هذا حاله؛ لأنه رافضي، جمع مثالب الشيخين رضي الله عنهما.

- وقال الشيخ مقبل في «إجابة السائل» (ص٤٩٧/ رقم ٢٦٢): «ضعيف... به شيء من الرفض، وربما جرح بعض أهل السنة».

- ولكن قال الدكتور الأعظمي في «الدراسات» (ص٣٣٧): «عليه اعتقاده، ولنا ما تكلم في الرجال من جرح وتعديل، إذا لم يكن فيه تعصب».

- وكان شيخنا محمد عمرو رحمه الله يعجبه أحكامه على الرواة ما لم يشذ، ويقول: «يغلب عليه الموافقة».

- وقال الدكتور قاسم سعد في «موارد الذهبي في الميزان» (ص١٩٦): «تقع نقول الذهبي في «الميزان» عن ابن خراش ضمن (٤٩) ترجمة».

- وقال الشيخ عبد الله السعد في «قواعد الجرح والتعديل» (القاعدة ٦): «موصوفٌ بالتشيُّع، فأحيانًا يجرح الراوي؛ لأنه خالفه في الاعتقاد، ولكن هذا

نادر جدًّا»، وقال مثل ذلك في «شرح الموقظة» (الشريط الحادي عشر)، ووصفه بالتشدد مطلقًا، وأنَّ لفظ «صدوق» منه يساوي «ثقة» عند غيره.

(٥) ابن وضَّاح (١٩٩: ٢٨٩هـ)

❑ **اسمه**: محمد بن وضَّاح بن بَزِيع القرطبي أبو عبد الله.

❑ **مكانته**: ذكره الذهبي والسخاوي فقط، ولم يورد ابن أبي حاتم له شيئًا.

- وقال ابن الفَرَضِي في «تاريخ علماء الأندلس» (٢/ ١٧): «كان محمد بن وضَّاح عالمًا بالحديث، بصيرًا بطرقه، متكلمًا على علله».

- وقال الذهبي في «الميزان» (٥/ ١٨٤/ ٨٢٩٠): «رأس في الحديث»(١).

- واعتدَّ الحافظ في «التهذيب» بروايته عن عبد الملك بن حبيب الأندلسي، وقال: «إنه لا يروي إلا عن ثقة»(٢).

(٦) بَقِي بن مَخْلد (٢٠١: ٢٧٦هـ)

❑ **اسمه**: بَقِي بن مَخْلد الأندلسي القرطبي أبو عبد الرحمن.

❑ **مكانته**: ذكره الذهبي والسخاوي فقط، ولم يورد ابن أبي حاتم له شيئًا.

---

(١) هذا الوصف لا يوجد في كل نسخ «الميزان»، فموجود في المطبوع، ولا يوجد في نسخة سبط ابن العجمي كما ذكر المحقق، ولا في التي بخط الذهبي.

(٢) تُكلّم فيه ببعض الأمور التي لا تقدح في نقده، فقال ابن الفَرَضِي في «تاريخ علماء الأندلس» (٢/ ١٩): «له خطأ كثير، محفوظ عنه؛ وأشياء كان يغلط فيها ويصحفها»، ووصفه ابن عبد البر في «التمهيد» (٧/ ٢٣١): بـ«قلة اتساع في علم الأثر».

- وقال ابن حزم: «كان ذا خاصة من أحمد بن حنبل، وجاريًا في مضمار البخاري ومسلم والنسائي»[(١)].

- واعتدَّ الحافظ في «التهذيب» بمجرد روايته عن أكثر من راوٍ، وقال: «إنه لم يرو إلا عن ثقة»[(٢)].

- والذي يظهر لي أنه يُعدُّ فيمن تكلم في الرجل بعد الرجل، والله أعلم.

(٧) صالح جزرة (٢٠٥: ٢٩٣هـ)

❑ **اسمه**: صالح بن محمد بن عمرو بن حبيب البغدادي أبو علي.

❑ **مكانته**: ذكره ابن عدي، والذهبي، والسخاوي، وذكر ابن أبي حاتم له قولًا واحدًا، وبلغت نصوص ابن عدي عنه ستة (٦) نصوص[(٣)].

- وقال الخطيب في «تاريخه» (٩/ ٣٢٢): «ممن يُرجع إليه في علم الآثار ومعرفة نقلة الأخبار».

- وقال الذهبي في «العبر» (٢/ ٩٧): «صنَّف وجرَّح وعدَّل».

- وقال ابن كثير في «البداية والنهاية» (١١/ ١٠٢): «له رواية كثيرة عن يحيىٰ ابن معين، وسؤالات كثيرة».

---

(١) انظر: «السير» (١٣/ ٢٩١)، و«تذكرة الحفاظ» (٢/ ٦٣٠).

(٢) انظر: «تهذيب التهذيب» (ترجمة: أحمد بن جَوَّاس الحنفي، وأحمد بن سعد بن الحكم، وأيوب ابن محمد بن أيوب الهاشمي، وعبد الله بن عمر بن عبد الرحمن الخطابي، وعبد الملك بن حبيب بن سليمان، وعِصْمة بن الفضل النُّمَيري).

(٣) انظر: «ابن عدي ومنهجه في كتاب الكامل» (٢/ ٩٢).

- وقال الدكتور قاسم سعد في «موارد الذهبي في الميزان» (ص١٦٧): «تقع نقول الذهبي في «الميزان» عن صالح جزرة ضمن (٦٩) ترجمة، واقتبس من كلامه في بعض التراجم ضمن الترجمة الواحدة أكثر من قول، فبلغ مجموع ذلك كله (٧٢) قولًا، وهذه النقول تُشير إلىٰ أن له كتابًا في التاريخ أو الرجال أو الجرح والتعديل، والله أعلم»[1].

- والذي يظهر لي أنه تكلم في كثير من الرواة، والله أعلم.

(٨) إبراهيم بن أبي طالب (-: ٢٩٥هـ)

❑ **اسمه**: إبراهيم بن أبي طالب محمد بن نوح بن عبد الله النيسابوري أبو إسحاق.

❑ **مكانته**: ذكره الذهبي فقط، ولم يورد ابن أبي حاتم له شيئًا.

- وقال الحاكم: «إمام عصره بنيسابور في «معرفة الحديث والرجال»، جمع الشيوخ والعلل»[2].

(٩) موسىٰ بن هارون (٢١٤: ٢٩٤هـ)

❑ **اسمه**: موسى بن هارون بن عبد الله بن مروان الحمَّال.

❑ **مكانته**: ذكره ابن عدي والذهبي فقط، ولم يورد ابن أبي حاتم له شيئًا،

---

(١) ذكر إسماعيل باشا في «هدية العارفين» (١/ ٤٢٢) عدة تصانيف له، وهي: «التفسير، والجرح والتعديل، والنوادر».

(٢) انظر: «السير» (١٣/ ٥٤٨)، و«تذكرة الحفاظ» (٢/ ٦٣٨).

وبلغت نصوص ابن عدي عنه أربعة عشر (١٤) نصًا[١].

- وقال ابن الجوزي في «المنتظم» (٦/ ٦٦): «علَّامة وقته في الحفظ والمعرفة بالرجال».

- وقال ابن عبد الهادي في «الصارم المُنْكِي» (ص٨٨): «أحد الأئمة الحفاظ المرجوع إلىٰ كلامهم في الجرح والتعديل».

- ووصفه الذهبي في «السير» (١٢/ ١١٦) بـ«الناقد».

(١٠) البزار (-: ٢٩٢هـ)

❑ اسمه: أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصري أبو بكر.

❑ مكانته: ذكره الذهبي والسخاوي فقط، ولم يورد ابن أبي حاتم له شيئًا.

- وقال الهيثمي في «كشف الأستار» (٣/ ٢١٩): «البزار يتساهل في التوثيق».

- ووصفه الشيخ مقبل في «المقترح» (ص٥٩/ رقم ٨٥، ص٩٦/ رقم ١٧٥) بـ«التساهل في التوثيق والتصحيح».

- وقال الشيخ حاتم في «شرح الموقظة» (ص٢٤٧): «الترمذي والبزار يكتفيان بوصف الراوي شديد الضعف بألفاظ خفيفة كـ«ليِّن»، أو «فيه ضعف»، أو «مضعف»، وهذا كله تساهل في الألفاظ لا في المعاني، فنَفَسُ أصحابها رَخْوٌ في الجرح والتعديل»[٢].

---

(١) انظر: «ابن عدي ومنهجه في كتاب الكامل» (٢/ ٣٨).

(٢) وقال في شرح «خلاصة التأصيل» (الشريط الثامن): «البزار كثيرًا ما يستخدم العبارات الخفيفة الضعف فيمن يشتد ضعفه، فعلى من يُقسم العلماء إلى متشددين ومتساهلين ينبغي أن يحشر=

(١١) مُطيَّن[١] (٢٠٢: ٢٩٧هـ)

❑ اسمه: محمد بن عبد الله بن سليمان الحضرمي أبو جعفر.

❑ مكانته: ذكره الذهبي فقط، وذكر ابن أبي حاتم له قولًا واحدًا.

(١٢) محمد بن أبي شيبة (-: ٢٩٧هـ)

❑ اسمه: محمد بن عثمان بن أبي شيبة العَبْسي الكوفي أبو جعفر.

❑ مكانته: ذكره الذهبي والسخاوي فقط، ولم يورد ابن أبي حاتم له شيئًا.

وقال الذهبي والسخاوي عقب ذكره: «وهو مع ضعفه من أئمة هذا الشأن».

- وقال السمعاني في «الأنساب» (٨/ ٣٦٦): «له تاريخ كبير في معرفة الرجال».

- وقال الذهبي في «الميزان» (٥/ ٨٨/ ٧٩٣٤): «كان [عالمًا][٢] بصيرًا بالحديث والرجال».

= البزار في جملة المتساهلين، يعني: أنَّ نَفَسَه في الجرح رخوٌ»، وقال نحو ذلك الشيخ الأعظمي في مقدمة تحقيق «البحر الزخار» (١/ ٣٥).

(١) مُطيّن: بفتح الياء المشددة، لقب له، وسببه أنه كان يلعب مع الصبيان في الماء فيطينون ظهره، فقال له أبو نعيم الفضل بن دكين: «يا مُطيَّن لم لا تحضر مجلس العلم»؟ فلقب بذلك.

(٢) غير موجودة في المطبوع، ولكن موجودة في النسخة التي بخط الذهبي، وفي «لسان الميزان» (٧/ ٣٤١/ ٧١٥٨).

(١٣) علي بن الحسين بن الجنيد (-: ٢٩١هـ)

❏ اسمه: علي بن الحسين بن الجنيد الرازي أبو الحسن.

❏ مكانته: ذكره الذهبي فقط، وأكثر عنه ابن أبي حاتم بعض الشيء.

- وقال الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٦٧١): «كان بصيرًا بالرجال والعلل».

- وقال شيخنا محمد عمرو رَحِمَهُ اللَّهُ في شرح «تقدمة الجرح والتعديل» - وذلك بتاريخ (٩ / ٨ / ١٩٩١م) -: «له كلام في الرجال».

(١٤) جعفر الفريابي (٢٠٧: ٣٠١هـ)

❏ اسمه: جعفر بن محمد بن الحسن أبو بكر.

❏ مكانته: ذكره الذهبي والسخاوي فقط، ولم يورد ابن أبي حاتم له شيئًا، وبلغت نصوص ابن عدي عنه ستة (٦) نصوص[(١)].

- وقال ابن العماد في «شذرات الذهب» (٢/ ٢٣٥): كان إمامًا حافظًا، علامة، من الناقدين.

(١٥) عَبْدَان الأَهْوَازي (-: ٣٠٦هـ)

❏ اسمه: عبد الله بن أحمد بن موسى أبو محمد.

❏ مكانته: ذكره ابن عدي والذهبي فقط، ولم يورد ابن أبي حاتم له شيئًا،

---

(١) انظر: «ابن عدي ومنهجه في كتاب الكامل» (٢/ ١٠٠).

وبلغت نصوص ابن عدي عنه ثمانية وعشرين (٢٨) نصًا[١].

- وقال الدكتور يحيىٰ الشهري في «زوائد رجال صحيح ابن حبان» (٣/ ١٤٣٨، ١٤٣٩): «له أقوال عديدة في تاريخ الرواة وأحوالهم وأجوبة عن سؤالات ابن عدي... من أئمة الحديث والنقد الكبار».

(١٦) أبو يعلىٰ الموصلي (٢١٠: ٣٠٧هـ)

❑ اسمه: أحمد بن علي بن المُثَنَّى بن يحيى التميمي الموصلي.

❑ **مكانته**: ذكره الثلاثة، ولم يورد ابن أبي حاتم له شيئًا، وبلغت نصوص ابن عدي عنه عشرة (١٠) نصوص[٢].

- وقال الدكتور قاسم سعد في «موارد الذهبي في الميزان» (ص٢٠٢): «تقع نقول الذهبي في «الميزان» عن أبي يعلىٰ الموصلي ضمن (٤٤) ترجمة».

- وقال الدكتور يحيىٰ الشهري في «زوائد رجال صحيح ابن حبان» (١/ ٣٧٥، ٣٧٦): «أقواله قليلة إذا قيست بغيره من النقاد الذين تعاطوا هذه الصنعة، وعامة ذلك في مشايخ له خَبَرهم وعرف أحوالهم».

(١٧) البَرْذَعِي (-: ٢٩٢هـ)

❑ اسمه: سعيد بن عمرو بن عمار الأزدي أبو عثمان.

❑ **مكانته**: ذكره الذهبي فقط، ولم يورد ابن أبي حاتم له شيئًا.

- ووصفه الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٧٤٣) بـ«الحافظ الناقد».

---

(١) المصدر السابق (٢/ ١٦).

(٢) المصدر السابق (٢/ ٥٨).

الطبقة السابعة

(١) ابن خزيمة (٢٢٣: ٣١١هـ)

❑ اسمه: محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة النيسابوري أبو بكر.

❑ مكانته: ذكره الثلاثة، ولم يورد ابن أبي حاتم له شيئًا.

- وقال الذهبي في «السير» (١٤/ ٣٧٣): «كان هذا الإمام جِهْبِذًا بصيرًا بالرجال».

- وقال ابن الملقن في «البدر المنير» (٦/ ٤٨٣): «قد عُلِمَ شدةُ تحرِّيهِ في الرجال واجتهاده، حتىٰ لقب بإمام الأئمة، وانفرد بذلك من بين أقرانه».

- وقال الحافظ في مقدمة «اللسان» (١/ ٢٠٩): «كأن عند ابن حبان أن جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور، وهو مذهب شيخه ابن خزيمة، ولكن جهالة حاله باقية عند غيره»[1].

- وقال السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٢٠٦): «ذهب ابن خزيمة إلىٰ أن جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور»[2].

---

(١) قال نحو ذلك الشيخ مصطفى بن إسماعيل في «إتحاف النبيل» (١/ ١٨٦/ ٦٠)

(٢) قال الشيخ الجُديع في «تحرير علوم الحديث» (١/ ٣٢٥): «الذي وجدتُ بعض المتأخرين عابَهُ على ابن خزيمة أنه كان يوثق المجهولين، كذا زعم، وهو ادعاء منتقضٌ من جهتين:
الأولىٰ: أنه لا يُعابُ ناقدٌ من أئمة الحديث بالقول: «يوثِّقُ المجهولينَ»؛ لأنه ما من النُّقَّاد أحدٌ وَثَّقَ راويًا إلَّا وقد أخرجه بذلك التوثيق من جُملة المجهولين، ولكن بما قام له من الحجة على ثقته، بناءً على ما هو معلومٌ من تمكُّنِ ذلك الناقد في الصَّنْعة. =

- وعدَّه الشيخ عبد الله السعد في مقدمته لـ«موسوعة يعقوب بن شيبة» (١/ ١٠) من المقلين.

- وقال الدكتور يحيىٰ الشهري في «زوائد رجال صحيح ابن حبان» (٤/ ٢٠٧٦): «أحد أئمة النقد المشهورين، وله كلام في الرجال».

(٢) البَرْديجي (٢٣٠: ٣٠١هـ)

❑ **اسمه**: أحمد بن هارون بن روح البَرْديجي البَرْذَعِي أبو بكر.

❑ **مكانته**: ذكره الذهبي والسخاوي فقط، ولم يورد ابن أبي حاتم له شيئًا.

- وقال الذهبي في «السير» (١٤/ ١٢٢): «جمع وصنف وبرع في علم الأثر».

(٣) الساجي (-: ٣٠٧هـ)

❑ **اسمه**: زكريا بن يحيى بن عبد الرحمن بن بحر أبو يحيى.

❑ **مكانته**: ذكره الذهبي فقط، ولم يورد ابن أبي حاتم له شيئًا، وبلغت نصوص ابن عدي عنه خمسة (٥) نصوص[1].

= **والثانية**: وجدنا ابن خزيمة في الواقع جرح رواةً بالجهالة، وردَّ حديثهم بذلك في مواضع عدة من كتابَيْهِ (الصحيح والتوحيد)، فلو كان الأصل عنده إجراء الرواة على الثقة والعدالة لم يكن لجرحه بالجهالة معنى.

لكنَّ حقيقة الأمر أن توثيقه لمن وثَّقه أو احتجاجه به مبنيٌّ على الخبرة بأمر ذلك الراوي، وتحقق سلامة حديثه عنده من النكارة».

وانظر: «الإمام ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح» (٢/ ٥٣٧، ٥٣٨، ٦٧٨، ٦٧٩).

(١) انظر: «ابن عدي ومنهجه في كتاب الكامل» (٢/ ١٠١).

- وقال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/ ٦٠١/ ٢٧١٧) (ترجمة الساجي): «كان ثقة، يعرف الحديث والفقه، وله مؤلفات حسان في الرجال واختلاف العلماء وأحكام القرآن».

- وقال الدكتور الأعظمي في «الدراسات» (ص٣٤٢): «كان من كبار أئمة الحديث والنقد».

- وقال الدكتور يحيىٰ الشهري في «زوائد رجال صحيح ابن حبان» (٢/ ١٠٣٩، ١٠٤٠): «أكثر عنه ابن عدي في «الكامل» جدًّا، ونقل عنه أقوالًا كثيرة في أحوال الرواة... معدودٌ في كبار النقاد».

- والذي يظهر لي أنه تكلم في كثير من الرواة، والله أعلم.

- ولكن قال ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ٤٠٥): «كان في كتاب الساجي تخليط لم يأبَهْ له ابن حزم حين الاختصار، فجرَّ لغيره الخطأ».

- وذكر الحافظ في «هدي الساري» (ص٤٦١: ٤٦٥): أنه تكلم في جماعة بلا مستند[1]، لذلك قال الدكتور الأعظمي في «الدراسات» (ص٣٤٣): «الساجي كان متعنتًا في تضعيف الرجال؛ فقد كان يتكلم عليهم بأشياء يسيرة[2] جدًّا».

---

(١) من هذه الأمثلة: إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة، والجعد بن عبد الرحمن وغيرهم، وحميد بن الأسود أبو الأسود، وسعيد بن أبي هلال، وشيبان بن عبد الرحمن النحوي.

(٢) في الأصل «بسيطة»، ولكن لا يستقيم الكلام بها.

(٤) ابن صاعد (٢٢٨: ٣١٨هـ)

❑ اسمه: يحيى بن محمد بن صاعد بن كاتب البغدادي أبو محمد.

❑ مكانته: ذكره الذهبي وابن ناصر الدين، ولم يورد ابن أبي حاتم له شيئًا، وبلغت نصوص ابن عدي عنه عشرة (١٠) نصوص[١].

- وقال الذهبي في «السير» (١٤/ ٥٠١): «عالم بالعلل والرجال».

- و«تذكرة الحفاظ» (٢/ ٧٧٧): «لابن صاعد كلامٌ متينٌ في الرجال والعلل يدل علىٰ تبحره».

(٥) الدُّولابي[٢] (٢٢٤: ٣١٠هـ)

❑ اسمه: محمد بن أحمد بن حماد أبو بشر.

❑ مكانته: ذكره الذهبي والسخاوي فقط، ولم يورد ابن أبي حاتم له شيئًا، وبلغت نصوص ابن عدي عنه خمسة وعشرين (٢٥) نصًا[٣]، ولكنه قال: «ابن حماد متهم فيما يقوله لصلابته في أهل الرأي»[٤].

---

(١) انظر: «ابن عدي ومنهجه في كتاب الكامل» (٢/ ٥٧).

(٢) قال السمعاني في «الأنساب» (٥/ ٤١١): «الصحيح في هذه النسبة فتح الدال، ولكن الناس يضمونها».
وذكر الذهبي في «السير» (١٤/ ٣١١) قول السمعاني هذا، ويشبه أن يكون مُقرًّا له. وانظر: تعليق محققي «السير» (١٤/ ٣٠٩/ حـ١).

(٣) انظر: «ابن عدي ومنهجه في كتاب الكامل» (٢/ ١٨).

(٤) كما في «تاريخ دمشق» (٥١/ ٣١، ٦٢/ ١٦٨)، و«تهذيب الكمال» (٢٩/ ٤٧٦)، وكان سبب هذا=

(٦) ابن الجارود (٢٣٠: ٣٠٧هـ)

❑ اسمه: عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري أبو محمد.

❑ مكانته: ذكره الذهبي فقط، ولم يورد ابن أبي حاتم له شيئًا.

- ووصفه الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٧٩٤) بـ«الحافظ الإمام الناقد».

- وقال الشيخ حاتم في شرح «خلاصة التأصيل» (الشريط التاسع): «ابن الجارود وأبو العرب التميمي لهما كتابان في الضعفاء دائمًا يتبعان البخاري، ونصَّ على ذلك ابن حجر وغيره».

= الاتهام: ما قاله في نعيم بن حماد؛ لأن نعيمًا كان من أشد الناس خلافًا لأهل الرأي، وانظر: «تحرير علوم الحديث» (ص٢١٦: ٢١٨).

تنبيه:

قال أبو غدة رَحِمَهُ اللَّهُ في تعليقه على مقدمة «التمهيد» (ص٩١، ٩٢): «ويدخل في مجاهيل العلماء من لم توجد له ترجمة تُعرف بحاله، ولم يقف أهل العلم على ما نص أهل الشأن على توثيقه وتعديله ولا على تجريحه وتوهينه، ولكن آثاره تدل على كونه من حملة العلم ومن المعتنين به المتقنين فيه، وذلك كالدولابي.

فإن كان يقصد صاحبنا - وهو غالب الظن -؛ إذ لم يشتهر بهذه النسبة إلا هو، فالواقع خلاف ذلك، وانظر: مقدمة تحقيق كتاب «الكُني والأسماء» لنظر الفريابي (١/ ٧: ٤٠)، فقد ترجم له ترجمة موسعة، وإن كان يقصد غيره، فلا أعلم من هو.

(٧) أبو عَرُوبة الحَرَّاني (-: ٣١٨هـ)

❑ اسمه: الحسين بن محمد بن أبي مَعْشر مودود.

❑ مكانته: ذكره ابن عدي والذهبي والسخاوي، ولم يورد ابن أبي حاتم له شيئًا، وبلغت نصوص ابن عدي عنه خمسة وثلاثين (٣٥) نصًا[1].

- وقال ابن عدي في «الكامل» (١/ ١٣٨) - لما ذكره -: «كان عارفًا بالحديث والرجال، وكان مع ذلك مفتي أهل حران، أشفاني حين سألته عن قوم من رواتهم، فذكرت ذلك في ذكر أساميهم».

- وقال ابن عساكر [كما في «السير» (١٤/ ٥١١)، و«تذكرة الحفاظ» (٢/ ٧٧٥)]: «كان أبو عَرُوبة غاليًا في التشيع، شديد الميل علىٰ بني أمية»، وردَّ ذلك الذهبي في الموضعين.

- وقال الدكتور يحيىٰ الشهري في «زوائد رجال صحيح ابن حبان» (٢/ ٨٢٦): «له أقوال كثيرة في تاريخ الرواة وجرحهم وتعديلهم... معدود في كبار النقاد».

❋ ❋ ❋

(١) انظر: «ابن عدي ومنهجه في كتاب الكامل» (١/ ٣٧٩).

الطبقة الثامنة

(١) الطحاوي (٢٣٩: ٣٢١هـ)

❑ **اسمه**: أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة الأزدي المصري أبو جعفر.

❑ **مكانته**: ذكره الذهبي وابن ناصر الدين فقط.

- وقال ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٨٩٧): «كان الطحاوي من أعلم الناس بسير الكوفيين وأخبارهم وفقههم مع مشاركته في جميع مذاهب الفقهاء».

- ولكن قال البيهقي في «معرفة السنن» (١/ ٤٠٦/ ١١٠١): «عِلْم الحديث لم يكن من صناعته، وإنما أخذ الكلمة بعد الكلمة من أهله، ثم لم يُحكمها»[1].

- وقال شيخ الإسلام في «منهاج السنة» (٨/ ١٩٥، ١٩٦): «الطحاوي ليست عادته نقد الحديث كنقد أهل العلم... فإنه لم تكن معرفته بالإسناد، كمعرفة أهل العلم به، وإن كان كثير الحديث فقيهًا عالمًا».

- وقال الشيخ حمزة المليباري كما في «سؤالات حديثية» (ص٢٧/ رقم ٨): «الحافظ البيهقي يختلف عن الحافظ الطحاوي؛ حيث يُعدُّ الأول ناقدًا بينما لا يُعدُّ الثاني كذلك».

---

(١) انظر: مقدمة تحقيق «معرفة السنن» (١/ ٥٤: ٥٧)، مع العلم أن هذا الانتقاد غير متعارض مع الثناء عليه في جوانب أخرى.

وقد حاول مَنْ كَتَبَ عن الطحاوي مِنَ المعاصرين الرد على هذا الانتقاد، مثل: الدكتور عبد المجيد محمود في كتابه: «أبو جعفر الطحاوي وأثره في الحديث».

- وقال الدكتور قاسم سعد في «موارد الذهبي في الميزان» (٣٨٥): «تقع نقول الذهبي في «الميزان» عن أبي جعفر الطحاوي ضمن (٥) تراجم، أكثرها رواية لأقوال الأئمة في الجرح، والله أعلم».

(٢) العقيلي (-: ٣٢٢هـ)

❏ **اسمه**: محمد بن عمرو بن موسى بن حماد المكي أبو جعفر.

❏ **مكانته**: ذكره الثلاثة، ولم يورد ابن أبي حاتم له شيئًا.

- ووصفه الذهبي في «السير» (١٥/ ٢٣٦) بـ«الإمام الحافظ الناقد».

- وقال مقدمة «الميزان» (١/ ٢): «له مصنف مفيد في معرفة الضعفاء».

- وقال مثل ذلك الشيخ طاهر الجزائري في «توجيه النظر» (١/ ٢٧٤).

- ووصفه ابن عبد الهادي في «الصارم المُنْكِي» (ص١٤): أنه من أئمة الجرح والتعديل.

- وقال الصفدي في «الوافي بالوفيات» (٤/ ٢٩١): «له مصنف جليلٌ في الضعفاء».

- ووصفه الحافظ في «هدي الساري» (ص٤٦١: ٤٦٤) أنه تكلم بلا حجة أو بأمر فيه عنت على بعض الرواة.

- وقال في «اللسان» (٣/ ٥٢٣/ ٣٢٣٤): «العقيلي يضعف أحيانًا بالمخالفة في الإسناد أو الإغراب»[1].

---

(١) وانظر: «اللسان» (٣/ ٤٧٠/ ٣١٤٢) (ترجمة رزق الله بن الأسود).

- وعدَّه اللكنوي في «ظفر الأماني» (ص٤٨٥) من المشددين.

- وقال الدكتور الأعظمي في «الدراسات» (ص٣٤٧): «العقيلي عرف بالتشدد في الجرح».

- وقال المعلمي في «التنكيل» (٢/ ١٨٧): «قد كان في العقيلي تشدد ما، فينبغي التثبت فيما يقول من عند نفسه في مظان تشدده، فأما روايته فهي مقبولة علىٰ كل حال».

- ووصفه الشيخ عبد الله السعد في مقدمته لـ«موسوعة يعقوب بن شيبة» (١/ ١٦) بالتشدد في بعض الأحيان.

- ولكن قال الدكتور مختار نصيرة في كتابه «منهج العقيلي في جرح الرجال» (ص٤١٥): «العقيلي شديد التحرج في استعمال المصطلحات الشديدة».

- وقال في موطن آخر (ص٤١٦): «والذي شد انتباهي وأنا أتتبع كتاب العقيلي قوة نظرته النقدية... مما يبرزه حافظًا ناقدًا جهبذًا».

(٣) ابن عمار الشهيد (-: ٣١٧هـ)

❑ **اسمه:** محمد بن أبي الحسين أحمد بن محمد بن عمار الهروي أبو الفضل.

❑ **مكانته:** ذكره الذهبي فقط، وذكر له ابن أبي حاتم قولًا واحدًا.

- ووصفه الذهبي في «السير» (١٤/ ٥٣٨) بـ«الإمام الحافظ الناقد المجود».

(٤) ابن أبي حاتم (٢٤٠: ٣٢٧هـ)

❑ اسمه: عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر الرازي أبو محمد.

❑ مكانته: ذكره الثلاثة، وقد تكلم من عند نفسه علىٰ الرواة في كتابه «الجرح والتعديل» في مواطن كثيرة، كما ذكر هشام الحلّاف في مقدمة «كتابه» (ص٣٦: ٣٨).

- وقال الخليلي في «الإرشاد» [كما في «المنتخب» (٢/ ٦٨٣)]: «أخذ علم أبيه وأبي زرعة، وكان بحرًا في العلوم ومعرفة الرجال، والحديث الصحيح من السقيم».

- ووصفه الذهبي «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٨٢٩) بـ«الإمام الحافظ الناقد».

- وقال في موطن آخر (ص٨٣٠): «كتابه في الجرح والتعديل يقضي له بالرتبة المُنِيفة في الحفظ».

- و«السير» (١٣/ ٢٦٤): «له كتاب نفيس في الجرح والتعديل».

- وقال ابن كثير في «البداية والنهاية» (١١/ ١٦١): «هو صاحب كتاب «الجرح والتعديل»، وهو من أجلِّ الكتب المصنفة في هذا الشأن»[(١)].

(٥) ابن عقدة (٢٤٩: ٣٣٣هـ)

❑ اسمه: أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة الكوفي أبو العباس.

❑ مكانته: ذكره الذهبي والسخاوي فقط، ولم يورد ابن أبي حاتم له شيئًا،

(١) قال الحافظ في «بذل الماعون» (ص١١٧): «ويكفي في تقويته (أبي بَلْج) توثيق النسائي وابن أبي حاتم مع تشددهما». فلعله سبق قلم أو تصحيف؛ فالمقصود: أبو حاتم كما يُعرف ذلك من خلال السياق وبالرجوع إلى كتاب «الجرح والتعديل» (٩/ ١٥٣).

وبلغت نصوص ابن عدي عنه واحدا وثلاثين (٣١) نصًا[1].

- وقال الخطيب في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (١/ ١٨): «كان أعرف الناس بأخبار الكوفة ومن قدمها من العلماء وحدث بها من الغرباء».

❑ **ولكن اتهم ابن عقدة بعدة أمور، والتحقيق فيها يحتاج إلىٰ بسط لا يناسبه هذا المختصر، ولكن الراجح أنه لا يُقبل قوله في النقد، ومن الأدلة على ذلك:**

- قول السهمي في «سؤالاته» (ص١٣١/ رقم ١٨٧): سألت أبا بكر عَبْدَان عن ابن عقدة إذا حكىٰ حكاية عن غيره في الشيوخ في الجرح، هل يُقبل قوله أم لا؟ قال: لا يُقبل.

قلت (القائل حازم): فمن باب أولى لا يُقبل ما قاله من عند نفسه.

- وقول السلمي في «سؤالاته» (ص١٠٦/ رقم ٤٠): وسألته (الدارقطني) عن ابن عقدة؟ فقال: حافظ، محدث، ولم يكن في الدين بالقوي، ولا أزيد علىٰ هذا.

مع العلم أن ابن عقدة شيخ الدارقطني، كما نص في «سؤالات الحاكم» (ص٩٦/ رقم ٣٥).

- وقول السخاوي في «فتح المغيث» (٤/ ٤٥٥): «كان ابن عقدة شيعيًّا، فلا يستغرب منه أن يتعصب لأهل الرفض».

ولا شكَّ أن هناك من أثنىٰ عليه وقواه، ولكن الذي يتحرر لي ما قاله المعلمي (ذهبي العصر) في «التنكيل» (١/ ١٧٠): «الذي يتحرر من هذه النقول وغيره أن ابن عقدة ليس بعمدة».

- وموطن آخر (١/ ٤٦١): «لا يقبل من ابن عقدة ما ينقله من الجرح، ولاسيما

---

(١) انظر: «ابن عدي ومنهجه في كتاب الكامل» (١/ ٣٩٨).

إذا كان مخالفه في المذهب»[1].

- وقال الشيخ حاتم في شرح «خلاصة التأصيل» (الشريط الخامس): «أقل أحواله أن يكون ضعيفًا، فمثله لا يُقبل قوله في الجرح والتعديل».

- وقال الدكتور قاسم سعد في «موارد الذهبي في الميزان» (ص٢٩٥): «تقع نقول الذهبي في «الميزان» عن ابن عقدة ضمن (١٥) ترجمة... كما أنه يروي كلام ابن خِرَاش في الجرح، وكلاهما فيه رفض، والله أعلم».

(٦) قاسم بن أصبغ (٢٥٠: ٣٤٠هـ)

❑ **اسمه**: قاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف القرطبي أبو محمد.

❑ **مكانته**: ذكره الذهبي فقط، ولم يورد ابن أبي حاتم له شيئًا.

- وقال الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٨٥٤): «وذكروا أنه كان بصيرًا بالحديث ورجاله».

- لم يظهر لي إكثاره من خلال الكتب التي أكثر التعامل معها كـ«الميزان» و«اللسان» و«التهذيب»، ولكن قال الذهبي في «السير» (١٥/ ٤٧٣): «تواليف ابن حزم وابن عبد البر وأبي الوليد الباجي طافحة بروايات قاسم بن أصبغ».

❋ ❋ ❋

(١) انظر ترجمة ابن عقدة في: «الكامل» (١/ ٢٠٦)، و«الميزان» (١/ ١٣٦/ ٥٤٨)، و«السير» (١٥/ ٣٤٠: ٣٥٥)، و«تذكرة الحفاظ» (٣/ ٨٣٩: ٨٤٢)، و«لسان الميزان» (١/ ٦٠٣/ ٧٥٢)، و«النكت الجياد» (ص١٩٩/ رقم ٦٥).

الطبقة التاسعة(١)

(١) الجِعَابي (-: ٣٥٥هـ)

❑ اسمه: محمد بن عمر بن محمد بن سَلْم البغدادي أبو بكر.

❑ مكانته: ذكره الذهبي فقط، ولكن ذكره الحاكم في كتابه «المزكون لرواة الأخبار» المفقود [كما في «معرفة علوم الحديث» (ص٥٢)].

- وله أقوال في الجرح والتعديل في الكتب التي بين أيدينا.

- وقال أبو علي التنوخي [كما في «تاريخ مدينة السلام» (بغداد) (٣/ ٢٨)]: «كان إمامًا في المعرفة بعلل الحديث وثقات الرجال من مُعتلِّيهم وضعفائهم وأسمائهم وأنسابهم وكُناهم»(٢).

❑ **إلا أنه متكلم فيه بشدة، فقال:**

- الدارقطني كما في «سؤالات الحاكم» (ص١٥٥/ رقم ٢٢٥): «ترك الدين والصلاة».

- والذهبي في «الميزان» (٥/ ١١٦/ ٨٠٠٦): «من أئمة هذا الشأن ببغداد علىٰ رأس الخمسين وثلاثمائة إلا أنه فاسق رقيق الدين».

- و«المعين في طبقات المحدثين» (ص١١٣/ ١٢٦٩): «تُكُلِّم فيه».

(١) من أول هذه الطبقة لم يذكرهم ابن أبي حاتم لتأخر وفاتهم عن وفاته.

(٢) وانظر: «السير» (١٦/ ٨٩)، و«تذكرة الحفاظ» (٣/ ٩٢٦).

- وقال الدكتور قاسم سعد في «موارد الذهبي في الميزان» (ص٤٣٦): «تقع نقول الذهبي في «الميزان» عن ابن الجعابي ضمن (٣) تراجم».

(٢) ابن قانع (٢٦٥: ٣٥١هـ)

❑ **اسمه:** عبد الباقي بن قانع بن مرزوق البغدادي أبو الحسين.

❑ **مكانته:** ذكره الثلاثة.

- وقال الدارقطني [كما في «سؤالات السلمي» (ص٢٠٦/ رقم ٢٠٦)]: «يعتمد حفظه، ويخطئ خطأً كثيرًا، ولا يرجع عنه»(١).

- والذهبي في «المعين في طبقات المحدثين» (ص١١٣/ رقم ١٢٦٢): «ليس بقوي».

- والحافظ في «هدي الساري» (ص٤٤٢) (ترجمة مبشر بن إسماعيل): «ابن قانع ليس بمعتمد».

- و«التهذيب» (ترجمة مروان بن محمد الطاطري): «قول ابن قانع غير مُقنع».

- ولكن لا ينزل عن رتبة الاحتجاج؛ فقد وثقه آخرون، فالحكم الإجمالي ما قاله الذهبي في «السير» (١٥/ ٥٢٦): «الإمام الحافظ البارع الصدوق إن شاء الله»، مع العلم: أنه اختلط قبل موته بنحو من سنتين، ولكن لا يؤثر ذلك فيما نحن بصدده، والله أعلم(٢).

- وقال الدكتور خليل قوتلاي في مقدمة تحقيق «معجم الصحابة»

---

(١) وقال نحو ذلك في: «سؤالات السهمي» (ص١٧٧/ رقم ٣٧٢).

(٢) ذكر الخطيب في «الكفاية» (٢/ ٤٠٠) أن محمد بن المظفر كان يروي عن عبد الباقي بن قانع، فيدلسه ويقول: «نا عبد الله بن مرزوق»، وذكر ذلك عنه الحافظ في «اللسان» (٥/ ٦) (عقب ترجمة عبد الله بن محمود بن محمد).

لابن قانع (١/ ١٠٠): «كان ابن قانع من جهابذة العلماء في فن الجرح والتعديل ممن برزوا بمعرفة رجال الحديث وأخبارهم، ووقفوا علىٰ أوصافهم وبينوا أحوالهم من حيث الجرح والتعديل... وقد ورد في كتب التراجم نقول كثيرة عن ابن قانع في الحكم علىٰ الرواة، وعندما قُورنت الأقوال التي حكم بها ابن قانع علىٰ بعض الرواة بأقوال الأئمة النُّقاد المعوَّل عليها في نقل الرجال ظهرت بجلاء براعته في علم الجرح والتعديل ورسوخ قدمه فيه، ويتبين أنه من العلماء المعتدلين المُنصفين في باب الجرح والتعديل».

- وقال شيخنا محمد عمرو رَحِمَهُ اللَّهُ في شرح «الشرح والتعليل» (الشريط ١٠/ جـ١): «ابن قانع ناقد ممتاز؛ ولكنه ضعيف في الرواية».

- وقال الدكتور قاسم سعد في «موارد الذهبي في الميزان» (ص٢٨٩): «تقع نقول الذهبي في «الميزان» عن ابن قانع ضمن (١٦) ترجمة، وهي في الوفيات والجرح، ولعلها من كتابه «التاريخ»، والله أعلم».

(٣) أبو عبد الله بن الأخرم (٢٥٠: ٣٤٤هـ)

❑ **اسمه**: محمد بن يعقوب بن يوسف بن الأخرم الشيباني النيسابوري أبو عبد الله.

❑ **مكانته**: ذكره الذهبي فقط.

- وقال الحاكم: «له كلام حسن في العلل والرجال»(١).

- وقال الذهبي في «العبر» (٢/ ٦٨): «ومع براعته في الحديث والعلل والرجال لم يرحل من نيسابور».

(١) انظر: «السير» (١٥/ ٤٦٨)، و«تذكرة الحفاظ» (٣/ ٨٦٥).

(٤) ابن يونس (٢٨١: ٣٤٧هـ)

❏ اسمه: عبد الرحمن بن أحمد بن يونس بن عبد الأعلى أبو سعيد.

❏ مكانته: ذكره الذهبي والسخاوي فقط.

- وقال الحميدي في «جذوة المقتبس» (٢/ ٥٤٢): «من أهل البحث عن أهل المغرب والاختصاص بمعرفتهم».

- والسمعاني في «الأنساب» (٨/ ٤٥): «جمع تاريخ مصر وأحسن فيه واعتمد الناسُ علىٰ تصنيفه».

- والذهبي في «السير» (١٥/ ٥٧٩): «إمام بصير بالرجال فَهِمٌ متيقظ».

- و«تاريخ الإسلام» (ص٣٨١) حوادث سنة (٣٤٧): «مؤرخ ديار مصر... وله كلام في الجرح والتعديل يدل علىٰ بصره بالرجال ومعرفته بالعلل».

- و«الميزان» (١/ ٤٧٣/ ١٧٨٣) (ترجمة حرملة بن يحيىٰ): «الحافظ المحقق هو أعلم بالمصريين».

- وابن كثير في «البداية والنهاية» (١١/ ٢٣٣): «له تاريخ مفيد جدًّا لأهل مصر ومن ورد إليهم».

- والكُتْبِيُّ في «فوات الوفيات» (١/ ٥٢٦): «له كلامٌ في الجرح والتعديل يدل علىٰ تبصره بالرجال ومعرفته بالعلل».

- والحافظ في «التهذيب» (ترجمة عبد الرحمن بن عبد الله الغافقي): «إليه

المرجع في معرفة أهل مصر والمغرب»[١].

- والشيخ مصطفىٰ بن إسماعيل في «إتحاف النبيل» (١/ ١٦٤/ ٤٥): «بلغ المُنتهىٰ في رجال الغرب: مصر وإفريقيا».

- وسُئل شيخنا محمد عمرو رَحِمَهُ اللَّهُ عنه في غير المصريين - وأنا أسمع - فقال: «في غير المصريين في جملة المعتدلين».

(٥) أبو علي النيسابوري (٢٧٧: ٣٤٩هـ)

❑ اسمه: الحسين بن علي بن يزيد بن داود.

❑ مكانته: ذكره الذهبي فقط، وقال في «السير» (١٦/ ٥١): «أحد النقاد».

- وذكره الحاكم في «المزكون لرواة الأخبار» [كما ذكر في «معرفة علوم الحديث» (ص٥٢) (النوع ١٨)].

(٦) ابن حبان (-: ٣٥٤هـ)

❑ اسمه: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان البُسْتي أبو حاتم.

❑ مكانته: ذكره الثلاثة.

- وأنكر ابن طاهر الدين المقدسي في «أطراف الغرائب والأفراد» (١/ ٢١) علىٰ الحاكم عدم ذكره له في «المزكين لرواة الأخبار» وقال: «إنه من المتحققين في الجرح والتعديل»، وأثنىٰ علىٰ كتابه «المجروحين».

(١) قال ذلك بصدد ترجيح قوله على قول لابن معين.

- ووصفه شيخ الإسلام في «درء التعارض» (٧/ ٣٥) بقوله: «من أعلم الناس صدقًا وأمانةً وعلمًا وخبرةً، فيما يذكرونه من الجرح والتعديل... من أهل العلم بالرجال والجرح والتعديل».

- ووصفه ابن عبد الهادي في «الصارم المنكي» (ص١٤) أنه من أئمة الجرح والتعديل.

- وقال الحافظ في «التهذيب» (ترجمة سلَّام بن مسكين): «هو (ابن حبان) يتبع البخاري دائمًا».

- وقال الشيخ المعلمي في «التنكيل» (١/ ٤٧٧): «ابن حبان والخطيب أعرف بالفن ودقائقه من البيهقي».

- ولكن قال الذهبي في «الميزان» (١/ ٢٩٠/ ١٠٨٩) (ترجمة أيوب بن عبد السلام): «ابن حبان صاحب تشنيع وشغب».

- و«الميزان» (٥/ ١٣٣/ ٨٠٥٧): «ابن حبان خسَّاف متهور»[(١)].

- وعدَّه اللكنوي في «ظفر الأماني» (ص٤٨٥)، و«الأجوبة الفاضلة» (ص١٧٩) من المشددين في الجرح.

- ووصفه التهانوي في «قواعد في علوم الحديث» (ص١٧٩) بـ«التشدد».

- ووصفه الشيخ عبد الله السعد في مقدمته لـ«موسوعة يعقوب بن شيبة» (١/ ١٠) بأن كلامه في الرواة كثير.

---

(١) انظر: «السير» (١٠/ ٢٦٧)، و«قواعد في علوم الحديث» (ص١٨٠: ١٨٧) مع الحاشية، و«القول المسدد» (ص٣٨)، و«المقترح» (ص٢٦، ٢٧/ رقم ٩)، و«إتحاف النبيل» (١/ ٧٠/ حـ١)، و«الدراري المكنونة» (ص٤٤)، ولزيادة أمثلة؛ انظر: «الرفع والتكميل» (ص٢٧٥: ٢٧٩) مع الحاشية.

- وقال في «قواعد الجرح والتعديل» (القاعدة الأولى): «يُقدَّم قول ابن حبان على قول الحاكم».

- وقال الشيخ حاتم في شرح «خلاصة التأصيل» (الشريط التاسع): «في غالب أحواله مُتابِع للبخاري، حتى إذا أخطأ البخاري يوافقه في هذا الخطأ، ونصَّ على ذلك أيضًا الحافظ ابن حجر... لكنه يُخالف أيضًا».

- وقال شيخنا محمد عمرو رَحِمَهُ اللهُ - لما سألته عن توثيق ابن سعد -: «لا أستطيع أن أدعي أن غالب مادته من الواقدي، ولست أدعي أنه متساهل، ولو افترضنا فيكون قليلًا بالنسبة إلى ابن حبان وغيره».

- ووصفه الشيخ مصطفىٰ بن إسماعيل في «إتحاف النبيل» (١/ ٦٨، ٦٩، ٧٤: ٧٦) بـ«التشدد في الجرح، وبالتساهل في توثيق المجاهيل»[١].

- وقال المعلمي في «التنكيل» (١/ ٦٦): «لكن ابن حبان يُشدِّد، وربما تعنَّت فيمن وجد في روايته ما استنكره، وإن كان الرجل معروفًا مُكثرًا».

(٧) الطبراني (٢٦٠: ٣٦٠هـ)

❑ اسمه: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مُطَيْر الشامي أبو القاسم.

❑ مكانته: ذكره الثلاثة.

- وقال الذهبي في «العبر» (٢/ ١٠٥، ١٠٦): «الحافظ... بصيرًا بالعلل والرجال والأبواب، كثير التصانيف».

---

(١) وانظر: «إتحاف النبيل» (١/ ١٨٤: ١٨٦/ ٥٩، ٦٠)، و«الملحق الثاني» (منهج ابن حبان في توثيق المجاهيل) من هذا الكتاب (ص٥٥٣: ٥٥٧).

(٨) حمزة الكِنَاني (٢٧٥: ٣٥٧هـ)

❑ اسمه: حمزة بن محمد بن علي بن العباس الكناني المصري أبو القاسم.

❑ مكانته: ذكره الذهبي فقط، وذكره الحاكم في «المزكون لرواة الأخبار» [كما في «معرفة علوم الحديث» (ص٥٢) (النوع ١٨)].

(٩) ابن عدي[1] (٢٧٧: ٣٦٥هـ)

❑ اسمه: عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد الجُرْجَاني أبو أحمد.

❑ مكانته: ذكره الثلاثة.

- وأنكر ابن طاهر الدين المقدسي في «أطرائف الغرائب والأفراد» (١/ ٢١) علىٰ الحاكم عدم ذكره له في «المزكين لرواة الأخبار»، وقال: «لا خلاف نجده أن أبا أحمد عبد الله بن عدي الجُرْجاني إمام هذا النوع، أعني: الجرح والتعديل، وإلىٰ كتابه المرجع في هذا الشأن».

- ووصفه شيخ الإسلام في «درء التعارض» (٧/ ٣٥) بقوله: «من أعظم الناس صدقًا وأمانةً وعلمًا وخبرةً فيما يذكرونه من الجرح والتعديل... من أهل العلم بالرجال والجرح والتعديل».

- ووصفه ابن عبد الهادي في «الصارم المنكي» (ص١٤): أنه من أئمة الجرح والتعديل.

---

(١) يعرف بين المحدثين بـ«ابن عدي» ويعرف في بلده بـ«ابن القطان».

- وقال الذهبي في «السير» (١٦/ ١٥٤): «الإمام الحافظ الناقد الجوال... وجرَّح وعدل وصحح وعلل، وتقدم في هذه الصناعة علىٰ لحن فيه، يظهر في تأليفه».

- و«تاريخ الإسلام» (حوادث سنة ٣٦٥/ ص٣٤١): «كان لا يعرف العربية، مع عجمة فيه، وأما في العلل والرجال: فحافظ لا يُجارىٰ».

- وعدَّه في «ذكر من يعتمد قوله» (ص١٧٢) من المعتدلين المنصفين[١].

- وقال في «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٩٤١): «هو منصف[٢] في الكلام علىٰ الرجال، عارفًا بالعلل».

- وعدَّه السخاوي في «الإعلان بالتوبيخ» (ص١٦٨)، والشيخ عبد الله السعد في «قواعد الجرح والتعديل» (القاعدة الأولىٰ) من المعتدلين.

- وقال شيخنا محمد عمرو رَحِمَهُ اللَّهُ في شرح «الشرح والتعليل» (الشريط ٢/ جـ٢): «البعض يعتبره معتدل؛ ولكن في بعض الأحيان نجد عباراته فيها لين».

- وأثنىٰ علىٰ قولٍ له الدكتور أكرم العمري في «السيرة النبوية الصحيحة» (١/ ٥٧) فقال: «هذه الشهادة عظيمة الأهمية لا لمكانة ابن عدي ولتشدده في التوثيق فقط؛ بل لأنها مبنية علىٰ سبر الروايات، وليس علىٰ نقل أقوال النقاد القدامىٰ فقط».

- وقال الشيخ حاتم في «شرح الموقظة» (ص٢٦٨): «لابن عدي عناية كبرىٰ بالبخاري وكتبه، وتتلمذ علىٰ جمع من الرواة عن البخاري، ثم هو ذلك الإمام الفحل، صاحب «الكامل» الذي وافق اسمه حقيقته».

---

(١) خالف في ذلك: اللكنوي، والكوثري، وأبو غدة فعدوه من المتعنتين، وانظر: «الرفع والتكميل» (ص٣٠٦، ٣٣٩: ٣٥١)، مع الحواشي، وحاشية «قواعد في علوم الحديث» (ص١٨٩، ١٩٠/ حـ٢).

(٢) في الأصل «مصنف»، ولعله تصحيف.

(١٠) الإسماعيلي[1] (٢٧٧: ٣٧١هـ)

❑ اسمه: أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس الجُرْجاني أبو بكر.

❑ مكانته: ذكره الذهبي والسخاوي فقط.

- وقال ابن كثير في «البداية والنهاية» (١١/ ٢٩٨): «الحافظ... وأحسن الانتقاد والاعتقاد».

(١١) ابن السكن (٢٩٤: ٣٥٣هـ)

❑ اسمه: سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن المصري، بغدادي الأصل، أبو علي.

❑ مكانته: ذكره الذهبي فقط.

- وقال في «السير» (١٦/ ١١٧): «جمع وصنف وجرَّح وعدَّل وصحح وعلل، ولم نر تواليفه، هي عند المغاربة».

(١٢) أبو الفتح الأزدي (-: ٣٧٤هـ)

❑ اسمه: محمد بن الحسين بن أحمد بن عبد الله الموصلي.

❑ مكانته: ذكره الذهبي فقط، وقال عقب ذكره: «له مصنف في الضعفاء كبير جدًّا».

(١) نسبة إلى جده إسماعيل بن عباس، لا إلى الإسماعيلية الفرقة الباطنية المعروفة، فنسبته على خلاف ظاهرها.

- وقال نحو ذلك في «السير» (١٦/ ٣٤٨)، وزاد: «وعليه في كتابه في الضعفاء مؤاخذات، فإنه ضعف جماعة بلا دليل، بل قد يكون غيره قد وثقهم».

- وقال مثل ذلك في «الميزان» (٤/ ٤٤٣/ ٧٤١٦) (ترجمة الأزدي).

- وكذلك في «التذكرة» (٣/ ٩٦٧)، وزاد: «وهو قوي النفس في الجرح»[1].

- وقال في «المعين في طبقات المحدثين» (ص١١٦/ رقم ١٢٩١): «ليِّن».

- وقال الحافظ في «هدي الساري» (ص٣٨٩، ٣٩٠) (ترجمة إسرائيل بن موسىٰ): «الأزدي لا يعتمد إذا انفرد، فكيف إذا خالف؟!».

- وموطن آخر (ص٤٣٠) (ترجمة علي بن أبي هاشم): «قَدَّمْتُ غير مرةٍ أن الأزديَّ لا يُعتبر تجريحُه لضعفه هو»[2].

- وقال التهانوي في «قواعد في علوم الحديث» (ص١٧٧): «إن في لسانه دَهَقًا (شدة ومغالاة) وهو مسرف في الجرح».

- والشيخ عبد الله السعد في مقدمته لـ«موسوعة يعقوب بن شيبة» (١/ ١٦): «غلب عليه التشدد، حتىٰ خرج عن الحدِّ».

---

(١) وانظر: «الميزان» (١/ ٥/ ١) (ترجمة أبان بن إسحاق المدني)، و(١/ ٣٥٣/ ١٣٢٥) (ترجمة بهز ابن أسد)، و(١/ ٦١/ ١٩٠) (ترجمة إبراهيم بن محمد بن يوسف الفريابي)، و(٢/ ٣٠٨/ ٣٠٩٣) (ترجمة السري بن يحيى)، و«السير» (١٣/ ٣٨٩) (ترجمة الحارث بن محمد بن أبي أسامة).

(٢) وانظر: «هدي الساري» (ص٣٨٦) (ترجمة أحمد بن شَبيب)، و(ص٣٩٢) (ترجمة: أيوب بن سليمان، وأيوب بن موسى)، و(ص٣٩٣) (ترجمة بهز بن أسد)، و(ص٤٠٠) (ترجمة خُثيم بن عراك).

و«التهذيب» (ترجمة: أحمد بن شَبيب، والعلاء بن هارون، وخُثيم بن عراك، وحماد بن دُلَيل، وصالح بن قُدامة).

وقال الشيخ حاتم في شرح «خلاصة التأصيل» (الشريط الخامس): «مقدوح في عدالته، ولذلك لم يعتمده عامة المتأخرين كالذهبي وابن حجر».

- والشيخ حاتم في شرح «مقدمة ابن الصلاح» (الشريط الخامس والخمسين): «الصحيح: أن الأزدي لا يعتمد عليه».

قلت (القائل حازم): هذا فضلًا عما له من مناكير في رواياته.

- وقال الشيخ المعلمي في «التنكيل» (١/ ٤٧٦): «ليس في نفسه بعمدة، حتىٰ لقد اتهموه بوضع الحديث».

- وموطن آخر (١/ ٤٨٧): «قد ردَّ ابن حجر في مواضع من «مقدمة الفتح» جرحه، وبيَّن أنه لا يُعتدُّ به».

- وضعفه الشيخ مقبل في «إجابة السائل» (ص٤٩٧/ رقم ٢٦٢).

- وشيخنا محمد عمرو رَحِمَهُ اللَّهُ في شرح «الشرح والتعليل» (الشريط ١/ جـ٢).

- وقال الدكتور قاسم سعد في «موارد الذهبي في الميزان» (ص٩٩): «أُنبِّه إلىٰ أن الذهبي قد يقتصر أحيانًا علىٰ نسبة الأزدي إلىٰ بلده فيقول: «قال الموصلي»، فإذا أُطلقت هذه العبارة في «الميزان» فلا يُراد بها محمد بن عبد الله ابن عمَّار الموصلي، وإنما المراد أبو الفتح الأزدي ليس إلَّا. وتقع نقول الذهبي في «الميزان» عن أبي الفتح الأزدي ضمن (٦٢٨) ترجمة، ولم يُعدد أقواله في الترجمة الواحدة، والله أعلم».

(١٣) أبو أحمد الحاكم (٢٨٨: ٣٧٨هـ)

❑ اسمه: محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق النيسابوري، الحاكم الكبير أبو أحمد.

❑ مكانته: ذكره الذهبي والسخاوي.

- وقال الشيخ عبد الله السعد في «شرح الموقظة» (الشريط الحادي عشر): «مُقلِّد دائمًا، يُلخص عبارات من سبقه، يقول دائمًا: «ليس بالقوي عندهم»، و«ليس بالضعيف عندهم»»، وفضَّل ابن عدي عليه؛ لأنه مُجتهدٌ.

❋ ❋ ❋

الطبقة العاشرة

(١) الدارقطني (٣٠٦: ٣٨٥هـ)

❑ اسمه: علي بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي أبو الحسن.

❑ مكانته: ذكره الثلاثة، والحاكم في «المزكون لرواة الأخبار» [كما في «السير» (١٦/ ٤٥٠)، و«أطراف الغرائب والأفراد» (١/ ٢٠)].

- وقال الخطيب في «تاريخ مدينة السلام» (بغداد) (١٢/ ٣٤): «انتهىٰ إليه علم الأثر والمعرفة بعلل الحديث وأسماء الرجال وأحوال الرواة»[(١)].

- وقال ابن طاهر الدين المقدسي في «أطراف الغرائب والأفراد» (١/ ١٨): «كان رَحِمَهُ اللَّهُ في زمانه بمنزلة يحيىٰ بن معين في زمانه، أخذ عنه حفاظ عصره معرفة الحديث وسألوه عن الرجال ودونوا ذلك عنه».

- ووصفه شيخ الإسلام في «درء التعارض» (٧/ ٣٥) بقوله: «من أعظم الناس صدقًا وأمانةً وعلمًا وخبرةً، فيما يذكرونه من الجرح والتعديل... من أهل العلم بالرجال والجرح والتعديل».

- وقال الذهبي في «السير» (١٦/ ٤٥٠): «انتهىٰ إليه الحفظ ومعرفة علل الحديث ورجاله».

- وقال ابن كثير في «البداية والنهاية» (١١/ ٣١٧): «أستاذ هذه الصناعة...

(١) وأورده الذهبي في «السير» (١٦/ ٤٥٢)، و«تذكرة الحفاظ» (٣/ ٩٩٢).

وإمام دهره في أسماء الرجال وصناعة التعليل والجرح والتعديل... والاطلاع التام في الدراية».

- ووصفه الحافظ في «تغليق التعليق» (٥/ ٤٢٨): بـ«الإمام الحافظ الناقد الذي لم تخرج بغداد مثله».

- ولكن قال ابن عبد الهادي في «التنقيح» (٢/ ٢٥٦): «إن الدارقطني قلَّ أن يضعف رجلًا ويكون فيه طب».

- وقال مثل ذلك الذهبي في «التنقيح» (٣/ ١٤٦)[1].

- وقال في «الميزان» (٤/ ١٠٥/ ٦٠٧١) (ترجمة عمر بن الحسن الأُشْنَاني): «لقد أثم الدارقطني بسكوته عنه»[2].

- و«الموقظة» (ص٨٣): «متساهل في بعض الأوقات».

- وذكر الزركشي في «نكته» (٣/ ٤٣٨)، والسخاوي في «فتح المغيث» (٤/ ٤٤٨)، وفي «الإعلان بالتوبيخ» (ص١٦٨)، ونقله عنه اللكنوي في «الرفع والتكميل» (ص٣٠٦) أن الدارقطني من المعتدلين.

وذلك فيما نقلوه من كلام الذهبي من رسالة «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل»، ولكنه لا يوجد في الأصل المطبوع.

---

(١) قال المناوي في «فيض القدير» (١/ ٢٨) بعد ما ذكر ثناء أهل العلم عليه: «لكن رأيت في كلام الذهبي ما يشير إلى أنه كان يتساهل في الرجال، فإنه قال مرة: الدارقطني مجمع الحشرات، وقال أخرى لما نقل عن ابن الجوزي في حديث أعله الدارقطني: إنه لا يقبل تضعيفه حتى يبين سببه ما نصه: هذا يدل على هوى ابن الجوزي، وقلة علمه بالدارقطني، فإنه لا يضعف إلا من لا طب فيه».
قلت: كلام الذهبي في «تنقيح التحقيق» (٣/ ١٤٦/ ٧١١، ٤/ ٣٤/ ٩٣٣) (المطبوع مع التحقيق).

(٢) انظر: «اللسان» (٦/ ٧٩/ ٥٥٩٦) للدفاع عن الدارقطني.

- ووصفه الحافظ في «هدي الساري» (ص٣٩٢) (ترجمة بَدَل بن المُحَبَّر) أنه تعنت.

- وادَّعىٰ عبد العلي وعبد الحي اللكنويان والتهانوي ومحمد عبد الرشيد النعماني وعبد العزيز الفنجابي ويوسف بن عبد الهادي وأبو غدة أنه متعنت علىٰ الأحناف [كما في «الرفع والتكميل» (ص٦٩: ٧٨)، و«قواعد في علوم الحديث» (ص١٩٣) مع الحواشي].

- وقال الشيخ مقبل في «المقترح» (ص٥٩/ رقم ٨٥): «البزار قد عرف تساهله، وأما الدارقطني فيحتاج إلىٰ دراسة، والله أعلم».

- وعدَّه الشيخ عبد الله السعد في «قواعد الجرح والتعديل» (القاعدة الأولى) و«شرح الموقظة» (الشريط الحادي عشر) من المعتدلين.

- وقال الشيخ مصطفىٰ بن إسماعيل في «إتحاف النبيل» (١/ ٧٨): «أظن أنه معتدل».

- وقال الشيخ حاتم في «شرح الموقظة» (ص ١٩٦): «الراجح في الدارقطني - والله أعلم - أنه معتدل، وربما وقع منه تساهل أحيانًا وهذا لا يخلو منه أحد من الناس».

(٢) ابن شاهين (٢٩٧: ٣٨٥هـ)

❑ **اسمه:** عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد أبو حفص البغدادي المعروف بـ«ابن شاهين».

❑ **مكانته:** ذكره الذهبي فقط.

- وقال في «السير» (١٦/ ٤٣٤): «ما كان الرجل بالبارع في غوامض الصنعة،

ولكنه راوية الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ»[1].

- وقال الشيخ مقبل في «المقترح» (ص٦٢/ رقم ٩٤): «ابن شاهين من المتساهلين».

- وقال الشيخ مصطفىٰ بن إسماعيل في «إتحاف النبيل» (١/ ٧٨): «فيه تساهل».

- وعدَّه الشيخ عبد الله السعد في «الجرح والتعديل» (القاعدة الأولى) من المتساهلين.

(٣) الحاكم (٣٢١: ٤٠٥هـ)

❏ اسمه: محمد بن عبد الله بن محمد بن حَمْدُوْيه أبو عبد الله بن البيِّع[2] النيسابوري.

❏ مكانته: ذكره الثلاثة.

- وقال أبو حازم العبدوي (ت٤١٧هـ) [كما في «طبقات الشافعية» (٤/ ١٥٨)]: «سمعت مشايخنا يقولون: كان الشيخ أبو بكر بن إسحاق، وأبو الوليد النيسابوري يرجعان إلىٰ أبي عبد الله الحاكم في السؤال عن الجرح والتعديل وعلل الحديث وصحيحه وسقيمه».

---

(١) هذا ما وقفت عليه مما يتعلق بقيمة أقواله النقدية، وقد أخذ عليه أشياء أخرى، ولكن لا تؤثر في أقواله النقدية، والله أعلم.

(٢) قال السمعاني في «الأنساب» (٢/ ٣٧٠): «هذه اللفظة لمن يتولى البياعة والتوسط في الخانات بين البائع والمشتري من التجار للأمتعة»، وذكر الحافظ في «اللسان» (٧/ ٥٥١/ ٧٠٢٠) (ترجمة محمد بن نعيم) أن الخطيب إذا أخرج عنه في «تاريخه» وفي غيره يدلسه ويقول: «محمد بن نعيم».

- وقال الخليلي في «الإرشاد» [كما في «المنتخب» (٣/ ٨٥٤)]: «كنت أسأله عن الضعفاء الذين نشأوا بعد الثلاثمائة بنيسابور وغيرها من شيوخ خراسان وكان يبين من غير محاباة».

- وقال عبد الغافر بن إسماعيل (ت٥٢٩هـ) [كما في «المنتخب من سياق تاريخ نيسابور» (ص١٥، ١٦)]: إمام أهل الحديث في عصره والعارف به حق معرفته... واختص بصحبة إمام وقته أبي بكر محمد بن إسحاق بن أيوب الصِبْغي، فكان في الخواص عنده والمرموقين وكان يراجعه في السؤال عن الجرح والتعديل وعلل الحديث ويقدمه علىٰ أقرانه... فاتفق له من التصانيف ما لعله يبلغ قريبًا من ألف جزء من تخريج الصحيحين والعلل والتراجم».

- ووصفه ابن عبد الهادي في «الصارم المنكي» (ص١٤) بأنه من أئمة الجرح والتعديل.

- ووصفه الذهبي في «السير» (١٧/ ١٦٣) بـ«الإمام الحافظ الناقد شيخ المحدثين».

- وقال في موطن آخر (ص١٦٥): «صنَّف وخرَّج وجرّح وعدّل، وصحح وعلل، وكان من بحور العلم علىٰ تشيع قليل فيه».

- وعدَّه في «ذكر من يعتمد قوله» (ص ١٧٢)، و«الموقظة» (ص٨٣) من المتساهلين.

- والسخاوي في «الإعلان بالتوبيخ» (ص١٦٨) من المتسمحين.

- وقال المعلمي في «التنكيل» (١/ ٤٥٧): «ذِكْرهم للحاكم بالتساهل إنما يخصونه بـ«المستدرك»، فكتبه في الجرح والتعديل لم يغمزه أحد بشيء مما فيها فيما أعلم، وبهذا يتبين أن التشبث بما وقع له في «المستدرك» وبكلامهم

فيه لأجله، إن كان لإيجاب التروي في أحكامه في غير «المستدرك» في الجرح والتعديل ونحوه، فلا وجه لذلك، بل حاله في ذلك كحال غيره من الأئمة العارفين، إن وقع له خطأ فنادر كما يقع لغيره، والحكم في ذلك اطراح ما قام الدليل على أنه أخطأ فيه وقبول ما عداه، والله الموفق».

- وقال مثل ذلك الشيخ حاتم في شرح «مقدمة ابن الصلاح» (الشريط ٨/ جـ٢).

- وشيخنا محمد عمرو رَحِمَهُ اللَّهُ - وذلك بتاريخ شوال ١٤٢٣هـ -.

- والشيخ عبد الله السعد في «شرح الموقظة» (الشريط الحادي عشر).

- والشيخ الجُديع في «تحرير علوم الحديث» (١/ ٣٣٤: ٣٣٧).

- والدكتور علي الصيَّاح في «قصص ونوادر لأئمة الحديث المتقدمين» (ص٣٥، ٣٦/ حـ١)، و«جهود المحدثين في بيان علل الأحاديث» (ص ١٣٣/ حـ٣)[1].

❋ ❋ ❋

---

(١) وانظر: «الأجوبة الفاضلة» للكنوي (ص٨٠: ٨٥، ١٦١) مع الحواشي.
وقال الشيخ عبد الله السعد في «قواعد الجرح والتعديل» (القاعدة الأولى): «يقدَّم قول ابن حبان على قول الحاكم»، ووصفه بالتساهل في «شرح الموقظة» (الشريط الحادي عشر)، ولكن قيده بـ«المستدرك».
وأما الشيخ الألباني في «السلسلة الضعيفة» (١/ ٣٢، ٣٣)، ومقدمة «صحيح الترغيب والترهيب» (١/ ٤٠)، و«إرواء الغليل» (٤/ ٢٦٠)، والشيخ مصطفى بن إسماعيل في «إتحاف النبيل» (١/ ٧٤، ٧٦، ١٨٦): قد وصفاه بالتساهل في توثيق المجاهيل.
وأما الشيخ أحمد شاكر فقال في مقدمة تحقيق «صحيح ابن حبان» (ص ١٥): «وعندي أنه لم يتساهل في التصحيح كما نَبَزَه بذلك كثير من العلماء. وإنما خرج كتابه مسوَّدةً لم تُبيض، ولم تُحرَّر».

الطبقة الحادية عشرة

(١) عبد الغني بن سعيد الأزدي (٣٣٢: ٤٠٩هـ)

❑ **اسمه**: عبد الغني بن سعيد بن علي بن سعيد الأزدي المصري أبو محمد.

❑ **مكانته**: ذكره الثلاثة.

- وقال ابن تَغري بَردي في «النجوم الزاهرة» (٤/ ٢٤٤): «سمع الكثير وبرع في علم الحديث، وكان عالمًا بأسامي الرجال وعلل الحديث».

- وسئل شيخنا محمد عمرو رَحِمَهُ اللَّهُ - وأنا أسمع - عن قيمة نقده؟ فقال: «على العين والرأس».

(٢) السليماني[1] (٣١١: ٤٠٤هـ)

❑ **اسمه**: أحمد بن علي بن عمرو بن حَمْد البِيكندي البخاري أبو الفضل.

❑ **مكانته**: ذكره الذهبي وابن ناصر الدين.

- وقال الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١٠٣٦): «وقفت له علىٰ تأليف في أسماء الرجال، وعلقت منه».

- و«السير» (١٧/ ٢٠٢): «رأيت للسليماني كتابًا فيه حط علىٰ كبار، فلا يسمع منه ما شذَّ فيه».

(١) قال السمعاني في «الأنساب» (٧/ ١٢٢): «منسوب إلى جده لأمه: أحمد بن سليمان البيكندي».

- ودافع عنه الحافظ في «لسان الميزان» (٧/ ٢٦/ ٦٥٧٩) (ترجمة الطبري)، وقال: «السليماني حافظ متقن، كان يدري ما يخرج من رأسه»، وكان هذا بصدد شبهة أنه طعن في الطبري.

- وقال الدكتور قاسم سعد في «موارد الذهبي في الميزان» (ص١٦٩): «تقع نقول الذهبي في «الميزان» عن السليماني ضمن (٦١) ترجمة، واقتبس في إحدىٰ التراجم قولين للسليماني في صاحبها، فصار المجموع (٦٢) قولًا، والله أعلم».

(٣) تَمَّام (٣٣٠: ٤١٤هـ)

❑ اسمه: تَمَّام بن محمد بن عبد الله بن جعفر الرازي أبو القاسم.

❑ مكانته: ذكره الذهبي والسخاوي.

- وقال أبو علي الأَهْوَازي [كما في «السير» (١٧/ ٢٩١)]: «ما رأيت مثل تَمَّام في معناه، كان عالمًا بالحديث ومعرفة الرجال».

(٤) ابن مَرْدُوْيه (٣٢٣: ٤١٠هـ)

❑ اسمه: أحمد بن موسى بن مَرْدُوْيه الأصبهاني أبو بكر.

❑ مكانته: ذكره الثلاثة.

- وقال الذهبي في «التذكرة» (٣/ ١٠٥١): «كان قيمًا بمعرفة هذا الشأن بصيرًا بالرجال، طويل الباع، مليح التصانيف».

(٥) أبو الفتح بن أبي الفوارس (٣٣٨: ٤١٢هـ)

❑ **اسمه:** محمد بن أحمد بن محمد بن فارس بن أبي الفوارس سهل البغدادي.

❑ **مكانته:** ذكره الثلاثة.

- والذي يظهر لي أنه تكلم في كثير من الرواة، ولكن في الطبقات النازلة، والله أعلم.

(٦) خلف بن القاسم (٣٢٥: ٣٩٣هـ)

❑ **اسمه:** خلف بن القاسم بن سهل الأندلسي القرطبي بن الدَّباغ أبو القاسم.

❑ **مكانته:** ذكره الذهبي فقط.

- وقال ابن عبد البرِّ [كما في «جذوة المقتبس» (ص٢١٠، ٢١١)][(١)]: «وكان من أعلم الناس برجال الحديث وأكتبهم له، وهو مُحدِّث الأندلس في وقته».

(٧) ابن الفَرَضِي (-: ٤٠٣هـ)

❑ **اسمه:** عبد الله بن محمد بن يوسف بن نصر القرطبي أبو الوليد.

❑ **مكانته:** ذكره الذهبي فقط.

- وقال ابن عبد البرِّ [كما في «الصلة» (١/ ٢٥٢)][(٢)]: «كان فقيهًا عالمًا في جميع فنون العلم في الحديث وعلم الرجال».

---

(١) وأورده الذهبي في: «السير» (١٧/ ١١٤).

(٢) وأورده الذهبي في «السير» (١٧/ ١٧٨)، و«التذكرة» (٣/ ١٠٧٧).

- وقال أبو مروان بن حيان [كما في «الصلة» (١/ ٢٥٣)][١]: «لم يُرَ مثله بقرطبة من سعة الرواية وحفظ الحديث، ومعرفة الرجال».

- وسُئل شيخنا محمد عمرو رَحِمَهُ اللَّهُ عنه - وأنا أسمع -؟ فقال: «ناقد ممتاز».

(٨) خلف بن محمد (-: بعد ٤٠٠ بيسير)[٢]

❑ اسمه: خلف بن محمد بن علي بن حمدون الواسطي أبو علي.

❑ مكانته: ذكره الذهبي والسخاوي.

- ووصفه الذهبي في «السير» (١٧/ ٢٦٠) بـ«الإمام الحافظ الناقد».

(٩) أبو نعيم الأصبهاني (٣٣٦: ٤٣٠هـ)

❑ اسمه: أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق[٣].

❑ مكانته: ذكره الذهبي وابن ناصر الدين.

- وقال يوسف ابن عبد الهادي [كما في «حاشية ابن عابدين» (رد المحتار) (١/ ٣٧)]: «من المتعصبين على أبي حنيفة: الدارقطني، وأبو نعيم؛ فإنه لم يذكره في «الحلية»، وذكر من دونه في العلم والزهد»[٤].

---

(١) وأورده الذهبي في «السير» (١٧/ ١٧٩)، و«التذكرة» (٣/ ١٠٧٧).

(٢) قال الذهبي في «السير» (١٧/ ٢٦١): «لم أظفر لخلف بتاريخ وفاة».

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» (١٨/ ٧١: ٧٣) للكلام على أحاديث «حلية الأولياء».

(٤) وانظر: «الرفع والتكميل» (ص٧٨/ حـ٣).

(١٠) السهمي (-: ٤٢٨هـ)

❑ اسمه: حمزة بن يوسف بن إبراهيم بن موسى القرشي أبو القاسم.

❑ مكانته: ذكره الذهبي والسخاوي.

- وقال ابن نقطة في «التقييد» (ص٢٥٦/ رقم ٣١٣): «له كلام حسن في الجرح والتعديل ومعرفة المتون والأسانيد».

- والذهبي في «السير» (١٧/ ٤٧٠): «صنف التصانيف وتكلم في العلل والرجال».

- و«التذكرة» (٣/ ١٠٩): «صنف التصانيف وجرح وعدل وصحح وعلل».

- والصفدي في «الوافي» (١٣/ ١٧٦): «صنف التصانيف وتكلم في الجرح والتعديل».

- والسيوطي في «طبقات الحفاظ» (ص٤٢٢/ رقم ٩٥٧): «صنف وجرح وعدل وصحح وعلل».

(١١) الطَّلَمَنْكي (٣٤٠: ٤٢٩هـ)

❑ اسمه: أحمد بن محمد بن عبد الله المَعَافِري الأندلسي أبو عمر.

❑ مكانته: ذكره الذهبي فقط.

- وقال في «التذكرة» (٣/ ١٠٩٩): «كان ذا عناية تامة بالحديث ومعرفة الرجال حافظًا للسنن».

الطبقة الثانية عشرة

(١) أبو نصر السجزي (-: ٤٤٤هـ)

❑ اسمه: عبيد الله بن سعيد بن حاتم بن أحمد الوائلي.

❑ مكانته: ذكره الذهبي فقط.

- وقال عن كتابه «الإبانة» في «السير» (١٧/ ٦٥٤): «دال علىٰ سعة علم الرجل بفن الأثر».

- و«التذكرة» (٣/ ١١١٨): «دال علىٰ إمامة الرجل وبصره بالرجال والطرق».

(٢) أبو يعلىٰ الخليلي (٣٦٧: ٤٤٦هـ)

❑ اسمه: الخليل بن عبد الله بن أحمد بن الخليل القَزْوِيني.

❑ مكانته: ذكره الثلاثة.

- وقال الرافعي في «التدوين» (ص٤٠٣): «إمام مشهور... وكان حافظًا لطرق الحديث، معتنيًا بجمعها، عارفًا بالرجال».

- ولكن قال الذهبي في «السير» (١٧/ ٦٦٦): «كان ثقة حافظًا، عارفًا بالرجال والعلل، كبير الشأن، وله غلطات في «إرشاده»».

- وأيضًا «السير» (١٣/ ٣٧٧): «للخليلي أوهامٌ كثيرةٌ في كتابه؛ كأنه أملاه من حفظه».

- و«التذكرة» (٣/ ١١٢٤): «كان ثقة حافظًا، عارفًا بكثير من علل الحديث ورجاله، عالي الإسناد، كبير القدر، ومن نظر في كتابه عرف جلالته، وله فيه أوهام جمة؛ كأنه كتبه من حفظه».

❋ ❋ ❋

الطبقة الثالثة عشرة

(١) الخطيب (٣٩٢: ٤٦٣هـ)

❑ اسمه: أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي البغدادي أبو بكر.

❑ مكانته: ذكره الثلاثة.

- وقال ابن ماكولا في «تهذيب مستمر الأوهام» (ص٥٧): «كان آخر الأعيان ممن شاهدناه معرفةً وإتقانًا وحفظًا وضبطًا لحديث رسول الله ﷺ، وتفننًا في علله وأسانيده، وخبرةً برواته وناقليه، وعلمًا بصحيحه وغريبه وفرده ومنكره وسقيمه ومطروحه، ولم يكن للبغدادين بعد أبي الحسن علي بن عمر من يجري مَجْرَاه، ولا قام بعده بهذا الشأن سواه».

- وقال أبو إسحاق الشيرازي [كما في «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٢٧٦)]: «أبو بكر الخطيب يُشبَّه بالدارقطني ونظرائه في معرفة الحديث وحفظه».

- وقال كذلك [كما في (١٨/ ٢٨١)]: «هذا دارقطني عصرنا».

- وقال السمعاني [كما في «معجم الأدباء» (٤/ ٣٠)]: «الخطيب في درجة القدماء من الحفاظ والأئمة الكبار، كيحيىٰ بن معين، وعلي بن المديني، وأحمد ابن أبي خيثمة، وطبقتهم، وكان علامة العصر»[١].

- ووصفه الذهبي في «السير» (١٨/ ٢٧٠) بـ«الإمام الأوحد، العلامة المفتي، الحافظ الناقد».

---

(١) وذكره عنه المعلمي في «التنكيل» (١/ ٢١٨).

- وقال (ص٢٧١): «جمع وصنف وصحح وعلل وجرح وعدل وأرخ وأوضح».

- وقال الشيخ المعلمي في «التنكيل» (١/ ٤٧٧): «ابن حبان والخطيب أعرف بالفن ودقائقه من البيهقي».

- ولكن قال الذهبي في «السير» (١٨/ ٢٨٩): «ليت الخطيب ترك بعض الحط على الكبار فلم يَروِه».

- وقال شيخنا محمد عمرو رَحِمَهُ اللَّهُ في «أحاديث ومرويات» (٢/ ٢٥) - بصدد رمي البعض له بالتحامل على أهل الرأي والحنابلة -: «الأصل في توثيق الخطيب الاعتماد والقبول».

- وقال الشيخ مصطفى بن إسماعيل في «إتحاف النبيل» (١/ ٧٩، ٨٠): «الخطيب إلى التساهل أقرب، ومنهم: من يعتمد كلامه ولا يعترض عليه».

(٢) البيهقي (٣٨٤: ٤٥٨هـ)

❑ **اسمه**: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِرْدِيّ الخراساني أبو بكر.

❑ **مكانته**: ذكره الثلاثة، وعدَّه الذهبي (ص١٧٢) من المتساهلين.

- وعدَّه ابن عبد الهادي في «الصارم المنكي» (ص١٤) من أئمة الجرح والتعديل.

- وقال الزركشي في «نكته» (٣/ ٣٥٣): «ظاهر تصرف البيهقي في كتابه «السنن والمعرفة» كثيرًا ما يعلل الأحاديث بأن رواتها لم يخرج لهم الشيخان»، ثم تعقب ذلك بكلامٍ للإسماعيلي ولأبي نعيم الأصبهاني يفيد أن عدم الإخراج لا يدل على شيء.

- وقال المعلمي في «التنكيل» (١/ ٤٧٧): «ابن حبان والخطيب أعرف بالفن ودقائقه من البيهقي».

- وقال الشيخ حمزة المليباري كما في «سؤالات حديثية» (ص٢٧/ رقم ٨): «الحافظ البيهقي يختلف عن الحافظ الطحاوي؛ حيث يُعدُّ الأول ناقدًا بينما لا يُعدُّ الثاني كذلك».

- وقال الشيخ عبد الله السعد في «قواعد الجرح والتعديل» (القاعدة الثالثة): «البيهقي يستخدم عبارات ليِّنة، مثله: مثل البخاري».

(٣) ابن عبد البر (٣٦٨: ٤٦٣هـ)

❑ **اسمه**: يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البرِّ النَّمَري القرطبي أبو عمر.

❑ **مكانته**: ذكره الثلاثة.

- وقال الحميدي في «جذوة المقتبس» (ص٣٦٧): «عالم بالقراءات وبالخلاف، وبعلوم الحديث والرجال»[1].

- وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «درء التعارض» (٧/ ١٥٧): «من أعلم الناس بالآثار والتمييز بين صحيحها وسقيمها».

- وقال الذهبي في «السير» (١٨/ ١٥٤): «وجمع وصنف ووثق وضعَّف».

---

(١) وأورده الذهبي في «السير» (١٨/ ١٥٦، ١٦١)، و«التذكرة» (٣/ ١١٣٠)، وانظر: «تحرير علوم الحديث» للجديع (١/ ٢٥١)، و«الملحق الثالث» (منهج ابن عبد البر في إثبات العدالة) من هذا الكتاب (ص ٥٥٨: ٥٦٢).

(٤) ابن حزم (٣٨٤: ٤٥٦هـ)

❑ اسمه: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي أبو محمد.

❑ مكانته: ذكره الذهبي والسخاوي.

- وقال ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ٥٥٢): «ابن حزم: قد جرت عادته بتفسير من يقع في الإسناد محتاجًا إلىٰ التعريف به، فقد يكون منه في ذلك أوهامٌ، وجدنا له من ذلك كثيرًا، ضمنَّاه بابًا مفردًا في كتاب ألفناه في ذلك. وذلك كتفسيره حماد بأنه ابن زيد ويكون ابن سلمة... وأشباه هذا كثير قد بيَّنَّاه ودللنا علىٰ مواضعه من كتابه في الباب المذكور».

- وكذلك (٥/ ٤٠٥): «كان في كتاب الساجي تخليط لم يأبه له ابن حزم حين الاختصار فجر لغيره الخطأ».

- والذهبي في «السير» (١٨/ ٢٠٢): «ولي أنا ميل إلىٰ أبي محمد لمحبته في الحديث الصحيح، ومعرفته به، وإن كنت لا أوافقه في كثير مما يقول في الرجال والعلل».

- وفي «ذيل الضعفاء والمتروكين» (ص٤٤): «ابن حزم مُتشدد لا يُقبل قدحه».

- والسبكي في «طبقاته» (١/ ٤٣): «وابن حزم هذا رجل جريء بلسانه، متسرع إلىٰ النقد بمجرد ظنه، هاجمٌ علىٰ أئمة الإسلام بألفاظه».

- وابن كثير في «البداية والنهاية» (١١/ ٦٦، ٦٧) (ترجمة الترمذي): «جهالة ابن حزم لأبي عيسىٰ الترمذي لا تضره؛ حيث قال في «محلاه»: ومَنْ محمد بن

عيسىٰ بن سورة؟ فإن جهالته لا تضع من قدره عند أهل العلم، بل وضعت من منزلة ابن حزم عند الحفاظ.

وكيف يصحُّ في الأذهان شيءٌ إذا احتاج النَّهارُ إلىٰ دليلِ»

- ومُغْلَطَاي في «شرح سنن ابن ماجه» (١/ ٤١٩): «هي طريقة له (ابن القطان) معلومة في طلب زيادة التعديل، مع رواية جماعة عن الراوي، وليس هو بأبي عُذْرة هذا القول لسبق ابن حزم بذلك».

- وابن عبد الهادي كما في «النكت» للزركشي (٣/ ٣٥١): «و(الطائفة) الثانية: يرون الرجل قد تُكُلِّم فيه وقد ضُعِّف، فيجعلون ما قيل فيه من كلام الحفاظ موجبًا لترك جميع ما رواه ويضعفون ما صحَّ من حديثه لطعن من طعن فيه، كما يقول ابن حزم ذلك في إسرائيل وغيره من الثقات، وكذلك ابن القطان يتكلم في أحاديث كثيرة قد أخرجت في الصحيح لطعن من طعن في رواتها. وهذه طريقة ضعيفة، وسالكها قاصر في معرفة الحديث وذوقه عن معرفة الأئمة وذوقهم».

- والحافظ في «اللسان» (٥/ ٤٨٩/ ٥٣٢١) (ترجمة ابن حزم): «كان واسع الحفظ جدًّا، إلا أنه لثقته بحافظته كان يهجم بالقول في التعديل والتجريح، وتبيين أسماء الرواة، فيقع له من ذلك أوهام شنيعة، وقد تتبع كثيرًا منها الحافظ قطب الدين الحنبلي ثم المصري من «المحلىٰ» خاصة، وسأذكر منها أشياء»[1].

- و(١/ ٥٣٣/ ٦٢٤) (ترجمة أحمد بن عبيد الله بن الحسن): «ابن القطان يتبع ابن حزم في إطلاق التجهيل علىٰ من لا يطلعون علىٰ حاله».

- وقال نحو ذلك في «التهذيب» (ترجمة محمد بن نَجِيح السندي)[2].

---

(١) وذلك (ص ٤٩٣، ٤٩٤) (ترجمة ابن حزم).

(٢) وانظر: «اللسان» (٣/ ٥٢١/ ٣٢٣٣) (ترجمة زكريا بن يحيى الساجي)، و(٩/ ٦/ ٨٧٣٣) (ترجمة أبي أحمد الحاكم الكبير).

- وعدَّه السخاوي في «فتح المغيث» (٤/ ٤٤٨) (معرفة الثقات والضعفاء) من المتساهلين، وفي «الإعلان بالتوبيخ» (ص١٦٨) من المتسمحين، وبيَّن سبب ذلك فيهما، أنه قال في: أبي عيسىٰ الترمذي صاحب «الجامع»، وأبي القاسم البغوي، وأبي العباس الأصم، وإسماعيل بن محمد الصفار، وغيرهم من المشهورين: «إنه مجهول».

قلت (القائل حازم): هذا المعنىٰ الذي أراده السخاوي من قوله: «المتساهلين» و«المتسمحين» قد يعبر عنه بقوله: «التعنت» كما عبر أبو غدة في حاشية «الرفع والتكميل» (ص٢٩٢) أو التوسع في الحكم بالجهالة أو التسرع وعدم التثبت في الحكم به، ومما يدل علىٰ هذا المعنىٰ قول السخاوي نفسه في «الإعلان بالتوبيخ» (ص٦١): «حصل من بعض الناس منهم نفرة وتحامىٰ عن الانتفاع بعلمهم مع جلالتهم علمًا وورعًا وزهدًا لإطلاق لسانهم وعدم مُداراتهم، بحيث يتكلمون ويجرحون بما فيه مبالغة كابن حزم وابن تيمية، وهما ممن امتحن وأُوذي».

❑ **وإضافة إلى الأمثلة السابقة:**

- أحمد بن علي بن حَسْنُوْيه كما في «اللسان» (١/ ٥٤٠/ ٦٤١).

- وغالب بن أبْجر.

- وعمير بن سعيد، ويقال: ابن سعد.

- والقاسم بن عيسى بن إبراهيم.

- وعبد الله بن ثعلبة بن صُعَير، أربعتهم كما في «التهذيب».

- وعمر بن عبد الله بن يعلى بن مرة.

- ويعلىٰ بن مرة، كلاهما كما في «التلخيص الحبير» (٣/ ٧٤).

- وأبان بن صالح، كما في «التقريب»(١).

- وقال الشيخ المعلمي في «أهمية علم الرجال» (ص٢٢): «له كلام كثير في الرجال في كتابه «المحلىٰ» وغيره».

- وقال التهانوي في «قواعد في علوم الحديث» (ص٢٦٨): «الأمان مرتفع من تجهيل ابن حزم أحدًا ما لم يوافقه غيره».

(٥) أبو الوليد الباجي (٤٠٣: ٤٧٤هـ)

❑ **اسمه:** سليمان بن خلف بن سعيد بن أيوب الأندلسي القرطبي.

❑ **مكانته:** ذكره الثلاثة.

- وقال القاضي عياض في «ترتيب المدارك» (٨/ ١١٩): «يفهم صنعة الحديث ورجاله».

- والذهبي في «التذكرة» (٣/ ١١٧٩): «برع في علم الحديث وعلله ورجاله».

- والسيوطي في «طبقات الحفاظ» (ص٤٤١): «برع في الحديث وعلله ورجاله».

(٦) أبو القاسم الزَّنْجاني (٣٨٠: ٤٧١هـ)

❑ **اسمه:** سعد بن علي بن محمد بن علي بن الحسين.

❑ **مكانته:** ذكره الذهبي والسخاوي.

---

(١) انظر زيادة أمثلة في: حاشية «الرفع والتكميل» (ص٢٩٢: ٣٠٥).

الطبقة الرابعة عشرة

(١) ابن ماكولا (٤٢٢: ٤٧٥هـ)[١]

❑ اسمه: علي بن هبة الله بن علي بن جعفر العجلي البغدادي أبو نصر.

❑ مكانته: ذكره الثلاثة.

- ووصفه الذهبي في «السير» (١٨/ ٥٦٩) بـ«الناقد».

- وسُئل شيخنا محمد عمرو رَحِمَهُ اللَّهُ - وأنا أسمع - عنه فقال: «لم يظهر لي أنه ينشئ الجرح والتعديل، فالغالب عليه النقل فقط، فيفعل كما يفعل الخطيب ينقل توثيق المصريين عن ابن يونس ولم ينسبه».

(٢) الحُمَيدي (قبل ٤٢٧: ٤٩٨هـ)

❑ اسمه: محمد بن أبي نصر فتُّوح بن عبد الله بن فتُّوح الأزدي الأندلسي أبو عبد الله.

❑ مكانته: ذكره الذهبي والسخاوي.

- وقال إبراهيم السلماسي: «كان ورعًا تقيًّا، إمامًا في الحديث وعلله ورواته»[٢].

---

(١) قد اختلف في سنة وفاته، فقيل ما تقدم، وقيل بعد ذلك؛ فانظر: «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٥٧٦، ٥٧٧).

(٢) انظر: «السير» (١٩/ ١٢٣)، و«التذكرة» (٤/ ١٢١٩).

(٣) أبو علي الجيَّاني (٤٢٧: ٤٩٨هـ)

❑ اسمه: الحسين[١] بن محمد بن أحمد الغَسَّاني الأندلسي.

❑ مكانته: ذكره الثلاثة.

- ووصفه الذهبي في «السير» (١٩/ ١٤٨) بـ«الناقد».

- وقال ابن بشكوال في «الصلة» (١/ ١٤٣): «ذكره شيخنا أبو الحسن ابن مغيث فقال: كان من أكمل من رأيت علمًا بالحديث ومعرفة بطرقه وحفظًا لرجاله»[٢].

- وقال تلميذه أبو محمد بن عطية في «فهرسته» (ص٧٧، ٧٨): «أحد من انتهت إليه الرياسة بالأندلس في علم الحديث وإتقانه والمعرفة بعلله ورجاله».

- وقال الضَّبي في «بغية الملتمس» (ص٢٤٩): «إمام محدث حافظ عالم بالرجال».

- وقال ابن فَرْحُون المالكي في «الديباج المُذَهب» (ص١٠٥): «إمام عصره في الحديث، رَأَسَ فيه أهل عصره، وحاز السبق لمعرفته برجاله وصحيحه وسقيمه»[٣].

❁ ❁ ❁

---

(١) تصحف في «ذكر من يعتمد قوله» إلى: «الحسن»، وإن كان ترجم له أبو غدة على الصواب في «المتكلمون في الرجال».

(٢) وأورده الذهبي في «السير» (١٩/ ١٥٠)، و«التذكرة» (٤/ ١٢٣٤).

(٣) انظر: مقدمة تحقيق «تقييد المهمل» (١/ ٧٧: ٨١).

الطبقة الخامسة عشرة

(١) ابن طاهر المقدسي (٤٤٨[١]: ٥٠٧هـ)

❑ اسمه: محمد بن طاهر بن علي بن أحمد أبو الفضل المعروف بـ«ابن القَيْسَراني».

❑ مكانته: ذكره الذهبي والسخاوي.

- وقال شِيرُوْيه بن شَهْرَدار (الديلمي) في «تاريخ هَمَذان»[٢]: «عالمًا بالصحيح والسقيم، حسن المعرفة بالرجال والمتون».

- وقال شُجاع الذهلي [كما في «السير» (١٩/ ٣٧١)]: «له تصانيف حسنة مفيدة في علم الحديث».

- ولكن قال الدَّقاق: «له أدنىٰ معرفة بالحديث في باب شيوخ البخاري ومسلم وغيرهما»[٣].

- والذهبي في «الميزان» (٥/ ٣٣/ ٧٧١٠): «ليس بالقوي، فإنه له أوهامٌ كثيرة في تواليفه».

---

(١) حدث سقط في «السير» (١٩/ ٣٦١)، فقال: «ثمان وأربعمائة»، والاستدراك من: مصادر الترجمة.

(٢) انظر: «السير» (١٩/ ٣٦٥)، و«التذكرة» (٤/ ١٢٤٥).

(٣) انظر: «السير» (١٩/ ٣٦٤)، و«التذكرة» (٤/ ١٢٤٤)، وقد تعقبه الذهبي بما لا يفيد في مجال النقد.

(٢) المُؤْتَمَن الساجي (٤٤٥: ٥٠٧هـ)

❑ اسمه: المُؤْتَمَن بن أحمد بن علي بن حسين البغدادي أبو نصر.

❑ مكانته: ذكره الذهبي والسخاوي.

- واعتمده الذهبي في «الميزان»، والحافظ في «اللسان» في مواطن كثيرة، والله أعلم.

(٣) شُجَاع الذهلي (٤٣٠: ٥٠٧هـ)

❑ اسمه: شُجَاع بن فارس بن حسين بن فارس بن حسين السُّهْرَوَرْدي أبو غالب.

❑ مكانته: ذكره الذهبي والسخاوي.

- وقال ابن نقطة في «التقييد» (ص٢٩٨): «كان مفيد أهل بغداد، والمرجوع إليه في معرفة الشيوخ وأحوالهم بعد الخطيب أبي بكر».

- والذهبي في «السير» (١٩/ ٣٥٦): «قد سأله السِّلفي عن أحوال الرجال وأجاب وأفاد»[١].

- واعتمده الذهبي في «الميزان»، والحافظ في «اللسان» في مواطن كثيرة، والله أعلم.

---

(١) قال الدكتور قاسم سعد في «موارد الذهبي في الميزان» (٣٠٠/ حـ٢): قد حفظت كتب الرجال كثيرًا من السؤالات المفقودة، لاسيما سؤالات السِّلفي لشجاع الذهلي التي تكاد تكون منثورة في كتابي «سير أعلام النبلاء»، و«تذكرة الحفاظ». وقال نحو ذلك في موطن آخر (ص٣٧٠/ حـ١).

(٤) شِيْرُوْيه الدَّيْلَمي (٤٤٥: ٥٠٩هـ)

❑ اسمه: شِيْرُوْيه بن شَهْرَدار بن شِيْرُوْيه الهَمَذاني أبو شُجاع.

❑ مكانته: ذكره الذهبي والسخاوي.

- وقال الذهبي في «السير» (١٩/ ٢٩٥): «هو متوسط الحفظ، وغيره أبرع منه وأتقن».

- و«التذكرة» (٤/ ١٢٥٩): «هو حسن المعرفة، وغيره أتقن منه».

- واعتمده الحافظ في «اللسان» في عدة مواطن، والله أعلم.

❁ ❁ ❁

الطبقة السادسة عشرة

(١) ابن العربي (٤٦٨: ٥٤٣هـ)(١)

❑ اسمه: محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله الإشبيلي الأندلسي.

❑ مكانته: ذكره الذهبي وابن ناصر الدين.

(٢) أبو طاهر السِّلفي(٢) (٤٧٥ - أو قبلها -: ٥٧٦هـ)

❑ اسمه: أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم الأصبهاني.

❑ مكانته: ذكره الثلاثة.

- وقال الذهبي في «التذكرة» (٤/ ١٢٩٩): «كان ناقدًا».

- وقال ابن المفضل: «كان أوحد زمانه في علم الحديث وأعرفهم بقوانين الرواية والتحديث، وجمع بين علو الإسناد وعلو الانتقاد، وبذلك كان ينفرد عن أبناء جنسه»(٣).

---

(١) وقع خلاف في سنة وفاته، وهذا ما رجحه الذهبي في: «التذكرة» (٤/ ١٢٩٧).

(٢) قال السمعاني في «الأنساب» (٧/ ١٧١): «السلفي: بكسر السين المهملة، وفتح اللام، وفي آخرها الفاء: هو أبو طاهر أحمد... وهذه النسبة إلى جده سلفة وهو يعرف بالحافظ السلفي».
وقال ابن خلكان في «الوفيات» (١/ ١٠٧): «ونسبته إلى جده إبراهيم سِلفة - بكسر السين المهملة وفتح اللام والفاء، وفي آخرها الهاء - وهو لفظ أعجمي، ومعناه بالعربي ثلاث شفاه؛ لأن شفته الواحدة كانت مشقوقة، فصارت مثل شفتين، غير الأخرى الأصلية، والأصل فيه سلبة بالباء، فأبدلت بالفاء».

(٣) انظر: «السير» (٢١/ ٢٢)، و«التذكرة» (٤/ ١٣٠١)، وفي «السير»: «غلو الانتقاد» بالغين، وأثبتُّ=

(٣) القاضي عياض (٤٧٦: ٥٤٤هـ)

❏ اسمه: عياض بن موسى بن عياض بن عمرو اليَحْصُبِي الأندلسي أبو الفضل.

❏ مكانته: ذكره الثلاثة.

- وقال الذهبي في «السير» (٢٠/ ٢١٦) عن كتابه «الشفا»: «قد حشاه بالأحاديث المفتعلة، عَمَلُ إمامٍ لا نقد له في فن الحديث ولا ذوق».

(٤) أبو موسىٰ المديني (٥٠١: ٥٨١هـ)

❏ اسمه: محمد بن أبي بكر عمر بن أبي عيسى أحمد بن عمر بن محمد الأصبهاني.

❏ مكانته: ذكره الثلاثة.

- وقال الصفدي في «الوافي بالوفيات» (٤/ ٢٤٧): «كان واسع الدائرة في معرفة الحديث وعلله وأبوابه ورجاله وفنونه».

= لفظ «التذكرة»؛ لأنه أنسب لمقام المدح المراد من السياق.

(٥) ابن عساكر (٤٩٩: ٥٧١هـ)

❑ اسمه: علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله بن الحسين أبو القاسم الدمشقي (١).

❑ مكانته: ذكره الثلاثة.

- وقال الذهبي في «تاريخ الإسلام» (حوادث سنة ٥٧١: ٥٨٠/ ص ٨١) (ترجمة ابن عساكر): «وقرأت بخط عمر بن الحاجب، قال: حكىٰ لي من أثق به أن الحافظ عبد الغني قال: الحافظ ابن عساكر برجال الشام أعرف من البخاري لهم، وندم علىٰ ترك السماع منه ندامةً كليَّةً».

❁ ❁ ❁

(١) قال الذهبي في «السير» (٢٠/ ٥٥٥) بعد ذكر اسمه بهذه الصورة: «فعساكر لا أدري لقب من هو من أجداده، أو لعله اسم لأحدهم».

الطبقة السابعة عشرة

(١) ابن بَشْكُوَال (٤٩٤: ٥٧٨هـ)

❑ اسمه: خلف بن عبد الملك بن مسعود بن موسى بن بَشْكُوال القرطبي أبو القاسم.

❑ مكانته: ذكره الثلاثة.

- وقال ابن الأَبَّار (ت٦٥٨هـ) في كتابه «التكملة» (١/ ٢٤٨، ٢٤٩)، وكما في «الديباج المُذَهب» (١/ ٦٢): «المُسلَّم له في حفظ أخبارها (قرطبة) ومعرفة رجالها... حجة فيما يرويه ويسنده».

- ووصفه الذهبي في «السير» (٢١/ ١٣٩) بـ«الناقد».

(٢) عبد الحق الإشبيلي (٥١٠: ٥٨١هـ)

❑ اسمه: عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله بن الحسين الأزدي أبو محمد، المعروف في زمانه بـ«ابن الخَرَّاط».

❑ مكانته: ذكره الثلاثة.

- وقال ابن القطَّان في «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ٥٥١): «أبو محمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ خرج من أمره أنه كثير التقليد في أمر الرواة من غير بحثٍ منه».

- وقال ابن الأَبَّار: «وكان فقيهًا حافظًا عالمًا بالحديث وعلله، عارفًا بالرجال»[(١)].

- وقال ابن ناصر الدين الدمشقي في «التبيان» ورقة (١٤٦): «كان بالحفظ ومعرفة الحديث وعلله ورجاله موصوفًا»[(٢)].

- وقال الكَتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص١٧٩): «اعتمده الحفاظ في التعديل والتجريح».

(٣) الحازمي (٥٤٨: ٥٨٤هـ)

❑ اسمه: محمد بن موسى بن عثمان بن موسى بن عثمان بن حازم الهَمَذاني أبو بكر.

❑ مكانته: ذكره الثلاثة.

- ووصفه الذهبي في «السير» (٢١/ ١٦٧) بـ«الناقد».

- وقال في «العبر» (٣/ ٨٩): «كان إمامًا... بصيرًا بالرجال والعلل».

- وقال ابن الدُّبَيْثي في «ذيل تاريخ مدينة السلام» (٢/ ١١٨، ١١٩): «صار من أحفظ الناس للحديث، وأعرفهم بعلومه من معرفة الأسانيد والاطلاع على حال الرواة وتمييز الصحيح من السقيم».

- وقال ابن النجَّار في «تاريخه»[(٣)]: «كان الحازمي من الأئمة الحفاظ العالمين بفقه الحديث ومعانيه ورجاله».

---

(١) انظر: «السير» (٢١/ ١٩٩)، و«التذكرة» (٤/ ١٣٥١)، و«الديباج المُذَهب» (٢/ ٥٩).
❑ تنبيه: نسب محقق «الأحكام الوسطى» في مقدمة التحقيق (١/ ٥٤) هذا القول إلى ابن الأبَّار وابن فَرْحون، وهذا وهم، فالكلام لابن الأبَّار ونقله عنه ابن فَرْحون، ونص على ذلك.

(٢) انظر: مقدمة تحقيق «الأحكام الوسطى».

(٣) انظر: «السير» (٢١/ ١٦٨)، و«التذكرة» (٤/ ١٣٦٤).

(٤) ابن الجوزي (٥١٠: ٥٩٧هـ)

❑ اسمه: عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي البغدادي أبو الفرج.

❑ مكانته: ذكره الثلاثة.

- وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «حقيقة الصيام» (ص١٩): «عادته الجرح بما يمكن».

- وسبط ابن الجوزي في «مرآة الزمان» [كما في «الرفع والتكميل» (ص٧٨)]: «ليس العجب من الخطيب، فإنه طعن في جماعة من العلماء، وإنَّما العجب من الجد كيف سلك أسلوبه وجاء بما هو أعظم».

- وقال الموفق عبد اللطيف: «كان كثير الغلط فيما يصنفه؛ فإنه كان يفرغ من الكتاب ولا يعتبره»(١).

- فقال الذهبي بعد إيراده هذا النص: «هكذا هو له أوهام، وألوان من ترك المراجعة، وأخذ العلم من صحف، وصنف شيئًا لو عاش عمرًا ثانيًا، لما لحق أن يحرره ويتقنه».

- وقال في «الميزان» (١/ ١٦/ ٢٠) (ترجمة أبان بن يزيد): «من عيوب كتابه (الضعفاء) يسرد الجرح ويسكت عن التوثيق».

- وقال نحو ذلك في (٣/ ٣٧٤/ ٥٢٣٥) (ترجمة عبد الملك بن عمير).

---

(١) انظر: «السير» (٢١/ ٣٧٨)، و«التذكرة» (٤/ ١٣٤٧)، وكذلك وصفه غير واحد من أهل العلم بالغلط فيما يصنفه؛ فانظر: «السير» (٢١/ ٣٨٢، ٣٨٣).

- وقال الحافظ في «اللسان» (٢/ ٤٠٠/ ١٧١٦) (ترجمة ثُمَامة بن أَشْرَس) بعد إيراده قصة: «دلت هذه القصة علىٰ أن ابن الجوزي حاطب ليل لا ينْقُد ما يحدث به».

- والمعلمي في «التنكيل» (١/ ٢٢١): «لا نعلم ابن الجوزي التزم الصحة فيما يحكيه بغير سند، ولو التزم لكان في صحة الاعتماد علىٰ نقله نظر؛ لأنه كثير الأوهام»[١].

- والتهانوي في «قواعد في علوم الحديث» (ص١٩٠): «المتشددون من المتأخرين، منهم: ابن الجوزي»[٢].

- واللكنوي في «الرفع والتكميل» (ص٣٢٠): «اعلم أن هناك جمعًا من المحدثين لهم تعنت في جرح الأحاديث بجرح رواتها فيبادرون إلىٰ الحكم بوضع الحديث أو ضعفه بوجود قدح ولو يسيرًا في راويه أو لمخالفته لحديث آخر، منهم: ابن الجوزي».

- و«ظفر الأماني» (ص٤٨٥): «هذا صنيع المشددين، حيث يجرحون الراوي بأدنىٰ جرح، ويبالغون فيه، ويطعنون عليه بما لا تُترَك به روايته، كابن تيمية وابن الجوزي، وأضرابهما، والعقيلي وابن حبان...».

- فقال أبو غدة في «الاستدراك» (ص٥٨١): «يُعلَّق علىٰ قوله (كابن تيمية وابن الجوزي) ما يلي: ابن تيمية وابن الجوزي رحمهما الله تعالىٰ ليسا من

---

(١) انظر أمثلة من أوهامه في: «التنقيح» (٢/ ١٣٥/ حـ٦، ٤/ ١١٢)، وأمثلة في تلفيقه بين روايات الجرح والتعديل في: «التنقيح» (٢/ ٨٩/ حـ١١، ٢/ ٢١٤/ حـ٦، ٢/ ٦٤٧/ حـ٧).

(٢) انظر: حاشية أبي غدة على هذا الكلام، و«الأجوبة الفاضلة» (ص١٦٣: ١٧١)، و«إتحاف النبيل» (١/ ٧٢).

المتكلمين في الرواة استقلالًا، ولا نسبهما أحد بالمبالغة والتشديد في جرح الرواة، والذي ذكره المؤلف في «الرفع والتكميل» (ص٣٢٠) هو أن جمعًا من المحدثين، فهذا الذي ذكره في «الرفع والتكميل» هو الصواب، لا ما فعله هنا من ذكر هؤلاء مع العقيلي والنسائي وابن معين وغيرهم من المتشددين في الحكم على الرواة».

❁ ❁ ❁

الطبقة الثامنة عشرة

لم يتم اختيار أحدٍ منها

❋ ❋ ❋

الطبقة التاسعة عشرة

(١) ابن القطَّان الفاسي (-: ٦٢٨هـ)

❑ اسمه: علي بن محمد بن عبد الملك بن يحيى المغربي المعروف بـ«ابن القطان».

❑ مكانته: ذكره الثلاثة.

- ووصفه الذهبي في «السير» (٢٢/ ٣٠٦)، و«التذكرة» (٤/ ١٤٠٧) بـ«الناقد».

- وقال ابن عبد الملك في «الذيل والتكملة» (٨/ ١٦٧): «كان ذاكرًا للحديث، مستبحرًا في علومه، بصيرًا بطرقه، عارفًا برجاله، عاكفًا على خدمته، ناقدًا، مميزًا صحيحه من سقيمه».

- وقال ابن الزُّبَيْر في «صلة الصلة» (ص١٣٨) (القسم الرابع): «ناقد بارع... وكان ذاكرًا للرجال والتاريخ، عارفًا بعلل الحديث، نقادًا ماهرًا».

- وقال ابن عبد الهادي في «طبقات علماء الحديث» (٤/ ١٩٠): «العلامة الحافظ الناقد».

- وقال عن «بيان الوهم والإيهام»: «يدل على فرط ذكائه وكثرة حفظه وقوة فهمه، على أن له فيه عدة أوهام».

- وقال المعلمي في «أهمية علم الرجال» (ص٢٣): «له كتاب «الوهم والإيهام» يتضمن كلامًا كثيرًا في الرجال».

- ولكن ذكر ابن دقيق العيد في «الإمام» (٣/ ١٦٦، ٣٤٣) ما يفيد أنه متوسع في حدِّ الجهالة[١].

- وقال ابن عبد الهادي [كما في «النكت» للزركشي (٣/ ٣٥١، ٣٥٢)]: «و(الطائفة) الثانية: يرون الرجل قد تُكُلِّم فيه وقد ضُعِّف، فيجعلون ما قيل فيه من كلام الحفاظ موجبًا لترك جميع ما رواه ويضعفون ما صح من حديثه لطعن من طعن فيه، كما يقول ابن حزم ذلك في إسرائيل وغيره من الثقات، وكذلك ابن القطان يتكلم في أحاديث كثيرة قد أخرجت في الصحيح لطعن من طعن فيها».

- ووصفه الذهبي في «السير» (١٠/ ١٣٤) بـ«التعنت».

- وقال كذلك في «السير» (٢٢/ ٣٠٧): «علَّقت من تأليفه كتاب «الوهم والإيهام» فوائد تدل علىٰ قوة ذكائه وسيلان ذهنه، وبصره بالعلل، لكنه تعنت في أماكن، وليَّن هشام بن عروة وسهيل بن أبي صالح ونحوهما»[٢].

- وقال نحو ذلك في «التذكرة» (٤/ ١٤٠٧)، وزاد: «تعنت في أحوال رجال فما أنصف».

- وفي «الميزان» (٢/ ٧٩/ ٢١٠٩) (ترجمة حفص بن بُغيل): «ابن القطان يتكلم في كل من لم يقل فيه إمام عاصر ذاك الرجل أو أخذ عمن عاصره ما يدل علىٰ عدالته»[٣].

---

(١) وانظر: «بيان الوهم والإيهام» (٤/ ٤٥٩).

(٢) وانظر: «السير» (٢١/ ٢٠٠).

(٣) وانظر: «الميزان» (٤/ ٣٤٦/ ٧٠١٥) (ترجمة مالك بن الخير الزَّبَادي)، و«الرد على ابن القطان» للذهبي (ص٢٣، ٢٤)، و«نصب الراية» (١/ ٢٣).
وقد نصَّ ابن القطان على هذا المعنى في «بيان الوهم والإيهام» في عدة مواطن، منها: (٤/ ١٣٩، ٢٨٥، ٣٢٤) (٥/ ٣٣٦، ٣٧٠، ٣٧١، ٥٦٩).

- وفي «الرد على ابن القطان» (ص٢٣): «لقد أسرف في المحاققة والتعنت للحافظ أبي محمد».

- وقال مُغْلَطَاي في «شرح سنن ابن ماجه» (١/ ٤١٩): «هي طريقة له (ابن القطان) معلومة في طلب زيادة التعديل، مع رواية جماعة عن الراوي، وليس هو بأبي عُذْرة هذا القول لسبق ابن حزم بذلك».

- وابن ناصر الدين الدمشقي في «التبيان» (ورقة ١٥٢) بعد ذكر كتابه: «لابن القطان فيه وهمٌ كثيرٌ، نبَّه عليه أبو عبد الله الذهبي في مصنف كبير»[1].

- والحافظ في «اللسان» (١/ ٥٣٣/ ٦٢٤) (ترجمة أحمد بن عبيد الله بن الحسن): «ابن القطان يتبع ابن حزم في إطلاق التجهيل على من لا يطلعون على حاله».

- وقال نحو ذلك في «التهذيب» (ترجمة محمد بن نَجِيحٍ السندي)[2].

- وفي «النكت» (١/ ٣١٧): «ابن القطان وإن كان قد تعنت في كثير منه (بيان الوهم والإيهام) فهو مع ذلك جم الفائدة».

- وقال الصنعاني في «سبل السلام» (١/ ٢٩٧/ ٨٦): «هو (بيان الوهم والإيهام) يدل على حفظه وقوة فهمه، لكنه تعنت في أحوال الرجال».

- ووصفه التهانوي في «قواعد في علوم الحديث» (ص١٧٩) بـ«الإسراف في الجرح والتعنت فيه»[3].

---

(١) وانظر المصنفات في نقد «بيان الوهم والإيهام» في: «الأعلام» للزركلي (٤/ ٣٣١)، ومقدمة تحقيق «بيان الوهم والإيهام» (١/ ٣٢٧: ٣٣٧)، ومقدمة تحقيق «رد الذهبي» (ص١٠).

(٢) وانظر: «اللسان» (٣/ ٥٢١/ ٣٢٣٣) (ترجمة زكريا بن يحيى الساجي)، و(٩/ ٦/ ٨٧٣٣) (ترجمة أبي أحمد الحاكم الكبير).

(٣) انظر: «قواعد في علوم الحديث» (ص٢٧٨، ٢٧٩)، و«تحرير علوم الحديث» (١/ ٥٠٣، ٥٠٤).

- ومع ذلك قال الدكتور الحُسين آيت (محقق «بيان الوهم والإيهام») في «الدراسة» (١/ ١٠٩) - بعد ما أورد بعض نصوص الذهبي فقط -: «ذلك ما لم نجد له أثرًا في كتابه بعد دراسته كلمةً كلمةً».

(٢) ابن نقطة[1] (بعد ٥٧٠: ٦٢٩هـ)

❑ **اسمه:** معين الدين أبو بكر محمد بن عبد الغني بن أبي بكر البغدادي.

❑ **مكانته:** ذكره الذهبي والسخاوي.

(٣) ابن دِحية[2] (٥٤٢ أو بعده: ٦٣٣هـ)

❑ **اسمه:** عمر بن الحسن بن علي بن الجُمَيِّل أبو الخطاب الكلبي السَّبتي.

❑ **مكانته:** ذكره الذهبي فقط.

- وقال في «الميزان» (٤/ ١٠٦/ ٦٠٧٣) (ترجمة ابن نقطة): «كان بصيرًا بالحديث، لغته ورجاله ومعانيه».

- وكذلك وصفه غير واحد من أهل العلم، ولكن تُكُلِّم فيه ببعض الأمور التي تقدح في عدالته، ومجمل القول فيه ما قاله الذهبي في «السير» (٢٢/ ٣٩٥) خاتمًا به الترجمة: «حكىٰ ابن النجار في «تاريخه» وابن العديم في «تاريخ حلب»، وأبو صادق محمد بن العطار وابن المستوفي في «تاريخه» عنه أشياء تسقطه».

---

(١) قال الذهبي في «السير» (٢٢/ ٣٤٩)، و«التذكرة» (٤/ ١٤١٣): «سئل أبو بكر عن نقطة، فقال: هي جارية عُرفنا بها، ربَّت شُجاعًا جدنا».

(٢) نسب نفسه لابن دِحية الصحابي، وهذا نسب باطل لأكثر من سبب، كما ذكر غير واحد من أهل العلم، كالذهبي في «الميزان» (٤/ ١٠٦/ ٦٠٧٣)، وانظر: «اللسان» (٦/ ٨٠/ ٥٥٩٧).

(٤) ابن خَلْفُون (٥٥٥: ٦٣٦هـ)

☐ اسمه: محمد بن إسماعيل بن محمد بن خَلْفُون الأزدي الأندلسي أبو بكر.

☐ مكانته: ذكره الذهبي والسخاوي.

- وقال الذهبي في «السير» (٢٣/ ٧١): «كان بصيرًا بصناعة الحديث، حافظًا للرجال».

- وقال ابن الزُّبَيْر: «كان حافظًا للأسانيد، عارفًا بالرجال»[١].

- وقال الشيخ مقبل في «المقترح» (ص٦٢/ رقم ٩٤): «أما ابن خَلْفُون فلا أذكر شيئًا، ولكن صنيع الحافظ الذي ذكرته (قوله في «التقريب»: مقبول فيمن يذكره ابن خلفون في الثقات) دليل على أنه من المتساهلين».

- وقال شيخنا محمد عمرو رَحِمَهُ اللَّهُ - وذلك بتاريخ (٣/ ٤ / ١٩٩٣م) -: «ابن خَلْفُون من المتساهلين».

(٥) الضياء المقدسي (٥٦٩: ٦٤٣هـ)

☐ اسمه: محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن أبو عبد الله.

☐ مكانته: ذكره الذهبي وابن ناصر الدين.

- وقال ابن بدر كما في «سير أعلام النبلاء» (٢٣/ ١٢٨): «كان عظيم الشأن

(١) انظر: «السير» (٢٣/ ٧٢)، و«التذكرة» (٤/ ١٤٠٠).

في الحفظ ومعرفة الرجال، (و)[١] كان المشار إليه في علم صحيح الحديث وسقيمه، ما رأت عيني مثله».

- وقال ابن النجار في «تاريخه»: «عالم بالحديث وأحوال الرجال»[٢].

- ووصفه الدَّشْتي في مقدمة «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي، نسخة الظاهرية [كما في «موارد الذهبي في الميزان» (ص١٤٠)] بـ«الناقد».

- والذهبي في «المُعين في طبقات المحدثين» (ص٢٠٣/ رقم ٢١٤٢) بـ«الناقد».

- وقال في «السير» (٢٣/ ١٢٧): «جرَّح وعدَّل وصحح وعلل».

- وفي موطن آخر (٢٣/ ١٢٨): «تصانيفه نافعة مهذبة».

- و«التذكرة» (٤/ ١٤٠٥): «نسخ وصنف وليَّن وجرَّح وعدَّل، وكان المرجوع إليه في هذا الشأن».

(٦) ابن النجَّار (٥٧٨: ٦٤٣هـ)

اسمه: محمد بن محمود بن حسن بن هبة الله البغدادي أبو عبد الله.

مكانته: ذكره الذهبي والسخاوي.

- وقال الذهبي في «السير» (٢٣/ ١٣٢): «عمل تاريخًا حافلًا لبغداد ذيَّل به واستدرك على الخطيب».

(١) في الأصل «هو»، ولعله تصحيف.

(٢) انظر: «السير» (٢٣/ ١٣٠)، و«التذكرة» (٤/ ١٤٠٦).

(٧) ابن الدُّبَيْثي (٥٥٨: ٦٣٧هـ)

❑ اسمه: محمد بن أبي المعالي سعيد بن يحيى بن علي الواسطي أبو عبد الله.

❑ مكانته: ذكره الذهبي والسخاوي.

❁ ❁ ❁

الطبقة العشرون

(١) المنذري (٥٨١: ٦٥٦هـ)

❑ اسمه: عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله بن سلامة الشامي الأصل، المصري زكي الدين أبو محمد.

❑ مكانته: ذكره الثلاثة.

- وقال تلميذه الحُسيني في «صلة التكملة»: «كان عديم النظير في علم الحديث علىٰ اختلاف فنونه... عالمًا بصحيح الحديث وسقيمه، ومعلوله وطرقه»[(١)].

- ووصفه بشار عواد معروف في «المنذري وكتابه التكملة» بـ«الناقد»، وأقره أبو غدة في مقدمة تحقيق «جوابه عن أسئلة الجرح والتعديل» (ص٢٠).

- وقال أبو غدة في (ص٣٠): براعته في علم الرجال تبدو في كتابه «التكملة لوفيات النقلة» و«المعجم المترجم» و«تاريخ من دخل مصر» وغيرها من تواليفه. وكتبه هذه تعد في كثير مما حوته المصادر الأولىٰ، تفردت بكثير من تراجم الرجال وأحوالهم.

- ولكن وصفه الشيخ الألباني[(٢)]، والشيخ مقبل في «إجابة السائل» (٥٥٨/ رقم ٣١٦) بـ«التساهل».

---

(١) انظر: «السير» (٢٣/ ٣٢١، ٣٢٢)، و«التذكرة» (٤/ ١٤٣٧)، وقارن بما ذكره أبو غدة في: مقدمة تحقيق «جواب المنذري» (ص٢٩).

(٢) «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٢/ ٣٦، ٤/ ١١٦، ٤٣٧، ٦/ ١٣٢).

(٢) أبو عبد الله البِرْزالي (٥٧٧: ٦٣٦هـ)

❑ اسمه: محمد بن يوسف بن محمد بن أبي يدَّاس الإشبيلي.

❑ **مكانته:** ذكره الذهبي والسخاوي.

- وقال المنذري في «التكملة» (٣/ ٥١٥/ ٢٨٩٣): «كان يحفظ ويذاكر مذاكرة حسنة».

(٣) رشيد الدين العطار (٥٨٤: ٦٦٢هـ)

❑ اسمه: يحيى بن علي بن عبد الله بن علي الأموي أبو الحسين.

❑ مكانته: ذكره الذهبي والسخاوي.

- وقال الذهبي في «التذكرة» (٤/ ١٤٤٢): «تقدم في فن الحديث».

(٤) ابن الصلاح (٥٧٧: ٦٤٣هـ)

❑ اسمه: عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان بن موسى الشَّهْرَزُورِي تقي الدين أبو عمرو.

❑ **مكانته:** ذكره الثلاثة.

- ووصفه ابن رُشَيد (ت٧٢١هـ) في «السنن الأبين» (ص٥٤) بـ«الإمام الناقد».

- وقال الذهبي في «السير» (٢٣/ ١٤٢): «كان مع تبحره في الفقه... متفننًا في الحديث».

(٥) ابن الأبَّار[١] (٥٩٥: ٦٥٨هـ)

❑ اسمه: محمد بن عبد الله بن أبي بكر بن عبد الله بن عبد الرحمن القُضاعي الأندلسي أبو عبد الله.

❑ **مكانته:** ذكره الذهبي والسخاوي.

- وقال أبو جعفر بن الزُّبَيْر كما في «السير» (٢٣/ ٣٣٧): «هو مُحدِّث بارع... وكان متفننًا متقدمًا في الحديث».

- وقال ابن عبد الملك المَرَّاكُشِي[٢] في «الذيل والتكملة» (٦/ ٢٥٨): «كان ناقدًا يقظًا».

- وقال الذهبي في «السير» (٢٣/ ٣٣٧): «كان بصيرًا بالرجال المتأخرين، مؤرخًا، حلو التَّترجم».

- وقال الصفدي في «الوافي بالوفيات» (٣/ ٣٥٥): «عُني بالحديث وكان بصيرًا بالرجال، عارفًا بالتاريخ».

---

(١) قال الذهبي في «السير» (٢٣/ ٣٣٦): «يقال له: الأبَّار وابن الأبَّار».

(٢) قال ياقوت الحموي في «معجم البلدان (٥/ ٩٤): «مَرَّاكُش: بالفتح ثم التشديد، وضم الكاف وشين معجمة».

(٦) ابن سيد الناس (الجد) (٥٥٧: ٦٥٩هـ)

❑ اسمه: محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد اليَعْمُرِي الأندلسي أبو بكر.

❑ مكانته: ذكره الذهبي فقط.

- وقال عز الدين الشريف كما في «التذكرة» (٤/ ١٤٥١): «كان أحد حفاظ الحديث المشهورين».

❋ ❋ ❋

الطبقة الحادية والعشرون

(١) النووي (٦٣١: ٦٧٦هـ)

❑ اسمه: يحيى بن شرف بن مُرِّي النواوي محيي الدين أبو زكريا الحوراني.

❑ مكانته: ذكره الذهبي وابن ناصر الدين.

- وقال الذهبي في «التذكرة» (٤/ ١٤٧٢): «كان حافظًا للحديث وفنونه ورجاله وصحيحه وعليله».

(٢) الدِّمياطي (٦١٣: ٧٠٥هـ)

❑ اسمه: عبد المؤمن بن خلف بن أبي الحسن شرف الدين أبو محمد.

❑ مكانته: ذكره الثلاثة.

- وقال الذهبي في «التذكرة» (٤/ ١٤٧٨): «سمعت أبا الحجاج الحافظ - وما رأيت أحدًا أحفظ منه لهذا الشأن - يقول: ما رأيت في الحديث أحفظ من الدمياطي».

- ووصفه في «ذيل تاريخ الإسلام» (ص٥٧) بـ«عمدة النقاد».

- وقال المعلمي في «أهمية علم الرجال» (ص٢٤): «شهد له المزي أنه أعلم من أدركه من الحفاظ بالرجال».

(٣) ابن دقيق العيد (٦٢٥: ٧٠٢هـ)

❑ اسمه: محمد بن علي بن وهب بن مُطِيع القُشيري أبو الفتح.

❑ مكانته: ذكره الثلاثة.

- وقال قطب الدين الحلبي كما في «التذكرة» (٤/ ١٤٨٢): «كان الشيخ تقي الدين إمام أهل زمانه... حافظًا مُتقنًا في الحديث وعلومه ويُضرب به المثل في ذلك».

- ووصفه الأدفوي في «الطالع السعيد» (ص٥٧٢) بـ«الحافظ الناقد».

❁ ❁ ❁

الطبقة الثانية والعشرون

(١) المِزّي (٦٥٤: ٧٤٢هـ)

❑ اسمه: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف الدمشقي أبو الحجاج.

❑ مكانته: ذكره الثلاثة.

- ووصفه ابن عبد الهادي في «طبقات علماء الحديث» (٤/ ٢٧٥) بـ«الناقد».

- وقال الذهبي في «التذكرة» (٤/ ١٤٩٨، ١٤٩٩): «أما معرفة الرجال فهو حامل لوائها والقائم بأعبائها: لم تر العيون مثله... وأوضح مشكلات ومعضلات ما سُبِقَ إليها في علم الحديث ورجاله».

- وأيضًا في «التذكرة» (٤/ ١٤٧٨) (ترجمة الدمياطي): «ما رأيت أحدًا أحفظ منه لهذا الشأن».

- وفي «ذيل تاريخ الإسلام» (ص٤٨٤: ٤٨٧): «ناقد الأسانيد والألفاظ... وأما معرفة الرجال فإليه فيه المنتهىٰ، لم أُعاين مثله، ولا هو رأىٰ في ذلك مثل نفسه... وأخذتُ عنه هذا الشأن بحسبي لا بحسبه، ولن يُخْلِفَه الزمانُ أبدًا في معرفته».

- وكذلك: «كان خاتمة الحفاظ وناقد الأسانيد والألفاظ وهو صاحب معضلاتنا وموضح مشكلاتنا»[1].

(١) انظر: «الدرر الكامنة» (٦/ ٢٣١، ٢٣٢).

- ووصفه في «المعجم المختص» (ص٢٩٩) بـ«الناقد»، وقال مثل ما قاله في «ذيل تاريخ الإسلام».

- ووصفه الصفدي في «أعيان العصر» (٣/ ٧٥) بـ«ناقد الأسانيد والألفاظ».

- وفي موطن آخر (٣/ ٧٦) بـ«ناقد الأوان».

- وقال ابن ناصر الدين لمَّا ذكره (ص٥٦): «حامل راية هذا الشأن».

- وفي موطن آخر (ص٢٢٩): «أستاذ أئمة الجرح والتعديل»(١).

- وفي موطن آخر (ص٢١٧): «سمعت بعض مشايخنا يذكر أن الحفاظ الثلاثة المزي والذهبي والبرزالي اقتسموا معرفة الرجال، فالمزي أحكم الطبقة الأولىٰ».

- ووصفه السخاوي في «الإعلان بالتوبيخ» (ص٩) بـ«النقد».

- وقال السيوطي في «ذيل تذكرة الحفاظ» (ص٣٤٨): «إن المحدثين عيال الآن في الرجال وغيرها من فنون الحديث علىٰ أربعة: المزي والذهبي والعراقي وابن حجر».

- وقال الدكتور قاسم سعد في «موارد الذهبي في الميزان» (ص٢٤٦): «قد أكثر الذهبي في «الميزان» من النقل عن «تهذيب الكمال» للمزي، لكنه قلَّما يُعلن ذلك، ولم يصرِّح في «الميزان» بالنقل عن المزي إلَّا في (٢٥) ترجمة».

---

(١) وكذلك وصفه الذهبي بذلك [كما في «التبيان لبديعة البيان» لابن ناصر الدين في ترجمة شيخ الإسلام، كما في «الجامع لسيرته» (ص٤٩٣)].

(٢) شيخ الإسلام ابن تيمية (٦٦١: ٧٢٨هـ)

❑ اسمه: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله الحرَّاني أحد الأعلام.

❑ مكانته: ذكره الثلاثة.

- ووصفه الذهبي في «التذكرة» (٤/ ١٤٩٦) بـ«الناقد»، ثم قال: «عُنِيَ بالحديث... وبرع في الرجال وعلل الحديث وفقهه».

- وقال [كما في «العقود الدرية» (ص٢٣: ٢٥)]: «حفظه للحديث ورجاله وصحته وسقمه فما يُلحق فيه... وله خبرة تامَّة بالرجال وجرحهم وتعديلهم وطبقاتهم».

- وقال في «ذيل تاريخ الإسلام» (ص٣٢٥)، والصفدي في «الوافي بالوفيات» (٧/ ١٥): «نظر في الرجال والعلل، وصار من أئمة النقد، ومن علماء الأثر».

- وقال ابن الوردي (ت ٧٤٩هـ) في «تتمة المختصر» (٢/ ٤٠٩): «له خبرة تامَّة بالرجال وجرحهم وتعديلهم وطبقاتهم».

- وقال ابن شاكر الكُتْبي في «فوات الوفيات» (١/ ٧٤): «صار من أئمة النقد».

- ووصفه السيوطي في «طبقات الحفاظ» (ص٥١٦)، والداودي (ت ٩٤٥هـ) في «طبقات المفسرين» (١/ ٤٦) بـ«الناقد»[١].

---

(١) ووصفه كثير غير هؤلاء بالنقد، كما في «الجامع لسيرة شيخ الإسلام» جَمْع: علي عمران، ومحمد عزير شمس (ص١٥١، ٢٥٥، ٢٦٨، ٢٧٤، ٣١٨، ٣٣٣، ٣٨٩، ٤٦٦، ٤٦٨، ٥٨٩، ٥٩٣، ٥٩٩، ٦٢١، ٦١١، ٧٠٦، ٧١٧، ٧٣٦).
وانظر: «شيخ الإسلام محدثًا» للدكتور عدنان شلش (ص ٥٥: ٦٢)، و«شيخ الإسلام وجهوده في الحديث وعلومه» للدكتور عبد الرحمن الفَريوائي (١/ ٤٥: ٦٠).

- ولكن قال السخاوي في «الإعلان بالتوبيخ» (ص٦١): «ممن حصل من بعض الناس منهم نفرة وتحامىٰ عن الانتفاع بعلمهم مع جلالتهم علمًا وورعًا وزهدًا لإطلاق لسانهم وعدم مُداراتهم، بحيث يتكلمون ويجرحون بما فيه مبالغة كابن حزم وابن تيمية، وهما ممن امتحن وأُوذي».

- وقال اللكنوي في «الرفع والتكميل» (ص٣٢٠): «اعلم أن هناك جمعًا من المحدثين لهم تعنت في جرح الأحاديث بجرح رواتها، فيبادرون إلىٰ الحكم بوضع الحديث أو ضعفه، بوجود قدح، ولو يسيرًا في راويه أو لمخالفته لحديث آخر، منهم: الشيخ ابن تيمية الحراني، مؤلف «منهاج السنة»».

وذكره عنه بنحوه التهانوي في «قواعد في علوم الحديث» (١٩٠، ١٩١).

- وفي «ظفر الأماني» (ص٤٨٥): «هذا صنيع المشددين، حيث يجرحون الراوي بأدنىٰ جرح، ويبالغون فيه ويطعنون عليه بما لا يترك به روايته، كابن تيمية وابن الجوزي، وأضرابهما، والعقيلي وابن حبان».

- فقال أبو غدة في «المستدرك» (ص٥٨١): «يُعلَّق علىٰ قوله «كابن تيمية وابن الجوزي» ما يلي: «ابن تيمية وابن الجوزي رحمهما الله تعالىٰ ليسا من المتكلمين في الرواة استقلالًا، ولا نسبهما أحد بالمبالغة والتشديد في جرح الرواة، والذي ذكره المؤلف في «الرفع والتكميل» (ص٣٢٠) هو أن جمعًا من المحدثين فهذا الذي ذكره في «الرفع والتكميل» هو الصواب، لا ما فعله هنا»[1].

---

(١) وانظر: «لسان الميزان» (٨/ ٥٥١/ ٢٦١٩) (ترجمة يوسف بن الحسن بن المُطهَّر)، و«الدرر الكامنة» (٢/ ٧١) (ترجمة ابن المُطهَّر)، و«الأجوبة الفاضلة» (ص١٧٤: ١٧٦)، و«إتحاف النبيل» (١/ ٧٢)، و«شيخ الإسلام وجهوده في الحديث وعلومه» للدكتور عبد الرحمن الفَريوائي (١/ ٧٠:٦٠).

(٣) علم الدين البِرْزالي[١] (٦٦٥: ٧٣٩هـ)

❑ اسمه: القاسم بن محمد بن يوسف ابن زكي الدين البرزالي أبو محمد.

❑ مكانته: ذكره الثلاثة.

- وقال الذهبي في «التذكرة» (٤/ ١٥٠١): «بفصاحته وحسن أدائه للحديث يضرب المثل».

- و«ذيل تاريخ الإسلام» (ص٤٥٦): «كان عارفًا بالرجال والكبار، ولاسيما أهل زمانه وشيوخهم».

- وقال مثل ذلك السيوطي في «ذيل التذكرة» (ص ٣٥٤).

- ووصفه ابن سعد (ت٧٥٧هـ)، [كما في «الرد الوافر» (ص١١٧)] بـ«الناقد».

- ووصفه ابن ناصر الدين لما ذكره (ص٤٦) بـ«ناقد الرجال».

- وقال (ص٢١٧): «صاحب التاريخ الخطير والمعجم الكبير، كان بأسماء الرجال بصيرًا وناقلًا لأحوالهم تحريرًا... وسمعت بعض مشايخنا يذكر أن الحفاظ الثلاثة المزي والذهبي والبرزالي اقتسموا معرفة الرجال، فالمزي أحكم الطبقة الأولىٰ، والذهبي الوسطىٰ، والبرزالي الأخيرة، يعني كمشايخ عصره ومن فوقهم بقليل ومن بعدهم، ومن اطلع علىٰ معجم البرزالي حقق ذلك».

---

(١) انظر: حاشية «المتكلمون في الرجال» (ص١٣٠/ حـ)؛ ففيها ما يفيد تعيين المذكور.

(٤) أبو الفتح ابن سيد الناس (الحفيد) (٦٧١: ٧٣٤هـ)

❑ **اسمه**: محمد بن محمد بن محمد بن أحمد ابن سيد الناس الأندلسي أبو الفتح.

❑ **مكانته**: ذكره الثلاثة.

- وقال الذهبي في «ذيل تاريخ الإسلام» (ص٣٩٦): «برع في فن الحديث متنًا ورجالًا».

(٥) الذهبي[(١)] (٦٧٣: ٧٤٨هـ)

❑ **اسمه**: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الدمشقي أبو عبد الله.

❑ **مكانته**: ذكره ابن ناصر الدين والسخاوي.

- ووصفه الحافظ في «نزهة النظر» (ص١٩٠)، والسخاوي في «المتكلمون في الرجال» (ص١٣٩)، والسيوطي في جزء «المصابيح في صلاة التراويح» (ص٢٠)[(٢)] بـ«أنه من أهل الاستقراء التام في نقد الرجال».

- وقال السبكي في «الطبقات» (٩/ ١٠٠، ١٠١): «شيخ الجرح والتعديل... كأنما جمعت الأمة في صعيد واحد، فنظرها ثم أخذ يخبر عنها إخبار من حضرها»[(٣)].

---

(١) يقال: الذهبي وابن الذهبي، وانظر: حاشية «قاعدة في الجرح والتعديل» لأبي غدة (ص٣٨: ٤٣).

(٢) وهو مدرج في: «الحاوي للفتاوى» (١/ ٣٤٨).

(٣) قال الشيخ محمد الهبدان في «الدراري المكنونة» (ص١٢/ حـ١): «لعل القارئ يلحظ المبالغة العظيمة في ذلك مما يغني عن التعليق، فمن الذي يستطيع ذلك إلا الله جل جلاله»، وقال نحو ذلك الشيخ عبد الله السعد في مقدمة شرح «الموقظة».

- وقال في موطن آخر (٢/ ٢٥): «الذي أفتي به: أنه لا يجوز الاعتماد علىٰ كلام شيخنا الذهبي في ذم أشعري ولا شكر حنبلي والله المستعان».

- فتعقبه الصنعاني في «توضيح الأفكار» (٢/ ٢٧٩)، وقال: «قدصار الناس عالة علىٰ الذهبي وكتبه، ولكن الحق أنه لا يقبل علىٰ الذهبي ابن السبكي لما ذكره هو، ولما ذكره الذهبي من أنه لا يقبل الأقران بعضهم علىٰ بعض»[1].

- وقال صلاح الدين الصفدي في «الوافي بالوفيات» (٢/ ٦٣)، وابن شاكر الكُتْبي في «فوات الوفيات» (٢/ ٣٧٠): «أتقن الحديث ورجاله ونظر علله وأحواله وعرَّف تراجم الناس».

- ووصفه ابن ناصر الدين في «الرد الوافر» (ص٤٩) بـ«إمام التعديل والجرح، والمعتمد عليه في المدح والقدح».

- وفي موطن آخر (ص٦٦) بـ«ناقد المحدثين، وإمام المعدلين والمجرحين».

- و(ص٦٧) بـ«آية في نقد الرجال، عمدة في الجرح والتعديل».

- وقال في موطن آخر (ص٢١٧): «سمعت بعض مشايخنا يذكر أن الحفاظ الثلاثة المزي والذهبي والبرزالي اقتسموا معرفة الرجال، فالمزي أحكم الطبقة الأولىٰ، والذهبي الوسطىٰ».

- وقال الحسيني في «ذيل العبر» (٤/ ١٤٨): «جَرَّح وعَدَّل وفَرَّع... وصحح وعلل».

- والسيوطي في «ذيل تذكرة الحفاظ» (ص٣٤٨): «إن المحدثين عيال الآن في الرجال وغيرها من فنون الحديث علىٰ أربعة: المزي والذهبي والعراقي وابن حجر».

---

(١) انظر: «قواعد في علوم الحديث» (ص١٩٢، ١٩٣) مع الحواشي.

- وقال اللكنوي في «ظفر الأماني» (ص٤٢٦): «من أهل النقد التام عند أرباب الحديث»[١].

- ووصفه الألباني في «السلسلة الضعيفة» (١/ ١٨٢) بـ«حافظ نقاد».

- وقال الدكتور الأعظمي في «الدراسات» (ص٣٦٣، ٣٦٤): «كان لهما (الذهبي وابن حجر) فضل في تذليل الصعاب وحل المعضلات، وتحرير القول الفصل في الرجال، ولو قلت: لولا جهودهما في نقد الرجال، ومعرفة العلل، لما استطاع كثير منا أن يتخرج في علم الحديث - فجزاهما الله خير الجزاء -».

- ووصفه محمد الثاني في «أصول الجرح والتعديل عند الإمام الذهبي» (٢/ ٩٥٥، ٩٥٦) بـ«الاعتدال».

- ولكن قال الحافظ في «التهذيب» (ترجمة النضر بن عبد الله السُّلَمي): «قرأت بخط الذهبي: لا يعرف، وهذا كلام مستروح، إذا لم يجد المزيَّ قد ذكر للرجل إلا راويًا واحدًا جعله مجهولًا، وليس هذا بمطرد»[٢].

فقال التهانوي في «قواعد في علوم الحديث» (ص٣٥٢) بعد إيراده هذا النص: «فليتأمل في قول الذهبي: لا يعرف أو مجهول، ولا يحتج به إلا بعد التثبت، لكونه مستروحًا في التجهيل».

- وقال الشيخ مصطفىٰ بن إسماعيل في «إتحاف النبيل» (١/ ٧٩): «ما له كثير نقد مُستقل، بل هو ناقد مجتهد في كلام الأئمة، وله مواضع يكون لسانه

(١) ووصفه في «الأجوبة الفاضلة» (ص ١٢٤، ١٦١) بـ«أنه غير متساهل في التصحيح»، ولكن استثنى أبو غدة كتاب «الكبائر» في التعليق.

(٢) وانظر: «نصب الراية» (٣/ ٣٤)، و«التهذيب» (ترجمة عبد الرحمن بن يَرْبوع).
تنبيه: حكم الحافظ على النضر (صاحب الترجمة المستدرك فيها على الذهبي) في «التقريب»: بـ«الجهالة»!!

شديدًا علىٰ بعض العلماء ككلامه في وكيع في «النبلاء» وكلامه في العقيلي وابن القطان، ومع ذلك فهو قد يتساهل في الحكم علىٰ الرواة، وتلخيصه لكلام الأئمة في الراوي».

- وقال نحو ذلك في موطن آخر (١/ ٢٣٩/ ١٠٢).

(٦) العلائي (٦٩٤: ٧٦١هـ)

❑ اسمه: خليل بن كَيْكَلْدي بن عبد الله.

❑ **مكانته:** ذكره ابن ناصر الدين والسخاوي.

- وقال الذهبي في «معجمه» (ص٦٧): «نظر في الرجال والعلل، وتقدم في هذا الشأن»[١].

- وقال الحسيني في «ذيل العبر» (ص٣٣٥): «كان إمامًا في الفقه... مُفْتَنًّا في علوم الحديث ومعرفة الرجال، علامة في معرفة المتون والأسانيد».

- وقال نحو ذلك في «ذيل التذكرة» (ص٤٣).

(٧) مُغْلَطَاي (٦٨٩: ٧٦٢هـ)

❑ اسمه: مُغْلَطَاي بن قُلَيج بن عبد الله التركي ثم المصري أبو عبد الله.

❑ **مكانته:** ذكره السخاوي فقط.

- وقال ابن رجب [كما في «شذرات الذهب» (٦/ ٨٤)]: «كان عارفًا

---

(١) وانظر: «الرد الوافر» (ص١٧٣، ١٧٤).

بالأنساب معرفةً جيدة، وأما غيرها من متعلقات الحديث فله بها خبرة متوسطة وتصانيفه كثيرة جدًّا».

- وسُئل العراقي كما في «طبقات الحفاظ» (ص٥٣٧) عن أربعة تعاصروا أيهم أحفظ: مُغْلَطَاي، وابن كثير، وابن رافع، والحسيني؟ فأجاب: «إنَّ أوسعهم اطلاعًا وأعلمهم بالأنساب مُغْلَطَاي، علىٰ أغلاطٍ تقع منه في تصانيفه، ولعله من سوء الفهم، وأحفظهم للمتون والتواريخ ابن كثير، وأقعدهم لطلب الحديث وأعلمهم بالمؤتلف والمختلف ابن رافع، وأعرفهم بالشيوخ المعاصرين والتخريج الحسيني، وهو أدونهم في الحفظ».

- وقال السيوطي في «حُسن المحاضرة» (١/ ٣٠٧): «كان حافظًا عارفًا بفنون الحديث، علَّامة في الأنساب».

- وقال الزِرِكْلي في «الأعلام» (٧/ ٢٧٥): «مؤرخ... وعارف بالأنساب».

(٨) العراقي (٧٢٥: ٨٠٦هـ)

❑ **اسمه:** عبد الرحيم بن الحسين زين الدين أبو الفضل.

❑ **مكانته:** ذكره السخاوي فقط.

- وقال ابن ناصر الدين في «الرد الوافر» (ص١٩١): «علم الناقدين... وتكلم علىٰ العلل والإسناد».

- وقال ابن الجزري في «غاية النهاية» (١/ ٣٨٢): «برع في الحديث متنًا وإسنادًا».

- ووصفه ابن قاضي شهبة في «طبقاته» (٤/ ٢٩) بـ«الناقد».

- وابن فهد المكي في «لحظ الألحاظ» (ص٢٢٠) بـ«الناقد»، وكذلك في (ص٢٢٦)، وزاد: «وبرع بالحديث متنًا وإسنادًا».

- وقال السيوطي في «ذيل تذكرة الحفاظ» (ص٣٤٨): «إن المحدثين عيال الآن في الرجال وغيرها من فنون الحديث علىٰ أربعة: المزي والذهبي والعراقي وابن حجر».

(٩) ولي الدين العراقي (ابن العراقي) (٧٦٢: ٨٢٦هـ)

❑ **اسمه:** أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين أبو زرعة.

❑ **مكانته:** ذكره السخاوي فقط.

- ووصفه في «الجواهر والدرر» (١/ ٢٨٣) بـ«الناقد».

(١٠) ابن حجر (٧٧٣: ٨٥٢هـ)

❑ **اسمه:** أحمد بن علي بن محمد بن محمد ابن حجر الكِنَاني العسقلاني شهاب الدين أبو الفضل.

❑ **مكانته:** ذكره السخاوي فقط.

- وترجم له ترجمة واسعة جدًّا سماها «الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر»[١]، وجعل فيها بابًا في ثناء الأئمة عليه، فأورد ثناء ثمانين[٢]

---

(١) قال عنها الشيخ علي حسن في مقدمة تحقيق «نزهة النظر» (ص١٤): «من أوعب ما ترجم به أحد لأحد».

(٢) سقط اثنان من الفهرس، وهما: ابن مرزوق التِّلِمْسَاني (١/ ٢٩٨)، وابن تَغْري بَرْدي (١/ ٣١٨)، بل لم يجعل المحقق لهما عنوانًا.

عالمًا (١/ ٢٦١: ٣٣٥)، ومَدْحَ ثلاثة وتسعين[1] عالمًا (١/ ٣٩٩: ٥٦٥)، فتتبعت كلامهم، فوجدت من وصفه بالنقد:

١- العراقي (١/ ٢٦٨)، وقال (١/ ٢٧٠): «ميَّز بين الثقات والضعفاء من الرجال».

٢- وحميد الدين التُّرْكُماني (١/ ٢٧٨).

٣- وكمال الدين الشُّمُنِّي، حيث قال في مقدمة شرحه لـ«نخبة الفكر» المسمىٰ «نتيجة النظر في نخبة الفكر» [كما في (١/ ٢٨٠)]: «المرجوع إليه في علمي التجريح والتعديل».

٤- وابن العراقي ولي الدين أبي زرعة (١/ ٢٨٤) (مرتين).

٥- وابن مَغْلِي، وقال (١/ ٢٨٧): «إمامته في علم الحديث لا تنكر، وتحقيقه فيه أشهر من أن يعرَّف به ويذكر، وحفظه للرجال وطبقاتهم وتعديلهم وتجريحهم سما فيه علىٰ أهل عصره».

٦- والبدر البَشْتكي، وقال (١/ ٢٨٧): «طلب الحديث وبرع فيه، وتفرد في أسماء رجاله».

٧- وسبط ابن العجمي، وقال (١/ ٢٩٧): «هذا الرجل في غاية ما يكون من استحضار الرجال والكلام فيهم، وله مؤلفات كثيرة في تراجمهم... وأما الحديث، فله معرفة تامة برجاله المتقدمين والمتأخرين بتراجمهم... لا أستحضر أني رأيت مثله في معرفة رجاله المتقدم والمتأخر، والله أعلم».

٨- وناصر الدين الفاقوسي (١/ ٢٩٨).

---

(١) لم يفهرس المحقق لآخر أربعة، ولعل عذره أن السخاوي لم يستحضر اسم أحدهم، ولم يقف علىٰ مدح الباقين.

٩ - وابن خطيب الناصرية، وقال (١/ ٣٠٢): «علامة في معرفة الرجال واستحضارهم».

١٠ - وتقي الدين بن فهد، وقال (١/ ٣١٦): «انفرد في الشُّبوبيَّة بين علماء زمانه بمعرفة فنون الحديث، لاسيما رجاله وما يتعلق بهم».

١١ - وابن قُطْلُوبُغا، وقال (١/ ٣٢٠): «العارف بأسماء الرجال وأحوالهم، المطلع علىٰ مبدأ أمورهم ومآلهم».

١٢ - وأبي ذر الحلبي (١/ ٣٢٠).

١٣ - ونجم الدين ابن فهد، وقال (١/ ٣٢٧): «ناقد الأسانيد والألفاظ... انتهىٰ إليه علم الأثر والمعرفة بالعلل، وأسماء الرجال، وأحوال الرواة، والجرح والتعديل»[١].

١٤ - وقطب الدين الخَيْضَرِي، وقال (١/ ٣٣١، ٣٣٢): «علم الناقدين... ونظر في الرجال وطبقاتهم، ومعرفة تراجمهم، من جرح وتعديل»[٢].

- وقال السيوطي في «ذيل تذكرة الحفاظ» (ص٣٤٨): «إن المحدثين عيال الآن في الرجال وغيرها من فنون الحديث علىٰ أربعة: المزي والذهبي والعراقي وابن حجر».

---

(١) لطيفة:

قال السخاوي (١/ ٣٢٨): «هو (ابن فهد) المحرك لي لتبييض هذه الترجمة - فجزاه الله خيرًا -، وحلَف لي مجتهدًا، أنه كان يود لو عاش (الحافظ) ويموت هو. قال: لأن موتي موت شخص واحد. وصاحب الترجمة يموت به علم السنة».

(٢) هؤلاء المذكورون ممن أثنى على الحافظ، وفي ثنائهم: وصف له بالنقد، أما من مدحه بنظم، فلم أقف في كلامهم على وصف له بالنقد.

- وقال الدكتور الأعظمي في «الدراسات» (ص٣٦٣، ٣٦٤): «كان لهما (الذهبي وابن حجر) فضل في تذليل الصعاب وحل المعضلات، وتحرير القول الفصل في الرجال، ولو قلت: لولا جهودهما في نقد الرجال، ومعرفة العلل، لما استطاع كثير منا أن يتخرج في علم الحديث - فجزاهما الله خير الجزاء -».

- ولكن وصفه الشيخ مصطفىٰ بن إسماعيل في «إتحاف النبيل» (١/ ٨٠، ٨١) بـ«التساهل».

(١١) السخاوي (٨٣١: ٩٠٢هـ)

❏ **اسمه**: محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر شمس الدين أبو الخير(١).

❏ **مكانته**: قال عن نفسه في «المتكلمون في الرجال» (ص١٣٦): «وللمصنف في الفن كتب كثيرة، مع كونه غير متوجه له بكليته ولا مُنَبِّهٍ علىٰ جميع ما علمه من تقصير أهله وحملته».

- وقال ابن العماد في «شذرات الذهب» (٢/ ٨٦): «انتهىٰ إليه علم الجرح والتعديل، حتىٰ قيل: لم يكن بعد الذهبي أحد سلك مسلكه».

- ووصفه ابن غازي في «فهرسته» (ص١٤٨) بـ«الحافظ الناقد».

- وقال ابن فهد [كما في «البدر الطالع» (٢/ ١٨٦)]: «له اليد الطولىٰ في المعرفة بأسماء الرجال وأحوال الرواة والجرح والتعديل، وإليه يشار في ذلك».

---

(١) ويُكنى كذلك بـ«أبي عبد الله»، ولكن «أبا الخير» كنَّاه بها أكثر من ترجم له. ويعرف بين أناس مخصوصين بـ«ابن البارد»، وكان يكره هذه النسبة، ولا يذكره بها إلا من يقصد التحقير؛ انظر: «الحافظ السخاوي وجهوده في الحديث وعلومه» (١/ ٣١: ٣٣).

- وقال الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص٢٢١): «قُدِّمَ في علم الحديث كلام الحافظ السخاوي علىٰ كلام السيوطي عند التعارض؛ لأن صاحب فن يغلب صاحب فنون».

- وقال الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف في مقدمة تحقيق «تدريب الراوي» (ص: ت): «وأما السخاوي فهو في علم الحديث وعلوم الإسناد وما يتعلق بالرجال والعلل والتاريخ إمام لا يشاركه فيها أحد، ويعتبر صاحب فن واحد، ولذا يرجح قوله في الحديث وعلومه على السيوطي، ومؤلفاته في ذلك مرجع المحققين، وهو وارث شيخه ابن حجر في ذلك».

- ورجحه الشيخ عبد الله السعد على السيوطي.

❁ ❁ ❁

زيادات(١)

(١) مسلمة بن القاسم (٢٩٣: ٣٥٣هـ)

❑ اسمه: مسلمة بن القاسم بن إبراهيم أبو القاسم الأندلسي القرطبي.

❑ **مكانته**: قال ابن الفَرَضِي في «تاريخه» (ص١٣٠): «سمعت من ينسبه إلىٰ الكذب، وسألت محمد بن أحمد بن يحيىٰ القاضي عنه، فقال: لم يكن كذابًا، ولكن كان ضعيف العقل».

- وقال أبو جعفر المالقي في «تاريخه» [كما في «لسان الميزان» (٨/ ٦١)]: «فيه نظر».

- وقال الذهبي في «السير» (١٦/ ١١٠): «لم يكن بثقة».

- و«الميزان» (٥/ ٢٣٧/ ٨٥٢٨) (ترجمة ابن القاسم): «ضعيف».

- وقال الحافظ في «اللسان» (٨/ ٦١، ٦٢/ ٧٧٣٧): «هذا رجل كبير القدر... وله تصانيف في الفن، وكانت له رحلة لقي فيها الأكابر... جمع تاريخًا في الرجال، شرط فيه ألا يذكر إلا من أغفله البخاري في «تاريخه»، وهو كثير الفوائد، في مجلد واحد».

- وقال المعلمي في «التنكيل» (١/ ٤٤٤): «أما مسلمة بن قاسم، فقد جعل الله لكل شيء قدرًا، حده أن يُقبل منه توثيق من لم يجرحه من هو أجلّ منه ونحو ذلك، فأما أن يعارض بقوله نصوص جمهور الأئمة، فهذا لا يقوله عاقل».

(١) من أول هنا: زدته على ما ذكره الذهبي والسخاوي.

- وقال الشيخ حاتم في شرح «خلاصة التأصيل» (الشريط التاسع): «متكلم فيه، وله كتابان في الجرح والتعديل، ودائمًا يُقلد النسائي حتى في اللفظة».

- وقال شيخنا محمد عمرو رَحِمَهُ اللَّهُ في شرح «الشرح والتعليل» (الشريط ١/ جـ٢): «مسلمة بن القاسم متساهل في الجرح والتعديل، ومتهم بفساد في العقيدة، والملاحظ أنه يوافق النسائي وكأنه يأخذ منه».

- وقال الدكتور قاسم سعد في «موارد الذهبي في الميزان» (ص٥٤٢): «لم ينقل الذهبي في «الميزان» عن مسلمة بن قاسم إلا في موضع واحد (ترجمة ٧١٢٣)، انتقد فيه كلامه مما يدل علىٰ عدم اهتمام الذهبي بمسلمة؛ لأنه لا يثق به، والله أعلم».

(٢) الْجَوْرَقَانِي[١] (-: ٥٤٣هـ)

❑ اسمه: الحسين بن إبراهيم بن حسين بن جعفر الهَمَذاني أبو عبد الله.

❑ مكانته: وصفه الذهبي في «السير» (٢٠/ ١٧٧) بـ«الناقد».

- وقال الحافظ في «اللسان» (٣/ ١٤٤، ١٤٥/ ٢٤٥٥): «كان قليل الخبرة بأحوال المتأخرين، وجلّ اعتماده في كتاب «الأباطيل» علىٰ المتقدمين إلىٰ عهد ابن حبان، وأما من تأخر عنه، فيعل الحديث بأن رواته مجاهيل، وقد يكون أكثرهم مشاهير».

- وقال الدكتور عبد الرحمن الفَريوائي في مقدمة تحقيق «الأباطيل» (١/ ٦٤): «تشدده ظاهر من كلامه علىٰ الرواة في تجريحهم لأدنىٰ سبب، ولكن الشيء الذي

---

(١) بالراء المهملة، وهو الراجح، انظر: مقدمة تحقيق «الأباطيل» (١/ ٦٧: ٧١)، وحاشية «لسان الميزان» لأبي غدة (٣/ ١٤٣/ حـ١)، وهو ما رجحه الشيخ حاتم في شرح «مقدمة ابن الصلاح» (الشريط السادس والأربعين).

يسترعي الانتباه هو تساهله أيضًا في هذا الباب، فكم من حديث صححه أو حسنه وفيه أضعف ممن ضعف الحديث بسببه».

- وعدَّه التهانوي في «قواعد في علوم الحديث» (ص١٩١) من المتشددين(١).

- وذكر الدكتور قاسم سعد في «موارد الذهبي في الميزان» (ص١٣٥/ حـ٢): أن الذهبي وابن حجر نقلا عنه في «الميزان» و«اللسان».

(٣) ابن المَوَّاق (٥٨٣: ٦٤٢هـ)

❑ اسمه: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن خلف.

❑ مكانته: قال ابن عبد الملك في «الذيل والتكملة» (١/ ٢٧٣): «كان ناقدًا محققًا، ذاكرًا أسماء الرجال وتواريخهم وأحوالهم».

- وقال عن كتابه «بغية النقاد»: «ظهر فيه إدراكه... وإشرافه على علله وأطرافه، وتيقظه وبراعة نقده واستدراكه».

- ووصفه ابن رُشَيد في «ملء العيبة» (٥/ ٥٠)، والكَتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص١٧٨) بـ«الناقد».

- وكذلك القَصَّار، وقال عن كتابه «بغية النقاد»: «ظهر فيه إدراكه ونبله وبراعة نقده»(٢).

---

(١) انظر: «الرفع والتكميل» (ص٣٢٠، ٣٢٩) وحاشيته، و«قواعد في علوم الحديث» (ص١٩١)، و«الأجوبة الفاضلة» (ص١٧٦، ١٧٧).

(٢) انظر: «ماء الموائد» (٢/ ٢٤٧)، و«الرسالة المستطرفة» (ص١٧٨)، وقسم الدراسة لكتاب «بغية النقاد».

(٤) ابن عبد الهادي (٧٠٤ أو بعدها بيسير: ٧٤٤هـ)

❑ **اسمه**: محمد بن أحمد بن عبد الهادي بن عبد الحميد المقدسي الحنبلي أبو عبد الله.

❑ **مكانته**: ذكره ابن ناصر الدين.

- ووصفه (ص٦٣) بـ«الناقد»، وقال: «عُنِيَ بالحديث وأنواعه، ومعرفة رجاله وعلله».

- وقال الذهبي في «المعجم المختص» (رقم ٢٥٤): «عُنِيَ بفنون الحديث ومعرفة رجاله».

- و«تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٥٠٨): «اعتنىٰ بالرجال والعلل».

- وقال الحسيني في «ذيل التذكرة» (ص٤٩): «اعتنىٰ بالرجال والعلل».

- وقال نحو ذلك في «ذيل العبر» (ص١٣٢).

- وقال صلاح الدين الصفدي في «الوافي» (٢/ ١٦١): «رأيته يواقف الشيخ جمال الدين المزي، ويرد عليه في الرجال».

- وقال في «أعيان العصر» (٤/ ٢٧٣): «صحيح الانتقاد... وتبحر في معرفة أسماء الرجال، وضيق علىٰ المزي فيها المجال... رأيته يواقف شيخنا جمال الدين، ويرد عليه في أسماء الرجال».

- ووصفه ابن كثير في «البداية والنهاية» (١٤/ ٢١٠/ وفيات ٧٤٤هـ) بـ«الناقد»، وقال: «وكان حافظًا جيدًا لأسماء الرجال وطرق الحديث، عارفًا بالجرح والتعديل، بصيرًا بعلل الحديث، حسن الفهم له».

- وقال كذلك: «كان حافظًا علَّامةً ناقدًا... وكان جبلًا في العلل والطرق والرجال، حسن الفهم جدًّا»[١].

- ووصفه ابن رجب في «ذيل الطبقات» (٥/ ١١٦) بـ«الناقد»، وقال: «عُني بالحديث وفنونه، ومعرفة الرجال والعلل، وبرع في ذلك».

- وقال ابن قاضي شُهْبَةَ في «تاريخه» (٢/ ١/ ٣٩٤) (مخطوط)[٢]: «برع في معرفة العلل والإسناد، حتىٰ كان شيخه المزي يقر له بذلك».

- ووصفه الزركشي في «نكته» (٣/ ٣٤٨) بـ«الناقد».

(٥) أبو المحاسن الحسيني (٧١٥: ٧٦٥هـ)

❑ **اسمه**: محمد بن علي بن الحسن بن حمزة بن أبي المحاسن الحسيني الدمشقي الشافعي.

❑ **مكانته**: ذكره ابن ناصر الدين، ووصفه (ص١٠٥) بـ«الناقد».

- وسُئل العراقي كما في «طبقات الحفاظ» (ص٥٣٧) عن أربعة تعاصروا أيهم أحفظ: مُغْلَطَاي، وابن كثير، وابن رافع، والحسيني؟ فأجاب: «إنَّ أوسعهم اطلاعًا وأعلمهم بالأنساب مُغْلَطَاي، علىٰ أغلاطٍ تقع منه في تصانيفه، ولعله من سوء الفهم، وأحفظهم للمتون والتواريخ ابن كثير، وأقعدهم لطلب الحديث وأعلمهم بالمؤتلف والمختلف ابن رافع، وأعرفهم بالشيوخ المعاصرين والتخريج الحسيني، وهو أدونهم في الحفظ».

---

(١) كما في «الدرر الكامنة» (١/ ٤٥٦)، و«طبقات الحفاظ» (ص٥٢٩/ رقم ١١٦٣)، و«ذيل تذكرة الحفاظ» (ص٣٥١).

(٢) كما في مقدمة تحقيق «التنقيح» (١/ ١٠٩).

(٦) ابن كثير (٧٠٠ أو بعدها بقليل: ٧٧٤هـ)

❑ اسمه: إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضَوء الدمشقي الشافعي أبو الفداء.

❑ مكانته: ذكره ابن ناصر الدين.

- وقال الذهبي في «التذكرة» (٤/ ١٥٠٨): «له عناية بالرجال والمتون».

- وقال تلميذه ابن حِجِّي السعدي كما في «الدارس في تاريخ المدارس» (ص١٠): «كان أحفظ من أدركناه لمتون الأحاديث وأعرفهم بتخريجها ورجالها وصحيحها وسقيمها، وكان أقرانه وشيوخه يعترفون له بذلك».

- وقال تلميذه الحسيني في «ذيل التذكرة» (ص٥٨): «أمعن النظر في الرجال والعلل».

- وقال الداوودي في «طبقات المفسرين» (١/ ١١٢): «أقبل علىٰ علم الحديث... وسمع الكثير، وأقبل علىٰ حفظ المتون، ومعرفة الأسانيد والعلل والرجال والتاريخ، حتىٰ برع في ذلك وهو شاب».

- وسُئل العراقي كما في «طبقات الحفاظ» (ص٥٣٧) عن أربعة تعاصروا أيهم أحفظ: مُغْلَطَاي، وابن كثير، وابن رافع، والحسيني؟ فأجاب: «إنَّ أوسعهم اطلاعًا وأعلمهم بالأنساب مُغْلَطَاي، علىٰ أغلاطٍ تقع منه في تصانيفه، ولعله من سوء الفهم، وأحفظهم للمتون والتواريخ ابن كثير، وأقعدهم لطلب الحديث وأعلمهم بالمؤتلف والمختلف ابن رافع، وأعرفهم بالشيوخ المعاصرين والتخريج الحسيني، وهو أدونهم في الحفظ».

(٧) ابن رجب الحنبلي (٧٣٦: ٧٩٥ هـ)

❑ **اسمه:** عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن السلامي البغدادي ثم الدمشقي الحنبلي زين الدين أبو الفرج.

❑ **مكانته:** قال ابن قاضي شهبة في «تاريخه» (٣/ ١٩٥): «كتب وقرأ وأتقن الفن واشتغل في المذهب حتىٰ أتقنه وأكب علىٰ الاشتغال بمعرفة متون الحديث وعلله ومعانيه».

- وقال ابن حجر في «إنباء الغمر» (١/ ٤٦٠): «مهر في فنون الحديث أسماءً ورجالًا وعللًا وطرقًا واطلاعًا علىٰ معانيه».

- ونقل عن ابن حجي قوله: «أتقن الفن وصار أعرف أهل عصره بالعلل وتتبع الطرق».

(٨) الهيثمي (٧٣٥: ٨٠٧ هـ)

❑ **اسمه:** علي بن أبي بكر بن سليمان بن أبي بكر بن عمر بن صالح الشافعي نور الدين أبو الحسن.

❑ **مكانته:** ذكر ابن حجر في «إنباء الغمر» (٢/ ٢٧٧): أنه كان يدري من الحديث فنًّا واحدًا، وهو التخريج.

- وقال السخاوي في «الضوء اللامع» (٥/ ٢٠٢): «الحق مَا قَالَه شيخنا، أَنه كان يدري منه فنًّا واحدًا، يعني الذي دربه فيه شيخهما العراقي».

- ووصفه الشيخ الألباني بـ«التساهل»(١).

(٩) البوصيري (٧٦٢: ٨٤٠ هـ)

❑ **اسمه:** أحمد بن أبي بكر عبد الرحمن بن إسماعيل بن سَليم الشافعي شهاب الدين أبو العباس.

❑ **مكانته:** قال السخاوي في «الضوء اللامع» (١/ ٢٥١): «كثرت عنايته بِهذا الشأن... وكتب بِخطه أيضًا من تصانيف غيره الكثير كالفردوس ومُسْنَده، بِحيث علق بذهنه من أحاديثهما أشياء كثيرة، كان يذاكر بها، مع عدم مشاركة فِي غيره ولا خبرة بالفن كما ينبغي... وخطه حسن مع تحريف كثير في المتون والأسماء».

- ووصفه الشيخ الألباني بـ«التساهل»(٢).

(١٠) ابن ناصر الدين الدمشقي (٧٧٧: ٨٤٢هـ)

❑ **اسمه:** محمد بن أبي بكر عبد الله بن محمد بن أحمد الدمشقي الشافعي.

❑ **مكانته:** قال محمد الخَيْضَري (ت٨٩٤هـ) في تقريظه لـ«الرد الوافر» (ص ٢٨٩): «ناقد المحدثين، إمام المعدلين والمجرحين».

---

(١) «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٢/ ١٦٢، ٤/ ٣٦٢، ٥/ ٣٦).

(٢) المصدر السابق (٤/ ٣٢٠، ٣٦٥).

(١١) العيني (٧٦٢: ٨٥٥ هـ)

❑ اسمه: محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين العينتابي الحنفي بدر الدين أبو محمد.

❑ مكانته: قال السخاوي في «الضوء اللامع» (١٠/ ١٣٥): «لإكثاره وتقليده الصُّحُف ونحوها يقع في خطه بالنسبة لما رأيته من تاريخه أشياء».

- ودافع عنه تقي الدين التميمي، حاملًا ذلك علىٰ كثرة مؤلفاته(١).

(١٢) السيوطي (٨٤٩: ٩١١ هـ)

❑ اسمه: عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن أبي بكر جلال الدين أبو الفضل.

❑ مكانته: قال الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص ٢٢١): «قُدِّم في علم الحديث كلام الحافظ السخاوي علىٰ كلام السيوطي عند التعارض؛ لأن صاحب فن يغلب صاحب فنون».

- وقال الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف في مقدمة تحقيق «تدريب الراوي» (ص: ت): «يعتبر السخاوي صاحب فن واحد، ولذا يرجح قوله في الحديث وعلومه على قول السيوطي».

- ورجح الشيخُ عبدُ الله السعد السخاويَّ عليه.

---

(١) انظر: «بدر الدين العيني وأثره في علم الحديث» (ص٨٧).

- ووصفه الشيخ الألباني[١] والشيخ مقبل في «المقترح في أجوبة بعض أسئلة المصطلح» (ص ١٥) بـ«التساهل».

- وقال الشيخ الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (١/ ١٨٢): «جماع نقال، وهذا هو السر في كثرة خطئه وتناقضه في كتبه»[٢].

❁ ❁ ❁

---

(١) «إرواء الغليل» (٦/ ٣٥٥)، و«سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٧/ ٢٢٧)، و«سلسلة الأحاديث الضعيفة» (١/ ٢٧٣).

(٢) وانظر: «منتهى الأماني بفوائد مصطلح الحديث للمحدث الألباني» (ص٣٢٣: ٣٢٧).

الباب الرابع

أهمّ المصنفات

في تراجم رواة السنة النبوية

أهم المصنفات
في تراجم رواة السنة النبوية

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ.

وبعد:

فكما أن كتب الرواية لا حصر لها، ولكن لها أصول معلومة، وأهمُّ هذه الأصول الكتب التسعة، وهي:

١ - «الصحيح» للإمام البخاري.

٢ - «الصحيح» للإمام مسلم.

٣ - «السنن» لأبي داود السجستاني.

٤ - «جامع الترمذي» (المشهور بالسنن).

٥ - «المجتبىٰ» للنسائي (السنن الصغرىٰ).

٦ - «السنن» لابن ماجه.

٧ - «موطأ الإمام مالك».

٨ - «مسند الإمام أحمد».

٩ - «مسند الدارمي» (المشهور بالسنن).

❑ كذلك كتب تراجم رواة السنة النبوية لا حصر لها، فقد قال:

- الشيخ المعلمي في «أهمية علم الرجال» (ص٢٩): «ثم ألَّف ابن معين وابن المديني وغيرهما، واتسع التأليف جدًّا».

- والدكتور الأعظمي في «الدراسات» (ص١٩): «وقد قدَّر العالم الألماني (شبرينجر) أن كتب أسماء الرجال تحتوي علىٰ ترجمة حياة نصف مليون رجل... إن الدنيا لم تر ولن ترىٰ أمة مثل المسلمين، فقد درس بفضل علم الرجال الذي أوجدوه حياة نصف مليون رجل»[(١)].

◈ ولكن لابد من معرفة أهمها حتىٰ يُجمع منها أقوال الحفاظ؛ حيث إنها متناثرة، فلابد من جمعها من الكتب حتىٰ يتوصل إلىٰ نتيجة سليمة لحال الراوي، الذي يترتب عليه معرفة صحة الحديث وسقمه.

ومما يوضح هذا المعنىٰ قول ابن الصلاح في «معرفة أنواع علم الحديث» (ص٦٥٤) (النوع ٦١): «هذا (معرفة الثقات والضعفاء من رواة الحديث) من أجلِّ نوع وأفخمه؛ فإنه المرْقاة إلىٰ معرفة صحة الحديث وسقمه، ولأهل المعرفة بالحديث فيه تصانيف كثيرة. منها: ما أفرد في الضعفاء ككتاب «الضعفاء» للبخاري، و«الضعفاء» للنسائي، و«الضعفاء» للعقيلي وغيرها. ومنها في الثقات فحسب، ككتاب «الثقات» لأبي حاتم ابن حبان. ومنها: ما جمع فيه بين الثقات والضعفاء كـ«تاريخ البخاري»، و«تاريخ ابن أبي خيثمة» وما أغزر فوائده، وكتاب «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم».

وواضح من كلام ابن الصلاح رَحِمَهُ اللَّهُ أن هذا على سبيل المثال لا الحصر، ولا على سبيل ذكر أهم ما في نوعه، فقد علَّق البُلْقِيني وقال: «فائدة: لابن حبان

(١) انظر: «تدوين الحديث» للسيد مُنَاظِر الكَيْلَاني.

كتاب في الضعفاء، ولابن الجوزي تصنيف فيه، ومن النافع في ذلك «الكامل» لابن عدي، و«تاريخ بغداد» للخطيب، و«تاريخ دمشق» لابن عساكر، و«الكمال» وما عليه، و«الميزان» للحافظ الذهبي».

❑ وسأذكر بمشيئة الله تعالىٰ أهمّ ما في كل نوع من هذه الأنواع مكتفيًّا في ذلك بذكر المطبوع فقط، ولن أتعرض لذكر المخطوط، ولن أهتم أيضًا بذكر أول من صنف؛ فلعل أول ما صُنِّف في عداد المفقود الآن.

❑ **وليُعلم أن الكتب التي فيها آراء النقاد علىٰ قسمين[1]:**

١ - قسم ألف في تراجم الرواة، وهو جزآن:

أ - كتب أساسية أصلية، وهي التي تنقل كلام الحفاظ بالإسناد.

ب - كتب فرعية أو مفرعة على الأساسية الأصلية، وهي التي تنقل أقوال الحفاظ بغير إسناد.

٢ - قسم ألف لغرض آخر، ككتب السنن والتواريخ، وبه أقوال للحفاظ.

❁ ❁ ❁

---

(١) هذا التقسيم أصله مُستفاد من: «قواعد الجرح والتعديل» للشيخ عبد الله السعد (القاعدة الثامنة).

القسم الأول

أولًا: أهم ما صُنِّف في الجمع بين الثقات والضعفاء

١ - «الطبقات الكبرىٰ» لابن سعد (ت٢٣٠هـ) المعروف بـ«كاتب الواقدي».

- قال ابن الصلاح في «معرفة أنواع علم الحديث» (ص٦٦٥) (النوع ٦٣): «كتاب حفيل كثير الفوائد».

- وابن كثير في «مختصره» (٢/ ٦٧٢) (النوع ٦٣): «من أجلِّ الكتب في هذا (معرفة الطبقات) طبقات محمد بن سعد كاتب الواقدي».

- واعتبره العراقي في «التبصرة والتذكرة» (٣/ ٢٧٥) من المطولات، وقال: «جليل، كثير الفائدة».

- وقال الشيخ حاتم في «دراسة الأسانيد» (الشريط الخامس): «ليس كل مادته من الواقدي».

- وفي شرح «مختصر ابن كثير» (الشريط الثاني عشر): «أجلُّ الكتب المتقدمة في الطبقات»، وكذا في شرح «نزهة النظر» (الشريط الخامس والعشرين)، وزاد: «نجد الترجمة في أكثر من مكان، لدخول صاحب الترجمة أكثر من بلد»[(١)].

٢ - «التاريخ» لأبي زكريا يحيىٰ بن معين (ت٢٣٣هـ) تصنيف تلامذته مما سألوه عنه، ودونوا كلامه في ميدان الجرح والتعديل وعلل الأحاديث، وما يتعلق

---

(١) وانظر: «فتح المغيث» (٤/ ٥١٦)، و«الغاية في شرح الهداية» (٢/ ٥٦٩)، و(ص٣٤١، ٣٤٣) من هذا الكتاب.

بهما، حيث لم يباشر هو تأليف كتاب في مادة النقد بالمعنىٰ المتعارف عليه، فقد أغناه تلاميذه في هذا الأمر، وهي كثيرة، والمطبوع منها ما يلي:

أ - «**التاريخ**» لعباس الدوري.

- قال الشيخ حاتم في «دراسة الأسانيد» (الشريط الخامس)، وشرح «خلاصة التأصيل» (الشريط السادس): «الدوري أكثر تلاميذ ابن معين ملازمةً له».

- وقال في شرح «خلاصة التأصيل» (الشريط التاسع): «الدارمي والدوري أعرف الناس بيحيى بن معين وألصقهم به».

- أما الشيخ مصطفىٰ بن إسماعيل في «إتحاف النبيل» (١/ ٣١٨/ ١٦٣) فقدم البغداديين بصفة عامة؛ لأنهم لازموه وهم به أعرف، وذكر ذلك عن الشيخ المعلمي(١).

- ويسلك الشيخ الألباني في ذلك مسلك الاختلاف بين الأئمة في الترجمة، فيرجح بالأوثق أو الأحفظ، ونحو ذلك، وقال: «لا يوجد عندي شيء حول ترجيح البغداديين من تلامذة ابن معين»(٢).

ب - «**معرفة الرجال**» لأحمد بن القاسم بن مُحْرِز(٣).

---

(١) «الدرر في مسائل المصطلح» (ص١٩٥).

(٢) المصدر السابق (ص١٩٤، ١٩٥).

(٣) قال أبو غدة في حاشية مقدمة «التمهيد» (ص٩٢): «يدخل في مجاهيل العلماء من لم توجد له ترجمة تُعرِّف بحاله، ولم يقف أهل العلم على نص أهل الشأن على توثيقه وتعديله ولا على تجريحه وتوهينه، ولكن آثاره، تدل على كونه من حملة العلم ومن المعتنين به، المتقنين فيه، وذلك كابن محرز الراوي عن ابن معين».

وسألت الشيخ حاتمًا مشافهة، فقال بهذا المعنى، وزاد: أن الأمر يحتاج إلى دراسة مقارنة، أي: مقارنة أقوال ابن مُحْرِز بباقي أقوال الرواة عن ابن معين؛ لأنه يلاحظ أن الأئمة لم يكثروا النقل=

جـ - **«سؤالات إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد الخُتَّلي»**.

- قال الخطيب في «تاريخه» (٦/ ١٢٠): «عنده عن يحيىٰ بن معين سؤالات كثيرة الفائدة تدل علىٰ فهمه».

- وقال الشيخ حاتم في شرح «مقدمة ابن الصلاح» (الشريط التاسع بعد المائة): «من آخر السؤالات».

د - **«التاريخ في تجريح الرواة وتعديلهم»** لعثمان بن سعيد الدارمي.

- قال الشيخ حاتم في شرح «خلاصة التأصيل» (الشريط التاسع): «الدارمي والدوري أعرف الناس بيحيى بن معين وألصقهم به».

- وقال في شرح «مقدمة ابن الصلاح» (الشريط التاسع بعد المائة): «تدل (سؤالاته) على إمامته».

هـ - **«التاريخ»** لأبي خالد الدَّقَاق يزيد بن الهيثم بن طَهْمان البادِي.

و - **«سؤالات عثمان بن طالوت البصري»** (تاريخ هاشم بن مرثد الطبراني)[1].

٣ - «سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لابن المديني» (ت ٢٣٤هـ).

= عنه كباقي الرواة.
وقال مثل ذلك في شرح «خلاصة التأصيل» (الشريط الخامس).
وقال في شرح «مقدمة ابن الصلاح» (الشريط السابع والخمسين): «من خلال الممارسة يظهر عليها الموافقة».
ثم سألت شيخنا محمد عمرو رَحِمَهُ اللهُ فقال مثل ذلك، وأثنى عليها قديمًا بتاريخ (٧/ ١/ ١٩٩٤م) وقال: «سؤلات ابن مُحْرِز والآجري من أقوى السؤالات وتدل على نباهتهما، وإن كان ليس فيهما كبير كلام»، وانظر: شرح «الشرح والتعليل» (الشريط ٥/ جـ٢).
وذكر الدكتور قاسم سعد في «موارد الذهبي في الميزان» (ص٤٥/ حـ٣): أن الذهبي نقل بواسطته في عدة تراجم، ونصَّ على ثلاثة منها.

(١) وغير هؤلاء كثير، كما ذكر الدكتور قاسم سعد في: «موارد الذهبي في الميزان» (ص٤١: ٤٧).

- قال الدكتور قاسم سعد في «موارد الذهبي في الميزان» (ص١١٥): «تُعدُّ هذه السؤالات أهم وأوسع ما بقي مجموعًا من أقوال ابن المديني في الرجال».

وذكر جماعةً ممن رووا عن ابن المديني كلامه، ونقل عنهم الذهبي في «الميزان».

٤ - «التاريخ» لخليفة بن خياط (ت٢٤٠هـ).

٥ - «الطبقات» لخليفة بن خياط (ت٢٤٠هـ).

٦ - «العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد (ت٢٤١هـ)، رواية:

- ابنه عبد الله.

- والمرُّوذي، أبي بكر أحمد بن محمد بن الحجاج.

- والميموني، أبي الحسن عبد الملك بن عبد الحميد.

- وابنه صالح.

٧ - «مسائل الإمام أحمد» (ت٢٤١هـ)، رواية:

- ابنه عبد الله.

- وابنه صالح.

- وأبي داود السجستاني.

- وحرب بن إسماعيل الكرماني[1].

قال الذهبي في «السير» (١٣/ ٢٤٥): «من أنفس كتب الحنابلة وهو كبير في مجلدين».

(١) هذه للإمام أحمد وابن راهُوْيه.

- وابن هانئ النيسابوري.

- والكوسج، إسحاق بن منصور[(١)].

٨ - «سؤالات» الإمام أحمد (ت٢٤١هـ)، رواية:

- أبي داود السجستاني.

- وأبي بكر الأثرم، أحمد بن محمد بن هانئ.

٩ - «التاريخ الكبير» للبخاري (ت٢٥٦هـ):

- قال ابن عقدة [كما في «جامع الخطيب» (٢/ ٢٧٥/ ١٦٢١)]: «لو أن رجلًا كتب ثلاثين ألف حديث لما استغنىٰ عن كتاب تاريخ محمد بن إسماعيل البخاري».

- والخطيب في «جامعه» (٢/ ٢٧٤/ ١٦٢٠) بعد ما ذكر بعض الكتب المهمة في هذا الأمر: «ويربي علىٰ هذه الكتب كلها تاريخ محمد بن إسماعيل البخاري»[(٢)].

- والتاج السبكي في «الطبقات» (٢/ ٢٢٦، ٢٢٧)، وكما في «الرسالة المستطرفة» (ص ١٢٩): «لم يسبق إليه، ومن ألف بعده شيئًا من التاريخ أو الأسماء أو الكنىٰ لم يستغن عنه، فمنهم: من نسبه إلىٰ نفسه، مثل: أبي زرعة، وأبي حاتم، ومسلم، ومنهم: من حكاه عنه، فالله يرحمه؛ فإنه الذي أصل الأصول».

- والسخاوي في «الإعلان بالتوبيخ» (ص٤٥): «لا يتوصل للحكم علىٰ الحديث إلا به»[(٣)].

---

(١) وغير هؤلاء كثير، كما ذكر الدكتور قاسم سعد في: «موارد الذهبي في الميزان» (ص٦١: ٦٦).

(٢) وأوردهما السخاوي في «الإعلان بالتوبيخ» (ص١١٨).

(٣) هذا النص يحتاج إلى بعض التأمل، فقد يحتمل أن الذي لا يتوصل إلا به هو البخاري فقط، أو أن الضمير يعود على كتاب التاريخ، والله أعلم.

- والمعلمي في مقدمة «موضح أوهام الجمع والتفريق»: «أول مصنف جامع لأسماء الرواة إلا ما شذّ، هو «التاريخ الكبير» للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، احتوى على بضعة عشر ألف ترجمة».

- و«الفوائد المجموعة» (ص١٦٨): «إخراج البخاري الخبر في التاريخ لا يفيد الخبر شيئًا بل يضره؛ فإن من شأن البخاري ألا يخرج الخبر في التاريخ إلا ليدل على وهن راويه».

- والشيخ حاتم في «علم العلل» (الشريط الثالث): ««التاريخ الكبير» من أهم مصادر العلل، وفيه أربعة علوم:

١ - التعريف بالرواة وهو الغرض الأساسي للكتاب.

٢ - بيان مراتبهم من الجرح والتعديل، وليس هو الغرض الأساسي، ولكن كان يذكر ذلك تبرؤًا ونافلةً؛ لذلك سكت عن رواة كثيرين وتكلم عنهم في كتب أخرى، بل أحيانًا يتكلم عن الراوي في غير ترجمته.

٣ - علم المراسيل.

٤ - علم العلل».

وفي موطن آخر (الشريط الرابع): «ابن أبي حاتم أفرد «التاريخ الكبير» في ثلاثة كتب: «الجرح والتعديل»، «المراسيل»، «العلل»».

- وقال في «تاريخ نشوء مصنفات السنة» (الشريط الخامس): «ليس مقصده الأول الجرح والتعديل».

١٠ - «التاريخ الأوسط» للبخاري (ت٢٥٦هـ)[1].

(١) قال الشيخ حاتم في «تاريخ نشوء مصنفات السنة» (الشريط السادس)، وشرح «مقدمة=

١١ - «سؤالات أبي عبيد الآجري» لأبي داود السجستاني (ت٢٧٥هـ).

- قال ابن كثير في «مختصره» (١/ ١٣٧) (النوع ٢): «لأبي عبيد الآجري عنه (أبي داود) أسئلة في الجرح والتعديل والتصحيح والتعليل كتاب مفيد».

- وقال الذهبي في «السير» (١١/ ٣٧٧) (ترجمة ابن راهُويَه): «أبو عبيد محمد بن علي الآجري صاحب كتاب «مسائل أبي داود»، وما علمت أحدًا لينه».

- وقال أبو غدة في حاشية مقدمة «التمهيد» (ص٩١): «يدخل في مجاهيل العلماء من لم توجد له ترجمة تُعرِّف بحاله، ولم يقف أهل العلم علىٰ نص أهل الشأن علىٰ توثيقه وتعديله ولا علىٰ تجريحه وتوهينه، ولكن آثاره تدل علىٰ كونه من حملة العلم ومن المعتنين به المتقنين فيه، وذلك: كأبي عبيد الآجري راوي الجرح والتعديل عن أبي داود».

- وقال شيخنا محمد عمرو رَحِمَهُ اللَّهُ في «أحاديث ومرويات في الميزان» (٢/ ١٤): «في القلب من بعض ما يرويه الآجري عن أبي داود».

- وقال في شرح «الشرح والتعليل» (الشريط ٥/ جـ٢): «الأصل فيها القبول إلا أن يكون مخالفة فنتوقف».

وأثنىٰ عليها قديمًا بتاريخ (٧/ ١/ ١٩٩٤م) وقال: «سؤلات ابن مُحْرِز والآجري من أقوىٰ السؤالات وتدل علىٰ نباهتهما، وإن كان ليس فيهما كبير كلام».

١٢ - «المعرفة والتاريخ» ليعقوب بن سفيان الفسوي (ت٢٧٧هـ).

١٣ - «التاريخ الكبير» لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب النسائي (ت٢٧٩هـ).

= ابن الصلاح» (الشريط التاسع بعد المائة): ««التاريخ الأوسط» قريب من كتب الطبقات والوفيات»، وقال نحو ذلك الدكتور إبراهيم اللاحم في: «الاتصال والانقطاع» (ص٧٥).

- قال الخطيب في «تاريخه» (٤/ ١٦٢): «لا أعرف أغزر فوائد من كتاب «التاريخ» الذي صنفه ابن أبي خيثمة».

- والعراقي في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٢٦٠): «كثير الفوائد».

- وابن الملقن في «المقنع» (٢/ ٦٥٨): «ما أغزر فوائده»!

- والسخاوي في «فتح المغيث» (٤/ ٤٣٤)، و«الإعلان بالتوبيخ» (ص١١٠)، والشيخ طاهر الجزائري في «توجيه النظر» (١/ ٢٨٤): «كثير الفوائد».

١٤ - «التاريخ» لأبي زرعة عبد الرحمن بن عمرو النصري الدمشقي (ت٢٨١هـ).

١٥ - «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي (ت٣٢٧هـ).

- قال ابن كثير في «مختصره» (٢/ ٦٦٤) (النوع ٦١): «من أنفعها (المصنفات في معرفة الثقات والضعفاء) كتاب ابن أبي حاتم».

- وقال ابن الملقن في «المقنع» (٢/ ٦٥٨): «ما أجلَّه»!

- وقال السخاوي في «الإعلان بالتوبيخ» (ص١١٠)، والشيخ طاهر الجزائري في «توجيه النظر» (١/ ٢٨٥): «ماشٍ فيه خلف البخاري».

- وقال السيوطي في «طبقات المفسرين» (ص١٧): «يدل علىٰ سعة حفظه وإمامته».

- ولكن قال أبو أحمد الحاكم لابن عَبْدُويَه الورَّاق [كما في «تاريخ دمشق» (٣٥/ ٣٦٣)]: «ما هذه الضحكة أراكم تقرءون كتاب «التاريخ» لمحمد بن إسماعيل البخاري علىٰ شيخكم (ابن أبي حاتم) علىٰ الوجه وقد نسبتموه إلىٰ أبي زرعة وأبي حاتم».

- وقال ابن خير الإشبيلي في «الفهرست» (٢٠٧، ٢٠٨): «كتاب عظيم الفائدة في معناه، وذلك أنه بنىٰ علىٰ تخريج البخاري في «تاريخه»، وزاد فيه عن أبيه وأبي زرعة الرازي أسماء الرجال والتجريح والتعديل، فجاء الكتاب متقنًا عظيم الفائدة».

- وقال ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٣/ ٢٨٩): «ينقل رسوم البخاري في الأكثر ويزيد الجرح والتعديل، فلذلك يتفقان في الأوهام كثيرًا»[(١)].

١٦ - «سؤالات الدارقطني» (ت٣٨٥هـ)، رواية:

- الحاكم.

- والسهمي، حمزة بن يوسف.

قال الشيخ حاتم في شرح «مقدمة ابن الصلاح» (الشريط التاسع بعد المائة): «هذه السؤالات عن المتأخرين».

- والبَرْقاني، أبي بكر أحمد بن محمد بن أحمد.

قال الشيخ حاتم في شرح «مقدمة ابن الصلاح» (الشريط التاسع بعد المائة): «هذه السؤالات عن المختلف فيهم من المتقدمين».

- وابن بُكير البغدادي وغيره.

- والسُّلَمي، أبي عبد الرحمن محمد بن الحسين بن موسىٰ[(٢)].

(١) انظر: «موضح أوهام الجمع والتفريق» (١/ ١٤: ١٦)، و«السنن الأبين» (ص١٤٧)، ومقدمة تحقيق الشيخ المعلمي لكتاب «الجرح والتعديل»، و«ابن أبي حاتم وأثره في علوم الحديث» للدكتور رفعت فوزي (ص١٨٥: ١٩٧)، لمناقشة هذا الكلام.

(٢) ذكر الدكتور قاسم سعد في «موارد الذهبي في الميزان» (ص٨٠، ٨١) غير هؤلاء ممن نقل عنهم الذهبي كلام الدارقطني.

- قال ابن طاهر في «أطراف الغرائب والأفراد» (١/ ١٩): «ليس في جميع السؤالات أكثر فائدة منها».

- والذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١٠٤٦): «سؤال عارف بهذا الشأن».

- و«الميزان» (٤/ ٤٤٤/ ٧٤١٩): «في القلب مما يتفرد به».

- وقال شيخنا محمد عمرو رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شرح «الشرح والتعليل» (الشريط ٥/ جـ١): «بعض نقولات السلمي تحتاج إلىٰ توقف».

- والشيخ عبد الله السعد فيما أخبرني به أحد الثقات أن الشيخ قال له: «إن رواية السلمي للسؤلات مقبولة؛ لثبوته أنه روى من كتاب؛ ولكن إن خالف ثقةٌ، فالثقة أولى لتثبته».

١٧ - «سؤالات مسعود السجزي» للحاكم (ت٤٠٥هـ).

١٨ - «الإرشاد» لأبي يعلىٰ الخليل بن عبد الله الخليلي (ت٤٤٦هـ).

١٩ - «سير أعلام النبلاء» للذهبي (ت٧٤٨هـ).

ثانيًا: أهمّ ما صُنِّف في الضعفاء[1]

١ - «الضعفاء الصغير» للبخاري[2].

٢ - «أحوال الرجال» لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجُوْزَجاني (ت٢٥٩هـ).

وقد اختلف في تحديد اسمه، وقال الشيخ حاتم في «دراسة الأسانيد» (الشريط الثاني): «غير هذا الاسم خطأ»[3].

٣ - «الضعفاء والمتروكون» لأبي زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي (ت ٢٦٤هـ).

---

(١) قال الدكتور أكرم العمري في «بحوث في تاريخ السنة» (ص١٠٠): «التصنيف في الضعفاء أكثر من التصنيف في الثقات».

وقال الشيخ حاتم في شرح «مقدمة ابن الصلاح» (الشريط الثامن بعد المائة): «المصنفات في الضعفاء لها منهجان:

الأول: يُذكر فيها كل من تُكلم فيه ولو كان مقبولًا عند المصنف، وذكر منها «الضعفاء الصغير» للبخاري، و«أحوال الرجال» للجوزجاني، و«أسامي المحدثين» لأبي زرعة، و«الكامل» لابن عدي.

الثاني: يُذكر فيها الضعفاء عند المصنف، وذكر منها «الضعفاء» للنسائي، و«الضعفاء» للعقيلي، و«المجروحين» لابن حبان».

(٢) و«الكبير» في عداد المفقود.

قال الشيخ حاتم في «شرح الموقظة» (ص٢١٥): «ليس كل من أورده البخاري في كتابه «الضعفاء» يكون مردودًا عنده؛ فإن منهم من أورده في الضعفاء، وبَيَّن هو نفسه فيه أنه مقبول محتج به، مثل: أيوب بن عائذ، وذر بن عبد الله، والصلت بن مهران، وطلق بن حبيب، وخالد ابن رباح، وغيرهم، فكتاب «الضعفاء» للبخاري في ذلك على نحو منهج «الكامل» لابن عدي، و«الميزان» للذهبي، و«لسان الميزان» لابن حجر»، ثم قال في الحاشية: «لم أر من نبَّه عليها».

(٣) انظر: «موارد الذهبي في الميزان» (ص١٣٢، ١٣٣).

٤ - «الضعفاء والمتروكون» للنسائي (ت٣٠٣هـ).

٥ - «الضعفاء» لأبي جعفر محمد بن عمرو العُقَيلي (ت٣٢٢هـ).

- قال ابن دقيق العيد في «الإمام» (٣/ ١٥٨): «العُقَيلي إنما يترجم بأسماء الرجال، ويذكر في أبوابهم بعض ما ينكر عليهم من الأحاديث أو كل ما رووا بحسب إقلالهم أو إكثارهم، كما يفعل الساجي وأبو أحمد وغيرهما».

- وقال نحو ذلك ابن القطَّان في «بيان الوهم والإيهام» (٢/ ١٩٨، ٥/ ٥٦٩، ٥٧٠).

- وقال السخاوي في «فتح المغيث» (٤/ ٤٣٢): «مفيد»[1].

٦ - «معرفة المجروحين من المحدثين» لأبي حاتم بن حبان (ت٣٥٤هـ).

- قال ابن كثير في «مختصره» (٢/ ٦٦٤) (النوع ٦١): «لابن حبان كتابان نافعان: أحدهما في الثقات، والآخر في الضعفاء»[2].

٧ - «الكامل في ضعفاء الرجال» لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجُرْجاني (ت٣٦٥هـ):

- قال حمزة السهمي في «تاريخ جرجان» (ص٢٦٧): سألت أبا الحسن الدارقطني أن يصنف كتابًا في ضعفاء المحدثين، فقال لي: أليس عندك كتاب ابن عدي؟ فقلت: نعم، قال: فيه كفاية لا يزاد عليه.

---

(١) جاء في «الإعلان بالتوبيخ» (ص١٠٩): «مقيد بأوقاف سعيد السعداء».

(٢) نبَّه ابن حبان في أكثر من ترجمة أنه لا يجوز الاحتجاج بما يورده من أحاديث؛ لأنه يقصد تضعيفها، ومنها ترجمة: إسحاق بن إبراهيم الطبري (١/ ١٤٩)، والحسن بن علي الأزدي (١/ ٢٩٢)، وعبد الله بن وهب النسوي (١/ ٥٣٨)، ومحمد بن الخليل الذهلي (٢/ ٣١٣)، ومحمد ابن القاسم الطايْكَاني (٢/ ٣٣١)، ومحمد بن سليمان بن محمد (٢/ ٣٣٤)، ومأمون بن أحمد السُّلَمي (٢/ ٣٨٤)، وانظر: ترجمة يحيى بن سعيد التميمي (٢/ ٤٧٠/ ١٢٠٦).

- قال ابن دقيق العيد في «الإمام» (٢/ ١٧٦): «أبو أحمد بن عدي شرط أن يذكر في كتابه كل من تكلم فيه متكلم، وقد ذكر فيه جماعة من الأكابر والحفاظ لذلك، ولم يذكر أحدًا فيمن خرج في كتابه هذا من حيث عدم الطعن مع الاشتهار».

- وشيخ الإسلام ابن تيمية [كما في «مجموع الفتاوىٰ» (١/ ٢٧١)]: «لم يصنف في فنه مثله».

- والذهبي في مقدمة «الميزان» (١/ ٢): «هو أكمل الكتب وأجلها في ذلك»[١].

- و«السير» (ص١٥٥، ١٥٦): «يذكر في «الكامل» كل من تُكُلِّم فيه بأدنىٰ شيء لو كان من رجال الصحيحين، ولكنه ينتصر له إذا أمكن، ويروي في الترجمة حديثًا أو أحاديث مما استنكر للرجل، وهو منصف في الرجال بحسب اجتهاده».

- و«تاريخ الإسلام» (حوادث سنة ٣٦٥/ ص٣٤٠): «كان مصنفًا حافظًا، له كتاب «الكامل في معرفة الضعفاء» في غاية الحُسن، ذكر فيه كل من تُكُلِّم فيه، ولو كان من رجال الصحيح، وذكر في كل ترجمة حديثًا فأكثر من غرائب ذلك الرجل ومناكيره، ويتكلم علىٰ الرجال بكلام منصف».

- والسبكي في «الطبقات» (٣/ ٣١٥): «كتابه «الكامل» طابق اسمه مُسمَّاه، ووافق لفظُه فَحْوَاه، مِن عيْنه انتجع المنتجعون، وبشهادته حكم المحكمون، وإلىٰ ما يقول رجع المتقدمون والمتأخرون».

- والعراقي في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٢٦٠): «ذكر في كتابه كل من تُكُلِّم فيه، وإن كان ثقة وتبعه علىٰ ذلك الذهبي في «الميزان»، إلا أنه لم يذكر أحدًا من الصحابة والأئمة المتبوعين».

---

(١) وقال مثل ذلك الشيخ طاهر الجزائري في «توجيه النظر» (١/ ٢٧٤).

- والسيوطي في «تدريب الراوي» (٢/ ٨٩٠) مثل ذلك.

- والحافظ في «هدي الساري» (ص٤٢٩) (ترجمة عكرمة مولىٰ ابن عباس): «من عادته (ابن عدي) فيه (الكامل) أن يخرج الأحاديث التي أنكرت علىٰ الثقة أو علىٰ غير الثقة».

- وفي موطن آخر (ص٤٣٣) (ترجمة غالب القطان): «وأما ابن عدي فذكره في الضعفاء، وأورد له أحاديثَ الحَمْلُ فيها علىٰ الراوي عنه، عمر بن المختار البصري، وهو من عجيب ما وقع لابن عدي، والكمال لله»[١].

- والسخاوي في «فتح المغيث» (٤/ ٤٣٢)، و«الإعلان بالتوبيخ» (ص١٠٩): «أكمل الكتب المصنفة قبله وأجلها، ولكنه توسع لذكر كل من تُكُلِّم فيه وإن كان ثقة. ولذا لا يحسن أن يقال: الكامل للناقصين. وذيل عليه أبو الفضل بن طاهر في «تكملة الكامل»».

(١) انظر: «الكامل» (١/ ٧٨، ٧٩) (المقدمة)، و(٤/ ١٣٠) (ترجمة أبي الزناد)، و(٢/ ٥٣٧) (ترجمة حنظلة بن أبي سفيان) مع المقارنة بـ«الميزان» و«التهذيب»، و(٤/ ١٠٤) (ترجمة ضِمَام بن إسماعيل) وقارن بـ«نصب الراية» (٤/ ١٢٠) و«الميزان»، و(٢/ ١٦٨) (ترجمة حميد الطويل)، و(٢/ ٤٢) (ترجمة بُكَير بن مِسْمار)، و(١/ ٣٠٢) (ترجمة أحمد بن صالح المصري)، و(١/ ٣٣٩) (ترجمة ابن عقدة أحمد بن محمد بن سعيد)، و(٦/ ٣٧٠) (ترجمة مُعلَّى بن ميمون)، و(٤/ ٢٦٥) (ترجمة ابن أبي داود عبد الله بن سليمان بن الأشعث)، و(٤/ ٢٦٧) (ترجمة أبي القاسم البغوي عبد الله بن محمد بن عبد العزيز)، و(٢/ ١٥) (ترجمة بشر بن عُبيد)، و(٤/ ٢٠١) (ترجمة عبد الله بن عبد العزيز بن أبي روَّاد)، و(٤/ ٢٦٠) (ترجمة عبد الله بن هارون الفروي).
و«السير» (١٦/ ١٥٥)، و«الميزان» (٤/ ٢٥١/ ٦٦٤٢) (ترجمة غالب القطان)، و(٢/ ١٤٧/ ٢٣٩٢) (ترجمة حُيَيّ بن عبد الله المَعَافِري)، و(٢/ ١١٧/ ٢٢٥١) (ترجمة حماد بن سلمة)، و(٣/ ٣٤٣/ ٥١٠١) (ترجمة عبد العزيز بن أبي روَّاد)، و«قواعد في علوم الحديث» (ص٢٧٥، ٤٢٣)، و«تحرير علوم الحديث» (١/ ٤٧٤: ٤٧٦)، و«علوم الحديث واقع وآفاق» (٤٠٧: ٤٢٨)، و(ص٤١٣: ٤١٤) من هذا الكتاب.

- وقال عقب ذكره في «المتكلمون في الرجال»: «مُصنِّفُه في الرجال، إليه المنتهى في الجرح».

- والشيخ حاتم في «شرح الموقظة» (ص٢٦٨): «لابن عدي عناية كبرىٰ بالبخاري وكتبه، وتتلمذ علىٰ جمع من الرواة عن البخاري، ثم هو ذلك الإمام الفحل، صاحب «الكامل» الذي وافق اسمه حقيقته».

- و«شرح النزهة» (الشريط السابع والعشرين): «مهما أثنينا عليه لم نعطه حقه».

٨ - «الضعفاء والمتروكون» للدارقطني (ت٣٨٥هـ).

- قال الشيخ حاتم في شرح «مقدمة ابن الصلاح» (الشريط الثامن بعد المائة): «كأنه من تصنيف البرقاني».

٩ - «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» لأبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين (ت٣٨٥هـ).

- قال الشيخ حاتم في شرح «مقدمة ابن الصلاح» (الشريط الثامن بعد المائة): «غالبه نقل، خاصة عن أربعة: الإمام أحمد، وابن معين، وأحمد بن صالح المصري، وابن عمار الموصلي».

١٠ - «الضعفاء والمتروكون» لأبي الفرج بن الجوزي (ت ٥٩٧هـ).

قال الذهبي في «الميزان» (١/ ١٦/ ٢٠) (ترجمة أبان بن يزيد): «لم يذكر فيه أقوال من وثقه. وهذا من عيوب كتابه؛ يسرد الجرح ويسكت عن التوثيق»[1].

---

(١) وانظر: (ص٤٥٠: ٤٥٢) من هذا الكتاب.

١١ - كتب الذهبي (ت٧٤٨هـ) في هذا النوع:

للإمام الذهبي أربعة كتب في الضعفاء:

أ - «**ديوان الضعفاء والمتروكين**»، وهو أول كتاب صنفه في الضعفاء.

ب - «**ذيل ديوان الضعفاء والمتروكين**».

جـ - «**المغني في الضعفاء**».

وقد ضم فيه الذيل إلىٰ الأصل، وزاد فيه زيادات، وقال (١/ ١٠٨) (ترجمة إسحاق بن سعد بن عبادة): «لم يرو عنه إلا رجل واحد، وهذا كثير لم أستوعب مثل هذا».

د - «**ميزان الاعتدال في نقد الرجال**»، وهو آخرها وأعظمها وأوسعها.

- قال الذهبي في «الميزان» (٤/ ٦٠، ٦١/ ٥٨٧٤) (ترجمة ابن المديني): «تبعناك (العقيلي) في ذكر هذا النمط لنذب عنه ولنزيف ما قيل فيهم... ولكن فائدة ذكرنا كثيرًا من الثقات الذين فيهم أدنىٰ بدعة أو لهم أوهام يسيرة في سعة علمهم أن يعرف أن غيرهم أرجح منهم وأوثق إذا عارضهم أو خالفهم».

- وقال أيضًا (١/ ١٩٢/ ٧٥٩) (ترجمة إسحاق بن سعد بن عبادة): «لم أذكر في كتابي هذا كل من لا يعرف، بل ذكرت منهم خلقًا، وأستوعب من قال فيه أبو حاتم: مجهول».

- وقال أيضًا في الخاتمة: «فأصله وموضوعه في الضعفاء، وفيه خلق - كما قدمنا في الخطبة - من الثقات ذكرتهم للذب عنهم، ولأن الكلام فيهم غير مؤثر ضعفًا».

❑ وقال عنه:

- العراقي في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٢٦٠): «ذكر (ابن عدي) في كتابه «الكامل» كل من تُكُلِّم فيه وإن كان ثقة وتبعه علىٰ ذلك الذهبي في «الميزان» إلا أنه لم يذكر أحدًا من الصحابة والأئمة المتبوعين، وفاته جماعة ذيلت عليه ذيلًا في مجلد».

- والحسيني في «ذيل العبر» (٤/ ١٤٨): «صنف الكتب المفيدة، فمن أطولها «تاريخ الإسلام»، ومن أحسنها «ميزان الاعتدال في نقد الرجال»، وفي كثير من تراجمه اختصار يحتاج إلىٰ تحرير».

- وبرهان الدين الأَبْنَاسي (ت٨٠٢هـ) «الشذا الفيَّاح» (٢/ ٧٤١)، والسيوطي في «تدريب الراوي» (٢/ ٨٩٠) مثل ذلك.

- وابن الوزير في «الروض الباسم» (٢/ ٤٦١): «شرط (الذهبي) ألا يترك أحدًا متكلم فيه بحق أو باطل إلا ذكره»[1].

- والحافظ في «التهذيب» (ترجمة النضر بن عبد الله السُّلَمي): «إذا لم يجد (الذهبي) المزيَّ قد ذكر للرجل إلا راويًا واحدًا جعله مجهولًا، وليس هذا بمطرد».

- والسخاوي في «فتح المغيث» (٤/ ٤٣٣) مثل ذلك، وقال فيه، وفي «الإعلان بالتوبيخ» (ص١٠٩): «فجاء كتابًا نفيسًا عليه معول من جاء بعده».

- والشيخ حاتم في «شرح الموقظة» (ص٢٢٥): «كتاب مليء بالفوائد، لم يؤلف بعده مثله أبدًا، فهو من أجلِّ كتب الضعفاء، ولا يغني عنه الكتاب الذي أَلَّفه

(١) وانظر: «توضيح الأفكار» (٢/ ٢٦٠).

الحافظ ابن حجر بعده وهو «لسان الميزان»؛ لأن شرط الحافظ في «اللسان» ألا يترجم فيه إلا لمن ليس من رجال «تهذيب الكمال»»[١].

١٢ - «لسان الميزان» للحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ).

- قال الحافظ في آخره (٩/ ٥٠٤): «إن لم يجده (الراوي) لا هاهنا (اللسان) ولا هاهنا (التهذيب) فهو إما ثقة أو مستور».

- وقال الشيخ حاتم في «شرح الموقظة» (ص٢٢٥): «كتاب عظيم وجليل، وميزة هذا الكتاب: أنه أضاف عبارات جرح وتعديل علىٰ الرواة الذين من شرطه، وأضاف تراجم جديدة لم يذكرها الإمام الذهبي؛ إما لعدم دخولها في شرطه، أو لأنها من شرطه؛ لكنها فاتته. ثم قال في الحاشية: وقد شرفني الله تعالىٰ بأن ذيلت علىٰ كتاب «لسان الميزان» بكتاب مطبوع، باسم «ذيل لسان الميزان»».

ثالثًا: أهم ما صُنِّف في الثقات[٢]

١ - «الثقات» لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي (ت٢٦١هـ)[٣].

٢ - «الثقات» لأبي حاتم بن حبان (٣٥٤هـ).

(١) وانظر: «قواعد في علوم الحديث» (ص٢٧٦، ٢٧٧، ٣٨٦، ٣٨٩)، و«المقترح» (ص٦٤/ رقم٩٩).

(٢) قال الدكتور أكرم العمري في «بحوث في تاريخ السنة» (ص١٠٠): «التصنيف في الضعفاء أكثر من التصنيف في الثقات».

(٣) انظر: «الإعلان بالتوبيخ» (ص١٠٩، ١١١)، و«تدريب الراوي» (٢/ ٨٩٠)، و«قواعد في علوم الحديث» (ص٤١٣/ حـ).
وقال الشيخ حاتم في «شرح النزهة» (الشريط السابع والعشرين): «الصواب أن كتاب العجلي ليس خاصًا بالثقات، بل فيه من اتهمه هو نفسه، واسمه الصحيح «التاريخ»»، وفي «موارد الذهبي في الميزان» (ص١٤٧: ١٤٩): ما يؤيد هذا المعنى.

- قال ابن كثير في «مختصره» (٢/ ٦٦٤) (النوع ٦١): «لابن حبان كتابان نافعان: أحدهما في الثقات، والآخر في الضعفاء».

- وقال السخاوي في «الإعلان بالتوبيخ» (ص١٠٩): «هو أحفلها، وهي على الطبقات وعملها الهيثمي معجمًا واحدًا».

- و«فتح المغيث» (٤/ ٣٤٩): «هو أحفلها (كتب الثقات)، لكنه يدرج فيهم من زالت جهالة عينه، بل ومن لم يرو عنه إلا واحد ولم يظهر فيه جرح... وذلك غير كاف في التوثيق عند الجمهور، وربما يذكر فيهم من أدخله في الضعفاء إما سهوًا أو غير ذلك».

- وقال الشيخ المعلمي في مقدمة تحقيق «الجرح والتعديل» (ص: يو): «عادة ابن حبان في «الثقات» ألا يدع بياضًا ولكن يقول: «يروي المراسيل، روى عنه أهل بلده» كأنه اطلع على ذلك أو بنى على أن البخاري إنما لم يذكر عمن يروي الرجل؛ لأنه لم يرو عن رجل معين، وإنما أرسل، وأن الغالب أنه إذا كان الرجل ممن يروى عنه فلابد أن يروي عنه بعض أهل بلده»[١].

- و«التنكيل» (١/ ٢٥٥): «ابن حبان قد يذكر في «الثقات» من يجد البخاري سماه في «تاريخه» من القدماء وإن لم يعرف ما روى وعمن روى، ومن روى عنه، ولكن ابن حبان يشدد وربما تعنت فيمن وجد في روايته ما استنكره، وإن كان الرجل معروفًا مكثرًا».

٣ - «مشاهير علماء الأمصار» لابن حبان.

---

(١) وانظر: (ص٥٦١: ٥٦٥) من هذا الكتاب.

٤ - «تاريخ أسماء الثقات» لأبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين (ت٣٨٥هـ).

- قال الشيخ حاتم في شرح «مقدمة ابن الصلاح» (الشريط التاسع بعد المائة): «غالبه نقل، خاصة عن أربعة: الإمام أحمد، وابن معين، وأحمد بن صالح المصري، وابن عمار الموصلي».

❑ تنبيه:

قال الذهبي في «الموقظة» (ص٧٩): «ينبوع معرفة الثقات: تاريخ البخاري وابن أبي حاتم وابن حبان وكتاب «تهذيب الكمال»».

فقال الشيخ حاتم في «شرح الموقظة» (ص٢٠٣): «ليس كل من ذكر في هذه الكتب كان ثقة، بل فيها من وُثِّق ومن ضُعِّف، ومن سُكِت عنه؛ حتىٰ إن ابن حبان من الراجح عندي قد يذكر الراوي في الثقات، وهو ليس بثقة عنده! لكن المراد من ذكر هذه المظان الدلالة علىٰ ما يعين علىٰ معرفة الثقات»، وأشار إلىٰ خُلق الذهبي من حسن وإنصاف لإشادته بكتاب المزي وهما قرينان.

وقال (ص٨١): «حصر الثقات في مصنف كالمتعذر».

فقال الشيخ حاتم في «شرح الموقظة» (ص٢٢٣): «أي: هناك صعوبة كبيرة جدًّا أن يكون هناك مؤلف وكتاب يجمع كل الثقات؛ لأن أعدادهم وفيرة وكبيرة جدًّا، وقد يخفىٰ علينا توثيق لعالم في وقت، ثم يظهر لنا توثيقه في وقت آخر، وقد يخفىٰ علينا توثيق أحد الأئمة لراوٍ ويظهر لغيرنا».

رابعًا: أهم ما صُنِّف في الرواة المختلف فيهم[1]

١ - «ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه» لابن شاهين (ت٣٨٥هـ).

٢ - «رسالة للمنذري في الرواة المختلف فيهم» بآخر «الترغيب والترهيب».

٣ - «الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد» للذهبي (ت٧٤٨هـ).

٤ - «ذكر أسماء من تُكُلِّم فيه وهو موثق» للذهبي (ت٧٤٨هـ).

خامسًا: أهم المصنفات الخاصة ببعض الكتب

١ - «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» للمزي (ت٧٤٢هـ).

- قال الذهبي في «المعجم المختص» (ص٢٩٩): «من نظر في كتابه «تهذيب الكمال» علم محله من الحفظ... وكل أحد يحتاج إلىٰ «تهذيب الكمال»».

وتقدم قوله قريبًا أنه أحد أربعة ينابيع معرفة الثقات.

- وقال ابن عبد الهادي في «طبقات علماء الحديث» (٤/ ٢٧٦): «هو كتاب حافل عديم النظرِ».

- وقال ابن كثير في «البداية والنهاية» (١٣/ ٣٩): «كتاب «التهذيب» لم يُسبق إلىٰ مثله ولا يُلحق في شكله».

---

(١) انظر: مقدمة «الترغيب والترهيب» للمنذري، و«ألفاظ الجرح والتعديل» للشيخ أحمد معبد (ص١٢١/ حـ٢).

- وقال السُّبكي في «طبقات الشافعية» (١٠/ ٤٠١): «مُجمع علىٰ أنه لم يُصنَّف مثله».

- وقال السخاوي في «فتح المغيث» (٤/ ٤٤٤): «صار كتابًا حفيلًا، عليه معول من جاء بعده».

- و«الغاية» (٢/ ٤٢٠): «شفىٰ في ذلك وكفىٰ، وكل من جاء بعده، فهو كَلٌّ عليه»[(١)].

٢ - «تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال» للذهبي (ت٧٤٨هـ).

قال الحافظ في آخر «اللسان» (٩/ ٥٠٤): «حسن في بابه».

٣ - «الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة» للذهبي (ت٧٤٨هـ)[(٢)].

٤ - «إكمال تهذيب الكمال» لمُغْلَطَاي (ت٧٦٢هـ).

- قال العراقي كما في «نهاية السُّول» (١/ ١٣٧): «فيه تعصب كثير وفيه فوائد».

٥ - «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٨٥٢هـ).

- قال الشيخ حاتم في «تاريخ نشوء مصنفات السنة» (الشريط الثامن): «الذي فات الحافظ من الأقوال في «التهذيب» كثير».

---

(١) استدرك المحقق عليه في تراجم: الإمام مالك، وإسماعيل بن أبي أويس، وإسماعيل بن أبي خالد، وآدم بن أبي إياس، وغيرهم.
وقال الشيخ حاتم في شرح «مختصر ابن كثير» (الشريط السابع): «كتابي المزي (تهذيب الكمال وتحفة الأشراف) أجلّ الكتب التي خدمت الكتب الستة».

(٢) سُئل الشيخ حمزة المليباري كما في «السؤالات الحديثية» (ص٧٧/ رقم ٤٤): فقيل: ماذا عن تفرُّد الإمام الذهبي بالتوثيق في «الكاشف»، وبخاصة لمن وُصِفَ بالجهالة؟
فأجاب - حفظه الله -: «بما أن «الكاشف» من أوائل تصنيفات الإمام الذهبي، وأنه مجرد اختصار لـ«تهذيب الكمال» فإنه لا يكون في مرتبة «الميزان» و«السير» وغيرهما من الكتب التي ألفها الذهبي بعد أن نضجت موهبته العلمية وصار إمامًا، ولذا يستأنس فقط بما ورد في «الكاشف» من التوثيق، والله أعلم».

- وقال نحو ذلك في شرح «خلاصة التأصيل» (الشريط العاشر)، ونص علىٰ أنه أوسع كتاب في ذكر أقوال الجرح والتعديل[1].

٦ - «تعجيل المنفعة» لابن حجر (ت٨٥٢هـ).

- قال الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «السلسلة الضعيفة» (١/ ٣١٢/ ٩٦): «فات الحافظ مما هو علىٰ شرطه في «تعجيل المنفعة» تراجم كثيرة»[2].

٧ - «تقريب التهذيب» لابن حجر (ت٨٥٢هـ).

قال السخاوي في «الجواهر والدرر» (٢/ ٦٨٣): «هو عجيب الوضع، يشتمل علىٰ رجال تهذيب الكمال، لا تزيد الترجمة علىٰ السطر، يشتمل علىٰ اسم الراوي وأشهر نسبه، وصفته مِنَ القبول وعدمه، وبيان طبقته، مع ضبط ما يحتاج إلىٰ ضبطه مِنْ ذلك بالحروف، وهو في مجلدة متوسط»[3].

---

(١) قام أخي الفاضل محمد بن طلعت بعمل تذييل على «التهذيب»، وطبع بدار «أضواء السلف»، ولكن ما زال الأمر يحتاج إلى تحرير والله أعلم.

(٢) سألت شيخنا محمد عمرو رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن هذا الكلام فقال: لم يسمع هذا من قبل واستبعد أن يكون ما فات الحافظ كثيرًا، ثم سألت الشيخ حاتمًا - حفظه الله - فقال: «نعم فاته كثير خاصة من «المسند» والكثرة نسبية».
وانظر: مقدمتي تحقيق «المسند»، و«تعجيل المنفعة».

(٣) قال الشيخ مقبل في «المقترح» (ص٣٩/ ٣٣): «الذي تحصل لي أن «التقريب» يحتاج إلى نظر»، وانظر: (ص٤٨/ رقم ٥٧).
وقال الشيخ ابن باز كما في «تقييد الشوارد» (ص٣١٤): «الحافظ في «التقريب» له أوهام فيما يُوثِّق أو يُضعِّف أو يُوهِّم، ويُعْرف ذلك بمراجعة المطولات في الرجال كـ«التهذيب» و«اللسان» و«الميزان» و«الخلاصة»».
وقد قام غير واحد من أهل العلم باستدراك عليه.

خاتمة:

قال المعلمي في «أهمية علم الرجال» (ص٤٥): «كل من له إلمام بالفن يعلم أنه ليس في كتب الرجال المطبوعة أجمع ولا أوسع ولا أنفع من «تهذيب التهذيب»، و«لسان الميزان»، ويشاركهما «تعجيل المنفعة» في عظمها، وكلها من طبع دائرة المعارف، وليس فيما لم يطبع منها أجل من: «التاريخ الكبير» للبخاري، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم، و«التاريخ الكبير» لابن أبي خيثمة، وقد قررت دائرة المعارف طبع هذه الثلاثة».

❋ ❋ ❋

القسم الثاني

أهم المصنفات في تواريخ الرجال المحلية(١)

١ - «تاريخ مكة» لأبي الوليد محمد بن عبد الله بن أحمد الأزرقي (ت٢٤٤هـ).

٢ - «تاريخ مكة» لمحمد بن إسحاق بن العباس الفاكهي، وهو متأخر عن الأول قليلًا.

٣ - «تاريخ المدينة» لأبي زيد عمر بن شبة البصري (ت٢٦٢هـ).

٤ - «تاريخ واسط» لأبي الحسن أسلم بن سهل المعروف بـ«بَحْشَل» (ت٢٩٢هـ).

٥ - «تاريخ الموصل» لأبي زكريا يزيد بن محمد بن إياس الأزدي (ت٣٣٤هـ) (المطبوع جزء منه).

---

(١) انظر: «توجيه النظر» (١/ ٢٨٦: ٢٨٨) لمعرفة فوائد التاريخ باعتبار فن المحدثين.
وقال الشيخ المعلمي في مقدمة «تاريخ جرجان» للسهمي (ص٨): «قَلَّ بلدة من البلدان الإسلامية إلا ولها تاريخ على الأقل، وكثير منها لها عدة تواريخ، وهذا الصنف عظيم الفائدة غزير المادة؛ لأن صاحبه يحاول الاستيعاب فيوجد في ذلك ما لا يكون له في التواريخ العامة عين ولا أثر، والمحققون في هذا العصر وما قبله يرجحونه على التواريخ العامة؛ لأن مؤلف تاريخ البلد يغلب أن يكون من أهله، فهو أدرى بأحوال أهله من غيرهم، وكثير منهم هم شيوخه وأقرانه، جالسهم وسبر أحوالهم كما يجب، فإذا أخبر عنهم أخبر عن مشاهدة وخبرة وتحقيق، وبذلك يعظم الوثوق بما يحكيه ويؤمن الغلط فيما يرويه».

٦ - «تاريخ مصر» لأبي سعيد عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدفي المصري (ت٣٤٧هـ)[١].

سمَّاه الخطيب «تاريخ المصريين» في: «غنية الملتمس» كما في «الفهرست» (ص٥٦١)، و«موضح أوهام الجمع والتفريق» (١/ ٣١٧)، و«تالي التلخيص» (١/ ١٧٤).

٧ - «طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها» لأبي الشيخ عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري (ت٣٦٩هـ).

٨ - «تاريخ جُرَجان» لأبي قاسم حمزة بن يوسف السهمي (ت٤٢٧هـ).

٩ - «أخبار أصبهان» لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن إسحاق الأصبهاني (ت٤٣٠هـ).

١٠ - «تاريخ مدينة السلام»[٢] (بغداد) للخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ).

- قال الخطيب: «كلما ذكرت في التاريخ رجلًا اختلفت فيه أقاويل الناس في الجرح والتعديل، فالتعويل علىٰ ما أخرت وختمت به الترجمة»[٣].

---

(١) مفقود، والمطبوع تجميع لأستاذنا الدكتور عبد الفتاح فتحي، نشر: دار الكتب العلمية (ط١، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م).

(٢) والنسبة إليها السَّلَامِيّ، كما قال السمعاني في «الأنساب» (٧/ ٣٢٣).
سماه الخطيب في «غنية الملتمس» بهذا الاسم في مواطن كثيرة كما في «فهرسته» (٢/ ٥٦١)، وكذلك في «تالي التلخيص» (٢/ ٤٦٨).
ولكن قال السخاوي في «الإعلان بالتوبيخ» (ص١٥١): «سماه (الخطيب) «تاريخ بغداد»».

(٣) كما في «السير» (١٨/ ٢٧٨)، و«تذكرة الحفاظ» (٣/ ١١٣٨، ١١٣٩)، و«تاريخ الإسلام» (حوادث سنة ٤٦٣)، وانظر: حاشية «الرفع والتكميل» (ص٢٤٩)، ومقدمة تحقيق «تاريخ بغداد» للدكتور بشار (ص٨٧).

- ومُغْلَطَاي في «شرح سنن ابن ماجه» (١/ ٣٠٥): «إلىٰ كونه ثقة مال الخطيب، لكونه جعله ختامًا لترجمته، وذلك عادته فيما ذكره عن نفسه».

- وابن كثير في «مختصره» (٢/ ٦٦٤) (النوع ٦١): «التواريخ المشهورة، ومن أجلها: «تاريخ بغداد» للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب، و«تاريخ دمشق» للحافظ أبي القاسم ابن عساكر».

- والسبكي في مقدمة «طبقات الشافعية» (ص٢٠٠): «من أجلِّ الكتب وأعودها فائدة».

- والسخاوي في «الإعلان بالتوبيخ» (ص١٢٣): «هو أوسعها في عشر مجلدات، وعليه معول من بعده».

- والشيخ المعلمي في «التنكيل» (١/ ١٣) (فصل ٣): «بغدادي لا يعرفه الخطيب الذي صرف أكثر عمره في تتبع الرواة البغداديين لا يكون إلا مجهولًا»[1].

١١ - «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٥٧١هـ).

- قال السمعاني في «الأنساب» (٥/ ٣٧٤): «جمع تاريخها (دمشق) صديقنا ورفيقنا أبو القاسم علي بن الحسن الحافظ علىٰ شرط المحدثين».

- وتقدم قريبًا قول ابن كثير: أنه من أجلِّها.

- وقال الصفدي في «الوافي بالوفيات» (١/ ٤٨): «تاريخ عظيم»[2].

١٢ - «الأنساب» للسمعاني (ت٥٦٢هـ).

- قال السخاوي في «فتح المغيث» (٤/ ٥١٦): «أحسن ما ألف فيه (تواريخ

---

(١) وانظر: «بغية النقاد النقلة» (١/ ٣٩٩).

(٢) انظر: «موارد الذهبي في الميزان» (ص١٨٤، ١٨٥).

البلدان)، وأجمعه: «الأنساب» لابن السمعاني، وفي «مختصره» لابن الأثير فوائد مهمة».

هذا؛ ومن أراد التوسع في معرفة مصنفات تراجم رواة السنة النبوية، فليرجع إلىٰ:

١ - «بحوث في تاريخ السنة المشرفة» للدكتور أكرم ضياء العمري.

٢ - «تاريخ علم الرجال» للدكتور محمد مطر الزهراني.

٣ - «المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل» (ص٤٢: ٩٣).

٤ - «السنة قبل التدوين» (ص٢٦٠: ٢٩١) (الفصل الرابع من الباب الثالث) للدكتور محمد عجاج الخطيب.

فهذا مأخوذ منها بتصرف يسير، اختصارًا وإضافة، مع العلم أن المحذوف غير مطبوع.

❋ ❋ ❋

الباب الخامس

قواعد وضوابط في علم الجرح والتعديل

قواعد وضوابط في علم الجرح والتعديل

١ - مدح الرجل بغير صناعته جرح شديد.

قال الشافعي: إذا مُدِح الرجل بغير صناعته: فقد وُهِص[1]. قال ابن أبي حاتم: يعني دُقَّ عنقه.

٢ - تصغير الاسم قد يقصد به التضعيف.

قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤/ ٤٤): «سمعت أبي يقول: قال أبو اليمان: أبو عُثَيْم صاحبنا خرج إلىٰ العراق في طلب الحديث».

فعلَّق الشيخ المعلمي: «أما كنيته فأبو عثمان، ولكن أبا اليمان ذكره فقال: أبو عثيم على التصغير؛ استضعافًا له».

٣ - مراد ابن المبارك بـ«قد عرفته»: الجرح الشديد.

قال عبد الله ابن الإمام أحمد في «العلل ومعرفة الرجال» (٣/ ٤٨٥/ ٦٠٧٥): حدثني حسن بن عيسىٰ قال: سمعت عبد الله بن المبارك، وسألته عن عبد السلام ابن حرب، فقال: «قد عرفته»، وكان إذا قال: «قد عرفته» فقد أهلكه[2].

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/ ٤٦٥) (ترجمة الرَّبيع بن صَبيح)، و«آداب الشافعي ومناقبه» (ص٢٢٤) بسند صحيح، وانظر: «الجرح والتعديل» للدكتور اللاحم (ص٢٣٣، ٤٢٥)، و«شفاء العليل» (ص٢١١).

(٢) انظر: «تحرير علوم الحديث» (ص٣٢١)، و«شفاء العليل» (ص٣٠٣، ٣٠٤)، و«الجرح والتعديل»=

٤ - التوثيق المشترك لا يلزم منه إثبات الثقة لكل المذكورين على الانفراد.

قال الشيخ المعلمي في «التنكيل» (١/ ٣٦٢): «إذا ذكروا الرجل في جملة من أطلقوا عليهم ثقات فاللازم أنه ثقة في الجملة، أي: له حظ من الثقة»(١).

٥ - من لم يُترجم له في كتب الضعفاء، فهو إما ثقة أو مستور غالبًا، خاصة إذا كان معروفًا عند أهل العلم.

- قال ابن عدي في مقدمة «الكامل» (١/ ٧٩): «لا يبقى من الرواة الذين لم أذكرهم إلا من هو ثقة أو صدوق، وإن كان ينسب إلى هوى وهو فيه متأول»(٢).

- وقد استدل ابن دقيق العيد في «الإمام» (٢/ ١٧٦: ١٧٨) على توثيق أسد ابن موسى بعدم ذكر ابن عدي له في «الكامل».

- وقال الحافظ في آخر «اللسان» (٩/ ٥٠٤): «فإن لم يجده، لا هاهنا (التهذيب) ولا هاهنا (اللسان)، فهو إما ثقة أو مستور»(٣).

٦ - من الثقات من قد لا يروي إلا حديثًا واحدًا(٤).

= للدكتور اللاحم (ص٢٣٩).

(١) انظر: «سنن الدارقطني» (١/ ١٣٥، ١٦٣)، و«علل الدارقطني» (٢/ ١٢٣/ ١٥٥، ٤/ ٤٧/ ٤٢٤)، و«التعديل والتجريح» لأبي الوليد الباجي (١/ ٢٥٦: ٢٦٢)، ومقدمة «لسان الميزان» (١/ ٢١٣)، و«فتح المغيث» (٢/ ٢٩٧، ٢٩٨)، و«الجرح والتعديل» للدكتور اللاحم (ص٢٧٦، ٤٣٦: ٤٣٨، ٤٤٤: ٤٥٠)، و«الخبر الثابت» (٩٢: ٩٦)، و«تحرير علوم الحديث» (١/ ٣٢١).

(٢) قال الشيخ حاتم في شرح «مقدمة ابن الصلاح» (الشريط الثامن بعد المائة): «قاعدة توثيق من لم يذكر في «الكامل» لا تصلح لفوات من هم في «الضعفاء» للبخاري وغيره».

(٣) وانظر: «الإمام» (٢/ ١٧٦)، و«نصب الراية» (١/ ١٧٩)، و«قواعد في علوم الحديث» (ص٢٢٦، ٢٢٧)، و«الرفع والتكميل» (ص٢٠٣/ حـ٤)، و«دراسات في الجرح والتعديل» (ص٦٦)، و«شرح الموقظة» (ص٢٢٥: ٢٢٧)، و«السلسبيل» (ص٣٢).

(٤) انظر: «الجرح والتعديل» (٥/ ٣١٦)، و«التهذيب» (ترجمة أشعث بن ثُرْمُلَة وحماد بن حُمَيْد=

٧ - المختلف في توثيقه: حسن الحديث.

- قال ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٤/ ١٣): «يكون الحديث حسنًا هكذا: إما بأن يكون أحد رواته مختلفًا فيه».

وقال نحو ذلك في موطن أخرىٰ (٤/ ٢٦، ٩٧، ١٤٦، ٢١٤، ٥٠٧، ٦١٦، ٦٥٧)، وغيرها كثير.

- وقال ابن الصلاح في «معرفة أنواع علم الحديث» (ص ١٨٠): «ضعفه (محمد بن عمرو) بعضهم من جهة سوء حفظه، ووثقه بعضهم لصدقة وجلالته، فحديثه من هذه الجهة حسن».

- وقال المنذري في مقدمة «الترغيب والترهيب» (١/ ٣٧): «إذا كان رواة إسناد الحديث ثقات، وفيهم من اختلف فيه: إسناده حسن أو مستقيم».

- وقال الذهبي في «ذكر من يعتمد قوله» (ص١٧٢): «مثل هذا (من اجتمع فيه توثيق وتضعيف غير مبين السبب) يتوقف في تصحيح حديثه، وهو إلىٰ الحسن أقرب».

- و(ص٨٠): «من اختلفا (القطان وابن مهدي) فيه اجتهد في أمره، ونزل عن درجة الصحيح إلىٰ الحسن».

- وقال الحافظ في «التهذيب» (ترجمة عبد الله بن صالح كاتب الليث): «قال ابن القطان: هو صدوق، ولم يثبت عليه ما يسقط له حديثه إلا أنه مختلف فيه، فحديثه حسن».

- وقال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٣/ ١٦٣/ ٩٩٣): «هذا إسناد

= الخراساني)، و«دراسات في الجرح والتعديل» (ص٢٠٦، ٢٠٧).

حسن، ديلم مختلف فيه»[1].

٨ - أصحاب كتب التراجم المتأخرة، كثيرًا ما يتصرفون في عبارات الجرح والتعديل بقصد الاختصار أو غيره، وربما يخل ذلك بالمعنىٰ، فينبغي عند الاختلاف أن يرجع إلىٰ كتب الأصول، للوقوف علىٰ العبارة الأصلية[2].

٩ - التضعيف والتوثيق النسبي لا يلزم منه إثبات الضعف أو التوثيق المطلق.

- قال السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٢٩٧): «قد يقولون: فلان ثقة أو ضعيف، ولا يريدون به أنه ممن يحتج بحديثه، ولا ممن يرد، وإنما ذلك بالنسبة

---

(١) انظر: «نصب الراية» (٤/ ١٢١)، ومقدمتي كتابي الذهبي «ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق» (ص٢٧)، و«معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد» (ص٤٩)، و«الروض الباسم» (١/ ٢٦٦)، و«التلخيص الحبير» (٣/ ٢١٠)، و«الأنوار الكاشفة» (ص٣٠٥)، و«التنكيل» (٢/ ٣٢)، و«قواعد في علوم الحديث» (ص٧٥: ٧٧، ٣٤٧، ٣٥٠)، و«ألفاظ الجرح والتعديل» للشيخ أحمد معبد (ص١٥٣، ١٥٤ مع الحاشية، ٣٤٨)، و«السلسلة الصحيحة» (رقم ٤٦٨)، و«المقترح» (ص٢٤، ٢٥/ رقم ٤، ص٩٠، ٩١/ رقم ١٦٦)، و«أسباب اختلاف المحدثين» (٢/ ٥٨٧: ٥٩١)، و«الحديث الحسن لذاته ولغيره» (٤/ ١٨٧٩: ١٩١٤)، و«قواعد الجرح والتعديل» (القاعدة ٩) للشيخ عبد الله السعد، و«إتحاف النبيل» (١/ ٢٣١: ٢٣٣/ ٩٧)، ومقدمة أبي أسماء ماجد ابن أبي الليل لـ«الرواة المختلف فيهم» للمنذري، وفي «الجمع بين علوم الحديث والتقييد والإيضاح والنكت» (٤/ ٣٩ - ٥٨): تفصيل حسن عن تحسين حديث المختلف فيهم.
☐ تنبيه:
ردَّ هذه القاعدة الشيخ حاتم في شرح «مقدمة ابن الصلاح» (الشريط ١٤/ جـ١)، وشيخنا محمد عمرو رَحِمَهُ اللَّهُ مشافهةً، وقالا: «لا يطرد هذا، فلابد من دراسة هذا الراوي».

(٢) انظر: «قاعدة في المؤرخين» (ص٦٨ مع الحاشية ٤)، و«التهذيب» (ترجمة عباد بن عوام، وإسماعيل بن حفص)، و«لسان الميزان» (٢/ ٤٩٥/ ١٩٧٣) (ترجمة جنادة بن مروان)، و(٤/ ١٠٨/ ٣٥٤٤) (ترجمة سلْم بن سالم)، و«التنكيل» (١/ ٢٥٤)، ومقدمة تحقيق «الجرح والتعديل» (ص: كب)، و«أحاديث ومرويات في الميزان» (١/ ٤٢/ حـ٤، ٧٦/ حـ١، ٩٠/ حـ١، ٩١/ حـ٢)، و«تيسير علوم الحديث» (ص، ٢٣٣، ٢٣٤)، و«تيسير دراسة الأسانيد» (ص١٦٣، ١٦٤) كلاهما للشيخ عمرو سليم.

إلىٰ من قرن معه علىٰ وَفْق ما وجه إلىٰ القائل من السؤال»[١].

١٠ - قد يُحمل الجرح علىٰ خطأٍ في حديث واحد.

- قال الحافظ في «هدي الساري» (ص٤٤١) (ترجمة محمد بن عبيد الطنافسي): «لعل ما أشار إليه أحمد كان في حديث واحد»[٢].

١١ - لا يُقبل الجرح في شخص أجمعوا علىٰ تعديله.

- قال محمد بن نصر المَرْوَزي كما في «التهذيب» (ترجمة عكرمة مولى ابن عباس): «كل رجل ثبتت عدالته لم يقبل فيه تجريح أحد حتى يبين ذلك عليه بأمر لا يحتمل غير جرحه».

- وقال البيهقي في «السنن الكبرىٰ» (١٠/ ١٢٤): «لا يقبل الجرح فيمن ثبتت عدالته إلا بأن يَقِفَه علىٰ ما يَجرَحُه به»[٣].

---

(١) انظر: «التعديل والتجريح» (١/ ٢٥٧: ٢٦٢)، و«تحرير علوم الحديث» (١/ ٤٦٥: ٤٦٩).
وقال الشيخ حاتم في شرح «خلاصة التأصيل» (الشريط السابع): «أبو الوليد الباجي مِن أقدم مَن نصَّ على قضية التوثيق النسبي».

(٢) اختلف النقل في عبارة الإمام أحمد التي استدل بها الحافظ، وعلى افتراض خطئها، فيبقى الاستدلال بفهم الحافظ، والله أعلم.
وانظر: «التعديل والتجريح» (١/ ٢٨٣: ٢٨٨)، و«النكت» للزركشي (٣/ ٤٣٧، ٤٥٨)، و«فتح المغيث» (٢/ ٢٩٧، ٢٩٨)، و«قواعد في علوم الحديث» (ص٢٦٤، ٢٦٥، ٣٨٩، ٣٩٨، ٤١٦)، و«مباحث في علم الجرح والتعديل» (ص٨١: ٨٥)، و«تحرير علوم الحديث» (ص٤٦٥: ٤٦٩)، و«الخبر الثابت» (ص٩٢: ٩٦).

(٣) انظر: «سؤالات السُّلَمي» (رقم ١٨)، و«التمهيد» (٧/ ١٧١)، و«جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ١٠٩٣، ١٠٩٤/ ٢١٢٨)، و«طبقات الشافعية» (١/ ١٨٨)، و«هدي الساري» (ص٤٢٥: ٤٣٠) (ترجمة عكرمة مولى ابن عباس)، و«اليواقيت والدرر» (٢/ ٣٦٧: ٣٧٥)، و«قواعد في علوم الحديث» (ص١٧٦، ١٧٧)، و«دراسات في الجرح والتعديل» (ص٦٠: ٦٤)، و«التنكيل» (١/ ٧٥: ٧٧)، و«تحرير علوم الحديث» (ص٢٩٨، ٢٩٩، ٥٥٥، ٥٥٦)

١٢ - العمدة في الجرح أقوال النقاد الأوائل (جرح المتأخر لا يعتد به مع توثيق المتقدم).

- قال ابن المَوَّاق في «بغية النقاد» (١/ ١٥٤) عن تضعيف ابن القطان لمصعب ابن سعيد: «لم يحكه عن إمام يسمع قوله».

- وقال الذهبي في «الميزان» (٣/ ٣١٨/ ٥٠٢٦) (ترجمة عبد الرحيم بن حماد الثقفي): «شيخ واهٍ، لم أرَ لهم فيه كلامًا، وهذا عجيب».

- وقال الحافظ في «التهذيب» (ترجمة أبان بن صالح): «لم يضعف أبان هذا أحد قبلهما (ابن عبد البر وابن حزم)، ويكفي فيه قول ابن معين ومن تقدم معه».

- و«هدي الساري» (ص٣٩٠) (ترجمة إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق): «بعد ثبوت ذلك واحتجاج الشيخين به لا يجمل من متأخر لا خبرة له بحقيقة حال من تقدمه أن يطلق علىٰ إسرائيل الضعف»[(١)].

١٣ - يُقدم حكم المتأخر (غير المعاصر) علىٰ حكم المعاصر للراوي، إذا ظهر أن المتقدم لم يستوعب حديث الراوي[(٢)].

١٤ - يحترز (يتوقف ويتأمل) من قبول جرح الأقران.

- قال الذهبي في «الميزان» (٤/ ١/ ٥٦٧٨) (ترجمة عفان بن مسلم): «كلام النظير والأقران ينبغي أن يتأمل ويتأنىٰ فيه»[(٣)].

---

(١) انظر: «الإمام» (٢/ ١٧٦)، و«التنكيل» (١/ ٣٧)، و«قواعد في علوم الحديث» (ص٣٩٩، ٤٠٢)، و«دراسات في الجرح والتعديل» (ص٦٤، ٦٥)، و«إتحاف النبيل» (١/ ٢٣٩/ ١٠٢)، و«الخبر الثابت» (ص١٠٦).

(٢) انظر: «التنكيل» (٢/ ١٣)، و«إتحاف النبيل» (١/ ٢٣٩/ ١٠٢)، وشرح «خلاصة التأصيل» (الشريط التاسع)، و«الخبر الثابت» (ص١٠٣).

(٣) انظر: «خير الكلام في القراءة خلف الإمام» (ص ٩١/ رقم ١٥٢)، و«جامع بيان العلم وفضله»=

١٥ - رواية الثقة (العدل) عن غيره ليست تعديلًا له، ولكن تنفعه إذا كان فيه جهالة أو لم يُجرح.

- قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٦): سألت أبي عن رواية الثقات عن رجل غير ثقة مما يقويه؟ قال: إذا كان معروفًا بالضعف لم تقوه روايته عنه، وإذا كان مجهولًا نفعه رواية الثقة عنه.

ثم سأل أبا زرعة نفس السؤال، وأجاب بنفس المعنى.

- وقال ابن رجب في «شرح علل الترمذي» (١/ ٧٩): «رواية الثقة عن رجل لا تدل علىٰ توثيقه»(١).

١٦ - رواية الثقة الذي لا يروي إلا عن ثقة تعديل عنده لمن روىٰ عنه غالبًا (إلا نادرًا).

- قال ابن عبد الهادي في «الصارم المنكي» (ص٢٨): «رواية الإمام أحمد عن الثقات هو الغالب من فعله، والأكثر من عمله كما هو المعروف من طريق شعبة».

- و(ص١٠٩): «الثقة إذا كان من عادته ألا يروي إلا عن ثقة كانت روايته عن غيره تعديلًا له؛ إذ قد علم ذلك من عادته، وإن كان يروي عن الثقة وغيره لم تكن

= (٢/ ١١١٧/ ٢١٩٣)، و«السير» (١٠/ ٩٢، ١١/ ٤٣٢)، و«دراسات في الجرح والتعديل» (ص٨٤، ٨٥)، و«إتحاف النبيل» (١/ ١٩٥، ١٩٦/ ٦٦)، و«كلام الأقران» لمصطفى باحو (كله).

(١) انظر: «الكفاية» (١/ ٢٩١: ٢٩٧)، و«معرفة أنواع علم الحديث» (ص٢٩٤)، و«رسوم التحديث» (ص٥١)، و«النكت» للزركشي (٣/ ٣٦٧)، و«شرح علل الترمذي» (١/ ٧٦: ٨١)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (١/ ٣٢٠، ٣٢١)، و«الروض الباسم» (١/ ٢٧٤)، و«النكت» (٢/ ٣٦، ٣٧)، و«نزهة النظر» (ص١٣٥)، و«فتح المغيث» (٢/ ١٩٨: ٢٠٠)، و«تدريب الراوي» (١/ ٣٦٩، ٣٧٠)، و«قواعد في علوم الحديث» (ص٣٤٨)، و«دراسات في الجرح والتعديل» (ص١٩٢: ١٩٥)، و«أسباب اختلاف المحدثين» (١/ ١٠٥: ١١٤)، و«تحرير علوم الحديث» (١/ ٣٠٢: ٣١٤)، و«إتحاف النبيل» (١/ ٢٣٠، ٢٣١/ ٩٦).

روايته تعديلًا لمن روىٰ عنه، وهذا التفصيل اختيار كثير من أهل الحديث والفقه والأصول، وهو أصح».

- والذهبي في «السير» (٨/ ٧٢) معلقًا علىٰ جواب الإمام مالك لمن سأله عن رجل «لو كان ثقة لرأيته في كتبي»: «هذا القول يعطيك بأنه لا يروي إلا عمن هو عنده ثقة. ولا يلزم من ذلك أنه يروي عن كل الثقات، ثم لا يلزم مما قال أن كل من روىٰ عنه، وهو عنده ثقة، أن يكون ثقة عند باقي الحفاظ، فقد يخفىٰ عليه من حال شيخه ما يظهر لغيره، إلا أنه بكل حال كثير التحري في نقد الرجال رَحِمَهُ اللَّهُ».

- والمعلمي في «التنكيل» (١/ ٤٢٩): «الحكم فيمن روىٰ عنه أولئك المحتاطون أن يبحث عنه، فإن وجد أن الذي روىٰ عنه قد جرحه تبين أن روايته عنه كانت علىٰ وجه الحكاية، فلا تكون توثيقًا، وإن وجد غيره قد جرحه جرحًا أقوىٰ مما تقتضيه روايته ترجح الجرح، وإلا فظاهر روايته عنه التوثيق»[(١)].

١٧ - تعنت الناقد أو تساهله في موقف لا يقتضي وصفه بذلك مطلقًا.

- قال المعلمي في مقدمة «الفوائد المجموعة» (ص: ط): «ما اشتهر أن فلانًا من الأئمة مُسهِّل، وفلانًا مشدد، ليس علىٰ إطلاقه، فإن منهم من يسهل تارة ويشدد أخرىٰ، بحسب أحوال مختلفة، ومعرفة هذا وغيره من صفات الأئمة التي لها أثر في أحكامهم، لا تحصل إلا باستقراء بالغ لأحكامهم مع التدبر التام»[(٢)].

---

(١) انظر: «تاريخ الدوري» (٣٩٣١)، و«الإمام» (١/ ٢٣٥، ٢/ ٣٠٨)، و«بيان الوهم والإيهام» (٣/ ٤٦٦، ٥/ ٣٩)، و«الكفاية» (١/ ٢٩٨، ٢٩٩)، و«الصارم المنكي» (ص٢٨: ٣٠، ٩٩، ١٠٩)، و«النكت» للزركشي (٣/ ٣٦٧: ٣٧٢)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (١/ ٣٢١، ٣٢٢)، و«فتح المغيث» (٢/ ٢٠٠)، و«الغاية في شرح الهداية» (١/ ١٩٩)، و«دروس في علم الحديث» للشيخ حاتم (الشريط الثالث)، و«تحرير علوم الحديث» (١/ ٣٠٢: ٣١٤)، و«زوائد رجال صحيح ابن حبان» للدكتور يحيى الشهري (١/ ١٦٦: ١٨٧).

(٢) انظر: «السير» (١١/ ٤٤٧)، و«المغني في الضعفاء» (٢/ ٧٥٩/ ٧٢٠٢) (ترجمة يعقوب بن محمد=

١٨ - مراد ابن معين بـ«لا أعرفه»: أنه لا يعرف أخباره ومروياته.

- قال ابن عدي في «الكامل» (٢/ ١٦٢) (ترجمة الجراح بن مليح): «قول يحيىٰ بن معين: «لا أعرفه»، كان يحيىٰ إذا لم يكن له علم ومعرفة بأخباره ورواياته، يقول: لا أعرفه»[(١)].

١٩ - أكثر رواة العلم ثقات.

قال الحاكم في «المدخل إلىٰ معرفة كتاب الإكليل» (ص٥٠): «أكثر الرواة للأخبار ثقات»[(٢)].

٢٠ - مجاهيل التابعين أرفع ممن بعدهم لندرة الكذب يومئذ[(٣)].

٢١ - يقل في النساء من روين الحديث، ويقل فيمن رواه منهن من عُرفن، ومن عُرفن فقد عُرفن بالثقة، ونَدَرَ في النساء من جُرحت، لكن أكثرهن مجهولات (الراويات من النساء مستورات أو ثقات).

- قال أبو هاشم الرُّمَّاني كما في «العلل ومعرفة الرجال» لعبد الله ابن الإمام أحمد

= الزهري)، و«إتحاف النبيل» (١/ ٨١، ١/ ١٧١، ١٧٢/ ٥٠، ٢/ ٨١: ٨٤/ ٢٠٧)، و«الخبر الثابت» (ص١٠٤، ١٠٥).

(١) انظر: «تاريخ مدينة السلام» (بغداد) (٨/ ٢٧١) (ترجمة حاجب بن الوليد)، و«دراسات في الجرح والتعديل» (ص٢٣٤، ٢٣٥)، و«تاريخ ابن معين رواية الدوري» (١/ ١١٩، ١٢٠) (قسم الدراسة)، و«المصطلحات المتعارضة» (٢/ ٦١٣)، و«تحرير علوم الحديث» (١/ ٤٩٦: ٤٩٩)، و«السلسبيل» (٦٧: ٦٩).

(٢) انظر: «تحرير علوم الحديث» (١/ ٣٢١).

(٣) انظر: «منهاج السنة» (٢/ ٤٥٧: ٤٥٩)، و«ديوان الضعفاء والمتروكين» (ص ٤٧٨)، و«مختصر ابن كثير» (١/ ٢٩٣) (النوع٢٣)، و«تحرير علوم الحديث» (١/ ٤٩١، ٤٩٢)، و«مجلة الشريعة الكويتية» (٢٣/ ٩٣: ١٠٦).

(٣/ ٢٢٠/ ٤٩٥٦): «كانوا يكرهون الرواية عن النساء إلا عن أزواج النبي ﷺ»[(١)].

- وابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ١٤٦): «أحاديث النساء مُتَّقاة محذور منها قديمًا من أئمة هذا الشأن إلا المعلومات منهن الثقات».

- والذهبي في «الميزان» (٦/ ٢٧٨): «فصل في النسوة المجهولات وما علمت في النساء من اتهمت ولا من تركوها»[(٢)].

٢٢ - عادة بعض الأئمة تكنية (إبهام) من فيه ضعف[(٣)].

٢٣ - كان ابن سيرين إذا مدح أحدًا قال: هو كما يشاء الله، وإذا ذمه قال: هو كما يعلم الله!.

- نصَّ عليه ابن أبي الحديد في «شرح نهج البلاغة» كما في «الأعلام» للزركلي (٧/ ٢٥) (ترجمة ابن سيرين)[(٤)].

٢٤ - مقتضىٰ اجتماع وافتراق القطان وابن مهدي في النقد.

قال الذهبي في «ذكر من يعتمد قوله» (ص١٨٠): «ناهيك بهما جلالةً ونبلًا

---

(١) أخرجه عبد الله عنه بإسناد صحيح، وأبو هاشم: ثقة، من الطبقة السادسة، فقوله: «كانوا» الظاهر أنه يريد به التابعين.

(٢) انظر: «اللسان» (٩/ ٤٩٧)، و«قواعد في علوم الحديث» (ص٣٨٩)، و«تحرير علوم الحديث» (١/ ٤٩٢، ٤٩٣).

(٣) انظر: «العلل ومعرفة الرجال» لعبد الله ابن الإمام أحمد (١/ ٤٨٣/ ١١٠٨، ٢/ ٥٢٥/ ٣٤٦٧، ٣٤٦٨، ٣/ ١٥٧/ ٤٧٠٢، ٤٧٠٣)، و«صحيح ابن خزيمة» (١٩٧٣)، و«الميزان» (١/ ١١/ ١٥)، و«تهذيب التهذيب» (ترجمة الحارث بن عبد الرحمن بن عبد الله، وعبيدة بن مُعَتِّب)، و«مباحث في علم الجرح والتعديل» (ص٩٩، ١٠٠)، والمنصوص عليهم في هذه الأمثلة: مالك، والثوري، ووكيع.

(٤) وانظر: حاشية «المتكلمون في الرجال» (ص٩٥/ حـ٩).

وعلمًا وفضلًا، فمن جرحاه لا يكاد - والله - يندمل جرحه، ومن وثقاه فهو الحجة المقبول، ومن اختلفا اجتهد في أمره، ونزل عن درجة الصحيح إلىٰ الحسن، وقد وثقا خلقًا كثيرًا، وضعفا آخرين».

وذكره عنه بمعناه السخاوي في «المتكلمون في الرجال» (ص١٠٠)، ونصَّ أن من اختلفا فيه قليل.

٢٥ - من اشتهر بحمل العلم فلا يقبل فيه جرح إلا ببيان[١].

٢٦ - يجب أن تُتفقد مذاهب النقاد مع مذهب من تكلموا فيه، فإن كانت مختلفة فيتوقف عن قبول الجرح غاية التوقف، حتىٰ يتبين وجهه بيانًا لا شبهة فيه[٢].

٢٧ - الجهل والتعصب في المؤرخين أكثر منه في النقاد (علماء الجرح والتعديل)[٣].

٢٨ - قد يكون نَفَسُ الإمام فيما وافق مذهبه أو في حال شيخه ألطف منه فيما كان بخلاف ذلك، والعصمة للأنبياء والصديقين وحكام القسط[٤].

---

(١) نص عليه ابن دقيق العيد في «الاقتراح» (ص٢٩٠)، وانظر: «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ١٠٩٣، ١٠٩٤/ ٢١٢٨، ٢/ ١١١٧/ ٢١٩٣)، و«السير» (٨/ ٤٤٨)، و«الميزان» (٦/ ٨٤/ ٩٦٣٦) (ترجمة ابن معين)، و«لسان الميزان» (١/ ٢١٣)، و«اليواقيت والدرر» (٢/ ٣٦٧: ٣٧٥)، و«الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم» (ص٣٣).

(٢) نص عليه ابن دقيق العيد في «الاقتراح» (ص٢٩٦)، وانظر: «الموقظة» (ص٨٨)، و«قاعدة في الجرح والتعديل» (ص٣٥)، و«اليواقيت والدرر» (٢/ ٣٧٥)، و«ثمرات النظر في علم الأثر» (ص١٢٨).

(٣) نص عليه ابن السبكي في «الطبقات» (٢/ ٢٢) = (قاعدة في المؤرخين/ ص٦٦)، وذكره عنه السخاوي في «الإعلان بالتوبيخ» (ص٧٣)، وانظر: «الرد الوافر» (ص٢٦٨)، و«السيرة النبوية الصحيحة» للدكتور أكرم العمري (١/ ٧٠).

(٤) نص عليه الذهبي في «الموقظة» (ص٨٤).

٢٩ - أعرض النقاد عن كشف حال قوم من الخلفاء (الأمير أبي سليمان داود ابن علي بن عبد الله بن عباس الهاشمي، عم السفاح) خوفًا من السيف.

(في الخلفاء وآبائهم وأهلهم قوم، أعرض أهل الجرح والتعديل عن كشف حالهم خوفًا من السيف والضرب)[١].

٣٠ - الهوىٰ والغرض في تواريخ المتأخرين كثير[٢].

٣١ - رواية غير العدل لا تكون تعديلًا بالاتفاق.

- نص عليه السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٢٠٠).

٣٢ - عادة الإمام أحمد ترك من يخطئ ويصيب (إذا كان الراوي يخطئ ويصيب يكون ساقط الحديث عند الإمام أحمد).

- قال الحافظ في «هدي الساري» (ص٤٤١) (ترجمة محمد بن عبيد): «قال (الإمام أحمد) في رواية: كان يخطئ ويصيب، وهذا علىٰ ما يختار أحمد يكون ساقط الحديث»[٣].

٣٣ - عدم إخراج الشيخين (البخاري ومسلم) لرجل أو حديثًا، لا يدل علىٰ قدح فيهما[٤].

---

(١) نص عليه الذهبي في «السير» (٥/ ٤٤٤)، و«تاريخ الإسلام» (حوادث سنة ١٢١: ١٤٠/ ص٤١٢)، وذكره عنه السخاوي في «فتح المغيث» (٤/ ٤٤٣، ٤٤٤)، و«الإعلان بالتوبيخ» (ص٦٦).

(٢) نص عليه العراقي في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٢٦٢).

(٣) اختلف النقل في عبارة الإمام أحمد التي استدل بها الحافظ، وعلى افتراض خطئها، فيبقى الاستدلال بفهم الحافظ، والله أعلم، وانظر: «قواعد في علوم الحديث» (ص٤٢٧)، وقارن بما في «الجرح والتعديل» (٦/ ١٨٩/ ١٠٩٢).

(٤) انظر: «الإمام» (١/ ١٥٦)، و«الموقظة» (ص٨١)، و«إغاثة اللهفان» (١/ ٢٩٤)، و«شرح سنن ابن ماجه» لمُغْلَطَاي (١/ ٢٩٤، ٥/ ١٤٦)، و«النكت» للزركشي (٣/ ٣٥٣)، و«ذيل ميزان الاعتدال»=

٣٤ - إخراج الشيخين (البخاري ومسلم) لراوٍ مقتضٍ لعدالته عندهما(١).

٣٥ - لا يلزم من إخراج الشيخين (البخاري ومسلم) لراوٍ تصحيح رواياته التي خارج الصحيحين(٢).

٣٦ - لا يكاد يوجد في القرن الأول الذي انقرض في الصحابة وكبار التابعين ضعيف إلا الواحد بعد الواحد.

- نص عليه السخاوي في «فتح المغيث» (٤/ ٤٣٨)، و«الإعلان بالتوبيخ» (ص١٦٣).

- وقال شيخ الإسلام ابن تيمية [كما في «مجموع الفتاوىٰ» (١/ ٢٤٩)]: «لم يعرف تعمد الكذب في التابعين»(٣).

= (ص٣٩٨/ رقم ٦٤٧) (ترجمة محمد بن عباد بن جعفر)، و«قواعد التحديث» (ص١٩٨: ٢٠١، ٢٠٤، ٢٠٥).

❑ تنبيه:

نص الزركشي على أن البيهقي يعتبر ذلك قدحًا، وخالفه في ذلك، ورد عليه.

(١) انظر: «المستدرك» (١/ ٥٨)، و«بغية النقاد النقلة» (١/ ٤٣)، و«السير» (٥/ ٢٩٥)، و«الموقظة» (ص٥٠، ٧٨، ٨٠)، و«الفروسية المحمدية» (ص ٨٣)، و«جزء في تصحيح حديث القلتين» للعلائي (ص ٣٠)، و«هدي الساري» (مقدمة الفصل ٩)، و«النكت» (١/ ١٧٤)، و«فتح المغيث» (٢/ ٢١٠)، و«قواعد في علوم الحديث» (ص٤٣٦)، و«توجيه النظر» (١/ ٢٤٦، ٢٤٧)، و«الأنوار الكاشفة» (ص٢٨٢)، و«الجرح والتعديل» للدكتور اللاحم (ص٢٨٧)، و«إتحاف النبيل» (١/ ٢١٣: ٢١٥/ ٨٦)، و«زوائد رجال صحيح ابن حبان» للدكتور يحيى الشهري (١/ ١٥٠: ١٥٨).

(٢) انظر: «صيانة صحيح مسلم» (ص٣٥)، و«التنقيح» لابن عبد الهادي (٣/ ٢٧٧)، و«الفروسية المحمدية» (ص ٨٢)، و«تهذيب السنن» (١/ ٢١٤، ٢١٥)، و«زاد المعاد» (١/ ٣٥٣)، و«نصب الراية» (١/ ٣٤١، ٣٤٢)، و«النكت» للزركشي (٣/ ٣٤٨: ٣٥٣)، و«فتح الباري» (١/ ١٨٩)، و«هدي الساري» (ص٤٢٤) (ترجمة عثمان بن صالح)، و«فتح المغيث» (٢/ ١٨٥، ١٨٦)، و«قواعد التحديث» (ص٢٠٦)، و«قواعد في علوم الحديث» (ص٤٠٠، ٤١٤، ٤١٥، ٤٢٧)، و«قرائن ترجيح التعديل والتجريح» (ص ٥٩١: ٥٩٨).

(٣) وانظر: «منهاج السنة» (٢/ ٤٥٧: ٤٥٩).

٣٧ - لا يجوز التجريح بشيئين إذا أمكن الاكتفاء بأحدهما[١].

٣٨ - رواية إمام ناقل للشريعة لرجل ممن لم يرو عنه سوىٰ واحد في مقام الاحتجاج كافية في تعريفه وتعديله.

- نص عليه الزركشي في «نكته» (٣/ ٣٩٠)، والسخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٣١٢).

٣٩ - أكثر الجرح في كتب الرجال يكون بالرفض والنصب والغلو في التشيع والقول بخلق القرآن، وكل ذلك من مسائل الاعتقاد.

- نص عليه الصنعاني في «توضيح الأفكار» (٢/ ١٤٦).

٤٠ - أهل المدينة - ومنهم الواقدي وابن سعد - منحرفون علىٰ أهل العراق.

- نص عليه الحافظ في «هدي الساري» (ص٤٤٣) (ترجمة محارب بن دثار)[٢].

٤١ - لا يلتفت إلىٰ الظن الجارح مع التوثيق الصريح[٣].

٤٢ - يكفي جرح أو تعديل الناقد الواحد[٤].

---

(١) انظر: «قواعد الأحكام» للعز بن عبد السلام (١/ ٩٧)، و«الفروق» (٤/ ٢٠٥: ٢٠٧)، و«النكت» للزركشي (٣/ ٤٥٧، ٤٥٨)، و«فتح المغيث» (٤/ ٤٤٦، ٤٤٧)، و«توجيه النظر» (١/ ٢٨٢، ٢٨٣).

(٢) وانظر: «قواعد في علوم الحديث» (ص٣٩٦، ٣٩٧)، و«المدرسة الحديثية في مكة والمدينة» (٢/ ٢٠٣: ٢١٢).

(٣) انظر: «هدي الساري» (ص٣٩٥) (ترجمة الحسن بن موسى)، و«قواعد في علوم الحديث» (ص٤٠٤).

(٤) انظر: «الكفاية» (١/ ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٣٢)، و«بيان الوهم والإيهام» (٢/ ٤٦٣، ٤٦٤)، و«معرفة أنواع علم الحديث» (ص٢٩٣)، و«الفروق» (١/ ١٠)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (١/ ٢٩٥)، و«نزهة النظر» (ص١٨٩)، ومقدمة «الإصابة» (ص ٨)، و«فتح المغيث» (٢/ ١٦٢: ١٦٤)، و«أسباب اختلاف المحدثين» (١/ ٩٤: ٩٦)، و«تحرير علوم الحديث» (١/ ٢٩٦، ٤٧٠).

- قال الشيخ حاتم في «شرح النزهة» (الشريط الخامس والعشرين): «الخلاف في قبول التزكية من واحد بين الأصوليين ليس بين المحدثين، وكذلك الجرح».

٤٣ - يصح تعديل المرأة والعبد(١).

٤٤ - الإجماع على عدم قبول تزكية الصبي المراهق، والغلام الضابط لما سمعه.

- نص عليه الخطيب في «الكفاية» (١/ ٣٠٩)(٢).

٤٥ - يتشدد في رواة أحاديث الأحكام المتعلقة بالتحليل والتحريم، ويتجوز في رواة أحاديث فضائل الأعمال (أي: أحاديث الترغيب والترهيب ونحو ذلك)(٣).

٤٦ - من جُهل اسمه ونسبه، وعرف أنه عدل رضا، وجب قبول خبره؛ لأن الجهل باسمه لا يخل بالعلم بعدالته(٤).

---

(١) انظر: «الكفاية» (١/ ٣٠٨: ٣١٠)، و«التقييد والإيضاح» (١/ ٥٦٢: ٥٦٤)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (١/ ٢٩٦)، و«فتح المغيث» (٢/ ١٦٥)، و«التقريب والتيسير» (١/ ٣٧٩) (مع التدريب)، و«أسباب اختلاف المحدثين» (١/ ٩٦: ٩٨).

(٢) وانظر: «فتح المغيث» (٢/ ١٦٥).

(٣) انظر: «العلل ومعرفة الرجال» رواية المرُّوذي (ص٢٦/ رقم ٢١٨، ص٢٤٢/ رقم ٤٨١)، و«العلل ومعرفة الرجال» رواية عبد الله (رقم ٤١٣٩)، و«تقدمة الجرح والتعديل» (ص ٦، ١٠)، و«الجرح والتعديل» (٢/ ٣٠، ٣٨)، و«صحيح ابن خزيمة» (٢٨٤١)، و«المستدرك» (١/ ٤٩٠، ٥٠٠، ٥٠١) (أول كتاب الدعاء)، و«المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل» (ص٢٩)، و«دلائل النبوة» للبيهقي (١/ ٣٤: ٣٨)، و«الكفاية» (١/ ٣٩٨: ٤٠٠)، و«مجموع الفتاوى» (١/ ٢٥٠، ٢٥١، ١٥/ ١٩٣، ١٩٤، ١٨/ ٦٥: ٦٧، ٢٠/ ٢٦١)، و«تهذيب السنن» (١/ ٣٠٨)، و«شرح علل الترمذي» (١/ ٧٣، ٧٤)، و«النكت» (١/ ٢٨٦، ٣٠٣)، و«القول المسدد» (ص١١، ١٢)، و«فتح المغيث» (٤/ ٤٤٩)، و«تدريب الراوي» (١/ ٣٥٠، ٣٥١)، و«ظفر الأماني» (ص١٨١، ١٨٦)، و«قواعد في علوم الحديث» (ص٤٢٦ مع الحاشية)، و«تعريف عام بأحاديث الأحكام» للدكتور محمد بازمول، و«المصادر الأصلية للسيرة النبوية» (١/ ٤١، ٤٢)، وغيرها كثير.

(٤) انظر: «الكفاية» (٢/ ٤١١)، و«التقريب والتيسير» (١/ ٣٧٩) (مع التدريب)، و«شرح سنن ابن ماجه» لمغلطاي (٢/ ١٢٣)، و«قواعد التحديث» (ص٢٠٤)، و«قواعد في علوم الحديث» (ص٢٠٩، ٢١٠).

٤٧ - لا يجزئ التعديل على الإبهام من غير تسمية المعدِّل، فإذا قال: «حدثني الثقة» أو نحو ذلك مقتصرًا عليه، لم يكتف به(١).

٤٨ - سعة العلم مظنة لكثرة الإغراب، وكثرة الإغراب مظنة التهمة(٢).

٤٩ - من لم يتكلم فيه أصلًا راجح على من تُكُلِّم فيه، وإن كانا جميعًا من رجال الصحيح. وهذا عند وقوع التعارض(٣).

٥٠ - كثرة الجارحين ليست بعلة مطردة تقتضي جرح الراوي(٤).

٥١ - لا يلزم من كون الراوي ضعيفًا ضعفه في جميع رواياته(٥).

٥٢ - اعتماد الأئمة للراوي يضعف ما قيل فيه من تليين(٦).

---

(١) انظر: «معرفة أنواع علم الحديث» (ص٢٩٤)، و«شرح سنن ابن ماجه» (٣/ ٦٢)، و«النكت» للزركشي (٣/ ٣٦٢: ٣٦٧)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (١/ ٣١٤، ٣١٥)، و«نزهة النظر» (ص١٣٥)، و«فتح المغيث» (٢/ ١٩١: ١٩٧)، و«الغاية في شرح الهداية» (١/ ١٩٨)، و«تدريب الراوي» (١/ ٣٦٥: ٣٦٩)، و«أسباب اختلاف المحدثين» (١/ ٩٩: ١٠٤)، و«تحرير علوم الحديث» (١/ ٤٩٤: ٤٩٦).

(٢) انظر: «محاسن الاصطلاح» (ص٦٦٦) (النوع ٦٣)، و«التنكيل» (١/ ٩٨، ٩٩)، و«طليعة التنكيل» (ص٤٠)، و«البناء على القبور» (ص٨٧)، و«المدرسة الحديثية في مكة والمدينة» (٢/ ٣٥٩).

(٣) انظر: «الاقتراح» (ص٢٨٤)، و«الموقظة» (ص٨١).

(٤) انظر: «هدي الساري» (ص٤٠٠) (ترجمة روح بن عبادة)، و«قواعد في علوم الحديث» (ص٤٠٧، ٤٠٨).

(٥) انظر: «هدي الساري» (ص٤٠١) (ترجمة زياد بن عبد الله العامري)، و(ص٤٣٧) (ترجمة محمد ابن جعفر غندر)، و«قواعد في علوم الحديث» (ص٤٠٨، ٤٢٥)، و«تحرير علوم الحديث» (١/ ٤٧٢، ٤٧٣).

(٦) انظر: «الإمام» (٢/ ١٧٩)، و«هدي الساري» (ص٤٥٠) (ترجمة وَضَّاح بن عبد الله)، و«التنكيل» (١/ ٧٣، ٧٤)، و«طليعة التنكيل» (ص٣٠)، و«قواعد في علوم الحديث» (ص٤٣١)، و«الخبر الثابت» (ص٩٦، ٩٧).

٥٣ - الرواة المتقدمون يتحرزون عن الشيء اليسير من التساهل[١].

٥٤ - مراد الذهبي بـ«وثق» غالبًا: وثقه من لا يُعتبر توثيقه علىٰ الانفراد[٢].

٥٥ - الكذب والتساهل في التاريخ أكثر منه في الحديث[٣].

٥٦ - تختلف دلالات ألفاظ الجرح والتعديل في الإفراد والتكرير والتركيب[٤].

٥٧ - المحدثون يضعفون بما ليس بتضعيف عند الفقهاء.

- نص عليه ابن الجوزي في «التحقيق» (١/ ٣٧٥، ٣/ ٩٧).

٥٨ - رواية النسائي في «السنن الصغرىٰ» (المجتبىٰ) مما يقوي أمر الراوي، ومما يقوي سماع الراوي من شيخه[٥].

- نصَّ عليه ابن عبد الهادي في «التنقيح» (١/ ٣٣٧).

---

(١) انظر: «هدي الساري» (ص٤٥٤) (ترجمة يزيد بن هارون)، و«قواعد في علوم الحديث» (ص٤٣٣).

(٢) انظر: «السلسلة الضعيفة» (١/ ٦٣٧/ ٤٤٣)، و«المقترح» (ص٣٨/ رقم ٣٢)، و«أحاديث ومرويات في الميزان» (٢/ ٥٧)، وشرح «الشرح والتعليل» (الشريط ٣/ جـ١)، و«إتحاف النبيل» (١/ ٢٤٩/ ١٠٩)، و«تيسير دراسة الأسانيد» (ص١٥٨)، ومقدمة تحقيق «الكاشف» (ص ٢٨) للشيخ محمد عوامة.

(٣) انظر: «أهمية علم الرجال» (ص٤٦)، ولابن حجر كلام ماتع عن صفات المؤرخ، فانظره في «الجواهر والدرر» (٢/ ٦٨٦).

(٤) هذه القاعدة هي أصل فكرة وعنوان كتاب «ألفاظ الجرح والتعديل بين الإفراد والتكرير والتركيب، ودلالة كل منها على حال الراوي والمروي» للشيخ أحمد معبد، وكثيرًا ما كان يُنبه عليها شيخنا محمد عمرو رَحِمَهُ اللَّهُ في دروسه، وانظر: «أحاديث ومرويات في الميزان» (٢/ ٢٣/ حـ١، ٢/ ٩١).

(٥) انظر: «سؤالات البرقاني» (ص١٦٥/ رقم ٦٣٩) (ترجمة أبي عبيد بن حَرْبُويَه)، و«التنقيح» (٢/ ٦٠/ حـ٦).

٥٩ - شيوخ الطبراني الذين ليسوا في «الميزان» ثقات عند الهيثمي.

- نص عليه الهيثمي في مقدمة «مجمع الزوائد» (١/ ٨)[١].

٦٠ - كل من اختلف في صحبته فهو تابعي ثقة عند ابن حبان.

- قال الحافظ في «التهذيب» (ترجمة نِيار بن مُكْرَم): «ذكره ابن حبان في الصحابة وفي ثقات التابعين أيضًا، وهذه عادته فيمن اختلف في صحبته»[٢].

٦١ - قول ابن حبان «ربما أغرب»: لا يؤثر في الراوي[٣].

٦٢ - حدُّ الوهم الذي يجب معه ترك الصدوق دقيقة اجتهادية[٤].

٦٣ - يُتساهل في رواة التفسير[٥]، والآثار (الموقوفات والمقطوعات)[٦] عن رواة الحديث (المرفوعات).

---

(١) انظر: «قواعد في علوم الحديث» (ص٢٢٥: ٢٢٧)، و«تحرير علوم الحديث» (١/ ٣٣٨)، و«إتحاف النبيل» (١/ ٣٤٨، ٣٤٩/ ١٩٧)، و«زوائد رجال صحيح ابن حبان» للدكتور يحيى الشهري (١/ ١٩٧: ١٩٩).

ومن ذلك: يتبين لنا عدم الاعتماد على توثيقه، فكما سبق قد نص الشيخ مقبل في «إجابة السائل» (ص ٥٥٨/ رقم ٣١٦) على تساهله، وقال الشيخ حاتم في شرح «مقدمة ابن الصلاح» (الشريط الثامن بعد المائة): «هذه قاعدة منتقدة؛ للتذييل على «الميزان»».

(٢) قارن بما في «قواعد في علوم الحديث» (ص٣٥٢) وحاشيته.

(٣) انظر: «السلسلة الضعيفة» (٢/ ٢٧/ ٥٤٩).

(٤) انظر: «الروض الباسم» (١/ ١٦٢، ٢٦٦، ٢/ ٤٧، ١٦١، ٣١٨، ٤٤٤).

(٥) انظر: «من كلام أبي زكريا يحيى بن معين» رواية الدقاق (رقم/ ٢٨٥)، و«الكامل» لابن عدي (٨/ ٣١٢) (ترجمة أبي مَعْشر السندي)، و«دلائل النبوة» للبيهقي (١/ ٣٥: ٣٧)، و«الجامع» للخطيب (رقم/ ١٥٨٨).

(٦) انظر: «زاد المعاد» (١/ ٥١)، و«تحرير علوم الحديث» (١/ ٤٧٧، ٤٧٨).

٦٤ - **اعتبار بشرية النُّقاد، فكلامهم مبنيٌّ علىٰ الاجتهاد والظنِّ، محتمل للخطأ أحيانًا**[(١)].

٦٥ - **ابن عدي يقوي من شأن الراوي إذا اجتمع علىٰ توثيقه أحمد وابن معين**[(٢)].

٦٦ - **الرواية عن الثقات أو عمن لا يروي إلا عن ثقة لا تنفع الراوي.**

- قال المعلمي في «التنكيل» (١/ ٣١٢): «الرواية عن مثل النسائي أو من هو خير منه لا تدل علىٰ إسلام الراوي، فكيف عدالته؟ فكيف أن يكون من الثقات الأثبات»[(٣)]!!

٦٧ - **أهل البصرة يفرطون فيمن يتشيع بين أظهرهم؛ لأنهم عثمانيون**[(٤)].

٦٨ - **إذا تَرك من كان يروي عن كل أحد الرواية عن راو كان ذلك دليلًا علىٰ ضعفه**[(٥)].

٦٩ - **أهل حران قلَّ أن يرضوا عن إنسان**[(٦)].

٧٠ - **ليس في الملطيين ثقة**[(٧)].

---

(١) انظر: «بيان الوهم والإيهام» (٤/ ١٣٦)، و«السير» (٧/ ٤٠، ١١/ ٨٢، ٤٣٢)، و«الرواة الثقات» (ص٧)، و«الميزان» (٥/ ٤٢١/ ٩٢٢٠) (ترجمة هشام بن حسان)، و«تحرير علوم الحديث» (١/ ٥٢٥، ٥٢٧).

(٢) «الكامل» (٣/ ٣٧٥) (ترجمة حَشْرَج بن نُباتة).

(٣) انظر: «إتحاف النبيل» (١/ ٢٠٣، ٢٠٤/ ٧٤).

(٤) انظر: «الاستغناء» لابن عبد البر (ص٩٧٨/ رقم ١١٩٤).

(٥) انظر: «سؤالات أبي عبيد الآجري» (١/ ٢٩١/ ٤٥١) (ترجمة أبي سعد البقال)، و«الكامل» (٢/ ٣٣) (ترجمة بكير بن عامر).

(٦) انظر: «فتح الباري» (١/ ٣٨٧).

(٧) انظر: «الأنساب» للسمعاني (١٢/ ٤٢٣).

مـــلاحق

الملحق الأول

حكم سكوت النقاد عن الراوي غير المجروح

صورة السكوت:

إذا ترجم أحد النقاد مثل البخاري لأحد الرواة، وسكت عنه، فلم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا.

وهؤلاء يقول فيهم الواحد من الأئمة المتأخرين كالحافظ ابن حجر مثلًا: فلان ذكره البخاري، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا.

ومحل ما يتعلق به المتأخرون في الغالب في الاعتداد بالسكوت عن الراوي الديوانان العظيمان في تاريخ الرواة: «التاريخ الكبير» للبخاري، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم.

❑ أولًا: «التاريخ الكبير» للبخاري:

يجب علىٰ الناظر في «التاريخ الكبير» أن يأخذ بعض الأمور في الاعتبار[1]:

١ - لم ينص البخاري في «تاريخه» علىٰ خطته، إنما تركها للناظر فيه، وهذا قد أعيىٰ العلماء قديمًا وحديثًا، بل منذ لحظة تصنيفه، ومما يدل علىٰ هذا المعنىٰ

(١) هذا بالنسبة لمسألة السكوت، وعمومًا انظر: حاشية «الرفع والتكميل» (ص٤٠٢: ٤٠٥، ٥٦٢، ٥٦٣) (فائدة وتكملة)، و«رواة الحديث الذين سكت عنهم الأئمة» (ص٣٢: ٣٥)، و«تحرير علوم الحديث» (ص٥٠٦، ٥٠٧).

ما قاله البخاري نفسه، حيث قال:

- «أخذ إسحاق بن راهُويَه كتاب «التاريخ» الذي صنفته، فأدخله علىٰ عبد الله بن طاهر الأمير، فقال: أيها الأمير ألا أريك سحرًا؟! قال: فنظر فيه عبد الله فتعجب منه، وقال: لست أفهم تصنيفه»(١).

- «لو نُشِرَ بعضُ أستاذي هؤلاء، لم يفهموا كيف صنفت كتاب «التاريخ»، ولا عرفوه»(٢).

٢ - إدخال الراوي في «التاريخ الكبير» لا يعني بمجرده جرحًا ولا تعديلًا، ومما يدل علىٰ هذا المعنىٰ ما يلي:

أ - قول البخاري نفسه [كما في «هدي الساري» (ص٤٧٨)]: «قلَّ اسم في التاريخ إلا وله عندي قصة، إلا أني كرهت أن يطول الكتاب».

ب - أقوال لابن عدي خلال كتابه «الكامل»، منها:

- قوله (٢/ ٢٨) (ترجمة بكر بن مَعْبَد): «بكر بن مَعْبَد هذا غير معروف، وإنَّما مراد البخاري أن يذكر كل من اسمه بكر».

- وقوله (٢/ ١٧٩) (ترجمة جُلَّاس بن عمرو): «جُلَّاس هذا أيضًا ليس له إلا ما ذكره البخاري حديثًا واحدًا، وإنما مراد البخاري أن يذكر كل من ابتداء اسمه جيم في الرواة مقطوعًا أو مسندًا».

---

(١) انظر: «تاريخ مدينة السلام» (بغداد) (٢/ ٧)، و«هدي الساري» (ص٤٨٣).

(٢) انظر: «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٧٥)، و«تهذيب الكمال» (٢٤/ ٤٤٠)، و«السير» (١٢/ ٤٠٣)، و«هدي الساري» (ص٤٨٧)، وقارن بما في «الإمام ابن حبان ومنهجه في الجرح والتعديل» لعداب الحمش (٢/ ٥٨٧/ حـ٢).

- وقوله (٢/ ٣٧٨) (ترجمة حمزة بن نَجِيح): «قد بينتُ مراد البخاري أن يذكر كل راوٍ، وليس مراده أنه ضعيف أو غير ضعيف، وإنما يريد كثرة الأسامي ليذكر كل من روىٰ عنه شيئًا كثيرًا أو قليلًا، وإن كان حرفًا».

- وقوله (٢/ ٣٩٤) (ترجمة حفص بن أسلم الأصفر): «مراد البخاري أن يذكر كل راوٍ روىٰ مسندًا أو مقطوعًا أو حرفًا».

- وقوله (٤/ ٣٠٦) (ترجمة عبد الرحمن مولىٰ سليمان بن عبد الملك): «هذا الذي ذكره البخاري لا نعرفه، ولا أعرف له في وقتي هذا حديثًا فأذكره، وليس مراد البخاري أنه ضعيف أو قوي، ولكن أراد الترجمة».

- وقوله (٤/ ٣١٧) (ترجمة عبد الرحمن بن يامِين): «قد بينتُ أن مراد البخاري ذكر من اسمه عبد الرحمن أو غيره من الأسامي؛ لئلا يسقط عليه من يسمىٰ بهذا الاسم وليس مراده ضعفهم أو صدقهم».

- وقوله (٤/ ٢٣٢) (ترجمة عبد الله بن عطية بن سعد العوفي): «هذه الأسامي التي يذكرها البخاري ليس قصده فيه أنه يضعف هذه الأسامي التي يذكرها، وإنما قصده أن يذكر كل من اسمه عبد الله ممن روىٰ المسند أو غير المسند أو روىٰ عن التابعين أو عن الصحابة، أو روىٰ الحرف أو الحرفين فيعز وجود روايات هؤلاء»[1].

٣ - قال البخاري في «التاريخ»[2]: «كل من لم أُبين فيه جُرحة فهو علىٰ الاحتمال، وإذا قلت: فيه نظر، فلا يحتمل».

---

(١) ذكر الشيخ الجديع في «التحرير» (ص٥٠٦، ٥٠٧) النص الثالث، وقال: «هذا المعنى ذكره ابن عدي فيما يزيد على ثلاثين موضعًا من «الكامل»»، وانظر: «شفاء العليل» (ص٣٧٨، ٣٧٩، ٤٤٣، ٤٤٤).

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» (١٨/ ٢٦٥) (ترجمة عبد الكريم بن أبي المخارق)، و«شرح سنن ابن ماجه» لمُغْلَطاي (١/ ٤١١).

ومعنىٰ «علىٰ الاحتمال»: لا يُجزم فيه بحكم، فَيُحْتَمَل أن يكون مقبولًا، ويُحتمل أن يكون مردودًا. وليس بمعنىٰ: الاحتجاج، ولا هو بمعنىٰ احتمال الاعتبار بحديثه[1].

٤ - حالات سكوت البخاري عن الراوي كثيرة، منها:

أ - سكوت عن أئمة النقاد كـ(الشافعي والإمام أحمد وأحمد بن إشكاب وأحمد بن منيع)، وغيرهم.

ب - سكوت عن مشهورين بالضعف أو النكارة كـ(محمد بن أشعث بن قيس الكندي، ومحمد بن إبراهيم اليشكري)، وغيرهم.

جـ - سكوت عن مجاهيل كـ(محمد بن إبراهيم الباهلي، ومحمد بن إبراهيم الهاشمي، وإبراهيم بن إسحاق عن الوليد بن أبي الوليد، وإبراهيم ابن إسحاق عن طلحة بن كيسان)، وغيرهم.

د - سكوت عن أناس لم يعرفهم، حتى إنه لم يُفرِّق بين أسمائهم، كـ(محمد بن قيس الأسدي الكوفي)؛ حيث قال في آخر ترجمته: «فلا أدري هو الأسدي أم لا».

وانظر تراجم:

- محمد بن قيس عن أبي الحكم، ومحمد بن قيس المكي.

- ومحمد بن كليب بن جابر.

- وإبراهيم بن حنظلة.

---

(١) ذكره الشيخ حاتم في «شرح الموقظة» (ص٢٧١، ٢٧٢)، وقال نحو ذلك الدكتور نهاد في «مجلة الشريعة الكويتية» (٢٣/ ١٣٧).

- وإسماعيل بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن أبي ربيعة، وإسماعيل بن إبراهيم ابن أبي ربيعة[١].

❑ ثانيًا: «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم:

- قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٨): «قد ذكرنا أسامي كثيرة مهملة من الجرح والتعديل، كتبناها ليشتمل الكتاب علىٰ كل من رُوي عنه العلم رجاء وجود الجرح والتعديل فيهم، فنحن ملحقوها بهم من بعد إن شاء الله تعالىٰ».

ويلاحظ من هذا النص أن من سكت عنهم لا يلحقون بالمجروحين، ولا المجهولين، ولا المعدلين؛ فإنه ضمَّن الكتاب الحكم علىٰ الرواة بالأوصاف الثلاثة[٢].

صنيع الأئمة تجاه سكوتهما:

١ - مجد الدين أبو البركات عبد السلام ابن تيمية (الجد) (ت٦٥٢هـ):

قال عن عكرمة بن إبراهيم [كما في «زاد المعاد» (١/ ٤٥٣)، و«نيل الأوطار» (٣/ ١٧٩/ ١١٧٠)]: «يمكن المطالبة بسبب الضعف؛ فإن البخاري ذكره في «تاريخه»، ولم يطعن فيه، وعادته ذكر الجرح والتعديل».

❑ ملحوظة:

- سكت ابن القيم في هذا الموطن علىٰ هذا الكلام، ولكن ضعف عدة رواة

---

(١) هذه التراجم تفسر قول البخاري: «قلَّ اسم في التاريخ إلا وله عندي قصة»، فهناك أسماء ليس لها قصص عند البخاري، فلا يمنع أن تكن القصة عنده دلالة على المعرفة. وانظر: «مجلة الشريعة الكويتية» (٢٣/ ١٣٧، ١٣٨).

(٢) انظر: «تحرير علوم الحديث» (ص٥٠٧، ٥٠٨)، و«رواة الحديث الذين سكت عنهم الأئمة» (ص٣٦: ٤٥).

سكت عنهم البخاري وابن أبي حاتم، ذكرهم الشيخ عداب الحمش في «رواة الحديث الذين سكت عنهم الأئمة» (ص٨٢).

- ضعف الشوكاني هذا الحديث الذي تحته هذا الكلام، ولم يعتد به.

٢ - ابن القطان الفاسي (ت٦٢٨هـ)، حيث قال في عدة مواطن من «بيان الوهم والإيهام»، منها:

- (٥/ ٧٣): «خالد بن زيد هذا الذي يروي عن عقبة بن عامر لم يذكره البخاري وابن أبي حاتم بأكثر من رواية سلام عنه، فهو عندهما مجهول الحال».

- و(٥/ ١٥٠): «قد بينا قبل ونبين الآن أن أبا محمد بن أبي حاتم إنما أهمل هؤلاء من الجرح والتعديل؛ لأنه لم يعرفه فيهم، فهم عنده مجهولو الأحوال، بيَّن ذلك عن نفسه في أول كتابه»[1].

٣ - المنذري (ت٦٥٦هـ)؛ حيث قال في «الترغيب والترهيب»:

- (٢/ ٢٣٢): «قد ذكرهما (خلف أبا الربيع وعمرو بن حمزة القيسي) ابن أبي حاتم، ولم يذكر فيهما جرحًا، والله أعلم»[2].

- و(٦/ ٣٥٧): «ذكره (مبارك بن حسان) البخاري ولم يجرحه».

٤ - ابن دقيق العيد (ت٧٠٢هـ).

حيث قال في «الإمام» [كما في «نصب الراية» (٣/ ١٥٨)]: «يوسف بن الزبير

(١) وانظر: «بيان الوهم والإيهام» (٣/ ١٥٠، ٢٣١، ٣٨٠، ٣٩٠، ٤/ ٦٧، ٨٨، ١٦٠، ١٧٠، ٦١٧، ٥/ ٤٢، ٣٠٩، ٣٦٠)، و«نصب الراية» (١/ ٢٢٠، ٢٥٥، ٢٥٦)، و«ذيل الميزان» (ص٤٢٩/ رقم ٧١٢) (ترجمة مهدي بن عيسى).

(٢) وانظر: «رواة الحديث الذين سكت عنهم الأئمة» (ص١٥، ١٦).

ذكره ابن أبي حاتم من غير جرح ولا تعديل»[١].

٥ - الزيلعي (ت٧٦٢هـ)؛ حيث لم ينكر ما قاله ابن دقيق العيد في المواطن السابقة.

٦ - ابن عبد الهادي (ت٧٤٤هـ).

حيث قال في «التنقيح» (١/ ٣٧٨): «ذكره (عثمان بن محمد الأنماطي) ابن أبي حاتم في كتابه، ولم يذكر فيه جرحًا»[٢].

٧ - الذهبي (ت٧٤٨هـ)؛ حيث قال في «الميزان»:

- (٤/ ٣٥٠/ ٧٠٣٨) (ترجمة مبارك بن حسان): «ذكره البخاري فما ذكر فيه جرحًا».

- و(١/ ١٩١/ ٧٥٦) (ترجمة إسحاق بن رُفَيْع الذِّمَاري): «عن ابن جريج، وعنه مجهول. بيَّض له ابن أبي حاتم».

- و(١/ ٢٨٣/ ١٠٥٥) (ترجمة إياس بن نُذير): «ذكره ابن أبي حاتم وبيَّض، مجهول»[٣].

❑ تتمة: صورة التبييض:

قال الشيخ المعلمي في «تقدمة الجرح والتعديل» (ص: يو): «قد يذكر المؤلف الرجل ولا يستحضر عمن روى ولا من روى عنه أو يستحضر أحدهما دون الآخر، فيدع لما لا يستحضره بياضًا «روى عن... روى عنه...» ويكثر ذلك في الأسماء التي ذكرها البخاري ولم ينص».

---

(١) لو قال قائل: حديث هذا الراوي احتج به الزيلعي، والاحتجاج فرع التصحيح، فالجواب: نعم احتج به الزيلعي، ولكن ذكره ضمن أدلة أخرى في الباب، والاحتجاج فرع التصحيح إذا لم يكن في الباب غير هذا الحديث، والله أعلم. وانظر: «نصب الراية» (١/ ٢٧٤، ٢٧٨، ٢/ ٣٧٢).

(٢) وانظر: «نصب الراية» (١/ ١٥١).

(٣) وانظر: مجلة الشريعة الكويتية (٢٣/ ١٣٤، ١٣٥).

- وقال شيخنا محمد عمرو رَحِمَهُ اللهُ لما سألته: هل التبييض هو السكوت؟ فقال: «السكوت أخص من التبييض، فقد يبيض، ولا يسكت، فينص على أنه ضعيف أو غير ذلك، وقد يبيض ويسكت»[1].

٨ - ابن كثير (ت٧٧٤هـ)؛ حيث قال في:

- «مسند الفاروق» (١/ ٤١١): «هذا إسناد حسن، ليس فيه مجروح ولم يخرجوه، وعمر بن السائب هذا ذكره أبو حاتم الرازي، فقال: روىٰ عن القاسم ابن أبي القاسم، وعنه: عمرو بن الحارث وابن لهيعة. وقال في شيخه القاسم بن أبي القاسم: روىٰ عن قاص الأجناد، وعنه: عمر بن السائب، ولم يزد علىٰ هذا القدر، وفيه مقنع، والله أعلم».

- و«التفسير» (١/ ٢٤٢) (سورة البقرة: آية ١٠٣): «ذكره (موسىٰ بن جبير) ابن أبي حاتم في كتاب «الجرح والتعديل»، ولم يحك فيه شيئًا من هذا ولا هذا، فهو مستور الحال»[2].

٩ - بدر الدين الزركشي (ت٧٩٤هـ)؛ حيث قال في «اللآلئ المنثورة» (ص١٥٣/ رقم ٢٠٥): «ذكره (موسىٰ بن جبير) ابن أبي حاتم في كتابه ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، فهو مستور الحال».

١٠ - الهيثمي (ت٨٠٧هـ):

حيث قال في «مجمع الزوائد» (٣/ ٢٨٢) عن الحديث الذي فيه يوسف بن الزبير: «رجاله ثقات».

---

(١) قارن بما في: «إتحاف النبيل» (١/ ٢٨٥/ ١٣٦).

(٢) استنكر أبو حاتم حديث هذا الراوي الذي يتكلم عنه ابن كثير، كما في «العلل» لابنه (٢/ ٦٩/ ١٦٩٩).

قلت (القائل حازم): في ذلك أمران:

- هذا توثيق جماعي، ولا يلزم منه إثبات هذا الوصف لكل منهم علىٰ وجه الانفراد كما تقدم في القاعدة (رقم/ ٤).

- هناك رواة سكت عنهم البخاري وابن أبي حاتم، وضعفهم الهيثمي كما ذكر الشيخ عداب في «رواة الحديث الذين» (ص٩٧)، و الدكتور نهاد في «مجلة الشريعة الكويتية» (٢٣/ ١٣٤).

١١ - الحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ)؛ حيث قال في:

- «تعجيل المنفعة» (١/ ٢٥٧/ ٨) (ترجمة إبراهيم بن الحسن): «قد ذكره ابن أبي حاتم فلم يذكر فيه جرحًا».

- و«التهذيب» (ترجمة إياس بن نُذير): «ذكره ابن أبي حاتم وبيَّض، فهو مجهول»(١).

- و«النكت» (٢/ ٣٧): «إن كثيرًا من الأئمة وثقوا خلقًا من الرواة بحسب اعتقادهم فيهم، وظهر لغيرهم فيهم الجرح المعتمد، وهذا بين واضح في كتب الجرح والتعديل، فإذا كان مع التصريح بالعدالة فكيف مع السكوت عنها».

- وكذلك «النكت» (٢/ ٢٣٩): «لم يذكر فيه (يزيد بن عبد الله بن مغفل) هو (البخاري)، ولا ابن أبي حاتم جرحًا، فهو مستور».

١٢ - الحسيني الدمشقي (ت٧٦٥هـ)؛ حيث قال في «الإكمال»:

- (ص١٨/ رقم ٢٢) (ترجمة أَخْشَن السَدُوسي): «ذكره ابن حبان في الثقات، وهو مجهول».

---

(١) وانظر: «مجلة الشريعة الكويتية» (٢٣/ ١٣٤، ١٣٥).

- وانظر: (ص١٤٦/ رقم ٢٦٣) (ترجمة روح بن عابد شامي).

- و(ص١٨٥/ رقم ٣٥٢) (ترجمة سويد بن الحارث).

- و(ص٢٣٨/ رقم ٤٥٢) (ترجمة عبد الله بن عباد الزرقي).

- و(ص٢٤٨/ رقم ٤٨٠) (ترجمة عبد الله بن مرثد).

وقارن بما في «تعجيل المنفعة».

صنيع المعاصرين تجاه سكوتهما:

❑ اختلف أهل العلم من المعاصرين في فهم صنيع من سبقهم، وانقسموا إلى فريقين:

◈ الفريق الأول: من يرىٰ أن السكوت لا يفيد شيئًا فإن لم يوجد في الراوي إلا السكوت صار مجهولًا، وهم:

١ - الألباني في «السلسلة الضعيفة» (١/ ٧٣، ١٣٣، ١٣٤، ٣١٢، ٣١٣)[1].

٢ - عداب الحمش، فقد أفرد ذلك في مصنف مستقل سماه «رواة الحديث الذين سكت عنهم الأئمة»، وقال (ص١٣٧): «لقد اطلع علىٰ بحثي هذا أكثر من خمسين عالمًا وطالب علم مختص... إلا أنه مضىٰ قرابة عام ونصف العام، ولم يأتني منهم شيء... كما لم يصلني شيء من الباحث الفاضل (أبي غدة)؛ لأنني أرسلت إليه نسخة... وكذلك الدكتور أكرم»[2].

---

(١) وذكر الدكتور رفعت فوزي في «ابن أبي حاتم وأثره في علوم الحديث» (ص١٧٨) قول الشيخ الألباني ولم يعقب.

(٢) وانظر تفنيد أدلة الفريق الثاني في: «رواة الحديث الذين سكت عنهم الأئمة» (ص٧٥: ١٣٤).

٣ - الشريف حاتم العوني، فقد قال: «هذا السكوت لا يدل علىٰ شيء إلا أنه يدل علىٰ أن ابن أبي حاتم لا يعرف فيه مقالة بجرح أو تعديل»[1].

٤ - أبو الحسن مصطفىٰ بن إسماعيل في «شفاء العليل» (ص١٤٨)، و«إتحاف النبيل» (١/ ٢٨٥، ٢٨٦/ ١٣٦).

٥ - شيخنا محمد عمرو رَحِمَهُ اللَّهُ فيما كان يدرسه قديمًا، ووقفت عليه بتاريخ (٣/ ٤/ ١٩٩٣م) وسمعته منه مرارًا حديثًا.

٦ - الشيخ عبد الكريم الخضير في «شرح النخبة» (١٦١).

٧ - الدكتور نهاد عبيد [كما في «مجلة الشريعة الكويتية» (٢٣/ ١٢٩: ١٤٦)].

٨ - الشيخ عبد الله السعد في كتابه «الدفاع عن الصحابة» (ص٣٧).

◈ **الفريق الثاني: من يرىٰ أن هذا السكوت يُعدُّ توثيقًا، وهم:**

١ - أحمد شاكر لِمَا ذكره في «المسند» (٥/ ١٢٣، ٧/ ٥٥٤٤، ٩/ ٣٥: ٤٠)[2].

٢ - عبد الله الصديق الغماري في كتابه «قصة إدريس وقصة هاروت وماروت»، وقد أقر ببحث أبي غدة.

---

(١) وذلك في رسالة لي بتاريخ (٢٠/ ٢/ ١٤٢٨هـ = ١٠/ ٣/ ٢٠٠٧م).

(٢) نسبه إليه أبو غدة في حاشية «الرفع والتكميل» (ص٢٤٦)، وعمرو سليم في «تيسير دراسة الأسانيد» (ص٦٣، ٦٤)، والدكتور نهاد عبيد في «مجلة الشريعة الكويتية» (٢٣/ ١٢٩: ١٤٦) ضمن بحث باسم «وقفات مع أهم القواعد التي سار عليها الشيخ أحمد شاكر في تحقيقه للمسند» (٢٣/ ٨٥: ١٧١).

ولكن بيَّن عداب في رسالته (ص١١٩) أنه لا يذهب هذا المذهب في كل من سكت عنه البخاري، وإنما في رجال سكت عنهم ولم يُخالفوا، وهم معروفون.

٣ - ظفر أحمد التهانوي (ت١٣٩٤هـ) في «قواعد في علوم الحديث» (ص٢٢٣، ٢٢٤، ٣٥٨، ٤٠٣، ٤٠٤)، و«مقدمة إعلاء السنن» (ص١٣٦، ٢١٨، ٢٤٨)[1].

٤ - حبيب الرحمن الأعظمي في كتبه وتعليقاته الكثيرة.

٥ - محمد عبد الرشيد النعماني؛ لأنه أقر ببحث أبي غدة.

٦ - محمد تقي العثماني؛ لأنه أقر ببحث أبي غدة.

٧ - إسماعيل الأنصاري؛ لأنه أقر ببحث أبي غدة، وكتب إليه تقريرًا بذلك كما في «الاستدراك بالرفع والتكميل» (ص٥٥٦: ٥٥٨).

٨ - أكرم ضياء العمري في «بحوث في تاريخ السنة المشرفة» (ص١١٠، ١١١)، و«مقدمة تاريخ خليفة بن خياط» (ص٨).

٩ - محمود الطحان في «أصول التخريج» (ص١٧٧).

١٠ - أبو غدة، حيث نشر مقالًا بهذا في مجلة كلية أصول الدين في جامعة الإمام. العدد الثاني عام (١٣٩٩هـ - ١٤٠٠هـ)، وذكره تعليقًا على «الرفع والتكميل» «الإيقاظ» (١٣) (ص٢٣٠: ٢٤٨)[2].

١١ - تقي الدين الندوي المظاهري في كتابه «علم رجال الحديث» (ص٣٢).

☐ تذييل:

١ - أخرج ابن عدي في «الكامل» (١/ ١٢٤) بسند جيد عن عبد الله بن أحمد

---

(١) قال الدكتور نهاد في مقدمة بحثه (ص١٢٩): «لقد تتبعت مصدر هذه القاعدة فلم أقف على أصل قديم صريح لها، ثم بدا لي بعد التحقيق والدراسة أن أول من صرح بها هو: العلامة ظفر أحمد التهانوي».

(٢) بل يرى بصفة عامة أن سكوت المتكلمين في الرجال كلهم عن الراوي يعد توثيقًا!!

الدورقي قال: «كل من سكت عنه يحيىٰ بن معين فهو عنده ثقة»[١].

فقال في تفسير هذا النص:

- الشيخ الجديع في «تحرير علوم الحديث» (ص٥١٢): «هذا يجب حمله علىٰ رجال جاءوا في معرض السؤال ليحيىٰ، فلم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا؛ إذ من شأن يحيىٰ أنه إذا سئل عن الراوي المجروح لم يسكت عنه، وإذا كان لا يعرفه أجاب بذلك، فحيث سكت عن جرحه وعن تجهيله، فهو عنده في جملة المقبولين الموثقين، والله أعلم»[٢].

- والشيخ أبو الحسن في «شفاء العليل» (ص١١): «ليس علىٰ عمومه».

٢ - قال ابن دقيق العيد في «الإمام» كما في «نصب الراية»:

- (١/ ٢٧٤، ٢٧٨): «لم يذكر ابن عدي عبد الرحمن (ابن سعد بن عمار) هذا بجرح ولا تعديل، فهو مجهول عنده».

- و(٢/ ٣٧٢) (في معرض سكوت الإمام أحمد عن ثابت بن عجلان): «لا يدل السكوت علىٰ شيء، وقد يكون سكوته لكونه لم يعرف حاله».

- وقال نحو ذلك ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ٣٦٤).

---

(١) وأورده ابن رجب في «شرح علل الترمذي» (٢/ ٧٨٢)، وظاهر صنيعه: «أن هذا الإطلاق فيه نظر»؛ فتأمل.

وعلَّق شيخنا محمد عمرو رَحِمَهُ ٱللَّهُ على هذا الموطن في أثناء شرحه لنا فقال: «السكوت من الممكن أن يكون عند الدوري، أما في غيره من السؤالات لـ(ابن محرز، وابن الجنيد، وعثمان ابن سعيد، والدقاق، وهاشم بن مرثد الطبراني)، فليس فيه سكوت أبدًا».

(٢) وقال كذلك (ص٢٢٧): «قلَّ أن يُوجد راوٍ ممن تقدمهم أو كان في زمانه لم ينزله يحيى منزلة من تعديلٍ أو جرحٍ، ولذا صحَّ أن يكون من سكت عنه ألصق بالتعديل منه بالجرح»، وانظر: «السلسبيل» (ص٣٤: ٣٨).

الملحق الثاني

منهج ابن حبان في توثيق المجاهيل

١ - **قال ابن حبان رَحِمَهُ اللَّهُ في «الثقات»**:

- (١/ ٣): «أردت أن أملي أسامي أكثر المحدثين ومن الفقهاء من أهل الفضل والصالحين ومن سلك سبيلهم من الماضين».

- و(١/ ١١): «لا أذكر في هذا الكتاب الأول إلا الثقات الذين يجوز الاحتجاج بخبرهم... فكل من أذكره في هذا الكتاب الأول فهو صدوق يجوز الاحتجاج بخبره إذا تعرىٰ خبره عن خصال خمس».

وقال مثل ذلك في مواطن أخرىٰ (١/ ١٣، ٥/ ٥٩٤، ٥٩٥، ٦/ ٢).

- و(١/ ١٣): «العدل من لم يعرف منه الجرح ضد التعديل، فمن لم يعلم بجرح فهو عدل إذا لم يبين ضده».

وقال مثل ذلك في موطن آخر (٨/ ٢).

- و(٥/ ٥٦٠): «حد المجهولين الذين لا يعرفون إلا بنقل راوٍ واحد ضعيف عنهم».

- و«**المجروحين**»:

- (١/ ٤١٢) (ترجمة سعيد بن زياد الداري): «الشيخ إذا لم يرو عنه ثقة، فهو مجهول، لا يجوز الاحتجاج به؛ لأن رواية الضعيف لا تخرج من ليس بعدل عن

حدِّ المجهولين إلىٰ جملة أهل العدالة، كأن ما روىٰ الضعيف وما لم يرو في الحكم سيان».

- و(٢/ ١٩٣) (ترجمة عائذ الله المُجاشِعي): «إذ الناس أحوالهم علىٰ الصلاحة والعدالة حتىٰ يتبين منهم ما يوجب الجرح، فحينئذ يخرج بما ظهر من العدالة إلىٰ الجرح، وهذا حكم المشاهير من الرواة».

- و(٢/ ٢٧٤) (ترجمة محمد بن عطية العَوْفِي): «ساقط الاحتجاج، حتىٰ تتبين عدالته بروايته عن ثقة إذا كان دونه ثقة، واستقامت الرواية فلم يخالف الثقات».

- و(١/ ٥٢١) (ترجمة عبد الله بن المُؤَمَّل المخزومي): «لا يتهيأ إطلاق العدالة علىٰ من ليس نعرفه بها يقينًا، فنقبل ما انفرد به، فعسىٰ نحل الحرام أو نحرم الحلال برواية من ليس بعدل أو نقول علىٰ رسول الله ﷺ ما لم يقل، اعتمادًا منا علىٰ رواية من ليس بعدل عندنا، كما لا يتهيأ إطلاق الجرح علىٰ من لم يستحقه».

- و(٢/ ٢٦) (ترجمة عبد الرحمن بن إبراهيم القاص): «ليس بمشهور في العدالة، فيُقبل منه ما انفرد، علىٰ أن التنكب علىٰ أخباره أولىٰ عند الاحتجاج».

- و(٢/ ٤٤١) (ترجمة الهيثم بن عمر [محمد] بن حفص): «لا يجوز الاحتجاج به لما فيه من الجهالة والخروج عن حدِّ العدالة إذا وافق الثقات، فكيف إذا انفرد بأوابد وطامات».

- و(١/ ٩١) (ترجمة أبان بن عبد الله الرقاشي): «زعم يحيىٰ بن معين أنه ضعيف، وهذا شيء لا يتهيأ لي الحكم به؛ لأنه لا راوي له عنه إلا ابنه يزيد، ويزيد ليس بشيء في الحديث»[1].

---

(١) وانظر: «المجروحين» (٢/ ٣٦٥/ ١٠٦٤) (ترجمة مُعلَّرح بن يزيد)، و(٢/ ٤٥٥/ ١١٨٠) (ترجمة

٢ - وقال ابن رُشَيد في «السنن الأبين» (ص١٦٠، ١٦١): «إن كان (ابن حبان) من أئمة الحديث فعنده بعض التساهل في القضاء بالصحيح، فما حكم بصحته مما لم يحكم به غيره إن لم يكن من قبيل الصحيح يكن من قبيل الحسن، وكلاهما يحتج به ويعمل عليه، إلا أن يظهر فيه ما يوجب ضعفه».

٣ - وقال ابن عبد الهادي في «الصارم المنكي» (ص١٠٤): «طريقته فيه أنه يذكر من لم يعرفه بجرح، وإن كان مجهولاً لم يعرف حاله، وينبغي أن يتنبه لهذا ويعرف أن توثيق ابن حبان للرجل بمجرد ذكره في هذا الكتاب من أدنىٰ درجات التوثيق».

٤ - وقال الذهبي في «الميزان» (٤/ ٩٥/ ٦٠٢٠) (ترجمة عمارة بن حَدِيد): «لا يُفرح بذكر ابن حبان له في «الثقات»، فإن قاعدته معروفة من الاحتجاج بمن لا يُعرف».

٥ - وقال العراقي في أجوبته (ص١٤١): «ابن حبان منسوب إلىٰ التساهل في التصحيح والتوثيق».

٦ - وقال الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان»:

- (١/ ٢٠٨) (المقدمة): «الذي ذهب إليه ابن حبان، من أن الرجل إذا انتفت جهالة عينه، كان علىٰ العدالة إلىٰ أن يتبين جرحه، مذهب عجيب، والجمهور علىٰ خلافه. وهذا هو مسلك ابن حبان في كتاب «الثقات» الذي ألَّفه... وكأن عند ابن حبان: أن جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور، وهو مذهب شيخه ابن خزيمة، ولكن جهالة حاله باقية عند غيره. وقد أفصح ابن حبان بقاعدته فقال: العدل من لم يعرف... (مثل ما قاله في «الثقات» (١/ ١٣)».

= يزيد بن ربيعة)، و(٢/ ٤٥٤/ ١١٧٨) (ترجمة يزيد بن زيد)، وغيرهم كثير مما ذكر في المراجع السابقة.

- و(٢/ ٢٦٠) (ترجمة أيوب الأنصاري): «يذكر (ابن حبان) في كتاب «الثقات» كل مجهول روىٰ عنه ثقة ولم يجرح، ولم يكن الحديث الذي يرويه منكرًا، هذه قاعدته. وقد نبَّه علىٰ ذلك الحافظ صلاح الدين العلائي والحافظ شمس الدين بن عبد الهادي وغيرهما».

وقال مثل ذلك في موطن آخر (٤/ ٢٢٦/ ٣٧٥٤) (ترجمة سيف أبي محمد).

- و«التهذيب» (ترجمة سَلَّام بن مِسْكِين): «كذا ذكره ابن حبان في «الثقات»، وهو يتبع البخاري دائمًا».

- و«تعجيل المنفعة» (١/ ٧٤١/ ٥٤٨) (ترجمة عبد الله بن أبي سعيد المدني) متعقبًا قول الحسيني: «لا يدري من هو»: «تلخَّص من هذا أن لعبد الله بن أبي سعيد راويين، ولم يجرح، ولم يأت بمتن منكر، فهو علىٰ قاعدة ثقات ابن حبان».

- و«النكت» (٢/ ٢٠١): «معروف بالتساهل في باب النقد»[(١)].

- و«التغليق» (٢/ ١١٦): «ذكره ابن حبان في «الثقات» علىٰ عادته فيمن لم يجرح، وروىٰ عنه ثقة».

٧ - **وقال السخاوي في** «فتح المغيث» (٤/ ٤٣٣، ٤٣٤): «يدرج فيهم من زالت جهالة عينه، بل ومن لم يرو عنه إلا واحد ولم يظهر فيه جرح... وذلك غير كاف في التوثيق عند الجمهور، وربما يذكر فيهم من أدخله في الضعفاء إما سهوًا أو غير ذلك».

٨ - **وقال الشيخ المعلمي في** «التنكيل» (١/ ٢٥٥): «ابن حبان قد يذكر في «الثقات» من يجد البخاري سماه في «تاريخه» من القدماء وإن لم يعرف ما روىٰ

---

(١) وقرر في موطن آخر (١/ ١٤٦): أن ابن خزيمة وابن حبان لم يشترطا انتفاء الشذوذ والعلة.

وعمن روىٰ، ومن روىٰ عنه، ولكن ابن حبان يشدد وربما تعنت فيمن وجد في روايته ما استنكره، وإن كان الرجل معروفًا مكثرًا».

ولكن مع ذلك اعتمد توثيقه عند عدم المعارضة في طليعة «التنكيل» (ص٣٠).

٩ - ووصفه الشيخ ابن باز بالتساهل كما في «تقييد الشوارد» (ص٣١٥، ٣٢٠).

❁ الخلاصة:

ابن حبان يُدرج الراوي في كتابه «الثقات» إذا لم يقف علىٰ جرحٍ فيه، وروىٰ عنه ثقة. ولا يَلزم من إدخاله الراوي في «الثقات» قبول خبره مطلقًا، بل قيَّد ذلك بشروطٍ وأوصافٍ لابُدَّ من توافرها في الراوي والمروي، فالذي لا ينظر إلىٰ هذه الشروط يَظُن به التساهل في الاحتجاج بالمجاهيل وهذا ليس صحيحًا؛ فهو رَحِمَهُ اللهُ يطعن بالجهالة كما رأينا في النصوص السابقة فصنيعه في «الثقات» مخصوص به وله فيه شروط، ومما يدل علىٰ هذا المعنىٰ قول الحافظ ابن حجر - وهو صاحب النصوص السابقة في وصفه بالتساهل - [كما في «فتح المغيث» (١/ ٦٤)]: «ربما اعترض عليه في جعلهم في الثقات من لم يعرف اصطلاحه ولا اعتراض عليه فإنه لا يشاحح في ذلك»[١].

---

(١) انظر: مقدمات «الثقات»، و«المجروحين»، و«الصحيح»، و«الصارم المنكي» (ص١٠٣: ١٠٥)، و«نصب الراية» (٢/ ١٥٦)، و«الموقظة» (ص٧٩)، و«النكت» للزركشي (٣/ ٣٨٤)، و«محاسن الاصطلاح» (ص٢٩٧)، و«أجوبة العراقي لابن حجر» (ص١٣٦، ١٤١) (مهم جدًّا)، و«فتح المغيث» (١/ ٦٤، ٦٥، ٢/ ٢٠٦، ٢٠٧، ٤/ ٤٣٣، ٤٣٤)، و«الرفع والتكميل» (ص٣٣٢: ٣٣٩ مع الحاشية)، و«توجيه النظر» (١/ ٣٤٥)، ومقدمة الشيخ أحمد شاكر رَحِمَهُ اللهُ لـ«صحيح ابن حبان» (ص ٥:١٥)، و«التنكيل» (١/ ٦٢: ٧٢، ٤٣٧)، و«الفوائد المجموعة» (ص٤٩٢/ حـ١)، و«قواعد في علوم الحديث» (ص٢٠٤: ٢٠٦، ٤٠٩)، و«تمام المنة» (ص٢٥)، و«المقترح» (ص٢٦، ٢٧، ٤٠، ٥٤/ رقم ٩، ٣٥، ٣٦، ٧٣)، و«أحاديث ومرويات في الميزان» (٢/ ٧٣)، و«دراسات في الجرح والتعديل» (ص١٣٢: ١٣٥، ١٧٩)، و«إتحاف النبيل» (١/ ١٥٩: ١٦١/ ٤١، ٢/ ٢٠١/ ٥: ٣١)،=

الملحق الثالث

منهج ابن عبد البرِّ في إثبات العدالة

١ - قال ابن عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ:

- في مقدمة «التمهيد» (١/ ٢٨)[(١)]: «كل حامل علم معروف العناية به، فهو عدل محمول في أمره أبدًا على العدالة، حتى تتبين جُرْحَتُه في حاله أو في كثرة غلطه؛ لقوله ﷺ: «**يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله**»».

- و«**التمهيد**» (٢/ ٢٠٦): «ابن عبد الله بن مغفَّل: غير معروف بحمل العلم، مجهول، لم يرو عنه أحدٌ غير أبي نُعامة».

- وكذلك «**التمهيد**» (٢/ ٢٦٧): «كل مذكور فيه ثقة، معروف بالعلم إلا عُقبة بن عبد الرحمن، فإنه ليس بمشهور بحمل العلم».

- و«**الاستذكار**» (٦/ ٣٧٥) (كتاب البيوع، باب: العينة وما يشبهها): «ما أعلم لعبد الله بن عِصْمةَ جَرْحَةً إلا أن من لم يرو عنه إلا رجل واحد فهو مجهول

= و«الإمام ابن حبان ومنهجه في الجرح والتعديل» (٢/ ٧٧٢: ٧٨٥، ٨٠٠: ٨٠٨، ٨٩١: ٩٠٠)، و«رواة الحديث الذين سكت عنهم الأئمة» (ص ٤٦: ٥٦) كلاهما لعداب الحمش، و«تحرير علوم الحديث» (ص٣٢٥: ٣٣٤)، و«شرح الموقظة» (ص٢٠٢، ٢٠٣، ٢٣٣)، و«مجلة الشريعة الكويتية» (٢٣/ ١٠٧: ١٢٠)، و«منهج الصحاح والسنن» للشيخ حاتم (الشريط السابع) (مهم للغاية)، و«قاعدة ابن حبان في كتابه الثقات» للدكتور محمد بن عمر بازمول.

(١) وانظر: مقدمة «التمهيد» (١/ ٤٧، ٤٨).

عندهم، إلا أني أقول: إن كان معروفًا بالثقة والأمانة والعدالة فلا يضره إذا لم يرو عنه إلا واحد».

- **وكذلك «الاستذكار» (١/ ١٨٠)** (باب ترك الوضوء مما مسته النار): «يُعرف (عبد الرحمن بن يزيد بن عقبة) بالصدق، وإن لم يكن مشهورًا بحمل العلم، فإنه قد روىٰ عنه رجال كبار... وقد روىٰ عنه ثلاثة، وقد قيل: رجلان، فليس بمجهول»[1].

- **و[كما في «معرفة أنواع علم الحديث» (ص٥٥٦، ٥٥٧) (النوع ٤٧)، و«الغاية في شرح الهداية» (١/ ٢٠٥)]**: «كل من لم يرو عنه إلا رجل واحد فهو عندهم مجهول، إلا أن يكون رجلًا مشهورًا في غير حمل العلم، كاشتهار مالك ابن دينار بالزهد وعمرو بن معديكرب بالنجدة».

٢ - **وقال ابن الصلاح في «معرفة أنواع علم الحديث» (ص٢٨٩) (النوع ٢٣)**: «توسع ابن عبد البرِّ الحافظ في هذا (عدم السؤال عن عدالة الأئمة، ويسأل عن عدالة من خفي أمره) فقال: «كل حامل... عدوله»، وفيما قاله اتساع غير مرضي، والله أعلم».

٣ - **فقال البلقيني في «المحاسن»**: «وجه كونه غير مرضي أن الحديث لم يصح... ولو صح لكان محمولًا علىٰ الأمر كما حمله جماعة من العلماء علىٰ ذلك».

٤ - **وقال ابن أبي الدم كما في «فتح المغيث» (٢/ ١٧٣)**: «إنه قريب الاستمداد من مذهب أبي حنيفة في أن ظاهر المسلمين العدالة... وهو غير مرضي عندنا لخروجه عن الاحتياط».

---

(١) انظر: «شرح علل الترمذي» (١/ ٨٥)، و«المقنع في علوم الحديث» (١/ ٢٦٠).

٥ - وابن دقيق العيد في «الإمام» (٤/ ٣٣): «كأنه (ابن عبد البر) اكتفىٰ بالشهرة في حمل العلم مع عدم الجَرْحة الثابتة، وهو مقتضىٰ رأيه».

٦ - وقال ابن جماعة في «المنهل الروي» (ص ٦٣): «هذا غير مرضي».

٧ - وقال الزركشي في «نكته» (٣/ ٣٢٩: ٣٣٦) نفس المعنىٰ، وذكر ممن وافق ابن عبد البرِّ: إسماعيل بن إسحاق القاضي، وابن سيد الناس، والمزي، وقال (المزي): ما قاله ابن عبد البرِّ هو في زماننا مرضي، بل ربما يتعين.

٨ - وقال برهان الدين الأَبْنَاسي في «الشذا الفيَّاح» (١/ ٢٤٠): «يصح الاستدلال به أن لو كان خبرًا، ولا يصح حمله علىٰ الخبر لوجود من يحمل العلم وهو غير عدل وغير ثقة، فلم يبق له محمل إلا الأمر، فكأنه أمر الثقات بحمل العلم».

٩ - وقال ابن الملقن في «المقنع في علوم الحديث» (١/ ٢٤٧، ٢٤٨) نحو ذلك.

١٠ - وقال العراقي في «التقييد والإيضاح» (١/ ٥٥٣: ٥٥٦)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (١/ ٢٩٧: ٢٩٩) نفس معنىٰ كلام الأَبْنَاسي.

ثم قال: «ممن تبع ابنَ عبد البرِّ على اختيار ذلك من المتأخرين أبي عبد الله ابن المَوَّاق، فقال في كتابه «بغية النقاد»: أهل العلم محمولون على العدالة حتى يظهر منهم خلاف ذلك».

١١ - وقال زكريا الأنصاري في «فتح الباقي» (١/ ٢٩٩): «قد اعتمد جماعة - منهم ابن سيد الناس - ما اختاره ابن عبد البرِّ، وقال الذهبي: إنه حق، قال: ولا يدخل فيه المستور[1]؛ فإنه غير مشهور بالعناية بالعلم».

---

(١) واعتبر الشيخ محمد محيي الدين في حاشيته على «توضيح الأفكار» (٢/ ١٢٦) ما ذهب إليه ابن عبد البر هو ما عُرف عند الأصوليين بمسألة «مستور الحال»، وما اعتبره رَحِمَهُ اللَّهُ ليس بمعتبر؛ لما قرره الذهبي، ولم أقف على كلام الذهبي إلا في «فتح المغيث» (٢/ ١٧٤).

١٢ - **وقال السخاوي في «فتح المغيث»** (٢/ ١٦٩: ١٧٥) نفس معنىٰ كلام الأَبْنَاسي، وذكر ممن وافق ابن عبد البر: إسماعيل بن إسحاق القاضي، وابن المَوَّاق، وابن الجزري، والمزي، وابن سيد الناس، والذهبي، وقال: «ويقرب منه ما ذهب إليه مالك من قبول شهادة المتوسمين من أهل القافلة».

١٣ - **وقال السيوطي في «تدريب الراوي»** (١/ ٣٥٥: ٣٥٧) نفس معنىٰ الكلام السابق، وذكر ابن المَوَّاق ممن وافق ابن عبد البرِّ.

١٤ - **وقال ابن الوزير في «تنقيح الأنظار»** (٢/ ١٣١) مع **«توضيح الأفكار»**: «إن ما ذهب إليه ابن عبد البرِّ وابن المَوَّاق هو الذي عليه الموافق والمخالف في أخذ اللغة عن اللغويين وأخذ الفتيا عن المفتين وأخذ الفقه ومذاهب العلماء عن شيوخ العلم»[1].

١٥ - **وقال خلدون الأحدب في «أسباب اختلاف المحدثين»** (١/ ٩٣): «الذي يتضح لي أنه لا خلاف بين ما ذهب إليه أكثر المتأخرين وبين مذهب الجمهور في الاستفاضة، والله سبحانه وتعالىٰ أعلم».

١٦ - **وزاد أبو غدة في حاشية مقدمة «التمهيد»** (ص٨٨) ممن وافق ابن عبد البرِّ: الحافظ ابن حجر، ولم يذكر دليلًا.

وقال (ص٩١): «المراد منها (هذه القاعدة): المجاهيل من العلماء... هم أرفع رتبة من عامة الرواة المستورين ومن عامة الرواة الذين ذكرهم المتكلمون في الرواة وسكتوا عن جرحهم، كما لا يخفىٰ».

---

(١) اعتبر الدكتور محمد بازمول في (ص٢١٠) ابن الوزير من الموافقين لابن عبد البر.

۞ الخلاصة:

إن ابن عبد البر مثله مثل باقي أهل العلم في الجرح بالجهالة؛ ولكن يتساهل فيمن عرف منهم بحمل العلم، أي: الجهالة ترفع عنده بأحد أمرين:

١ - برواية عدد من الرواة الثقات، أو واحد من الأئمة.

٢ - أن يعرف بحمل العلم، ووافقه على ذلك بعض أهل العلم، والله أعلم[1].

۞ ۞ ۞

---

(١) انظر: «شرف أصحاب الحديث» (ص ٢٩، ٣٠ = ٦٨)، و«الكفاية» (١/ ٢٨٦: ٢٨٨) (باب في أن المحدث المشهور بالعدالة والثقة والأمانة لا يحتاج إلى تزكية المعدل)، «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ١٧)، و«النكت» للزركشي (٣/ ٣٢٩: ٣٣٦)، و«الشذا الفياح» (١/ ٢٣٩: ٢٤١)، و«التقييد والإيضاح» (١/ ٥٥٣: ٥٥٦)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (١/ ٢٩٧: ٢٩٩) مع شرح زكريا الأنصاري «فتح الباقي»، و«العواصم من القواصم» (١/ ٣٠٧: ٣٢٠)، و«الروض الباسم» (١/ ٣٦: ٤٦، ٣١٦)، و«فتح المغيث» (٢/ ١٦٩: ١٧٥)، و«الغاية في شرح الهداية» (١/ ١٩٥، ٢٠٥)، و«تدريب الراوي» (١/ ٣٥٥: ٣٥٧)، و«توضيح الأفكار» (٢/ ١٢٦: ١٣٣)، وحاشية أبي غدة لمقدمة «التمهيد» (ص٨٨: ٩٢)، و«أسباب اختلاف المحدثين» (١/ ٨٥: ٩٣)، و«مذهب ابن عبد البر في التعديل» للدكتور محمد بن عمر بازمول، و«تحرير علوم الحديث» (١/ ٢٥١، ٣٣٧، ٣٣٨)، و«العدالة الدينية والضبط» (ص١٣٦: ١٤٩)، وشرح «مقدمة ابن الصلاح» للشيخ حاتم (الشريط الثاني والخمسين)، و«منهج نقد الحديث عند الحافظ ابن عبد البر من خلال كتابه التمهيد» (ص ١٦٢: ١٧٨) للدكتور مصطفى حميداتو، و«المنهج النقدي عند الحافظ ابن عبد البر من خلال التمهيد» (١٦٢: ١٧١، ٢٣٥: ٢٣٨) للدكتور طه بن علي بُوسْريح.

كلمة الختام

فهذا آخر ما فتح الله عليَّ به، ووفقني لكتابته؛ في هذا الموضوع الجليل، الذي أعترف فيه بالعجز والتقصير.

ولعلي أكون قد أصبت في بعض مسائله، وشفيت الغليل في شيء من مباحثه، فإن يكن ذلك حقًّا: فبفضل الله وهدايته، وحسن توفيقه وعنايته.

اللهم، فكما ألهمت بإنشائه، وأعنت على إنهائه، فاجعله نافعًا في الدنيا، وذخيرة صالحة في الأخرى، واختم بالسعادة آجالنا، وحقق بالزيادة آمالنا، واقرن بالعافية غدونا وآصالنا، واجعل إلى حصنك مصيرنا ومآلنا، وتقبل بفضلك أعمالنا، واجز كل من ساهم في إخراجه خير الجزاء، إنك مجيب الدعوات، ومفيض الخيرات.

والحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، مالك يوم الدين.

وصلىٰ الله علىٰ سيدنا محمد خاتم النبيين، وإمام المرسلين، المبعوث رحمةً للعالمين، وعلىٰ آله وصحبه والمتمسكين بسنته أجمعين[١].

❁ ❁ ❁

(١) مستفاد من: «حجية السنة» (ص ٥٣٩، ٥٤٠).

الفهرست[١]

(١) صوابها بتاء التأنيث، قاله ابن مكي في «تثقيف اللسان» (ص ٥٤)، وانظر: «النكت» للزركشي (١/ ٥٥، ٥٦)، وحاشية «ظفر الأماني» (ص ٥١٣/ حـ١)، وتعليق بنت الشاطئ على «معرفة أنواع علم الحديث» (ص ١٤٧/ حـ١).

الباب الثاني
مراتب الجرح والتعديل
وذكر أشهر الألفاظ التي تختص بكل مرتبة

الباب الثالث
أشهر النقاد مع بيان مكانتهم ومناهجهم

ملاحق